الإنقابة الكاثنة في ال

لِشِيْجُ الْأَيْمِلِ الْمُنْتَةِ الْمُعْلِلِ الْمُنْتَةِ مَالِكُ الْمُنْتَةِ مُعَالِمَةً الْمُعْلِكِ الْمُنْتَةِ مُعَالِمَةً اللَّهِ الْمُنْتَةَةُ مُعَالِمُ اللَّهُ مُعَالِمُ اللَّهُ مُعَالِمُ اللَّهُ مُعَالِمُ اللَّهُ اللَّهُ مُعَالِمُ اللَّهُ اللَّهُ مُعَالِمُ اللَّهُ اللَّالِمُ اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ ا

الجزء الأول

جَمْع وَتَقُر المِي وَتَعِلْقَ

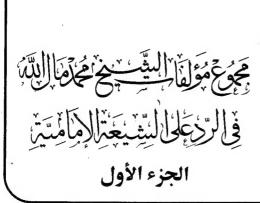
الشَيْخَ جِحَتُ لَأَيْ النَّالَةُ الْخَالِدِي

ڔۜٛۯٳڔٞٳڸڹڹٛۼٙڬ ٳۘڶڶؘۺؙۣٷڸڶڽؙۊؙڹؿۣٚٛ

- يحتوي «المجلد الاول» على:

 1) «الإمامة في ضوء الكتاب والسنة» لشيخ الإسلام ابن تيمية ١.

 ٢) «الإمامة في ضوء الكتاب والسنة» لشيخ الإسلام ابن تيمية ٢.



ح دار المنتقى للنشر والتوزيع ، ١٤٣١هـ.

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

مال الله ، محمد

مجموع مؤلفات الشيخ مال الله . / محمد مال الله ؛ على عبدالله العماري . -الرياض ، ١٤٣١هـ.

۹مج ، ۲۷ × ۲۶ سم

ردمك: ٨-٠-٩٠١٨٣ (مجموعة)

٥ - ١ - ١٨٢٠ - ٢٠٢ - ١٨٧٨ (ج١)

١ ــ مال الله، محمد ٢ ــ الفرق الدينية أ. العماري ، على عبدالله (محقق)

ب _ العنوان

1541/0440

ديوي ٧٤٧

رقم الإيداع: ١٤٣١/٥٣٨٥ ردمك: ٨-٠-٩٠١٨٣ (مجموعة) (17) 944- 7.4- 9.144- 1-0

> الطبعة الأولى 7 7 - 12 TY



الجزء الأول

حَالِيْنَ فَيُحَدِّدُ وَمِالِنَّا اللَّهُ الْخَالِدِي اللَّهِ الْخَالِدِي اللَّهِ الْخَالِدِي اللَّهِ الْخَالِدِي اللَّهِ اللَّهُ الْخَالِدِي اللَّهِ اللَّهُ الللِّهُ الللللِّهُ الللِّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللِّهُ الللللِّلِي الللللِّهُ الللللللللللِّلْمُلِمُ الللللْمُلِمُ الللللْمُلِمُ الللللْمُلِمُ الللللْمُلِمُ اللللْمُلِمُ الللللْمُلِمُ الللللْمُلِمُ اللللْمُلِمُ اللللْمُلِمُ اللللْمُلِمُ اللللْمُلِمُ اللللْمُلِمُ اللللْمُلِمُ اللللْمُلِمُ اللللْمُلِمُ اللللْمُلِمُ الللل

أشرف على جمعه وطباعته على بن عبدالله العماري

ڔۜٙٳڔٛٳڵڹؙڣٙؽ ؙ ڶؚڶڶؘۺؘڔؙڟڶڮۏڹٷ



مقدمة الكتاب

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه إلى يوم الدين.

وبعد. . .

إن مسألة الإمامة أو الولاية في اعتقاد الرافضة من أساسيات دينهم، وإن لها من المنزلة في نفوس معتنقيها ما يفوق منزلة الشهادتين وبقية أركان الدين:

- ١ عن أبي حمزة عن أبي جعفر ﷺ قال: بُني الإسلام على خمس: على الصلاة والزكاة والصوم والحج والولاية ولم يناد بشيء كما نودي بالولاية (١).
- عن فضيل بن يسار عن أبي جعفر ﷺ، قال: بُني الإسلام على خمس: على الصلاة والزكاة والصوم والحج والولاية، ولم يناد بشيء كما نودي بالولاية، فأخذ الناس بأربعة وتركوا هذه يعني الولاية –(٢).
- عن زرارة عن أبي جعفر ﷺ قال: بُني الإسلام على خمسة أشياء: على الصلاة والزكاة والحج والصوم والولاية.

قال زرارة: فقلت: وأي شيء من ذلك أفضل؟

فقال: الولاية أفضل، لأنها مفتاحهن والوالي هو الدليل عليهن... (٣).

وروايات كثيرة وضعوها في ذلك أعرضنا عنها خشية الإطالة.

ومن ضمن اعتقادات الرافضة أن الله تعالى لا يقبل عمل عامل إلا إذا أقرّ بالولاية للأئمة المعصومين وأن الله تعالى نصّ على إمامتهم ولا يسع الناس إلا متابعتهم واعتقاد ولايتهم والبراءة من أعدائهم الذين ناصبوهم، فالولاية محور كل

⁽١) الأصول من الكافي للكليني ج٢ ص١٨.

⁽Y) المصدر السابق.

⁽٣) المصدر السابق.

شيء، وأن العبد إن جاء يوم القيامة بصلاة وصوم وزكاة وجهاد وحج ولم يأت بهذا الاعتقاد فعمله غير مقبول، فيزعمون أن الصادق كلله تعالى قال: إن أول ما يسأل عنه العبد إذا وقف بين يدي الله على عن الصلوات المفروضات، وعن الزكاة المفروضة وعن الصيام المفروض، وعن الحج المفروض، وعن ولايتنا أهل البيت، فإن أقرّ بولايتنا ثم مات عليها قبلت منه صلاته وصومه وزكاته وحجّه، وإن لم يقرّ بولايتنا بين يدي الله على الله على منه شيئاً من أعماله (١).

بل لو أن الإنسان منذ خلق السماوات والأرض عَبد الله بين الركن والمقام، ومكث تلك الفترة في الدعاء والإنابة ثم لم يقرّ بتلك الولاية المزعومة لدخل النار، فيقولون: "نزل جبرئيل على النبي صلّى الله عليه وآله فقال: يا محمد السلام يقرئك السلام ويقول: خلقت السماوات السبع وما فيهن، والأرضين السبع ومن عليهن، وما خلقت موضعاً أعظم من الركن والمقام، ولو أن عبداً دعاني هناك منذ خلقت السماوات والأرضين ثم لقيني جاحداً لولاية عليّ لأكببته في سقر "(٢).

وفي رواية أخرى: "فمن وصلنا وصله الله ومن أحبنا أحبه الله، ومن حرمنا حرمه الله، أفتدرون أي البقاع أفضل عند الله منزلة؟ فلم يتكلم أحد منا، فكان هو الراد على نفسه، قال: ذلك مكة الحرام التي رضيها الله لنفسه حرماً وجعل بيته فيها، ثم قال: أتدرون أي البقاع أفضل فيها عند الله حرمة؟ فلم يتكلم أحد منا. فكان هو الراد على نفسه فقال: ذلك المسجد الحرام، ثم قال: أتدرون أي بقعة في المسجد الحرام أفضل عند الله حرمة؟ فلم يتكلم أحد منا، فكان هو الراد على نفسه فقال: فاك بين الركن والمقام وباب الكعبة، وذلك حطيم إسماعيل عليه ذاك الذي كان يزود فيه غنيماته ويصلّي فيه، والله لو أن عبداً صفّ قدميه في ذلك المقام، قام الليل مصلياً حتى يجيئه الليل، ولم يعرف حقّنا وحرمتنا أهل البيت لم يقبل الله منه شيئاً أبداً "".

وأيضاً: "ولو أن عبداً عمره الله فيما بين الركن والمقام وفيما بين القبر والمنبر يعبده ألف عام، ثم ذبح على فراشه مظلوماً كما يذبح الكبش الأملح، ثم لقي الله الله يعير ولايتنا لكان حقيقاً على الله الله أن يكبّه على منخريه في نار جهنم "(٤).

وأضفوا على الأئمة صفات الله تعالى، بل تجاوزوا ذلك حيث وصفوا الله تعالى

⁽١) أمالي الصدوق ١٥٤، بحار الأنوار ٢٧ ص١٦٧.

⁽٢) أمالي الصدوق ١٥٤، بحار الأنوار ج٢٧، ص١٦٧.

⁽٣) بحار الأنوار ١٧٧/٢٧ -١٧٨.

⁽٤) بحار الأنوار ۲۷/۱۸۰.

بالبداء وهو العلم بالشيء بعد حدوثه، بينما نفوا عن أثمتهم المزعومين الجهل والسهو، وزعموا أن الأئمة يعلمون الغيب وما تخفي الصدور وما في الأرحام.

والرافضة يُكفّرون كل من يخالفهم في مسألة الإمامة بل يقولون بنجاسة المخالف، وفي مقابل ذلك وضعت الرافضة فضائل ومناقب عديدة لمعتقد الولاية فاقت تزكية اليهود لأنفسهم، والأغرب من ذلك أن كل رافضي يقترف الخطايا فإنما إثم ذلك يُحسب على المخالف لهم وهم أهل السنة(۱)، وحديث الطينة مشهور عندهم.

ونظراً لاتخاذ الرافضة الكذب ديناً في إرساء قواعد دينهم، فإنهم تأولوا القرآن الكريم بما يناسب خدمة دينهم، بل تجرّؤوا أكثر من ذلك فقاموا كأسلافهم من اليهود بالتحريف في الكتب السماوية، وإن الناظر في تحريف الرافضة للقرآن الكريم وإضافة أسماء أثمتهم ضمن الآيات القرآنية ليجد العجب العجاب، ويكفينا أن نذكر مثالاً واحداً على ذلك، ومن أراد التوسع في ذلك فليراجع الكتب التي بحثت في موضوع تحريف الرافضة للقرآن الكريم.

عن محمد بن الفضيل عن أبي الحسن الماضي عليه قال: سألته عن قول الله جل وعز: ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللهِ بِأَفْرَهِمِم ﴾ [الصّف: ٨]، قال: يريدون ليطفئوا ولاية أمير المؤمنين عليه بأفواههم.

قلت: ﴿ وَأَلَقَهُ مُتِمُّ نُورِهِ ﴾ [الصَّف: ٨].

قال: والله متم الإمامة لقوله على: "الذين آمنوا(٢) بالله ورسوله والنور الذي أنزلنا" فالنور هو الإمام.

قلت: ﴿ هُوَ ٱلَّذِي آَرْسُلَ رَسُولُمُ بِٱلْمُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَيِّ ﴾ [الصّف: ٩].

قال: هو الذي أمر رسوله بالولاية لوصيّه، والولاية هي دين الحق.

قلت: ﴿ لِيُظْهِرَمُ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِ. ﴾ [التوبة: ٣٣].

قال: يظهره على جميع الأديان عند قيام القائم، قال: يقول الله: "والله متم ولاية القائم ولو كره الكافرون بولاية علي ﷺ".

قلت: هذا تنزيل؟

قال: نعم، أما هذا الحرف فتنزيل، وأما غيره فتأويل.

قلت: ﴿ وَالِكَ بِأَنَّهُمْ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ﴾ [المنافِقون: ٣].

⁽١) انظر كتابنا "الشيعة وصكوك الغفران".

⁽٢) في المصحف الشريف: فآمنوا بالله.

قال: إن الله تبارك وتعالى سمى من لم يتبع رسوله في ولاية وصيّه منافقين، وجعل من جحد وصيّه إمامته كمن جحد محمداً وأنزل بذلك قرآناً، فقال: "يا محمد إذا جاءك بولاية وصيّك قالوا نشهد إنك لرسول الله والله يعلم أنك لرسوله والله يشهد أن المنافقين بولاية عليّ لكاذبون. اتخذوا أيمانهم جنّة فصدّوا عن سبيل الله (والسبيل هو الوصي) إنهم ساء ما كانوا يعملون. ذلك بأنهم آمنوا برسالتك وكفروا بولاية وصيّك فطبع الله على قلوبهم فهم لا يفقهون ".

قلت: ما معنى "لا يفقهون"؟

قال: يقول: لا يعقلون بنبوتك.

قلت: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَمُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ ﴿ [المنافِقون: ٥].

قال: وإذا قيل لهم: ارجعوا إلى ولاية عليّ يستغفر لكم النبي من ذنوبكم ﴿لَوَوْا رُبُوسَعُمُ [المنَافِقون: ٥] قال: ﴿وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ ﴿المنَافِقون: ٥] عن ولاية عليّ ﴿وَهُم مُسْتَكْمُونَ ﴾ [النّحل: ٢٢] عليه، ثم عطف القول من الله بمعرفته بهم فقال: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرَتَ لَهُمْ أَمْ لَمُ تَسْتَغْفِرُ لَمُمْ لَن يَغْفِرُ ٱللّهُ لَمُمْ إِنَّ اللّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَسِقِينَ ﴿ اللّهُ اللّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَسِقِينَ ﴾ [المنافِقون: ٦] يقول: الظالمين لوصيّك.

قَــلَــت: ﴿ أَفَنَ يَمْشِي مُكِبًا عَلَى وَجْهِهِ ۚ أَهَدَىٰ أَمَّن يَمْشِي سَوِيًّا عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿ اللَّهُ اللَّالَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللّ

قال: إن الله ضرب مثل من حاد عن ولاية علي كمن يمشي على وجهه لا يهتدي لأمره وجعل من تبعه سوياً على صراط مستقيم، والصراط المستقيم أمير المؤمنين على.

قال: قلت: قوله: ﴿ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۞ [الحَاقَّة: ٤٠].

قال: يعني جبرئيل عن الله في ولاية على.

قال: قلت: ﴿ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرً قَلِيلًا مَّا نُؤْمِنُونَ ۞ ﴿ [الحَاقَّة: ٤١].

قال: قالوا: إن محمداً كذّاب على ربّه وما أمره الله بهذا في عليّ، فأنزل الله بذلك قرآناً فقال: "إن ولاية عليّ تنزيل من رب العالمين، ولو تقوَّل علينا محمد بعض الأقاويل. لأخذنا منه باليمين. ثم لقطعنا منه الوتين" ثم عطف القول فقال: "إن ولاية عليّ لتذكرة للمتقين للعالمين. وإنا لنعلم أن منكم مكذبين. وإن عليّاً لحسرة على الكافرين. وإن ولايته لحق اليقين. فسبح يا محمد باسم ربك العظيم ".

يقول: اشكر ربك العظيم الذي أعطاك هذا الفضل.

قلت: قوله: ﴿ لَمَّا سَمِقَنَا ٱلْمُدَىٰ ءَامَنَّا بِلِيَّ ﴾ [الجنّ: ١٣].

قال: الهدى الولاية آمنا بمولانا، فمن آمن بولاية مولاه ﴿ فَلَا يَغَافُ بَعْسُا وَلَا رَهَقَا﴾ [الجنّ: ١٣].

قلت: تنزيل؟

قال: لا تأويل.

قلت: قوله: ﴿ إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدُا ﴾ [الجنّ: ٢١].

قَال: إن رسول الله صلّى الله عليه وآله دعا الناس إلى ولاية عليّ فاجتمعت إليه قريش فقالوا: يا محمد أعفنا من هذا، فقال لهم رسول الله صلّى الله عليه وآله: هذا إلى الله ليس إليّ، فاتهموه وخرجوا من عنده فأنزل الله: "قل إني لن يجيرني من الله إن عصيته أحداً ولن أجد من دونه ملتحداً، إلا بلاغاً من الله ورسالاته في عليّ".

قلت: هذا تنزيل؟

قال: نعم، ثم قال توكيداً: ﴿وَمَن يَعْضِ ٱللَّهَ وَرَسُولُهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَلِدِينَ فِيهَآ أَبَدَّا﴾ [الجنّ: ٢٣].

قلت: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا رَأَوًّا مَا يُوعَدُونَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ أَضْعَفُ نَاصِرًا وَأَتَلُّ عَدَدًا ﴾ [الجن: ٢٤].

قال: يعني بذلك القائم وأنصاره.

قلت: ﴿ فَأَصْبِرُ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ ﴾ [اله: ١٣٠].

قال: يقولون فيك "واهجرهم هجراً جميلاً. وذرني يا محمد والمكذبين بوصيك أولي النعمة ومهلهم قليلاً".

قلت: إن هذا تنزيل؟

قال: نعم.

قلت: ﴿ لِيَسْتَيْقِنَ الَّذِينَ أُوتُوا ٱلْكِنَبَ ﴾ [المدُّثْر: ٣١].

قال: يستيقنون أن الله ورسوله ووصيّه حقّ.

قلت: ﴿ وَيَزْدَادَ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِينَا ﴾ [المدَّثر: ٣١].

قال: يزدادون بولاية الوصى إيماناً.

قلت: ﴿ وَلَا يَرْنَابَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِنَابَ وَٱلْتُؤْمِنُونَ ﴾ [المدَّثْر: ٣١].

قال: بولاية علىّ.

قلت: ما هذا الارتياب؟

قال: يعنى بذلك أهل الكتاب والمؤمنين الذين ذكر الله، فقال: ولا يرتابون في الولاية.

قلت: ﴿ وَمَا مِنَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْبَشَرِ ﴾ [المدَّثْر: ٣١].

قال: نعم ولاية عليّ.

قلت: ﴿إِنَّهَا لَإِحْدَى آلَكُبُر ١٠٥٠ [المدِّئْر: ٣٠].

قال: الولاية.

قلت: ﴿ لِمَن شَلَة مِنكُو أَن يَنقَدُّمَ أَوْ يَنْكُثُرُ ١٣٧ ﴾ [المدَّثُّر: ٣٧].

قال: من تقدم إلى ولايتنا أُخّر عن سقر، ومن تأخر عنّا تقدّم إلى سقر.

قلت: ﴿إِلَّا أَضَكُ ٱلْبَينِ ١٩٠٠ [المدَّرُّ: ٣٩].

قال: هم والله شيعتنا.

قلت: ﴿ لَمْ نَكُ مِنَ ٱلْمُصَلِّينَ ﴾ [المدَّثَّر: ٤٣].

قال: إنَّا لم نتولَّ وصيِّ محمد والأوصياء من بعده ولا يصلُّون عليهم.

قلت: ﴿ فَمَا لَمُمْ عَنِ ٱلتَّذِكُورَ مُعْرِضِينَ ﴿ إِلَّهُ ۗ [المدَّثِّر: ٤٩].

قال: عن الولاية معرضين.

قلت: ﴿ كُلَّا إِنَّهَا نَذَكِرَةً ١٩٠٠ [عَبَسَ: ١١].

قال: الولاية.

قلت: ﴿ يُوفُونَ إِالنَّذُرِ ﴾ [الإنسان: ٧].

قال: يوفون الله بالنذر الذي أخذ عليهم في الميثاق من ولايتنا.

قلت: ﴿إِنَّا غَفُّ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ تَنزِيلًا ﴿ إِلَّا إِلَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّ

قال: بولاية علىّ تنـزيلاً.

قلت: هذا تنزيل؟

قال: نعم ذا تأويل.

قلت: ﴿إِنَّ هَلَاهِ، تَذْكِرَةً ﴾ [الإنسَان: ٢٩].

قال: الولاية.

قلت: ﴿ يُدِّخِلُ مَن يَشَآهُ فِي رَحْمَتِهِ } [الإنسان: ٣١].

قال: في ولايتنا.

قلت: ﴿ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَمُمْ عَدَابًا أَلِيًّا ﴾ [الإنسان: ٣١].

قال: ألا ترى أن الله يقول: ﴿ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِن كَانُوٓا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ [البَقَرَة: ٥٧].

قال: إن الله أعز وأمنع من أن يُظلم أو أن يظلم أو أن ينسب نفسه إلى ظلم، ولكن الله خلطنا نفسه فجعل ظلمنا ظلمه، وولايتنا ولايته، ثم أنزل بذلك قرآناً على نبيه فقال: ﴿وَمَا ظُلَمَنَاهُمْ وَلَكِن كَانُواً أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [النّحل: ١١٨].

قلت: هذا تنزيل؟

قال: نعم.

قلت: ﴿ رَبِّلُ يُومَهِدِ لِلَّمُكَدِّبِينَ ﴿ اللَّهُ سَلات: ١٥].

قال: يقول: ويل للمكذبين يا محمد بما أوحيت إليك من ولاية عليّ.

قلت: ﴿ أَلَتُ نُهْلِكِ ٱلْأَوَّلِينَ ١١٥ ثُمَّ نُشِّعُهُمُ ٱلْآخِرِينَ ١٤٠ [المُرسَلات: ١٧،١٦].

قال: الأولين الذين كذبوا الرسل في طاعة الأوصياء.

قلت: ﴿ كَذَٰ لِكَ نَفْعَلُ إِلْمُجْرِمِينَ ﴿ إِلَّهُ ۗ [المُوسَلات: ١٨].

قال: من أجرم إلى آل محمد وركب ومن وصيّه ما ركب.

قلت: ﴿ إِنَّ ٱلْمُنَّقِينَ ﴾ [المُرسَلات: ٤١].

قال: نحن والله وشيعتنا، ليس على ملة إبراهيم غيرنا، وسائر الناس منها براء.

قلت: ﴿ يَوْمَ يَقُومُ ٱلرُّوحُ وَٱلْمَلَيِّكَةُ مَنَّا لَّا يَتَكُلَّمُونَ ﴾ [النَّبَإ: ٣٨] الآية.

قال: نحن والله المأذون لهم يوم القيامة والقائلون صواباً.

قلت: ما تقولون إذا تكلمتم؟

قال: نمجّد ربنا ونصلّي على نبينا ونشفع لشيعتنا فلا يردنا ربنا.

قلت: ﴿ ثُمُّ مُهَالُ هَلَذَا ٱلَّذِي كُنتُم بِدِهِ تُكَذِبُونَ ١٧ ﴾ [المطففين: ١٧].

قال: يعنى أمير المؤمنين عليها.

قلت: تنزيل؟

قال: نعم^(۱).

ولا عجب أن يكون الرافضة على هذا المنوال، فمؤسس دينهم يهودي يدعى عبد الله بن سبأ حيث "إن الصبغة الانتقائية التي أضفاها اليهود لأنفسهم قديماً وحديثاً

⁽١) الأصول من الكافي للكليني ٤٣٦/١ ٤٣٥- ٤٣٥، بحار الأنوار للمجلسي ج٢٤ ص٣٦- ٣٤٠.

هي التي دفعت ابن سبأ وأمثاله إلى ضرب من الحيرة والشك والتساؤل: أيمكن للخليقة وللقيادة أن تكون منتخبة؟ لقد تاهت نفوسهم المكية بتقديس الممتازين، وما زادتها الأحداث التاريخية إلا شكاً واضطراباً، وبحثوا لهم عن مخرج فوجدوه في القول بالوصية وبالإمامة التي تعد جزءاً من الرسالة السماوية. ولما لم يجدوا في القرآن أو في الأحاديث الصحيحة ما يدعم مذهبهم، أباحوا لأنفسهم أن تتشبث بالسراب، فوضعوا أحاديث مخاطبة الشمس لعلي، ومناظرات الرهبان للمسلمين، وأنطقوا الجماجم، وكان هدفهم إرضاء عقدهم النفسية وإفساد سماحة الدين، ونقاوة الأحاديث النبوية تحت ستار الدفاع عن آل البيت، ورفعهم إلى درجة تجعل المعجزات الكثيرة تظهر على أيديهم لتبرهن أنهم القادة، وأن أتباعهم هم الفائزون.

وقد غاب عن هؤلاء أن ما ذهبوا إليه مفضوح، لأن الإسلام أتى بمبدأ تقديم العمل على النية "(١).

والباعث على جمع هذا الكتاب أن كثيراً من الإخوة اقترحوا عليّ أن أقوم بتصنيف كتاب يرد على الشبهات التي يثيرها الرافضة في كتبهم حول مسألة الإمامة لا سيما استشهادهم على صحة معتقدهم بروايات أهل السنة، فاستخرت الله تعالى وجمعت ما تيسر جمعه من كتاب شيخ الإسلام ابن تيمية كتال منهاج السنة ا وعلَّقت على مواضع يسيرة منه مكتفياً بتعليقات الدكتور محمد رشاد سالم كتلله رحمة واسعة وغفر له وجزاه الله عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء ورمزت إلى تعليقاتي بـ قال أبو عبد الرحمن"، و"م" حيث هو مذكور في نهاية التعليق.

وأسأل الله تعالى بأسمائه وصفاته العليّ القدير أن يجعل ثواب ذلك في ميزان حسناتي يوم القيامة وأن يغفر لي ويجعلني من عباده الصالحين. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

أبو عبد الرحمن محمد مال الله ١٧ صفر الخير ١٤١٣هـ

⁽١) مسألة الإمامة والوضع في الحديث عند الفرق الإسلامية، لأستاذنا الدكتور محسن عبد الناظر ص١٩٣-١٩٤.

الفصل الأول

الرد على من قال إن عليّاً ثبتت له الولاية كما أثبتها الله تعالى لنفسه ولرسوله

قال الرافضي: "المنهج الثاني: في الأدلة المأخوذة من القرآن، والبراهين الدّالّة على من الكتاب العزيز كثيرة.

البرهان الأول: قوله تعالى: ﴿إِنَّهَا وَلِيْكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَٱلَذِينَ ءَامَوُا ٱلَذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَوَةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكُوٰةَ وَهُمُّ رَكِعُونَ ۞﴾ [المَائدة: ٥٠] وقد أجمعوا أنها نزلت في عليّ.

قال الثعلبي في إسناده إلى أبي ذر: قال: سمعت رسول الله على بهاتين وإلا صمتا، ورأيته بهاتين وإلا عميتا يقول: "علي قائد البررة، وقاتل الكفرة، فمنصور من نصره، ومخذول من خذله"(١) أمَا إنّي صليت مع رسول الله على يوماً صلاة الظهر،

⁽۱) لم أجد هذه الرواية في المصادر التي بين يدي رغم البحث والتنقيب، ولكن ذكر الحاكم في المستدرك ج٣ ص ١٢٩ بلفظ مقارب من طريق أبي جعفر بن عبد الله بن يزيد الحراني، ثنا عبد الرزاق، ثنا سفيان الثوري، عن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله يشئ يقول: سمعت جابر بن عبد الله يشئ يقول: سمعت رسول الله يشئ وهو آخذ بضبع علي بن أبي طالب على وهو يقول: "هذا أمير البررة، قاتل الفجرة، منصور من نصره، مخذول من خذله" ثم مد بها صوته. وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وتعقبه الذهبي بقوله: قلت: بل والله موضوع وأحمد كذاب، فما أجهلك على سعة معرفتك. وذكره الخطيب البغدادي – كلله تعالى – في "تاريخ بغداد" (ج٤ ص١٢٩) وقال: ولم يروه عن عبد الرزاق غير أحمد بن عبد الله هذا، وهو أنكر ما حفظ عليه والله أعلم. وأيضاً ذكر البغدادي (٣٧٧/٣) بزيادة في آخره: 'أنا مدينة العلم وعليّ بابها، فمن أراد البيت فليأت الباب". وقال الحافظ بن عدي في "الكامل" (١٩٥١) عن أحمد بن عبد الله: كان بسرّ من رأى يضع الحديث. وقال أيضاً على الزيادة التي ذكرها الخطيب: وهذا حديث منكر موضوع لا أعلم رواه عن عبد الرزاق وقال أيضاً على الزيادة التي ذكرها الخطيب: وهذا حديث منكر موضوع لا أعلم رواه عن عبد الرزاق الاعتدال (١٩٥١)، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للعلامة الألباني (١٩٧١). الاعتدال (١٩٥١)، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للعلامة الألباني (١٩٧١).

فسأل سائل في المسجد، فلم يعطه أحدّ شيئاً، فرفع السائل يده إلى السماء، وقال: اللهم إنك تشهد أنَّى سألت في مسجد رسول الله ﷺ فلم يعطني أحدُّ شيئاً، وكان عليٌّ راكعاً، فأومأ بخنصره اليمني، وكان متختماً فيها، فأقبل السائل حتى أخذ الخاتم، وذلك بعين النبي ﷺ.

فلما فرغ من صلاته رفع رأسه إلى السماء، وقال: "اللهم إن موسى سألك وقال: ﴿ رَبِّ اَشْخَ لِي مَنْدِي ٥ وَمَشِرْ لِيَ أَمْرِي ٥ وَاعْلُلْ عُقْدَةً مِن لِسَانِي ۞ يَفْقَهُوا قَوْلِي ۞ وَاجْعَل لِي وَزِيرًا مِنْ أَهْلِي ﴾ حَرُونَ أَخِي ۞ أَشَدُدُ بِهِ أَزْرِي ۞ وَأَشْرِكُهُ فِي أَمْرِي ۞ ﴿ الْمُهُ وَ ٢٠-٣١] فَأُنزِلِت عَبِليهَ قرآناً ناطقاً: ﴿ سَنَتُدُ عَشَدَكَ آبِأَخِيكَ وَجَعَكُ لَكُمَا سَلْطَنَا فَلَا يَصِلُونَ إِلْيَكُمُا عِالِيَنَا ﴾ [القَصَص: ٣٥] اللهم وأنا محمد نبيك وصفيك، اللهم فاشرح لي صدري، ويسر لي أمري، واجعل لي وزيراً من أهلي، عليّاً اشدد به ظهري".

قال أبو ذر: فما استتم كلام رسول الله ﷺ حتى نزل عليه جبريل من عند الله فقال: يا محمد اقرأ، قال: "وما أقرأ؟" قال: اقرأ: ﴿إِنَّهَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُكُمُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوَةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكُوةَ وَهُمْ زَكِعُونَ ﴿ الْمَائِدة: ٥٠].

ونقل الفقيه ابن المغازلي الواسطى الشافعي أن هذه نزلت في على (١١)، والوليّ هو المتصرف، وقد أثبت له الولاية في الآية، كما أثبتها الله تعالى لنفسه ولرسوله".

والجواب من وجوه: أحدها: أن يقال: ليس فيما ذكره ما يصلح أن يقبل ظناً، بل كل ما ذكره كذب وباطل، من جنس السفسطة. وهو لو أفاده ظنوناً كان تسميته براهين تسمية منكرة؛ فإن البرهان في القرآن وغيره يطلق على ما يفيد العلم واليقين، كقوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَدَرَئُ تِلْكَ أَمَانِينُهُمَّ قُلْ هَاتُوا بُهُمَنَكُمْ إِن كُنتُم مَسَدِقِينَ ﴿ البَقَرَة: ١١١].

وقـال تـعـالـى: ﴿ أَمَّن يَبْدَؤُا الْحَلْقَ ثُدَّ يُعِيدُمُ وَمَن يَرْزُقُكُم مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلأَرْضُ أَوَكُ مَّعَ ٱللَّهِ قُلَ مَاتُوا بُرْمَننَكُمْ إِن كُنتُم صَلِيقِينَ ﴿ إِللَّهُ النَّمَل: ٢٤].

ومن تدليس بعض الروافض أمثال المرعشي النجفي الملقب بآية الله العظمي – وهو من المعاصرين في إيران الخميني - في تعليقه على (إحقاق الحق) (٢٣٥/٤) ذكر هذه الرواية ثم ذكر جملة من رواه الخطيب البغدادي والذهبي وابن حجر رحمهم الله تعالى دون أن يذكر كلامهم حول هذه الرواية بأنها موضوعة، ليوهم القراء بتصحيح أولئك الأعلام لهذه الرواية المكذوبة، والأمثلة على ذلك كثيرة لو أننا تتبعنا تدليسهم وكذبهم على أعلام المسلمين. ولذا فإنني أنصح كافة القراء الكرام بأن لا يثقوا في نقولات الرافضة عن كتب أهل السنة، ويجب الرجوع إلى المصادر التي ذكروها والوقوف على كلام العلماء حول ذلك، ونتيجة خبرتي المتواضعة مع كتب الرافضة رأيت أنهم ينقلون من كتب أهل السنة ما يوافق عقيدتهم ويحذفون ما ينسف ما استشهدواً به على طريقة ﴿فَوَيْلٌ لِلْتُمْكِلِينَ﴾ (م). (١) في كتابه "مناقب الإمام على" ص٣١١-٣١٤. (م).

فالصادق لا بد له من برهان على صدقه، والصدق المجزوم بأنه صدق هو المعلوم.

وهذا الرجل جميع ما ذكره من الحجج فيها كذب، فلا يمكن أن يذكر حجة واحدة جميع مقدماتها صادقة، فإن المقدمات الصادقة يمتنع أن تقوم على باطل. وسنبين إن شاء الله تعالى عند كل واحدة منها ما يبين كذبها، فتسمية هذه براهين من أقبح الكذب.

ثم إنه يعتمد في تفسير القرآن على قولٍ يحكى عن بعض الناس، مع أنه قد يكون كذباً عليه، وإن كان صدقاً فقد خالفه أكثر الناس. فإن كان قول الواحد الذي لم يُعلم صدقه، وقد خالفه الأكثرون برهاناً، فإنه يقيم براهين كثيرة من هذا الجنس على نقيض ما يقوله، فتتعارض البراهين فتتناقض، والبراهين لا تتناقض.

بل سنبين إن شاء الله تعالى قيام البراهين الصادقة التي لا تتناقض على كذب ما يدّعيه من البراهين، وأن الكذب في عامتها كذب ظاهر، لا يخفى إلا على من أعمى الله قلبه، وأن البراهين الدّالة على نبوة الرسول حق، وأن القرآن حق، وأن دين الإسلام حق، تناقض ما ذكره من البراهين، فإنه غاية ما يدّعيه من البراهين إذا تأمله اللبيب، وتأمل لوازمه وجده يقدح في الإيمان والقرآن والرسول.

وهذا لأن أصل الرفض كان من وضع قوم زنادقة منافقين، مقصودهم الطعن في القرآن والرسول ودين الإسلام، فوضعوا من الأحاديث ما يكون التصديق به طعناً في دين الإسلام، وروّجوها على أقوام، فمنهم من كان صاحب هوى وجهل، فقبلها لهواه، ولم ينظر في حقيقتها. ومنهم من كان له نظر فتدبرها، فوجدها تقدح في حق الإسلام، فقال بموجبها، وقدح بها في دين الإسلام، إما لفساد اعتقاده في الدين، وإما لاعتقاده أن هذه صحيحة وقدحت فيما كان يعتقده من دين الإسلام.

ولهذا دخلت عامة الزنادقة من هذا الباب؛ فإن ما تنقله الرافضة من الأكاذيب تسلَّطوا به على الطعن في الإسلام، وصارت شبهاً عند من لم يعلم أنها كذب، وكان عنده خبرة بحقيقة الإسلام.

وضلّت طوائف كثيرة من الإسماعيلية والنصيرية، وغيرهم من الزنادقة الملاحدة المنافقين. وكان مبدأ ضلالهم تصديق الرافضة في أكاذيبهم التي يذكرونها في تفسير القرآن والحديث، كأنمة العُبَيْديين إنما يقيمون مبدأ دعوتهم بالأكاذيب التي اختلقتها الرافضة، ليستجيب لهم بذلك الشيعة الضّلّال، ثم ينقلون الرجل من القدح في الرافضة، إلى القدح في عليّ، ثم في النبي على، ثم في الإلهية، كما رتبه لهم

صاحب البلاغ الأكبر، والناموس الأعظم. ولهذا كان الرفض أعظم باب ودهليز إلى الكفر والإلحاد.

ثم نقول: ثانياً: الجواب عن هذه الآية حق من وجوه:

الأول: أنّا نطالبه بصحة هذا النقل، أو لا يُذكر هذا الحديث على وجه تقوم به الحجة؛ فإن مجرد عزوه إلى تفسير الثعلبي، أو نقل الإجماع على ذلك من غير العالمين بالمنقولات، الصادقين في نقلها، ليس بحجة باتفاق أهل العلم، إن لم نعرف ثبوت إسناده.

وكذلك إذا روى فضيلة لأبي بكر وعمر، لم يجز اعتقاد ثبوت ذلك بمجرد ثبوت روايته باتفاق أهل العلم.

فالجمهور - أهل السنة - لا يثبتون بمثل هذا شيئاً يريدون إثباته: لا حكماً، ولا غير ذلك، وكذلك الشيعة.

وإذا كان هذا بمجرده ليس بحجة باتفاق الطوائف كلها، بطل الاحتجاج به. وهكذا القول في كل ما نقله وعزاه إلى أبي نُعيم أو الثعلبي أو النقاش أو ابن المغازلي ونحوهم.

الثاني: قوله "قد أجمعوا أنها نزلت في عليّ " من أعظم الدعاوي الكاذبة، بل أجمع أهل العلم بالنقل على أنها لم تنزل في عليّ بخصوصه، وأن عليّاً لم يتصدّق بخاتمه في الصلاة، وأجمع أهل العلم بالحديث على أن القصة المروية في ذلك من الكذب الموضوع(١).

⁽۱) ذكر الطبري في تفسيره (ط. المعارف) ٤٢٠-٤٢٥ خمسة آثار فيها أن المقصود بالآية على بن أبي طالب في وهي الأرقام ١٢٢١٠-١٢٢١ ففي الأثر الأول جاء عن السدي أنه قال: هؤلاء جميع المؤمنين ولكن علي بن أبي طالب مرَّ به سائل وهو راكع في المسجد، فأعطاه خاتمه. وفي الآثار الثلاثة التالية أن الآية نزلت في على بن أبي طالب وأنه من الذين آمنوا.

وعلَّق الأستاذ محمود شاكر على الأثر (١٣٦٦٣ وبيَّن ضعف اثنين من رواته، وكذلك الأثر التالي ١٢٢١٤ ذكر عن أحد رواته وهو غالب بن عبيد الله العقيلي الجزري ما يلي: "منكر الحديث متروك مترجم في لسان الميزان والكبير للبخاري ١٠١/١/٤ وابن أبي حاتم ١٨/٢/٣.

ثم قال الاستاذ محمود: "هذا وأرجع أن أبا جعفر الطبري قد أغفل الكلام في قوله تعالى: ﴿وَهُمُ وَكُونَ السّاذِ وَهَ النّائدة: ٥٠] وفي بيان معناها في هذا الموضع مع الشبهة الواردة فيه، لأنه كان يجب أن يعود إليه فيزيد فيه بياناً، ولكنه غفل عنه بعد". ونقل الأستاذ محمود بعد ذلك كلاماً لابن كثير في تفسير هذه الآية قال فيه: "وأما قوله: ﴿وَهُمُ وَكُونَ النّائدة: ٥٠] فقد توهم بعض الناس أن هذه في موضع الحال من قوله: ﴿وَوَهُمُ النَّكَوْنَ الزَّكَوْنَ الذَّ الذَّا لا كوعهم. ولو كان هذا كذلك، =

وأما ما نقله من تفسير الثعلبي(١)، فقد أجمع أهل العلم بالحديث أن الثعلبي يروي طائفة من الأحاديث الموضوعات، كالحديث الذي يرويه في أول كل سورة عن أبي أمامة في فضل تلك السورة، وكأمثال ذلك. . ولهذا يقولون: "هو كحاطب ليل". وهكذا الواحدي(٢) تلميذه، وأمثالهما من المفسرين: ينقلون الصحيح والضعيف.

ولهذا لما كان البغوي (٢) عالماً بالحديث، أعلم به من الثعلبي والواحدي، وكان

لكان دفع الزكاة في حال الركوع أفضل من غيره، لأنه ممدوح. وليس الأمر كذلك عند أحد من العلماء، ممن نعلمه من أثمة الفتوى. وحتى إن بعضهم ذكر هذا أثراً عن عليّ بن أبي طالب أن هذه الآية نزلت فيه. . . " ثم ساق الآثار السالفة وما في معناها من طرق مختلفة.

ثم قال الأستاذ محمود شاكر: "وهذه الآثار جميعاً لا تقوم بها حجة في الدين، وقد تكلُّم الأثمة في موقع هذه الجملة وفي معناها. والصواب من القول في ذلك أن قوله ﴿وَهُمْ رَكِمُونَ﴾ [المَاندة: ٥٥] يعني به: وهم خاضعون لربهم متذللون له بالطاعة. . . إلخ".

وانظر كلام ابن كثير عن الآثار التي تذكر أن الآية نزلت في عليّ ﷺ، وتضعيفه لها.

هو أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي المقرئ المفسر الواعظ الأديب اللغوي، صاحب كتاب 'عرائس المجالس' في قصص الأنبياء وهو مطبوع، و'الكشف والبيان في تفسير القرآن' وهو مخطوط، وقد توفي الثعلبي سنة ٤٢٧هـ.

وانظر ترجمته فيّ: ابن خلكان (٦١/١-٦٢)، إنباه الرواة (١١٩/١-١٢٠)، بغية الوعاة (ص١٥٤)، معجم الأدباء (٣١/٥-٣٩)، اللباب لابن الأثير (١٩٤/١)، طبقات المفسرين للداودي (١٥٥١-٦٦)، الأعلام للزركلي (٢٠٥/١-٢٠٦)، معجم المؤلفين (٢٠/٦).

وذكر بروكلمان في مقالته عن الثعلبي في "دائرة المعارف الإسلامية" عن تفسير الثعلبي: وقد نقده ابن الجوزي فيما رواه ابن تغري بُردي لأنه أخذ فيه بالروايات الضعيفة وخاصة في السور الأولى. وانظر: البداية والنهاية (٤٠/١٢) حيث يقول ابن كثير: وكان كثير الحديث واسع السماع، ولهذا يوجد في كتبه من الغرائب شيء كثير.

⁽٢) هُو أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن عليّ الواحدي، قال عنه الذهبي في سير أعلام النبلاء (٣٤٠/٦٨): صنف التفاسير الثلاثة: "البسيط" و"الوسيط" و"الوجيز". وبتلك الأسماء سمى الغزالي تواليفه الثلاثة في الفقه. ولأبي الحسن كتاب "أسباب النزول" و"كتاب التحبير في الأسماء الحسني" و"شرح ديوان المتنبي". وكان طويل الباع في العربية واللغات. . . وقيل: كان منطلق اللسان في جماعة من العلماء ما لا ينبغي.

وقالٍ عنه ابنِ تغري بردي في النجوم الزاهرة (١٠٤/٤): كان أوحد عصره في التفسير. كان إماماً عالماً بارعاً محدثاً...

وانظر ترجمته في: معجم الأدباء (٢٥٧/١٢)، الكامل لابن الأثير (١٠١/١٠)، وفيات الأعيان (٣٠٣/٣)، البداية والنهاية لابن كثير (١١٤/١٢)، طبقات المفسرين للسيوطي (٢٣)، طبقات المفسرين للداودي (۳۸۷/۱)، شذرات الذهب (۳/ ۳۳۰). (م).

هو أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي، قال عنه الذهبي في سير أعلام النبلاء (٤٣٩/١٩): الشيخ الإمام، العلامة القدوة الحافظ، شيخ الإسلام، محيي السنة. وقال ص٤٤١: وكان سيداً إماماً، عالماً علامة، زاهداً قانعاً باليسير، كان يأكل الخبز وحده، فعذلَ في ذلك، فصار يتأدم بزيت، وكان أبوه يعمل الفراء ويبيعها، بورك له في تصانيفه، ورزق فيها القبول التام، لَحسن قصده، وصدق نيته، وتنافس العلماء في تحصيلها، وكان لا يلقي الدرس إلا على طهارة، وكان مقتصداً في لباسه، =

تفسيره مختصر تفسير الثعلبي، لم يذكر في تفسيره شيئاً من هذه الأحاديث الموضوعة التي يرويها الثعلبي، ولا ذكر تفاسير أهل البدع التي ذكرها الثعلبي، مع أن الثعلبي فيه خير ودين، لكنه لا خبرة له بالصحيح والسقيم من الأحاديث، ولا يميز بين السنة والبدعة في كثير من الأقوال.

وأما أهل العلم الكبار: أهل التفسير، مثل تفسير: محمد بن جرير الطبري، وبقيّ بن مخلد (۱)، وابن أبي حاتم (۲)، وابن المنذر (۳)، وعبد الرحمن بن إبراهيم دحيم (٤)، وأمثالهم، فلم يذكروا فيها مثل هذه الموضوعات.

دع من هو أعلم منهم، مثل تفسير أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه (٥). بل

- له ثوب خام، وعمامة صغيرة على منهاج السلف حالاً وعقداً، وله القدم الراسخ في التفسير، والباع المديد في الفقه كَنْهُ.
- وانظر ترجمته والكلام على تفسيره: وفيات الأعيان (١٣٦/٢)، تذكرة الحفاظ (١٢٥٧/٤)، الوافي بالوفيات (٢٢/١٣)، البداية والنهاية (١٩٣/١١)، النجوم الزاهرة (٢٢/١٥)، طبقات المفسرين للسيوطي (١٢)، مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية (٩)، التفسير والمفسرون للدكتور محمد حسين الذهبي (١٢٤/١)، المفسرون بين التأويل والإثبات في آيات الصفات للشيخ محمد بن عبد الرحمن المغراوي (١٦٩/١). (م).
- (۱) هو الإمام الحافظ أبو عبد الرحمن بقي بن مخلد بن يؤيد القرطبي، قال عنه الذهبي في سير أعلام النبلاء (٢٨٦/١٣): وأدخل جزيرة الأندلس علماً جماً، وبه وبمحمد بن وضاح صارت تلك الناحية دار حديث، وعدة مشيخته الذين حمل عنهم مئتان وأربعة وثمانون رجلاً... وكان إماماً مجتهداً صالحاً، ربانياً صادقاً مخلصاً، رأساً في العلم والعمل، عديم المثل، منقطع القرين، يفتي بالأثر، ولا يقلّد أحداً. وقد تفقه بإفريقية على سحنون بن سعيد.
- وانظر ترجمته في: معجم الأدباء (٧٥/٧)، تذكرة الحفاظ (٢٢٩/٢)، البداية والنهاية (٥٦/١١)، النجوم الزاهرة (٧٥/٣)، شذرات الذهب (٢٦٩/٢). (م).
- (۲) هو الإمام الحافظ أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم، ولد سنة ۲٤٠هـ، وتوفي ﷺ تعالى ٣٢٧هـ.
 انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ (٣/٨٢٩)، مقدمة الجرح والتعديل للعلامة اليماني رحم الله تعالى الجميع. (م).
- (٣) هو العلامة الفقيه أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، ولد سنة ٢٤٢هـ. وانظر ترجمته: وفيات الأعيان (٢٠٧/٤)، سير أعلام النبلاء (٤٩٠/١٤)، الوافي بالوفيات (٣٣٦/١)، اللباب لابن الأثير (٣/١٨٣)، تذكرة الحفاظ (٣/٧٨٢)، طبقات الشافعية للسبكي (١٠٢/٣)، طبقات المفسرين للسيوطي (٩١)، شذرات الذهب (٢٠/٨٢)، الأعلام للزركلي (٢/١٨٤). (م).
- (٤) هو الإمام الفقيه الحافظ، محدّث الشام أبو سعيد عبد الرحمن بن إبراهيم بن عمرو بن ميمون الدمشقي. ولد سنة ١٧٠هـ. أثنى عليه كثير من الأئمة أمثال: ابن أبي حاتم، النسائي، الحاكم، الخطيب البغدادي، وابن حنبل، والدارقطني وغيرهم من أعلام هذه الأمة.
- وانظر ترجمته في: التاريخ الكبير للبخاري (٥/٥٦)، التاريخ الصغير له أيضاً (٢/٣٨٢)، تاريخ بغداد (١٠٥/٢)، البداية والنهاية (٢/٣٤)، تهذيب التهذيب (١/١٣١)، شذرات الذهب (١٠٨/٢). (م).
- (٥) هو الإمام الكبير سيّد الحفاظ أبو يعقوب إسحاق بن راهويه، ولد سنة ١٦١هـ أشهر من أن يعرّف به.
 سئل عنه الإمام أحمد كلفة تعالى فقال: مثل إسحاق يسأل عنه؟ إسحاق عندنا إمام. وقال أيضاً: =

ولا يُذكر مثل هذا عند ابن حُميد^(۱) ولا عبد الرزاق^(۱)، مع أن عبد الرزاق كان يميل إلى التشيع، ويروي كثيراً من فضائل عليّ، وإن كانت ضعيفة، لكنه أجلُّ قدراً من أن يروي مثل هذا الكذب الظاهر.

وقد أجمع أهل العلم بالحديث على أنه لا يجوز الاستدلال بمجرد خبر يرويه الواحد، من جنس الثعلبي والنقاش والواحدي، وأمثال هؤلاء المفسرين، لكثرة ما يروونه من الحديث ويكون ضعيفاً، بل موضوعاً. فنحن لو لم نعلم كذب هؤلاء من وجوه أخرى، لم يجز أن نعتمد عليه، لكون الثعلبي وأمثاله رووه، فكيف إذا كنا عالمين بأنه كذب؟!

وسنذكر إن شاء الله تعالى ما يبين كذبه عقلاً ونقلاً، وإنما المقصود هنا بيان افتراء هذا المصنف أو كثرة جهله، حيث قال: "قد أجمعوا أنها نزلت في عليّ" فيا ليت شعري من نقل هذا الإجماع من أهل العلم العالمين بالإجماع في مثل هذه الأمور؟ فإن نقل الإجماع في مثل هذا لا يُقبل من غير أهل العلم بالمنقولات، وما فيها من إجماع واختلاف.

فالمتكلم والمفسّر والمؤرخ ونحوهم، لو ادّعى أحدهم نقلاً مجرداً بلا إسناد ثابت لم يُعتِمد عِليه، فكيف إذا ادّعى إجماعاً؟!

لا أعرف لإسحاق في الدنيا بظيراً. وقال الإمام النسائي: ابن راهويه أحد الأئمة، ثقة مأمون. سمعت سعيد بن ذؤيب يقول: ما أعلم على وجه الأرض مثل إسحاق. وقال الإمام الحافظ المتقن ابن خزيمة: والله لو كان إسحاق في التابعين، لأقروا له بحفظه وعلمه وفقهه.

وانظر ترجمته في: تاريخ بغداد (٣٤٥/٦)، سير أعلام النبلاء (٣٥٨/١)، التاريخ الكبير (٣٧٩/١)، التاريخ التبنيخ التبنيخ التبنيخ الصغير (٣٦٨/١)، وفيات الأعيان (١٩٩١)، تذكرة الحفاظ (٣٣٢/٢)، الوافي بالوفيات (٨٦٨/٣)، البداية والنهاية (٣١٧/١٠)، تهذيب التهذيب (٢١٦/١)، النجوم الزاهرة (٢٩٠٠/١)، شذرات الذهب (٨٩/٢). (م).

 ⁽١) هو الإمام الحافظ أبو محمد عبد بن حميد بن نصر، أثنى عليه علماء هذه الأمة، من أشهر مصنفاته
 (المنتخب)، وقد طبع في ثلاثة أجزاء بتحقيق الشيخ الفاضل مصطفى العدوي.

و(المنتخب) موضع عناية ودراسة كثير من العلماء حتى إن الذهبي كَلَقَهُ تعالى قال فيه: وقد وقع لنا المنتخب عالياً، ثم لِصغار أولادنا.

انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٢٣٥/١٢)، تذكرة الحفاظ (٣٤/٢)، البداية والنهاية (١١/٤)، تهذيب التهذيب (٢٥٠١)، شذرات الذهب (١٢٠/١). (م).

⁽٢) هو أبو بكر عبد الرزاق بن همّام بن نافع الحميري الصنعاني، روى عن عبيد الله بن عمر قليلاً وعن ابن جُريج والأوزاعي والثوري، وروى عنه أحمد وإسحاق وابن معين وغيرهم. قال أحمد: . . . نقموا عليه التشيع، وما كان يغلو فيه، بل يحبّ علياً رهيه من قاتله. قال ابن سعد: مات في نصف شوال سنة ٢١١ وعاش خمساً وثمانين سنة.

انظر ترجمته في: طبقات المفسرين للداودي (٢٩٦/١)، شذرات الذهب (٢٧/٢)، ميزان الاعتدال (٢٠٩/١).

الوجه الثالث: أن يقال: هؤلاء المفسرون الذين نقل من كتبهم، هم - ومن هم أعلم منهم – قد نقلوا ما يناقض هذا الإجماع المدَّعَى، والثعلبي قد نقل في تفسيره أن ابن عباس يقول: نزلت في أبي بكر. ونقل عن عبد الملك: قال: سألت أبا جعفر، قال: هم المؤمنون. قلت: فإن ناساً يقولون: هو عليّ. قال: فعليٌّ من الذين آمنوا. وعن الضحاك مثله.

وروى ابن أبي حاتم في تفسيره عن أبيه قال: حدثنا أبو صالح كاتب الليث، حدثنا معاوية بن صالح، حدثنا على بن أبي طلحة، عن ابن عباس في هذه، قال: "كل من آمن فقد تولَّى الله ورسوله والذين آمنوا". قال: وحدثنا أبو سعيد الأشجّ، عن المحاربي، عن عبد الملك بن أبي سليمان، قال: سألت أبا جعفر محمد بن على عن هذه الآية، فقال: "هم الذين آمنوا". قلت: نزلت في عليّ؟ قال: عليٌّ من الذين آمنوا. وعن السديّ مثله.

الوجه الرابع: أنَّا نعفيه من الإجماع، ونطالبه أن ينقل ذلك بإسناد واحد صحيح. وهذا الإسناد الذي ذكره الثعلبي إسناده ضعيف، فيه رجال متهمون. وأما نقل ابن المغازلي الواسطي (١) فأضعف وأضعف، فإن هذا قد جمع في كتابه من الأحاديث الموضوعات ما لا يخفى أنه كذب على من له أدنى معرفة بالحديث، والمطالبة بإسناد يتناول هذا وهذا.

الوجه الخامس: أن يُقال: لو كان المراد بالآية أن يؤتي الزكاة حال ركوعه، كما يزعمون أن عليّاً تصدق بخاتمه في الصلاة، لوجب أن يكون ذلك شرطاً في الموالاة، وأن لا يتولى المسلمون إلا عليًّا وحده، فلا يُتَوَلَّى الحسن ولا الحسين ولا سائر بني هاشم. وهذا خلاف إجماع المسلمين.

الوجه السادس: أن قوله: "الذين" صيغة جمع، فلا يصدق على عليٌّ وحده.

الوجه السابع: أن الله تعالى لا يثني على الإنسان إلا بما هو محمود عنده: إما

⁽١) هو أبو الحسن - أو أبو محمد - علي بن محمد بن محمد بن الطيب الجُلّابي الشافعي الواسطي ثم البغدادي الشهير بابن المغازلي المتوفى سنة ٤٨٣. ولد ببلدة واسط ثم انتقل في أواخر عمره إلى بغداد، كان شافعياً في الفقه وأشعرياً في أصول الدين، وسمي بابن المغازلي لأن أحد أسلافه كان نزيلاً بمحلة المغازليين في واسط. ذكر السمعاني في الأنساب أن من مؤلفاته "ذيل تاريخ واسط" وقال إنه غرق ببغداد سنة ٤٨٣ وحمل ميتاً إلى واسط ودفن بها.

ولم أجد له ترجمة إلا في: الأنساب للسمعاني (ص١٤٦) (ط. مرجليوث) ٤٤٦/٣ (ط. حيدر آباد ١٩٦٣/١٣٨٣)، تاج العروس للزبيدي (١٨٦/١)، تبصير المنتبه بتحرير المشتبه لابن حجر (٣٨٠/١) (ط. ١٩٦٤/١٣٨٣)، مقدمة كتاب مناقب الإمام عليّ بن أبي طالب لابن المغازلي (ص٣-٢٩) تحقيق محمد باقر البهبودي، نشر دار الأضواء، بيروت ١٩٨٣/١٤٠٣.

واجب، وإما مستحب. والصدقة والعتق والهدية والهبة والإجارة والنكاح والطلاق، وغير ذلك من العقود في الصلاة، ليست واجبة ولا مستحبة باتفاق المسلمين، بل كثير منهم يقول: إن ذلك يبطل الصلاة وإن لم يتكلم، بل تبطل بالإشارة المفهمة. وآخرون يقولون: لا يحصل المملك بها لعدم الإيجاب الشرعي. ولو كان هذا مستحبّاً، لكان النبي على يفعله ويحض عليه أصحابه، ولكان علي يفعله في غير هذه الواقعة.

فلما لم يكن شيء من ذلك، عُلم أن التصدُّق في الصلاة ليس من الأعمال الصالحة، وإعطاء السائل لا يفوت، فيمكن المتصدق إذا سلَّم أن يعطيه، وإن في الصلاة لشغلاً.

الوجه الثامن: أنه لو قُدِّر أن هذا مشروع في الصلاة، لم يختص بالركوع، بل يكون في القيام والقعود أولى منه في الركوع، فكيف يُقال: لا وليّ لكم إلا الذين يتصدقون في كل الركوع. فلو تصدّق المتصدّق في حال القيام والقعود: أما كان يستحق هذه الموالاة؟

فإن قيل: هذه أراد بها التعريف بعليّ على خصوصه.

قيل له: أوصاف عليّ التي يُعرف بها كثيرة ظاهرة، فكيف يَتْرُك تعريفه بالأمور المعروفة، ويعرفه بأمر لا يعرفه إلا من سمع هذا وصدَّقه؟

وجمهور الأمة لم تسمع هذا الخبر، ولا هو في شيء من كتب المسلمين المعتمدة: لا الصحاح، ولا السنن، ولا الجوامع، ولا المعجمات، ولا شيء من الأمهات. فأحد الأمرين لازم: إن قصد به المدح بالوصف فهو باطل، وإن قصد به التعريف فهو باطل.

الوجه التاسع: أن يُقال: قوله: ﴿ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمُ ذَكِعُونَ ﴾ [المَائدة: ٥٠] على قولهم يقتضي أن يكون قد آتى الزكاة في حال ركوعه. وعلي الله لم يكن ممن تجب على عهد النبي على فإنه كان فقيراً، وزكاة الفضة إنما تجب على من ملك النصاب حولاً وعلى لم يكن من هؤلاء.

الوجه العاشر: أن إعطاء الخاتم في الزكاة لا يجزئ عند كثير من الفقهاء، إلا إذا قيل بوجوب الزكاة في الحُلِيّ. وقيل: إنه يخرج من جنس الحلي. ومن جوَّز ذلك بالقيمة، فالتقويم في الصلاة متعذر، والقيم تختلف باختلاف الأحوال.

الوجه الحادي عشر: أن هذه الآية بمنزلة قوله: ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَوْةَ وَءَاتُوا الرَّكُوةَ وَاتُّوا الرَّكُوةَ وَاتُّوا الرَّكُوا مَعَ الرَّكِينَ ﴾ [البّقرَة: ٤٣] هذا أمر بالركوع.

وكذلك قوله: ﴿ يَكُرِّيَهُ ٱلْمَنْتِي لِرَبِكِ وَالشَجْدِى وَازْكِي مَعَ ٱلرَّكِينِكَ ﴿ آلَ عِمْرَانَ: ٤٣] وهذا أمر بالركوع.

قد قيل: ذكر ذلك ليبيّن أنهم يصلُّون جماعة، لأن المصلّي في الجماعة إنما يكون مدرِكاً للركعة بإدراك ركوعها، بخلاف الذي لم يدرك إلا السجود، فإنه قد فاتته الركعة. وأما القيام فلا يشترط فيه الإدراك.

وبالجملة "الواو" إما وأو الحال، وإما وأو العطف. والعطف هو الأكثر، وهي المعروفة في مثل هذا الخطاب. وقوله إنما يصح إذا كانت وأو الحال، فإن لم يكن ثمَّ دليل على تعيين ذلك بطلت الحجة، فكيف إذا كانت الأدلة تدل على خلافه؟!

الوجه الثاني عشر: أنه من المعلوم المستفيض عند أهل التفسير، خلفاً عن سلف، أن هذه الآية نزلت في النهي عن موالاة الكفار، والأمر بموالاة المؤمنين، لمّا كأن بعض المنافقين، كعبد الله بن أُبَيّ، يوالي اليهود، ويقول: إني أخاف الدوائر، فقال بعض المؤمنين، وهو عبادة بن الصامت: إنّي يا رسول الله أتولّى الله ورسوله، وأبرأ إلى الله ورسوله من جِلف هؤلاء الكفّار وولايتهم.

ولهذا لَمّا جاءتهم بنو قينقاع وسبب تآمرهم عبد الله بن أُبَيّ بن سلول، فأنزل الله هذه الآية، يُبيّن فيها وجوب موالاة المؤمنين عموماً، وينهى عن موالاة الكفار عموماً. وقد تقدّم كلام الصحابة والتابعين أنها عامة لا تختص بعليّ.

ثُمْ قَالَ: ﴿ فَتَرَى ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَرَضٌ يُسَرِعُونَ فِيمٌ يَقُولُونَ تَخْشَىٰ أَن تُعِيبَنَا دَآيِرَ فَمَسَى اللّهُ أَن يَالُهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّ

ثُم قَالَ: ﴿ يَكَأَيُّهُا الَّذِينَ مَامَنُواْ مَن يَرْتَذَ مِنكُمْ عَن دِينِدِ مَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْدٍ يُحِيُّهُمْ وَيُجِيُّونَهُۥ أَذِلَهُ عَلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَفِينَ يُجَهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَعَالُونَ لَوْمَةَ لَآمِيٍّ ذَلِكَ فَشْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاهُ وَاللَّهُ وَسِعٌ عَلِيدُ ﴿ الْمَائِدة: ٤٥] فذكر فعل المرتدّين وأنهم لن يضروا الله شيئاً، وذكر من يأتي به بدلهم.

ثم قال: ﴿ إِنَّهَا وَلِيْكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُمُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَوْةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكُوةَ وَهُمَّ وَكِمُونَ ۗ وَمَنْ يَكِمُونَ ۗ وَمَنْ يَنْكِوُنَ وَهُمْ وَكِمُونَ ۗ ﴿ وَمَنْ يَنْكُونُ وَهُمْ وَكُونُونَ اللَّهَ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا ۚ فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ ٱلْفَلِيمُونَ ۖ ﴿ وَمَا المَّائِدَةِ: ٥٩،٥٥].

فتضمن هذا الكلام ذكر أحوال من دخل في الإسلام من المنافقين، ومن يرتد عنه، وحال المؤمنين الثابتين عليه ظاهراً وباطناً.

فهذا السياق، مع إتيانه بصيغة الجمع، مما يوجب لمن تدبّر ذلك علماً يقيناً لا يمكنه دفعه عن نفسه: أن الآية عامّة في كل المؤمنين المتصفين بهذه الصفات، لا تختص بواحد بعينه: لا أبي بكر، ولا عمر، ولا عثمان، ولا عليّ، ولا غيرهم. لكن هؤلاء أحقّ الأمة بالدخول فيها.

وكذلك قوله: "منصور من نصره، مخذول من خذله" هو خلاف الواقع. والنبي على لا يقول إلا حقاً، لا سيما على قول الشيعة، فإنهم يدّعون أن الأمة كلها خذلته إلى قتل عثمان.

ومن المعلوم أن الأمة كانت منصورة في أعصار الخلفاء الثلاثة، نصراً لم يحصل لها بعده مثله.

ثم لَمّا قُتل عثمان، وصار الناس ثلاثة أحزاب: حزب نصره وقاتل معه، وحزب قاتلوه، وحزب خذلوه لم يقاتلوا لا مع هؤلاء ولا مع هؤلاء، لم يكن الذين قاتلوا معه منصورين على الحزبين الآخرين ولا على الكفّار، بل أولئك الذين نُصروا عليهم وصار الأمر لهم، لَمّا تولّى معاوية، فانتصروا على الكفار، وفتحوا البلاد، إنما كان علىً منصوراً كنصر أمثاله في قتال الخوارج والكفّار.

والصحابة الذين قاتلوا الكفّار والمرتدين كانوا منصورين نصراً عظيماً، فالنصر وقع كما وعد الله به حيث قال: ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَاللَّذِينَ ءَامَنُوا فِي ٱلْحَيَوْةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلأَشْهَادُ ﴾ [غَافر: ٥١].

فالقتال الذي كان بأمر الله وأمر رسوله من المؤمنين للكفار والمرتدين والخوارج، كانوا فيه منصورين نصراً عظيماً إذا اتّقوا وصبروا، فإن التقوى والصبر من تحقيق الإيمان الذي علق به النصر.

وأيضاً فالدعاء الذي ذكره عن النبي على عقب التصدّق بالخاتم من أظهر الكذب. فمن المعلوم أن الصحابة أنفقوا في سبيل الله وقت الحاجة إليه، ما هو أعظم قدراً ونفعاً من إعطاء سائل خاتماً.

وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: "ما نفعني مال كمال أبي بكر" (١)" إنّ أمن الناس عليّ في صحبته وذات يده أبو بكر، ولو كنت متخذاً من أهل الأرض خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً "(٢).

وقد تصدق عثمان بألف بعير في سبيل الله في غزوة العسرة، حتى قال النبي على: "ما ضرَّ عثمان ما فعل بعد اليوم" (٣).

والإنفاق في سبيل الله وفي إقامة الدين في أول الإسلام أعظم من صدقة على سائل محتاج. ولهذا قال النبي ﷺ: "لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ مُدَّ أحدهم ولا نصيفه" أخرجاه في الصحيحين (٤٠).

⁽۱) الحديث عن أبي هريرة في: سنن ابن ماجه ٣٦/١ (المقدمة، باب في فضائل أصحاب رسول الله هي، باب فضل أبي بكر الصديق في) ونصه: "ما نفعني مال قط ما نفعني مال أبي بكر" قال: فبكى أبو بكر وقال: يا رسول الله! هل أنا ومالي إلا لك يا رسول الله!". والحديث في المسند (ط. المعارف) ١٨٣/١٣ وصحح الشيخ أحمد شاكر كلله الحديث وخالف تضعيف البوصيري له في زوائده، وصححه الألباني أيضاً في صحيح الجامع الصغير (٩٠/٥). الحديث أيضاً في المسند (ط. المعارف) ٣٢١-٣٢٠ مطولاً.

⁽Y) التحديث عن أبي سعيد التحدري الله في: البخاري ٩٦/١ (كتاب الصلاة، باب الخوخة والممر في المسجد) وأوله: خطب النبي الله في فقال: "إن الله خير حبداً بين الدنيا وبين ما عنده...". الحديث. وهو في: البخاري ٤/٥ (كتاب فضائل أصحاب النبي ، باب مناقب المهاجرين، باب قول النبي الله سدوا الأبواب إلا باب أبي بكر)، مسلم ١٨٥٤/٤ -١٨٥٥ (كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي بكر..)، سنن الترمذي ٥/٢٧ (كتاب المناقب: باب مناقب أبي بكر الصديق) والحديث فيه عن عائشة. وقال الترمذي "وفي الباب عن أبي سعيد". المسند (ط. الحلبي) ١٨/٣ وفي فتح الباري (١٤/٧). والخوخة طاقة في الجدار تفتح لأجل الضوء ولا يشترط علوها، وحيث تكون سفلي يمكن الاستطراق منها لاستقراب الوصول إلى مكان مطلوب.

⁽٣) الحديث - مع اختلاف في الألفاظ - عن عبد الرحمن بن سمرة في في: سنن الترمذي ٥/٩٨٩ (٣) (كتاب المناقب، باب مناقب عثمان بن عفان) وأوله: جاء عثمان إلى النبي بي بألف دينار. الحديث وفيه أن النبي في قال: "ما ضر عثمان ما عَمِلَ بعد اليوم" مرتين. قال الترمذي: "هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه". والحديث في: المسند (ط. الحلبي) ٥/٣٠.

وجاء حديث آخر في: سنن الترمذي ٥/٢٨٨-٢٨٩ (الباب والكتاب السابقان) عن عبد الرحمن بن خباب وفيه أنَّ النبي على حث جيش العسرة على العطاء فقال عثمان: يا رسول الله عليّ مائة بعير.. ثم قدم عثمان مائتي بعير ثم ثلاثمائة بعير فقال النبي على: "ما على عثمان ما عمل بعد هذه، ما على عثمان ما عمل بعد هذه". قال الترمذي: "هذا حديث غريب من هذا الوجه" وجاء هذا الحديث مرتين في كتاب "فضائل الصحابة" ١/٥٠٤، ٥٠٥ (حديث رقم ٢٢٨، ٣٨٨) وقال المحقق عن كل من الحديثين: "إسناده ضعيف". قال أبو عبد الرحمن: تطوع عثمان على لجيش العسرة ثابت من عدة طرق، وقد ذكرتها في مقدمة الجزء الرابع من "سلسلة شبهات حول الصحابة والرد عليها" الخاص بذي النورين على. وإن شئت الوقوف على الكتب التي ذكرت هذه الروايات، انظر: موسوعة أطراف الحديث النبوي لأبي هاجر محمد السعيد (١٩/١٦ و١٧٧).

⁽٤) الحديث - مع اختلاف في الألفاظ - عن أبي سعيد الخدري في في: البخاري ٥/٨ (كتاب أصحاب النبي هي، باب قول النبي هي: لو كنت متخذاً خليلاً)، مسلم ١٩٦٧/٤ - ١٩٦٨ (كتاب فضائل الصحابة، =

قال تعالى: ﴿ لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَنْلُ أُوْلَتِكَ أَعْظُمُ دَرَجَةً مِّن اَلَذِينَ أَنفَقُواْ مِنْ بَعْدُ وَقَنتَلُواْ وَكُلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْمُسْتَى ﴿ [الحديد: ١٠] فكذلك الإنفاق الذي صدر في أول الإسلام في إقامة الدين ما بقي له نظير يساويه.

وأما إعطاء السؤال لحاجتهم فهذا البر يوجد مثله إلى يوم القيامة. فإذا كان النبي ﷺ لأجل تلك النفقات العظيمة النافعة الضرورية لا يدعو بمثل هذا الدعاء، فكيف يدعو به لأجل إعطاء خاتم لسائل قد يكون كاذباً في سؤاله؟

وأيضاً فكيف يجوز أن يقول النبي ﷺ في المدينة - بعد الهجرة والنصرة -: "واجعل لي وزيراً من أهلي، علياً اشدد به ظهري"، مع أن الله قد أعزه بنصره وبالمؤمنين، كما قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِينَ أَيْلَكُ بِنَصْرِهِ وَبَالْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأنفال: ٢٦]، وقال: ﴿ إِلَّا نَصُرُهُ فَقَدْ نَصَرُهُ اللّهُ إِذْ أَخْرَبَهُ الّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِي اللّهَ مَنَا فِ الْفَالِ إِذْ هُمَا فِ الْفَالِ إِذْ هُمَا فِ الْفَالِ إِذْ يُعَرِفُهُ لَلّهُ مَعَنَا ﴾ [التوبة: ٤٠].

فالذي كان معه حين نَصَرَه الله، إذ أخرجه الذين كفروا، هو أبو بكر وكانا اثنين الله ثالثهما. وكذلك لما كان يوم بدر، لما صُنع له عريش كان الذي دخل معه في العريش دون سائر الصحابة أبو بكر، وكل من الصحابة له في نصر رسول الله على مشكور وعمل مبرور.

وروي أنه لَمّا جاء عليٌّ بسيفه يوم أحد، قال لفاطمة: "اغسليه يوم أحدٍ غير ذميم". فقال النبي ﷺ: "إن تك أحسنت فقد أحسن فلان وفلان وفلان" فعدد جماعة من الصحابة (١).

باب تحريم سب الصحابة..)، سنن أبي داود ٢٩٧/٤ - ٢٩٨ (كتاب السنة، باب في النهي عن سباب أصحاب رسول الله يهي)، سنن الترمذي ٣٥٧/٥ (كتاب المناقب، باب في من سب أصحاب النبي على)، المسند (ط. الحلبي) ١٦٤/١، ٥٥، ٣٣- ٦٤، سنن ابن ماجه ٧/١٥ (المقدمة، باب فضل أهل بدر).

وفي اللسان: 'المد ضرب من المكاييل وهو ربع صاع، وهو قدر مد النبي على، والصاع خمسة أرطال، وقال النووي (شرح مسلم ٩٣/١٦): 'وقال أهل اللغة: النصيف النصف... ومعناه: لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ ثوابه في ذلك ثواب نفقة أحد أصحابي مُدًا ولا نصف مُدّ".

⁽١) في سيرة ابن هشام (١٠٦/٣): "فلما انتهى رسول الله ﷺ إلى أهله ناول سيفه ابنته فاطمة، فقال: =

ولم يكن لعليّ اختصاص بنصر النبي ﷺ دون أمثاله، ولا عُرِف موطن احتاج النبي ﷺ فيه إلى معونة على وحده، لا باليد ولا باللسان، ولا كان إيمان الناس برسول الله ﷺ وطاعتهم له لأجل عليّ، بسبب دعوة عليّ لهم، وغير ذلك من الأسباب الخاصة، كما كان هارون مع موسى، فإن بني إسرائيل كانوا يحبون هارون جدّاً ويهابون موسى، وكان هارون يتألّفهم.

والرافضة تدَّعي أن الناس كانوا يبغضون عليّاً، وأنهم لبغضهم له لم يبايعوه. فكيف يُقال: إن النبي ﷺ احتاج إليه، كما احتاج موسى إلى هارون؟

وهذا أبو بكر الصّديق أسلم على يديه ستة أو خمسة من العشرة: عثمان، وطلحة، والزبير، وسعد، وعبد الرحمن بن عوف، وأبو عبيدة. ولم يُعلم أنه أسلم على يد عليّ وعثمان وغيرهما أحدٌ من السابقين الأوّلين من المهاجرين والأنصار.

ومصعب بن عمير هو الذي بعثه النبي ﷺ إلى المدينة لَمّا بايعه الأنصار ليلة العقبة، وأسلم على يده رؤوس الأنصار، كسعد بن معاذ، الذي اهتز عرش الرحمن لموته(١)، وأُسَيُّد بن حضير وغير هؤلاء.

وكان أبو بكر يخرج مع النبي ﷺ يدعو معه الكفار إلى الإسلام في الموسم، ويعاونه معاونة عظيمة في الدعوة، بخلاف غيره. ولهذا قال النبي على في الصحيح: "لو كنت مُتَخذًا من أهل الأرض خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً (٢).

[&]quot;افسلي هن هذا دمه يا بنيّة، فوالله لقد صدقتي اليوم" وناولها علي بن أبي طالب سيفه، فقال: وهذا أيضاً فاغسلي عنه دمه، فوالله لقد صدقني اليوم، فقال رسول الله ﷺ: "لئن كنت صدقت المقتال لقد صدق معك سهل بن حنيف وأبو دجانة". وذكر ابن كثير في البداية والنهاية (٤٧/٤) روايات أخرى منها: "لعن كنت أحسنت القتال فقد أحسن عاصم بن ثابت بن أبي الأقلع والحارث بن صمة وسهل بن حنيف".

⁽١) الحديث عن جابر بن عبد الله على: البخاري ٣٥/٥ (كتاب مناقب الأنصار، باب مناقب سعد بن معاذ ﷺ) ونصه: "اهتز عرش الرحمن (أو: العرش) لموت سعد بن معاذ". والحديث عن جابر وأنس بن مالك رفي في: مسلم ١٩١٥/٤-١٩١٦ (كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل سعد بن معاذ ﷺ)؛ سننِ الترمذي ٣٥٣/٥ (كتاب المناقب، باب مناقب سعد بن معاذ..) وقال الترمذي: "وفي الباب عن أسيد بن حضير وأبي سعِيد رُميئة". والحديث فِي سنن ابن ماجه ومسند أحمد.

الجديث عن أبي سعيد الخدري ر البخاري ١٩٦/ (كتاب الصلاة، باب الخوخة والممر في المسجد) وأوله: خطب النبي ﷺ فقال: إن الله خيّر عبداً بين المدنيا وبين ما عنده. . . الحديث، وهو في البخاري ٥/٤ (كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب المهاجرين، باب قول النبي ﷺ: سدوا الأبواب إلا باب أبي بكر)، مسلم ١٨٥٤/١-م١٨٥٠ (كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي بكر...)، سنن الترمذي ٢٧٨/٥ (كتاب المناقب: باب مناقب أبي بكر الصديق)، والحديث فيه عن عائشة. وقال الترمذي: "وفي الباب عن أبي سعيد" المسند (ط. الحلبي) ١٨/٣٠.

وقال: "أبها الناس إني جنت إليكم، فقلت: إنّي رسول الله، فقلتم: كَذُبّت. وقال أبو بكر: صدقت، فهل أنتم تاركو لي صاحبي (١١).

ثم إن موسى دعا بهذا الدعاء قبل أن يبلّغ الرسالة إلى الكفّار ليُعَاوَنَ عليها. ونبينا عليها كان قد بلّغ الرسالة لَمّا بعثه الله: بلّغها وحده، وأوّل من آمن به باتفاق أهل الأرض أربعة؛ أول من آمن به من الرجال أبو بكر، ومن النساء خديجة، ومن الصبيان عليّ، ومن الموالى زيد.

وكان أنفع الجماعة في الدعوة باتفاق الناس أبو بكر، ثم خديجة. لأن أبا بكر هو أول رجل حر بالغ آمن به باتفاق الناس، وكان له قدر عند قريش لما كان فيه من المحاسن، فكان أمن الناس عليه في صحبته وذات يده. ومع هذا فما دعا الله أن يَشُدُّ أزره بأحد: لا بأبي بكر ولا بغيره، بل قام مطيعاً لربه، متوكلاً عليه، صابراً له، كما أمره بقوله: ﴿وَنَ مَأْنَذِرُ إِنَ وَرَبَكَ فَكَيْرُ فَ وَيُلِبَكَ فَلَغِرُ فَ وَالرَّبَرُ فَالْمَبُرُ فَ وَلا يَتُنُنُ اللهُ وَالرَّبِ فَالْمَبُرُ فَ وَلا يَتُنُنُ اللهُ وَلَا يَتُنُهُ وَوَلِيَكُ فَلَيْرُ فَ وَلا يَتَنُنُ اللهُ وَلَا يَكُنُ اللهُ وَلَوْكَ فَالْمِبُرُ فَ وَلا يَتَنُنُ اللهُ وَلَوْلَ وَلَوْلَ عَلَيْهُ وَلَوْلَ عَلَيْهُ وَلَوْلَ اللهُ وَلَا تَنْكُنُ اللهُ وَلَوْلَ اللهُ وَلَوْلُ اللهُ وَلَوْلُ اللهُ وَلَوْلَ اللهُ وَلَوْلُ اللهُ وَلَوْلُ اللهُ وَلَوْلُ اللهُ وَلَا اللهُ اللهُ وَلَوْلَ اللهُ وَلَوْلُ اللهُ وَلُولُ اللهُ وَلَوْلُ اللهُ وَلِوْلُ اللهُ وَلَوْلُ اللهُ وَلُولُ اللهُ وَلُولُ اللهُ وَلُولُ اللهُ وَلَوْلُ اللهُ وَلُولُ اللّهُ وَلُولُ اللهُ وَلُولُ اللهُ وَلُولُ اللهُ وَلُولُ اللهُ وَلُولُ اللهُ وَلُولُ اللهُ وَلَوْلُ اللهُ وَلُولُ اللهُ وَلَالُهُ وَلُولُ اللهُ وَلُولُ اللهُ وَلِيْلُولُ اللهُ وَلِلْ اللهُ وَلِلْ اللهُ وَلُولُ اللهُ وَلِلْ اللهُ وَلُولُ اللهُ وَلِي اللهُ وَلِلْ اللهُ وَلِي اللهُ اللهُ وَلِلْ اللهُ اللهُ وَلِلْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَلِي اللهُ وَلِلْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَلَا اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَلَا اللهُ وَلِلْ اللهُ اللهُ اللهُ وَلِلْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَلِلْ اللهُ اللهُولُ اللهُ ا

فمن زعم أن النبي على سأل الله أن يشد أزره بشخص من الناس، كما سأل موسى أن يشد أزره بهارون، فقد افترى على رسول الله على وبخسه حقّه. ولا ريب أن الرفض مشتق من الشرك والإلحاد والنفاق، لكن تارة يظهر لهم ذلك فيه وتارة يخفى.

الوجه الخامس عشر: أن يُقال: غاية ما في الآية أن المؤمنين عليهم موالاة الله ورسوله والمؤمنين، فيوالون عليّاً. ولا ريب أن موالاة عليّ واجبة على كل مؤمن، كما يجب على كل مؤمن موالاة أمثاله من المؤمنين.

وقال تعالى: ﴿ وَإِن تَظَهُرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللهَ هُو مَوْلِنَهُ وَجِعْرِيلُ وَصَلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [التّخريم: ٤]. فبين الله أن كل صالح من المؤمنين فهو مولى رسول الله على، والله مولاه، وجبريل مولاه، وليس في كون الصالح من المؤمنين مولى رسول الله على أن الله مولاه، وجبريل مولاه، أن يكون صالح المؤمنين متولياً على رسول الله على، ولا متصرّفاً فه.

وأيضاً فقد قال تعالى: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَاتُ بَعَشُمُم أَوْلِيَآهُ بَعْضُ [التوبة: ٧١]، فجعل كل مؤمن وليّاً لكل مؤمن. وذلك لا يوجب أن يكون أميراً عليه معصوماً، لا يتولى عليه إلا هو.

وقال تعالى: ﴿ أَلَا إِنَ أَوْلِيآهُ ٱللَّهِ لَا خَوْفُ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَضْرَنُونَ ۞ ٱلَّذِينَ

⁽١) هذا جزء من حديث عن أبي الدرداء ﷺ وسيرد الحديث كاملاً فيما بعد.

اَمَنُواْ وَكَانُواْ يَتَقُونَ ﴿ إِنَّهُ وَلِنَّ الْبُونِ : ٢٣،٦٢]، فكل مؤمن تقي فهو وليُّ الله، والله وليُّه. كما قال تعالى: ﴿ اللهُ وَلِنَّ اللهُ مَوْلَى اللَّذِينَ كَامَنُوا ﴾ [البَقَرَة: ٢٥٧]، وقال: ﴿ وَلَكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى اللَّذِينَ اللَّهَ مَوْلَى اللَّذِينَ وَاللَّهُ وَهَاجَرُوا وَهَاجَرُوا وَهَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالِ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللّهُ وَاللَّهُ وَاللّهُ وَاللّ

فهذه النصوص كلها ثبتت فيها موالاة المؤمنين بعضهم لبعض، وأن هذا وَلِيّ هذا، وهذا ولي هذا، وأنهم أولياء الله، وأن الله وملائكته والمؤمنين موالي رسوله، كما أن الله ورسوله والذين آمنوا هم أولياء المؤمنين. وليس في شيء من هذه النصوص أن من كان وليّاً للآخر كان أميراً عليه دون غيره، وأنه يتصرف فيه دون سائر الناس.

الوجه السادس عشر: أن الفرق بين "الوَلاية" بالفتح و"الوِلاية" بالكسر معروف، فالوَلاية ضد العداوة، وهي المذكورة في هذه النصوص، ليس هي الولاية بالكسر التي هي الإمارة. وهؤلاء الجهّال يجعلون الولي هو الأمير، ولم يفرقوا بين الوَلاية والولاية. والأمير يسمّى الوالي لا يُسمّى الولي، ولكن قد يُقال: هو ولي الأمر، كما يقال: وليت أمركم، ويقال: أولو الأمر.

وأما إطلاق القول بالمولى وإرادة الولي، فهذا لا يُعرف، بل يُقال في الوليّ: المولى، ولا يقال: الوالي. ولهذا قال الفقهاء: إذا اجتمع في الجنازة الوالي والوليّ، فقيل: يُقدّم الوليّ.

فَبَيِّنٌ أَن الولاية دلَّت على الموالاة، المخالفة للمعاداة، الثابتة لجميع المؤمنين بعضهم على بعض. وهذا ما يشترك فيه الخلفاء الأربعة وسائر أهل بدر، وأهل بيعة الرضوان، فكلهم بعضهم أولياء بعض. ولم تدل الآية على أحدٍ منهم يكون أميراً على غيره بل هذا باطل من وجوه كثيرة، إذ لفظ "الولي" و"الولاية" غير لفظ "الوالي". والآية عامة في المؤمنين، والإمارة لا تكون عامة.

الوجه السابع عشر: أنه لو أراد الولاية التي هي الإمارة لقال: إنما يتولّى عليكم الله ورسوله، فإنه لا يُقال لمن ولي عليهم والي: إنهم يقولون: تولّوه، بل يُقال: تولّى عليهم.

الوجه الثامن عشر: أن الله سبحانه لا يُوصف بأنه متولٌ على عباده وأنه أمير عليهم على عباده وأنه أمير عليهم على وتقدّست أسماؤه، فإنه خالقهم ورازقهم، وربهم ومليكهم، له الخلق والأمر، ولا يُقال: إن الله أمير المؤمنين، كما يُسمَّى المتولّي، مثل عليّ وغيره: أمير

المؤمنين، بل الرسول عليه أيضاً لا يُقال إنه متولٌ على الناس، وإنه أمير عليهم، فإن قَدْرَهُ أجلٌ من هذا. بل أبو بكر الصديق في لم يكونوا يسمونه إلا خليفة رسول الله. وأول من سُمِّي من الخلفاء "أمير المؤمنين" هو عمر في من الخلفاء "أمير المؤمنين" هو عمر في الله الله المؤمنين ا

وقد رُوي أن عبد الله بن جحش كان أميراً في سرية، فسُمِّي أمير المؤمنين، لكن إمارة خاصة في تلك السرية، لم يسم أحد بإمارة المؤمنين عموماً قبل عمر، وكان خليقاً بهذا الاسم.

وأما الولاية المخالفة للعداوة فإنه يتولّى عباده المؤمنين، فيحبهم ويحبونه، ويرضى عنهم ويرضون عنه. ومن عادى له وليّاً فقد بارزه بالمحاربة. وهذه الولاية من رحمته وإحسانه، ليست كولاية المخلوق للمخلوق لحاجته إليه.

قال تعالى: ﴿وَقُلِ ٱلْحَمَّدُ لِلَهِ الَّذِى لَمْ يَنْخِذْ وَلَدًا وَلَرْ يَكُن لَمُ شَرِيكُ فِ ٱلْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَهُ وَكِنُّ مِنَ ٱلذُّلِيِّ [الإسرَاء: ١١١] فالله تعالى ليس له وليٌّ من الذل، بل هو القائل: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعِزَّةَ فَلِلَهِ ٱلْعِزَّةُ جَمِيعًا ﴾ [فاطر: ١٠]، بخلاف الملوك وغيرهم ممن يتولاه لذاته، إذا لم يكن له ولي ينصره.

الوجه التاسع عشر: أنه ليس كل من تولّى عليه إمام عادل فيكون من حزب الله، ويكون غالباً؛ فإن أثمة العدل يتولّون على المنافقين والكفّار، كما كان في مدينة النبي على تحت حكمه ذمّيون ومنافقون، وكذلك كان تحت ولاية عليّ كفّار ومنافقون. والله تعالى يقول: ﴿وَمَن يَتُولُ الله وَرَسُولَهُ وَالّذِينَ ءَامَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللهِ هُمُ الْفَلِبُونَ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ الله الله الله الله المنافقون تحت أمر الله يكونون من حزبه الغالبين، وليس كذلك. وكذلك الكفّار والمنافقون تحت أمر الله الذي هو قضاؤه وقدره، مع كونه لا يتولاهم بل يبغضهم.

الفصل الثاني

الرد على من ادَّعي أن القرآن يدل على أن إمامة عليّ مما أمر بتبليغه ﷺ

قَالِ الرافضي: "البرهان الِثاني: قوله تعالى: ﴿يَكَأَيُّنَا ٱلرَّسُولُ بَلِغَ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن زَّبِكُّ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالْتَكُمْ [المَائدة: ٦٧]، اتفقوا على نزولها في عليّ، وروى أبو نُعيم الحافظ - من الجمهور - بإسناده عن عطية (١) قال: نزلت هذه الآية على رسول الله ﷺ في على بن أبي طالب.

ومن تفسير الثعلبي قال: معناه: بلِّغ ما أنزل إليك من ربك في فضل عليّ، فلما نزلت هذه الآية أخذ رسول الله ﷺ بيد عليّ، فقال: من كنت مولاه فعليٌّ مولاه. والنبي ﷺ مولى أبي بكر وعمر وباقي الصحابة بالإجماع، فيكون عليٌّ مولاهم، فيكون هو الإمام.

ومن تفسير الثعلبي: لما كان رسول الله على بغدير خُم نادى الناس فاجتمعوا،

⁽١) هو عطية بن سعد العوفي قال عنه ابن حبان في "المجروحين" ج٢ ص١٧٦: كنيته أبو الحسن من أهل الكوفة، يروي عن أبي سعيد الخدري. روى عنه فراس بن يحيى وفضيل بن مرزوق. سمع من أبي سعيد الخدري أحاديث فلما مات أبو سعيد جعل يجالس الكلبي ويحضر قصصه، فإذا قال الكلبي: قال رسول الله بكذا فيحفظه وكنَّاه أبا سعيد ويروي عنه، فإذا قيل له: من حدَّثك بهذا؟ فيقول: حدثني أبو سعيد، فيتوهمون أنه يريد أبا سعيد الخدري وإنما أراد به الكلبي. فلا يحل الاحتجاج به ولا كتابَة حديثه إلا على جهة التعجب.

وانظر ترجمة العوفي في:

تهذيب التهذيب ج٧ ص٢٢٤ ترجمة رقم ٤١٣، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ج٢ ص١٨٠ ترجمة رقم ٢٣٢١، سؤالات أبي عبيد الآجري ص١٠٥ ترجمة رقم ٢٤، ميزان الاعتدال ج٣ ص٧٩ ترجمة رقم ٥٦٦٧، الضعفاء الكبير للعقيلي ج٣ ص٣٥٩ ترجمة رقم ١٣٩٢. (م).

فأخذ بيد علي، وقال: "من كنت مولاه فعلي مولاه" فشاع ذلك وطار في البلاد، فبلغ ذلك الحارث بن النعمان الفهري، فأتى رسول الله على ناقته، حتى أتى الأبطح، فنزل عن ناقته وأناخها فعقلها، فأتى رسول الله على وهو في ملا من الصحابة.

فقال: يا محمد أمرتنا عن الله أن نشهد أن لا إله إلا أله وأنك رسو على فقبلنا منك. وأمرتنا أن نصلي خمساً فقبلناه منك. وأمرتنا أن نزكي أموالنا فقبلناه منك. وأمرتنا أن نحج البيت فقبلناه منك. ثم لم ترض بهذا حتى رفعت بضَبْعَيُ (١) ابن عمك وفضلته علينا، وقلت: "من كنت مولاه فعلي مولاه!. وهذا منك أم من الله؟

قال النبي ﷺ: "والله الذي لا إله إلا هو هو من أمْرِ الله"، فولَّى الحارث يريد راحلته، وهو يقول: اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارةً من السماء أو اثتنا بعذاب أليم، فما وصل إليها حتى رماه الله بحجر فسقط على هامته وخرج من دبره فقتله، وأنزل الله تعالى: ﴿ سَأَلَ سَآئِلُ بِهَذَابِ وَاقِع ۞ لِلْكَفِينَ لَبْسَ لَمُ وَعَرِج مِن دبره فقتله، وأنزل الله تعالى: ﴿ سَأَلَ سَآئِلُ بِهَذَابٍ وَاقِع ۞ لَلْكَفِينَ لَبْسَ لَمُ وَعَرِج مِن دبره فقتله، وأنزل الله تعالى: ﴿ سَأَلَ سَآئِلُ بِهَذَابٍ وَاقِع ۞ لَن الله المعارج: ١-٣]. وقد روى هذه الرواية النقاش (٢٠) من علماء الجمهور في تفسيره .

والجواب من وجوه: أجدها: أن هذا أعظم كذباً وفرية من الأول، كما سنبيّنه إن شاء الله تعالى. وقوله: "اتفقوا على نزولها في عليّ" أعظم كذباً مما قاله في تلك الآية. فلم يقل لا هذا ولا ذاك أحد من العلماء الذين يدرون ما يقولون.

وأما ما يرويه أبو نُعيم في "الحلية" أو في "فضائل البخلفاء" والنقَّاش والثعلبي

⁽١) في "لسان العرب": "الضَّبْعُ، بسكون الباء: وسط العَضُد بلحمه يكون للإنسان وغيره. وقيل: العَضُدَ كلها، وقيل: الإبط. وقيل: ما بين الإبط إلى نصف العضد من أعلاه، تقول: أخذ بضبعيه، أي بعضده!.

 ⁽٢) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن محمد بن زياد الموصلي، قال عنه الخطيب البغدادي في تاريخه
 (٢٠١/٢): وكان عالماً بحروف القرآن، حافظاً للتفسير، صنّف فيه كتاباً سمّاه "شفاء الصدور"، وله تصانيف في القراءات وغيرها بمن العلوم.

وقال أيضاً (٢٠٢/٢): في جديثه مناكير بأسانيد مشهورة.

وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء (٥٧٦/١٥): قد اعتمد الدّاني في "التيسير" على رواياته للقراءات. فالله أعلم، فإن قلبي لا يسكن إليه، وهو عندي متهم، عفا الله عنه.

وانظر ترجمته في:

وفيات الأعيان (٢٩٨/٤)، تذكرة الجفاظ (٩٠٨/٣)، ميزان الاعتدال (٣٠/٣)، البوافي بالبوفبات (٣٤٠/٣)، البداية والنهاية (٢١٤/١)، لسان الميزان ((٣٢/٥)، شذرات الذهب (٨٣/٠). (م).

والواحدي ونحوهم في التفسير، فقد اتفق أهل المعرفة بالحديث على أن فيما يروونه كثيراً من الكذب الموضوع، واتفقوا على أن هذا الحديث المذكور الذي رواه الثعلبي في تفسيره هو من الموضوع، وسنبين أدلة يُعرف بها أنه موضوع، وليس الثعلبي من أهل العلم بالحديث.

ولكن المقصود هنا أنّا نذكر قاعدة فنقول: المنقولات فيها كثير من الصدق وكثير من الكذب، والمرجع في التمييز بين هذا وهذا إلى أهل علم الحديث، كما نرجع إلى النحاة في الفرق بين نحو العرب ونحو غير العرب، ونرجع إلى علماء اللغة فيما هو من اللغة وما ليس من اللغة، وكذلك علماء الشعر والطب وغير ذلك، فلكل علم رجال يُعرفون به، والعلماء بالحديث أجلُّ هؤلاء قدراً، وأعظمهم صدقاً، وأعلاهم منزلة، وأكثر ديناً.

وهم من أعظم الناس صدقاً وأمانة، وعلماً وخبرة، فيما يذكرونه من الجرح والتعديل، مثل مالك، وشعبة، وسفيان، ويحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، وابن المبارك، ووكيع، والشافعي، وأحمد، وإسحاق بن راهويه، وأبي عُبيد، وابن معين، وابن المديني، والبخاري، ومسلم، وأبي داود، وأبي زُرعة، وأبي حاتم، والنسائي، والعجلي، وأبي أحمد بن عدي، وأبي حاتم البستي، والدارقطني، وأمثال هؤلاء: خلق كثير لا يحصى عددهم من أهل العلم بالرجال والجرح والتعديل، وإن كان بعضهم أعلم من بعض في وزن كلامه، كما أن الناس في سائر العلوم كذلك.

وقد صنّف للناس كتباً في نقلة الأخبار: كباراً وصغاراً، مثل الطبقات لابن سعد، وتاريخي البخاري، والكتب المنقولة عن أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وغيرهما. وقبلها عن يحيى بن سعيد القطّان وغيره، وكتاب يعقوب بن سفيان، وابن أبي خيثمة، وابن أبي حازم وأمثال ذلك.

وصنّفت كتب الحديث تارة على المساند، فتذكر ما أسنده الصاحب عن رسول الله علي الله علية، وأبي بكر بن أبي شيبة، ومحمد بن أبي عمـــر العــدنــي وأحمد بن منيع، وأبي يعلى الموصلي، وأبي بكر البرّار البصري، وغيرهم.

وتارة على الأبواب، فمنهم من قصد مقصده الصحيح كالبخاري ومسلم وابن خزيمة وأبي حاتم وغيرهم. وكذلك من خرَّج على الصحيحين، كالإسماعيلي والبرقاني وأبي نعيم وغيرهم. ومنهم من خرَّج أحاديث السنن، كأبي داود والنسائي

وابن ماجه وغيرهم. ومنهم من خرَّج الجامع الذي يذكر فيه الفضائل وغيرها،

وهذا علم عظيم من أعظم علوم الإسلام. ولا ريب أن الرافضة أقل معرفة بهذا الباب، وليس في أهل الأهواء والبدع أجهل منهم به، فإن سائر أهل الأهواء كالمعتزلة والخوارج - مقصّرون في معرفة هذا، ولكن المعتزلة أعلم بكثير من الخوارج، والخوارج أعلم بكثير من الرافضة، والخوارج أصدق من الرافضة وأدين وأورع، بل الخوارج لا نعرف عنهم أنهم يتعمّدون الكذب، بل هم من أصدق الناس.

والمعتزلة - مثل سائر الطوائف - فيهم من يكذب، وفيهم من يصدق، لكن ليس لهم من العناية بالحديث ومعرفته ما لأهل الحديث والسنة، فإن هؤلاء يتدينون به فيحتاجون إلى أن يعرفوا ما هو الصدق.

وأهل البدع سلكوا طريقاً أخرى ابتدعوها اعتمدوا عليها، ولا يذكرون الحديث، بل ولا القرآن في أصولهم إلا للاعتضاد لا للاعتماد.

والرافضة أقل معرفة وعناية بهذا، إذ كانوا لا ينظرون في الإسناد ولا في سائر الأدلة الشرعية والعقلية: هل توافق ذلك أو تخالفه؟ ولهذا لا يوجد لهم أسانيد متصلة صحيحة قط، بل كل إسناد متصل لهم، فلا بد أن يكون فيه من هو معروف بالكذب أو كثرة الغلط.

وهم في ذلك شبيه باليهود والنصارى، فإنه ليس لهم إسناد. والإسناد من خصائص هذه الأمة، وهو من خصائص الإسلام، ثم هو في الإسلام من خصائص أهل السنة. والرافضة من أقل الناس عناية، إذ كانوا لا يصدّقون إلا بما يوافق أهواءهم، وعلامة كذبه أنه يخالف هواهم. ولهذا قال عبد الرحمن بن مهدي: أهل العلم يكتبون ما لهم وما عليهم، وأهل الأهواء لا يكتبون إلا ما لهم.

ثم إن أوّلهم كانوا كثيري الكذب، فانتقلت أحاديثهم إلى قوم لا يعرفون الصحيح من السقيم، فلم يمكنهم التمييز إلا بتصديق الجميع أو تكذيب الجميع، والاستدلال على ذلك بدليل منفصل غير الإسناد.

فيقال: ما يرويه مثل أبي نُعيم والثعلبي والنقّاش وغيرهم: أتقبلونه مطلقاً؟ أم تردّونه مطلقاً؟ أم تقبلونه إذا كان لكم لا عليكم، وتردّونه إذا كان عليكم؟ فإن تقبلوه مطلقاً، ففي ذلك أحاديث كثيرة في فضائل أبي بكر وعمر وعثمان تناقض قولكم.

وقد روى أبو نُعيم في أول "الحلية" في فضائل الصحابة، وفي كتاب مناقب أبي بكر وعمر وعثمان وعلى أحاديث بعضها صحيحة وبعضها ضعيفة، بل منكرة(١). وكان رجلاً عالماً بالحديث فيما ينقله، لكن هو وأمثاله يروون ما في الباب، لا يُعرف أنه روى كالمفسِّر الذي ينقل أقوال الناس في التفسير، والفقيه الذي يذكر الأقوال في الفقه، والمصنِّف الذي يذكر حجج الناس، ليذكر ما ذكروه، وإن كان كثير من ذلك لا يعتقد صحته، بل يعتقد ضعفه، لأنه يقول: أنا نقلت ما ذكر غيري، فالعُهدة على القائل لا على الناقل.

وهكذا كثير ممن صنَّف في فضائل العبادات، وفضائل الأوقات وغير ذلك: يذكرون أحاديث كثيرة وهي ضعيفة، بل موضوعة، باتفاق أهل العلم، كما يذكرون أحاديث في فضل صوم رجب كلها ضعيفة، بل موضوعة، عند أهل العلم. ويذكرون صلاة الرغائب في أول ليلة جمعة منه، وليلة نصف شعبان، وكما يذكرون في فضائل عاشوراء ما ورد من التوسعة على العيال، وفضائل المصافحة والحناء والخضاب والاغتسال ونحو ذلك، ويذكرون فيها صلاة.

وكل هذا كذب على رسول الله على الله على: لم يصح في عاشوراء إلا فضل صيامه. قال حرب الكرماني: قلت لأحمد بن حنبل: الحديث الذي يُروى: من وسَّع على عياله يوم عاشوراء وسُّع الله عليه سائر سنته؟ فقال: لا أصل له (٢).

⁽١) قال الذهبي في ترجمة أبي نعيم الأصبهاني (أحمد بن عبد الله الحافظ) في "ميزان الاعتدال" ١١١١/١: "قال الخطيب: رأيت لأبي نعيم أشياء يتساهل فيها منها أنه يطلق في الإجازة أخبرنا ولا يبين. قلت: هذا مذهب رآه أبن نعيم وغيره وهو ضرب من التدليس. وكلامَ ابن منده فني أبي نعيم فظيع لا أحَب حكايته، ولا أقبل قول كل منهما في الآخر؛ بل هما عندي مقبولان، ولا أعلم لهما ذنباً أكثر من روايتهما الموضوعات ساكتين عنها". وانظر: لسان الميزان (٢٠١/١-٢٠٢).

ذكر ابن الجوزي هذا الحديث الموضوع – وهو جزء من حديث طويل منسوب إلى أبي هريرة – في الموضوعات (١٠٩/٢-١١٠) وقال: "موضوع ورجاله ثقات والظاهر أن بعض المتأخرين وضعه وركبه على هذا الإسناد" وذكره السيوطي في "الجامع الصغير" ونسبه إلى أبي سغيد وضعفه الألباني في "ضعيف الجامع الصغير" 7/٢٥٦/.

قال أبو عبد الرحمن: رحم الله تعالى المحقق وغفر له، فإن ابن الجوزي تَعَلَّنَهُ تعالى ذكر هذا الحديث الموضوع في كتابه "الموضوعات"، ولكن ليس في الموضع الذي ذكره المحقق كَنْفُة تعالى، حيث إن ابن الجوزي ذكره في ج٢ ص • ٢٠١-٢٠ ولم يقل: موضوع ورجاله ثقات. . . وإنما قال: هذا خديث لا يشك عاقل في وضعه. ولقد أبدع من وضعه وكشف القناع ولم يستحي وأتى فيه المستحيل...

والسحقق كمَّنه تعالى اعتمد على نقل ابن عراق في "تنزيه الشريعة" ج٢ ص١٠٥، حيث ذكر ابن عراق قول ابن الجوزي الذي نقله المحقق رحمة الله تعالى على الجميع.

وهذا الحديث الموضوع ذكره ابن خجر في "لسان الميزان" ج٥ ص٣٠٢ والشوكاني في "الفوائد المجموعة " ٩٦-٩٧.

وقد صنَّف في فضائل الصحابة: على وغيره، غير واحد، مثل خيثمة بن سليمان الأطرابلسي وغيره. وهذا قبل أبي نُعيم. يروي عنه إجازة. وهذا وأمثاله جروا على العادة المعروفة لأمثالهم ممن يصنف في الأبواب: أنه يروي ما سمعه في هذا الباب.

وهكذا المصنفون في التواريخ، مثل "تاريخ دمشق" لابن عساكر وغيره، إذا ذكر ترجمة واحد من الخلفاء الأربعة، أو غيره يذكر كل ما رواه في ذلك الباب، فيذكر لعليّ ومعاوية من الأحاديث المروية في فضلهما ما يعرف أهل العلم بالحديث أنه كذب، ولكن لعليّ من الفضائل الثابتة في الصحيحين وغيرهما، ومعاوية ليس له بخصوصه فضيلة في الصحيح، لكن قد شهد مع رسول الله على حُنيناً والطائف وتبوك، وحج معه حجة الوداع، وكان يكتب الوحي، فهو ممن ائتمنه النبي على كتابة الوحي، كما ائتمن غيره من الصحابة.

فإن كان المخالف يقبل كل ما رواه هؤلاء وأمثالهم في كتبهم، فقد رووا أشياء كثيرة تناقض مذهبهم. وإن كان يرد الجميع، بطل احتجاجه بمجرد عزوه الحديث بدون المذهب إليهم. وإن قال: أقبل ما يوافق مذهبي وأردّ ما يخالفه، أمكن منازعه أن يقول له مثل هذا، وكلاهما باطل، لا يجوز أن يحتج على صحة مذهب بمثل هذا، فإنه يُقال: إن كنت إنما عرفت صحة هذا الحديث بدون المذهب، فاذكر ما يدل على صحته، وإن كنت إنما عرفت صحته لأنه يوافق المذهب، امتنع تصحيح الحديث بالمذهب، لأنه يكون حينئذ صحة المذهب موقوفة على صحة الحديث، وصحة الحديث موقوفة على صحة الحديث، وصحة الحديث موقوفة على صحة الحديث، وصحة الحديث موقوفة على صحة المذهب، فيلزم الدَّور الممتنع.

وأيضاً فالمذهب: إن كنت عرفت صحته بدون هذا الطريق، لم يلزم صحة هذا الطريق. فإن الإنسان قد يكذب على غيره قولاً، وإن كان ذلك القول حقّاً، فكثير من الناس يروي عن النبي على قولاً هو حق في نفسه، لكن لم يقله رسول الله على، فلا يلزم من كون الشيء صدقاً في نفسه أن يكون النبي على قاله، وإن كنت إنما عرفت صحته بهذا الطريق، امتنع أن تعرف صحة الطريق بصحته، لإفضائه إلى الدور.

فثبت أنه على التقديرين لا يعلم صحة هذا الحديث لموافقته للمذهب، سواء كان المذهب معلوم الصحة، أو غير معلوم الصحة.

وأيضاً فكل من له أدنى علم وإنصاف يعلم أن المنقولات فيها صدق وكذب، وأن الناس كذبوا في المثالب والمناقب، كما كذبوا في غير ذلك، وكذبوا فيما يوافقه ويخالفه.

ونحن نعلم أنهم كذبوا في كثير مما رووه في فضائل أبي بكر وعمر وعثمان،

كما كذبوا في كثير مما رووه في فضائل عليّ، وليس في أهل الأهواء أكثر كذباً من الرافضة، بخلاف غيرهم، فإن الخوارج لا يكادون يكذبون، بل هم من أصدق الناس مع بدعتهم وضلالهم.

وأما أهل العلم والدين فلا يصدقون بالنقل ويكذبون به بمجرد موافقة ما يعتقدون، بل قد ينقل الرجل أحاديث كثيرة فيها فضائل النبي على وأمته وأصحابه، فيردونها لعلمهم بأنها كذب، ويقبلون أحاديث كثيرة لصحتها، وإن كان ظاهرها بخلاف ما يعتقدونه: إما لاعتقادهم أنها منسوخة، أو لها تفسير لا يخالفونه. ونحو ذاك.

فالأصل في النقل أن يُرجع فيه إلى أئمة النقل وعلمائه، ومن يشركهم في علمهم عَلِمَ ما يعلمون، وأن يُستدل على الصحة والضعف بدليل منفصل عن الرواية، فلا بد من هذا وهذا. وإلا فمجرد قول القائل: "رواه فلان" لا يَحْتَج به: لا أهل السنة ولا الشيعة، وليس في المسلمين من يحتجّ بكل حديث رواه كل مصنف، فكل حديث يحتج به نطالبه من أول مقام بصحته.

ومجرد عزوه إلى رواية الثعلبي ونحوه ليس دليلاً على صحته باتفاق أهل العلم بالنقل. ولهذا لم يروه أحد من علماء الحديث في شيء من كتبهم التي ترجع الناس إليها في الحديث، لا في الصحاح ولا السنن ولا المسانيد ولا غير ذلك، لأن كذب مثل هذا لا يخفى على من له أدنى معرفة بالحديث.

وإنما هذا عند أهل العلم بمنزلة ظن من يظن من العامة - وبعض من يدخل في غمار الفقهاء - أن النبي على أحد المذاهب الأربعة، وأن أبا حنيفة ونحوه كانوا من قبل النبي على أو كما يظن طائفة من التركمان أن حمزة له مغاز عظيمة وينقلونها بينهم، والعلماء متفقون على أنه لم يشهد إلا بدراً وأُحداً وقُتل يوم أحد، ومثل ما يظن كثير من الناس أن في مقابر دمشق من أزواج النبي على أم سلمة وغيرها، ومن أصحابه أبي بن كعب، وأويس القرنى وغيرهما.

وأهل العلم يعلمون أن أحداً من أزواج النبي الله لم يقدم دمشق، ولكن في الشام أسماء بنت يزيد بن السكن الأنصاري، وكان أهل الشام يسمونها أم سلمة، فظن الجهّال أنها أم سلمة زوج النبي الله وأبي بن كعب مات بالمدينة، وأويس تابعي لم يقدم الشام.

ومثل من يظن من الجهّال أن قبر عليّ بباطن النجف. وأهل العلم - بالكوفة وغيرها - يعلمون بطلان هذا، ويعلمون أن عليّاً ومعاوية وعمرو بن العاص كل منهم

دفن في قصر الإمارة ببلده، خوفاً عليه من الخوارج أن ينبشوه؛ فإنهم كانوا تحالفوا على قتل الثلاثة، فقتلوا عليّاً وجرحوا معاوية.

وكان عمرو بن العاص قد استخلف رجلاً يقال له خارجة، فضربه القاتل يظنه عَمْرًا فقتله، فتبين أنه خارجة، فصار مثلاً.

ومثل هذا كثير مما يظنه كثير من الجهّال. وأهل العلم بالمنقولات يعلمون خلاف ذلك.

الوجه الثاني: أن نقول: في نفس هذا الحديث ما يدل على أنه كذب من وجوه كثيرة؛ فإن فيه أن رسول الله على لمّا كان بغدير يدعى خُمّاً نادى الناس فاجتمعوا، فأخذ بِيَدَيْ عليّ وقال: "من كنت مولاه فعليّ مولاه"، وأن هذا قد شاع وطار بالبلاد، وبلغ ذلك الحارث بن النعمان الفهري، وأنه أتى النبي على ناقته وهو في الأبطح، وأتى وهو في ملا من الصحابة، فذكر أنهم امتثلوا أمره بالشهادتين والصلاة والزكاة والصيام والحج، ثم قال: ألم ترض بهذا حتى رفعت بضَبْعَي ابن عمك تفضّله علينا؟، وقلت: من كنت مولاه فعليّ مولاه؟ وهذا منك أم من الله؟ فقال النبي على "هو من أمر الله".

فولّى الحارث بن النعمان يريد راحلته، وهو يقول: اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم، فما وصل إليها حتى رماه الله بحجر، فسقط على هامته، وخرج من دبره فقتله، وأنزل الله: ﴿سَأَلُ سَآبِلُ اللهِ عِندَابِ وَاقِع مِن اللهِ اللهُ الله

يقال لهؤلاء الكذَّابين: أجمع الناس كلهم على أن ما قاله النبي على بغدير خُم كان مرجعه من حجة الوداع. والشيعة تسلّم هذا، وتجعل ذلك اليوم عيداً وهو اليوم الثامن عشر من ذي الحجة. والنبي على لم يرجع إلى مكة بعد ذلك، بل رجع من حجة الوداع إلى المدينة، وعاش تمام ذي الحجة والمحرم وصفر، وتوفي في أول ربيع الأول.

وفي هذا الحديث يذكر أنه بعد أن قال هذا بغدير خُم وشاع في البلاد، جاءه الحارث وهو بالأبطح، والأبطح بمكة، فهذا كذب جاهل لم يعلم متى كانت قصة غدير خُم.

وأيضاً فإن هذه السورة - سورة ﴿سَأَلَ سَآبِلُ ﴾ - مكّية باتفاق أهل العلم، نزلت بمكة قبل الهجرة، فهذه نزلت قبل غدير خُم بعشر سنين أو أكثر من ذلك، فكيف تكون نزلت بعده؟

وأيضاً قوله: ﴿وَإِذْ قَالُواْ اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَنَا هُوَ ٱلْحَقِّ مِنْ عِندِكَ﴾ [الأنفال: ٣٧]،

وقد نزلت عقيب بدر بالاتفاق قبل غدير خُم بسنين كثيرة، وأهل التفسير متفقون على أنها نزلت بسبب ما قاله المشركون للنبي ﷺ قبل الهجرة، كأبي جهل وأمثاله، وأن الله ذَكُّر نبيَّه بِمَا كَانُوا يَقُولُونُه بِقُولُه: ﴿ وَإِذْ قَالُواْ اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰوَ ٱلْحَقَّ بِنَ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّكَاآِ﴾ [الأنفال: ٣٧] أي اذكر قولهم، كقوله: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَيْكِينِ [الحِجر. ٢٨]، ﴿ وَإِذْ غَدُوْتَ مِنْ أَهْلِكَ ﴾ [آل عِمرَان: ١٢١]، ونحو ذلك: يأمره بأن يذكر كل ما تقدّم. فدل على أن هذا القول كان قبل نزول هذه السورة.

وأيضاً فإنهم لما استفتحوا بيَّن الله أنه لا ينزِّل عليهم العذاب ومحمد ﷺ فيهم، فَ قَالَ: ﴿ وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْمَا حِجَارَةُ مِن ٱلسَّكَمَاءِ أَوِ ٱقْنِيَنَا بِمَذَابِ ٱلِيمِ ١٤٥٠ [الأنفَال: ٣٧]، ثم قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ أَللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ۞ [الأنفال: ٣٣] واتفق الناس على أن أهل مكة لم تنزل عليهم حجارة من السماء لما قالوا ذلك، فلو كان هذا آية لكان من جنس آية أصحاب الفيل، ومثل هذا مما تتوفر الهمم والدواعي على نقله.

ولو أن الناقل طائفة من أهل العلم، فلما كان هذا لا يرويه أحد من المصنّفين في العلم: لا المسند، ولا الصحيح، ولا الفضائل، ولا التفسير، ولا السير ونحوها، إلا ما يُروى بمثل هذا الإسناد المنكر - عُلم أنه كذب وباطل.

وأيضاً فقد ذكر في هذا الحديث أن هذا القائل أمر بمباني الإسلام الخمس، وعلى هذا فقد كان مسلماً فإنه قال: فقبلناه منك. ومن المعلوم بالضرورة أن أجداً من المسلمين على عهد النبي على لم يصبه هذا.

وأيضاً فهذا الرجل لا يُعرف في الصحابة، بل هو من جنس الأسماء التي يذكرها الطرقية، من جنس الأحاديث التي في سيرة عنتر ودلهمة.

وقد صنّف الناس كتباً كثيرة في أسماء الصحابة الذين ذُكروا في شيء من الحديث، حتى في الأحاديث الضعيفة، مثل كتاب "الاستيعاب" لابن عبد البر، وكتاب ابن منده، وأبي نعيم الأصبهاني، والحافظ أبي موسى، ونحو ذلك. ولم يذكر أحدٌ منهم هذا الرجل، فعُلم أنه ليس له ذكر في شيء من الروايات، فإن هؤلاء لا، يذكرون إلا ما رواه أهل العلم، لا يذكرون أجاديث الطرقية، مثل "تنقّلات الأنوار" للبكري الكذّاب وغيره.

الوجه الثالث: أن يُقال: أنتم ادّعيتم أنكم أثبتم إمامته بالقرآن، والقرآن ليس في ظاهره ما يدل على ذلك أصلاً؛ فإنه قال: ﴿ بَلِّغَ مَا أُنزِلَ إِلَّكَ مِن رَّبِّكُ ﴾ [المَائدة: ٦٧]. وهذا اللفظ عام في جميع ما أنزل إليه من ربِّه، لا يدل على شيء معيَّن. فدعوى المدّعي أن إمامة عليّ هي مما بلّغها، أو مما أمر بتبليغها لا تثبت بمجرد القرآن؛ فإن القرآن ليس فيه دلالة على شيء معين، فإن ثبت ذلك بالنقل كان ذلك إثباتاً بالخبر لا بالقرآن، فمن ادَّعى أن القرآن يدلّ على أنّ إمامة عليّ مما أمر بتبليغه، فقد افترى على القرآن، فالقرآن لا يدل على ذلك عموماً ولا خصوصاً.

الوجه الرابع: أن يُقال: هذه الآية، مع ما عُلَم من أحوال النبي عَيْق، تدل على نقيض ما ذكروه، وهو أن الله لم ينزّلها عليه، ولم يأمره بها، فإنها لو كانت مما أمره الله بتبليغه، لبلّغه، فإنه لا يعصى الله في ذلك.

ولهذا قالت عائشة ﴿ يَمْنَا: من زعم أن محمداً كتم شيئاً من الوحي فقد كذب، والله تـعــالـــى يــقــول: ﴿ يَكَانُهُمُ الرَّسُولُ بَلِغٌ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِكُ وَإِن لَّمْ تَفْعَلُ فَا بَلَغْتَ رِسَالَتُهُم [النائدة: ٦٧].

لكن أهل العلم يعلمون بالاضطرار أن النبي ﷺ لم يبلّغ شيئاً من إمامة عليّ، ولهم على هذا طرق كثيرة يثبتون بها هذا العلم.

منها: أن هذا مما تتوفر الهمم والدواعي على نقله. فلو كان له أصل لنُقل، كما نُقل أمثاله من حديثه، لا سيما مع كثرة ما يُنقل في فضائل عليّ، من الكذب الذي لا أصل له، فكيف لا يُنقل الحق الصدق الذي قد بُلِّغ للناس؟!

ولأن النبي ﷺ أمر أمته بتبليغ ما سمعوا منه، فلا يجوز عليهم كتمان ما أمرهم الله بتبليغه.

ومنها: أن النبي على لمّا مات، وطلب بعض الأنصار أن يكون منهم أمير ومن المهاجرين أمير، فأنكر ذلك عليه، وقالوا: الإمارة لا تكون إلا في قريش، وروى الصحابة في مواطن متفرقة الأحاديث عن النبي على أن: "الإمامة في قريش" (١٠).

⁽۱) الحديث بلفظ: 'الأثمة من قريش" ذكره الألباني في "إرواء الغليل" ٢٩٨/٢-٣٠١ (حديث رقم ٢٥) وقال: "صحيح، ورد من حديث جماعة من الصحابة منهم أنس بن مالك وعليّ بن أبي طالب وأبو برزة الأسلمي" ثم تكلم على طرقه المختلفة. والحديث عن أنس ربي مطولاً في المسند (ط. الحلبي) ١٢٩/٣ وأوله: 'الأثمة من قريش، ولهم عليكم حق ولكم مثل ذلك. . . " الحديث. وقال السيوطي عنه: "حم حسند أحمد، ن = سنن النسائي، الضياء المقدسي" وصححه الألباني، وقال في "إرواء الغليل" أن الطيالسي أخرجه في مسنده وابن عساكر وأبو نعيم في "الحلية" والبيهقي في سننه ، إلخ.

وأما حديث على على فأوله: "الأثمة من قريش، أبرارها أمراء أبرارها وفجارها أمراء فجارها... الحديث. وقال السيوطي إن البيهقي والحاكم أخرجاه، وذكر الألباني أنه في "المستدرك" ٧٦-٧٥/ وفي المعجم الصغير للطبراني (ص٨٥) وفي "مجمع الزوائد" ١٩٢/٥ وفي غير ذلك، وهو صحيح عند الألباني أيضاً. وحديث أبي برزة في المسند (ط. الحلبي) ٤٢٤، ٤٢٤، وذكره الألباني في "السنة" لابن أبي عاصم (رقم ٢٠٢٨، ٢٠١٩).

ولم يرو واحد منهم: لا في ذلك المجلس ولا غيره، ما يدل على إمامة عليّ.

وبايع المسلمون أبا بكر، وكان أكثر بني عبد مناف - من بني أمية وبني هاشم وغيرهم - لهم ميل قوي إلى علي بن أبي طالب يختارون ولايته، ولم يذكر أحد منهم هذا النص. وهكذا أُجري الأمر في عهد عمر وعثمان، وفي عهده أيضاً لَمّا صارت له ولاية، ولم يذكر هو ولا أحدٌ من أهل بيته ولا من الصحابة المعروفين هذا النص، وإنما ظهر هذا النص بعد ذلك.

وأهل العلم بالحديث والسنة الذين يتولون عليًا ويحبّونه، ويقولون: إنه كان الخليفة بعد عثمان، كأحمد بن حنبل وغيره من الأثمة، قد نازعهم في ذلك طوائف من أهل العلم وغيرهم، وقالوا: كان زمانه فتنة واختلاف بين الأئمة، لم تتفق الأمة فيه لا عليه ولا على غيره.

وقال طوائف من الناس كالكرّامية: بل هو كان إماماً ومعاوية إماماً، وجوَّزوا أن يكون للناس إمامان للحاجة. وهكذا قالوا في زمن ابن الزبير ويزيد، حيث لم يجدوا الناس اتفقوا على إمام.

وأحمد بن حنبل، مع أنه أعلم أهل زمانه بالحديث، احتج على إمامة على بالحديث الذي في السنن: "تكون خلافة النبوة ثلاثين سنة، ثم تصير مُلكاً "(١). وبعض الناس ضعّف هذا الحديث، لكن أحمد وغيره يثبتونه.

فهذا عمدتهم من النصوص على خلافة عليّ، فلو ظفروا بحديث مسندٍ أو مرسل موافق لهذا لفرحوا به.

فعُلم أن ما تدّعيه الرافضة من النصّ، هو مما لم يسمعه أحدٌ من أهل العلم بأقوال رسول الله ﷺ لا قديماً ولا حديثاً.

ولهذا كان أهل العلم بالحديث يعلمون بالضرورة كذب هذا النقل كما يعلمون كذب غيره من المنقولات المكذوبة.

وقد جرى تحكيم الحكمين، ومعه أكثر الناس، فلم يكن في المسلمين من

⁽۱) الحديث في سنن أبي داود ٢٩٣/٤ (كتاب السنة، باب في الخلفاء)، سنن الترمذي ٣٤١/٣ (كتاب المقتن، باب ما جاء في الخلافة) وقال الترمذي: هذا حديث حسن قد رواه غير واحد عن سعيد بن جهمان ولا نعرفه إلا من حديثه المستدرك للحاكم ٢١/٣.

وتكلم الأستاذ محب الدين الخطيب (المنتقى من منهاج الاعتدال ص٥٧ ت٢) على سند الحديث وبيّن ضعفه وأشار إلى عدم تصحيح ابن العربي له في العواصم من القواصم، ص٢٠١، القاهرة ١٣٧١، ولكن الألباني صحح الحديث في "صحيح الجامع الصغير" ١١٨/٣.

أصحابه ولا غيرهم من ذكر هذا النص، مع كثرة شيعته، ولا فيهم من احتج به، في مثل هذا المقام الذي تتوفر فيه الهمم والدواعي على إظهار مثل هذا النص^(١).

ومعلوم أنه لو كان النصّ معروفاً عند شيعة عليّ - فضلاً عن غيرهم - لكانت العادة المعروفة تقتضي أن يقول أحدهم: هذا نص رسول الله ﷺ على خلافته، فيجب تقديمه على معاوية.

وأبو موسى نفسه كان من خيار المسلمين، لو علم أن النبي على نصّ عليه لم يستحلّ عزله، ولو عزله لكان من أنكر عزله عليه يقول: كيف تعزل من نصّ النبي على خلافته؟

وقد احتجوا بقوله ﷺ: "تقتل عمّاراً الفئة الباغية" وهذا الحديث خبر واحد أو اثنين أو ثلاثة ونحوهم، وليس هذا متواتراً (٢). والنص عند القائلين به متواتر، فيا لله العجب كيف ساغ عند الناس احتجاج شيعة عليّ بذلك الحديث، ولم يحتج أحد منهم بالنص؟



⁽۱) انظر "العواصم من القواصم" لابن العربي (ط. دار الكتب السلفية، القاهرة، ١٤٠٥هـ) ص١٧٥-

⁽٢) انظر: البخاري ٢٩/١، ٢١/٤، مسلم ٢٢٣٥-٢٣٣٦، المسند (ط. المعارف) الأرقام: ٦٤٩٩، ١٥٩٠، ١٩٩٦، ٢٩٢٦ وصحح الشيخ أحمد شاكر ١١٤٤ فذه الأحاديث كلها وتكلم عليها.

الرد على المدَّعي بأن إخبار الله بإكمال الدين وإتمام النعمة هو دليل على إمامة عليَّ من هذا الوجه

قال الرافضي: "البرهان الثالث: قوله تعالى: ﴿ النَّوْمَ أَكُمْتُ لَكُمْ وَيَنَكُمْ وَأَمَّنتُ عَلَيْكُمْ وَمَنيَكُمْ وَمَنيَكُمْ وَمَنيَكُمْ وَمَنيَكُمْ وَمَنيَكُمْ وَمَنيَكُمْ وَمَنيَكُمْ وَمَر بإزالة ما تحت الشجر من الخدري على أن النبي على دعا الناس إلى غدير خُم، وأمر بإزالة ما تحت الشجر من الشوك، فقام فدعا عليّاً، فأخذ بضَبْعيه فرفعهما، حتى نظر الناس إلى بياض إبطي رسول الله على ثم لم يتفرقوا حتى نزلت هذه الآية: ﴿ الْيَوْمَ أَكُمْتُ لَكُمْ وَيِنكُمْ وَأَمَّتُ لَكُمْ وَيَنكُمْ وَأَمَّتُ لَكُمْ وَيَنكُمْ وَأَمَّتُ لَكُمْ وَيَنكُمْ وَأَمَّتُ الله الله الله الله الله الله الكبر على عليكم يعني ورضا الرب برسالتي، وبالولاية لعليّ من بعدي. ثم إكمال الدين، وإتمام النعمة، ورضا الرب برسالتي، وبالولاية لعليّ من بعدي. ثم قال: من كنت مولاه فعليّ مولاه، اللهم والي من والاه، وعاد من عاداه، وانصر من نصره، واخذل من خذله "(۱).

والجواب من وجوه: أحدها: أن المستدلّ عليه بيان صحة الحديث. ومجرد عزوه إلى رواية أبي نُعيم لا تفيد الصحة باتفاق الناس: علماء السنة والشيعة؛ فإن أبا نعيم روى كثيراً من الأحاديث التي هي ضعيفة، بل موضوعة، باتفاق علماء أهل الحديث: السنة والشيعة. وهو وإن كان حافظاً كثير الحديث واسع الرواية، لكن روى، كما عادة المحدّثين أمثاله يروون جميع ما في الباب، لأجل المعرفة بذلك، وإن كان لا يُحتج من ذلك إلا ببعضه.

⁽١) حديث الموالاة صحيح، ولكن الزيادة: "وانصر من نصره، واخذل من خذله" لا أساس لها من الصحيحة " الصحة، وقد تكلم العلامة الألباني حول أحاديث الموالاة وصححها في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" جع ض. ٣٣-٤٤٣. وقال عن تلك الزيادة: ففي ثبوته عندي وقفة، لعدم ورود ما يجبر ضعفه. (م).

والناس في مصنفاتهم: منهم من لا يروي عمَّن يعلم أنه يكذب، مثل مالك، وشُعبة، ويحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل؛ فإن هؤلاء لا يروون عن شخص ليس بثقة عندهم، ولا يروون حديثاً يعلمون أنه عن كذّاب، فلا يروون أحاديث الكذّابين الذين يُعرفون بتعمد الكذب، لكن قد يتفق فيما يروونه ما يكون صاحبه أخطأ فيه.

وقد يروي الإمام أحمد وإسحاق وغيرهما أحاديث تكون ضعيفة عندهم، لاتهام رواتها بسوء الحفظ ونحو ذلك، ليُعتبر بها ويُستشهد بها، فإنه قد يكون لذلك الحديث ما يشهد له أنه محفوظ، وقد يكون له ما يشهد بأنه خطأ، وقد يكون صاحبها كذّبها في الباطن، ليس مشهوراً بالكذب، بل يروي كثيراً من الصدق، فيُروى حديثه.

وليس كل ما رواه الفاسق يكون كذباً، بل يجب التبيّن في خبره كما قال تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهُا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكُمُ فَاسِقُ بِنَهَا فَتَمَيَّنُوا ﴾ [الحُجرَات: ٦] الآية، فيُروى لتنظر سائر الشواهد: هل تدل على الصدق أو الكذب؟

وكثير من المصنّفين يعزّ عليه تمييز ذلك على وجهه، بل يعجز عن ذلك، فيروي ما سمعه كما سمعه، والدّرْكُ على غيره لا عليه وأهل العلم ينظرون في ذلك وفي رجاله وإسناده.

الوجه الثاني: أن هذا الحديث من الكذب الموضوع باتفاق أهل المعرفة بالموضوعات. وهذا يعرفه أهل العلم بالحديث، والمرجع إليهم في ذلك. ولذلك لا يوجد هذا في شيء من كتب الحديث التي يرجع إليها أهل العلم بالحديث.

الوجه الثالث: أنه قد ثبت في الصحاح والمساند والتفاسير أن هذه الآية نزلت على النبي على وهو واقف بعرفة، وقال رجل من اليهود لعمر بن الخطاب: يا أمير المؤمنين آية في كتابكم تقرؤونها لو علينا معشر اليهود نزلت لاتّخذنا ذلك اليوم عيداً. فقال له عمر: وأيّ آية هي؟ قال: قوله: ﴿ الْيَوْمُ الْكُمْلُتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَمْنَتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَمَ وَإِنْ المَائدة: ٣] فقال عمر: إني لأعلم أي يوم نزلت، وفي أي مكان نزلت. نزلت يوم عرفة بعرفة، ورسول الله على واقف بعرفة. وهذا مستفيض من وجوه أُخِر، وهو منقول في كتب المسلمين: الصحاح والمساند والجوامع والسير والتفسير وغير ذلك (١).

⁽۱) الحديث - مع اختلاف في الألفاظ - عن عمر بن الخطاب رفي في: البخاري ۱٤/۱ (كتاب الإيمان، باب زيادة الإيمان ونقصانه) ۲/۱۰۰ (كتاب التفسير، سورة المائدة)؛ مسلم ۲۳۱۲-۲۳۱۳ (كتاب التفسير، حديث رقم ۳، ٤، ٥)، سنن الترمذي ۲۱۲/٤ (كتاب التفسير، سورة المائدة)، سنن النسائي ۱۰۰/۸ (كتاب الإيمان وشرائعه، باب زيادة الإيمان)، المسند (ط. المعارف) ۲۳۷/۱؛ تفسير ابن كثير ۲٤/٣.

وهذا اليوم كان قبل يوم غدير خُم بتسعة أيام؛ فإنه كان يوم الجمعة تاسع ذي الحجة، فكيف يُقال: إنها نزلت يوم الغدير؟!

الوجه الرابع: أن هذه الآية ليس فيها دلالة على على ولا إمامته بوجه من الوجوه، بل فيها إخبار الله بإكمال الدين وإتمام النعمة على المؤمنين، ورضا الإسلام ديناً. فدعوى المدُّعي أن القرآن يدل على إمامته من هذا الوجه كذب ظاهر.

وإن قال: الحديث يدلُّ على ذلك.

فيقال: الحديث إن كان صحيحاً، فتكون الحجة من الحديث لا من الآية. وإن لم يكن صحيحاً، فلا حجة في هذا ولا في هذا.

فعلى التقديرين لا دلالة في الآية على ذلك. وهذا مما يبيّن به كذب الحديث؛ فإن نزول الآية لهذا السبب، وليس فيها ما يدل عليه أصلاً، تناقض.

الوجه الخامس: أن هذا اللفظ، وهو قوله: "اللهم وال من والاه وعاد من عاداه، وانصر من نصره واخذل من خذله " كذب باتفاق أهل المعرفة بالحديث(١).

وأما قوله: "من كنت مولاه فعلي مولاه" فلهم فيه قولان، وسنذكره إن شاء الله تعالى في موضعه.

الوجه السادس: أن دعاء النبي ﷺ مُجاب، وهذا الدعاء ليس بمجاب. فعُلم أنه ليس من دعاء النبي ﷺ، فإنه من المعلوم أنه لَمّا تولَّى كان الصحابة وسائر المسلمين ثلاثة أصناف: صنف قاتلوا معه، وصنف قاتلوه، وصنف قعدوا عن هذا وهذا. وأكثر السابقين الأوّلين كانوا من القعود. وقد قيل: إن بعض السابقين الأوّلين قاتلوه. وذكر ابن حزم أن عمّار بن ياسر قتله أبو الغادية، وأن أبا الغادية هذا من السابقين، ممن بايع تحت الشجرة. وأولئك جميعهم قد ثبت في الصحيحين أنه لا يدخل النار منهم

ففي صحيح مسلم وغيره عن جابر، عن النبي على أنه قال: "لا يدخل النار أحدً بايع تحت الشجرة" ^(٢).

⁽١) كلام ابن تيمية كتلة تعالى وغفر له ليس على إطلاقه، بل خالفه كثير من المحدثين في ذلك، وسيأتي الكلام مفصلاً في 'الفصل الثاني' من 'الباب الثاني' من هذا الكتاب. (م).

⁽٢) الحديث بهذه الألفاظ في: المسند (ط. الحلبي) ٣٥٠/٣ إلا أن فيه: أحد ممن بايع. وجاء الحديث عن أم مبشر رها في: مسلم ١٩٤٢/٤ (كتاب فضائل الصحابة، باب من فضَّائل أصحاب الشجرة). وجاء الحديث عن حفصة في: سنن ابن ماجه ١٤٣١/٢ (كتاب الزهد، باب ذكر البعث). وذكر أحمد رواية مسلم في مسنده (ط. الحلبي) ٤٢٠/٦. وذكر روايتين أخريين بألفاظ مقاربة أو فيهما: (لا يدخل النار أحد - وفي رواية: رجل - شهد بدراً والحديبية): ٣٩٦/٣، ٢٨٥/٦، ٣٦٢.

وفي الصحيح أن غلام حاطب بن أبي بلتعة قال: يا رسول الله ليدخلن حاطب النار. فقال: "كذبت، إنه شهد بدراً والحديبية" (١٠).

وحاطب هذا هو الذي كاتب المشركين بخبر النبي على وبسبب ذلك نزل: ﴿ يَكَانَّتُهَا اللَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَنَّخِذُوا عَدُوّى وَعَدُوْكُمْ أَوْلِيَآهُ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوْدَّةِ ﴾ [المُمتَحنَة: ١] الآية، وكان مسيئاً إلى مماليكه، ولهذا قال مملوكه هذا القول، وكذّبه النبي على وقال: "إنه شهد بدراً والحديبية وفي الصحيح: "لا يدخل النار أحدٌ بايع تحت الشجرة".

وهؤلاء فيهم من قاتل عليّاً، كطلحة والزبير، وإن كان قاتل عمّار فيهم فهو أبلغ من غيره.

وكان الذين بايعوه تحت الشجرة نحو ألف وأربعمائة، وهم الذين فتح الله عليهم خيبر، كما وعدهم الله بذلك في سورة "الفتح"، وقسّمها بينهم النبي على ثمانية عشر سهماً، لأنه كان فيهم مائتا فارس، فقسّم للفارس ثلاثة أسهم: سهماً له، وسهمين لفرسه، فصار لأهل الخيل ستمائة سهم، ولغيرهم ألف ومائتا سهم. هذا هو الذي ثبت في الأحاديث الصحيحة (٢)، وعليه أكثر أهل العلم، كمالك والشافعي وأحمد وغيرهم. وقد ذهب طائفة إلى أنه أَسْهَم للفارس سهمين، وأن الخيل كانت ثلاثمائة، كما يقول ذلك من يقوله من أصحاب أبي حنيفة.

وأما عليّ فلا ريب أنه قاتل معه طائفة من السابقين الأوَّلين، كسهل بن حنيف، وعمّار بن ياسر. لكن الذين لم يقاتلوا معه كانوا أفضل؛ فإن سعد بن أبي وقاص لم يقاتل معه، ولم يكن قد بقي من الصحابة بعد عليّ أفضل منه. وكذلك محمد بن مسلمة من الأنصار، وقد جاء في الحديث: "أن الفتنة لا تضره" (٣) فاعتزل. وهذا مما استُدل به على أن القتال كان قتال فتنة بتأويل، لم يكن من الجهاد الواجب ولا المستحب.

وعليّ – ومن معه – أولى بالحق من معاوية وأصحابه، كما ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: "تمرق مارقة على خير فرقة من المسلمين، تقتلهم أولى الطائفتين بالحق (٤٠)

⁽١) الحديث - مع اختلاف يسير في الألفاظ - عن جابر بن عبد الله ﷺ في: مسلم ١٩٤٢/٤ (كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أهل بدر ﷺ وقصة حاطب بن أبي بلتعة)، المسند (ط. الحلبي) ٣٢٦/٦.

⁽٢) انظر تفسير ابن كثير للآية (ط. الشعب) ٣٠٨/٧-٣٠٩ وقد ذكر الأحداديد في هدا الأمر.

⁽٣) الحديث في سنن أبي داود ٢٠٠٠/٤ (كتاب السنة، باب النهي عن سب أصحاب رسول الله على).

⁽٤) الحديث عن أبي سعيد الخدري رفي الله عن مسلم ٧٤٥/٢-٧٤٧ (كتاب الزكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم)، سنن أبي داود ٣٠٠/٤ (كتاب السنة، باب ما يدل على ترك الكلام في الفتنة)، المسند (ط. الحلبي) ٣٢/٣ ، ٨٤.

فدل هذا الحديث على أن عليًا أولى بالحق ممن قاتله؛ فإنه هو الذي قتل الخوارج لَمّا افترق المسلمون، فكان قوم معه وقوم عليه. ثم إن هؤلاء الذين قاتلوه لم يُخذلوا، بل ما زالوا منصورين يفتحون البلاد ويقتلون الكفّار.

وفي الصحيح عن النبي على أنه قال: "لا تزال طائفة من أمي ظاهرين على الحق، لا يضرهم من خالفهم ولا من خللهم حتى تقوم الساعة "(١) قال معاذ بن جبل: "وهم بالشام".

وفي مسلم عن أبي هريرة عن النبي على أنه قال: "لا يزال أهل الغرب ظاهرين حتى تقوم الساعة" (٢) قال أحمد بن حنبل وغيره: "أهل الغرب هم أهل الشام".

وهذا كما ذكروه؛ فإن كل بلد له غرب وشرق، والاعتبار في لفظ النبي ﷺ بغرب مدينته، ومن الفرات هو غرب المدينة، فالبيرة (٣) ونحوها على سمت المدينة، كما أن حرّان (٤) والرَّقَة (٥) وسُمَيْسَاط (٦) ونحوها على سمت مكة. ولهذا يُقال: إن قبلة

⁽۱) الحديث - مع اختلاف في الألفاظ - عن المغيرة بن شعبة، وعقبة بن عامر، وثوبان، وجابر بن عبد الله، ومعاوية بن أبي سفيان وغيرهم في أربعة مواضع في: البخاري ٨٥/٤ (كتاب فرض الخمس، باب فإن لله خمسه)، ٢٠٧/٤ (كتاب المناقب، باب حدثني محمد بن المثنى، حدثنا معاذ باب رقم ٢٨) ١٠١/٩ (كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق يقاتلون وهم أهل العلم) ١٣٦/٩ (كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَرَأْنًا لِنُونَ وَ النَّحَلِ: ١٤٥).

والحديث في: مسلم ١٣٧/١ (كتاب الإيمان، باب نزول عيسى ابن مريم حاكماً بشريعة نبينا محمد ﷺ)، ١٥٢٣/٣-١٥٢٥ (كتاب الإمارة، باب لا تزال طائفة من أمتى ظاهرين...).

وسنن أبي داود ٨/٣ (كتاب الجهاد، باب في دوام الجهاد) وهو عن عمران بن حصين ﷺ، ١٣٨/٤– ١٣٩ (كتاب الفتن، باب ذكر الفتن ودلائلها).

وسنن الترمذي ٣٤٢/٣ (كتاب الفتن، باب ما جاء في الأئمة المضلين)، والحديث في سنن ابن ماجه والدارمي ومواضع كثيرة في مسند أحمد.

 ⁽۲) الحديث عن سعد بن أبي وقاص في في: مسلم ١٥٢٥/٣ (كتاب الإمارة، باب لا تزال طائفة..). قال النووي في شرحه على مسلم ٦٨/١٤: (.. وقال معاذ: هم بالشام، وجاء في حديث آخر: هم ببيت المقدس. وقيل: هم أهل الشام وما وراء ذلك).

 ⁽٣) قال ياقوت في "معجم البلدان": "البيرة في عدة مواضع منها بلد قرب سُمُيْساط بين حلب والثغور الرومية، وهي قلعة حصينة".

 ⁽٤) قال ياقوت في "معجم البلدان": "هي مدينة عظيمة مشهورة من جزيرة أقور وهي قصبة ديار مضر،
 بينها وبين الرَّها يوم وبين الرقة يومان".

 ⁽٥) قال ياقوت: "الرّقة: بفتح أوله وثانيه وتشديده.. وهي مدينة مشهورة على الفرات بينها وبين حرّان ثلاثة أيام، معدودة في بلاد الجزيرة، لأنها من جانب الفرات الشرقى".

 ⁽٦) قال ياقوت في "معجم البلدان": "سُمَيْسَاط: بضم أوله وقتح ثانيه ثم ياء من تحت ساكنة وسين أخرى ثم بعد الألف طاء مهملة، مدينة على شاطئ الفرات في طرف بلاد الروم على غربي الفرات".

هؤلاء أعدل القبل، بمعنى أنك تجعل القطب الشمالي خلف ظهرك، فتكون مستقبل الكعبة، فما كان غربي الفرات فهو غربي المدينة إلى آخر الأرض، وأهل الشام أول هؤلاء.

والعسكر الذين قاتلوا مع معاوية ما خُذِلوا قط، بل ولا في قتال عليّ. فكيف يكون النبي ﷺ قال: "اللهم اخذل من خذله وانصر من نصره" والذين قاتلوا معه لم يُنصروا على هؤلاء، بل الشيعة الذين تزعمون أنهم مختصّون بعليّ ما زالوا مخذولين مقهورين لا يُنصرون إلا مع غيرهم: إما مسلمين وإما كفّار، وهم يدّعون أنهم أنصاره، فأين نصر الله لمن نصره؟! وهذا وغيره مما يبيّن كذب هذا الحديث.



الفهل الرابع

الرد على من روى عن ابن عباس حديث وقوع النجم في دار عليّ

قال الرافضي: "البرهان الرابع: قوله تعالى: ﴿وَالنَّجْرِ إِذَا هَوَىٰ ۚ مَا مَلَ مَا مَلً مَا عَوَىٰ فَي النَّهِ النَّهِ النَّهِ الله الله على الله الله عن الله عن الله عنه الله عنه من بني هاشم عند النبي على إذ انقض كوكب، فقال رسول الله على: "من انقض هذا النجم في منزله، فهو الوصي من بعدي" فقام فتية من بني هاشم، فنظروا، فإذا الكوكب قد انقض في منزل علي، قالوا: يا رسول الله قد غويت في حب عليّ، فأنزل الله تعالى: ﴿وَالنَّجْرِ إِذَا هَوَىٰ اللهُ مَا مَنَ اللهُ اللهُ الله مَا مَنَ اللهُ ال

والجواب من وجوه: أحدها: المطالبة بصحته، كما تقدم. وذلك أن القول بلا علم حرام بالنص والإجماع.

قال تعالى: ﴿ وَلَا نَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ [الإسرَاء: ٣٦].

وقـــال: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي ٱلْغَوَحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغَى بِغَيْرِ ٱلْحَقِي وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَدُ يُنَزِّلُ بِهِ، سُلْطَكْنَا وَأَن تَقُولُوا عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ ۞ ﴿ [الأعرَاف: ٣٣].

وقال: ﴿ كَانَاتُمُ مَتَوُلاَهِ حَاجَبُتُم فِيمَا لَكُم بِهِ، عِلْمٌ فَلِمَ تُعَاَّجُونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِ، عِلْمٌ ﴾ [آل عِمرَان: ٦٦].

وقال: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمِ ﴾ [الحَج: ٣].

⁽١) في كتابه "مناقب الإمام علي" ص٢٦٦ و٣١٠. (م).

____ الإمامة في ضوء الكتاب والسنة (الجزء الأول)

وقالِ: ﴿ الَّذِينَ يُجُدَيِدُونَ فِي مَايَتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَنَنِ أَتَنَهُمْ كُبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ وَعِندَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ۗ [غَافر: ٣٥].

والسلطان الذي أتاهم هو الحجة الآتية من عند الله، كما قال: ﴿ أَمْ أَنْزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَنَّا فَهُوَ يَتَكُلُّمُ بِمَا كَانُواْ بِهِم يُشْرِكُونَ ١٠٥٠ [الرُّوم: ٣٠].

وقال: ﴿ أَمْ لَكُمْ سُلَطَكُنَّ مُبِيتٌ ۞ فَأَمُوا بِكِسْبِكُمْ إِن كُنْتُمْ صَدِيقِينَ ۞ [الصَّافات: ١٥٧،١٥٦]. وقال: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاتُهُ سَيَّنْتُمُوهَا أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّا أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلطَيْنِ﴾ [النَّجْم: ٢٣].

فما جاءت به الرسل عن الله فهو سلطان، فالقرآن سلطان، والسنة سلطان، لكن لا يعرف أن النبي ﷺ جاء به إلا بالنقل الصادق عن الله، فكل من احتج بشيء منقول عن النبي ﷺ فعليه أن يعلم صحته، قبل أن يعتقد موجبه ويستدل به. وإذا احتج به على غيره، فعليه بيان صحته، وإلا كان قائلاً بلا علم، مستدلاً بلا علم.

وإذا عُلم أن في الكتب المصنَّفة في الفضائل ما هو كذب، صار الاعتماد على مجرد ما فيها، مثل الاستدلال بشهادة الفاسق، الذي يصدق تارة ويكذب أخرى. بل لو لم يُعلم أن فيها كذباً، لم يفدنا علماً حتى نعلم ثقة من رواها.

وبيننا وبين الرسول مئون من السنين، ونحن نعلم بالضرورة أن فيما ينقل الناس عنه وعن غيره صدقاً وكذباً. وقد رُوي عنه أنه قال: "سيُكذب عليّ"، فإن كان هذا الحديث صدقاً، فلا بد أن يُكذَّب عليه، وإن كان كذباً فقد كذب عليه. وإن كان كذلك لم يجز لأحد أن يحتج في مسألة فرعية بحديث حتى يبيِّن ما به يثبت، فكيف يحتج في مسائل الأصول، التي يقدح فيها في خيار القرون وجماهير المسلمين وسادات أولياء الله المقرَّبين، بحيث لا يعلم المحتج به صدقه؟

وهو لو قيل له: أتعلم أن هذا وقع؟ فإن قال: أعلم ذلك، فقد كذب. فمن أين يعلم وقوعه؟ ويُقال له: من أين علمت صدق ذلك، وذلك مما لا يُعرف إلا بالإسناد ومعرفة أحوال الرواة؟ وأنت لا تعرفه، ولو أنك عرفته لعرفت أن هذا كذب.

وإن قال: لا أعلم ذلك. فكيف يسوغ لك الاحتجاج بما لا تعلم صحته؟

الثاني: أن هذا كذب باتفاق أهل العلم بالحديث. وهذا المغازلي ليس من أهل الحديث، كأبي نعيم وأمثاله، ولا هو أيضاً من جامعي العلم الذين يذكرون ما غالبه حق وبعضه بأطل، كالثعلبي وأمثاله، بل هذا لم يكن الحديث من صنعته، فعمد إلى ما وجده من كتب الناس من فضائل عليّ فجمعها، كما فعل أخطب خوارزم، وكلاهما لا يعرف الحديث، وكل منهما يروي فيما جمعه من الأكاذيب الموضوعة، ما لا يخفى أنه كذب على أقل علماء النقل والحديث. ولسنا نعلم أن أحدهما يتعمد الكذب فيما ينقله، لكن الذي تيقناه أن الأحاديث التي يروونها فيها ما هو كذب كثير باتفاق أهل العلم، وما قد كذبه الناس قبلهم، وهما - وأمثالهما - قد يروون ذلك ولا يعلمون أنه كذب، وقد يعلمون أنه كذب، فلا أدري هل كانا من أهل العلم بأن هذا كذب؟ أو كانا مما لا يعلمان ذلك؟

وهذا الحديث ذكره الشيخ أبو الفرج في "الموضوعات" (١) لكن بسياق آخر (٢)، من حديث محمد بن مروان، عن الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس قال: لما عرج بالنبي على إلى السماء السابعة، وأراه الله من العجائب في كل سماء فلما أصبح جعل يحدّث الناس عن عجائب ربّه (٣)، فكذّبه من أهل مكة من كذّبه، وصدّقه من صدّقه، فعند ذلك انقض نجم من السماء، فقال النبي على: "في دار من وقع هذا النجم (١) فهو خليفتي من بعدي"، فطلبوا (٥) ذلك النجم فوجدوه في دار عليّ بن أبي طالب على النجم: ١٠١].

قال أبو الفرج^(^): "هذا حديث موضوع لا شك فيه، وما أبرد الذي وضعه، وما أبعد ما ذكر، وفي إسناده ظلمات منها أبو صالح وكذلك^(^) الكلبي ومحمد بن مروان السّدي، والمتهم به الكلبي. قال أبو حاتم بن حبّان: كان الكلبي من الذين يقولون: إنّ عليّاً لم يمت، وإنه يرجع إلى الدنيا، وإن رأوا سحابةً قالوا: أمير المؤمنين فيها. لا يجل الاحتجاج به. قال: والعجب^(^) من تغفيل^(^) من وضع هذا الحديث، كيف رتّب ما لا يصح في المعقول^(^) من أن النجم يقع في دار

^{. (1) 1/77 - 777.}

قال أبو عبد الرحمن: انظر: ميزان الاعتدال (٤٥/٢)، لسان الميزان (٢/٤٤)، اللآلئ للسيوطي (٣٥٨-٣٥٨).

⁽٢) ذكر ابن الجوزى سياقاً طويلاً يبدأ بقوله: جدثت عن عبد الله بن الحسين.. إلخ.

⁽٣) الموضوعات: من عجائب ربّه.

⁽٤) هذا النجم: زيادة من "الموضوعات".

⁽٥) الموضوعات: قال: فطلبوا...

⁽٦) الموضوعات: وهوى إلى أهل بيته.

⁽٧) الموضوعات: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ أَلْمَوْقَ ۞ إِنْ هُوَ إِلَّا وَمَنْ يُوحَىٰ ۞﴾ [النَّجم: ١-٤].

⁽A) بعد كلامه السابق مباشرة.

⁽٩) الموضوعات ٢٧٣/١: منها أبو صالح باذام وهو كذَّاب وكذلك...

⁽١٠) الموضوعات: قال المصنّف: قلت: والعجب.

⁽١١) من تغفيل: كذا في "الموضوعات".

⁽۱۲) الموضوعات: العقول.

ويثبت إلى أن يُرى (١)، ومن بلهه أنه وضع هذا الحديث على ابن عباس، وكان ابن عباس، وكان ابن عباس زمن (٢) المعراج ابن سنتين، فكيف يشهد تلك الحالة ويرويها؟ ".

قلت: إذا لم يكن هذا الحديث في تفسير الكلبي المعروف عنه، فهو مما وضع بعده. وهذا هو الأقرب. قال أبو الفرج (٢): "وقد سَرَق هذا الحديث بعينه قوم وغيَّروا إسناده، ورووه بإسناد غريب (٤) من طريق أبي بكر العطّار، عن سليمان بن أحمد المصري، ومن طريق أبي قضاعة ربيعة بن محمد، حدثنا ثوبان بن إبراهيم، حدثنا مالك بن غسَّان النهشلي، عن أنس (٥) قال: انقض كوكب على عهد النبي على فقال النبي النظروا إلى هذا الكوكب فمن انقض في داره فهو خليفة (٢) من بعدي ".

قال: فنظرنا، فإذا هو قد^(۷) انقض في منزل علي^(۸)، فقال جماعة^(۹): قد غوى محمد في حب علي^(۱۱). فأنزل الله تعالى: ﴿وَالنَّجِرِ إِذَا هَوَىٰ ۚ مَا مَنَلَ مَاحِبُكُو وَمَا غَوَىٰ ﴾ [النّجم: ۲،۱] الآيات^(۱۱).

قال أبو الفرج (۱۲): "وهذا الحديث هو المتقدم (۱۳) سرقه (۱۵) بعض هؤلاء الرواة فغير (۱۵) إسناده، ومن تغفيله وَضْعُهُ إيّاه على أنس؛ فإن أنساً لم يكن بمكة زمن (۱۲) المعراج، ولا حين نزول هذه السورة، لأن المعراج كان قبل الهجرة بسنة، وأنس إنما عرف رسول الله على بالمدينة، وفي هذا الإسناد ظلمات.

⁽١) الموضوعات: ويثبت حتى يرى.

⁽٢) الموضوعات: في زمن..

⁽٣) بعد كلامه السابق مباشرة.

⁽٤) بدلاً من عبارة "ورووه بإسناد غريب" ذكر في "الموضوعات" الإسناد عن أحمد بن نصر بن أحمد.. إلى أن وصل إلى: "أبو الفضل نصر بن محمد بن يعقوب العطّار" ثم استمر في ذكر السند..

⁽ه) الموضوعات: قال حدثنا سليمان بن أحمد بن يحيى بن عثمان المصري، قال: حدثنا أبو قضاعة ربيعة بن محمد الطائي، قال: حدثنا ثوبان بن إبراهيم المصري، قال: حدثنا مالك بن غسّان النهشلي، قال: حدثنا ثابت عن أنس بن مالك.

⁽٦) الموضوعات: الخليفة.

⁽٧) قد: ليست في "الموضوعات".

⁽A) الموضوعات: علي بن أبي طالب.

⁽٩) الموضوعات: جماعة من الناس.

⁽١٠) الموضوعات: على بن أبي طالب.

⁽١١) الموضوعات: والنجم إذا هوى، إلى قوله: وحي يوحى.

⁽۱۲) بعد كلامه السابق مباشرة.

⁽١٣) في "الموضوعات": وهذا هو الحديث المتقدم.

⁽١٤) الموضوعات: إنما سرقه.

⁽١٥) الموضوعات: فغيّروا.

⁽١٦) الموضوعات: في زمن.

أما مالك النهشلي فقال ابن حبّان: يأتي عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات، وأما ثوبان فهو أخو ذي النون المصري ضعيف في الحديث، وأبو قضاعة منكر الحديث متروكه، وأبو بكر^(۱) العطّار وسليمان بن أحمد مجهولان^ا.

0 2

الوجه الثالث: أنه مما يبيّن أنه كذب أن فيه ابن عباس شهد نزول سورة "النجم" حين انقض الكوكب في منزل عليّ، وسورة "النجم" باتفاق الناس من أول ما نزل بمكة، وابن عبّاس حين مات النبي على كان مراهقاً للبلوغ لم يحتلم بعد، هكذا ثبت عنه في الصحيحين. فعند نزول هذه الآية: إما أن ابن عباس لم يكن وُلد بعد، وإما أنه كان طفلاً لا يميّز، فإن النبي على لما هاجر كان لابن عباس نحو خمس سنين، والأقرب أنه لم يكن ولد عند نزول سورة "النجم"، فإنها من أوائل ما نزل من القرآن.

الوجه الرابع: أنه لم ينقض قط كوكب إلى الأرض بمكة ولا بالمدينة ولا غيرهما. ولما بُعث النبي على كثر الرمي بالشهب، ومع هذا فلم ينزل كوكب إلى الأرض. وهذا ليس من الخوارق التي تُعرف في العالم، بل هو من الخوارق التي لا يُعرف مثلها في العالم، ولا يروي مثل هذا إلا من هو من أوقح الناس، وأجرؤهم على الكذب، وأقلهم حياء وديناً، ولا يَرُوج إلا على من هو من أجهل الناس وأحمقهم، وأقلهم معرفة وعلماً.

الوجه الخامس: أن نزول سورة "النجم" كان في أول الإسلام، وعليّ إذ ذاك كان صغيراً، والأظهر أنه لم يكن احتلم ولا تزوّج بفاطمة، ولا شُرع بعد فرائض الصلاة أربعاً وثلاثاً واثنين، ولا فرائض الزكاة، ولا حج البيث، ولا صوم رمضان، ولا عامة قواعد الإسلام.

وأمر الوصية بالإمامة لو كان حقّاً إنما يكون في آخر الأمر كما ادعوه يوم غدير خُم، فكيف يكون قد نزل في ذلك الوقت؟

الوجه السادس: أن أهل العلم بالتفسير متفقون على خلاف هذا، وأن النجم المقسم به: إما نجوم السماء، وإما نجوم القرآن، ونحو ذلك. ولم يقل أحد: إنه كوكب نزل في دار أحد بمكة.

الوجه السابع: أنه من قال لرسول الله ﷺ: "غويت" فهو كافر، والكفَّار لم يكن النبي ﷺ يأمرهم بالفروع قبل الشهادتين والدخول في الإسلام.

الوجه الثامن: أن هذا النجم إن كان صاعقة، فليس نزول الصاعقة في بيت

⁽١) الموضوعات: وأبو الفضل.

شخص كرامة له، وإن كان من نجوم السماء فهذه لا تفارق الفلك، وإن كان من الشُّهب فهذه يُرمى بها رجوماً للشياطين، وهي لا تنزل إلى الأرض. ولو قُدِّر أن الشيطان الذي رُمِيَ بها وصل إلى بيت عليّ حتى احترق بها، فليس هذا كرامة له، مع أن هذا لم يقع قط.



الفهل الخامس

الرد على من ادّعي الإمامة لعليّ بقوله إنه مطهر ومعصوم

قال الرافضي: "البرهان الخامس: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذَهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرُكُم تَظْهِ يَرًا ﴾ [الأحزَاب: ٣٣] فروى أحمد بن حنبل في مسنده عن واثلة بن الأسقع قال: طلبت عليّاً في منزله، فقالت فاطمة عليّاً: ذهب إلى رسول الله ﷺ. قال: فجاءا جميعاً فدخلا ودخلت معهما، فأجلس عليّاً عن يساره، وفاطمة عن يمينه، والحسن والحسين بين يديه، ثم التفع عليهم بثوبه، وقال: "﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّحْسَ أَهْلَ ٱلْمَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمُ تَطْهِيرًا ﴾ [الأحزاب: ٣٣] اللهم إن هؤلاء أهلى حقّاً".

وعن أم سلمة قالت إن النبي على كان في بيتها، فأتته فاطمة على البرمة فيها حريرة، فدخلت بها عليه، فقال: "ادعي زوجك وابنيك". قالت: فجاء عليّ والحسن والحسين فدخلوا وجلسوا يأكلون من تلك الحريرة، وهو وهم على منام له علي، وكان تحته كساء خُيْبَري. قالت: وأنا في الحجرة أصلَّى، فأنزل الله تعالى هذه الآية: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّحْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمُ تَطْهِيرًا ﴾ [الاحزاب: ٣٣].

قالت: فأخذ فضل الكساء وكساهم به، ثم أخرج يده فألوى بها إلى السماء، وقال: "هؤلاء أهل بيتي، فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً". وكرّر ذلك. قالت: فأدخلت رأسى وقلت: وأنا معهم يا رسول الله قال: "إنك إلى خير".

وفي هذه الآية دلالة على العصمة، مع التأكيد بلفظة: "إنما" وإدخال اللام في الخبر، والاختصاص في الخطاب بقوله: "أهل البيت" والتكرير بقوله: "ويطهّركم" والتأكيد بقوله: "تطهيراً". وغيرهم ليس بمعصوم، فتكون الإمامة في عليّ، ولأنه ادّعاها في عدة من أقواله، كقوله: والله لقد تقمّصها ابن أبي قحافة، وهو يعلم أن محلّي منها محل القطب من الرحى. وقد ثبت نفي الرجس عنه، فيكون صادقاً، فيكون هو الإمام".

والجواب: أن هذا الحديث صحيح في الجملة؛ فإنه قد ثبت عن النبي على أنه قال العليّ وفاطمة وحسن وحسين: "اللهم إن هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً".

وروى ذلك مسلم عن عائشة قالت: خرج رسول الله على غداة وعليه مرط مرحل من شعر أسود، فجاء الحسن بن علي فأدخله، ثم جاء الحسين فأدخله معه، ثم جاءت فاطمة فأدخلها معه، ثم جاء علي فأدخله، ثم قال: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُدْهِبَ عَنصَكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطْهِرُ تَطْهِيرًا ﴾ [الأحزَاب: ٣٣](١). وهو مشهور من رواية أم سلمة من رواية أحمد والترمذي(٢)، لكن ليس في هذا دلالة على عصمتهم ولا إمامتهم.

فإن إرادة الله في هذه الآيات متضمنة لمحبة الله لذلك المراد ورضاه به، وأنه شرعه للمؤمنين وأمرهم به، ليس في ذلك أنه خلق هذا المراد، ولا أنه قضاه وقدَّره، ولا أنه يكون لا محالة.

والدليل على ذلك أن النبي ﷺ بعد نزول هذه الآية قال: "اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً" فطلب من الله لهم إذهاب الرجس والتطهير. فلو كانت الآية تتضمن إخبار الله بأنه قد أذهب عنهم الرجس وطهرهم، لم يحتج إلى الطلب والدعاء.

وهذا على قول القدرية أظهر؛ فإن إرادة الله عندهم لا تتضمن وجود المراد، بل

⁽١) الحديث عن عائشة ﷺ في مسلم ١٨٨٣/٤ (كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل أهل بيت النبي ﷺ).

⁽٢) الحديث عن أم سلمة ﷺ في: سنن الترمذي ٣٠/٥ (كتاب التفسير، سورة الأحزاب)، ٣٢٨/٥ (كتاب المناقب، باب مناقب أهل بيت النبي ﷺ)، المسند (ط. الحلبي) ٣٠٤، ٢٩٨، ٢٩٢، وهو جزء من حديث مطول عن ابن عباس في المسند (ط. المعارف) ٢٥/٥-٢٠.

قد يريد ما لا يكون ويكون ما لا يريد، فليس في كونه تعالى مريداً لذلك ما يدل على وقوعه.

وهذا الرافضي وأمثاله قدرية، فكيف يحتجّون بقوله: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنَكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ [الأحزَاب: ٣٣] على وقوع المراد؟ وعندهم أن الله قد أراد إيمان من على وجه الأرض فلم يقع مراده؟

وأما على قول أهل الإثبات، فالتحقيق في ذلك أن الإرادة في كتاب الله نوعان: إرادة شرعية دينية تتضمن محبته ورضاه، وإرادة كونيّة قدرية تتضمن خلقه وتقديره.

الأولى مثل هؤلاء الآيات.

والثانية مثل قوله تعالى: ﴿ فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحُ صَدْرَهُ الْإِسْلَامِ وَمَن يُرِدِ أَللَّهُ أَن يُهْدِيَهُ يَشْرَحُ صَدْرَهُ الْإِسْلَامِ وَمَن يُرِدِ أَللَّهُ أَن يُعْمِلُهُ يَجْعَلُ مَهَدْرَهُ ضَهَيّقًا حَرَبُا كَأَنَّمَا يَضَعَدُ فِي السَّمَلَةِ ﴾ [الأنقام: ١٢٥].

وقــــول نــــوح: ﴿وَلَا يَنفَمُكُمْ نُشْجِيّ إِنْ أَرَدَتُ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ ﴾ [مُود: ٣٤].

وكثير من المثبتة والقدرية يجعل الإرادة نوعاً واحداً، كما يجعلون الإرادة والمحبة شيئاً واحداً.

ثم القدرية ينفون إرادته لِمَا بيّن أنه مراد في آيات التقدير، وأولئك ينفون إرادته لما بيَّن أنه مراد في آيات التشريع، فإنه عندهم كل ما قيل: "إنه مراد" فلا بد أن يكون كائناً.

والله قد أخبر أنه يريد أن يتوب على المؤمنين وأن يطهّرهم، وفيهم من تاب، وفيهم من تطهّر، وفيهم من تطهّر، وفيهم من لم يتطهر. وإذا كانت الآية دالة على وقوع ما أراده من التطهير وإذهاب الرجس، لم يلزم بمجرد الآية ثبوت ما ادّعاه.

ومما يبيّن ذلك أن أزواج النبي ﷺ مذكورات في الآية، والكلام في الأمر بالتطهير بإيجابه، ووعد الثواب على فعله، والعقاب على تركه. قال تعالى: ﴿ يَنْسَآهَ النّبِي مَن يَأْتِ مِنكُنَّ بِفَاحِسَةٍ مُّبَيِّنَةٍ يُضَاعَفَ لَهَا ٱلْعَذَابُ ضِعْفَيْنُ وَكَابَ ذَلِكَ عَلَى ٱللّهِ يَسِيرًا ﴿ وَمَن يَقْنُتُ مِنكُنَّ لِلّهِ وَرَسُولِهِ، وَتَعْمَلْ مَنْلِمًا نُوْتِهَا آجْرَهَا مَرَّيَيْنِ وَأَعْتَدَنا لَمَا رِذَقا يَسِيرًا ﴾ وَمَن يَقْنُتُ مِنكُنَّ لِللّهِ وَرَسُولِهِ، وَتَعْمَلْ مَنْلِمًا نُوْتِهَا آجْرَهَا مَرَّيَيْنِ وَأَعْتَدَنا لَمَا رِذَقا كَا رِذَقا كَا رِنَقا فَلَا تَغْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعُ ٱلّذِي كَرِيمًا إِلَى قوله: ﴿ وَأَطِعْنَ اللّهَ وَرَسُولُهُ ۚ إِنَّا عَلَى اللّهُ لِيلَا اللّهُ لِيلَا اللّهُ لَي اللّهُ لِيلًا اللّهُ لَيُدْهِبَ عَرَضُ ﴾ [الأحزاب: ٣٠-٣٢] إلى قوله: ﴿ وَأَطِعْنَ اللّهَ وَرَسُولُهُ ۗ إِنَّا اللّهُ لَيُلِيمُ اللّهُ لَيُدَهِبَ عَرَضُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ اللللللّهُ الللللللّهُ الللّهُ اللللللّهُ الللللللّهُ اللللللللّهُ اللللللللّهُ اللللللل

فالخطاب كله لأزواج النبي ﷺ، ومعهن الأمر والنهي والوعد والوعيد. لكن لما

تبين ما في هذا من المنفعة التي تعمّهن وتعمّ غيرهن من أهل البيت، جاء التطهير بهذا الخطاب وغيره، وليس مختصًا بأزواجه، بل هو متناول لأهل البيت كلهم، وعليّ وفاطمة والحسن والحسين أخص من غيرهم بذلك، ولذلك خصّهم النبي على بالدعاء لهم.

وهذا كما أن قوله: ﴿ لَمُسْجِدُ أُسِسَ عَلَ ٱلتَّقُوكَ مِنْ أَوَّلِ يَوْمِ ﴾ [التوبَة: ١٠٨] نزلت بسبب مسجد قُباء، لكن الحكم يتناوله ويتناول ما هو أحق منه بذلك، وهو مسجد المدينة.

وهذا يوجّه ما ثبت في الصحيح عن النبي على أنه سُئل عن المسجد الذي أسس على التقوى، فقال: "هو مسجدى هذا"(١).

وثبت عنه في الصحيح أنه كان يأتي قُباء كل سبت ماشياً وراكباً، فكان يقوم في مسجده يوم الجمعة، ويأتي قباء يوم السبت^(٢)، وكلاهما مؤسس على التقوى.

وهكذا أزواجه وعليّ وفاطمة والحسن والحسين كلهم من أهل البيت، لكن عليّاً وفاطمة، والحسن والحسين أخص بذلك من أزواجه، ولهذا خصّهم بالدعاء.

وقد تنازع الناس في آل محمد: من هم؟ فقيل: هم أمته. وهذا قول طائفة من أصحاب مالك وأحمد وغيرهم.

وقيل: المتقون من أمته. ورووا حديثاً: "آل محمد كل مؤمن تقيّ" رواه الخلال وتمام في "الفوائد" له، وقد احتج به طائفة من أصحاب أحمد وغيرهم، وهو حديث موضوع (٢) وبنى على ذلك طائفة من الصوفية أن آل محمد هم خواصّ الأولياء كما ذكر الحكيم الترمذي.

⁽۱) الحديث عن أبي سعيد الخدري ﴿ في: سنن الترمذي ٣٤٤/٤ (كتاب تفسير القرآن، سورة التوبة حديث رقم ٥٠٩٧) ونصه: تمارى رجلان في المسجد الذي أسس على التقوى من أول يوم فقال رجل: هو مسجد قباء، وقال الآخر: هو مسجد رسول الله ﷺ؛ فقال رسول الله ﷺ: "هو مسجدي هذا". قال الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح، وقد روي هذا عن أبي سعيد من غير هذا الوجه.." والحديث في سنن النسائي ٢٠/٣ (كتاب المساجد، باب ذكر المسجد الذي أسس على التقوى)؛ المسند (ط. الحلبي) ٨/٣، ٨/١١، ١٦٦، ٣٣٥.

⁽٣) ذكر الحديث السيوطي في "الجامع الصغير" بلفظ: "آل محمد كل تقي" وقال: "طس (الطبراني في الأوسط) عن أنس" وقال الألباني عنه في "ضعيف الجامع الصغير وزيادته": "ضعيف جداً".

والصحيح أن آل محمد هم أهل بيته، وهذا هو المنقول عن الشافعي وأحمد، وهو اختيار الشريف أبي جعفر وغيرهم. لكن هل أزواجه من أهل بيته؟ على قولين، هما روايتان عن أحمد: أحدهما: أنهن لسن من أهل البيت. ويروى هذا عن زيد بن أرقم. والثاني: - وهو الصحيح - أن أزواجه من آله.

فإنه قد ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه علّمهم الصلاة عليه: "اللهم صلّ على محمد وأزواجه وذريته "^(١).

ولأن امرأة إبراهيم من آله وأهل بيته، وامرأة لوط من آله وأهل بيته، بدلالة القرآن. فكيف لا يكون أزواج محمد من آله وأهل بيته؟

ولأن هذه الآية تدلّ على أنهن من أهل بيته، وإلا لم يكن لذكر ذلك في الكلام

وأما الأتقياء من أمته فهم أولياؤه. كما ثبت في الصحيح أنه قال: "إن آل بني فلان ليسوا لي بأولياء، وإنما وليِّيَ الله وصالح المؤمنين "(٢) فبيّن أن أولياءه صالح المؤمنين. وكذلك في حديث آخر: "إن أوليائي المتقون حيث كانوا وأين كانوا "(").

⁽١) الحديث عن أبي حميد الساعدي الساعدي البخاري ١٤٦/٤ (كتاب الأنبياء، باب حدثنا موسى بن إسماعيل..) ونصه: أنهم قالوا: يا رسول الله، كيف نصلي عليك؟ فقال رسول الله ﷺ: "قولوا: اللهم صلّ على محمد وأزواجه وذريته، كما صليت على آل إبراهيم، وبارك على محمد وأزواجه وذريته كما باركت على إبراهيم، إنك حميد مجيدٌ.

والحديث في مسلم ٣٠٦/١ (كتاب الصلاة، باب الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد)، الموطأ ١٦٥/١ (كتاب قصر الصلاة في السفر، باب ما جاء في الصلاة على النبي ﷺ)، سنن النسائي ٤٢/٣ (كتاب السهر، باب كيف الصلاة على النبي. . . نوع آخر)، سنن ابن ماجه ٢٩٣/١ (كتاب إقامة الصلاة، باب الصلاة على النبي).

⁽٢) الحديث عن عمرو بن العاص عليه في: البخاري ٦/٨ (كتاب الأدب، باب يَبُلُّ الرحم ببلالها) ونصه: أن عمرو بن العاص قال: سمعت النبي ﷺ جهاراً غير سر يقول: "إن آل أبي – قال عمرو (وهو عمرو بن عباس): وفي كتاب محمد بن جعفر (الذي روى عنه عمرو بن عباس) ببياض - ليسوا بأوليائي، إنما وليي الله وصالح المؤمنين". والحديث في: مسلم ١٩٧/١ (كتاب الإيمان، باب موالاة المؤمنين ومقاطعة غيرهم. . .)؛ المسند (ط. الحلبي) ٢٠٣/٤.

لم أجد الحديث بهذا اللفظ، لكن جاء الحديث مطولاً عن معاذ بن جبل رهي في: المسند (ط. الحلبي) ٥/ ٢٣٥ ونصه.. عن معاذ بن جبل قال: لما بعثه رسول الله ﷺ إلى اليمن خرج معه رسول الله ﷺ يوصيه، ومعاذ راكب، ورسول الله ﷺ يمشى تحت راحلته، فلما فرغ قال: "يا معاذ إنك عسى أن لا تلقاني بعد عامي هذا، أو لعلك أن تمر بمسجدي هذا أو قبري" فبكي معاذ جشعاً لفراق رسول الله علي، ثُم النفت فأقبل بوجهه نحو المدينة فقال: "إن أولى الناس بي المتقون من كانوا وحيث كانوا". وصحح الألباني الحديث في "صحيح الجامع الصغير" ١٨١/٢-١٨٦. وقال ابن الأثير في "النهاية في غريب الحديث": "والجشع الجزع لفراق الإلف".

وقد قال تعالى: ﴿ وَإِن تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُو مَوْلَنَهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [التّحريم: ٤].

وفي الصحاح عنه أنه قال: "وددت أني رأيت إخواني" قالوا: أولسنا إخوانك؟ قال: "بل أنتم أصحابي، وإخواني قوم يأتون من بعدي يؤمنون بي ولم يروني "(١).

وإذا كان كذلك فأولياؤه المتقون بينه وبينهم قرابة الدين والإيمان والتقوى. وهذه القرابة الدينية أعظم من القرابة الطينية، والقرب بين القلوب والأرواح أعظم من القرب بين الأبدان.

ولهذا كان أفضل الخلق أولياؤه المتقون. وأما أقاربه ففيهم المؤمن والكافر، والبر والفاجر. فإن كان فاضلاً منهم كعلي والله وجعفر والحسن والحسين، فتفضيلهم بما فيهم في الإيمان والتقوى وهم أولياؤه بهذا الاعتبار، لا بمجرد النسب، فأولياؤه أعظم درجة من آله، وإن صلّى على آله تبعاً له لم يقتض ذلك أن يكونوا أفضل من أوليائه الذين لم يصل عليهم، فإن الأنبياء والمرسلين هم من أوليائه، وهم أفضل من أوليائه، وهم أفضل من أهل بيته، وإن لم يدخلوا في الصلاة معه تبعاً، فالمفضول قد يختص بأمر، ولا يلزم أن يكون أفضل من الفاضل.

ودليل ذلك أن أزواجه هم ممن يصلّى عليه، كما ثبت ذلك في الصحيحين، فقد ثبت باتفاق الناس كلهم أن الأنبياء أفضل منهن كلهن.

فإن قيل: فهب أن القرآن لا يدل على وقوع ما أريد من التطهير وإذهاب الرجس، لكن دعاء النبي ﷺ لهم بذلك يدل على وقوعه، فإن دعاءه مستجاب.

⁽۱) الحديث عن أبي هريرة ولله في: مسلم ٢١٨/١ (كتاب الطهارة، باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء) ونصه.. عن أبي هريرة أن رسول الله الله أتى المقبرة فقال: "السلام عليكم دار قوم مؤمنين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون، وددت أنّا قد رأينا إخواننا". قالوا: أولسنا إخوانك يا رسول الله؟ فقال: "أنتم أصحابي وإخواننا الذين لم يأتوا بعد". فقالوا: كيف تعرف من لم يأت بعد من أمتك يا رسول الله؟ فقال: "أرأيت لو أن رجلاً له خيل غرَّ محجلة بين ظهري خيل دُهُم بُهُم، ألا يعرف خيله؟" قالوا: بلى يا رسول الله. قال: "فإنهم يأتون غراً محجلين من الوضوء، وأنا فرطهم على الحوض، ألا ليذادن عن حوضي كما يذاد البعير الضال. أناديهم: ألا هلم فيقال: إنهم قد بدلوا بعدك، فأقول: شحقاً شحقاً".

والحديث في سنن النسائي ٧٩/١ (كتاب الطهارة، باب حلية الوضوء)؛ سنن ابن ماجه ١٤٤٠-١٤٤٠ (كتاب الزهد، باب ذكر الحوض)؛ الموطأ ٢٨/١-٢٥ (كتاب الطهارة، باب جامع الوضوء)؛ المسند (ط. المعارف) ١٠٧/٦، ١٠٧/٥ وجاء الحديث في "صحيح الجامع الصغير" ١٠٧/٦ وقال السيوطى: إن الحديث في مسند أحمد عن أنس الشيد.

قيل: المقصود أن القرآن لا يدل ما ادّعاه من ثبوت الطهارة وإذهاب الرجس، فضلاً عن أن يدل على العصمة والإمامة.

وأما الاستدلال بالحديث فذاك مقام آخر.

ثم نقول في المقام الثاني: هب أن القرآن دل على طهارتهم وإذهاب الرجس عنهم، كما أن الدعاء المستجاب لا بد أن يتحقق معه طهارة المدعو لهم وإذهاب الرجس عنهم، لكن ليس في ذلك ما يدل على العصمة من الخطأ.

والدليل عليه أن الله لم يرد بما أمر به أزواج النبي عَلَيْمُ أن لا يصدر من واحدة منهن خطأ، فإن الخطأ مغفور لهن ولغيرهن. وسياق الآية يقتضي أنه يريد ليذهب عنهم الرجس – الذي هو الخبث كالفواحش – ويطهرهم من الفواحش وغيرها من الذنوب.

والتطهير من الذنب على وجهين: كما في قوله: ﴿وَيَابَكَ فَطَغِرَ ۞﴾ [المدَّثُر: ٤] وقوله: ﴿وَيَابَكَ فَطَغِرَ ۞﴾ [المدَّثُر: ٤] وقوله: ﴿ إِنَّهُمْ أَنَاسٌ يَطَهَّرُونَ ﴾ [الأعرَاف: ٨٥]، فإنه قال فيها: ﴿مَن يَأْتِ مِنكُنَّ بِفَلْحِشَةٍ مُّيَيِّنَـةِ يُضَاعَفَ لَهَا ٱلْمَذَابُ ضِعْفَيْنَ ﴾ [الأحزَاب: ٣٠].

والتطهير عن الذنب إما بأن لا يفعله العبد، وإما أن يتوب منه كما في قوله: ﴿ خُذَ مِنْ أَمْوَلِهُمْ صَدَقَةُ تُطَهِّرُهُمْ وَتُرَكِّهِم عِهَ [التوبَة: ١٠٣] لكن ما أمر الله به من الطهارة ابتداءً وإرادةً فإنه يتضمن نهيه عن الفاحشة، لا يتضمن الإذن فيها بحال، لكن هو سبحانه ينهى عنها، ويأمر من فعلها بأن يتوب منها.

وفي الصحيح عن النبي ﷺ أنه كان يقول: "اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب، واغسلني بالثلج والبَرَد والماء البارد، اللهم نقّني من الخطايا كما يُنقَّى الثوب الأبيض من الدنس"(١).

وفي الصحيحين أنه قال لعائشة في قال الله على قصة الإفك قبل أن يعلم النبي الله براءتها، وكان قد ارتاب في أمرها، فقال: "يا عائشة إن كنت بريئة فسيبرئك الله، وإن كنت الممت بذنب فاستغفري الله وتوبي إليه، فإن العبد إذا اعترف بذنبه ثم تاب تاب الله عليه "(٢).

⁽۱) الحديث - مع اختلاف في الألفاظ - عن أبي هريرة رضي في: البخاري ١٤٥/١ (كتاب الأذان، باب ما يقول بعد التكبير)، مسلم ٤٩/١ (كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب ما يقال بين تكبير الإحرام والقراءة)، سنن أبي داود ٢٨٨/١-٢٨٩ (كتاب الصلاة، باب السكتة عند الافتتاح)، سنن النسائي ٤٥/١ (كتاب الطهارة، باب الوضوء بالثلج). والحديث في سنن ابن ماجه والدارمي ومسند أحمد.

⁽٢) حديث الإفك حديث طويل جاء عن عائشة في المنظاري ١٧٣/٣-١٧٦ (كتاب الشهادات، باب تعديل النساء بعضهن بعضاً)، ١١٦٥-١٢٥ (كتاب المغازي، باب حديث الإفك)، ٢/٢٧-٧٧ (كتاب التفسير، سورة يوسف)، مسلم ٢١٢٩/٤-٢١٣٨ (كتاب التوبة، باب في حديث الإفك...)، المسند (ط. الحلي) ١٩٤/٦-١٩٧٠.

وبالجملة لفظ "الرجس" أصله القذر، ويُراد به الشرك، كقوله: ﴿ فَأَجْتَكِبُوا السِّرِكُ، كقوله: ﴿ فَأَجْتَكِبُوا الرَّجْسُ مِنَ ٱلْأَوْلَانِ ﴾ [الحَجّ: ٣٠]. ويراد به الخبائث المحرَّمة، كالمطعومات والمشروبات، كقوله: ﴿ قُلْ لاَ أَجِدُ فِي مَا أُوحِى إِلَى مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِدٍ يَطْعَمُهُ وَإِلاّ أَن كَنَوْنَ مَنْ مَن اللَّهُ مِجْسُ أَوْ فِسَقًا ﴾ [الانعام: ١٤٥] وقوله: ﴿ إِنَّا المُعْلَى الشَّيْلُونِ وَالمَعْلَى السَّعْلَى السَّعْلِي السَّعْلَى السَّادِ السَّادِ والحَبائث.

ولفظ 'الرجس' عام يقتضي أن الله يريد أن يذهب جميع الرجس، فإن النبي ﷺ دعا بذلك.

وأما قوله: "وطَهِّرهُم تطهيرا" فهو سؤال مطلق بما يسمَّى طهارة. وبعض الناس يزعم أن هذا مطلق، فيكتفي فيه بفرد من أفراد الطهارة، ويقول مثل ذلك في قوله: ﴿ وَالْحَسْرِ } [الحَشر: ٢] ونحو ذلك.

والتحقيق أنه أمر بمسمَّى الاعتبار الذي يُقال عند الإطلاق، كما إذا قيل: أكرم هذا، أي افعل معه ما يسمى عند الإطلاق إكراماً وكذلك ما يسمى عند الإطلاق اعتباراً. والإنسان لا يُسمَّى معتبِراً إذا اعتبر في قصة وترك ذلك في نظيرها، وكذلك لا يُقال: هو طاهر، أو معهر، إذا كان متطهّراً من شيء متنجّساً بنظيره.

ولفظ 'الطاهر' كلفظ الطيب. قال تعالى: ﴿ وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ ﴾ [النُّور: ٢٦]، كما قال: ﴿ النَّورِ: ٢٦].

وقد روي أنه قال لعمَّار: "ائذنوا له مرحباً بالطيّب المطيّب"(١).

وليس من شرط المتقين ونحوهم أن لا يقع منهم ذنب، ولا أن يكونوا معصومين من الخطأ والذنوب. فإن هذا لو كان كذلك لم يكن في الأمة متق، بل من تاب من ذنوبه

⁽١) الحديث عن عليّ بن أبي طالب ﷺ في: سنن ابن ماجه ٥٢/١ (المقدمة، باب في فضائل أصحاب رسول الله ﷺ، فضل عمّار بن ياسر)، المستدرك للحاكم ١٨٨/٣ وقال: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه". وقال الذهبي: "صحيح". والحديث أيضاً في: مصنف ابن أبي شيبة ١١٨/١٢. وانظر تعليق المحقق.

دخل في المتقين، ومن فعل ما يكفّر سيئاته دخل في المتقين، كما قال: ﴿إِن تَجْتَـٰنِبُوا كَبَّآبِرٌ مَا نُنْهُونَ عَنْهُ نُكَّفِرْ عَنكُمْ سَيِّعَاتِكُمْ وَلُدْخِلُكُمْ مُدْخَلًا كُرِيمًا ١٠٠٠ [النساء: ٣١].

فدعاء النبي ﷺ بأن يطهّرهم تطهيراً، كدعائه بأن يزكّيهم ويطيّبهم ويجعلهم متقين ونحو ذلك. ومعلوم أن من استقر أمره على ذلك، فهو داخل في هذا، لا تكون الطهارة التي دعا بها لهم بأعظم مما دعا به لنفسه. وقد قال: "اللهم طهرني من خطاياي بالثلج والبرد والماء البارد". فمن وقع ذنبه مغفوراً أو مكفّراً فقد طهّره الله منه تطهيراً، ولكن من مات متوسّخاً بذنوبه، فإنه لم يطهّر منها في حياته.

وقد يكون من تمام تطهيرهم صيانتهم عن الصدقة التي هي أوساخ الناس. والنبي ﷺ إذا دعا بدعاء أجابه الله بحسب استعداد المحل، فإذا استغفر للمؤمنين والمؤمنات، لم يلزم أن لا يوجد مؤمن مذنب، فإن هذا لو كان واقعاً لما عُذَّب مؤمن، لا في الدنيا ولا في الآخرة، بل يغفر الله لهذا بالتوبة، ولهذا بالحسنات الماحية، ويغفر الله لهذا ذنوباً كثيرة، وإن واحدة بأخرى.

وبالجملة فالتطهير الذي أراده الله، والذي دعا به النبي ﷺ، ليس هو العصمة بالاتفاق، فإن أهل السنة عندهم لا معصوم إلا النبي ﷺ. والشيعة يقولون: لا معصوم غير النبي ﷺ والإمام. فقد وقع الاتفاق على انتفاء العصمة المختصة بالنبي ﷺ والإمام عن أزواجه وبناته وغيرهن من النساء.

وإذا كان كذلك امتنع أن يكون التطهير المدعو به للأربعة متضمناً للعصمة التي يختص بها النبي ﷺ والإمام عندهم، فلا يكون من دعاء النبي ﷺ له بهذه العصمة: لا لعليّ ولا لغيره، فإنه دعا بالطهارة لأربعة مشتركين لم يختص بعضهم بدعوة.

وأيضاً فالدعاء بالعصمة من الذنوب ممتنع على أصل القدرية، بل وبالتطهير أيضاً؛ فإن الأفعال الاختيارية - التي هي فعل الواجبات وترك المحرمات - عندهم غير مقدورة للرب، ولا يمكنه أن يجعل العبد مطيعاً ولا عاصياً، ولا متطهراً من الذنوب ولا غير متطهر، فامتنع على أصلهم أن يدعو لأحد بأن يجعله فاعلاً للواجبات تاركاً للمحرمات، وإنما المقدور عندهم قدرة تصلح للخير والشر، كالسيف الذي يصلح لقتل المسلم والكافر، والمال الذي يمكن إنفاقه في الطاعة والمعصية، ثم العبد يفعل باختياره: إما الخير وإما الشر بتلك القدرة.

وهذا الأصل يبطل حجتهم. والحديث حجة عليهم في إبطال هذا الأصل، حيث دعا النبي ﷺ لهم بالتطهير.

فإن قالوا: المراد بذلك أنه يغفر لهم ولا يؤاخذهم.

كان ذلك أدل على البطلان من دلالته على العصمة.

فتبين أن الحديث لا حجة لهم فيه بحال على ثبوت العصمة.

والعصمة مطلقاً - التي هي فعل المأمور وترك المحظور - ليست مقدورة عندهم لله، ولا يمكنه أن يجعل أحداً فاعلاً لطاعة ولا تاركاً لمعصية، لا لنبي ولا لغيره، فيمتنع عندهم أن من يعلم أنه إذا عاش يطيعه باختيار نفسه لا بإعانة الله وهدايته.

وهذا مما يبين تناقض قولهم في مسائل العصمة كما تقدم. ولو قُدُّر ثبوت العصمة فقد قدّمنا أنه لا يُشترط في الإمام العصمة ولا إجماع على انتفاء العصمة في غيرهم، وحينئذ فتبطل حجتهم بكل طريق.

وأما قوله: "إن علياً ادّعاها، وقد ثبت نفي الرجس عنه فيكون صادقاً".

فجوابه من وجوه: أحدها: أنّا لا نسلم أن عليّاً ادّعاها، بل نحن نعلم بالضرورة علماً متيقناً أن عليّاً ما ادّعاها قط حتى قُتل عثمان، وإن كان قد يميل بقلبه إلى أن يُولّى، لكن ما قال: إني أنا الإمام، ولا: إني معصوم، ولا: إن رسول الله علي الإمام بعده، ولا إني أوجب على الناس متابعتي، ولا نحو هذه الألفاظ.

بل نحن نعلم بالاضطرار أن من نقل هذا ونحوه عنه فهو كاذب عليه. ونحن نعلم أن علياً كان أتقى لله من أن يدَّعي الكذب الظاهر، الذي تعلم الصحابة كلهم أنه كذب.

وأما نقل الناقل عنه أنه قال: "لقد تقمّصها ابن أبي قحافة، وهو يعلم أن محلي منها محل القطب من الرحى".

فنقول: أولاً: أين إسناد هذا النقل، بحيث ينقله ثقة عن ثقة متصلاً إليه؟ وهذا لا يوجد قط، وإنما يُوجد مثل هذا في كتاب" نهج البلاغة" وأمثاله، وأهل العلم يعلمون أن أكثر خطب هذا الكتاب مفتراة على عليّ، ولهذا لا يوجد غالبها في كتاب متقدّم، ولا لها إسناد معروف. فهذا الذي نقلها من أين نقلها؟

ولكن هذه الخطب بمنزلة من يدّعي أنه علويّ أو عباسيّ، ولا نعلم أحداً من سلفه ادّعي ذلك قط، ولا ادعى ذلك له، فيعلم كذبه.

فإن النسب يكون معروفاً من أصله حتى يتصل بفرعه، وكذلك المنقولات لا بد أن تكون ثابتة معروفة عمن نقل عنه حتى تتصل بنا، فإذا صنّف واحد كتاباً ذكر فيه خطباً كثيرة للنبي على وأبي بكر وعمر وعثمان وعليّ، ولم يرو أحد منهم تلك الخطب قبله بإسناد معروف، علمنا قطعاً أن ذلك كذب. وفي هذه الخطب أمور كثيرة قد علمنا يقيناً من على ما يناقضها.

ونحن في هذا المقام ليس علينا أن نبيِّن أن هذا كذب، بل يكفينا المطالبة بصحة النقل، فإن الله لم يوجب على الخلق أن يصدّقوا بما لم يقم دليل على صدقه، بل هذا ممتنع بالاتفاق، لا سيما على القول بامتناع تكليف ما لا يطاق؛ فإن هذا من أعظم تكليف ما لا يطاق، فكيف يمكن الإنسان أن يثبت ادعاء علي للخلافة بمثل حكاية ذكرت عنه في أثناء المائة الرابعة، لما كثر الكذَّابون عليه، وصار لهم دولة تقبل منهم ما يقولون، سواء كان صدقاً أو كذباً، وليس عندهم من يطالبهم بصحة النقل. وهذا الجواب عمدتنا في نفس الأمر، وفيما بيننا وبين الله تعالى.

ثم نقول: هب أن عليّاً قال ذلك، فلم قلت: إنه أراد إنّي إمام معصوم منصوص عليه، ولم لا يجوز أنه أراد إني كنت أحق بها من غيري، لاعتقاده في نفسه أنه أفضل وأحق من غيره، وحينئذ فلا يكون مخبراً عن أمر تعمّد فيه الكذّب، ولكن يكون متكلماً باجتهاده، والاجتهاد يصيب ويخطئ.

ونفي الرجس لا يوجب أن يكون معصوماً من الخطأ بالاتفاق، بدليل أن الله لم يرد من أهل البيت أن يذهب عنهم الخطأ، فإن ذلك غير مقدور عليه عندهم، والخطأ مغفور، فلا يضر وجوده.

وأيضاً فالخطأ لا يدخل فيه عموم الرجس.

وأيضاً فإنه لا معصوم من أن يقرَّ على خطأ إلا رسول الله ﷺ وهم يخصّون ذلك بالأثمة بعده، وإذهاب الرجس قد اشترك فيه عليّ وفاطمة وغيرهما من أهل البيت.

وأيضاً فنحن نعلم أن عليّاً كان أتقى لله من أن يتعمد الكذب، كما أن أبا بكر وعمر وعثمان وغيرهم كانوا أتقى لله من أن يتعمدوا الكذب. لكن لو قيل لهذا المحتج بالآية: أنت لم تذكر دليلاً على أن الكذب من الرجس، وإذا لم تذكر على ذلك دليلاً لم يلزم من إذهاب الرجس إذهاب الكذبة الواحدة، إذا قُدِّر أن الرجس ذاهب، فهو فيمن يحتج بالقرآن، وليس في القرآن ما يدل على إذهاب الرجس، ولا ما يدل على أن الكذب والخطأ من الرجس، ولا أن عليًّا قال ذلك. ولكن هذا كله لو صح شيء منه، لم يصح إلا بمقدمات ليست في القرآن، فأين البراهين التي في القرآن على الإمامة؟ وهل يدّعي هذا إلا من هو من أهل الخزي والندامة؟

الفصل السادس

الرد على من ادعى أن بيت عليّ من بيوت الأنبياء

قال الرافضي: "البرهان السادس: في قوله تعالى: ﴿ فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللهُ أَن تُرْفَعَ وَيُلْكُ وَيَهَا اللهُ عَلَمُ فِيهَا بِالْفُدُو وَالْآصَالِ ﴿ رَجَالُ ﴾ [النور: ٣٦-٣٧] إلى قوله: ﴿ يَغَافُونَ يَوْمًا لَنَقَلُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ ﴾ [النور: ٣٧] قال الثعلبي بإسناده عن أنس وبريدة قالا: قرأ رسول الله على هذه الآية، فقام رجل فقال: أي بيوت هذه يا رسول الله؟ فقال: "بيوت الأنبياء". فقام إليه أبو بكر فقال: يا رسول الله هذا البيت من أفضلها"، وصف فيها الرجال بما يدل على أفضليتهم فيكون علي هو الإمام، وإلا لزم تقديم المفضول على الفاضل".

والجواب من وجوه: أحدها: المطالبة بصحة هذا النقل. ومجرد عزو ذلك إلى الثعلبي ليس بحجة باتفاق أهل السنة والشيعة، وليس كل خبر رواه واحد من الجمهور يكون حجة عند الجمهور، بل علماء الجمهور متفقون على أن ما يرويه الثعلبي وأمثاله لا يحتجون به، لا في فضيلة أبي بكر وعمر، ولا في إثبات حكم من الأحكام، إلا أن يُعلم ثبوته بطريق، فليس له أن يقول: إنّا نحتج عليكم بالأحاديث التي يرويها واحد من الجمهور، فإن هذا بمنزلة من يقول: أنا أحكم عليكم بمن يشهد عليكم من الجمهور، فهل يقول أحد من علماء الجمهور: إن كل من شهد منهم فهو عدل، أو قال أحد من علمائهم: إن كل من روى منهم حديثاً كان صحيحاً.

ثم علماء الجمهور متفقون على أن الثعلبي وأمثاله يروون الصحيح والضعيف، ومتفقون على أن مجرد روايته لا توجب اتباع ذلك. ولهذا يقولون في الثعلبي وأمثاله: إنه حاطب ليل يروي ما وجد، سواء كان صحيحاً أو سقيماً. فتفسيره وإن كان غالب الأحاديث التي فيه صحيحة، ففيه ما هو كذب موضوع باتفاق أهل العلم.

ولهذا لما اختصره أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي - وكان أعلم بالحديث والفقه منه، والثعلبي أعلم بأقوال المفسرين - ذكر البغوي عنه أقوال المفسرين والنحاة وقصص الأنبياء، فهذه الأمور نقلها البغوي من الثعلبي، وأما الأحاديث فلم يذكر في تفسيره شيئاً من الموضوعات التي رواها الثعلبي، بل يذكر الصحيح منها ويعزوه إلى البخاري وغيره، فإنه مصنف كتاب "شرح السنة" وكتاب "المصابيح" وذكر ما في الصحيحين والسنن، ولم يذكر الأحاديث التي تظهر لعلماء الحديث أنها موضوعة، كما يفعله غيره من المفسرين، كالواحدي صاحب الثعلبي، وهو أعلم بالعربية منه، وكالزمخشري وغيرهم من المفسرين، الذين يذكرون من الأحاديث ما يعلم أهل الحديث أنه موضوع.

الثاني: أن هذا الحديث موضوع عند أهل المعرفة بالحديث، ولهذا لم يذكره علماء الحديث في كتبهم التي يعتمد في الحديث عليها، كالصحاح والسنن والمساند، مع أن في بعض هذه ما هو ضعيف، بل ما يُعلم أنه كذب، لكن هذا قليل جداً.

وأما هذا الحديث وأمثاله فهو أظهر كذباً من أن يذكروه في مثل ذلك.

الثالث: أن يُقال: باتفاق الناس هي في المساجد^(١)، كما قال: ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُنْكَرَ فِيهَا السَّمُهُ يُسَيِّحُ لَمُ فِيهَا بِٱلْفُدُو وَٱلْاَصَالِ ﴿ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ عَلَيْ وغيره ليس موصوفاً بهذه الصفة.

الرابع: أن يقال: بيت النبي على أفضل من بيت على باتفاق المسلمين، ومع هذا لم يدخل في هذه الآية، لأنه ليس في بيته رجال، وإنما فيه هو والواحدة من نسائه، ولما أراد بيت النبي على قال: ﴿لَا نَدْخُلُوا بِيُوتَ النَّبِي الله وَال: ﴿لَا نَدْخُلُوا بِيُوتِ النَّبِي الله وَال: ٣٥]، وقال: ﴿وَالْدَابِ: ٣٤].

الوجه السادس: أن قوله: ﴿ فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَن تُرْفَعَ ﴾ [النُّور: ٣٦] نكرة موصوفة ليس لها تعيين. وقوله: ﴿ فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذِّكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُ ﴾ [النُّور: ٣٦]: إن

⁽۱) انظر تفسير آية (۳۱) من سورة النور في تفسير الطبري، وابن كثير، وزاد المسير، وتفسير الفخر الرازي (۲٤/۳).

أراد بذلك ما لا يختص به المساجد من الذكر في البيوت والصلاة فيها، دخل في ذلك بيوت أكثر المؤمنين المتصفين بهذه الصفة، فلا تختص بيوت الأنبياء.

وإن أراد بذلك ما يختص به المساجد من وجود الذكر في الصلوات الخمس ونحو ذلك، كانت مختصة بالمساجد. وأما بيوت الأنبياء فليس فيها خصوصية المساجد، وإن كان لها فضل بسكنى الأنبياء فيها.

الوجه السابع: أن يقال: إن أريد ببيوت الأنبياء ما سكنه النبي ﷺ، فليس في المدينة من بيوت الأنبياء إلا بيوت أزواج النبي ﷺ، فلا يدخل فيها بيت عليّ. وإن أريد ما دخله الأنبياء فالنبي ﷺ قد دخل بيوت كثير من الصحابة.

وأي تقدير قُدَّر في الحديث لا يمكن تخصيص بيت عليّ بأنه من بيوت الأنبياء، دون بيت أبي بكر وعمر وعثمان ونحوهم. وإذا لم يكن له اختصاص، فالرجال مشتركون بينه وبين غيره.

الوجه الثامن: أن يقال: قوله: الرجال المذكورون موصوفون بأنهم لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله، ليس في الآية ما يدل على أنهم أفضل من غيرهم، وليس فيها ذكر ما وعدهم الله به من الخير، وفيها الثناء عليهم، ولكن ليس كل من أثني عليه أو وُعد بالجنة يكون أفضل من غيره، ولهذا لم يلزم أن يكون هو أفضل من الأنبياء.

الوجه التاسع: أن يُقال: هب أن هذا يدل على أنهم أفضل ممن ليس كذلك من هذا الوجه، لكن لم قلت: إن هذه الصفة مختصة بعليّ ؟ بل كل من كانت لا تلهيه التجارة والبيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ويخاف يوم القيامة، فهو متصف بهذه الصفة. فلم قلت: إنه ليس متصف بذلك إلا عليّاً ؟ ولفظ الآية يدل على أنهم رجال ليسوا رجلاً واحداً، فهذا دليل على أن هذا لا يختص بعليّ، بل هو وغيره مشتركون فيها.

الوجه العاشر: أنه لو سُلِّم أن عليّاً أفضل من غيره في هذه الصفة، فلم قلت: إن ذلك يوجب الإمامة؟

وأما امتناع تقديم المفضول على الفاضل إذا سُلِّم، فإنما هو في مجموع الصفات التي تناسب الإمامة، وإلا فليس كل من فُضِّل في خصلة من الخير استحق أن يكون هو الإمام. ولو جاز هذا لقيل: ففي الصحابة من قتل من الكفّار أكثر مما قتل عليّ، وفيهم من كان أكثر صلاة قتل عليّ، وفيهم من كان أكثر صلاة وصياماً من عليّ، وفيهم من كان أسنّ من وصياماً من عليّ، وفيهم من كان أسنّ من عليّ، وفيهم من كان أسنّ من عليّ، وفيهم من كان عنده من العلم ما ليس عند عليّ.

وبالجملة لا يمكن أن يكون واحدٌ من الأنبياء له مثل ما لكل واحد من الأنبياء من كل وجه، ولا أحد من الصحابة يكون له مثل ما لكل أحد من الصحابة من كل وجه، بل يكون في المفضول نوع من الأمور التي يمتاز بها عن الفاضل، ولكن الاعتبار في التفضيل بالمجموع.



الفهل السابع

الرد على من ادّعى اختصاص عليّ بالإمامة والفضيلة بقوله بوجوب موالاته ومودته

قال الرافضي: "البرهان السابع: قوله تعالى: ﴿ فَلُ لا آسَنُكُمُ عَلَيْهِ أَجُرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْفَى ﴿ السّورى: ٢٣] روى أحمد بن حنبل في مسنده عن ابن عباس قال: لما نزلت: ﴿ فُلُ لا آسَنُكُمُ عَلَيْهِ أَجُرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْفَى ﴾ [الشّورى: ٣٣] قالوا: يا رسول الله من قرابتك الذين وجبت علينا مودّتهم؟ قال: "عليّ وفاطمة وابناهما". وكذا في تفسير الثعلبي، ونحوه في الصحيحين. وغير عليّ من الصحابة والثلاثة لا تجب مودته، فيكون عليّ أفضل، فيكون هو الإمام، ولأن مخالفته تنافي المودة، وبامتثال أوامره تكون مودته، فيكون واجب الطاعة، وهو معنى الإمامة".

والجواب من وجوه:

أحدها: المطالبة بصحة هذا الحديث، وقوله: "إن أحمد روى هذا في مسنده" كذب بيّن، فإن هذا مسند أحمد موجود به من النسخ ما شاء الله، وليس فيه هذا الحديث. وأظهر من ذلك كذباً قوله: إن نحو هذا في الصحيحين وليس هو في الصحيحين، بل فيهما وفي المسند ما يناقض ذلك.

ولا ريب أن هذا الرجل وأمثاله جهّال بكتب أهل العلم، لا يطالعونها ولا يعلمون ما فيها. ورأيت بعضهم جمع لهم كتاباً في أحاديث من كتب متفرقة، معزوّة تارة إلى الصحيحين، وتارة إلى مسند أحمد، وتارة إلى المغازلي والموفق خطيب خوارزم والثعلبي وأمثاله، وسمّاه "الطرائف في الرد على الطوائف". وآخر صنف كتاباً لهم سماه "العمدة" واسم مصنّفه ابن البطريق.

وهؤلاء مع كثرة الكذب فيما يروونه، فهم أمثل حالاً من أبي جعفر محمد بن عليّ الذي صنّف لهم وأمثاله، فإن هؤلاء يروون من الأكاذيب ما لا يخفى إلا على من هو من أجهل الناس. ورأيت كثيراً من ذلك المعزو الذي عزاه أولئك إلى المسند والصحيحين وغيرهما باطلاً لا حقيقة له، يعزون إلى مسند أحمد ما ليس فيه أصلاً.

لكن أحمد صنّف كتاباً في فضائل أبي بكر وعمر وعثمان وعليّ وغيرهم، وقد يروي في هذا الكتاب ما ليس في المسند. وليس كل ما رواه أحمد في المسند وغيره يكون حجة عنده، بل يروي ما رواه أهل العلم، وشرطه في المسند أن لا يروي عن المعروفين بالكذب عنده، وإن كان في ذلك ما هو ضعيف، وشرطه في المسند مثل شرط أبي داود في سننه.

وأما في كتب الفضائل فيروي ما سمعه من شيوخه، سواء كان صحيحاً أو ضعيفاً، فإنه لم يقصد أن لا يروي في ذلك إلا ما ثبت عنده. ثم زاد ابن أحمد زيادات، وزاد أبو بكر القطيعي زيادات. وفي زيادات القطيعي أحاديث كثيرة كذب موضوعة، فظن ذلك الجاهل أن تلك من رواية أحمد، وأنه رواها في المسند. وهذا خطأ قبيح؛ فإن الشيوخ المذكورين شيوخ القطيعي، وكلهم متأخر عن أحمد، وهم ممن يروي عن أحمد، لا ممن يروي أحمد عنه.

وهذا مسند أحمد وكتاب "الزهد" له، وكتاب "الناسخ والمنسوخ" وكتاب "التفسير" وغير ذلك من كتبه، يقول: حدثنا وكيع، حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، حدثنا سفيان، حدثنا عبد الرزاق. فهذا أحمد. وتارة يقول: حدثنا أبو معمّر القطيعي، حدثنا علي بن الجعد، حدثنا أبو نصر التمار، فهذا عبد الله.

وكتابه في "فضائل الصحابة" له فيه هذا وهذا، وفيه من زيادات القطيعي. يقول: حدثنا أحمد بن عبد الجبار الصوفي وأمثاله، ممن هو مثل عبد الله بن أحمد في الطبقة، وهو ممن غايته أن يروي عن أحمد، فإن أحمد ترك الرواية في آخر عمره، لما طلب الخليفة أن يحدّثه ويحدّث ابنه ويقيم عنده، فخاف على نفسه من فتنة الدنيا، فامتنع من الحديث مطلقاً ليسلم من ذلك، ولأنه قد حدّث بما كان عنده قبل ذلك، فكان يذكر الحديث بإسناده بعد شيوخه، ولا يقول: حدثنا فلان، فكان من يسمعون منه ذلك يفرحون بروايته عنه.

فهذا القطيعي يروي عن شيوخه زيادات، وكثير منها كذب موضوع. وهؤلاء قد وقع لهم هذا الكتاب ولم ينظروا ما فيه من فضائل سائر الصحابة، بل اقتصروا على ما فيه من فضائل علي، وكلما زاد حديثاً ظنوا أن قائل ذلك هو أحمد بن حنبل، فإنهم لا يعرفون الرجال وطبقاتهم، وأن شيوخ القطيعي يمتنع أن يروي أحمد عنهم شيئاً، ثم إنهم لفرط جهلهم ما سمعوا كتاباً إلا المسند فلما ظنوا أن أحمد رواه، وأنه إنما يروي في المسند، صاروا يقولون لما رواه القطيعي: رواه أحمد في المسند.

هذا إن لم يزيدوا على القطيعي ما لم يروه، فإن الكذب عندهم غير مأمون، ولهذا يعزو صاحب "الطرائف" وصاحب "العمدة" أحاديث يعزوها إلى أحمد، لم يروها أحمد لا في هذا ولا في هذا، ولا سمعها أحد قط، وأحسن حال هؤلاء أن تكون تلك مما رواه القطيعي، وما رواه القطيعي فيه من الموضوعات القبيحة الوضع ما لا يخفى على عالم.

ونقل هذا الرافضي من جنس صاحب كتاب "العمدة" و"الطرائف" فما أدري نقل منه أو عمَّن ينقل عنه، وإلا فمن له بالنقل أدنى معرفة يستحي أن يعزو مثل هذا الحديث إلى مسند أحمد والصحيحين، والصحيحان والمسند نسخهما ملء الأرض، وليس هذا في شيء منها. وهذا الحديث لم يرو في شيء من كتب العلم المعتمدة أصلاً، وإنما يروي مثل هذا من يحطب بالليل، كالثعلبي وأمثاله، الذين يروون الغث والسمين بلا تمييز.

الوجه الثاني: أن هذا الحديث كذب موضوع باتفاق أهل المعرفة بالحديث، وهم المرجوع إليهم في هذا. وهذا لا يوجد في شيء من كتب الحديث التي يرجع إليها (١٠).

الوجه الثالث: أن هذه الآية في سورة "الشورى" وهي مكية باتفاق أهل السنة، بل جميع ال حمّ مكيّات، وكذلك ال طسّ. ومن المعلوم أن عليّاً إنما تزوج فاطمة بالمدينة بعد غزوة بدر، والحسن ولد في السنة الثالثة من الهجرة، والحسين في السنة الرابعة، فتكون هذه الآية قد نزلت قبل وجود الحسن والحسين بسنين متعددة، فكيف يفسر النبي على الآية بوجوب مودة قرابة لا تعرف ولم تخلق بعد؟!

الوجه الرابع: أن تفسير الآية الذي في الصحيحين عن ابن عباس يناقض ذلك. ففي الصحيحين عن سعيد بن جبير قال: سئل ابن عباس عن قوله تعالى: ﴿ اللهُ لَا اللهُ اللهُ

فقال ابن عباس: عجلت، إنه لم يكن بطن من قريش إلا لرسول الله ﷺ فيهم قرابة، فقال: لا أسألكم عليه أجراً، لكن أسألكم أن تصلوا القرابة التي بيني وبينكم (٢).

⁽١) لم أجد هذا الحديث.

⁽٢) الحديث مع اختلاف في الألفاظ عن سعيد بن جبير ﷺ في: البخاري ١٧٨/٤-١٧٩ (كتاب المناقب، باب يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى)، ١٢٩/٦ (كتاب التفسير، سورة الشورى)، المسند (ط. المعارف) ٢٠٥/٣-٣٢١-٢٠٥٪.

فهذا ابن عباس ترجمان القرآن، وأعلم أهل البيت بعد على، يقول: ليس معناها مودة ذوي القربي، لكن معناها: لا أسألكم يا معشر العرب ويا معشر قريش عليه أجراً، لكن أسألكم أن تصلوا القرابة التي بيني وبينكم، فهو سأل الناس الذين أرسل إليهم أولاً أن يصلوا رحمه، فلا يعتدوا عليه حتى يبلّغ رسالة ربه(١٠).

الوجه الخامس: أنه قال: ﴿ لَا أَسَّنَكُمُ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِي ٱلْقُرِّيُّ } [الشورى: ٢٣]، لم يقل: إلا المودة للقربي، ولا المودة لذوي القربي. فلو أراد المودة لذوي القربي لقَال: المودة لذوي القربي، كما قال: ﴿ وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَيْمَتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمْسَكُم وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُـرِّينَ﴾ [الانــــَـال: ١٤]، وقـــال: ﴿ مَّنَا أَنْاَءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ، مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي ٱلْقُرْيَكِ ﴿ [الحَشر: ٧].

وكذلك قوله: ﴿ فَاَتِ ذَا ٱلْقُرْفَى حَقَّامُ وَٱلْمِسْكِينَ وَأَبْنَ ٱلسَّبِيلِ ﴾ [الرُّوم: ٣٨] وقوله: ﴿ وَءَانَى ٱلْمَالَ عَلَى خُبِّهِ ذَوِى ٱلْمُشْرَئِكِ ﴾ [البَقَرَة: ١٧٧]، وهكذا في غير موضع.

فجميع ما في القرآن من التوصية بحقوق ذوي قربى النبي على وذوي قربى الإنسان إنما قيل فيها: ذوي القربي، لم يقل: في القربي. فلما ذكر هنا المصدر دون الاسم دلّ على أنه لم يرد ذوي القربي.

الوجه السادس: أنه لو أريد المودة لهم، لقال: المودة لذوي القربي، ولم يقل: في القربي. فإنه لا يقول من طلب المودة لغيره: أسألك المودة في فلان، ولا في قربى فلان، ولكن أسألك المودة لفلان والمحبة لفلان. فلما قال: المودة في القربى، عُلم أنه ليس المراد لذوي القربي.

الوجه السابع: أن يقال: إن النبي على لا يسأل على تبليغ رسالة ربه أجراً ألبتة، بِل أَجِرِه على الله، كما قال: ﴿ قُلْ مَّا أَسْتُلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَّا أَنَا مِنَ الْتُكْلِفِينَ ۞ [ص: ٨٦]، وقوله: ﴿ أَمْ يَسْتَلُهُمْ أَجْرًا فَهُم مِّن مَّغْرَبِر مُّنْقَلُونَ ۞ [الطُّور: ٤٠] وقوله: ﴿ قُلْ مَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرِ فَهُو لَكُمْمُ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ ﴿ [سَبَا: ٤٧].

⁽١) قال ابن الجوزي في "زاد المسير" ٧٨٤/٧: "ثم في المراد بقرابته قولان: أحدهما: عليّ وفاطمة وولداها. وقد رووه مرفوعاً إلى رسول الله ﷺ". وقال محقق الكتاب تعليقاً على ذلك: "قال السيوطي في "الدر" ٧/٦: أخرج ابن المنذر وابن أبي حاتم والطبراني وابن مردويه بسند ضعيف من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس، قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿ فُل لَّا أَسْلَكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوْدَةَ فِي ٱلْقُرْفُ ﴾ [الشورى: ٢٣]. قالوا: يا رسول الله من قرابتك هؤلاء الذين وجبت مودتهم؟ قال: "على وفاطمة وولداها".

وقد ذكره الحافظ ابن حجر في "تخريج الكشاف" وقال: في سنده حسين الأشقر ضعيف ساقط. قال: وقد عارضه ما هو أولى منه؛ ففي البخاري من رواية طاووس عن ابن عباس أنه سئل عن هذه الآية، فقال سعيد بن جبير: قربي آل محمد ﷺ. فقال ابن عباس: عجِلتَ، إن النبي ﷺ لم يكن بطن من قريش إلا كان له فيهم قرابة . . . الحديث.

ولكن الاستثناء هنا منقطع، كما قال: ﴿قُلْ مَاۤ أَسْتُلُكُمُّم عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِلَّا مَن شَـَآءَ أَن يَتَّخِذَ إِلَىٰ رَبِهِ. سَبِيلًا ﴿ اللَّهُ قان: ٧٠].

ولا ريب أن محبة أهل بيت النبي ﷺ واجبة، لكن لم يثبت وجوبها بهذه الآية، ولا محبتهم أجر للنبي ﷺ، بل هو مما أمرنا الله به، كما أمرنا بسائر العبادات.

وفي الصحيح عنه أنه خطب أصحابه بغدير يدعى خُمّاً بين مكة والمدينة، فقال: "أذكّركم الله في أهل بيتي". وفي السنن عنه أنه قال: "والذي نفسي بيده لا يدخلون الجنة حتى يحبوكم لله ولقرابتي "(١) فمن جعل محبة أهل بيته أجراً له يوفّيه إياه فقد أخطأ خطأ عظيماً، ولو كان أجراً له نثاب عليه نحن، لأنّا أعطيناه أجره الذي يستحقّه بالرسالة، فهل يقول مسلم مثل هذا؟!

الوجه الثامن: أن القربى معرّفة باللام، فلا بد أن يكون معروفاً عند المخاطبين الذين أمر أن يقول لهم: ﴿ قُلُ لا آَ اَسْتُكُمُ عَلَيْهِ أَجْرا الشّورى: ٢٣] وقد ذكرنا أنها لما نزلت لم يكن قد خُلق الحسن ولا الحسين ولا تزوج عليّ بفاطمة. فالقربى التي كان المخاطبون يعرفونها يمتنع أن تكون هذه، بخلاف القربى التي بينه وبينهم، فإنها معروفة عندهم. كما تقول: لا أسألك إلا المودة في الرحم التي بيننا، وكما تقول: لا أسألك إلا أن تتقي الله في هذا الأمر.

الوجه التاسع: أنّا نسلم أن عليّاً تجب مودته وموالاته بدون الاستدلال بهذه الآية، لكن ليس في وجوب موالاته ومودته ما يوجب اختصاصه بالإمامة ولا الفضيلة.

وأما قوله: "والثلاثة لا تجب موالاتهم" فممنوع، بل يجب أيضاً مودتهم وموالاتهم، فإنه قد ثبت أن الله يحبهم، ومن كان الله يحبه وجب علينا أن نحبه، فإن

⁽١) لم أجد الحديث بهذا اللفظ، ولكن جاء الحديث عن العباس بن عبد المطلب على في: سنن الترمذي ٥/١٥-٣١٨ (كتاب المناقب، باب مناقب أبي الفضل... وهو العباس بن عبد المطلب) ولفظ الحديث في الترمذي: "... أن العباس بن عبد المطلب دخل على رسول الله على مغضباً وأنا عنده، فقال: "ما أغضبك؟" قال: يا رسول الله، ما لنا ولقريش إذا تلاقوا بينهم تلاقوا بوجوه مبشرة وإذا لقونا لقونا بغير ذلك، قال: فغضب رسول الله على حتى احمر وجهه، ثم قال: "والذي نفسي بيده لا يدخل قلب رجل الإيمان حتى يحبكم لله ولرسوله" ثم قال: "يا أيها الناس من آذى عتى فقد آذاني، فإنما عم الرجل صنو أبيه". قال الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح".

وجاء هذا الحديث في المسند (ط. المعارف) ٢٠٦/، ٢٠٧، ٢٠١٠، (ط. الحلبي) ١٦٥/٤، وجاء الحديث بألفاظ مقاربة في: سنن ابن ماجه ٥٠/١ (المقدمة باب في فضائل أصحاب رسول الله...، فضل العباس بن عبد المطلب). وضعف الألباني في "ضعيف الجامع الصغير ' ٤٦/٦ حديث الترمذي وأحمد ولكن قال إن الطرف الآخر منه صحيح.

الحب في الله والبغض في الله واجب، وهو أوثق عرى الإيمان. وكذلك هم من أكابر أولياء الله المتقين، وقد أوجب الله موالاتهم، بل قد ثبت أن الله رضى عنهم ورضوا عنه بنصّ القرآن، وكل من رضي الله عنه فإنه يحبه، والله يحب المتقين والمحسنين والمقسطين والصابرين، وهؤلاء أفضل من دخل في هذه النصوص من هذه الأمة بعد نبيها.

وفي الصحيحين عن النبي على أنه قال: "مثل المؤمنين في توادّهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد، إن اشتكى منه عضو تداعى له ساثر الجسد بالحمى والسهر "(١) فهو أخبرنا أن المؤمنين يتوادون ويتعاطفون ويتراحمون، وأنهم في ذلك كالجسد الواحد.

وهؤلاء قد ثبت إيمانهم بالنصوص والإجماع، كما قد ثبت إيمان على، ولا يمكن من قدح في إيمانهم أن يثبت إيمان على، بل كل طريق دلّ على إيمان على فإنها على إيمانهم أدل، والطريق التي يُقدح بها فيهم يُجاب عنها كما يجاب عن القدح في علي وأولى فإن الرافضي الذي يقدح فيهم ويتعصب لعلي فهو منقطع الحجة، كاليهود والنصارى الذين يريدون إثبات نبوة موسى وعيسى والقدح في نبوة محمد ﷺ

ولهذا لا يمكن الرافضي أن يقيم الحجة على النواصب الذين يبغضون عليّاً، أو يقدحون في إيمانه، من الخوارج وغيرهم. فإنهم إذا قالوا له: بأي شيء علمت أن عليّاً مؤمن أو ولي لله تعالى؟ `

فإن قال: بالنقل المتواتر بإسلامه وحسناته.

قيل له: هذا النقل موجود في أبي بكر وعمر وعثمان وغيرهم من أصحاب النبي على النقل المتواتر بحسنات هؤلاء، السليمة عن المعارض، أعظم من النقل المتواتر في مثل ذلك لعلي.

وإن قال: بالقرآن الدّالٌ على إيمان عليّ.

قيل له: القرآن إنما دلّ بأسماء عامة، كقوله: ﴿ لَقَدَّ رَفِي كَاللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الفَتْح: ١٨] ونحو ذلك. وأنت تخرج من ذلك أكابر الصحابة، فإخراج واحدٍ أسهل.

⁽١) الحديث بلفظ مقارب عن النعمان بن بشير رفي في: مسلم ١٩٩٩/٤-٢٠٠٠ (كتاب البر والصلة والأداب، باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتوادهم). وجاء الحديث عنه بألفاظ أخرى فيه وفي: البخاري ١٠/٨ (كتاب الأدب، باب رحمة الناس والبهائم) وأوله في البخاري: ترى المؤمنين في تراحمهم والحديث في: المسند (ط. الحلبي) ٢٧٠/٤. وتكلم عليه الألباني في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" ٧١/٣ (حديث رقم ١٠٨٣).

وإن قال: بالأحاديث الدَّالَّة على فضائله، أو نزول القرآن فيه.

قيل: أحاديث أولئك أكثر وأصح، وقد قدحتَ فيهم.

وقيل له: تلك الأحاديث التي في فضائل عليّ إنما رواها الصحابة الذين قدحتَ فيهم، فإن كان القدح صحيحاً بطل النقل، وإن كان النقل صحيحاً بطل القدح.

وإن قال: بنقل الشيعة أو تواترهم.

قيل له: الصحابة لم يكن فيهم من الرافضة أحد. والرافضة تطعن في جميع الصحابة إلا نفراً قليلاً: بضعة عشر. ومثل هذا قد يُقال: إنهم قد تواطأوا على ما نقلوه، فمن قدح في نقل الجمهور كيف يمكنه إثبات نقل نفر قليل؟ وهذا مبسوط في موضعه.

والمقصود أن قوله: "وغير عليّ من الثلاثة لا تجب مودته" كلام باطل عند الجمهور، بل مودة هؤلاء أوجب عند أهل السنة من مودة عليّ، لأن وجوب المودة على مقدار الفضل، فكل من كان أفضل كانت موالاته أكمل.

وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُوا ٱلصَّلِحَتِ سَيَجْعَلُ لَمُمُ ٱلرَّحْنُ وُدًا ﴿ ﴾ [مريَم: ٩٦] قالوا: يحبهم ويحببهم إلى عباده. وهؤلاء أفضل من آمن وعمل صالحاً من هذه الأمة بعد نبيها، كما قال تعالى: ﴿ مُّكَمَّدُ رَبُّولُ ٱللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَدُ آئِدَاتُهُ عَلَى ٱلْكُمَّارِ رُحَمَاتُ بَيْنَهُمْ تَرَبُهُمْ رُكُمًا سُجَدًا يَبْتَعُونَ فَضَلًا مِنَ ٱللَّهِ وَرِضُونَا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِنَ ٱلْرَ ٱلسُجُودِ . وَاللَّذِينَ مَعَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِنَ ٱلْرَ ٱلسُجُودِ . وَاللَّهُمَ اللَّهُ وَرَضُونَا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِنَ ٱلْرَ ٱلسُجُودِ . واللَّهُ وَرَضُونَا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِن ٱلْرَ ٱلسُجُودِ . واللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُمْ فِي وَجُوهِهِم مِن اللَّهِ وَاللَّهُ وَلَيْ اللَّهُ وَاللَّهُ وَلَهُمْ فِي وَجُوهِهِم مِن اللَّهِ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ فَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَال

وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه سُئل: أيّ الناس أحب إليك؟ قال: "عائشة". قيل: فمن الرجال؟ قال: "أبوها "(١).

وفي الصحيح أن عمر قال لأبي بكر رفي السقيفة: بل أنت سيدنا وخيرنا وأحبّنا إلى رسول الله علي (٢٠).

وتصديق ذلك ما استفاض في الصحاح من غير وجه أن النبي على قال: "لو كنت متخذاً من أهل الأرض خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً، ولكن مودة الإسلام".

⁽۱) الحديث عن عمرو بن العاص في البخاري ٥/٥ (كتاب فضائل أصحاب النبي...، باب قول النبي المناقب، باب من فضل عائشة...)، المسند (ط. الحلبي) المسند (ط. الحلبي) ٢٠٣/٤.

⁽٢) الحديث في: البخاري ٧/٥ (كتاب فضائل أصحاب النبي على، باب مناقب أبي بكر الصديق) ١٦٨/٨-(٢) الحديث في: البخاري، ١٣٢١–٣٢٧.

فهذا يبيّن أنه ليس في أهل الأرض أحق بمحبته ومودته من أبي بكر، وما كان أحب إلى رسول الله على فهو أحب إلى الله، وما كان أحب إلى الله ورسوله فهو أحب أن يكون أحب إلى المؤمنين، الذين يحبون ما أحبه الله ورسوله كما أحب الله ورسوله. والدلائل الدالة على أنه أحق بالمودة كثيرة، فضلاً عن أن يُقال: إن المفضول تجب مودته، وإن الفاضل لا تجب مودته.

وأما قوله: "إن مخالفته تنافي المودة، وامتثال أوامره هو مودته، فيكون واجب الطاعة، وهو معنى الإمامة".

فجوابه من وجوه:

أحدها: إن كانت المودة توجب الطاعة فقد وجبت مودة ذوي القربى فتجب طاعتهم، فيجب أن تكون فاطمة أيضاً إماماً، وإن كان هذا باطلاً فهذا مثله.

الثاني: أن المودة ليست مستلزمة للإمامة في حال وجوب المودة، فليس من وجبت مودته كان إماماً حينئذ، بدليل أن الحسن والحسين تجب مودتهما قبل مصيرهما إمامين، وعليَّ تجب مودته في زمن النبي على ولم يكن إماماً، بل تجب وإن تأخرت إمامته إلى مقتل عثمان.

الثالث: أن وجوب المودة إن كان ملزوم الإمامة، وانتفاء الملزوم يقتضي انتفاء اللازم، فلا تجب مودة إلا من يكون إماماً معصوماً. فحينئذ لا يود أحداً من المؤمنين ولا يحبهم، فلا تجب مودة أحد من المؤمنين ولا محبته، إذا لم يكونوا أئمة: لا شيعة عليّ ولا غيرهم. وهذا خلاف الإجماع، وخلاف ما عُلم بالاضطرار من دين الإسلام.

الرابع: أن قوله: "والمخالفة تنافي المودة".

يقال: متى؟ إذا كان ذلك واجب الطاعة أو مطلقاً؟ الثاني ممنوع، وإلا لكان من أوجب على غيره شيئاً لم يوجبه الله عليه إن خالفه فلا يكون محبّاً له، فلا يكون مومن محبّاً لمؤمن حتى يعتقد وجوب طاعته، وهذا معلوم الفساد.

وأما الأول فيقال: إذا لم تكن المخالفة قادحة في المودة إلا إذا كان واجب الطاعة، فحينئذ يجب أن يُعلم أولاً وجوب الطاعة، حتى تكون مخالفته قادحة في مودته. فإذا ثبت وجوب الطاعة بمجرد وجوب المودة باطلاً، وكان ذلك دَوْراً ممتنعاً؛ فإنه لا يعلم أن المخالفة تقدح في المودة حتى يعلم وجوب الطاعة، ولا يعلم وجوب الطاعة إلا إذا علم أنه إمام، ولا يعلم أنه إمام حتى يعلم أن مخالفته تقدح في مودته.

الخامس: أن يقال: المخالفة تقدح في المودة إذا أمر بطاعته أو لم يؤمر؟

والثاني منتف ضرورة. وأما الأول فإنّا نعلم أن عليّاً لم يأمر الناس بطاعته في خلافة أبى بكر وعمر وعثمان.

السادس: يُقال: هذا بعينه يُقال في حق أبي بكر وعمر وعثمان، فإن مودتهم ومحبتهم وموالاتهم واجبة كما تقدم، ومخالفتهم تقدم في ذلك.

السابع: الترجيح من هذا الحديث، لأن القوم دعوا الناس إلى ولايتهم وطاعتهم وادّعوا الإمامة، والله أوجب طاعتهم، فمخالفتهم تقدح في مودتهم، بل تقدح في محبة الله ورسوله. ولا ريب أن الذي ابتدع الرفض لم يكن محبّاً لله ولرسوله، بل كان عدواً لله.

وهؤلاء القوم مع أهل السنة بمنزلة النصارى مع المسلمين، فالنصارى يجعلون المسيح إلها، ويجعلون إبراهيم وموسى ومحمداً أقل من الحواريين الذين كانوا مع عيسى. وهؤلاء يجعلون علياً هو الإمام المعصوم، أو هو النبي أو إله، والخلفاء الأربعة أقل من مثل الأشتر النخعي، وأمثاله الذين قاتلوا معه، ولهذا كان جهلهم وظلمهم أعظم من أن يوصف، ويتمسكون بالمنقولات المكذوبة، والألفاظ المتشابهة، والأقيسة الفاسدة، ويدعون المنقولات الصادقة بل المتواترة، والنصوص البيّنة، والمعقولات الصريحة.



الفصل الثامن

الرد على من ادّعى الإمامة لعلي بقوله إنه اختص عن باقي الصحابة بفضيلة الفداء

قال الرافضي: "البرهان النامن: قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشَوِى نَفْسَهُ البَّعْكَةَ مُمْنَاتِ اللَّهِ البَقَرَة: ٢٠٧] قال الثعلبي: إن رسول الله ﷺ لَمّا أراد الهجرة خلف علي بن أبي طالب لقضاء ديونه ورد الودائع التي كانت عنده، وأمره ليلة خرج إلى الغار، وقد أحاط المشركون بالدار، أن ينام على فراشه، فقال له: يا علي اتشح ببردي الحضرمي الأخضر، ونم على فراشي، فإنه لا يخلص إليك منهم مكروه إن شاء الله تعالى، ففعل ذلك.

فأوحى الله تعالى إلى جبريل وميكائيل أني قد آخيت بينكما، وجعلت عمر أحدكما أطول من عمر الآخر، فأيكما يؤثر صاحبه بالحياة؟ فاختار كلاهما الحياة، فأوحى الله إليها: ألا كنتما مثل عليّ بن أبي طالب، آخيت بينه وبين محمد عليه الصلاة والسلام فبات على فراشه يفديه بنفسه ويؤثره بالحياة؟ اهبطا إلى الأرض فاحفظاه من عدوه.

فنزلا، فكان جبريل عند رأسه، وميكائيل عند رجليه، فقال جبريل: بنج بنج من مثلك يا ابن أبي طالب يباهي الله بك الملائكة؟ فأنزل الله على رسوله على وهو متوجه إلى المدينة في شأن على: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَدُ ٱبْتِغَآ مُهْمَاتِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّاللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّالِمُ الللللَّا اللَّهُ اللللَّهُ الللَّا الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ

الجواب من وجوه:

أحدها: المطالبة بصحة هذا النقل. ومجرد نقل الثعلبي وأمثاله لذلك، بل روايتهم، ليس بحجة باتفاق طوائف أهل السنة والشيعة، لأن هذا مرسل متأخر، ولم يذكر إسناده، وفي نقله من هذا الجنس للإسرائيليات والإسلاميات أمور يُعلم أنها باطلة، وإن كان هو لم يتعمد الكذب.

ثانيها: أن هذا الذي نقله من هذا الوجه كذب باتفاق أهل العلم بالحديث والسيرة (١)، والمرجع إليهم في هذا الباب.

الثالث: أن النبي على لما هاجر هو وأبو بكر إلى المدينة لم يكن للقوم غرض في طلب عليّ، وإنما كان مطلوبهم النبي على وأبا بكر، وجعلوا في كل واحد منهما ديته لمن جاء به، كما ثبت ذلك في الصحيح الذي لا يستريب أهل العلم في صحته (۲)، وترك عليّاً في فراشه ليظنوا أن النبي على في البيت فلا يطلبوه، فلما أصبحوا وجدوا عليّاً فظهرت خيبتهم، ولم يؤذوا عليّاً، بل سألوه عن النبي على أضبرهم أنه لا علم له به، ولم يكن هناك خوف على عليّ من أحد، وإنما كان الخوف على النبي على وصدّيقه، ولو كان لهم في عليّ غرض لتعرضوا له لما وجدوه، فلما لم يتعرضوا له دلّ على أنهم لا غرض لهم فيه، فأيّ فداء هنا بالنفس؟

والذي كان يفديه بنفسه بلا ريب، ويقصد أن يدفع بنفسه عنه، ويكون الضرر به دونه، هو أبو بكر. كان يذكر الطلبة فيكون خلفه، ويذكر الرصد فيكون أمامه، وكان يذهب فيكشف له الخبر. وإذا كان هناك ما يُخاف أحب أن يكون به لا بالنبي ﷺ.

وغير واحد من الصحابة قد فداه بنفسه في مواطن الحروب، فمنهم من قُتل بين يديه، ومنهم من شُلّت يده، كطلحة بن عبيد الله وهذا واجب على المؤمنين كلهم. فلو قُدِّر أنه كان هناك فداء بالنفس لكان هذا من الفضائل المشتركة بينه وبين غيره من الصحابة، فكيف إذا لم يكن هناك خوف على عليً؟

قال ابن إسحاق في "السيرة" - مع أنه من المتولّين لعليّ المائلين إليه - وذكر خروج النبي ﷺ من منزله، واستخلاف عليّ على فراشه ليلة مكر الكفار به، قال (٣): "فأتى جبريل النبي ﷺ فقال له (٤): لا تَبِتْ هذه الليلة على فراشك الذي كنت تبيت عليه.

⁽١) لم أجد هذا الحديث الموضوع في كتب الحديث والسيرة، وانظر ما يلي في الصفحات التالية.

⁽Y) الحديث عن عائشة رضي في البخاري ٥٨/٥-٦٠ (كتاب مناقب الأنصار، باب هجرة النبي رضي وأصحابه الى المدينة).

⁽٣) المقابلة على النص التالي مع "سيرة ابن هشام" ١٢٦/٢-١٢٨.

⁽٤) سيرة ابن هشام: جبريل عليه رسول الله على فقال: . . .

قال: فلمّا كانت عَتْمة الليل^(۱) اجتمعوا على بابه يرصدونه متى ينام، فيثبون عليه، فلما رأى رسول الله ﷺ مقامهم قال لعليّ^(۱): "نَمْ على فراشي واتشح^(۱) ببردي هذا الحضرمي الأخضر، فنم فيه، فإنه لن يخلص إليك شيء تكرهه منهم".

وعن محمد بن كعب القرظي⁽³⁾ قال: لَمّا اجتمعوا له، وفيهم: أبو جهل⁽⁶⁾، فقال وهم على بابه: إن محمداً يزعم أنكم إن تابعتموه على أمره كنتم ملوك العرب والعجم، ثم بُعثتم من بعد موتكم، فجُعلت لكم جناتٌ كجنات⁽⁷⁾ الأردن، وإن لم تفعلوا كان له فيكم ذبح، ثم بُعثتم من بعد موتكم، فجعلت^(۷) لكم نار تحرقون فيها.

قال: وخرج رسول الله على عليهم (٨)، فأخذ حَفْنة من تراب في يده، ثم قال: "نعم (٩) أنا أقول ذلك، أنت أحدهم". وأخذ الله على أبصارهم عنه، فلا يَرَوْنه (١٠) . . ولم يبق منهم رجلاً إلا وضع على (١١) رأسه تراباً، ثم انصرف إلى حيث أراد أن يذهب، فأتاهم آتٍ ممن لم يكن معهم فقال: ما تنتظرون هاهنا؟ قالوا: محمداً. قال: خيبكم الله! قد والله خرج عليكم محمد، ثم ما ترك منكم رجلاً إلا وقد وضع على رأسه تراباً، وانطلق لحاجته، أفما ترون ما بكم؟

قال: فوضع كلّ رجل منهم يده على رأسه، فإذا عليه تراب، ثم جعلوا يظلعون (١٢) فَيرَوْن عليّاً على الفراش مسجّى (١٣) ببُرد رسول الله ﷺ، فيقولون: والله إن هذا لمحمدٌ نائماً، عليه برده. فلم يبرحوا كذلك حتى أصبحوا. فقام عليّ عن الفراش، فقالوا: والله لقد كان صدقنا الذي كان حدثنا (١٤). وكان مما أنزل الله من القرآن ذلك

⁽١) سيرة ابن هشام: عتمة من الليل.

⁽٢) ابن هشام: مكانهم قال لعلي بن أبي طالب.

⁽٣) ابن هشام: وتسج.

⁽٤) ابن هشام: قال آبن إسحاق: فحدثني يزيد بن زياد عن محمد بن كعب القرظي قال...

⁽٥) ابن هشام: أبو جهل بن هشام

⁽٦) ابن هشام: جِنان كجنان...

⁽٧) ابن هشام: ثم جُعلت...

⁽٨) ابن هشام: وخرج عليهم رسول الله ﷺ.

⁽٩) نعم: ليست في "ابن هشام".

⁽١٠) بعد عبارة "فلا يرونه" توجد ثلاثة أسطر في "ابن هشام" اختصرها ابن تيمية.

⁽۱۱) ابن هشام: إلا وقد وضع على...

⁽۱۲) ابن هشام: يتطلّعون.

⁽۱۳) ابن هشام: متسجياً.

⁽١٤) ابن هشام: والله لقد كان صدقنا الذي حدثنا.

السيوم(١)﴿ وَإِذْ يَمْكُرُ مِكَ ٱلَّذِينَ كَغَرُوا لِيُشِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكٌ وَيَعْكُرُونَ وَيَعَكُو اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَنكِرِينَ ۞﴾ [الأنفال: ٣٠] وقىولىه: ﴿أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ ثَلَرَبَهُمُ بِهِـ رَبِّبَ ٱلْمَنُونِ ۞﴾ [الطُّور: ٣٠] الآية. وأذن الله لنبيه (٢) في الهجرة عند ذلك " (٣).

فهذا يبيّن أن القوم لم يكن لهم غرض في عليّ أصلاً.

وأيضاً فإن النبي ﷺ قد قال: "اتّشع ببردي هذا الأخضر، فنم فيه، فإنه لن يخلص إليك منهم رجل بشيء تكرهه" فوعده وهو الصادق، أنه لا يخلص إليه مكروه، وكان طمأنينته بوعد الرسول ﷺ.

الرابع: أن هذا الحديث فيه من الدلائل على كذبه ما لا يخفى، فإن الملائكة لا يقال فيهم مثل هذا الباطل الذي لا يليق بهم، وليس أحدهما جائعاً فيؤثره الآخر بالطعام، ولا هناك خوف فيؤثر أحدهما صاحبه بالأمن، فكيف يقول الله لهما: أيكما يؤثر صاحبه بالحياة؟ ولا للمؤاخاة بين الملائكة أصل، بل جبريل له عمل يختص به دون ميكائيل، وميكائيل له عمل يختص به دون جبريل، كما جاء في الآثار أن الوحى والنصر لجبريل، وأن الرزق والمطر لميكائيل.

ثم إن كان الله قضى بأن عمر أحدهما أطول من الآخر فهو ما قضاه، وإن قضاه لواحد وأراد منهما أن يتفقا على تعيين الأطول، أو يؤثر به أحدهما الآخر، وهما راضيان بذلك، فلا كلام. وأما إن كان يكرهان ذلك، فكيف يليق بحكمة الله ورحمته أن يحرِّش بينهما، ويلقي بينهما العداوة؟ ولو كان ذلك حقًّا – تعالى الله عن ذلك - ثم هذا القدر لو وقع مع أنه باطل، فكيف تأخّر من حين خلقهما الله قبل آدم إلى حين الهجرة؟ وإنما كان يكون ذلك لو كان عقب خلقهما.

الخامس: أن النبي ﷺ لم يؤاخ عليّاً ولا غيره، بل كل ما رُوي في هذا كذب. وحديث المؤاخاة الذي يُروى في ذلك - مع ضعفه وبطلانه - إنما فيه مؤاخاته له في المدينة، هكذا رواه الترمذي(٤) فأما بمكة فمؤاخاته له باطلة على التقديرين.

ابن هشام (١٢٨/٢): قال ابن إسحاق: وكان مما أنزل الله ﷺ من القرآن في ذلك اليوم، وما كانوا أجمعوا له.

ابن هشام: ذكر الآية التالية ٣١ من سورة الطور ثم ذكر أربعة أسطر اختصرها ابن تيمية ثم قال: قال ابن إسحاق: وأذن الله تعالى لنبيه ﷺ.

أبن هشام: عند ذلك في الهجرة.

الترمذي ٥/ ٣٠٠ (كتاب المناقب، مناقب علي بن أبي طالب، باب ٨٥) ونصه: عن ابن عمر قال: آخي رسول الله ﷺ بين أصحابه، فجاء عليٌّ تدمع عيناه، فقال: يا رسول الله آخيت بين أصحابك ولم تؤاخ بيني وبين أحد، فقال له رسول الله على: "أنت أخي في الدنيا والآخرة". قال الترمذي: "هذا حديث حسن غريب وفي الباب عن زيد بن أبي أوفى ". وذكر الألباني الحديث في "ضعيف الجامع الصغير" ١٤/٢ =

وأيضاً فقد عرف أنه لم يكن فداء بالنفس ولا إيثار بالحياة باتفاق علماء النقل.

السادس: أن هبوط جبريل وميكائيل لحفظ واحد من الناس من أعظم المنكرات؛ فإن الله يحفظ من شاء من خلقه بدون هذا.

وإنما رُوي هبوطهما يوم بدر للقتال، وفي مثل تلك الأمور العظام، ولو نزلا لحفظ واحد من الناس لنزلا لحفظ النبي على وصديقه، اللذين كان الأعداء يطلبونهما من كل وجه، وقد بذلوا في كل واحد منهما ديته، وهم عليهما غلاظ شداد سود الأكباد.

السابع: أن هذه الآية في سورة "البقرة"، وهي مدنية بلا خلاف، وإنما نزلت بعد هجرة النبي على إلى المدينة، لم تنزل وقت هجرته. وقد قيل: إنها نزلت لما هاجر صهيب وطلبه المشركون، فأعطاهم ماله، وأتى المدينة، فقال النبي على: "ربح البيع أبا يحيى". وهذه القصة مشهورة في التفسير، نقلها غير واحد(١).

وهذا ممكن؛ فإن صهيباً هاجر من مكة إلى المدينة. قال ابن جرير (٢): "اختلف (٣) أهل التأويل فيمن نزلت هذه الآية فيه، ومن عُني بها. فقال بعضهم: نزلت في المهاجرين والأنصار، وعُني بها المجاهدون في سبيل الله ". وذكر بإسناده هذا القول (٤) "وعن قتادة قال: وقال بعضهم: نزلت في قوم بأعيانهم "(٥).

وروي عن "القاسم قال: حدثنا الحسين، حدثنا حجّاج^(۲)، حدثنا ابن جريح^(۷)، عن عكرمة^(۸) قال: نزلت في صهيب وأبي ذر جندب^(۹)، أخذ أهل أبي ذر أبا ذر

وذكر السيوطي: "ت (الترمذي)، ك (الحاكم) عن ابن عمر" وقال الألباني: "ضعيف جداً". وذكره التبريزي في "مشكاة المصابيح" ٢٤٢/٣-٢٤٤.

الحديث في المستدرك للحاكم ٣٩٨/٣ وقال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه". ونسب الطبري في تفسيره هذا الكلام لعمر بن الخطاب في وقال: إن الآية نزلت في صهيب، وكذا قال ابن كثير في تفسيره، ولكنه قال بعد ذلك: قال ابن مردويه وساق بسنده - وذكر خبر هجرة صهيب ابن كثير أن قال: حتى قدمت المدينة فبلغ ذلك النبي غير فقال: "ربح صهيب، ربح صهيب" مرتين. وانظر: "زاد المسير" لابن الجوزي.

⁽۲) في تفسيره (ط. المعارف) ۲٤٧/٤–٢٤٨.

⁽٣) تفسير الطبري: ثم اختلف.

⁽٤) انظر (٤/٧٤).

 ⁽٥) تفسير الطبري: نزلت في رجال من المهاجرين بأعيانهم.

⁽٦) تفسير الطبري: حدثني حجاج.

⁽٧) تفسير الطبري: عن ابن جريج.

⁽A) بعد "عكرمة" أورد الطبري الآية.

⁽٩) تفسير الطبري: في صهيب بن سنان وأبي ذر الغفاري جندب بن السكن.

فانفلت منهم، فقدم على النبي على النبي الله وكانوا بمر الظهران فانفلت أيضاً حتى قدم عليه (١) وأما صهيب فأخذه أهله، فافتدى منهم بماله، ثم خرج مهاجراً فأدركه قنفذ بن عمير بن جدعان (٢) فخرج له مما بقي من ماله فخلّى (٣) سبيله (٤٠).

"وقال آخرون: عنى (٥) بذلك كل شار نفسه في طاعة الله وجهاد في سبيل الله، وآمر (٦) بمعروف ".

ونسب هذا القول إلى عمر بل وابن عباس، وأن صهيباً كان سبب النـزول(٧).

الثامن: أن لفظ الآية مطلق، ليس فيه تخصيص. فكل من باع نفسه ابتغاء مرضاة الله فقد دخل فيها. وأحق من دخل فيها النبي ﷺ وصدِّيقه، فإنهما شريا نفسهما ابتغاء مرضاة الله، وهاجرا في سبيل الله، والعدو يطلبهما من كل وجه.

التاسع: أن قوله: "هذه فضيلة لم تحصل لغيره فدل على أفضليته فيكون هو الإمام".

فيقال: لا ريب أن الفضيلة التي حصلت لأبي بكر في الهجرة لم تحصل لغيره من الصحابة بالكتاب والسنة والإجماع، فتكون هذه الأفضلية ثابتة له دون عمر وعثمان وعليّ وغيرهم من الصحابة فيكون هو الإمام.

فهذا هُو الدليلُ الصدق الذي لا كذب فيه. يقول الله: ﴿ إِلَّا لَنَصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَبَهُ ٱلَّذِينَ كَثَولُ الصَّنجِيهِ، لَا يَحْدُلُ المَسْجِيهِ، لَا يَحْدُلُ المَسْجِيهِ، لَا يَحْدُلُ اللَّهِ مَعَنَا ﴾ [التوبَة: ٤٠].

ومثل هذه الفضيلة لم تحصل لغير أبي بكر قطعاً، بخلاف الوقاية بالنفس، فإنها لو كانت صحيحة فغير واحد من الصحابة وقى النبي على الله بنفسه. وهذا واجب على كل مؤمن، ليس من الفضائل المختصة بالأكابر من الصحابة.

والأفضلية إنما تثبت بالخصائص لا بالمشتركات. يبيّن ذلك أنه لم ينقل أحدٌ أن

⁽١) تفسير الطبري: حتى قدم على النبي ﷺ.

⁽٣) تفسير الطبري: وخلَّى.

⁽٤) ترك أبن تيمية تسعة أسطر من تفسير الطبري بعد كلمة "سبيله".

⁽٥) تفسير الطبري: بل عني...

⁽٦) تفسير الطبري: أو أمر.

⁽٧) انظر تفسير الطبري (٢٥٠/٤-٢٥١).

عليّاً أوذي في مبيته على فراش النبي ﷺ، وقد أوذي غيره في وقايتهم النبي ﷺ: تارة بالضرب، وتارة بالجرح، وتارة بالقتل. فمن فداه وأوذي أعظم ممن فداه ولم يؤذ.

وقد قال العلماء: ما صح لعليّ من الفضائل فهي مشتركة، شاركه فيها غيره، بخلاف الصدّيق، فإن كثيراً من فضائله - وأكثرها - خصائص له، لا يشركه فيها غيره، وهذا مبسوط في موضعه.



الفصل التاسع

الرّد على من ادّعى الإمامة لعلي بقوله إنه مساوٍ للرسول عَلَيْهُ لأنه عينه للمباهلة

قال الرافضي: "البرهان التاسع: قوله تعالى: ونَمَنَ عَابَكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ الْمِلْمِ فَقُلْ تَمَالُواْ نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَلِسَاءَنَا وَلِسَاءَكُمْ وَالْفُسَاءُ أَوْ الْفَسَاءُ أَوْ الْفُسَاءُ أَوْ الْفُسَاءُ أَوْ الْفَسَاءُ الْمَاءَا الْمَاءِ اللهِ عَلَى الْمَاءِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ ال

والجواب أن يقال: أما أخذه عليّاً وفاطمة والحسن والحسين في المباهلة فحديث صحيح، رواه مسلم عن سعد بن أبي وقاص، قال في حديث طويل^(۱): لما نزلت هذه الآية: ﴿ فَقُلُ تَمَالُوا نَدَعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُم وَنِسَاءَكُم وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُم ﴿ آلَ عِـمـرَان: ٦١] (٢) دعا رسول الله ﷺ عليّاً وفاطمة وحسناً وحُسيناً فقال: "اللهم هؤلاء أهلي".

⁽١) الحديث عن سعد بن أبي وقاص في في: مسلم ١٨٧١/٤ (كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي بن أبي طالب في) وهو حديث طويل أوله: أمر معاوية بن أبي سفيان سعداً فقال: ما منعك أن تسبّ أبا التراب؟ الحديث، والكلام الذي أورده ابن تيمية في آخر الحديث.

⁽٢) في "مسلم" ذكر جزء من الآية حتى قوله "وأبناءكم" فقط.

ولكن لا دلالة في ذلك على الإمامة ولا على الأفضلية.

وقوله: "قد جعله الله نفس رسول الله ﷺ، والاتحاد محال، فبقي المساواة له، وله الولاية العامة، فكذا لمساويه".

قلنا: لا نسلم أنه لم يبق إلا المساواة، ولا دليل على ذلك، بل حمله على ذلك ممتنع، لأن أحداً لا يساوي رسول الله ﷺ: لا عليّاً ولا غيره.

وهذا اللفظ في لغة العرب لا يقتضي المساواة. قال تعالى في قصة الإفك: ﴿ لَوْلَا إِذْ سَمِمْتُمُوهُ ظُنَّ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَاتُ بِأَنْسِهِمْ خَيْرًا ﴾ [النُّور: ١٢] ولم يـوجب ذلك أن يكون المؤمنون والمؤمنات متساوين.

وقد قال تعالى في قصة بني إسرائيل: ﴿فَتُوبُوا إِلَى بَارِيكُمْ فَاقَنُلُوا أَنفُسَكُمْ ذَالِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ عِندَ بَارِيكُمْ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَندَ بَارِيكُمْ وَلَمْ يوجب ذلك أن يكونوا مساوياً لمن لم يعبده.

وكذلك قد قيل في قوله: ﴿وَلَا نَقَتُلُوٓا أَنفُسَكُمُ ۖ [النِّساء: ٢٩] أي لا يقتل بعضكم بعضًا، وإن كانوا غير متساوين.

وقال تعالى: ﴿وَلاَ نَلْمِرُوا أَنفُسَكُو ﴾ [الحُجرَات: ١١]: أي لا يلمز بعضكم بعضاً، فيطعن عليه ويعيبه. وهذا نهي لجميع المؤمنين، أن لا يفعل بعضهم ببعض هذا الطعن والعيب، مع أنهم غير متساوين لا في الأحكام، ولا في الفضيلة، ولا الظالم كالمظلوم، ولا الإمام كالمأموم.

ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ آنتُمْ هَـُثُوَّلَآ، تَقَـٰئُلُوكَ أَنفُسَكُمْ ﴾ [البَقَرَة: ٨٥] أي يقتل بعضكم بعضاً.

وإذا كان اللفظ في قوله: ﴿ وَأَنْسُنَا وَأَنْسُكُمْ ﴾ [آل عِمرَان: ٢١] كاللفظ في قوله: ﴿ وَلَا نَلْمِرُوا أَنْفُسِكُمْ ﴾ [آل عِمرَان: ٢١] ﴿ لَوَلاَ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِمِ وَكَلَا النّور: ١٢] ، ونحو ذلك ، مع أن التساوي هنا ليس بواجب بل ممتنع ، فكذلك هناك وأشد. بل هذا اللفظ يدل على المجانسة والمشابهة. والتجانس والمشابهة يكون بالاشتراك في بعض الأمور ، كالاشتراك في الإيمان ، فالمؤمنون إخوة في الإيمان ، وهو المراد بقوله : ﴿ وَلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِمٍ خَيرًا ﴾ [النّور: ١٢] وقوله : ﴿ وَلَا نَفْسَامُ } [الحُجرَات: ١١].

وقد يكون بالاشتراك في الدِّين، وإن كان فيهم المنافق، كاشتراك المسلمين في الإسلام الظاهر، وإن كان مع ذلك الاشتراك في النسب فهو أوكد. وقوم موسى كانوا أنفسنا بهذا الاعتبار.

قول تعالى المناق المناق المناق المناق المناقة والمناقة والمناقة والمناقة والمناقة والمناققة والمناقة والمناققة والمناقة والمناققة والمناقة والمناققة والمنا

ولهذا دعا الحسن والحسين من الأبناء، ودعا فاطمة من النساء، ودعا عليّاً من رجاله، ولم يكن عنده أحد أقرب إليه نسباً من هؤلاء، وهم الذين أدار عليهم الكساء.

والمباهلة إنما تحصل بالأقربين إليه، وإلا فلو باهلهم بالأبعدين في النسب، وإن كانوا أفضل عند الله، لم يحصل المقصود؛ فإن المراد أنهم يدعون الأقربين، كما يدعو هو الأقرب إليه.

فطلب منهم المباهلة بالأبناء والنساء والرجال والأقربين من الجانبين، فلهذا دعا هؤلاء.

وكونه تعين للمباهلة، إذ ليس في الأقارب من يقوم مقامه، لا يوجب أن يكون مساوياً للنبي على في شيء من الأشياء، بل ولا أن يكون أفضل من سائر الصحابة مطلقاً، بل له بالمباهلة نوع فضيلة، وهي مشتركة بينه وبين فاطمة وحسن وحسين، ليست من خصائص الإمامة، فإن خصائص الإمامة لا تثبت للنساء، ولا يقتضي أن يكون من باهل به أفضل من جميع الصحابة، كما لم يوجب أن تكون فاطمة وحسن وحسين أفضل من جميع الصحابة.

وأما قول الرافضي: "لو كان غير هؤلاء مساوياً لهم أو أفضل منهم في استجابة الدعاء لأمره تعالى بأخذهم معه، لأنه في موضع الحاجة".

فيقال في الجواب: لم يكن المقصود إجابة الدعاء؛ فإن دعاء النبي على وحده كافي، ولو كان المراد بمن يدعوه معه أن يستجاب دعاؤه، لدعا المؤمنين كلهم ودعا بهم، كما كان يستسقي بهم، وكما كان يستفتح بصعاليك المهاجرين، وكان يقول: "وهل تنصرون وترزقون إلا بضعفائكم؟ بدعائهم وصلاتهم وإخلاصهم؟ "(۱).

ومن المعلوم أن هؤلاء، وإن كانوا مجابين، فكثرة الدعاء أبلغ في الإجابة. لكن لم يكن المقصود دعوة من دعاه لإجابة دعائه، بل لأجل المقابلة بين الأهل والأهل. ونحن نعلم بالاضطرار أن النبي على لو دعا أبا بكر وعمر وعثمان، وطلحة والزبير، وابن مسعود وأبي بن كعب ومعاذ بن جبل وغيرهم للمباهلة، لكانوا من أعظم الناس استجابة لأمره، وكان دعاء هؤلاء وغيرهم أبلغ في إجابة الدعاء، لكن لم يأمره الله سبحانه بأخذهم معه، لأن ذلك لا يحصل به المقصود.

فإن المقصود أن أولئك يأتون بمن يشفقون عليه طبعاً، كأبنائهم ونسائهم ورجالهم الذين هم أقرب الناس إليهم. فلو دعا النبي على قوماً أجانب لأتى أولئك بأجانب، ولم يكن يشتد عليهم نزول البهلة بأولئك الأجانب، كما يشتد عليهم نزولها بالأقربين إليهم، فإن طبع البشر يخاف على أقربيه ما لا يخاف على الأجانب، فأمر النبي على أن يدعو قرابته، وأن يدعو أولئك قرابتهم.

والناس عند المقابلة تقول كل طائفة للأخرى: ارهنوا عندنا أبناءكم ونساءكم، فلو رهنت إحدى الطائفتين أجنبياً لم يرض أولئك، كما أنه لو دعا النبي ﷺ الأجانب

⁽۱) الحديث عن مصعب بن سعد عن أبيه سعد بن أبي وقاص الله في: البخاري ٣٦/٤-٣٧ (كتاب الجهاد، باب من استعان بالضعفاء والصالحين في الحرب) ونصه: عن مصعب بن سعد قال: رأى سعد الله أن له فضلاً على من دونه. فقال النبي على "على من دونه فقال النبي الله الله تنصرون وترزقون إلا بضعفائكم"؟ والحديث بألفاظ مقاربة في:

سنن النسائي ٣٨-٣٧٦ (كتاب الجهاد، باب الاستنصار بالضعيف)، المسند (ط. المعارف) ٥١/٣ وقال الشيخ أحمد شاكر كتلك في تعليقه: "إسناده ضعيف لانقطاعه".

وقال ابن حجر في "فتح الباري" ٨٩-٨٨٦ عن رواية البخاري: "ثم إن صورة هذا السياق مرسل لأن مصعباً لم يدرك زمان هذا القول، لكن هو محمول على أنه سمع ذلك من أبيه، وقد وقع التصريح عن مصعب بالرواية له عن أبيه عند الإسماعيلي.... وكذا أخرجه هو والنسائي).

وجاء حديث آخر بألفاظ مقاربة عن أبي الدرداء رهيه: سنن أبي داود ٣٢/٣ (كتاب الجهاد، باب الانتصار برُذُل الخيل والضعفة)، المسند (ط. الحلبي) ١٩٨/٥.

لم يرض أولئك المقابلون له، ولا يلزم أن يكون أهل الرجل أفضل عند الله إذا قابل بهم لمن يقابله بأهله.

فقد تبيّن أن الآية لا دلالة فيها أصلاً على المطلوب الرافضي، لكنه وأمثاله ممن في قلبه زيغ، كالنصارى الذين يتعلقون بالألفاظ المجملة ويدعون النصوص الصريحة، ثم قدحه في خيار الأمة بزعمه الكاذب، حيث زعم أن المراد بالأنفس: المساوون، وهو خلاف المستعمل في لغة العرب.

ومما يبين ذلك أن قوله: "نساءنا" لا يختص بفاطمة، بل من دعاه من بناته كانت بمنزلتها في ذلك، لكن لم يكن عنده إذ ذاك إلا فاطمة، فإن رقيَّة وأم كلثوم وزينب كن قد توفين قبل ذلك.

فكذلك "أنفسنا" ليس مختصاً بعليّ، بل هذه صيغة جمع، كما أن "نساءنا" صيغة جمع وكذلك "أبناءنا" صيغة جمع، وإنما دعا حسناً وحسيناً لأنه لم يكن ممن ينسب إليه بالبنوة سواهما، فإن إبراهيم إن كان موجوداً إذ ذاك فهو طفل لا يُدعى، فإن إبراهيم هو ابن مارية القبطية التي أهداها له المقوقس صاحب مصر، وأهدى له البغلة ومارية وسيرين، فأعطى سيرين لحسّان بن ثابت، وتسرَّى مارية فولدت له إبراهيم، وعاش بضعة عشر شهراً ومات، فقال النبي على: "إن له مرضعاً في الجنة تم رضاعه"(١).

وكان إهداء المقوقس بعد الحديبية، بل بعد خُنين.

* * *

⁽۱) الحديث بهذا اللفظ تقريباً عن البراء بن عازب رضي في: المسند (ط. الحلبي) ٢٨٣/٤، ٢٨٤، ٢٩٧، ٢٩٧، ٢٠٠٤.

ووجدت حديثاً مقارباً عن أنس بن مالك ﷺ في: مسلم ١٨٠٨/٤ (كتاب الفضائل، باب رحمته ﷺ الصبيان والعيال وتواضعه وفضل ذلك) وأوله: ما رأيت أحداً كان أرحم بالعيال من رسول الله ﷺ... وفيه: قال عمرو (بن سعيد وهو الراوي عن أنس): فلما توفي إبراهيم قال رسول الله ﷺ: "إن إبراهيم ابني، وإنه مات في الثدي، وإن له لظئين تُكمَّلان رضاعه في الجنة".

مات في الثدي: أي مات وهو في سن رضاع الثدي، والظئر: هي المرضعة ولد غيرها.

والحديث في: المسند (ط. الحلّبي) آ١٢/٣. وجاء حديثان ضعيّفان فيهما أن رضاعة إبراهيم تتم في المجنة في: سنن ابن ماجه ٤٨٤/١ (كتاب الجنائز، باب ما جاء في الصلاة على ابن رسول الله ﷺ وذكرته وفاته).

الفهل العاشر

الرد على من ادّعى الإمامة لعليّ بقوله هو مساو للنبي ﷺ في التوسل به إلى الله تعالى

قال الرافضى: "البرهان العاشر: قوله تعالى: ﴿ فَلَلَّقَ ءَادَمُ مِن زَّيِّهِ كَلِنَتِ فَنَابَ عَلَيْتُهِ [البَقَرَة: ٣٧] روى الفقيه ابن المغازلي الشافعي(١) بإسناده عن ابن عباس، قال: سُئلَ النبي على عن الكلمات التي تلقاها آدم من ربه فتاب عليه. قال: "سأله بحق محمد وعليّ وفاطمة والحسن والحسين أن يتوب عليه، فتاب عليه ". وهذه فضيلة لم يلحقه أحد من الصحابة فيها، فيكون هو الإمام لمساواته النبي ﷺ في التوسل به إلى الله تعالى".

والجواب من وجوه:

أحدها: المطالبة بصحة هذا النقل، فقد عُرف أن مجرد رواية ابن المغازلي لا يسوغ الاحتجاج بها باتفاق أهل العلم.

الثاني: أن هذا الحديث كذب موضوع باتفاق أهل العلم، وذكره أبو الفرج ابن الجوزي في "الموضوعات" من طريق الدارقطني (٢)، فإن له كتباً في الأفراد والغرائب(٣). قال الدارقطني: "تفرّد به عمرو بن ثابت عن أبيه عن

⁽١) انظر "مناقب الإمام علي" ص٦٣. (م).

لم أستطع العثور على هذا الحديث الموضوع في كتاب "الموضوعات" لابن الجوزي. قال أبو عبد الرحمن: انظر: اللآلئ للسيوطي (٢٠٠١)، تنزيه الشريعة (٣٩٥/١)، الفوائد المجموعة للشوكاني (٣٩٤).

ذكر سزكين من كتب الدارقطني المخطوطة كتاب "الفوائد الأفراد" وكتاب "الفوائد المنتقاة الغرائب (٣) الحسان". انظر: سزكين ما ج١ ص٤٢٢.

أبي المقدام، لم يروه عنه غير حسن الأشقر. قال يحيى بن معين: عمرو بن ثابت ليس ثقة ولا مأموناً. وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الأثبات ".

الثالث: أن الكلمات التي تلقّاها آدم قد جاءت مفسّرة في قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا فَلُكُنّاۤ أَنفُسَنَا وَإِن لَمْ تَغْفِر لَنَا وَتَرْحَمُنَا لَنكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَسِرِينَ ﴾ [الأعراف: ٢٣] وقد رُوي عن السلف هذا وما يشبهه (١) وليس في شيء من النقل الثابت عنهم ما ذكره من القسم.

الرابع: أنه معلوم بالاضطرار أن من هو دون آدم من الكفّار والفساق إذا تاب أحدهم إلى الله تاب الله عليه، وإن لم يقسم عليه بأحد. فكيف يحتاج آدم في توبته إلى ما لا يحتاج إليه أحد من المذنبين: لا مؤمن ولا كافر؟ وطائفة قد رووا أنه توسّل بالنبي على حتى قبِلَ توبته، وهذا كذب. ورُوي عن مالك في ذلك حكاية في خطابه للمنصور، وهو كذب على مالك، وإن كان ذكرها القاضي عياض في "الشفا".

الخامس: أن النبي على لم يأمر أحداً بالتوبة بمثل هذا الدعاء، بل ولا أمر أحداً بمثل هذا الدعاء في توبة ولا غيرها، بل ولا شرع لأمته أن يقسموا على الله بمخلوق، ولو كان هذا الدعاء مشروعاً لشرعه لأمته.

السادس: أن الإقسام على الله بالملائكة والأنبياء أمر لم يرد به كتاب ولا سنة، بل قد نص غير واحد من أهل العلم - كأبي حنيفة وأبي يوسف وغيرهما - على أنه لا يجوز أن يقسم على الله بمخلوق. وقد بسطنا الكلام على ذلك.

السابع: أن هذا لو كان مشروعاً فآدم نبيّ كريم، كيف يقسم على الله بمن هو أكرم عليه منه؟ ولا ريب أن نبينا ﷺ أفضل من آدم، لكن آدم أفضل من عليّ وفاطمة وحسن وحسين.

الثامن: أن يُقال: هذه ليست من خصائص الأئمة، فإنها قد ثبتت لفاطمة. وخصائص الأئمة لا تثبت للنساء وما لم يكن من خصائصهم لم يستلزم الإمامة، فإن دليل الإمامة لا بد أن يكون ملزوماً لها، يلزم من وجوده استحقاقها، فلو كان هذا دليلاً على الإمامة لكان من يتصف بي يستحقها، والمرأة لا تكون إماماً بالنص والإجماع.

* * *

⁽١) النظر في هذا: زاد المسير لابن الجوزي ١٩٨١؛ تفسير ابن كثير (ط. الشعب) ١١٦/١.

الفهل الحادي عشر

الرد على من روى عن ابن مسعودٍ حديث انتهت الدعوة إليّ وإلى عليّ

قال الرافضي: "البرهان الحادي عشر: قوله تعالى: ﴿إِنِّ جَاءِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامَّا قَالَ وَمِن ذُرِيَّيِّ اللهُ ا

والجواب من وجوه:

أحدها: المطالبة بصحة هذا كما تقدّم.

الثاني: أن هذا الحديث كذب موضوع بإجماع أهل العلم بالحديث (٢).

الثالث: أن قوله: "انتهت الدعوة إلينا" كلام لا يجوز أن ينسب إلى النبي على فإنه إن أريد: أنها لم تُصب من قبلنا كان ممتنعاً، لأن الأنبياء من ذرية إبراهيم دخلوا في الدعوة.

قال تعالى: ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُۥ إِسْحَنَى وَيَعْقُوبَ نَافِلَةٌ وَكُلًا جَعَلْنَا صَلِحِينَ ﴿ وَجَعَلْنَاهُمْ وَ أَيِمَةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأُوحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ ٱلْخَيْرَةِ وَلِقَامَ ٱلصَّلَوْةِ وَلِيتَآءَ ٱلرَّكُوةِ ﴾ [الأنبيَاء: ٧٣،٧٧].

⁽١) "مناقب الإمام على" ص٧٧٧. (م).

⁽٢) لم أجد هذا الحديث الموضوع. وانظر تفسير ابن كثير للآية (٢٣٧/١) (ط. الشعب)، وقال في تفسيره لقوله تعالى: ﴿قَالَ وَمِن ذُرْيَّيِّ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى اَلظَٰلِمِينَ ﴾ [البَنَرَة: ١٢٤]: "ولما جعل الله إبراهيم إماماً سأل الله أن تكون الأئمة من بعده من ذريته، فأجيب إلى ذلك، وأخبر أنه سيكون من ذريته ظالمون، وأنه لا ينالهم عهد الله، ولا يكونون أئمة فلا يقتدى بهم". وانظر: زاد المسير (١٣٩١-١٤١)؛ الدر المنثور للسيوطى (١٨/١).

وقال تعالى: ﴿وَمَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِنَابَ وَجَعَلْنَهُ مُدًى لِّبَنِيٓ إِسْرَتِهِ بِلَ﴾ [الإسرَاء: ٢].

وقال عن بني إسرائيل: ﴿وَيَحَمَلْنَا مِنْهُمْ أَيِمَةً يَهْدُونَ بِأَثْرِنَا لَمَّا صَبُرُولًا وَكَانُواُ يِعَانِيْنَا يُوقِنُونَ ۞﴾ [السَّجدَة: ٢٤].

وقَــــالَ: ﴿ وَلَرِيدُ أَن نَمُنَ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ فِ ٱلْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ آبِمَةً وَنَجْعَلَهُمُ ٱلْوَرِثِينَ ﴾ [القصص: ٥، ٦].

فهذه عدة نصوص في القرآن في جعل الله أئمة من ذرية إبراهيم قبل أمتنا.

وإن أريد: انتهت الدعوة إلينا: أنه لا إمام بعدنا، لزم أن لا يكون الحسن والحسين ولا غيرهما أئمة، وهو باطل بالإجماع. ثم التعليل بكونه لم يسجد لصنم هو علة موجودة في سائر المسلمين بعدهم.

الوجه الرابع: أن كون الشخص لم يسجد لصنم فضيلة يشاركه فيها جميع من ولد على الإسلام، مع أن السابقين الأولين أفضل منه، فكيف يجعل المفضول مستحقاً لهذه المرتبة دون الفاضل؟

الخامس: أنه لو قيل: إنه لم يسجد لصنم لأنه أسلم قبل البلوغ، فلم يسجد بعد إسلامه، فهكذا كل مسلم، والصبيّ غير مكلف. وإن قيل: إنه لم يسجد قبل إسلامه. فهذا النفي غير معلوم، ولا قائله ممن يوثق به. ويقال: ليس كل من لم يكفر، أو من لم يأت بكبيرة، أفضل ممن تاب عنها مطلقاً. بل قد يكون التائب من الكفر والفسوق أفضل ممن لم يكفر ولم يفسق، كما دل على ذلك الكتاب العزيز؛ فإن الله فضّل الذين أنفقوا من قبل الفتح وقاتلوا على الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا. وأولئك كلهم أسلموا بعد الكفر. وهؤلاء فيهم من ولد على الإسلام. وفضّل السابقين ولدوا الأولين على التابعين لهم بإحسان، وأولئك آمنوا بعد الكفر، وأكثر التابعين ولدوا على الإسلام.

وقد ذكر الله في القرآن أن لوطاً آمن لإبراهيم، وبعثه الله نبياً. وقال شعيب: ﴿قَدِ ٱقْتَرَيْنَا عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّذِكُم بَعْدَ إِذْ بَحَنْنَا ٱللَّهُ مِنْهَاۚ وَمَا يَكُونُ لَنَاۤ أَن نَّعُودَ فِيهَاۤ إِلَّا أَن يَشَآهُ ٱللَّهُ رَبُّناً﴾ [الأعرَاف: ٨٩].

وقال تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِحَنَّكُمْ مِّنْ أَرْضِنَا ۚ أَوْ لَتَعُودُكَ فِي مِلْتِنَّا ﴾ [ابراهيم: ١٣].

وقد أخبر الله عن إخوة يوسف بما أخبر، ثم نبأهم بعد توبتهم، وهم الأسباط الذين أمرنا أن نؤمن بما أوتوا في سورة البقرة وآل عمران والنساء.

وإذا كان في هؤلاء من صار نبيًّا، فمعلوم أن الأنبياء أفضل من غيرهم. وهذا مما تُنازع فيه الرافضة وغيرهم، ويقولون: من صدر منه ذنب لا يصير نبيًّا. والنّزاع فيمن أسلم أعظم، لكن الاعتبار بما دل عليه الكتاب والسنة. والذين منعوا من هذا عمدتهم أن التائب من الذنب يكون ناقصاً مذموماً لا يستحق النبوة، ولو صار من أعظم الناس طاعةً. وهذا هو الأصل الذي نُوزعوا فيه، والكتاب والسنة والإجماع يدل على بطلان قولهم فيه.



الفهل الثاني عشر

الرِّدِّ على من ادَّعى الإمامة لعلي بقوله إن الله خصّه بالود دون سائر الصحابة

قال الرافضي:

"البرهان الثاني عشر: قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلِّذِيكَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُوا ٱلصَّلِحَتِ سَيَجْعَلُ مُمُ ٱلرَّمْنَ وُدًا ﴿ وَ السناده إلى المَالِمَةُ وَدَّا ﴿ وَ الربَم: ٩٦] روى الحافظ أبو نُعيم الأصبهاني بإسناده إلى ابن عباس، قال: نزلت في عليّ. والوُدُّ محبة في القلوب المؤمنة. وفي تفسير الثعلبي عن البراء بن عازب قال: قال رسول الله عليّ لعليّ: "يا عليّ قل: اللهم اجعل لي عندك عهداً، واجعل لي في صدور المؤمنين مودة". فأنزل الله: ﴿إِنَّ ٱلِّذِيكَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُوا الصَّلَمَةُ السَّمَةُ الرَّمْنَ وُدًا ﴿ إِنَ اللهِ اللهُ اللهُ

والجواب من وجوه:

أحدها: أنه لا بد من إقامة الدليل على صحة المنقول، وإلا فالاستدلال بما لا تثبت مقدماته باطل بالاتفاق، وهو من القول بلا علم، ومن قفو الإنسان ما ليس له به علم، ومن المحاجّة بغير علم، والعزو المذكور لا يفيد الثبوت باتفاق أهل السنة والشيعة.

الوجه الثاني: أن هذين الحديثين من الكذب باتفاق أهل المعرفة بالحديث (١). الشالث: أن قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّلِحَتِ ﴿ [مريَم: ٩٦] عام في

⁽١) لم أجد هذين الحديثين. وذكر ابن الجوزي في "زاد المسير" ٢٦٦/٥ ما قيل من أن ابن عباس قال إن الآية نزلت في على ولم يعلق على ذلك.

جميع المؤمنين، فلا يجوز تخصيصها بعليّ، بل هي متناولة لعليّ وغيره (١). والدليل عليه أن الحسن والحسين وغيرهما من المؤمنين الذين تعظّمهم الشيعة داخلون في الآية، فعُلم بذلك الإجماع على عدم اختصاصها بعليّ.

وأما قوله: "ولم يثبت مثل ذلك لغيره من الصحابة" فممنوع كما تقدم، فإنهم خير القرون، فالذين آمنوا وعملوا الصالحات فيهم أفضل منهم في سائر القرون، وهم بالنسبة إليهم أكثر منهم في كل قرن بالنسبة إليه.

الرابع: أن الله قد أخبر أنه سيجعل للذين آمنوا وعملوا الصالحات ودّاً، وهذا وعد منه صادق. ومعلوم أن الله قد جعل للصحابة مودّة في قلب كل مسلم، لا سيما الخلفاء في، لا سيما أبو بكر وعمر، فإن عامّة الصحابة والتابعين كانوا يودُّونهما، وكانوا خير القرون.

ولم يكن كذلك عليّ، فإن كثيراً من الصحابة والتابعين كانوا يبغضونه ويسبونه ويقاتلونه. وأبو بكر وعمر ولله قد أبغضهما وسبّهما الرافضة والنصيرية والغالية والإسماعيلية. لكن معلوم أن الذين أحبوا ذينك أفضل وأكثر، وأن الذين أبغضوهما أبعد عن الإسلام وأقل، بخلاف عليّ، فإن الذين أبغضوه وقاتلوه هم خير من الذين أبغضوا أبا بكر وعمر، بل شيعة عثمان الذين يحبونه ويبغضون عليّاً، وإن كانوا مبتدعين ظالمين، فشيعة عليّ الذين يحبونه ويبغضون عثمان أنقص منهم علماً وديناً، وأكثر جهلاً وظلماً.

فعُلم أن المودة التي جُعلت للثلاثة أعظم.

وإذا قيل: عليّ قد ادّعِيت فيه الإلهية والنبوة.

قيل: قد كفّرته الخوارج كلها، وأبغضته المروانية. وهؤلاء خير من الرافضة الذين يسبّون أبا بكر وعمر رفيها، فضلاً عن الغالية.



⁽۱) انظر تفسير ابن كثير للآية وانظر الحديث الصحيح الذي ذكره في تفسير الآية، وهو عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: "إذا أحب الله عبداً نادى جبريل: إني قد أحببت فلاناً فأحبه، فينادي في السماء، ثم ينزل له المحبة في أهل الأرض، فذلك قول الله ﴿ وَإِنَّ الَّذِينَ مَامَثُواْ وَعَمِلُوا الشَّلِحَتِ سَيَجْمَلُ لَمُّ الرَّمَىٰ وَلَا السَّاسِةِ وَاللّهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ ال

الفهل الثالث عشر

الرد على من يثبت الإمامة لعليّ باعتماده على مقولة: بك يا علي يهتدي المهتدون

قال الرافضى:

"البرهان الثالث عشر: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا آنَتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ الرّعد: ٧] من كتاب "الفردوس" عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: "أنا المنذر وعليّ الهادي، بك يا عليّ يهتدي المهتدون". ونحوه رواه أبو نُعيم، وهو صريح في ثبوت الولاية والإمامة".

والجواب من وجوه:

أحدها: أن هذا لم يقم دليل على صحته، فلا يجوز الاحتجاج به. وكتاب "الفردوس" للديلمي (١) فيه موضوعات كثيرة أجمع أهل العلم على أن مجرد كونه رواه لا يدل على صحة الحديث، وكذلك رواية أبي نعيم لا تدل على الصحة.

الثاني: أن هذا كذب موضوع باتفاق أهل العلم بالحديث (٢)، فيجب تكذيبه ورده.

⁽۱) هو أبو شجاع شيرويه بن شهردار بن شيرويه بن فناخسرو الديلمي الهمذاني، مؤرخ ومحدّث، ولد سنة ٤٤٥ وتوفي سنة ٥٠٩، له كتاب "فردوس الأخيار" كتاب كبير في الحديث، اختصره ابن شهردار ثم اختصر المختصر ابن حجر العسقلاني. اختصر المختصر ابن حجر العسقلاني. انظر ترجمته في: طبقات الشافعية (١١١/٧-١١٢) (وقال: وكان يلقب الكيا)، الأعلام (٢٦٨/٣)،

معجم المؤلفين (٣١٣/٤)، كشف الظنون (١٢٥٤).

(٢) روى الطبري هذا الحديث الموضوع في تفسيره (ط. المعارف) ٣٥٧/١٦ فقال: "حدثنا أحمد بن يحيى الصوفي قال: حدثنا الحسن بن الحسين الأنصاري قال: حدثنا معاذ بن مسلم بيّاع الهروي، عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: لما نزلت: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرُّ وَلِكُلِّ فَوْمٍ هَاوٍ وَضِع عَلَى يده على صدره، فقال: "أنا المنذر ﴿وَلِكُلِّ فَوْمٍ هَاوٍ ﴾ وأوماً بيده إلى منكب عليّ، فقال: "أنت الهادي يا عليّ، بك يهتدي المهتدون بعدي".

الثالث: أن هذا الكلام لا يجوز نسبته إلى النبي على فإن قوله: "أنا المنذر وبك يا علي يهتدي المهتدون"، ظاهره أنهم بك يهتدون دوني، وهذا لا يقوله مسلم؛ فإن ظاهره أن النذارة والهداية مقسومة بينهما.

فهذا نذيرٌ لا يُهتدى به، وهذا هادٍ، وهذا لا يقوله مسلم.

الرابع: أن الله تعالى قد جعل محمداً هادياً فقال: ﴿ وَكَذَاكِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنَ أَمْرِنَا مَا كُنتَ نَدْرِى مَا الْكِنْتُ وَلا الْإِيمَانُ وَلَكِن جَعَلْنَهُ نُورًا نَهْدِى بِهِ. مَن نَشَاهُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَهُم مَا فِي السَّمَوَتِ وَمَا فِي الْأَرْضُ أَلاَ إِلَى اللهِ لَهُ مَا فِي السَّمَوَتِ وَمَا فِي الْأَرْضُ أَلاَ إِلَى اللهِ تَصِيرُ الْأَمُورُ فَي السَّمِونِ وَمَا فِي اللهُ وَن مِن لَم يوصف بذلك دون من تَصِيرُ الْأَمُورُ فَي السَّمِون بناك دون من وصف به؟!

الخامس: أن قوله: "بك يهتدي المهتدون" ظاهره أن كل من اهتدى من أمة محمد فبه اهتدى، وهذا كذب بيّن؛ فإنه قد آمن بالنبي على خلق كثير، واهتدوا به، ودخلوا الجنة، ولم يسمعوا من علي كلمة واحدة، وأكثر الذين آمنوا بالنبي على واهتدوا به لم يهتدوا بعلي في شيء. وكذلك لما فتحت الأمصار وآمن واهتدى الناس بمن سكنها من الصحابة وغيرهم، كان جماهير المؤمنين لم يسمعوا من علي شيئاً، فكيف يجوز أن يُقال: بك يهتدي المهتدون؟!

السادس: أنه قد قيل معناه: إنما أنت نذير ولكل قوم هاد، وهو الله تعالى، وهو قول ضعيف.

وكذلك قول من قال: أنت نذير وهاد لكل قوم، قول ضعيف.

قال أستاذي الأستاذ محمود محمد شاكر في تعليقه على هذا الحديث الموضوع: "والحسن بن الحسين الأنصاري العرني" كأنه قيل له: "العرني" لأنه كان يكون في مسجد "حبة العرني"، كان من رؤساء الشيعة، ليس بصدوق، ولا تقوم به حجة. وقال ابن حبان: "يأتي عن الأثبات بالملزقات، ويروي المقلوبات والمناكير".

مترجم في ابن أبي حاتم (٦/٢/١)، وميزان الاعتدال (٢٢٥/١)، ولسان الميزان (١٩٨/٢).

ومعاذ بن مسلم بياع الهروي، لم يذكر بهذه الصفة "بياع الهروي" في غير التفسير، والهروي ثياب تنسب إلى هراة. وجعلها في المطبوعة: "حدثنا الهروى" فأفسد الإسناد إفساداً.

ومعاذ بن مسلم مجهول، هُكذا قالُ ابن أبي حاتم، وهُو مترجم في ابن أبي حاتم (٢٤٨/١/٤)، وميزان الاعتدال (١٧٨/٣)، ولسان الميزان (٥٠٦).

وهذا خبر هالك من نواحيه، وقد ذكره الذهبي وابن حجر في ترجمة "الحسن بن الحسين الأنصاري" قالا بعد أن ساقا الخبر بإسناده ولفظه، ونسبته لابن جرير أيضاً: "معاذ نكرة، فلعل الآفة منه"، وأقول: بل الآفة من كليهما: الحسن بن الحسين، ومعاذ بن مسلم". وانظر ما ذُكر عن هذا الحديث في "مختصر التحفة الاثني عشرية" ص١٥٧.

والصحيح أن معناها: إنما أنت نذير، كما أرسل من قبلك نذير، ولكل أمة نذير يهديهم أي يدعوهم، كما في قوله: ﴿وَإِن مِّنَ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ ﴾ [فاطر: ٢٤]. وهذا قول جماعة من المفسرين، مثل قتادة وعكرمة وأبي الضحى وعبد الرحمن بن زيد.

قال ابن جرير الطبري^(۱): "حدثنا بشر، حدثنا^(۱) يزيد، حدثنا سعيد، عن قتادة، وحدثنا أبو كريب^(۱) حدثنا وكيع، حدثنا^(۱) سفيان، عن السدي عن عكرمة، ومنصور عن أبي الضحى: ﴿إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴿ [الرّعد: ٧] قالا: محمد هو المنذر وهو الهادي".

"حدثنا يونس^(٥)، حدثنا ابن وهب^(٢)، قال: قال ابن زيد: لكل قوم نبي^(٧).
"الهادي": النبي^(٨) و "المنذر" أيضاً ^(٩) وقرأ: ﴿وَإِن مِّنَ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَلِيرٌ ﴾
[فَاطِر: ٢٤]. وقرأ ^(١١) ﴿نَلِيرٌ مِّنَ ٱلنَّذُرِ ٱلْأُولَى [النّجم: ٥٦] قال: نبي من الأنبياء. "حدثنا بشار ^(١١)، حدثنا أبو عاصم حدثنا سفيان، عن ليث، عن مجاهد قال: "المنذر": محمد ^(١١)، ﴿وَلِكُلِ قَرْمٍ هَادٍ قال: نبيًّ".

وقوله: ﴿يَوْمَ نَدَّعُوا كُلَّ أَنَاسٍ بِإِمَامِهُم الإسرَاء: ٧١] إذ الإمام هو الذي يؤتمّ به، أي يُقتدى به. وقد قيل: إن المراد به هو الله الذي يهديهم، والأول أصح.

وأما تفسيره بعليّ فإنه باطل، لأنه قال: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴾ [الرّعد: ٧] وهذا يقتضي أن يكون هادي هؤلاء غير هادي هؤلاء، فيتعدد الهداة، فكيف يُجْعل عليّ هادياً لكل قوم من الأوَّلين والآخرين؟!

السابع: أن الاهتداء بالشخص قد يكون بغير تأميره عليهم، كما يهتدى بالعالم.

⁽١) في تفسيره (ط. المعارف) ٢٥/١٥٣–٣٥٤.

⁽٢) تفسير الطبرى... بشر قال حدثنا.

⁽٣) أدمج ابن تيمية السندين معاً (٢٠١٣٨، ٢٠١٣٩).

⁽٤) في تفسير الطبري: قال حدثنا وكيع عن سفيان.

⁽٥) "حدثنا يونس" هذه العبارة وما بعدها في "تفسير الطبزي ٣٥٦/١٦ وفيه: حدثني يونس.

⁽٦) تفسير الطبري: قال أخبرنا ابن وهب.

⁽٧) تفسير الطبرى: قال ابن زيد في قوله: ﴿ وَلِكُلِّ قَيْمٍ هَادٍ ﴾. قال: لكل قوم نبي.

⁽٨) تفسر الطبري: النبي ﷺ.

⁽٩) تفسير الطبري: أيضاً النبي ﷺ.

⁽١٠) تفسير الطبري: قال.

⁽١١) عبارة "حدثنا بشار" في تفسير الطبري قبل الكلام السابق ٢١/٣٥٥ وفيه: حدثنا محمد بن بشار قال:...

⁽١٢) تفسير الطبري: محمد ﷺ.

وكما جاء في الحديث الذي فيه: "أصحابي كالنجوم فبأيهم اقتليتم اهتليتم" (١) فليس هذا صريحاً في أن الإمامة كما زعمه هذا المفتري.

الثامن: أن قوله: ﴿وَلِكُلِّ قَرْمٍ هَادٍ ﴿ الرَّعد: ٧] نكرة في سياق الإثبات وهذا لا يدل على معيّن، فدعوى دلالة القرآن على عليّ باطل، والاحتجاج بالحديث ليس احتجاجاً بالقرآن، مع أنه باطل.

التاسع: أن قوله: كل قوم، صيغة عموم. ولو أريد أن هادياً واحداً للجميع لقيل: لجميع الناس هاد. لا يُقال: (لكل قوم)، فإن هؤلاء القوم غير هؤلاء القوم، وهو لم يقل: لجميع القوم، ولا يُقال ذلك، بل أضاف "كلاً" إلى نكرة، لم يضفه إلى معرفة.

كما في قولك: "كل الناس يعلم أن هنا قوماً وقوماً متعددين وأن كل قوم لهم هادٍ ليس هو هاد للآخرين". وهذا يبطل قول من يقول: إن الهادي هو الله تعالى، ودلالته على بطلان قول من يقول "هو عليّ" أظهر.



⁽۱) قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في كلامه على هذا الحديث في 'سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ' ٧٨/١-٧٩ (حديث رقم ٥٨): إنه حديث موضوع، ونقل كلام ابن عبد البر وابن حزم في هذا الصدد. وانظر الأحاديث التالية: ٥٩، ٦٠، ٦١، ٢٢ فهي مقاربة في المعنى وكلها أحاديث مدضوعة.

الفهل الرابع عشر

الرد على من ادّعى الإمامة لعليّ بقوله إن الأمة ستسأل عن ولاية عليّ وحبه

قال الرافضي: "البرهان الرابع عشر: قوله تعالى: ﴿ وَقَفُوهُمْ إِنَّهُم مَسْعُولُونَ ﴿ ﴾ [الصّافات: ٢٤] من طريق أبي نُعيم عن الشعبي عن ابن عباس قال في قوله تعالى: ﴿ وَقَفُوهُمْ إِنَّهُم مَسْعُولُونَ ﴾ [الصّافات: ٢٤] عن ولاية عليّ. وكذا في كتاب "الفردوس" عن أبي سعيد الخدري على عن النبي على وإذا سئلوا عن الولاية وجب أن تكون ثابتة له، ولم يثبت لغيره من الصحابة ذلك، فيكون هو الإمام ".

والجواب من وجوه:

أحدها: المطالبة بصحة النقل، والعزو إلى "الفردوس" وإلى أبي نُعيم لا تقوم به حجة باتفاق أهل العلم.

الثاني: أن هذا كذب موضوع بالاتفاق(١١).

 ⁽١) في "مختصر التحفة الاثني عشرية": ".. وهذه الرواية واقعة في فردوس الديلمي الجامع للأحاديث الضعيفة الواهية، ومع هذا فقد وقع في سندها الضعفاء والمجاهيل الكثيرون...".

قال أبو عبد الرحمن: ذكر ابن حجر كلله تعالى هذه الرواية الموضوعة في ترجمة "على بن حاتم أبو معاوية أبو معاوية" في لسان الميزان ج٤ ص١٦١-٢١٢ ترجمة رقم ٥٥٩ وقال: على بن حاتم أبو معاوية يجهّل وأتى في أبيات أفحش فيها بمنكر من القول، قال: حدثنا عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن ابن أبى نجيح عن مجاهد: وقفوهم إنهم مسؤولون عن ولاية على.

وأيضاً ذكر هذه الرواية الموضوعة الإمام الذهبي في "ميزان الاعتدال" ج٣ ص١١٨ ترجمة رقم ٥٨٠٢. والعجيب أن الرافضي محمد باقر المحمودي ذكر في تعليقه على الكتاب المنسوب زوراً وبهتاناً لأبي نعيم الأصبهاني والمسمى "النور المشتعل من كتاب ما نزل من القرآن في علي ﷺ (طبع وزارة الإرشاد بإيران ٢٠٦٦هـ) ص١٩٩: أن هذه الرواية الموضوعة موجودة في "لسان الميزان" و "ميزان الاعتدال" ولكنه لم يذكر قول ابن حجر والذهبي حول هذه الرواية. وهذا دأب الرافضة في التدليس.

الثالث: أن الله تعالى قال: ﴿ بَلْ عَجِبْتَ وَيَشْخُرُونَ ۞ وَإِذَا ذَكْرُوا لَا يَلْكُرُونَ ۞ وَإِذَا لَّلُوا ءَابَةً يَسْتَسْخِرُونَ ۞ وَقَالُوا إِنْ هَلِنَا إِلَّا سِخْرٌ مُبِينٌ ۞ أَوِذَا مِنْنَا زَكُمَّا نُرَابًا وَجَعَلْنَا لَيْنَا لَيْنَا لَكَبْعُولُونَ 🔘 أَرْ مَابَاؤُنَا الْأَرْلُونَ ۞ قُلْ نَعَمْ وَأَنتُمْ دَخِرُونَ ۞ فَإِنَّمَا هِنَ زَجْرَةٌ وَحِدَةٌ فَإِذَا مُمْ يَنْظُرُونَ ۞ وَقَالُوا يَوْمَلُنَا هَذَا يَوْمُ الدِينِ ۞ هَذَا يَوْمُ الْفَسَلِ الَّذِي كَمُنَّمَ بِدِهِ تُكَذِّبُوك ۞ المَشْرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاحَهُمْ وَمَا كَانُواْ يَسْبُدُونَ ﴿ فِي اللَّهِ مَا عَلَوْهُمْ إِلَى سِرَالِ الْمَسِيحِ ۞ وَقِعُومُو إِنَّهُم مَسْفُولُونَ ﴿ مَا لَكُمْ لَا نَنَامَهُونَ ۞ بَلَ هُمُ الْيُومَ مُسْتَسْلِمُونَ ۞ وَأَقِبَلَ بَشْمُعُ عَلَى بَشْنِ يَتَسَآءَلُونَ ۞ مَا لَرَا إِنَّكُمْ كُنُمْ تَأْتُونَنَا عَنِ ٱلْبَدِينِ ۞ قَالُوا بَل لَيْ تَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ۞ وَمَا كَانَ لَنَا عَلَيْكُم مِن سُلطَدَيٍّ بَلَ كُنُمُ قَوْمًا طَلِغِينَ ۞ فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَيِّنًّا إِنَّا لَذَآبِهُونَ ۞ فَأَغَوْبَنَكُمْ إِنَا كُمَّا غَلِينَ ۞ فَإِنَّهُمْ يَوْمَهِذِ فِي ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ۞ إِنَّا كَذَاكِ نَفْعَلُ بِٱلْمُجْرِمِينَ ۞ إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا فِيلَ لَمُمْ لَآ إِلَهُ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكُمْرُونَ ۞ وَيَقُولُونَ أَبِنًا لَتَارِكُواْ ءَالِهَنِنَا لِشَاعِي تَجْنُونِ ۞ بَلْ جَآة بِالْحَقِ وَمَكَلَّقَ ٱلْمُرْسَلِينَ ١٤ - ٢٧].

فهذا خطاب عن المشركين المكذِّبين بيوم الدين، وهؤلاء يسألون عن توحيد الله والإيمان برسله واليوم الآخر. وأي مدخل لحب عليٍّ في سؤال هؤلاء؟ تراهم لو أحبُّوه مع هذا الكفر والشرك أكان ذلك ينفعهم؟ أو تراهم لو أبغضوه أين كان بغضهم له في بغضهم لأنبياء الله ولكتابه ودينه؟

وما يفسر القرآن بهذا، ويقول: النبي على فسَّره بمثل هذا، إلا زنديق ملحد، متلاعب بالدين، قادح في دين الإسلام، أو مفرط في الجهل، لا يدري ما يقول. وأي فرق بين حب عليّ وطلحة والزبير وسعد وأبي بكر وعمر وعثمان؟!

ولو قال قائل: إنهم مسؤولون عن حب أبي بكر، لم يكن قوله أبعد من قول من قال: عن حب علي، ولا في الآية ما يدلُّ على أن ذلك القول أرجع، بل دلالتهم على ثبوتهما وانتفائهما سواء، والأدلة الدالة على وجوب حب أبي بكر أقوى.

الرابع: أن قوله: "مسؤولون" لفظ مطلق لم يُوصل به ضمير يخصه بشيء، وليس في السياق ما يقتضي ذكر حب علي، فدعوى المدّعي دلالة اللفظ على سؤالهم عن حب عليّ من أعظم الكذب والبهتان.

الخامس: أنه لو ادّعى مدّع أنهم مسؤولون عن حب أبي بكر وعمر، لم يكن إبطال ذلك بوجهِ إلا وإبطال السؤال عن حب عليِّ أقوى وأظهر.

الفهل الخامس عشر

الرد على من روى عن أبي سعيد الخدري حديث بغض عليّ

قال الرافضي:

"البرهان الخامس عشر: قوله تعالى: ﴿وَلَتَعْرِفَنَهُمْ فِي لَحْنِ ٱلْقَوْلِ ﴿ [مَحَمَّد: ٣٠] روى أبو نُعيم بإسناده عن أبي سعيد الخدري، في قوله تعالى: ﴿ وَلَتَعْرِفَنَهُمْ فِي لَحْنِ ٱلْقَوْلِ ﴾ [محَمَّد: ٣٠] قال: ببغضهم عليّاً. ولم يثبت لغيره من الصحابة ذلك، فيكون أفضل منهم، فيكون هو الإمام".

والجواب: المطالبة بصحة النقل أولاً.

والثاني: أن هذا من الكذب على أبي سعيد عند أهل المعرفة بالحديث(١٠).

الثالث: أن يقال: لو ثبت أنه قاله، فمجرد قول أبي سعيد قول واحدٍ من الصحابة، وقول الصاحب إذا خالفه صاحبٌ آخر ليس بحجة باتفاق أهل العلم. وقد عُلم قدح كثير من الصحابة في عليً وإنما احتج عليهم بالكتاب والسنة، لا بقول آخر من الصحابة.

الرابع: أنّا نعلم بالاضطرار أن عامة المنافقين لم يكن ما يُعرفون به من لحن القول هو بغض عليّ، فتفسير القرآن بهذا فرية ظاهرة.

⁽١) لم أجد هذا الحديث الموضوع. وقال ابن كثير في تفسيره للآية: "ولتعرفنهم في لحن القول: أي فيما يبدو من كلامهم الدال على مقاصدهم، بفهم المتكلم من أي الحزبين هو بمعاني كلامه وفحواه، وهو المراد من لحن القول، كما قال أمير المؤمنين عثمان بن عفان شيء: ما أسر أحد سريرة إلا أبداها الله على صفحات وجهه وفلتات لسانه". وانظر: زاد المسير ١٩١٨.

الخامس: أن عليّاً لم يكن أعظم معاداة للكفّار والمنافقين من عمر، بل ولا نعرف أنهم كانوا يتأذّون منه كما يتأذّون من عمر، بل ولا نعرف أنهم كانوا يتأذّون منه إلا وكان بغضهم لعمر أشد.

السادس: أن في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: "آية الإيمان حب الأنصار، وآية النفاق بغض الأنصار" (١). وقال: "لا يبغض الأنصار رجل يؤمن بالله واليوم الآخر" (٢). فكان معرفة المنافقين في لحنهم ببغض الأنصار أولى.

فإن هذه الأحاديث أصح مما يروى عن عليّ، أنه قال: "إنه لعهد النبيّ الأميّ إلىّ أنه لا يُحبني إلا مؤمن، ولا يبغضني إلا منافق". فإن هذا من أفراد مسلم، وهو من رواية عديّ بن ثابت عن زرّ بن حُبيش عن علي^(٣)، والبخاري أعرض عن هذا الحديث، بخلاف أحاديث الأنصار، فإنها مما اتفق عليه أهل الصحيح كلهم: البخارى وغيره.

وأهل العلم يعلمون يقيناً أن النبي ﷺ قاله، وحديث عليّ قد شك فيه بعضهم.

السابع: أن علامات النفاق كثيرة، كما ثبت في الصحيحين عن النبي على أنه قال: "آية المنافق ثلاث: إذا حدّث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا اؤتمن خان" (٤٠) فهذه علامات ظاهرة. فعُلم أن علامات النفاق لا تختص بحب شخص أو طائفة ولا بغضهم، إن كان ذلك من العلامات. ولا ريب أن من أحبً عليّاً لله بما يستحقه من المحبة لله، فذلك من الدليل على إيمانه، وكذلك من أحبّ الأنصار لأنهم نصروا الله

⁽۱) الحديث عن أنس بن مالك في في: البخاري ٣٢/٥ (كتاب مناقب الأنصار، باب حب الأنصار)، مسلم ٨٥/١ (كتاب الإيمان، باب الدليل على أن حب الأنصار...)، المسند (ط. الحلبي) ١٣٠/٣، ١٣٤.

 ⁽۲) الحديث عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري وابن عباس في: مسلم ۸٦/۱ (كتاب الإيمان، باب الدليل على أن حب الأنصار...)، سنن الترمذي ٥٩٣/٥ (كتاب المناقب، باب في فضل الأنصار وقريش)، المسند (ط. المعارف) ٢٩٣/٤ ، ١١٤/١٨ وفي مواضع أخرى في المسند.

⁽٣) الحديث عن علي بن أبي طالب في في: مسلم ٨٦/١ (كتاب الإيمان، باب الدليل على أن حب الأنصار وعلي في من الإيمان...)، سنن الترمذي ٣٠٦/٥ (كتاب المناقب، باب مناقب علي)، سنن ابن ماجه ٤٢/١ (المقدمة، باب في فضائل أصحاب رسول الله...، فضل علي...)، المسند (ط. المعارف) ٥٧/٢، وهو في مواضع أخرى في المسند.

⁽٤) المحديث عن أبي هريرة عليه في: البخاري ١٢/١ (كتاب الإيمان، باب علامة المنافق)، ١٨٠/٣ (كتاب الشهادات، باب من أمر بإنجاز الوعد)، مسلم ٧٩-٧٨١ (كتاب الإيمان، باب بيان خصال المنافق) من أربعة طرق وزاد في الطريقين الأخيرين: "وإن صام وصلى وزعم أنه مسلم"، سنن الترمذي ١٣٠/٤ (كتاب الإيمان، باب في علامة المنافق). وقال الترمذي: "وفي الباب عن عبد الله بن مسعود وأنس وجابر".

ورسوله، فذلك من علامات إيمانه. ومن أبغض عليّاً والأنصار لما فيهم من الإيمان بالله ورسوله والجهاد في سبيله، فهو منافق.

وأما من أحب الأنصار أو عليّاً أو غيرهم لأمر طبيعي، مثل قرابة بينهما، فهو كمحبة أبى طالب للنبي عليه، وذلك لا ينفعه عند الله.

ومن غلا في الأنصار، أو في عليّ، أو في المسيح، أو في نبيّ، فأحبه واعتقد فيه فرتبته، فإنه لم يحبه في الحقيقة، إنما أحبّ ما لا وجود له، كحب النصارى للمسيح، فإن المسيح أفضل من عليّ.

وهذه المحبة لا تنفعهم، فإنه إنما ينفع الحب لله، لا الحب مع الله.

قال تعالى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَنْخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُمِبُّونَهُمْ كَمُسَبِ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَامَنُوۤا أَشَدُ حُبًّا يَلَوْكُ [البَقَرَة: ١٦٥].

ومن قَدَّر أنه سمع عن بعض الأنصار أمراً يوجب بغضه فأبغضه لذلك، كان ضالًا مخطئاً، ولم يكن منافقاً بذلك.

وكذلك من اعتقد في بعض الصحابة اعتقاداً غير مطابق، وظن فيه أنه كان كافراً أو فاسقاً فأبغضه لذلك، كان جاهلاً ظالماً، ولم يكن منافقاً.

وهذا مما يُبَيَّن به كذب ما يُروى عن بعض الصحابة كجابر، أنه قال: "ما كنّا نعرف المنافقين على عهد النبي ﷺ إلا ببغضهم عليّ بن أبي طالب (١٠) فإن هذا النفي من أظهر الأمور كذباً، لا يخفى بطلان هذا النفي على آحاد الناس، فضلاً عن أن يخفى مثل ذلك على جابر أو نحوه.

فإن الله قد ذكر في سورة "التوبة" وغيرها من علامات المنافقين وصفاتهم أموراً متعددة، ليس في شيء منها بغض على.

كقوله: ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَكُولُ أَثَذَن لِي وَلَا نَفْتِنَيَّ أَلَا فِي ٱلْفِتْنَةِ سَكَطُواً ﴾ [التوبة: ٤٩].

وقــولــه: ﴿ وَمِنْهُم مَن يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ فَإِنْ أَعْطُواْ مِنْهَا رَضُواْ وَإِن لَمْ يُعْطُواْ مِنْهَا إِذَا هُمّ يَسَخَطُونَ ﴿ النّوبَة: ٥٨].

وقــولــه: ﴿وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤَذُونَ ٱلنَّبِيَّ وَيَنْهُلُونَ هُوَ أَذُنَّ قُلْ أَذُنُ كَيْرِ لَكُمْ يُؤْمِنُ

 ⁽۱) انظر: الموضوعات لابن الجوزي (۲۷۰/۱)، تنزيه الشريعة لابن عراق (۲۵۵/۱)، الفوائد المجموعة للشوكاني (۳۲۷). (م).

وقوله: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ عَنَهَدَ ٱللَّهَ لَسَمِتْ ءَاتَدَنَا مِن فَضْلِهِ. لَنَصَّدَقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلصَّنلِجِينَ ۗ ۗ ۗ [التوبَة: ٧٧]. [التوبَة: ٧٧].

إلى أمثال ذلك من الصفات التي يصف بها المنافقين، وذكر علاماتهم وذكر الأسباب الموجبة للنفاق.

وكل ما كان موجباً للنفاق فهو دليل عليه وعلامة له. فكيف يجوز لعاقل أن يقول: لم يكن للمنافقين علامة يعرفون بها غير بُغض عليّ ؟ وقد كان من علامتهم التخلّف عن الجماعة، كما في الصحيح عن ابن مسعود أنه قال: "أيها الناس حافظوا على هؤلاء الصلوات الخمس حيث يُنادى بهن، فإنهن من سنن الهدى، وإن الله شرع لنبيّه سنن الهدى، وإنكم لو صليتم في بيوتكم كما يصلّي هذا المتخلّف في بيته لتركتم سنة نبيّكم، ولو تركتم سنة نبيّكم لضللتم، ولقد رأيتنا وما يتخلّف عنها إلا منافق معلوم النفاق، ولقد كان الرجل يُؤتى به يُهادى بين الرجلين حتى يُقام في الصف "(١).

وعامة علامات النفاق وأسبابه ليست في أحدٍ من أصناف الأمة أظهر منها في الرافضة، حتى يوجد فيهم من النفاق الغليظ الظاهر ما لا يوجد في غيرهم. وشعار دينهم "التقيّة" التي هي أن يقول بلسانه ما ليس في قلبه، وهذا علامة النفاق.

كما قال تعالى: ﴿ وَمَا أَصَنَبَكُمْ يَوْمَ الْتَقَى اَلْجَمْعَانِ فَبِإِذَنِ اللَّهِ وَلِيَعْلَمَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿ وَلِيَعْلَمُ اللَّهِ وَلِيَعْلَمُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ وَلِيَعْلَمُ اللَّهِ عَلَمُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ عَلَمُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ عَلَمُ اللَّهُ عَلَمُ عِمَا يَكُتُنُونَ ﴾ وَلَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَمُ عِمَا يَكُتُنُونَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ اللَّهُ اللَّا اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّ

وقال تعالى: ﴿يَمْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ ٱلْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَنِهِمْرَ وَهَمُوا بِمَا لَدَ يَنَالُواْ﴾ [التوبَة: ٧٤].

وقــال تــعــالـــى: ﴿ فِي قُلُوبِهِم مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا ۚ وَلَهُمْ عَذَابُ أَلِيكُ بِمَا كَانُواْ يَكُذِبُونَ ۞ [البَقَرَة: ١٠] وفيها قراءتان: يَكذِبُون ويُكَذِّبُونَ^(٢).

⁽¹⁾ الأثر عن عبد الله بن مسعود في في: مسلم ٤٥٣/١ (كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب صلاة الجماعة من سنن الهدى) وجاء الأثر مرتين ٢٥٦، ٢٥٦، وهو مطول في المرة الثانية، وأوله: "من سره أن يلقى الله غداً مسلماً فليحافظ على هؤلاء الصلوات حيث ينادى بهن".

والأثر في: سنن أبي داود ٧٣٧١ (كتاب الصلاة، باب في التشديد في ترك الجماعة)، سنن النسائي ١٤٨ (كتاب الإمامة، باب المحافظة على الصلوات حيث يُنادى بهن)، سنن ابن ماجه ٧٥٥/١٥٦-٢٥٦ (كتاب المساجد والجماعات، باب المشي إلى الصلاة)؛ المسند (ط. الحلبي) ٣٨٢/١، ٤١٤-٤١٥) د ٤٥٥.

⁽٢) انظر تفسير الطبري (ط. المعارف) ٢٨٤/١.

وفي الجملة فعلامات النفاق مثل الكذب والخيانة وإخلاف الوعد والغدر، لا يوجد في طائفة أكثر منها في الرافضة. وهذا من صفاتهم القديمة، حتى إنهم كانوا يغدرون بعلى وبالحسن والحسين.

وفي الصحيحين عن عبد الله بن عمر عن النبي على أنه قال: "أربع من كن فيه كان منافقاً خالصاً، ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها: إذا حدّث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر"(١). وهذا لبسطه موضع آخر.

والمقصود هنا أنه يمتنع أن يُقال: لا علامة للنفاق إلا بغض عليّ، ولا يقول هذا أحد من الصحابة، لكن الذي قد يُقال: إن بغضه من علامات النفاق، كما في الحديث المرفوع: "لا يبغضني إلا منافق"(٢)، فهذا يمكن توجيهه، فإنه من علم ما قام به عليّ رهيه من الإيمان بالله ورسوله والجهاد في سبيله، ثم أبغضه على ذلك، فهو منافق.

ونفاق من يبغض الأنصار أظهر؛ فإن الأنصار قبيلة عظيمة لهم مدينة، وهم الذين تبوّؤوا الدار والإيمان من قبل المهاجرين، وبالهجرة إلى دارهم عزّ الإيمان، واستظهر أهله، وكان لهم من نصر الله ورسوله ما لم يكن لأهل مدينة غيرهم، ولا لقبيلة سواهم، فلا يبغضهم إلا منافق. ومع هذا فليسوا بأفضل من المهاجرين، بل المهاجرون أفضل منهم.

فعُلم أنه لا يلزم من كون بُغض الشخص من علامات النفاق أن يكون أفضل من غيره. ولا يشك من عرف أحوال الصحابة أن عمر كان أشد عداوة للكفار والمنافقين من علي، وأن تأثيره في نصر الإسلام وإعزازه وإذلال الكفّار والمنافقين أعظم من تأثير علي، وأن الكفار والمنافقين أعداء الرسول يبغضونه أعظم مما يغضون علياً.

ولهذا كان الذي قتل عمر كافراً يبغض دين الإسلام، ويبغض الرسول وأمته، فقتله بغضاً للرسول ودينه وأمته. والذي قتل علياً كان يصلّي ويصوم ويقرأ القرآن،

⁽۱) الحديث عن عبد الله بن عمرو بن العاص ولها في: البخاري ۱۲/۱ (كتاب الإيمان، باب علامة المنافق)، ۲/۲ (كتاب الجزية والموادعة، باب إثم من عاهد ثم غدر)، مسلم ۷۸/۱ (كتاب الإيمان، باب بيان خصال المنافق)، سنن أبي داود ۳۰۵-۳۰۳ (كتاب السنة، باب الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه).

⁽٢) أول الحديث: "إنه لعهد النبي الأميّ: لا يحبني إلا مؤمن، ولا يبغضني..." إلخ.

وقتله معتقداً أن الله ورسوله يحب قتل عليّ، وفعل ذلك محبة لله ورسوله - في زعمه - وإن كان في ذلك ضالاً مبتدعاً.

والمقصود أن النفاق في بغض عمر أظهر منه في بغض عليّ. ولهذا لما كان الرافضة من أعظم الطوائف نفاقاً كانوا يسمّون عمر فرعون الأمة. وكانوا يوالون أبا لؤلؤة - قاتله الله - الذي هو من أكفر الخلق وأعظمهم عداوة لله ولرسوله.



الفصل السادس عشر

الرد على من قال إن فضيلة سبق عليّ إلى محمد لم تثبت لغيره من الصحابة

قال الرافضي: "البرهان السادس عشر: قوله تعالى: ﴿وَالسَّبِقُونَ السَّيِقُونَ السَّيِقُونَ السَّيِقُونَ السَّيِقُونَ السَّيِقُونَ اللَّهِ أَلْكَيْكُ الْمُعَرِّونَ ﴿ وَالسَّيِعُونَ اللهِ اللهُ على من أبي طالب. روى الفقيه ابن المغازلي الشافعي، عن مجاهد، عن ابن عباس في قوله: ﴿وَالسَّيْقُونَ السَّيْقُونَ السَّيْقُونَ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عبل اللهُ عبل الهُ عبل اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عبل اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عبل ال

والجواب من وجوه:

أحدها: المطالبة بصحة النقل، فإن الكذب كثير فيما يرويه هذا وهذا.

الثاني: أن هذا باطل عن ابن عباس، ولو صح عنه لم يكن حجة إذا خالفه من هو أقوى منه (۱).

⁽۱) قال شاه عبد العزيز الدهلوي (مختصر التحفة الاثني عشرية، ص١٥٨-١٥٩): "ومدار هذه الرواية على أبي الحسن الأشقر، وهو ضعيف بالإجماع. قال العقيلي: هو شيعي متروك الحديث. ولا يبعد أن يكون هذا الحديث موضوعاً إذ فيه من أمارات الوضع أن صاحب ياسين لم يكن أول من آمن بعيسى بل برسله، كما يدل عليه نص الكتاب... إلخ".

قال أبو عبد الرحمن: هو ابن الحسن الأشقر وليس كما قال الدهلوي كلفة تعالى. وهذه الرواية الضعيفة ذكرها العلامة الألباني في "سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة" ج١ ص٣٦٠-٣٦١ وقال حفظه الله تعالى: ضعيف جداً. ورواه الطبراني (٢/١١١/٣) عن الحسين بن أبي السري العسقلاني، نا حسين الأشقر، نا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً.

المشالمث: أن الله يــقــول: ﴿وَالسَّنبِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بإخسَننِ رَّضِي اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ وَأَصَدَ لَمَتُمْ جَنَّتِ تَجَـــرِي تَمَتّنَهَا ٱلأَنْهَارُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

وقىال تىعىالىي: ﴿ مُمَّ أَوْرَثَنَا ٱلْكِنَابَ ٱلَذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۚ فَيَنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَائِقًا وَٱلْخَيْرَتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾ [فاطر: ٣٧] الآية.

والسابقون الأوّلون هم الذين أنفقوا من قبل الفتح وقاتلوا، الذين هم أفضل ممن أنفق من بعد الفتح وقاتل. ودخل فيهم أهل بيعة الرضوان، وكانوا أكثر من ألف وأربعمائة، فكيف يُقال: إن سابق هذه الأمة واحدٌ؟!

الرابع: قوله: 'وهذه الفضيلة لم تثبت لغيره من الصحابة' ممنوع؛ فإن الناس متنازعون في أول من أسلم، فقيل: أبو بكر أول من أسلم، فهو أسبق إسلاماً من عليّ. وقيل: إن عليّاً أسلم قبله. لكن عليّ كان صغيراً، وإسلام الصبي فيه نزاع بين العلماء ولا نزاع في أن إسلام أبي بكر أكمل وأنفع، فيكون هو أكمل سبقاً بالاتفاق، وأسبق على الإطلاق على القول الآخر. فكيف يُقال: عليٌّ أسبق منه بلا حجة تدل على ذلك.

الخامس: أن هذه الآية فضّلت السابقين الأوّلين، ولم تدل على أن كل من كان أسبق إلى الإسلام كان أفضل من غيره. وإنما يدل على أن السابقين أفضل قوله تعالى: ﴿لاَ يَسْنَوِى مِنكُم مَن أَنفَقَ مِن قَبَلِ ٱلْفَتْحِ وَقَنلُ أُولَتِكَ أَعْظُمُ دَرَجَةً مِنَ الّذِينَ أَنفَعُوا مِن بَعْد وَقَنلُ أُولَتِكَ أَعْظُمُ دَرَجَةً مِن الّذِينَ أَنفَعُوا مِن بعدهم، فإن الفتح فسَّره النبي ﷺ بالحديبية، أفضل ممن بعدهم، فإن الفتح فسَّره النبي ﷺ بالحديبية.

قلت: وهذا سند ضعيف جداً إن لم يكن موضوعاً، فإن حسين الأشقر وهو ابن الحسن الكوفي شيعي غال، ضعفه البخاري جداً فقال في "التاريخ الصغير" (٢٣٠): "عنده مناكير".

وروى العقيلي في "الضعفاء" (٩٠) عن البخاري أنه قال فيه: "فيه نظر".

وفي "الكامل" لابن عدي (٩٧/١): قال السعدي: كان غالياً، من الشتّامين للخيرة، ووثقه بعضهم، ثم قال ابن عدي: وليس كل ما يروى عنه من الحديث الإنكار فيه من قبله، فربما كان من قبل من يروي عنه، لأن جماعة من ضعفاء الكوفيين يحيلون بالروايات على حسين الأشقر، على أن حسيناً في حديثه بعض ما فيه".

قلت: وكأن ابن عدي يشير بهذا الكلام إلى مثل هذا الحديث فإنه من رواية الحسين بن أبي السري عنه، فإنه مثله بل أشد ضعفاً، قال الذهبي: ضعفه أبو داود وقال أخوه محمد: لا تكتبوا عن أخي فإنه كذاب، وقال أبو عروبة الحرّاني: هو خال أبي وهو كذاب ثم ساق له هذا الحديث من طريق الطبراني. وقال الحافظ ابن كثير في "التفسير" (٥٧٠/٣): "هذا حديث منكر، لا يعرف إلا طريق حسين الأشقر، وهو شيعي متروك"، ونقل نحوه المناوي عن العقيلي، ونقل عنه الحافظ في "تهذيب التهذيب" أنه قال: "لا أصل له عن ابن عينة".

وإذا كان أولئك السابقون قد سبق بعضهم بعضاً إلى الإسلام، فليس في الآيتين ما يقتضي أن يكون أفضل مطلقاً، بل قد يسبق إلى الإسلام من سبقه غيره إلى الإنفاق والقتال.

ولهذا كان عمر ولهذا كان عمر السلم بعد تسعة وثلاثين، وهو أفضل من أكثرهم بالنصوص الصحيحة، وبإجماع الصحابة والتابعين، وما علمت أحداً قط قال: إن الزبير ونحوه أفضل من عمر، والزبير أسلم قبل عمر. ولا قال من يعرف من أهل العلم: إن عثمان أفضل من عمر، وعثمان أسلم قبل عمر.

وإن كان الفضل بالسبق إلى الإنفاق والقتال، فمعلوم أن أبا بكر أخصّ بهذا، فإنه لم يجاهد قبله أحدٌ: لا بيده ولا بلسانه، بل هو من حين آمن بالرسول ينفق ماله ويجاهد بحسب الإمكان، فاشترى من المعذّبين في الله غير واحد، وكان يجاهد مع الرسول قبل الأمر بالقتال وبعد الأمر بالقتال. كما قال تعالى: ﴿وَبَحَاهِدُهُم بِهِ جِهَادًا صَحَيِدًا اللهُ وَان اللهُ وَان اللهُ وَان أبو بكر أسبق الناس وأكملهم في أنواع الجهاد بالنفس والمال.

ولهذا قال النبي على في الحديث الصحيح: "إنّ أمن الناس علي في صحبته وذات يده أبو بكر(١)". والصحبة بالنفس وذات اليد هو المال، فأخبر النبي على أنه أمن الناس عليه في النفس والمال.



⁽١) سبق تخريج الحديث ص٢٦.

الفهل السابع عشر

الرد على من يثبت لعلي الإمامة بدعوى أنه خصّ بفضيلة الإيمان والهجرة والجهاد دون غيره

قال الرافضي:

البرهان السابع عشر: قوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ مَامَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ أَمْوَلِهُمْ وَأَنْشُهِمْ أَعْظُمُ دَرَجَةً عِندَ اللَّهِ ﴾ [التوبَة: ٢٠] الآيات.

روى رزين بن معاوية في "الجمع بين الصحاح الستة" أنها نزلت في عليّ لما افتخر طلحة بن شيبة والعباس. وهذه لم تثبت لغيره من الصحابة، فيكون أفضل، فيكون هو الإمام".

والجواب من وجوه:

أحدها: المطالبة بصحة النقل. ورزين^(۱) قد ذكر في كتابه أشياء ليست في الصحاح.

⁽۱) أبو الحسن رزين بن معاوية بن عمار العبدري السرقسطي الأندلسي، توفي سنة ٥٣٥ وكان من المحدثين ومن تصانيفه التجريد للصحاح الستة". وانظر ترجمته في: شذرات الذهب (١٠٦/٤)، روضات الجنات (ص٢٨٦)، معجم المؤلفين (١٠٥/٤)، الأعلام (٢٦/٣).

وهو يوم الجمعة، ولكن إذا صليت الجمعة دخلت فاستفتيته فيما اختلفتم فيه. فأنزل الله تــعــالـــي: ﴿ أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةً الْحَاتِجَ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَجَنهَدَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ [التوبَّة: ١٩] الآية إلى آخرها. أخرجه مسلم (١).

وهذا الحديث يقتضي أن قول على الذي فضَّل به الجهاد على السدانة والسقاية أصح من قول من فضّل السدانة والسقاية، وأن عليّاً كان أعلم بالحق في هذه المسألة ممن نازعه فيها. وهذا صحيح.

وعمر قد وافق ربّه في عدة أمور، يقول شيئاً وينزل القرآن بموافقته. قال للنبي ﷺ: لو اتخذت من مقام إبراهيم مصلّى، فنزلت: ﴿وَاتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَهِمَ مُصَلُّ ﴾ [البَقَرَة: ١٢٥]. وقال: إن نساءك يدخل عليهن البرِّ والفاجر، فلو أمرتهن بالحجاب فنزلت آية الحجاب. وقال: عسى ربّه إن طلقكن أن يبدله أزواجاً خيراً منكن مسلمات مؤمنات قانتات تائبات، فنزلت كذلك(٢)، وأمثال ذلك. وهذا كله ثابت في الصحيح. وهذا أعظم من تصويب عليّ في مسألة واحدة.

وأما التفضيل بالإيمان والهجرة والجهاد، فهذا ثابت لجميع الصحابة الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا، فليس هاهنا فضيلة اختصّ بها عليّ، حتى يقال: إن هذا لم يثبت لغيره.

الثالث: أنه لو قُدِّر أنه اختص بمزية فهذه ليست من خصائص الإمامة، ولا موجبة لأن يكون أفضل مطلقاً. فإن الخضر لما علم ثلاث مسائل لم يعلمها موسى لم يكن أفضل من موسى مطلقاً، والهدهد لما قال لسليمان: ﴿ أَحَطَتُ بِمَا لَمْ يُحِطُّ بِدِ. ﴾ [النَّمل: ٢٧] لم يكن أعلم من سليمان مطلقاً.

الرابع: أن عليًّا كان يعلم هذه المسألة، فمن أين يعلم أن غيره من الصحابة لم يعلمها؟ فدعوى اختصاصه بعلمها باطل، فبطل الاختصاص على التقديرين. بل من المعلوم بالتواتر أن جهاد أبي بكر بماله أعظم من جهاد على، فإن أبا بكر كان موسراً، قال فيه النبي ﷺ: "ما نفعني مال كمال أبي بكر" وعليّ كان فقيراً، وأبو بكر أعظم جهاداً بنفسه، كما سنذكره إن شاء الله تعالى.

⁽١) الحديث عن النعمان بن بشير ﷺ في: مسلم ١٤٤٩/٣ (كتاب الإمارة، باب فضل الشهادة في سبيل الله تعالى)، المسند (ط. الحلبي) ٢٦٩/٤. وانظر تفسير الطبري (ط. المعارف) ٢٥/١٤، ٢٦.

الحديث - مع اختلاف في الألفاظ - عن أنس بن مالك عليه في: البخاري ٨٥/١ (كتاب الصلاة، باب ما جاء في القبلة. . .)، ٥/٠٠ (كتاب التفسير، سورة البقرة، باب قوله: ﴿وَالَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرِهِمْ مُعَمَلُ ﴾ . . .)، المسند (ط. المعارف) ٣٢٣/١، ٣٦٣.

والحديث في كتاب "فضائل الصحابة" الأرقام: ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٧، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٢٨٢.

الفصل الثامن عشر

الرد على من ادّعى أن عليّاً وحده هو الذي تصدق ولم يفعل ذلك أحد من المسلمين غيره

قال الرافضي:

"البرهان الثامن عشر: قوله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهُا اَلَّذِينَ ءَامَثُواْ إِذَا نَجَيَّتُمُ اَلرَّسُولَ فَقَدِّمُواْ بَيْنَ يَتَى نَجَوَنكُرُ صَدَقَةً ﴾ [المجادلة: ١٣] من طريق الحافظ أبي نُعيم إلى ابن عباس، قال: إن الله حرَّم كلام رسول الله ﷺ إلا بتقديم الصدقة، وبخلوا أن يتصدِّقوا قبل كلامه، وتصدَّق عليٌّ، ولم يفعل ذلك أحد من المسلمين غيره.

ومن تفسير الثعلبي قال ابن عمر: كان لعليّ ثلاثة لو كانت لي واحدة منهن كانت أحبّ إليّ من حمر النعم: تزويجه فاطمة، وإعطاؤه الراية يوم خيبر، وآية النجوى.

وروى رزين بن معاوية في "الجمع بين الصحاح الستة" عن عليّ: ما عمل بهذه الآية غيري، وبي خفف الله عن هذه الأمة. وهذا يدل على فضيلته عليهم، فيكون هو أحق بالإمامة".

والجواب أن يقال: أما الذي ثبت فهو أن عليّاً والجواب أن يقال: أما الذي ثبت فهو أن عليّاً والجواب أن يعمل بها غيره (١٠)، لكن الآية لم توجب الصدقة عليهم، لكن أمرهم إذا

⁽۱) قال ابن كثير في تفسيره للآية ۱۲ من سورة المجادلة: "وقد قيل: إنه لم يعمل بهذه الآية قبل نسخها سوى عليّ بن أبي طالب في أله " ثم قال: "وقال العوفي عن ابن عباس في قوله: ﴿يَتَأَيُّمُ النَّيْنَ اَسَنُواْ إِذَا نَجَيْتُمُ الرَّسُولُ فَقَيْمُواْ بَيِّنَ يَدَى جَمَرَكُمْ صَدَقَةً ﴾ [المجادلة: ١٢] إلى ﴿فَإِنَّ اللهَ عَفُورٌ رَّحِمُ ﴿ المجادلة: ١٢]: كان المسلمون يقدّمون بين يدي النجوى صدقة فلما نزلت الزكاة نُسخ هذا ".

ناجوا أن يتصدّقوا فمن لم يناج لم يكن عليه أن يتصدّق. وإذا لم تكن المناجاة واجبة، لم يكن أحد ملوماً إذا ترك ما ليس بواجب، ومن كان فيهم عاجزاً عن الصدقة ولكن لو قَدَر لناجى فتصدّق، فله نيته وأجره، ومن لم يعرض له سبب يناجي لأجله لم يُجعل ناقصاً، ولكن من عرض له سبب اقتضى المناجاة فتركه بخلاً، فهذا قد ترك المستحب.

ولا يمكن أن يُشهد على الخلفاء أنهم كانوا من هذا الضرب، ولا يُعلم أنهم كانوا ثلاثتهم حاضرين عند نزول هذه الآية، بل يمكن غيبة بعضهم، ويمكن حاجة بعضهم، ويمكن عدم الداعي إلى المناجاة.

ولم يطل زمان عدم نسخ الآية، حتى يُعلم أن الزمان الطويل لا بد أن يعرض فيه حاجة إلى المناجاة.

وبتقدير أن يكون أحدهم ترك المستحب، فقد بيّنًا غير مرّة أن من فعل مستحباً لم يجب أن يكون أفضل من غيره مطلقاً.

وقد ثبت في الصحيح أن النبي على قال لأصحابه: "من أصبح منكم اليوم صائماً؟" فقال أبو بكر: أنا. قال: "هل فيكم من عاد مريضاً؟" قال أبو بكر: أنا. قال: "هل فيكم من عاد مريضاً؟" قال أبو بكر: أنا. قال: "هل فيكم من تصدَّق بصدقة؟" فقال أبو بكر: أنا. قال: "ما اجتمع لعبد هذه الخصال إلا وهو من أهل الجنة"(). وهذه الأربعة لم ينقل مثلها لعليّ ولا غيره في يوم.

وفي الصحيحين أن النبي على قال: "من أنفق زوجين في سبيل الله دُعِيَ من أبواب الجنة: يا عبد الله هذا خير، فإن كان من أهل الصلاة دُعِيَ من باب الصلاة، وإن كان من أهل الجهاد دُعِيَ من باب الجهاد، وإن كان من أهل الصدقة دُعِيَ من باب الجهاد، وإن كان من أهل الصدقة دُعِيَ من باب الصدقة ".

فقال أبو بكر: يا رسول الله فما على من يُدعى من تلك الأبواب كلها من ضرورة، فهل يُدعى أحد من تلك الأبواب كلها؟ قال: "نعم وأرجو أن تكون منهم" (٢). ولم يُذكر هذا لغير أبي بكر شيء.

⁽١) المحديث - مع احتلاف في اللفظ - عن أبي هريرة في: مسلم ٧١٣/٢ (كتاب الزكاة، باب من جمع الصدقة وأعمال البر).

⁽٢) الحديث عن أبي هريرة في: البخاري ٢٤/٣ (كتاب الصوم، باب الرّيّان للصائمين)، ٢٦/٤ (كتاب الجهاد، باب فضل النفقة في سبيل الله)، ١١٩/٤ (كتاب بدء الخلق، باب صفة أبواب الجنة)، ٢٥/٥ (كتاب فضائل أصحاب النبي، باب حدثنا الحميدي...)، مسلم ٢١١/٧ –٧١٣ (كتاب الزكاة باب من جمع الصدقة وأعمال البر)؛ سنن الترمذي ٢٧٠٥ –٢٧٧ (كتاب المناقب، مناقب أبي بكر...، باب ٢٠٠) والحديث في سنن النسائي والدارمي والموطأ والمسند.

وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: "بينما رجل يسوق بقرة قد حَمَل عليها، فالتفتت إليه فقالت: إني لم أخلق لهذا، ولكني إنما خُلقت للحرث". فقال الناس: سبحان الله بقرة تتكلم!! فقال رسول الله ﷺ: "فإني أؤمن به أنا وأبو بكر وعمر" وما هما ثمَّ.

قال أبو هريرة: وقال رسول الله ﷺ: "بينما راع في غنمه عدا عليها الذئب، فأخذ منها شاة، فطلبه الراعي حتى استنقذها منه، فالتفت إليه الذئب، فقال: من لها يوم السّبُع، يوم ليس لها راع غيري". فقال الناس: سبحان الله! فقال رسول الله ﷺ: "فإني أومن بذلك: أنا وأبو بكر وعمر" وما هما ثمّ (١).

وقد قال رسول الله ﷺ: "ما نفعني مال كمال أبي بكر" (٢) وهذا صريح في اختصاصه بهذه الفضيلة، لم يشركه فيها على ولا غيره.

وكذلك قوله في الصحيحين: 'إنّ أمنّ الناس عليّ في صحبته وماله أبو بكر، ولو كنت متخذاً خليلاً غير ربّي لاتخذت أبا بكر خليلاً، لكن أخوّة الإسلام ومودّته. لا يبقينَّ بابٌ في المسجد إلا سدَّ، إلا باب أبي بكر "(").

وفي سنن أبي داود أن النبي على قال لأبي بكر: "أما إنك يا أبا بكر أول من يدخل الجنة من أمتى (1).

وفي الترمذي وسنن أبي داود عن عمر ﷺ، قال: أمرنا رسول الله ﷺ أن نتصدّق،

⁽۱) الحديث بشقيه - مع اختلاف في الألفاظ - عن أبي هريرة فلي في: البخاري ١٠٢-١٠٢ (كتاب الوكالة، باب استعمال البقر للحراثة)، ١٧٤/٤ (كتاب الأنبياء، باب حدثنا أبو اليمان)، ٥/٥-٦ (كتاب فضائل أصحاب النبي...، باب حدثنا الحميدي)، مسلم ١٨٥٧/٤ (كتاب فضائل الصحابة..، باب فضائل أبي بكر الصديق)، سنن الترمذي ٢٧٩/٥ (كتاب المناقب، مناقب أبي بكر..، باب رقم ٢٤٤)؛ المسند (ط. المعارف) ٧١/١٣.

⁽۲) سبق تخریجه ص ۲٦.

⁽٣) سبق الكلام على هذا الحديث في هذا الجزء قبل صفحات قليلة.

فوافق منّي مالاً، فقلت: اليوم أسبق أبا بكر إن سبقته. قال: فجئت بنصف مالي، فقال النبي على: "ما أبقيت الأهلك؟" قلت: مثله. وأتى أبو بكر بكل ما عنده، فقال: "يا أبا بكر ما أبقيت الأهلك؟" قال: الله ورسوله. قلت: الا أسابقه إلى شيء أبداً (١٠).

وفي البخاري عن أبي الدرداء، قال: كنت جالساً عند النبي على إذ أقبل أبو بكر آخذاً بطرف ثوبه حتى أبدى عن ركبته، فقال النبي على: "أمّا صاحبكم فقد غامر". فسلم وقال: إنه كان بيني وبين ابن الخطاب شيء، فأسرعت إليه، ثم ندمت، فسألته أن يغفر لي، فأبى عليّ، فأقبلت إليك، فقال: "يغفر الله لك يا أبا بكر" ثلاثاً. ثم إن عمر ندم، فأتى منزل أبي بكر، فسأل: أثمّ أبو بكر؟ قالوا: لا. فأتى النبي على فسلّم عليه فجعل وجه النبي يلي يتمعّر، حتى أشفق أبو بكر، فجثا على ركبتيه، وقال: يا رسول الله والله أنا كنت أظلم، مرتين. فقال النبي على: "إن الله بعثني إليكم فقلتم: كذبت. وقال أبو بكر: صدق، وواساني بنفسه وماله، فهل أنتم تاركون لي صاحبي؟ فهل أنتم تاركون لي صاحبي؟ فهل أنتم تاركون لي صاحبي؟ فهل أنتم تاركون الي عدها".

وفي لفظ آخر: "إني قلت: أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعاً، فقلتم: كذبت. وقال أبو بكر: صدقت "(٢).

وفي الترمذي مرفوعاً: "لا ينبغي لقوم فيهم أبو بكر أن يؤمَّهم غيره "(").

وتجهيز عثمان بألف بعير أعظم من صدقة عليّ بكثير كثير؛ فإن الإنفاق في الجهاد كان فرضاً، بخلاف الصدقة أمام النجوى فإنه مشروط بمن يريد النجوى، فمن لم يردها لم يكن عليه أن يتصدق.

وقد أنزل الله في بعض الأنصار: ﴿ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِمِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةً ﴾ [الحَشر: ٩].

⁽۱) ذكر البخاري ۱۱۲/۲ (كتاب التهجد، باب لا صدقة إلا عن ظهر غنى) أن أبا بكر تصدق بماله كله. وأورد أبو داود ۱۷۳/۲-۱۷۶ (كتاب الزكاة، باب في الرخصة في ذلك) حديث تصدقه عن زيد بن أسلم عن أبيه قال: سمعت عمر بن الخطاب شخص يقول: أمرنا رسول الله على ... والحديث في صحيح الترمذي ۲۷۷/۵ (كتاب المناقب، باب منه) وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح. والحديث في: سنن الدارمي ۳۹۱/۱ (كتاب الزكاة، باب الرجل يتصدق بجميع ما عنده).

⁽٢) الحديث عن أبي الدرداء و البخاري ٥/٥ (كتاب فضائل أصحاب النبي..، باب حدثنا الحميدي..)، ٢٠/٦ (كتاب التفسير، سورة الأعراف، باب قل يا أيها الناس إني رسول الله...). وسبق الحديث في هذا الجزء، ص٣٠.

 ⁽٣) الحديث عن عائشة رضيًا في: سنن الترمذي ٢٧٦/٥ (كتاب المناقب، مناقب أبي بكر الصديق، باب رقم ٥٩) وقال الترمذي: "هذا حديث غريب". وذكره السيوطي في "الفتح الكبير" ٣٧٣/٣ وقال إنه في سنن الترمذي عن عائشة. وقال الألباني في "ضعيف الجامع الصغير وزيادته" ١٩٦/٦: "ضعيف جداً".

وفي الصحيحين عن أبي هريرة فلله قال: "جاء رجل إلى النبي لله فقال: إني مجهود. فأرسل إلى بعض نسائه، فقالت: والذي بعثك بالحق نبيّاً ما عندي إلا ماء. ثم إلى أخرى فقالت مثل ذلك، حتى قلن كلهن مثل ذلك: لا والذي بعثك بالحق ما عندي إلا ماء. فقال: "من يضيّفه هذه الليلة رحمه الله؟" فقام رجل من الأنصار فقال: أنا يا رسول الله.

وفي رواية فنزلت هذه الآية: ﴿ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِمِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةً ﴾ [الحشر: ٩](١).

وبالجملة فباب الإنفاق في سبيل الله وغيره، لكثير من المهاجرين والأنصار، فيه من الفضيلة ما ليس لعليّ، فإنه لم يكن له مالٌ على عهد رسول الله ﷺ.

* * *

⁽۱) الحديث عن أبي هريرة هي المحتلاف يسير في الألفاظ - في: البخاري ٣٤/٥ (كتاب مناقب الأنصار، باب ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة)، ١٤٨/٦ (كتاب التفسير، باب سورة الحشر)، مسلم ٣٤/١٤ (كتاب الأشربة، باب إكرام الضيف وفضل إيثاره).

الفصل التاسع عشر

الرد على من قال إن الأنبياء بعثوا بالإقرار بولاية عليّ

قال الرافضي:

"البرهان التاسع عشكر: قوله تعالى: ﴿وَسَّنَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِناً﴾ [الزّخرُف: ٤٥]. قال ابن عبد البر، وأخرجه أبو نعيم أيضاً: أن النبي على ليلة أسري به جمع الله بينه وبين الأنبياء ثم قال: سلهم يا محمد عَلَام بُعثتم؟ قالوا: بعثنا على شهادة أن لا إله إلا الله وعلى الإقرار بنبوتك والولاية لعليّ بن أبي طالب. وهذا صريح بثبوت الإمامة لعليّ ".

والجواب من وجوه:

أحدها: المطالبة في هذا وأمثاله بالصحة. وقولنا في هذا الكذب القبيح وأمثاله: المطالبة بالصحة، ليس بشك منا في أن هذا وأمثاله من أسمج الكذب وأقبحه، لكن على طريق التنزل في المناظرة، وأن هذا لو لم يعلم أنه كذب لم يجز أن يُحتج به حتى يثبت صدقه؛ فإن الاستدلال بما لا تُعلم صحته لا يجوز بالاتفاق، فإنه قول بلا علم، وهو حرام بالكتاب والسنة والإجماع.

الوجه الثاني: أن مثل هذا مما اتفق أهل العلم على أنه كذب موضوع.

الوجه الثالث: أن هذا مما يعلم من له علم ودين أنه من الكذب الباطل الذي لا يُصدق به من له عقل ودين، وإنما يختلق مثل هذا أهل الوقاحة والجراءة في الكذب، فإن الرسل صلوات الله عليهم كيف يُسألون عمّا لا يدخل في أصل الإيمان؟

وقد أجمع المسلمون على أن الرجل لو آمن بالنبي ﷺ وأطاعه، ومات في حياته قبل أن يعلم أن الله خلق أبا بكر وعمر وعثمان وعليّاً لم يضره ذلك شيئاً، ولم

يمنعه ذلك من دخول الجنة. فإذا كان هذا في أمة محمد ﷺ، فكيف يقال: إن الأنبياء يجب عليهم الإيمان بواحد من الصحابة؟!

والله تعالى قد أخذ الميثاق عليهم لئن بُعث محمد وهم أحياء ليؤمنن به ولينصرنه. هكذا قال ابن عباس وغيره، كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللّهُ مِيثَنَى النَّيْتِينَ لَمَا مَاتَيْتُكُم مِّن حَكَا اللهِ وَاللّهُ مِيثَنَى النَّيْتِينَ لَمَا مَاتَيْتُكُم مِّن وَإِذْ أَخَذَ اللّهُ مِيثَنَى النَّيْتِينَ لَمَا مَاتَيْتُكُم مِن اللّه مِينَ اللّه اللّه مِينَ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ مِينَ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ

فأما الإيمان بتفصيل ما بُعث به محمد: فلم يؤخذ عليهم، فكيف يؤخذ عليهم موالاة واحد من الصحابة دون غيره من المؤمنين؟

الرابع: أن لفظ الآية: ﴿وَسَتَلَ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبَلِكَ مِن زُسُلِنَا ٓ أَجَعَلْنَا مِن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ عَالِهَةَ يُعْبَدُونَ ۞﴾ [الزّخرُف: ٤٥]. ليس في هذا سؤال لهم بماذا بعثوا؟(٢).

الخامس: أن قول القائل: إنهم بعثوا بهذه الثلاثة. إن أراد أنهم لم يُبعثوا إلا بها، فهذا كذب على الرسل. وإن أراد أنها أصول ما بُعثوا به، فهذا أيضاً كذب؛ فإن أصول الدين التي بُعثوا بها: من الإيمان بالله واليوم الآخر وأصول الشرائع، أهم عندهم من ذكر الإيمان بواحد من أصحاب نبيّ غيرهم، بل ومن الإقرار بنبوة محمد على فإن الإقرار بمحمد يجب عليهم مجملاً، كما يجب علينا نحن الإقرار بنبواتهم مجملاً، لكن من أدركه منهم وجب عليه الإيمان بشرعه على التفصيل كما يجب علينا. وأما الإيمان بشرائع الأنبياء على التفصيل، فهو واجب على أممهم، ويذكرون ما ليس هو الأوجب؟

الوجه السادس: أن ليلة الإسراء كانت بمكة قبل الهجرة بمدة. قيل: إنها سنة ونصف. وقيل: إنها خمس سنين. وقيل غير ذلك. وكان عليٌ صغيراً ليلة المعراج، لم يحصل له هجرة، ولا جهاد، ولا أمر يُوجب أن يذكره به الأنبياء. والأنبياء لم يكونوا يذكرون علياً في كتبهم أصلاً، وهذه كتب الأنبياء الموجودة التي أخرج الناس ما فيها من ذكر النبي على الس في شيء منها ذكر عليّ، بل ذكروا أن في التابوت الذي كان

⁽۱) الأثر بمعناه عن علي بن أبي طالب وعن ابن عباس في: تفسير الطبري (ط. المعارف) ٢/٥٥٥- ٥٥٧ تفسير ابن كثير (ط. الشعب) ٢/٥٥١ زاد المسير (١/٤١٥-٤١٥).

⁽٧) قال ابن كثير في تفسيره للآية: "وقوله ﷺ: ﴿وَمَثَلَ مَنْ أَرْسَلُنَا مِن قَبْلِكَ مِن زُّمُلِنَا أَجَمَلَنَا مِن دُونِ الرَّحَانِ

اللَّهَةُ يُمْبَدُونَ ﴿ وَهُولَهُ اللَّهُ وَهُولَهُ اللَّهُ وَهُولَهُ اللَّهُ وَهُولَا لَهُ مَا دَعُوتَ النّاسِ إلَيه مَن عبادة الله وحده

لا شريك له، ونهوا عن عبادة الأصنام والأنداد كقوله جلت عظمته: ﴿وَلَقَدْ بَمَثْنَا فِي كُلِّ أَمْتَةٍ رَّسُولًا

النِ اعْبُدُوا اللَّهُ وَاجْتَرِبُوا الطَّنْفُوتُ لِللَّهُ النِّحل: ٣١]... وقال عبد الرحمن بن زيد بن أسلم: واسألهم ليلة الإسراء، فإن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام جُمعوا له ". وانظر زاد المسير ٣١٨٨٧.٣٢٠-٣٢٠.

فيه عند المقوقس صور الأنبياء صورة أبي بكر وعمر مع صورة النبي ﷺ، وأنه بها يقيم الله أمره. وهؤلاء الذين أسلموا من أهل الكتاب لم يذكر أحد منهم أنه ذُكر عليًّ عندهم، فكيف يجوز أن يُقال: إن كلاً من الأنبياء بعثوا بالإقرار بولاية عليّ ولم يذكروا ذلك لأممهم ولا نقله أحد منهم؟



الفصل العشروق

الرد على من أثبت لعلي الإمامة بزعمه أنه أذن واعية دون غيره

قال الرافضي:

"البرهان العشرون: قوله تعالى: ﴿وَتَعَيَّا أَذُنَّ وَعِيَةٌ ﴾ [الحَاقَّة: ١٧].

وفي تفسير الثعلبي، قال: قال رسول الله ﷺ: أسألت الله ﷺ أن يجعلها أذنك يا على".

ومن طريق أبي نُعيم (١)، قال: قال رسول الله على إن الله أمرني أن أدْنِيك وأعلَّمك، يا عليّ إن الله أمرني أن أدنيك وأعلمك لتمِي، وأنزلت عَلَيَّ هذه الآية: ﴿ وَتَعِيبُمْا أَذُنُّ رَعِيةً ﴾ [الحَانَّة: ١٧] فأنت أذن واعية ا.

وهذه الفضيلة لم تحصل لغيره، فيكون هو الإمام".

والجواب من وجوه:

أحدها: بيان صحة الإسناد. والثعلبي وأبو نُعيم يرويان ما لا يُحتج به بالإجماع.

حلية الأولياء ج١ ص٦٧، وذكرها أبو نعيم في 'معرفة الصحابة' ج١ ص٣٠٦ بلفظ آخر عن مكحول عن علي في قوله تعالى: ﴿وَثَيْبَا أَذُنُ وَعِيَةٌ﴾ [الحَاقّة: ١٧] قال علي: قال النبي ﷺ: 'دعوت الله أن يجعلها في أذنك يا على".

وذكر الهيشمي في "مجمع الزوائد" ج١ ص١٣١ رواية أخرى بلفظ مقارب: عن أبي رافع أن رسول الله ﷺ قال لعلي بن أبي طالب: "إن الله أمرني أن أعلمك ولا أجفوك وأن أدنيك ولا أقصيك، فحق على أن أعلمك وحق عليك أن تعي".

وقال بعد ذلك: رواه البزار وفيه محمد بن عبيد الله بن أبي رافع وهو منكر الحديث، وعبَّاد بن يعقوب رافضي. (م).

الثاني: أن هذا موضوع باتفاق أهل العلم(١١).

الثالث: أن قوله: ﴿إِنَّا لَمَنَا طَفَا ٱلْمَاتُهُ خَمَلْنَكُمُ فِي لَلْمَارِيَةِ ۚ لَيَجْعَلَهَا لَكُو نَذَكِرَهُ وَقِيّهَا أَذُنَّ وَعِيَةً ۚ ﴿ الحَاقَة: ١٢،١١] لم يرد به أذن واحدٍ من الناس فقط، فإن هذا الخطاب لبنى آدم.

وحملهم في السفينة من أعظم الآيات. قال تعالى: ﴿وَمَايَةٌ لَمُمْ أَنَا حَمْلَنَا دُرِيَتَهُمْ وَ الْفَلْكِ الْمَشْحُونِ ﴿ وَخَلَقْنَا لَمُمْ مِن مِثْلِهِ مَا يَرْكَبُونَ ﴿ لَكِ السِن ٤٢،٤١ وقال: ﴿ أَلَرَ الْفَلْكَ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِنِعْمَتِ اللّهِ لِيُرِيكُمُ مِّنْ ءَايَنتِهِ ۚ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَنتِ لِكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ ﴿ لَيْ اللّهِ لِيُرِيكُمُ مِّنْ ءَايَنتِهِ ۗ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَنتِ لِكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ ﴿ لَهُ اللّهِ اللّهِ لِيكُونَ ذَلْكَ كَلْهُ لَيْعِي ذَلْكُ واحد من الناس؟

نعم أذن عليّ من الآذان الواعية، كأذن أبي بكر وعمر وعثمان وغيرهم. وحينئذ فلا اختصاص لعليّ بذلك. وهذا مما يُعلم بالاضطرار: أن الأذن الواعية ليست أذن عليّ وحدها. أترى أذن رسول الله عليّ ليست واعية؟ ولا أذن الحسن والحسين وعمّار وأبي ذر والمقداد وسلمان الفارسي وسهل بن حنيف وغيرهم ممن يوافقون على فضيلتهم وإيمانهم؟

وإذا كانت الأذن الواعية له ولغيره، لم يجز أن يُقال: هذه الأفضلية لم تحصل لغيره.

ولا ريب أن هذا الرافضي الجاهل الظالم يبني أمره على مقدمات باطلة؛ فإنه لا يُعلم في طوائف أهل البدع أَوْهَى من حجج الرافضة، بخلاف المعتزلة ونحوهم، فإن لهم حججاً وأدلة قد تشتبه على كثير من أهل العلم والعقل. وأما الرافضة فليس لهم حجة قط تنفق إلا على جاهل أو ظالم صاحب هوى، يقبل ما يوافق هواه، سواء كان حقاً أو باطلاً.

ولهذا يُقال فيهم: ليس لهم عقل ولا نقل، ولا دين صحيح، ولا دنيا منصورة. وقالت طائفة من العلماء: لو علّق حكماً بأجهل الناس لتناول الرافضة، مثل أن يحلف: إني أبغض أجهل الناس، ونحو ذلك. وأما لو وصّى لأجهل الناس، فلا تصح الوصية، لأنها لا تكون إلا قربة، فإذا وصًى لقوم يدخل فيهم الكافر جاز، بخلاف ما لو جعل الكفر والجهل جهة وشرطاً في الاستحقاق.

⁽۱) ذكر ابن كثير في تفسيره لآية ۱۲ من سورة "الحاقة" الحديث الأول من رواية ابن أبي حاتم ثم قال: "وهكذا رواه ابن جرير عن عليّ بن سهل عن الوليد بن مسلم عن عليّ بن حوشب عن مكحول به، وهو حديث مرسل". ثم ذكر الحديث الثاني من رواية ابن أبي حاتم أيضاً، ثم قال: "ورواه جرير عن محمد بن خلف عن بشر بن آدم به، ثم رواه ابن جرير من طريق آخر عن داود الأعمى عن بريدة به، لا يصح أيضاً " وانظر: زاد المسير (١٤٨/٨).

ثم الرافضي يدّعي في شيء أنه من فضائل عليّ، وقد لا يكون كذلك، ثم يدّعي أن تلك الفضيلة ليست لغيره، وقد تكون من الفضائل المشتركة؛ فإن فضائل عليّ الثابتة عامتها مشتركة بينه وبين غيره، بخلاف فضائل أبي بكر وعمر، فإن عامتها خصائص لم يُشَاركا فيها. ثم يدّعي أن تلك الفضيلة توجب الإمامة، ومعلوم أن الفضيلة الجزئية في أمرٍ من الأمور ليست مستلزمة للفضيلة المطلقة ولا للإمامة، ولا مختصة بالإمام، بل تثبت للإمام ولغيره، وللفاضل المطلق ولغيره.

فبنى هذا الرافضي أمره على هذه المقدمات الثلاث، والثلاث باطلة. ثم يُردفها بالمقدمة الرابعة، وتلك فيها نزاع، لكن نحن لا ننازعه فيها، بل نسلّم أنه من كان أفضل كان أحق بالإمامة، لكن الرافضي لا حجة معه على ذلك.



الفصل الحادى والعشروة

الرد على من أثبت الإمامة لعلي بجملة من الفضائل المأخوذة من سورة ﴿مَلَ أَنَ﴾

قال الرافضي: "البرهان الحادي والعشرون: سورة (مَلَ أَنَّ) في تفسير الثعلبي من طرق مختلفة قال: مرض الحسن والحسين، فعادهما جدهما رسول الله على وعامة العرب، فقالوا: يا أبا الحسن لو نذرت على ولديك. فنذر صوم ثلاثة أيام، وكذا نذرت أمهما فاطمة وجاريتهم فضة، فبرئا، وليس عند آل محمد قليل ولا كثير، فاستقرض عليّ ثلاثة آصع من شعير، فقامت فاطمة إلى صاع فطحنته، وخبزت منه خمسة أقراص، لكل واحد منهم قرصاً، وصلّى عليّ مع النبي على المغرب، ثم أتى المنزل فوضع الطعام بين يديه، إذ أتاهم مسكين، فقال: السلام عليكم أهل بيت محمد على، مسكين من مساكين المسلمين، أطعموني أطعمكم الله من موائد الجنة. فسمعه عليّ، فأمر بإعطائه، فأعطوه الطعام، ومكثوا يومهم وليلتهم لم يذوقوا شيئاً إلا الماء القراح.

فلما كان اليوم الثاني قامت فاطمة فخبزت صاعاً، وصلًى علي مع النبي على ثم أتى المنزل فوضع الطعام بين يديه، فأتاهم يتيم، فوقف بالباب، وقال: السلام عليكم أهل بيت محمد على يتيم من أولاد المهاجرين استشهد والدي يوم العقبة، أطعموني أطعمكم الله من موائد الجنة، فسمعه عليّ، فأمر بإعطائه، فأعطوه الطعام، ومكثوا يومين وليلتين لم يذوقوا إلا الماء القراح.

فلما كان اليوم الثالث قامت فاطمة إلى الصاع الثالث، فطحنته وخبزته، وصلّى عليّ مع النبي عليه، ثم أتى المنزل فوُضع الطعام بين يديه، إذ أتى أسير فقال: أتأسروننا وتشردوننا ولا تطعموننا؟ أطعموني فإني أسير محمد أطعمكم الله من موائد

الجنة. فسمعه عليّ فأمر بإعطائه، فأعطوه الطعام، ومكثوا ثلاثة أيام بلياليها لم يذوقوا شيئاً إلا الماء القراح.

فلما كان اليوم الرابع، وقد وقوا نذورهم، أخذ عليّ الحسن بيده اليمنى، والحسين بيده اليسرى، وأقبل على رسول الله على وهم يرتعشون كالفراخ من شدة الجوع، فلما بَصَرَهما النبي على قال: "يا أبا الحسن ما أشد ما يسوؤني ما أرى بكم، انطلق بنا إلى منزل ابنتي فاطمة"، فانطلقوا إليها، وهي في حجرتها، قد لصق بطنها بظهرها من شدة الجوع، وغارت عيناها، فلما رآها النبي على قال: "واغوثاه، بالله أهل بيت محمد يموتون جوعاً!" فهبط جبريل على محمد على فقال: يا محمد، خذ ما هناك الله في أهل بيتك. فقال: "ما آخذ يا جبريل؟" فأقرأه: ﴿ مَلَ أَنَ عَلَى آلْإِنسَانِ عِينَ ﴾ [الإنسان: ١].

وهي تدل على فضائل جمة لم يسبقه إليها أحد، ولا يلحقه أحد، فيكون أفضل من غيره، فيكون هو الإمام".

والجواب من وجوه: أحدها: المطالبة بصحة النقل، كما تقدم. ومجرد رواية الثعلبيّ والواحدي وأمثالهما لا تدل على أنه صحيح باتفاق أهل السنة والشيعة. ولو تنازع اثنان في مسألة من مسائل الأحكام والفضائل، واحتج أحدهما بحديث لم يذكر ما يدل على صحته، إلا رواية الواحد من هؤلاء له في تفسيره، لم يكن ذلك دليلاً على صحته، ولا حجة على منازعه باتفاق العلماء.

وهؤلاء من عادتهم يروون ما رواه غيرهم، وكثير من ذلك لا يعرفون هل هو صحيح أم ضعيف، ويروون من الأحاديث الإسرائيليات ما يعلم غيرهم أنه باطل في نفس الأمر، لأن وصفهم النقل لما نُقل، أو حكاية أقوال الناس، وإن كان كثير من هذا وهذا باطلاً، وربما تكلموا على صحة بعض المنقولات وضعفها، ولكن لا يطردون هذا ولا يلتزمونه.

الثاني: أن هذا الحديث من الكذب الموضوع باتفاق أهل المعرفة بالحديث، الذي هم أئمة هذا الشأن وحكامه. وقول هؤلاء هو المنقول في هذا الباب، ولهذا لم يرو هذا الحديث في شيء من الكتب التي يُرجع إليها في النقل^(۱)، لا في الصحاح، ولا في المساند، ولا في الجوامع، ولا السنن، ولا رواه المصنفون في الفضائل، وإن كانوا قد يتسامحون في رواية أحاديث ضعيفة، كالنسائي فإنه صنف خصائص عليّ، وذكر فيها عدة أحاديث ضعيفة، ولم يرو هذا وأمثاله (٢).

⁽١) لم أجد هذا الحديث.

⁽٢) ذكر سزكين (م1 ج1 ص٣٣٠) هذا الكتاب ونسخه الخطية، وهو مطبوع في القاهرة سنة ١٣٠٨هـ.

وكذلك أبو نُعيم في "الخصائص"^(۱)، وخيثمة بن سليمان^(۲) والترمذي في "جامعه" روى أحاديث كثيرة في فضائل عليّ، كثير منها ضعيف، ولم يرو مثل هذا لظهور كذبه.

وأصحاب السير، كابن إسحاق وغيره، يذكرون من فضائله أشياء ضعيفة، ولم يذكروا مثل هذا، ولا رووا مما قلنا فيه: إنه موضوع باتفاق أهل النقل، من أئمة أهل التفسير، الذين ينقلونها بالأسانيد المعروفة، كتفسير ابن جُريج، وسعيد بن أبي عروبة، وعبد الرزاق، وعبد بن حميد، وأحمد، وإسحاق، وتفسير بقي بن مخلد، وابن جرير الطبري، ومحمد بن أسلم الطوسي، وابن أبي حاتم، وأبي بكر بن المنذر، وغيرهم من العلماء الأكابر، الذين لهم في الإسلام لسان صدق، وتفاسيرهم متضمنة للمنقولات التي يعتمد عليها في التفسير.

الوجه الثالث: أن الدلائل على كذب هذا كثيرة، منها: أن عليّاً إنما تزوج فاطمة بالمدينة، ولم يدخل بها إلا بعد غزوة بدر، كما ثبت ذلك في الصحيح. والحسن والحسين وُلدا بعد ذلك، سنة ثلاث أو أربع. والناس متفقون على أن عليّاً لم يتزوج فاطمة إلا بالمدينة ولم يولد له ولد إلا بالمدينة. وهذا من العلم العام المتواتر، الذي يعرفه كل من عنده طرف من العلم بمثل هذه الأمور.

وسورة ﴿ مَلَ أَنَ ﴾ مكية باتفاق أهل التفسير والنقل، لم يقل أحد منهم: إنها مدنية. وهي على طريقة السور المكية في تقرير أصول الدين المشتركة بين الأنبياء، كالإيمان بالله واليوم الآخر، وذكر الخلق والبعث. ولهذا قيل: إنه كان النبي عَلَيْ يَقَرُها مع: ﴿ الْمَرَ فَي تَزِيلُ ﴾ (٣) في فجر يوم الجمعة، لأن فيه خلق آدم، وفيه دخل الجنة، وفيه تقوم الساعة.

وهاتان السورتان متضمنتان لابتداء خلق السماوات والأرض وخلق الإنسان إلى أن يدخل فريق الجنة وفريق النار. وإذا كانت السورة نزلت بمكة قبل أن يتزوج عليّ بفاطمة، تبين أن نقل أنها نزلت بعد مرض الحسن والحسين من الكذب البيّن.

⁽۱) أبو نعيم هو أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني (أبو نعيم) حافظ مؤرخ ولد بأصبهان سنة ٣٣٦ وتوفي سنة ٣٣٠ه. له "حلية الأولياء وطبقات الأصفياء " و "دلائل النبوة" و "طبقات المحدثين والرواة". انظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٧٥/١)، ميزان الاعتدال (١١١/١)، لسان الميزان (٢٠٠/١)، طبقات الشافعية (١٨/٤-٢٥)، الأعلام (١٥٠/١).

⁽۲) هو أبو الحسن خيثمة بن سليمان بن حيدرة، القرشي الطرابلسي، ولد سنة ۲۵۰ وتوفي سنة ٣٤٣. وكان من حفاظ الحديث وله كتاب كبير في "فضائل الصحابة" وآخر في "فضائل الصديق" ذكر سزكين أن منهما نسخة خطية في الظاهرية. انظر ترجمته في: شذرات الذهب (٣٦٥/٢)، لسان الميزان (٢١١/٤-٤١٢)، الأعلام (٣٧٤/٢)، معجم المؤلفين (١٣١/٤)، سزكين (م١ ج١ ص٣٦٨-٣٦٩).

⁽٣) وهي سورة "السجدة".

الوجه الرابع: أن سياق هذا الحديث وألفاظه من وضع جهّال الكذابين. فمنه قوله: "فعادهما جدهما وعامة العرب" فإن عامة العرب لم يكونوا بالمدينة، والعرب الكفّار ما كانوا يأتونهما يعودونهما.

ومنه قوله: "يا أبا الحسن لو نذرت على ولديك". وعلي لا يأخذ الدِّين من أولئك العرب، بل يأخذه من النبي على فإن كان هذا أمراً بطاعة فرسول الله على أحق أن يأمره به من أولئك العرب، وإن لم يكن طاعة لم يكن علي يفعل ما يأمرون به. ثم كيف يقبل منهم ذلك من غير مراجعة إلى النبي على في ذلك؟!

الوجه الخامس: أن في الصحيحين عن النبي على أنه نهى عن النذر، وقال: "إنه لا يأتي بخير، وإنما يُستخرج به من البخيل (١٠).

وفي طريق آخر: "إن النذر يرد ابن آدم إلى القدر فيعطي على النذر ما لا يعطي على على النذر ما لا يعطي على غيره"(٢). وإذا كان رسول الله ﷺ ينهى عن النذر ويقول: إنه لا يأتي بخير وإنما يرد ابن آدم إلى القدر.

فإن كان عليّ وفاطمة وسائر أهلهما لم يعلموا مثل هذا، وعلمه عموم الأمة، فهذا قدح في علمهم، فأين المدّعي للعصمة؟

وإن كانوا علموا ذلك، وفعلوا ما لا طاعة فيه لله ولرسوله، ولا فائدة لهما فيه، بل قد نُهيا عنه: إما نهي تحريم، وإما نهي تنزيل – كان هذا قدحاً إما في دينهم وإما في عقلهم وعلمهم.

فهذا الذي يروي مثل هذا في فضائلهم جاهل، يقدح فيهم من حيث يمدحهم، ويخفضهم من حيث يرفعهم، ويذمهم من حيث يحمدهم.

ولهذا قال بعض أهل البيت للرافضة ما معناه: إن محبتكم لنا صارت معرّة علينا. وفي المثل السائر "عدوّ عاقل خير من صديق جاهل".

والله تعالى إنما مدح على الوفاء بالنذر، لا على نفس عقد النذر. والرجل يُنهى

⁽۱) الحديث - مع اختلاف في الألفاظ - عن ابن عمر في في: البخاري ۱۲٤/۸-۱۲۵ (كتاب القدر، باب إلقاء العبد النذر إلى القدر) ونصه فيه: نهى النبي في عن النذر، قال: "إنه لا يَرُدُّ شيئاً، وإنما يستخرج به من البخيل مسلم ۱۲۲۰/۱۲۲۱ (كتاب النذر، باب النهي عن النذر وأنه لا يرد شيئاً) وجاءت فيه ثلاث روايات (الأحاديث رقم ۲، ۳، ٤) منها الرواية التي ذكرها ابن تيمية. والحديث أيضاً في سنن أبي داود والنسائي وابن ماجه والدارمي والبيهقي ومسند أحمد، وانظر ما ذكره عنه الألباني في "إرواء الغليل" ۲۰۹۸-۲۰۹ (رقم ۲۵۵).

⁽٢) لم أجد هذا الحديث.

عن الظهار، وإن ظاهر وجبت عليه كفّارة للظهار، وإذا عاود مُدح على فعل الواجب، وهو التكفير، لا على نفس الظهار المحرّم.

وكذلك إذا طلّق امرأته ففارقها بالمعروف، مُدح على فعل ما أوجبه الطلاق، لا نفس الطلاق المكروه. وكذلك من باع أو اشترى فأعطى ما عليه، مُدح على فعل ما أوجبه العقد، لا على نفس العقد الموجب. ونظائر هذا كثيرة.

الوجه السادس: أن علياً وفاطمة لم يكن لهما جارية اسمها فضة، بل ولا لأحدِ من أقارب النبي على ولا نعرف أنه كان بالمدينة جارية اسمها فضة، ولا ذكر ذلك أحد من أهل العلم الذين ذكروا أحوالهم دقها وجلها.

ولكن فضة هذه بمنزلة ابن عقب الذي يُقال: إنه كان معلم الحسن والحسين، وأنه أعطى تفاحة كان فيها علم الحوادث المستقبلة، ونحو ذلك من الأكاذيب التي تروج على الجهّال. وقد أجمع أهل العلم على أنهما لم يكن لهما معلم، ولم يكن في الصحابة أحد يُقال له ابن عقب.

وهذه الملاحم المنظومة المنسوبة إلى ابن عقب، هي من نظم بعض متأخري الجهّال الرافضة، الذين كانوا زمن نور الدين وصلاح الدين، لما كان كثير من الشام بأيدي النصارى، ومصر بأيدي القرامطة الملاحدة بقايا بني عبيد، فذكر من الملاحم ما يناسب تلك الأمور بنظم جاهل عامّيّ.

وهكذا هذه الجارية فضة. وقد ثبت في الصحيحين عن عليّ أن فاطمة سألت النبي على خادماً، فعلّمها أن تسبّح عند المنام ثلاثاً وثلاثين، وتكبّر ثلاثاً وثلاثين، وتحمد أربعاً وثلاثين. وقال: "هذا خير لك من خادم".

قال عليّ: فما تركتهن منذ سمعتهن من النبي عليِّ قيل له: ولا ليلة صفّين؟ قال: ولا ليلة صفّين.

وهذا خبر صحيح باتفاق أهل العلم (١)، وهو يقتضي أنه لم يعطها خادماً. فإن كان بعد ذلك حصل لهما خادم فهو ممكن، لكن لم يكن اسم خادمهما فضة بلا ريب.

⁽۱) الحديث - مع اختلاف يسير في الألفاظ - عن عليّ بن أبي طالب في البخاري ١٩/٥ (كتاب فضائل أصحاب النبي . . . ، باب مناقب عليّ بن أبي طالب)، ٢٥/٣ (كتاب النفقات، باب خادم المرأة)، مسلم ٢٠٩١-٢٠٩٢ (كتاب الذكر والدعاء . . . ، باب التسبيح أول النهار وعند النوم)، سنن أبي داود ٤٣٠/٤ (كتاب الأدب، باب في التسبيح عند النوم)، سنن الترمذي ١٤٢/٥ (كتاب الدعوات، باب ما جاء في التسبيح والتكبير والتحميد عند النوم).

الوجه السابع: أنه قد ثبت في الصحيح عن بعض الأنصار أنه آثر ضيفه بعشائهم، ونوم الصبيّة، وبات هو وامرأته طاويين. فأنزل الله سبحانه تعالى: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْشِهِمْ وَلُو كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ﴾ [الحَشر: ٩](١).

وهذا المدح أعظم من المدح بقوله: ﴿وَيُطْمِمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِـ مِسْكِينَا﴾ [الإنسَان: ٨]، فإن هذا كقوله: ﴿وَمَاقَ ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِـ ذَوِى الْقُسُرْبِكِ وَٱلْمَتَنَكِينَ ﴾ [البَقَرَة: ١٧٧].

وفي الصحيحين عن النبي على أنه سُئل: أي الصدقة أفضل؟ قال: "أن تصدَّق وأنت صحيح شحيح، تأمل البقاء، وتخاف الفقر، ولا تمهل، حتى إذا بلغت الحلقوم، قلت: لفلان كذا، ولفلان كذا، وقد كان لفلان "(٢).

وقال تعالى: ﴿ لَن نَنَالُواْ اللِّرِ حَتَى تُنفِقُواْ مِمَّا عُبِبُونَ ﴾ [آل عِمرَان: ٩٧]. فالتصدّق مما يحبه الإنسان جنس تحته أنواع كثيرة. وأما الإيثار مع الخصاصة فهو أكمل من مجرد التصدّق مع المحبة، فإنه ليس كل متصدق محبّاً مؤثراً، ولا كل متصدّق يكون به خصاصة، بل قد يتصدق بما يحب، مع اكتفائه ببعضه، مع محبة لا تبلغ به الخصاصة.

فإذا كان الله مدح الأنصار بإيثار الضيف ليلة بهذا المدح، والإيثار المذكور في قصة أهل البيت هو أعظم من ذلك، فكان ينبغي أن يكون المدح عليه أكثر، إن كان هذا مما يُمدح عليه، فلا يدخل في المناقب.

الثامن: أن في هذه القصة ما لا ينبغي نسبته إلى عليّ وفاطمة والله على فإنه خلاف المأمور به المشروع، وهو إبقاء الأطفال ثلاثة أيام جياعاً، ووصالهم ثلاثة أيام. ومثل هذا الجوع قد يفسد العقل والبدن والدين.

وليس هذا مثل قصة الأنصاري؛ فإن ذلك بيَّتهم ليلة واحدة بلا عشاء، وهذا قد يحتمله الصبيان، بخلاف ثلاثة أيام بلياليها.

التاسع: أن في هذه القصة أن اليتيم قال: "استشهد والدي يوم العقبة". وهذا من الكذب الظاهر، فإن ليلة العقبة لم يكن فيها قتال، ولكن النبي على بايع الأنصار ليلة العقبة قبل الهجرة، وقبل أن يُؤمر بالقتال.

⁽١) سبق هذا الحديث في هذا الجزء ص١٢٠٠.

⁽٢) الحديث - مع اختلاف في الألفاظ - عن أبي هريرة رضي في: مسلم ٧١٦/٢ (كتاب الزكاة، باب بيان أن أفضل الصدقة صدقة الصحيح الشحيح)، سنن النسائي ٥١/٥ (كتاب الزكاة، باب أي الصدقة أفضل)، ١٩٨٦ (كتاب الوصايا، الكراهية في تأخير الوصية)، سنن ابن ماجه ١٩٨٢ (كتاب الوصايا، المراهية في تأخير الوصية)، المسند (ط. المعارف) الأرقام ٧١٥٩، بالمراك في الحياة والتبذير عند الموت)، المسند (ط. المعارف) الأرقام ٧١٥٩، ٧٤٠١.

وهذا يدل على أن الحديث، مع أنه كذب، فهو من كذب أجهل الناس بأحوال النبي ﷺ. ولو قال: "استشهد والدي يوم أُحد" لكان أقرب.

العاشر: أن يُقال: إن النبي عَلَيْهُ كان يكفي أولاد من قُتل معه، ولهذا قال لفاطمة لما سألته خادماً: "لا أدع يتامى بدر وأعطيكِ".

فقول القائل: إنه كان من يتامى المجاهدين الشهداء من لا يكفيه النبي ﷺ، كذب عليه وقدح فيه.

الحادي عشر: أنه لم يكن في المدينة قط أسير يسأل الناس، بل كان المسلمون يقومون بالأسير الذي يستأسرونه. فدعوى المدّعي أن أسراهم كانوا محتاجين إلى مسألة الناس كذب عليهم وقدح فيهم. والأسراء الكثيرون إنما كانوا يوم بدر، قبل أن يتزوج على بفاطمة في الله وبعد ذلك فالأسرى في غاية القلة.

الثاني عشر: أنه لو كانت هذه القصة صحيحة، وهي من الفضائل، لم تستلزم أن يكون صاحبها أفضل الناس، ولا أن يكون هو الإمام دون غيره. فقد كان جعفر أكثر إطعاماً للمساكين من غيره، حتى قال له النبي على: "أشبهت خَلقي وخُلقي" وكان أبو هريرة يقول: ما احتذى النعال بعد النبي على أحد أفضل من جعفر، يعني في الإحسان إلى المساكين، إلى غير ذلك من الفضائل. فلم يكن بذلك أفضل من علي ولا غيره، فضلاً عن أن يكون مستحقاً للإمامة.

الثالث عشر: أنه من المعلوم أن إنفاق الصدّيق أمواله أعظم وأحب إلى الله ورسوله؛ فإن إطعام الجائع من جنس الصدقة المطلقة، التي يمكن كل واحد فعلها إلى يوم القيامة، بل وكل أمة يطعمون جياعهم من المسلمين وغيرهم، وإن كانوا لا يتقربون إلى الله بذلك، بخلاف المؤمنين، فإنهم يفعلون ذلك لوجه الله، بهذا تميزوا. كما قال تعالى: ﴿إِنَّا نُطُعِثُكُو لِوَبِّهِ اللهِ لا نُرِبُدُ مِنكُرَ جَزَلَهُ وَلا شُكُورًا ﴿ الإنسَان: ٩].

وأما إنفاق الصّدّيق ونحوه، فإنه كان في أول الإسلام، لتخليص من آمن، والكفّار يؤذونه أو يريدون قتله. مثل اشترائه بماله سبعة كانوا يعذّبون في الله، منهم بلال، حتى قال عمر: أبو بكر سيدنا وأعتق سيدنا، يعني بلالاً(١).

وإنفاقه على المحتاجين من أهل الإيمان وفي نصر الإسلام، حيث كان أهل الأرض قاطبة أعداء الإسلام. وتلك النفقة ما بقي يمكن مثلها. ولهذا قال النبي على

⁽١) ذكر هذا الأثر أبو نعيم الأصبهاني في "حلية الأولياء" ١٤٧/١.

في الحديث المتفق على صحته: "لا تسبُّوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أُحد ذهباً ما بلغ مُدَّ أحدهم ولا نصيفه "(وهذا في النفقة التي اختصوا بها. وأما جنس إطعام الجائع مطلقاً، فهذا مشترك يمكن فعله إلى يوم القيامة.

* * *

⁽۱) تقدم تخریجه ص ۲٦.

الفصل الثانى والعشروى

الرد على من ادّعى الإمامة لعلي بأنه اختص بفضيلة الصدق دون غيره

قال الرافضي: "البرهان الثاني والعشرون: قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِى جَآةَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ ۗ أَوْلَيْكَ مُمُ ٱلْمُنَّقُونَ ﴿ الزُّمَر: ٣٣].

من طريق أبي نُعيم عن مجاهد في قوله: ﴿وَالَّذِى جَآءَ بِالْصِّدْقِ﴾ [الزُّمَر: ٣٣]: محمد صلَّى الله عليه وآله، ﴿وَمَكَدَّقَ بِهِيِّ﴾ [الزُّمَر: ٣٣]: قال: عليّ بن أبي طالب.

ومن طريق الفقيه الشافعي (١) عن مجاهد: ﴿ وَالَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدّقِ وَصَدَّقَ بِهِ اللَّهِ مَا اللَّهُ وَصَدَّقَ بِهِ عَلَيّ. وهذه فضيلة اختص بها، فيكون هو الإمام".

والجواب من وجوه: أحدها: أن هذا ليس منقولاً عن النبي على وقول مجاهد وحده ليس بحجة يجب اتباعها على كل مسلم، لو كان هذا النقل صحيحاً عنه، فكيف إذا لم يكن ثابتاً عنه ؟! فإنه قد عُرف بكثرة الكذب.

والثابت عن مجاهد(٢) خلاف هذا، وهو أن الصدق هو القرآن والذي صدَّق به

⁽١) "مناقب الإمام علي" ص٢٦٩. (م).

⁽٢) أبو الحجاج مجاهد بن جبر المكي، تابعي، مفسّر من أهل مكة، ولد سنة ٢١ وتوفي سنة ١٠٤ قال الفهي في "سير أعلام النبلاء": "الإمام، شيخ القراء المفسرين... قال أبو بكر بن عباش: قلت للأعمش: ما بالهم يتقون تفسير مجاهد؟ قال: كانوا يرون أنه يسأل أهل الكتاب.. قال ابن خراش: أحاديث مجاهد عن عليّ وعائشة: مراسيل". انظر ترجمة مجاهد في: سير أعلام النبلاء (٤٤٩-٤٥٧) طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٥١-١٩٨١، ميزان الاعتدال (٣١٩٣٢-٤٤٠)، حلية الأولياء (٣١٩٧٣)، الأعلام (٢١٦١).

هو المؤمن الذي عمل به، فجعلها عامة. رواه الطبري وغيره عن مجاهد قال^(۱): هم أهل القرآن يجيئون به يوم القيامة، فيقولون^(۲): هذا الذي أعطيتمونا قد اتبعنا^(۳) ما فيه. ورواه أبو سعيد الأشج، قال: حدثنا ابن إدريس، عن ليث، عن مجاهد فذكره. وحدثنا المحاربي، عن جويبر، عن الضحّاك: وصدَّق به، قال: المؤمنون جميعاً. قال ابن أبي حاتم: حدثنا أبي، حدثنا أبو صالح، حدثنا معاوية بن صالح، عن عليّ بن أبي طلحة، عن ابن عباس: وصدَّق به، قال: رسول الله ﷺ في الله على الله الله على الله الله على الله

الوجه الثاني: أن هذا معارض بما هو أشهر منه عند أهل التفسير، وهو أن الذي جاء بالصدق: محمد، والذي صدَّق به: أبو بكر، فإن هذا يقوله طائفة، وذكره الطبري بإسناده إلى عليّ. قال (٥): جاء به محمد وصدَّق به أبو بكر. وفي هذا حكاية ذكرها بعضهم عن أبي بكر عبد العزيز بن جعفر غلام أبي بكر الخلَّال: أن سائلاً سأله عن هذه الآية، فقال له هو - أو بعض الحاضرين -: نزلت في أبي بكر. فقال السائل: بل في عليّ، فقال أبو بكر بن جعفر: اقرأ ما بعدها: ﴿ إِلْكَ فَهُ السَّائِلَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَسَّواً اللَّهِ عَمْهُمُ السَّوا اللَّهِ السائل.

الثالث: أن يُقال: لفظ الآية عام مطلق لا يختص بأبي بكر ولا بعليّ، بل كل من دخل في عمومها دخل في حكمها. ولا ريب أن أبا بكر وعمر وعثمان وعليّاً أحق هذه الأمة بالدخول فيها، لكنها لا تختص بهم. وقد قال تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَبَ عَلَى اللّهِ وَكُذَبَ بِالصِّدْقِ إِذْ جَآءً أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوَى لِلْكَنفِرِينَ ﴿ وَاللّهِ عَلَى اللّهِ وَكُذَّبَ بِالصِّدْقِ إِذْ جَآءً أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوَى لِلْكَنفِرِينَ ﴿ وَاللّهِ عَلَى اللّهِ وَكُذَّبَ بِالصِدق، وهذا ذم عام.

والرافضة أعظم أهل البدع دخولاً في هذا الوصف المذموم؛ فإنهم أعظم الطوائف افتراءً للكذب على الله، وأعظمهم تكذيباً بالصدق لَمّا جاءهم، وأبعد الطوائف عن المجيء بالصدق والتصديق به.

وأهل السنة المحضة أولى الطوائف بهذا؛ فإنهم يصدقون ويصدّقون بالحق في كل ما جاء به، ليس لهم هوى إلا مع الحق.

⁽١) في تفسير الطبري (ط. بولاق) ٤/٢٤.

⁽۲) تفسير الطبري: يقولون.

⁽٣) تفسير الطبري: فاتبعنا...

⁽٤) انظر تفسير ابن كثير، ط. الشعب (٩٠٨-٩٠)، زاد المسير (١٨٢/٧).

⁽a) تفسير الطبري (٣/٢٤).

والله تعالى مدح الصادق فيما يجيء به، والمصدِّق بهذا الحق. فهذا مدحِّ للنبي ﷺ، ولكل من آمن به وبما جاء به. وهو سبحانه لم يقل: والذي جاء بالصدق والذي صدِّق به، فلم يجعلهما صنفين بل جعلهما صنفاً واحداً، لأن المراد مدح النوع الذي يجيء بالصدق ويصدِّق بالصدق، فهو ممدوح على اجتماع الوصفين، على أن لا يكون من شأنه إلا أن يجيء بالصدق، ومن شأنه أن يصدِّق بالصدق.

وقوله: (جاء بالصدق) اسم جنس لكل صدق، وإن كان القرآن أحق بالدخول في ذلك من غيره، ولذلك صدَّق به أي بجنس الصدق. وقد يكون الصدق الذي صدَّق به ليس هو عين الصدق الذي جاء به، كما تقول: فلان يسمع الحق، ويقول الحق ويقبله، ويأمر بالعدل ويعمل به. أي هو موصوف بقول الحق لغيره، وقبول الحق من غيره، وأنه يجمع بين الأمر بالعدل والعمل به. وإن كان كثير من العدل الذي يأمر به، ليس هو عين العدل الذي يعمل به.

فلما ذم الله سبحانه من اتصف بأحد الوصفين: الكذب على الله، والتكذيب بالحق، إذ كل منهما يستحق به الذم، مدح ضدهما الخالي عنهما، بأن يكون يجيء بالصدق لا بالكذب، وأن يكون مع ذلك مصدقاً بالحق، لا يكون ممن يقوله هو، وإذا قاله غيره لم يصدّقه، فإن من الناس من يصدق ولا يكذب، لكن يكره أن غيره يقوم مقامه في ذلك حسداً ومنافسة، فيكذّب غيره في صدقه أو لا يصدّقه، بل يعرض عنه، وفيهم من يصدّق طائفة فيما قالت، قبل أن يعلم ما قالوه: أصدق هو أم كذب؟ والطائفة الأخرى لا يصدّقها فيما تقول وإن كان صادقاً، بل إما أن يصدقها وإما أن يعرض عنها.

وهذا موجود في عامة أهل الأهواء: تجد كثيراً منهم صادقاً فيما ينقله، لكن ما ينقله عن طائفته يعرض عنه، فلا يدخل هذا في المدح، بل في الذم، لأنه لم يصدّق بالحق الذي جاءه.

والله قد ذم الكاذب والمكذِّب بالحق، لقوله في غير آية: ﴿وَمَنَ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى اَللّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِالْعَقِّ لَمَّا جَآءَهُۥ﴾ [المَنكبوت: ٦٨] وقال: ﴿وَمَنَ أَظْلَهُ مِنْنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَ اَللّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِاَيْتِيمِ؞﴾ [الانعَام: ٢١].

ولهذا لما كان مما وصف الله به الأنبياء، الذين هم أحق الناس بهذه الصفة، أن كلّاً منهم يجيء بالصدق فلا يكذب، فكل منهم صادق في نفسه مصدِّق لغيره.

ولما كان قوله: ﴿ وَاللَّذِي ﴾ صنفاً من الأصناف، لا يُقصد به واحد بعينه، أعاد الضمير بصيغة الجمع فقال: ﴿ وَاللَّذِي جَآءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ ۚ أَوْلَتَهِكَ هُمُ ٱلْمُنَّقُونَ ﴿ اللَّمِنَ اللَّهُ وَصَدَّقَ بِهِ ۚ أَوْلَتَهِكَ هُمُ ٱلْمُنَّقُونَ ﴾ [الزُّمر: ٣٣].

وأنت تجد كثيراً من المنتسبين إلى علم ودين لا يكذبون فيما يقولونه، بل لا يقولون إلا الصدق، لكن لا يقبلون ما يخبر به غيرهم من الصدق، بل يحملهم الهوى والجهل على تكذيب غيرهم وإن كان صادقاً: إما تكذيب نظيره، وإما تكذيب من ليس

ونفس تكذيب الصادق هو من الكذب، ولهذا قرنه بالكاذب على الله، فقال: ﴿ فَنَنْ أَظْلَمُ مِنَّن كَذَبَ عَلَى اللَّهِ وَكُذَّبَ بِٱلصِّدْقِ إِذْ جَآءً أُرُّ ﴾ [الزُّمَر: ٣٧] فكلاهما كاذب: هذا كاذب فيما يخبر به عن الله، وهذا كاذب فيما يخبر به عن المخبر عن الله.

والنصارى يكثر فيهم المفترون للكذب على الله، واليهود يكثر فيهم المكذِّبون بالحق. وهو سبحانه ذكر المكذِّب بالصدق نوعاً ثانياً، لأنه أولاً لم يذكر جميع أنواع الكذب، بل ذكر من كذب على الله. وأنت إذا تدبرت هذا، وعلمت أن كل واحد من الكذب على الله والتكذيب بالصدق مذموم، وأن المدح لا يستحقه إلا من كان آتياً بالصدق مصدِّقاً للصدق، علمت أن هذا مما هدى الله به عباده إلى صراطه المستقيم.

وإذا تأملت هذا، تبين لك أن كثيراً من الشر - أو أكثره - يقع من أحد هذين، فتجد إحدى الطائفتين، أو الرجلين من الناس، لا يكذب فيما يخبر من العلم، لكن لا يقبل ما تأتي به الطائفة الأخرى، فربما جمع بين الكذب على الله والتكذيب بالصدق.

وهذا إن كان يوجد في عامة الطوائف شيء منه فليس في الطوائف أدخل في ذلك من الرافضة؛ فإنها أعظم الطوائف كذباً على الله، وعلى رسوله، وعلى الصحابة وعلى ذوي القربي. وكذلك هم من أعظم الطوائف تكذيباً بالصدق، فيكذَّبون بالصدق الثابت المعلوم من المنقول الصحيح والمعقول الصريح.

فهذه الآية - ولله الحمد - ما فيها من مدح فهو يشتمل على الصحابة الذين افترت عليهم الرافضة وظلمتهم، فإنهم جاءوا بالصدق وصدَّقوا به، وهم من أعظم أهل الأرض دخولاً في ذلك، وعليّ منهم، وما فيها من ذمِّ فالرافضة أدخل الناس فيه، فهي حجة عليهم من الطرفين، وليس فيها حجة على اختصاص عليّ دون الخلفاء الثلاثة بشيء، فهي حجة عليهم من كل وجه، ولا حجة لهم فيها بحال.

الفصل الثالث والعشروق

الرد على من يثبت الإمامة لعلي بقوله إنه خصّ بفضيلة تأييده للرسول ﷺ دون غيره من الصحابة

قال الرافضي: "البرهان الثالث والعشرون: قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِينَ أَيِّكُ بِنَصْرِهِ. وَبِالْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأنفال: ٦٢].

من طريق أبي نُعيم عن أبي هريرة قال: مكتوب على العرش لا إله إلا الله وحده لا شريك له، محمد عبدي ورسولي أيدته بعليّ بن أبي طالب، وذلك قوله في كتابه: ﴿ هُوَ الَّذِي آيَدُكَ بِنَصْرِهِ، وَبِالْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأنفال: ٦٧]، يعنى بعلي (١١). وهذه من أعظم الفضائل التي لم تحصل لغيره من الصحابة، فيكون هو الإمام".

والجواب من وجوه: أحدها: المطالبة بصحة النقل. وأما مجرد العزو إلى رواية أبي نُعيم فليس حجة بالاتفاق. وأبو نُعيم له كتاب مشهور في "فضائل الصحابة"(٢٠)، وقد ذكر قطعة من الفضائل في أول "الحلية"، فإن كانوا يحتجّون بما رواه، فقد روى في فضائل أبي بكر وعمر وعثمان ما ينقض بنيانهم ويهدم أركانهم، وإن كانوا لا

قال أبو عبد الرحمن: ذكر أبو نعيم في "حلية الأولياء" ج٣ ص٢٧ - بلفظ آخر -: عن أبي الحمراء صاحب رسول الله ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: "رأيت ليلة أسري بي مثبتاً على ساق العرش: أنا غرست جنة عدن، محمد ﷺ صفوتي من خلقي، أيدته بعلي".

وقال أبو نعيم: غريب من حديث يونس عن سعيد بن جبير لم نكتبه إلا من هذا الوجه.

وذكر الهيثمي هذه الرواية في: "مجمع الزوائد" ج٩ ص١٢١ ولكن بلفظ مقارب وقال: رواه الطبراني وفيه عمرو بن ثابت وهو متروك. وأيضاً ابن الجوزي في "العلل المتناهية" ج١ ص٢٣٧ وقال: هذا حديث لا يصح، قال ابن حبان: أحمد بن الحسن الكوفي يضع الحديث. قال الدارقطني: متروك.

قال أبو عبد الرحمن: وله أيضاً "معرفة الصحابة" وقد طبع في ثلاثة مجلدات بتحقيق الدكتور محمد راضي بن حاج عثمان، طبع مكتبة الدار بالمدينة المنورة ١٤٠٨هـ.

يحتجون بما رواه فلا يعتمدون على نقله، ونحن نرجع فيما رواه – هو وغيره – إلى أهل العلم بهذا الفن، والطرق التي بها يُعلم صدق الحديث وكذبه، من النظر في إسناده ورجاله، وهل هم ثقات سمع بعضهم من بعض أم لا؟ وننظر إلى شواهد الحديث وما يدل عليه على أحد الأمرين، لا فرق عندنا بين مِا يُروى في فضائل عليّ أو فضائل غيره، فما ثبت أنه صدق صدَّقناه، وما كان كذباً كذَّبناه.

فنحن نجيء بالصدق ونصدِّق به، لا نكذب، ولا نكذُّب صادقاً. وهذا معروف عند أئمة السنة. وأما من افترى على الله كذباً أو كذَّب بالحق، فعلينا أن نكذبه في كذبه وتكذيبه للحق، كأتباع مسيلمة الكذَّاب، والمكذبين بالحق الذي جاء به الرسول واتَّبعه عليه المؤمنون به؛ صدِّيقه الأكبر وسائر المؤمنين.

ولهذا نقول في الوجه الثاني: إن هذا الحديث كذب موضوع باتفاق أهل العلم بالحديث. وهذا الحديث - وأمثاله - مما جزمنا أنه كذب موضوع نشهد أنه كذب موضوع، فنحن – والله الذي لا إله إلا هو – نعلم علماً ضرورياً في قلوبنا، لا سبيل لنا إلى دفعه، أن هذا الحديث كذب ما حدَّث به أبو هريرة، وهكذا نظائره مما نقول فيه مثل ذلك.

وكل من كان عارفاً بعلم الحديث وبدين الإسلام يعرف، وكل من لم يكن له بذلك علم لا يدخل معنا، كما أن أهل الخبرة بالصرف يحلفون على ما يعلمون أنه مغشوش، وإن كان من لا خبرة له لا يميّز بين المغشوش والصحيح.

الشالث: أن الله تعالى قال: ﴿ وَإِن يُرِيدُوٓا أَن يَخْدَعُوكَ فَإِنَ حَسَبَكَ ٱللَّهُ هُوَ ٱلَّذِيّ لَّذَكَ بِنَصْرِهِ. وَبِالْمُؤْمِنِينَ ۞ وَأَلَفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمُّ لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مَّا أَلَفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمُّ وَلَكِكُنَّ ٱللَّهَ ٱللَّكَ بَيْنَهُمُّ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿ إِلَّا الْانفَالِ: ٦٣،٦٧] وهذا نص في أن المؤمنين عدد مؤلف بين قلوبهم، وعلى واحد منهم ليس له قلوب يؤلف بينها. والمؤمنون صيغة جمع، فهذا نص صريح لا يحتمل أنه أراد به واحداً معيّناً، وكيف يجوز أن يُقال: المراد بهذا عليٌّ وحده؟

الوجه الرابع: أن يُقال: من المعلوم بالضرورة والتواتر أن النبي على ما كان قيام دينه بمجرد موافقة على، فإن عليّاً كان من أول من أسلم، فكان الإسلام ضعيفاً، فلولا أن الله هدى من هداه إلى الإيمان والهجرة والنصرة، لم يحصل بعلي وحده شيء من التأييد، ولم يكن إيمان الناس ولا هجرتهم ولا نصرتهم على يد عليّ، ولم يكُن على منتصباً لا بمكة ولا بالمدينة للدعوة إلى الإيمان، كما كان أبو بكر منتصباً لذلك، ولم يُنقل أنه أسلم على يد عليّ أحدٌ من السابقين الأوَّلين، لا من المهاجرين ولا الأنصار، بل لا نعرف أنه أسلم على يد عليِّ أحدٌ من الصحابة، لكن لَمَّا بعثه النبي على إلى اليمن قد يكون أسلم على يديه من أسلم، إن كان وقع ذلك، وليس أولئك من الصحابة، وإنما أسلم أكابر الصحابة على يد أبي بكر، ولا كان يدعو المشركين ويناظرهم، كما كان أبو بكر يدعوهم ويناظرهم، ولا كان المشركون يخافونه، كما يخافون أبا بكر وعمر.

بل قد ثبت في الصحاح والمساند والمغازي، واتفق عليه الناس، أنه لما كان يوم أحد وانهزم المسلمون، صعد أبو سفيان على الجبل وقال: أفي القوم محمد؟ أفي القوم محمد؟ فقال النبي على: "لا تجيبوه". فقال: أفي القوم ابن أبي قحافة؟ فقال القوم ابن أبي قحافة؟ فقال النبي على: "لا تجيبوه" فقال: أفي القوم ابن الخطاب؟ فقال النبي على: "لا تجيبوه". فقال لأصحابه: أما هؤلاء فقد كفيتموهم. فلم يملك عمر في نفسه أن قال: كذبت يا عدو الله، إن الذي عددت لأحياء، وقد بقي لك ما يسوؤك. فقال: يوم بيوم بدر. فقال عمر: لا سواء، قتلانا في الجنة وقتلاكم في النار. شم أخذ أبو سفيان يرتجز ويقول:

أعـل هـبـل... أعـل هـبـل

فقال النبي ﷺ: "ألا تجيبوه"؟ فقالوا: وما نقول؟ قال: "قولوا: الله أعلى وأجل". فقال: إن لنا العُزَّى ولا عُزَّى لكم. فقال النبي ﷺ: "ألا تجيبوه" فقالوا: وما نقول؟ قال: "قولوا: الله مولانا ولا مولى لكم". فقال: ستجدون في القوم مُثْلَةً لم آمر بها ولم تسؤني "(١).

فهذا جيش المشركين إذ ذاك لا يسأل إلا على النبي على وأبي بكر وعمر، فلو كان القوم خائفين من علي أو عثمان أو طلحة أو الزبير أو نحوهم، أو كان للرسول تأييد بهؤلاء، كتأييده بأبي بكر وعمر، لكان يُسأل عنهم كما يُسأل عن هؤلاء، فإن المقتضى للسؤال قائم، والمانع منتفٍ، ومع وجود القدرة والداعى وانتفاء الصارف يجب معه وجود الفعل.

الوجه الخامس: أنه لم يكن لعليّ في الإسلام أثر حسن، إلا ولغيره من الصحابة مثله، ولبعضهم آثار أعظم من آثاره. وهذا معلوم لمن عرف السيرة الصحيحة الثابتة بالنقل. وأما من يأخذ بنقل الكذّابين وأحاديث الطرقيّة، فباب الكذب مفتوح، وهذا الكذب يتعلق بالكذب على الله، ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱقْتَرَىٰ عَلَى اللهِ كَذِبًا أَوْ كُذْبَ وَلَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱقْتَرَىٰ عَلَى اللهِ كَذِبًا أَوْ كُذْبَ وَلَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱقْتَرَىٰ عَلَى اللهِ حَكْذِبًا أَوْ كُذْبَ

⁽۱) الحديث عن البراء بن عازب في: البخاري ٢٥/٤-٢٦ (كتاب الجهاد والسير، باب ما يكره من التنازع والاختلاف في الحرب)، ٩٤/٥ (كتاب المغازي، باب غزوة أحد)، المسند (ط. الحلبي) ١٧٩/٤، ولم أجد الحديث في مسلم. وانظر: جامع الأصول لابن الأثير ١٧٦٦/٩).

ومجموع المغازي التي كان فيها القتال مع النبي ﷺ تسع مغازٍ، والمغازي كلها بضع وعشرون غزاة، وأما السرايا فقد قيل: إنها تبلغ سبعين (١٠).

ومجموع من قُتل من الكفّار في غزوات النبي على يبلغون ألفاً أو أكثر أو أقل، ولم يقتل عليَّ منهم عُشرهم ولا نصف عُشرهم، وأكثر السرايا لم يكن يخرج فيها. وأما بعد النبي على فلم يشهد شيئاً من الفتوحات: لا هو، ولا طلحة، ولا الزبير، إلا أن يخرجوا مع عمر حين خرج إلى الشام. وأما الزبير فقد شهد فتح مصر، وسعد شهد فتح القادسية، وأبو عبيدة فتح الشام.

فكيف يكون تأييد الرسول بواحدٍ من أصحابه دون سائرهم والحال هذه؟ وأين تأييده بالمؤمنين كلهم من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار الذين بايعوه تحت الشجرة والتابعين لهم بإحسان؟

وقد كان المسلمون يوم بدر ثلاثمائة وثلاثة عشر، ويوم أحد نحو سبعمائة، ويوم الخندق أكثر من ألف أو قريباً من ذلك، ويوم بيعة الرضوان ألفاً وأربعمائة، وهم الذين شهدوا فتح خيبر، ويوم فتح مكة كانوا عشرة آلاف، ويوم حنين كانوا اثني عشر ألفاً، تلك العشرة، والطلقاء ألفان.

وأما تبوك فلا يُحصى من شهدها، بل كانوا أكثر من ثلاثين ألفاً. وأما حجة الوداع فلا يُحصى من شهدها معه، وكان قد أسلم على عهده أضعاف من رآه وكان من أصحابه، وأيده الله بهم في حياته باليمن وغيرها. وكل هؤلاء من المؤمنين الذين أيّده الله بهم، بل كل من آمن وجاهد إلى يوم القيامة دخل في هذا المعنى.



⁽۱) انظر عن عدد غزوات الرسول ﷺ وسراياه وبعوثه: زاد المعاد (۱۲۹/۱–۱۳۰)، جوامع السيرة (ص١٦-٢١)، صحيح مسلم ١٤٤٧/٣–١٤٤٨ (كتاب الجهاد والسيرة، باب عدد غزوات النبي ﷺ).

الفصل الرابع والعشروق

الرد على من ادّعى الإمامة لعلي بقوله إنه اختص بفضيلة متابعة الرسول ﷺ دون غيره

قال الرافضي:

"البرهان الرابع والعشرون: قوله تعالى: ﴿يَكَأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسَّبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأنفَال: ٦٤].

من طريق أبي نعيم قال: نزلت في عليّ. وهذه فضيلة لم تحصل لأحدِ من الصحابة غيره، فيكون هو الإمام".

والجواب من وجوه:

أحدها: منع الصحة.

الثاني: أن هذا القول ليس بحجة.

الثالث: أن يُقال: هذا الكلام من أعظم الفرية على الله ورسوله.

وذلك أن قوله: ﴿ حَسَّبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأنفَال: ٢٤] معناه: أن الله حسبك وحسب من اتبعك من المؤمنين، فهو وحده كافيك وكافي من معك من المؤمنين. وهذا كما تقول العرب: حسبك وزيداً درهم.

ومنه قول الشاعر:

فحسبك والضحاك سيف مهند

وذلك أن "حسب" مصدر، فلما أضيف لم يحسن العطف عليه إلا بإعادة الجارّ، فإن العطف بدون ذلك، وإن كان جائزاً في أصح القولين فهو قليل، وإعادة

الجارّ أحسن وأفصح، فعطف على المعنى، والمضاف إليه في معنى المنصوب، فإن قوله: "فحسبك والضحّاك" معناه: يكفيك والضّحّاك.

والمصدر يعمل عمل الفعل، لكن إذا أضيف عَمِل في غير المضاف إليه، ولهذا إن أضيف إلى المفعول رَفَع الفاعل، فتقول: أضيف إلى المفعول رَفَع الفاعل، فتقول: أعجبني دقّ الثوب القصّارُ.

ومن النحاة من يقول: إعماله منكراً أحسن من أعماله مضافاً، لأنه بالإضافة قوي شبهُه بالأسماء. والصواب أن إضافته إلى أحدهما وإعماله في الآخر أحسن من تنكيره وإعماله فيهما.

فقول القائل: أعجبني دقّ القصّار الثوب، أحسن من قوله: دقّ الثوب القصّار، فإن التنكير أيضاً من خصائص الأسماء، والإضافة أخف، لأنه اسم، والأصل فيه أن يُضاف ولا يعمل، لكن لما تعذّرت إضافته إلى الفاعل والمفعول جميعاً، أضيف إلى أحدهما، وأعمل في الآخر.

وهكذا في المعطوفات: إن أمكن إضافتها إليها كلها، كالمضاف إلى الظاهر، فهو أحسن.

كقول النبي ﷺ: "إن الله حرَّم بيع الخمر والميتة والدم والخنزير والأصنام" (١٠). وكقولهم: نُهي عن بيع الملاقيح والمضامين وحبل الحبلة.

وإن تعذر لم يحسن ذلك، كقولك: حسبك وزيداً درهم، عطفاً على المعنى. ومما يشبه هذا قوله: ﴿وَجَمَلَ ٱلْيَتَلَ سَكَنَا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسَبَاناً ﴾ [الأنمام: ٩٦]، نصب هذا على محل الليل المجرور، فإن اسم الفاعل كالمصدر، ويُضاف تارة ويعمل تارة أخرى (٢).

⁽۱) هذا جزء من حديث عن جابر بن عبد الله في في: البخاري ۸٤/۳ (كتاب البيوع، باب بيع الميتة والأصنام) وأوله: "إن الله ورسوله حرّم بيع المخمر والميتة والخنزير والأصنام..." الحديث، وهو في: مسلم ۱۲۰۷/۳ (كتاب المساقاة، باب تحريم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام)، سنن ابن ماجه ۷۳۲/۳ (كتاب التجارات، باب ما لا يحل بيعه)، المسند (ط. الحلبي) ۷۳۲/۳، ۳۲۳.

⁽Y) في تفسير الطبري ٥٥٦/١١ (٥٥٠-٥٥٠): "وأما قوله: "وجَاعِلُ الليلَ سكناً"، فإن القراء اختلفت في قراءته. فقرأ ذلك عامة قراء أهل الحجاز والمدينة وبعض البصريين: "وجَاعِلُ الليلَ" بالألف على لفظ الاسم، ورفعه عطفاً على "فالتُ"، وخفض الليل "بإضافة "جاعل" إليه، ونصب "الشمس والقمر"، عطفاً على موضع "الليل"، لأن "الليل وإن كان مخفوضاً في اللفظ، فإنه في موضع النصب لأنه مفعول "جاعل"، وحسن عطف ذلك على معنى "الليل" لا على لفظه، لدخول قوله: "سكناً" بينه وبين "الليل". . . . وقرأ ذلك عامة قراء الكوفيين: "وجَعَلَ الليلَ سكناً والشمس"، على "فَعَلَ"، بمعنى الفعل الماضى، ونصب "الليل".

وقد ظن بعض الغالطين أن معنى الآية: أن الله والمؤمنين حسبك، ويكون ﴿مَنِ اللَّهِ وَالْمُؤْمِنِينَ حَسَبُ وَيَكُون اتَّبَعَكَ﴾ رفعاً عطفاً على الله، وهذا خطأ قبيح مستلزم للكفر؛ فإن الله وحده حسب جميع الخلق.

كما قال تعالى: ﴿ اللَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمُ فَاخْشُوهُمْ فَزَادَهُمْ إيكننًا وَقَالُواْ حَسَّبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ ﴿ اللَّهِ اللَّهِ عِمْرَانَ: ١٧٣]، أي: الله وحده كافينا كلنا.

وفي البخاري عن ابن عباس في هذه الكلمة: "قالها إبراهيم حين ألقي في النار، وقالها محمد حين قال لهم الناس: إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيماناً وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل"(١).

فكل من النبيين قال: حسبي الله، فلم يشرك بالله غيره في كونه حسبه، فدل على أن الله وحده حسبه ليس معه غيره.

ومنه قوله تعالى: ﴿ أَلِيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَةً ﴾ [الزُّمَر: ٣٦] وقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَهُمْرُ رَضُوا مَا ءَاتَنَهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُمُ وَقَالُوا حَسَبُنَا اللَّهُ سَيُؤتِينَا اللَّهُ مِن فَضَالِهِ، وَرَسُولُمُ ﴾ [التوبَة: ٥٩] الآية. فدعاهم إلى أن يرضوا ما آتاهم الله ورسوله، وإلى أن يقولوا: حسبنا الله، ولا يقولوا: حسبنا الله ورسوله. لأن الإيتاء يكون بإذن الرسول، كما قال: ﴿ وَمَا مَالنَكُمُ الرَّسُولُ فَحُدُوهُ وَمَا نَهَاكُمُ عَنْهُ فَٱنْهُوا ﴾ [الحَشر: ٧].

وأما الرغبة فإلى الله، كما قال تعالى: ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ ۞ وَلِكَ رَبِّكَ فَارْغَب ۞﴾ [الشرح: ٨٠٧].

وكذلك التحسّب الذي هو التوكل على الله وحده، فلهذا أمروا أن يقولوا: حسب المؤمن، حسبنا الله، ولا يقولوا: ورسوله. فإذا لم يجز أن يكون الله ورسوله حسب المؤمن، كيف يكون المؤمنون مع الله حسباً لرسوله؟!

وأيضاً فالمؤمنون محتاجون إلى الله، كحاجة الرسول إلى الله، فلا بد لهم من حسبهم، ولا يجوز أن يكون معونتهم وقوتهم من الرسول وقوة الرسول منهم؛ فإن هذا يستلزم الدَّوْر، بل قوتهم من الله، وقوة الرسول من الله، فالله وحده يخلق قوتهم، والله وحده يخلق قوة الرسول.

فَ هِذَا كَ قَدُولَ هُ وَإِن يُرِيدُوٓا أَن يَعْدَعُوكَ فَإِنَ حَسْبَكَ ٱللَّهُ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَيْدُكَ بِنَصْرِو

⁽۱) الأثر عن ابن عباس رضي في: البخاري ٣٩/٦ (كتاب التفسير سورة آل عمران، باب: ﴿إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدَّ جَمَعُوا لَكُمْ ۗ الآية). وانظر تفسير ابن كثير (١٤٧/٢).

وَبِالْمُؤْمِنِينَ ۗ ۚ وَأَلَفَ بَيْكَ تُلُوبِهِمُ لَوَ أَنفَقَتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيمًا مَّا أَلَفْتَ بَيْكَ تُلُوبِهِمْ وَلَكِكِنَّ اللَّهَ أَلَفَ بَيْنَهُمُ ۚ إِنَّهُ عَزِيرٌ حَكِيمٌ ۗ ﴿ [الانفَال: ٦٣،٦٢] فإنه وحده هو المؤيّد للرسول بشيئين: أحدهما: نصره الذي ينصره به، والثاني: بالمؤمنين الذين أتى بهم.

وهناك قال: حسبك الله، ولم يقل: نصر الله. فنصر الله منه، كما أن المؤمنين مخلوقاته أيضاً، فعطف ما منه على ما منه، إذ كلاهما منه. وأما هو سبحانه فلا يكون معه غيره في إحداث شيء من الأشياء، بل هو وحده الخالق لكل ما سواه، ولا يحتاج في شيء من ذلك إلى غيره.

وإذا تبين هذا، فهؤلاء الرافضة رتبوا جهلاً على جهل، فصاروا في ظلمات بعضها فوق بعض، فظنوا أن قوله: ﴿حَسْبُكَ الله وَمَنِ اَتَبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأنفال: ٦٤] معناه: أن الله ومن اتبعك من المؤمنين حسبك، ثم جعلوا المؤمنين الذين اتبعوه هم علي بن أبي طالب.

وجهلهم في هذا أظهر من جهلهم في الأول؛ فإن الأول قد يشتبه على بعض الناس، وأما هذا فلا يخفى على عاقل، فإن عليّاً لم يكن وحده من الخلق كافياً لرسول الله ﷺ، ولو لم يكن معه إلا عليّ لما أقام دينه. وهذا عليّ لم يغن عن نفسه ومعه أكثر جيوش الأرض، بل لَمّا حاربه معاوية مع أهل الشام، كان معاوية مقاوماً له أو مستظهراً، سواء كان ذلك بقوة قتالي، أو قوة مكير واحتيال، فالحرب خدعة:

الرأي قبل شجاعة الشجعان هو أولٌ وهي المحل الثاني فإذا هما اجتمعا لنفس مدة بلغت من العلياء كل مكان (١)

فإذا لم يغن عن نفسه بعد ظهور الإسلام واتّباع أكثر أهل الأرض له، فكيف يغني عن الرسول ﷺ، وأهل الأرض كلهم أعداؤه؟!

وإذا قيل: إن عليّاً إنما لم يغلب معاوية ومن معه لأن جيشه لا يطيعونه، بل كانوا مختلفين عليه.

قيل: فإذا كان من معه من المسلمين لم يطيعوه، فكيف يطيعه الكفّار الذين يكفرون بنبيه وبه؟!

وهؤلاء الرافضة يجمعون بين النقيضين، لفرط جهلهم وظلمهم: يجعلون عليّاً أكمل الناس قدرة وشجاعة، حتى يجعلوه هو الذي أقام دين الرسول، وأن الرسول

⁽۱) البيتان للمتنبي في مطلع قصيدة يمدح بها سيف الدولة عند منصرفه من بلاد الروم سنة ٣٤٥. انظر: شرح ديوان المتنبي (٣٠٧/٤) وضع الأستاذ عبد الرحمن البرقوقي، ط. دار الكتاب العربي، بيروت.

كان محتاجاً إليه. ويقولون مثل هذا الكفر، إذ يجعلونه شريكاً لله في إقامة دين محمد، ثم يصفونه بغاية العجز والضعف والجزع والتقية بعد ظهر الإسلام وقوته ودخول الناس فيه أفواجاً.

ومن المعلوم قطعاً أن الناس بعد دخولهم في دين الإسلام أتبع للحق منهم قبل دخولهم فيه، فمن كان مشاركاً لله في إقامة دين محمد، حتى قهر الكفّار وأسلم الناس، كيف لا يفعل هذا في قهر طائفة بغوا عليه، هم أقل من الكفّار الموجودين عند بعثة الرسول، وأقل منهم شوكة، وأقرب إلى الحق منهم؟!

فإن الكفّار حين بَعَث الله محمداً كانوا أكثر ممن نازع عليّاً وأبعد عن الحق، فإن أهل الحجاز والشام واليمن ومصر والعراق وخراسان والمغرب كلهم كانوا كفّاراً، ما بين مشرك وكتابي ومجوسي وصابئ، ولما مات النبي على كانت جزيرة العرب قد ظهر فيها الإسلام، ولما قُتل عثمان كان الإسلام قد ظهر في الشام ومصر والعراق وخراسان والمغرب.

فكان أعداء الحق عند موت النبي على أقل منهم وأضعف، وأقل عداوة منهم له عند مبعثه، وكذلك كانوا عند مقتل عثمان أقل منهم وأضعف، وأقل عداوة منهم له حين بُعث محمد على فإن جميع الحق الذي كان يقاتل عليه على، هو جزء من الحق الذي قاتل عليه النبي على فمن كذّب بالحق الذي بُعث به محمد على وقاتله عليه، كذّب بما قاتل عليه على من ذلك.

فإذا كان عليٌّ في هذه الحال قد ضعف وعجز عن نصر الحق ودفع الباطل، فكيف يكون حاله حين المبعث، وهو أضعف وأعجز وأعداء الحق أعظم وأكثر وأشد عداوة؟!

ومثل الرافضة في ذلك مثل النصارى: ادّعوا في المسيح الإلهية، وأنه رب كل شيء ومليكه، وعلى كل شيء قدير. ثم يجعلون أعداءه صفعوه ووضعوا الشوك على رأسه وصلبوه، وأنه جعل يستغيث فلا يغيثوه، فلا أفلحوا بدعوى تلك القدرة القاهرة ولا بإثبات هذه الذلة التامة.

وإن قالوا: كان هذا برضاه.

قيل: فالرب إنما يرضى بأن يُطاع لا بأن يعصى. فإن كان قتله وصلبه برضاه، كان ذلك عبادة وطاعة لله، فيكون اليهود الذين صلبوه عابدين لله مطيعين في ذلك، فيُمدحون على ذلك لا يُذمّون، وهذا من أعظم الجهل والكفر.

وهكذا يوجد من فيه شبه من النصارى والرافضة من الغلاة في أنفسهم

وشيوخهم، تجدهم في غاية الدعوى وفي غاية العجز. كما قال على الحديث الصحيح: "ثلاثة لا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم يوم القيامة ولا يزكيهم ولهم عذاب اليم: شيخ زان، وملك كذّاب، وفقير مختال" وفي لفظ: "عائل مزهو" وفي لفظ: "وعائل مستكبر" (١) وهذا معنى قول بعض العامة: الفقر والزنطرة.

فهكذا شيوخ الدعاوي والشطح: يدَّعي أحدهم الإلهية وما هو أعظم من النبوة، ويعزل الرب عن ربوبيته، والنبي عن رسالته، ثم آخرته شحّاذ يطلب ما يقيته، أو خائف يستعين بظالم على دفع مظلمته، فيفتقر إلى لقمة، ويخاف من كلمة، فأين هذا الفقر والذل من دعوى الربوبية المتضمنة للغنى والعز؟!(٢).

وهذه حال المشركين الذين قال الله فيهم: ﴿وَمَن يُشْرِكِ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخْطَفُهُ ٱلطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ ٱلرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَجِيقٍ﴾ [الحَج: ٣١].

وقـــال: ﴿مَثَلُ الَّذِيكَ التَّخَذُواْ مِن دُونِ اللّهِ أَوْلِكَآءَ كَمَثَـلِ الْعَنَصُبُونِ اتَّخَـذَتْ بَيْتُأَ ۗ وَإِنَّ أَوْهَى ٱلْبُـيُونِ لَبَيْتُ الْمَنكُبُونِ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ۞ [العَنكبوت: ٤١].

وقال: ﴿ سَنُلِقِي فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلرُّعْبَ بِمَا ٱشْرَكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمَّ يُنَزِّلُ بِهِ. سُلْطَكَنَاً﴾ [آل عِمرَان: ١٥١].

والنصارى فيهم شرك بين، كما قال تعالى: ﴿ أَغَنَا أَعَالَهُمْ وَرُفْبَانَهُمْ وَرُفْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِن دُونِ اللّهِ وَالْمَسِيحَ أَبْنَ مَرْيَكُمْ وَمَا أَمِرُوا إِلّا لِيَعْبُدُوا إِلَاهُا وَحِدَا لَا إِلَاهُ إِلّا هُوْ سُبُحَانَهُ عَكَمًا يُشَرِكُونَ ﴿ آلِكُ التَّوبَة: ٣١] وهكذا من أشبههم من الغالية من الشيعة والنساك فيه شرك وغلو، كما في النصارى شرك وغلو، واليهود فيهم كبر، والمستكبر معاقب بالذل.

قال تعالى: ﴿ صُرِيَتْ عَلَيْهِمُ ٱلدِّلَةُ أَيْنَ مَا ثَقِفُوٓا إِلَّا بِعَبْلِ مِّنَ ٱللَّهِ وَحَبْلِ مِّنَ ٱلنَّاسِ وَبَآءُو بِغَضَبِ مِّنَ ٱللَّهِ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْمَسْكَنَةُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِعَايَنتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلْأَنْهِيَاءَ بِغَيْرِ حَقِّ ذَلِكَ بِمَا عَصُوا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴿ آلَ عِمرَان: ١١٢].

⁽۱) الحديث عن أبي هريرة ولله في: البخاري ۱۷۸/۳ (كتاب الشهادات، باب اليمين بعد العصر). والحديث أيضاً عن أبي هريرة وله أيضاً في: البخاري ۱۱۰/۳–۱۱۱ (كتاب الشرب والمساقاة، باب إثم من منع ابن السبيل من الماء)، ۷۹/۹ (كتاب الأحكام، باب من بايع رجلاً لا يبايعه إلا للدنيا)، مسلم ۱/۳۰ (كتاب الإيمان باب بيان غلظ تحريم إسبال الأزار والمنّ بالعطية...)، سنن النسائي ١٨٠/٧ كتاب البيوع، باب الحلف الواجب للخديعة في البيع)، المسند (ط. المعارف) ١٨٠/١٣.

 ⁽٢) قال أبو عبد الرحمن: من يطلع على كتب الصوفية لا سيما "الطبقات" للشعراني، يجد العجب
العجاب من كرامات الصوفية فيما يدّعونه من الكرامات التي لم تكن للأنبياء على. وقد جمعت بعضاً
منها وإن شاء الله تعالى - إن كان في العمر بقية - سوف نفردها في رسالة متواضعة.

وقــال تــعــالــى: ﴿ أَفَكُلُمَا جَاءَكُمُ رَسُولًا بِمَا لَا نَهْوَىٰ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكَبَرَتُمُ فَغَرِيقًا كَذَّبْتُمُ وَقَالُهُمُ لَا نَبْقَا لَكُذَّبُتُمُ وَقَالُهُمُ لِلْأَنبِياءَ كَانَ اسْتَكَبَاراً.

فالرافضة فيهم شبه من اليهود من وجه، وشبه من النصارى من وجه. ففيهم شرك وغلو وتصديق بالباطل كالنصارى، وفيهم جبن وكِبر وحسد وتكذيب بالحق كاليهود.

وهكذا غير الرافضة من أهل الأهواء والبدع، تجدهم في نوع من الضلال ونوع من الغي، فيهم شرك وكبر.

لكن الرافضة أبلغ من غيرهم في ذلك، ولهذا تجدهم أعظم الطوائف تعطيلاً لبيوت الله ومساجده من الجمع والجماعات، التي هي أحب الاجتماعات إلى الله. وهم أيضاً لا يجاهدون الكفّار أعداء الدِّين، بل كثيراً ما يوالونهم ويستعينون بهم على عداوة المسلمين، فهم يعادون أولياء الله المؤمنين، ويوالون أعداءه المشركين وأهل الكتاب، كما يعادون أفضل الخلق من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان، ويوالون أكفر الخلق من الإسماعيلية والنصيرية ونحوهم من الملاحدة، وإن كانوا يقولون: هم كفار، فقلوبهم وأبدانهم إليهم أميل منها إلى المهاجرين والأنصار والتابعين وجماهير المسلمين.

وما من أحد من أهل الأهواء والبدع، حتى المنتسبين إلى العلم والكلام والفقه والحديث والتصوف إلا وفيه شعبة من ذلك، كما يوجد أيضاً شعبة من ذلك في أهل الأهواء، من أتباع الملوك والوزراء والكتّاب والتّجّار، لكن الرافضة أبلغ في الضلال والغيّ من جميع الطوائف أهل البدع.



الفصل الخامس والعشروي

الرد على من ادّعى الإمامة لعليّ بقوله إنه أفضل الصحابة لاختصاصه بفضيلة حب الله

قال الرافضي:

"البرهان الخامس والعشرون: قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمِ يُمِيِّهُمْ وَيُعِبُّونَهُۥ﴾ [المَائدة: ٥٤].

قال الثعلبي: إنما نزلت في عليّ، وهذا يدل على أنه أفضل، فيكون هو الإمام".

والجواب من وجوه:

أحدها: أن هذا كذب على الثعلبي، فإنه قال في تفسيره في هذه الآية: "قال علي وقتادة والحسن: إنهم أبو بكر وأصحابه. وقال مجاهد: هم أهل اليمن". وذكر حديث عياض بن غنم: أنهم أهل اليمن، وذكر الحديث: "أتاكم أهل اليمن": فقد نقل الثعلبي أن علياً فسر هذه الآية بأنهم أبو بكر وأصحابه.

وأما أئمة التفسير، فروى الطبري^(۱) عن المثنى، حدثنا عبد الله بن هاشم^(۲)، حدثنا سيف بن عمر، عن أبي روق، عن الضّحَّاك، عن أبي أيوب، عن عليّ في قوله: ﴿يَكَأَيُّهُا اللَّذِينَ اَمَنُوا مَن رَبِّتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ ﴿ [المَائدة: ٥٤] قال: عَلِمَ الله المؤمنين، ووقع معنى السوء على الحشو الذي فيهم من المنافقين ومن في علمه أن يرتدوا،

⁽۱) في تفسيره (ط. المعارف) ١٣/١٠-٤١٤.

⁽٢) الطبري: المثنى قال: حدثنا إسحاق قال: حدثنا عبد الله بن هشام.

فقال: ﴿ مَن يَرْتَدُ مِنكُمْ عَن مِينِهِ فَسَوْلَ يَأْتِي اللَّهُ ﴾ [المَائدة: ٥٤] (١): المرتدَّة في دورهم، ﴿ يَقُوهِ يُمِينُهُمْ وَيُحِبُّونُهُم ﴾ [المَائدة: ٥٤] بأبي بكر وأصحابه ﴿ إِن اللَّهُ اللَّالَا اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّالِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّا ا

وذكر بإسناده هذا القول عن قتادة والحسن والضّحّاك وابن جريج (٢)، وذكر عن قوم أنهم الأنصار (٣)، وعن آخرين أنهم أهل اليمن (٤)، ورجع هذا الآخر أنهم رهط أبي موسى (٥)، قال (٢): "ولولا صحة الخبر بذلك عن النبي على ما كان القول عندي في ذلك إلا قول من قال: هم أبو بكر وأصحابه (٧) قال: "ولما ارتد المرتدون جاء الله بهؤلاء على عهد عمر الله (٨).

الثاني: أن هذا قول بلا حجة، فلا يجب قبوله.

الثالث: أن هذا معارض بما هو أشهر منه وأظهر، وهو أنها نزلت في أبي بكر وأصحابه، الذين قاتلوا معه أهل الردة. وهذا هو المعروف عند الناس كما تقدم. لكن هؤلاء الكذّابون أرادوا أن يجعلوا الفضائل التي جاءت في أبي بكر يجعلونها لعليّ، وهذا من المكر السيئ الذي لا يحيق إلا بأهله.

وحدّثني الثقة من أصحابنا أنه اجتمع بشيخ أعرفه، وكان فيه دين وزهد وأحواله معروفة، لكن كان فيه تشيع. قال: وكان عنده كتاب يعظّمه، ويدّعي أنه من الأسرار، وأنه أخذه من خزائن الخلفاء، وبالغ في وصفه. فلما أحضره، فإذا به كتاب قد كُتب بخط حسن، وقد عمدوا إلى الأحاديث التي في البخاري ومسلم جميعها في فضائل أبي بكر وعمر ونحوهما جعلوها لعليّ. ولعل هذا الكتاب كان من خزائن بني عبيد المصريين، فإن خواصهم كانوا ملاحدة زنادقة غرضهم قلب الإسلام، وكانوا قد وضعوا من الأحاديث المفتراة التي يناقضون بها الدين ما لا يعلمه إلا الله.

ومثل هؤلاء الجهّال يظنون أن الأحاديث التي في البخاري ومسلم إنما أخذت

⁽١) تفسير الطبري: قال: يا أيها الذين آمنوا من يرتد...

⁽٢) انظر: تفسير الطبري (١١/١٠-٤١٣).

⁽۳) انظر: تفسير الطبرى (۱۰/۱۷-٤۱۸).

⁽٤) انظر: تفسير الطبري (١٦/١٥-٤١٧).

⁽٥) انظر: تفسير الطبري (١٩/١٠).

⁽٦) انظر: تفسير الطبري (١٩/١٠).

 ⁽٧) تفسير الطبري (٤١٩/١٠): "ولولا الخبر الذي رُوي في ذلك عن رسول الله ﷺ بالخبر الذي روي عنه
 ما كان القول عندي في ذلك إلا قول من قال: هم أبو بكر وأصحابه".

 ⁽A) تفسير الطبري (٢٠/١٠): "قيل له: إن الله تعالى ذكره لم يعد المؤمنين أن يبدلهم بالمرتدين منهم يومئذ خيراً من المرتدين لقتال المرتدين، وإنما أخبر أنه سيأتيهم بخير منهم بدلاً منهم، فقد فعل ذلك بهم قريباً غير بعيد، فجاء بهم على عهد عمر..".

عن البخاري ومسلم، كما يظن مثل ابن الخطيب ونحوه ممن لا يعرف حقيقة الحال، وأن البخاري ومسلماً كان الغلط يروج عليهما، أو كانا يتعمدان الكذب، ولا يعلمون أن قولنا: رواه البخاري ومسلم علامة لنا على ثبوت صحته، لا أنه كان صحيحاً بمجرد رواية البخاري ومسلم، بل أحاديث البخاري ومسلم رواها غيرهما من العلماء والمحدّثين من لا يحصي عدده إلا الله، ولم ينفرد واحد منهما بحديث: بل ما من حديث إلا وقد رواه قبل زمانه وفي زمانه وبعد زمانه طوائف، ولو لم يُخلق البخاري ومسلم لم ينقص من الدين شيء، وكانت تلك الأحاديث موجودة بأسانيد يحصل بها المقصود وفوق المقصود.

وإنما قولنا: رواه البخاري ومسلم كقولنا: قرأه القرّاء السبعة. والقرآن منقول بالتواتر، لم يختص هؤلاء السبعة بنقل شيء منه، وكذلك التصحيح لم يقلّد أئمة الحديث الحديث فيه البخاري ومسلماً، بل جمهور ما صححاه كان قبلهما عند أئمة الحديث صحيحاً متلقى بالقبول، وكذلك في عصرهما وكذلك بعدهما قد نظر أئمة هذا الفن في كتابيهما، ووافقوهما على تصحيح ما صححاه، إلا مواضع يسيرة، نحو عشرين حديثاً، غالبها في مسلم، انتقدها عليهما طائفة من الحقاظ، وهذه المواضع المنتقدة غالبها في مسلم وقد انتصر طائفة لهما فيها، وطائفة قررت قول المنتقدة.

والصحيح التفصيل؛ فإن فيها مواضع منتقدة بلا ريب، مثل حديث أم حبيبة، وحديث خلق الله البريّة يوم السبت، وحديث صلاة الكسوف بثلاث ركوعات وأكثر.

وفيها مواضع لا انتقاد فيها في البخاري، فإنه أبعد الكتابَيْن عن الانتقاد، ولا يكاد يروي لفظاً فيه انتقاد، إلا ويروي اللفظ الآخر الذي يبيّن أنه منتقد، فما في كتابه لفظ منتقد، إلا وفي كتابه ما يبيّن أنه منتقد.

وفي الجملة من نقد سبعة آلاف درهم، فلم يرج عليه فيها إلا دراهم يسيرة، ومع هذا فهي مغيَّرة ليست مغشوشة محضة، فهذا إمام في صنعته. والكتابان سبعة آلاف حديث وكسر.

والمقصود أن أحاديثهما انتقدها الأثمة الجهابذة قبلهم وبعدهم، ورواها خلائق لا يحصي عددهم إلا الله، فلم ينفردا لا برواية ولا بتصحيح، والله على هذا الدين، كما قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَكَفِظُونَ ۞﴾ [الحِجر: ٩].

وهذا مثل غالب المسائل التي توجد في الكتب المصنّفة في مذاهب الأئمة، مثل القدوري والتنبيه والخرقي والجلاب، غالب ما فيها إذا قيل: ذكره فلان، عُلم أنه مذهب ذلك الإمام، وقد نقل ذلك سائر أصحابه، وهم خلق كثير ينقلون مذهبه بالتواتر.

وهذه الكتب فيها مسائل انفرد بها بعض أهل المذهب، وفيها نزاع بينهم، لكن غالبها هو قول أهل المذهب. وأما البخاري ومسلم فجمهور ما فيهما اتفق عليه أهل العلم بالحديث، الذين هم أشد عناية بألفاظ الرسول وضبطاً لها ومعرفة بها من أتباع الأثمة لألفاظ أثمتهم، وعلماء الحديث أعلم بمقاصد الرسول في ألفاظه من أتباع الأثمة بمقاصد أثمتهم، والنزاع بينهم في ذلك أقل من تنازع الأئمة في مذاهب أثمتهم.

والرافضة - لجهلهم - يظنون أنهم إذا قلبوا ما في نسخةٍ من ذلك، وجعلوا فضائل الصديق لعلى، أن ذلك يخفى على أهل العلم، الذين حفظ الله بهم الذكر.

الرابع: أن يقال: إن الذي تواتر عند الناس أن الذي قاتل أهل الرّدة هو أبو بكر الصديق على الذي قاتل مسيلمة الكذاب المدّعي للنبوة وأتباعه بني حنيفة وأهل اليمامة. وقد قيل: كانوا نحو مائة ألف أو أكثر، وقاتل طليحة الأسدي، وكان قد ادّعي النبوة بنجد، واتّبعه من أسد وتميم وغطفان ما شاء الله، وادّعت النبوة سجاح، امرأة تزوجها مسيلمة الكذّاب، فتزوج الكذّاب بالكذّابة.

وأيضاً فكان من العرب من ارتدّ عن الإسلام، ولم يتبع متنبئاً كذاباً. ومنهم قوم أقرّوا بالشهادتين، لكن امتنعوا من أحكامهما كمانعي الزكاة. وقصص هؤلاء مشهورة متواترة يعرفها كل من له بهذا الباب أدنى معرفة.

والمقاتلون للمرتدّين هم من الذين يحبهم الله ويحبونه، وهم أحق الناس بالدخول في هذه الآية، وكذلك الذين قاتلوا سائر الكفّار من الروم والفرس. وهؤلاء أبو بكر وعمر ومن اتبعهما من أهل اليمن وغيرهم. ولهذا رُوي أن هذه الآية لَمّا نزلت سُئل النبي ﷺ عن هؤلاء، فأشار إلى أبي موسى الأشعري، وقال: "هم قوم هذا "(١).

فهذا أمر يعرف بالتواتر والضرورة: أن الذين أقاموا الإسلام وثبتوا عليه حين الردة، وقاتلوا المرتدين والكفّار، هم داخلون في قوله: ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي اللّهُ بِقَوْمِ يُحَبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥ وَلَحَيْرُهُمْ وَلَكِبُّهُمْ وَيُجِبُّونَهُۥ وَلَا يَعَافُونَ لَوْمَةَ لَآبِمُ ۖ وَالمَائدة: ٤٥].

وأما علي والله فلا ريب أنه ممن يحب الله ويحبه الله لكن ليس بأحق بهذه الصفة من أبي بكر وعمر وعثمان، ولا كأن جهاده للكفّار والمرتدّين أعظم من جهاد هؤلاء، ولا حصل به من المصلحة للدين أعظم مما حصل بهؤلاء، بل كل منهم له سعي مشكور وعمل مبرور وآثار صالحة في الإسلام، والله يجزيهم عن الإسلام وأهله خير جزاء، فهم الخلفاء الراشدون، والأئمة المهديون الذين قضوا بالحق، وبه كانوا يعدلون.

⁽١) ذكر هذا الحديث الطبري في تفسيره ٤١٤/١٠ (وانظر تعليق المحقق).

وأما أن يأتي إلى أئمة الجماعة الذين كان نفعهم في الدين والدنيا أعظم، فيجعلهم كفّاراً أو فسّاقاً ظلمة، ويأتي إلى من لم يجر على يديه من الخير مثل ما جرى على يد واحد منهم، فيجعله الله أو شريكاً لله أو شريك رسول الله بي أو الإمام المعصوم الذي لا يؤمن إلا من جعله معصوماً منصوصاً عليه، ومن خرج عن هذا فهو كافر، ويجعل الكفّار المرتدّين الذين قاتلهم أولئك كانوا مسلمين، ويجعل المسلمين الذين يصلّون الصلوات الخمس، ويصومون شهر رمضان، ويحجّون البيت، ويؤمنون بالقرآن يجعلهم كفّاراً لأجل قتال هؤلاء...

فهذا عمل أهل الجهل والكذب والظلم والإلحاد في دين الإسلام، عمل من لا عقل له ولا دين ولا إيمان.

والعلماء دائماً يذكرون أن الذي ابتدع الرفض كان زنديقاً ملحداً مقصوده إفساد دين الإسلام ولهذا صار الرفض مأوى الزنادقة الملحدين من الغالية والمعطّلة، كالنصيرية والإسماعيلية ونحوهم.

وأول الفكرة آخر العمل، فالذي ابتدع الرفض كان مقصوده إفساد دين الإسلام، ونقض عراه، وقلعه بعروشه آخراً، لكن صار يظهر منه ما يكنّه من ذلك، ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون.

وهذا معروف عن ابن سبأ وأتباعه، وهو الذي ابتدع النصَّ في عليّ، وابتدع أنه معصوم. فالرافضة الإمامية هم أتباع المرتدّين، وغلمان الملحدين، وورثة المنافقين، لم يكونوا أعيان المرتدّين الملحدين.

الوجه الخامس: أن يقال: هب أن الآية نزلت في عليّ، أيقول القائل: إنها مختصة به، ولفظها يصرح بأنهم جماعة؟ قال تعالى: ﴿مَن يَرْتَدُّ مِنكُمْ عَن دِيبِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي مَخْتُمْ وَيُحِبُّونَهُ وَيُحِبُّونَهُ وَيُجِبُّمُ وَيُحِبُّونَهُ وَيُ المَائدة: ٤٥] أفليس هذا صريحاً في أن هؤلاء ليسوا رجلاً، فإن الرجل لا يُسمّى قوماً في لغة العرب: لا حقيقة ولا مجازاً.

ولو قال: المراد هو وشيعته.

لقيل: إذا كانت الآية أَدْخَلت مع عليّ غيره فلا ريب أن الذين قاتلوا الكفّار والمرتدين أحق بالدخول فيها ممن لم يقاتل إلا أهل القبلة، فلا ريب أن أهل اليمن، الذين قاتلوا مع أبي بكر وعمر وعثمان، أحق بالدخول فيها من الرافضة، الذين يوالون اليهود والنصارى والمشركين، ويعادون السابقين الأوَّلين.

فإن قيل: الذين قاتلوا مع عليّ كان كثير منهم من أهل اليمن.

قيل: والذين قاتلوه أيضاً كان كثير منهم من أهل اليمن. فكلا العسكرين كانت اليمانية والقيسية فيهم كثيرة جداً، وأكثر أذواء اليمن كانوا مع معاوية، كذي كلاع، وذي عمرو، وذي رعين، ونحوهم. وهم الذين يُقال لهم: الذوين.

كما قال الشاعر:

وما اعني بذلك اصغريهم ولكني أريد به النوينا

الوجه السادس: قوله: ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي اللّهُ بِقَوْمِ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ ﴾ [المَائدة: ٥٤] لفظ مطلق، ليس فيه تعيين. وهو متناول لمن قام بهذه الصفات كائناً ما كان، لا يختص ذلك بأبي بكر ولا بعليّ. وإذا لم يكن مختصاً بأحدهما، لم يكن هذا من خصائصه، فبطل أن يكون بذلك أفضل ممن يشاركه فيه، فضلاً عن أن يستوجب بذلك الإمامة.

بل هذه الآية تدلّ على أنه لا يرتدُّ أحد عن الدين إلى يوم القيامة إلا أقام الله قوماً يحبهم ويحبونه، أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين، يجاهدون هؤلاء المرتدّين.

والرّدّة قد تكون عن أصل الإسلام، كالغالية من النصيرية والإسماعيلية. فهؤلاء مرتدّون باتفاق أهل السنة والشيعة، وكالعباسية (١).

وقد تكون الرِّدة عن بعض الدين، كحال أهل البدع، الرافضة وغيرهم. والله تعالى يقيم قوماً يحبهم ويحبونه، ويجاهدون من ارتد عن الدين، أو عن بعضه، كما يقيم من يجاهد الرافضة المرتدِّين عن الدين، أو عن بعضه، في كل زمان.

والله سبحانه المسؤول أن يجعلنا من الذين يحبّهم ويحبّونه، الذين يجاهدون المرتدّين وأتباع المرتدين، ولا يخافون لومة لائم.

* * *

⁽۱) يقصد بهم ابن تيمية هنا الراوندية وهم أتباع ابن الراوندي الذي كان من أثمة المعتزلة ثم فارقهم وهاجم مذهبهم وصار ملحداً زنديقاً. والراوندية فرقة من فرق الكيسانية، ويقول ابن النوبختي في كتابه "فرق الشيعة" ص٥٥: "فالكيسانية كلها لا إمام لها وإنما ينتظرون الموتى إلا "العباسية" فإنها تثبت الإمامة في ولد العباس وقادوها فيهم إلى اليوم".

وقال ابن النوبختي قبل ذلك (ص٤٥): "وفرقة قالت أوصى عبد الله بن محمد ابن الحنفية إلى محمد بن على بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب لأنه مات عندهم بأرض الشراة بالشام، وأنه دفع إليه الوصية إلى أبيه على بن عبد الله بن العباس، وذلك أن محمد بن على كان صغيراً عند وفاة أبي هاشم وأمره أن يدفعها إليه إذا بلغ دفعها إليه، فهو الإمام، وهو الله عزَّ وجلَّ، وهو العالم بكل شيء، فمن عرفه فليصنع ما شاء، وهؤلاء غلاة الراوندية".

وانظر كلام ابن حزم في الفصل (١٥٤/٤) حيث قال: "وقالت طائفة: لا تجوز الخلافة إلا في ولد العباس بن عبد المطلب وهم الراوندية". وانظر كتاب "أصول الدين" ص٢٨١.

الفصل الساهس والعشروق

الرد على من روى عن أحمد بن حنبل حديث: «الصدّيقون ثلاثة»

قال الرافضي:

* الببرهان السادس عشر: قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ ءَامَنُواْ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ ۚ أَوْلَئِكَ هُمُ السِّدِيةُ وَاللَّهِ الْوَلَيْكَ هُمُ السِّدِيةُ وَاللَّهُ مَا السَّدِيد: ١٩].

روى أحمد بن حنبل بإسناده عن ابن أبي ليلى، عن أبيه قال: قال رسول الله على:
"الصّليقون ثلاثة: حبيب بن موسى النجار مؤمن آل ياسين، الذي قال: يا قوم اتبعوا
المرسلين. وحزقيل مؤمن آل فرعون الذي قال: أتقتلون رجلاً أن يقول ربي الله.
وعلي بن أبي طالب الثالث، وهو أفضلهم". ونحوه رواه ابن المغازلي الفقيه الشافعي(١)، وصاحب كتاب "الفردوس"(٢). وهذه فضيلة تدل على إمامته".

والجواب من وجوه:

أحدها: المطالبة بصحة الحديث، وهذا ليس في مسند أحمد. ومجرد روايته له في الفضائل، لو كان رواه، لا يدل على صحته عنده باتفاق أهل العلم، فإنه يروي ما رواه الناس، وإن لم تثبت صحته. وكل من عرف العلم يعلم أنه ليس كل حديث رواه

⁽١) "مناقب الإمام على" ص٢٤٦. (م).

 ⁽۲) "الفردوس" ج۲ ص٤٢١، وأيضاً ذكر هذه الرواية الموضوعة: أبو نعيم في 'معرفة الصحابة' ج١
 ص٣٠٢، الخطيب في "تاريخ بغداد' ج١٤ ص١٥٥ في ترجمة يحيى بن الحسين المدائني رقم ٧٤٦٨ وفي إسناده عبد الله بن لهيعة وهو من الضعفاء المتروكين.

وأيضاً العلامة الألباني في "سلسلة الأحاديث الضّعيفة والموضوعة" ج١ ص٣٥٨ رقم ٣٥٥ وقال: موضوع. (م).

أحمد في الفضائل ونحوه يقول: إنه صحيح، بل ولا كل حديث رواه في مسنده يقول: إنه صحيح، بل أحاديث مسنده هي التي رواها الناس عمن هو معروف عند الناس بالنقل ولم يظهر كذبه، وقد يكون في بعضها علّة تدل على أنه ضعيف، بل باطل. لكن غالبها وجمهورها أحاديث جيدة يحتجّ بها، وهي أجود من أحاديث سنن أبي داود. وأما ما رواه في الفضائل فليس من هذا الباب عنده.

والحديث قد يُعرف أن محدّثه غلط فيه، أو كذبه من غير علم بحال المحدّث، بل بدلائل أخر.

والكوفيون كان قد اختلط كذبهم بصدقهم، فقد يخفى كذب أحدهم أو غلطه على المتأخرين، ولكن يُعرف ذلك بدليل آخر. فكيف وهذا الحديث لم يروه أحمد: لا في المسند ولا في كتاب "الفضائل"، وإنما هو من زيادات القطيعي^(۱) رواه^(۲) عن محمد بن يونس القرشيّ، حدثنا الحسن بن محمد الأنصاري^(۳) حدثنا عمرو بن جُمَيْع، حدثنا ابن أبي ليلي⁽³⁾ عن أخيه عن عبد الرحمن بن أبي ليلي⁽⁶⁾ عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ فذكره⁽⁷⁾.

ورواه القطيعي أيضاً من طريق آخر قال^(٧): كتب إلينا عبد الله بن غنام الكوفي^(٨) يذكر أن الحسن بن عبد الرحمن بن أبي ليلى المكفوف حدّثهم قال: حدثنا^(٩) عمرو بن جميع حدثنا محمد بن أبي ليلى عن عيسى^(١١) ثم ذكر الحديث^(١١).

⁽۱) هو أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك القطيعي صاحب الزيادات على كتاب "فضائل الصحابة" وسيذكره ابن تيمية بعد قليل فيقول: "ورواه القطيعي أيضاً من طريق آخر". ولد القطيعي سنة ٢٧٣ وتوفي سنة ٣٦٨. انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة (٢/٢-٧) تاريخ بغداد (٢٣/٤-٤٧)، الأعلام (١٠٣/١).

⁽٢) في كتاب "فضائل الصحابة" ٢/٦٢٧-٦٢٨ (رقم ١٠٧٢).

⁽٣) فضائل الصحابة: حدثنا محمد، ثنا الحسن بن عبد الرحمن الأنصاري.

⁽٤) فضائل الصحابة: قال: نا عمرو بن جُمّيع عن ابن أبي ليلي.

⁽٥) في 'فضائل الصحابة' عن أخيه عيسى عن عبد الرحمن بن أبي ليلي.

 ⁽٦) قال الدكتور وصي الله بن محمد عباس في تعليقه: "موضوع لأجل عمرو بن جميع أبي المنذر، وقيل:
 أبي عثمان، فإنه متروك كذّبه ابن معين. وقال النسائي والدارقطني: متروك. وقال ابن عدي: كان يتهم بالوضع وانظر باقى التعليق.

⁽٧) فضائل الصحابة ٢/٥٥٠-٢٥٦ (رقم ١١١٧).

⁽A) في "فضائل الصحابة": وفيما كتب إلينا... إلخ.

⁽٩) فضائل الصحابة: أنا.

⁽١٠) فضائل الصحابة: .. بن جميع البصري عن محمد بن أبي ليلى عن عيسى بن عبد الرحمن عن عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: قال رسول الله..

⁽١١) قال الدكتور وصي الله: "موضوع".

وعمرو بن جميع ممن لا يُحتج بنقله، بل قال ابن عدي: يتهم بالوضع. قال يحيى: كذَّاب خبيث.

وقال النسائي والدارقطني: متروك.

وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الأثبات، والمناكير عن المشاهير، لا يحل كتب حديثه إلا على سبيل الاعتبار (١).

الثاني: أن هذا الحديث موضوع على رسول الله ﷺ.

الثالث: أن في الصحيح من غير وجه تسمية غير عليّ صدّيقاً، كتسمية أبي بكر الصّدّيق، فكيف يُقال: الصّدّيقون ثلاثة؟

وفي الصحيحين عن أنس أن النبي على صعد أُحُداً، وتبعه أبو بكر وعمر وعثمان فرَجَف بهم، فقال النبي على: "اثبت أُحدُ فما عليك إلا نبي وصديق وشهيدان". ورواه الإمام أحمد عن يحيى بن سعيد عن قتادة عن أنس^(۲). وفي رواية "ارتج بهم أحد" (۳).

وفي الصحيح عن ابن مسعود عن النبي ﷺ أنه قال: "عليكم بالصدق؛ فإن الصدق يهدي إلى البرّ، والبرّ يهدي إلى الجنة، ولا يزال الرجل يصدق ويتحرى الصدق حتى يُكتب عند الله صدِّيقاً، وإياكم والكذب، فإن الكذب يهدي إلى الفجور، والفجور يهدي إلى النار، ولا يزال الرجل يكذب ويتحرّى الكذب حتى يُكتب عند الله كذَّاباً "(٤).

 ⁽۱) قال الدكتور وصي الله: 'الضعفاء للنسائي (ص٢٢٩)، المجروحين (٧٧/٢) الميزان (٣/٢٥١) اللسان (٣٥٨/٤).

قال أبو عبد الرحمن: وانظر: تاريخ بغداد (١٩٢/١٢)، المغني في الضعفاء للذهبي ج٢ ص٤٨٦ ترجمة رقم ٤٦٣٩، المؤتلف والمختلف للدارقطني ص٣٠٣ الضعفاء والمتروكين للدارقطني ص٣٠٣ ترجمة رقم ٣٠٨٠، المجروحين لابن حبان (٧٧/٢) وقال: كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات والمناكير عن المشاهير، لا يحل كتابة حديثه ولا الذكر عنه إلا على سبيل الاعتبار.

ومناسبة ذكر قول ابن حبان أن ابن تيمية ذكر قوله ناقصاً، فأحببت ذكره بتمامه للفائدة. وترجم لابن جُميع أيضاً ابن معين في تاريخه والدولابي في الكنى وابن عدي في الكامل وغيرهم من أثمة الجرح والتعديل.

⁽٧) في: المسند (ط. الحلبي) ١١٢/٣ وفيه: حدثنا عبد الله حدثني أبي حدثنا يحيى بن سعيد قال: حدثنا شعبة، حدثنا قتادة أن أنس بن مالك.. وحديث أنس في: البخاري ١٥/٥ (كتاب فضائل أصحاب النبي، باب فضائل عثمان..). وقد تكلم الألباني كلاماً مفصلاً على الحديث وألفاظه ورواياته في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" ٢/٤٥٤-٤٥٨ (حديث رقم ٨٧٥).

⁽٣) هذه الرواية في: المسند (ط. الحلبي) ٣٣١/٥.

الوجه الرابع: أن الله تعالى قد سمَّى مريم صدِّيقة، فكيف يقال: الصديقون ثلاثة؟!

الوجه الخامس: أن قول القائل: الصديقون ثلاثة، إن أرَاد به أنه لا صدّيق إلا هؤلاء، فإنه كذب مخالف للكتاب والسنة وإجماع المسلمين. وإن أراد أن الكامل في الصّدِيقية هم الثلاثة، فهو أيضاً خطأ، لأن أمتنا خير أمة أخرجت للناس، فكيف يكون المصدِّق بموسى ورسل عيسى أفضل من المصدِّقين بمحمد؟!

والله تعالى لم يسمّ مؤمن آل فرعون صدِّيقاً، ولا يُسمَّى صاحب آل ياسين صدِّيقاً، ولكنهم صدَّقوا بالرسل. والمصدِّقون بمحمد ﷺ أفضل منهم.

وقد سمّى الله الأنبياء صدّيقين في مثل قوله: ﴿وَاَذَكُرْ فِي ٱلْكِنَبِ إِبْرَهِمَ ۚ إِنَّهُمْ كَانَ صِدِيقًا نَبِيًّا ﴿ اَمرِيَم: ١٤١ ، ﴿وَاَذَكُرْ فِي ٱلْكِنَبِ إِدْرِيسٌ إِنَّهُ كَانَ صِدِيقًا نَبِيًّا ﴿ اَمريَم: ١٥٦ . وقوله عن يوسف: ﴿ أَيُّهَا ٱلصِّدِينُ ﴾ [يُوسُف: ٤٦].

الوجه السادس: أن الله تعالى قال: ﴿ وَالَّذِينَ ءَامَنُواْ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ الْوَلَيْكَ هُمُ ٱلصِّدِيقُونَ أَ

وهذا يقتضى أن كل مؤمن آمنَ بالله ورسله فهو صَدّيق.

السابع: أن يُقال: إن كان الصدّيق هو الذي يستحق الإمامة، فأحق الناس بكونه صدِّيقاً أبو بكر؛ فإنه الذي ثبت له هذا الاسم بالدلائل الكثيرة، وبالتواتر الضروري عند الخاص والعام، حتى إن أعداء الإسلام يعرفون ذلك، فيكون هو المستحق للإمامة. وإن لم يكن كونه صدِّيقاً يستلزم الإمامة بطلت الحجة.



وجاء الحديث مع اختلاف في الألفاظ في: سنن ابن ماجه ١٨/١ (المقدمة، باب اجتناب البدع والجدل)، سنن الدارمي ٢٩٩/٢-٣٠٠ (كتاب الرقاق، باب في الكذب)، المسند (ط. المعارف)
 ٢٣١/٥ ، ٢٧٥، ٣٤٣. وفي عدة مواضع في الجزء السادس منه.

الفهل السابع والعشروي

الرد على من ادّعى الإمامة لعليّ بقوله إنه اختص بفضيلة الإنفاق بالليل والنهار والسر والعلانية دون غيره

قال الرافضي: "البرهان السابع والعشرون: قوله تعالى: ﴿الَّذِيكَ يُنفِقُوكَ أَمُولَهُم بِالَّيْلِ وَاللَّذِيكَ يُنفِقُوكَ أَمُولَهُم بِالَّيْلِ وَالنَّهَادِ سِنًّا وَعَلَانِيكَةً﴾ [البّقَرَة: ٢٧٤].

من طريق أبي نُعيم بإسناده إلى ابن عباس: نزلت في عليّ، كان معه أربعة دراهم، فأنفق درهماً بالليل، ودرهماً بالنهار، ودرهماً سرّاً، ودرهماً علانية، وروى الثعلبي ذلك. ولم يحصل ذلك لغيره، فيكون أفضل. فيكون هو الإمام".

والجواب من وجوه: أحدها: المطالبة بصحة النقل. ورواية أبي نُعيم والثعلبي لا تدل على الصحة.

الثاني: أن هذا كذب ليس بثابت(١).

الثالث: أن الآية عامة في كل من ينفق بالليل والنهار سرّاً وعلانية، فمن عمل بها دخل فيها، سواء كان عليّاً أو غيره، ويمتنع أن لا يُراد بها إلا واحدٌ معيّنٌ.

الرابع: أن ما ذُكر من الحديث يناقض مدلول الآية؛ فإن الآية تدل على الإنفاق

⁽۱) انظر تفسير ابن كثير الآية ٢٧٤ من سورة "البقرة" وانظر ما رواه من أحاديث وآثار في أنها نزلت في أصحاب الخيل أو في الذين يعلفون الخيل في سبيل الله، ثم ذكر عن مجاهد حديثاً موافقاً للحديث الذي ذكره ابن المطهر ونسبه إلى ابن أبي حاتم ثم قال: "وكذا رواه ابن جرير من طريق عبد الوهاب بن مجاهد وهو ضعيف، ولكن رواه ابن مردويه من وجه آخر عن ابن عباس أنها نزلت في علي بن أبي طالب".

قال أبو عبد الرحمن: وذكره الهيثمي في "مجمع الزوائد" ج٦ ص٣٢٤ وقال: رواه الطبراني وفيه عبد الواحد بن مجاهد وهو ضعيف.

في الزمانين اللذين لا يخلو الوقت عنهما، وفي الحالين اللذين لا يخلو الفعل منهما. فالفعل لا بد له من زمان، والزمان إما ليل وإما نهار. والفعل إما سرّاً وإما علانية. فالرجل إذا أنفق بالليل سرّا، كان قد أنفق ليلاً سرّاً. وإذا أنفق علانية نهاراً، كان قد أنفق علانية نهاراً، وليس الإنفاق سرّاً وعلانية خارجاً عن الإنفاق بالليل والنهار. فمن قال: إن المراد من أنفق درهماً في السر، ودرهماً في العلانية، ودرهماً بالليل، ودرهماً بالنهار - كان جاهلاً، فإن الذي أنفقه سرّاً وعلانية قد أنفقه ليلاً ونهاراً، والذي قد أنفقه ليلاً ونهاراً قد أنفقه سرّاً وعلانية. فعلم أن الدرهم الواحد يتصف بصفتين، لا يجب أن يكون المراد أربعة.

لكن هذه التفاسير الباطلة يقول مثلها كثير من الجهال، كما يقولون: ﴿ تُحَمَّدُ وَمُّمَا لَهُ مَا يَعُولُونَ : ﴿ مُحَمَّدُ وَمُعَلِّهُ مَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مِن اللَّهُ مَا اللَّهُ مِن اللَّهُ اللَّالِي اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللللّهُ الللللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ ال

والآية صريحة في إبطال هذا وهذا، فإنها صريحة في أن هذه الصفات كلها لقوم يتصفون بها كلها، وإنهم كثيرون ليسوا واحداً، ولا ريب أن الأربعة أفضل هؤلاء، وكل من الأربعة موصوف بذلك كله، وإن كان بعض الصفات في بعض أقوى منها في آخر.

وأغرب من ذلك قول بعض جهّال المفسرين: ﴿وَالْيَينِ وَالزَّيْتُونِ ۞ وَطُورِ سِينِنَ ۞ وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ ۞ [النّين: ١-٣] إنهم الأربعة؛ فإن هذا مخالف للعقل والنقل. لكن الله أقسم بالأماكن الثلاثة التي أنزل فيها كتبه الثلاثة: التوراة والإنجيل والقرآن، وظهر منها موسى وعيسى ومحمد، كما قال في التوراة: جاء الله من طور سينا، وأشرق من ساعين، واستعلن من جبال فاران.

فالتين والزيتون: الأرض التي بُعث فيها المسيح، وكثيراً ما تسمى الأرض بما ينبت فيها، فيقال: فلان خرج إلى الكرم إلى الزيتون وإلى الرمان، ونحو ذلك، ويُراد الأرض التي فيها ذلك، فإن الأرض تتناول ذلك، فعُبِّر عنها ببعضها.

وطور سينين حيث كلّم الله موسى، وهذا البلد الأمين مكة أم القرى التي بُعث بها محمد عليه.

والجاهل بمعنى الآية، لتوهمه أن الذي أنفقه سرّاً وعلانية غير الذي أنفقه بالليل والنهار يقول: نزلت فيمن أنفق أربعة دراهم: إما عليّ وإما غيره، ولهذا قال: والنهار يقوك أمْوَلَهُم بِالنِّيلِ وَالنَّهَارِ سِنّاً وَعَلَانِيكَ ﴾ [البَعَرَة: ٢٧٤] لم يعطف

بالواو، فيقول: "وسرّاً وعلانية" بل هذان داخلان في الليل والنهار، سواء قيل: هما منصوبان على المصدر، لأنهما نوعان من الإنفاق. أو قيل: على الحال. فسواء قُدِّرا سرّاً وعلانية، أو مُسِرّاً ومعلناً، فتبين أن الذي كَذَب هذا كان جاهلاً بدلالة القرآن. والجهل في الرافضة ليس بمنكر.

الخامس: أنّا لو قدرنا أن عليّاً فعل ذلك، ونزلت فيه الآية، فهل هنا إلا إنفاق أربعة دراهم في أربعة أحوال؟ وهذا عمل مفتوح بابه ميسر إلى يوم القيامة. والعاملون بهذا وأضعافه أكثر من أن يُحصوا، وما من أحدٍ فيه خير إلا ولا بد أن ينفق إن شاء الله، تارة بالليل وتارة بالنهار، وتارة في السرّ وتارة في العلانية، فليس هذا من الخصائص، فلا يدل على فضيلة الإمامة.



الفصل الثامن والعشروة

الرد على من ادّعى الإمامة لعليّ بقوله إنه أفضلهم لأن الله عاتب أصحاب محمد في القرآن عدا علي

قال الرافضي: "البرهان الثامن والعشرون: ما رواه أحمد بن حنبل عن ابن عباس قال: ليس من آية في القرآن: ﴿ يَكَأَيُّا الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ إلا وعليّ رأسها وأميرها، وشريفها وسيدها، ولقد عاتب الله تعالى أصحاب محمد في القرآن، وما ذكر عليّاً إلا بخير. وهذا يدل على أنه أفضل، فيكون هو الإمام ".

والجواب من وجوه: أحدها: المطالبة بصحة النقل. وليس هذا في مسند أحمد، ولا مجرد روايته له - لو رواه - في "الفضائل" يدل على أنه صدق، فكيف ولم يروه أحمد: لا في المسند، ولا في "الفضائل" وإنما هو من زيادات القطيعي، رواه (۱) عن إبراهيم عن شريك الكوفي حدثنا زكريا بن يحيى الكسائي حدثنا عيسى (۲) عن علي بن بَذيمة، عن عكرمة، عن ابن عباس. ومثل هذا الإسناد لا يحتج به باتفاق أهل العلم؛ فإن زكريا بن يحيى الكسائي قال فيه يحيى: "رجل سوء يحدّث بأحاديث يستأهل أن يُحفر له فيُلقى فيها". وقال الدارقطني: "متروك". وقال ابن عدي: "كان يحدّث بأحاديث يحدّث بأحاديث يحدّث بأحاديث أحاديث في مثالب الصحابة "(۳).

الثاني: أن هذا كذب على ابن عباس، والمتواتر عنه أنه كان يفضّل عليه أبا بكر وعمر، وله معايبات يعيب بها علياً، ويأخذ عليه في أشياء من أموره، حتى إنه لما حرق الزنادقة الذين ادّعوا فيه الإلهية قال: لو كنت أنا لم أحرقهم، لنهى النبى عليه

⁽١) في كتاب "فضائل الصحابة" ٢/٦٥٤ (رقم ١١١٤).

⁽٢) فضائل الصحابة: حدثنا إبراهيم بن شريك الكوفي، ثنا زكريا بن يحيى الكسائي، ثنا عيسى.

⁽٣) قال الدكتور وصي الله في تعليقه: "إسناده ضعيف جداً لأجل زكريا بن يحيى الكسائي".

أن يعذُّب بعذاب الله، ولضربت أعناقهم لقول النبي ﷺ: "من بدّل دينه فاقتلوه" رواه البخاري وغيره (١)، ولما بلغ عليّاً ذلك قال: ويح أم ابن عباس.

ومن الثابت عن ابن عباس أنه كان يفتي - إذا لم يكن معه نص – بقول أبي بكر وعمر. فهذا اتّباعه لأبي بكر وعمر، وهذه معارضته لعلى.

وقد ذكر غير واحد، منهم الزبير بن بكّار مجاوبته لعليّ لما أخذ ما أخذ من مال البصرة، فأرسل إليه رسالة فيها تغليظ عليه، فأجاب عليّاً بجواب يتضمن أن ما فعلتُه من سفك دماء المسلمين على الإمارة ونحو ذلك.

الثالث: أن هذا الكلام ليس فيه مدح لعليّ؛ فإن الله كثيراً ما يخاطب الناس بمثل هذا في مقام عتاب، كقوله تعالى: ﴿يَكَأَيُّمُا الَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَغْمَلُونَ ﴾ [الصّف: ٣٠٢]، فإن كان عليّ رأس هذه الآية، فقد وقع منه هذا الفعل الذي أنكره الله وذمه.

وقال تعالى: ﴿يَاأَيُّا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَنَّخِذُوا عَدُوِى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّ [المُمتَحنَة: ١]. وثبت في الصحاح أنها نزلت في حاطب بن أبي بلتعة لما كاتب المشركين بمكة، فأرسل النبي ﷺ عليّاً والزبير ليأتيا بالمرأة التي كان معها الكتاب، وعليّ كان بريئاً من ذنب حاطب، فكيف يُجعل رأس المخاطبين الملامين على هذا الذنب؟!

وقال تعالى: ﴿ يُكَانِّهُا الَّذِينَ ءَامَنُواْ إِذَا ضَرَاتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَيَنَّنُواْ وَلَا لَقُولُواْ لِمَنَ الْفَيَوْ اللَّيْبَا﴾ [النّساه: ٩٤]. وهذه اللّية إليَّكُمُ السّنَكَمُ السّنَكَ مُؤْمِنًا تَبْتَعُونَ عَرَضَ الْحَيَوْقِ اللَّيْبَا﴾ [النّساه: ٩٤]. وهذه الآية نزلت في الذين وجدوا رجلاً في غنيمة له، فقال: إني مسلم، فلم يصدقوه وأخذوا غنمه، فأمرهم الله على بالتثبت والتبيّن، ونهاهم عن تكذيب مدّعي الإسلام طمعاً في دنياه. وعلي على بريء من ذنب هؤلاء، فكيف يقال هو رأسهم؟! وأمثال هذا كثير في القرآن.

الرابع: هو ممن شمله لفظ الخطاب، وإن لم يكن هو سبب الخطاب، فلا ريب أن اللفظ شمله كما يشمل غيره. وليس في لفظ الآية تفريق بين مؤمن ومؤمن.

الخامس: أن قول القائل عن بعض الصحابة؛ إنه رأس الآيات وأميرها وشريفها وسيدها، كلام لا حقيقة له. فإن أريد أنه أول من خوطب بها، فليس كذلك؛ فإن الخطاب يتناول المخاطبين تناولاً واحداً، لا يتقدم بعضهم بما تناوله عن بعض.

⁽١) الحديث عن عكرمة رضي في: البخاري ١٥/٩ (كتاب استتابة المرتدين، باب حكم المرتد والمرتدة).

وإن قيل: إنه أول من عمل بها، فليس كذلك؛ فإن في الآيات آيات قد عمل بها من قبل عليّ، وفيها آيات لم يحتج عليّ أن يعمل بها.

وإن قيل: إن تناولها لغيره أو عمل بها مشروط به، كالإمام في الجمعة، فليس الأمر كذلك، فإن شمول الخطاب لبعضهم ليس مشروطاً بشموله لآخرين، ولا وجوب العمل على بعضهم مشروط على آخرين بوجوبه.

وإن قيل: إنه أفضل من عُني بها، فهذا يبنى على كونه أفضل الناس. فإن ثبت ذلك فلا حاجة إلى الاستدلال بها، الآية، وإن لم يثبت لم يجز الاستدلال بها، فكان الاستدلال بها باطلاً على التقديرين.

وغاية ما عندكم أن تذكروا أن ابن عباس كان يفضّل عليّاً، وهذا مع أنه كذب على ابن عباس، وخلاف المعلوم عنه، فلو قُدِّر أنه قال ذلك - مع مخالفة جمهور الصحابة - لم يكن حجّة.

السادس: أن قول القائل: لقد عاتب الله أصحاب محمد في القرآن وما ذكر علياً إلا بخير، كذب معلوم. فإنه لا يُعرف أن الله عاتب أبا بكر في القرآن، بل ولا أنه ساء رسول الله عليه، بل رُوي عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال في خطبته: "أيها الناس اعرفوا لأبي بكر حقّه، فإنه لم يسؤني يوماً قط"(١).

والثابت من الأحاديث الصحيحة يدل على أن النبي على كان ينتصر لأبي بكر، وينهى الناس عن معارضته، ولم يُنقل أنه ساءه، كما نُقل ذلك عن غيره؛ فإن عليّاً لما خطب بنت أبي جهل خطب النبي على الخطبة المعروفة (٢)، وما حصل مثل هذا في حق أبى بكر قط.

وأيضاً فعليّ لم يكن يدخل مع النبي ﷺ في الأمور العامة كما كان يدخل معه أبو بكر، مثل المشاورة في ولايته وحروبه وإعطائه وغير ذلك، فإن أبا بكر وعمر ﷺ كانا مع النبي ﷺ مثل الوزيرين شاورهما في أسرى بدر ما يصنع بهم، وشاورهما في

⁽١) انظر تخريج هذا الخديث السلسلة الضعيفة للألباني [٧/ ٢٢٨، رقم ٣٣٣٦] وقد حكم عليه بالوضع. [الجامع]

⁽۲) الحديث عن المسور بن مخرمة في البخاري ۱۹۰/۳ (كتاب الشروط، باب الشروط في المهر عند عقدة النكاح)، ۲۲/۵–۲۲ (كتاب فضائل أصحاب النبي ...، باب ذكر أصهار النبي في منهم أبو العاص بن الربيع)، ۳۷/۷ (كتاب النكاح، باب ذب الرجل عن ابنته في الغيرة والإنصاف)، مسلم الإلا العاص بن الربيع)، ۱۹۰۴ (كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل فاطمة)، سنن أبي داود ۲۱٬۳۰۲–۳۰۰ (كتاب النكاح، باب ما يكره أن يجمع بينهن من النساء)، سنن الترمذي ۳۵۹/۵–۳۱۲ (كتاب المناقب، باب ما جاء في فضل فاطمة في فضل فاطمة في فضل فاطمة في فضل فاطمة في المسند الربيع المسند الربيع المسند الحالي) ۱۲۵۰ ۱۲۶۰ (كتاب النكاح، باب الغيرة)، المسند (ط. الحلي) ۱۸۰۲ ۱۲۶۰ (كتاب النكاح، باب الغيرة)، المسند

وفد بني تميم لمن يولِّي عليهم، وشاورهما في غير ذلك من الأمور العامة يخصّهما بالشوري.

وفي الصحيحين عن عليّ أن عمر لَمّا مات قال له: 'والله إني لأرجو أن يحشرك الله مع صاحبيك؛ فإني كنت كثيراً ما أسمع رسول الله ﷺ يقول: 'دخلت أنا وأبو بكر وعمر، وذهبت أنا وأبو بكر وعمر.

وكان يشاور أبا بكر بأمور حروبه يخصّه، كما شاوره في قصة الإفك، كما استشار أسامة بن زيد، وكما سأل بريرة. وهذا أمر يخصه، فإنه لما اشتبه عليه أمر عائشة فينا، وتردد هل يطلقها لما بلغه عنها أم يمسكها، صار يسأل عنها بريرة لتخبره بباطن أمرها، ويشاور فيها عليًا أيمسكها أم يطلقها؟ فقال له أسامة: أهلك ولا نعلم إلا خيراً، وقال عليّ: لم يضيق الله عليك، والنساء سواها كثير، واسأل الجارية تصدقك. ومع هذا فنزل القرآن ببراءتها وإمساكها، موافقة لما أشار به أسامة بن زيد حب النبي على الله عمر يدخل في مثل هذه الشورى، ويتكلم مع نسائه فيما يخص النبي بي حتى قالت له أم سلمة: يا عمر لقد دخلت في كل شيء حتى يخص النبي بين رسول الله مي وبين نسائه.

وأما الأمور العامة الكلّية التي تعم المسلمين، إذا لم يكن فيها وحي خاص، فكان يشاور فيها أبا بكر وعمر، وإن دخل غيرهما في الشورى، لكن هما الأصل في الشورى، وكان عمر تارة ينزل القرآن بموافقته فيما يراه، وتارة يتبيّن له الحق في خلاف ما رآه فيرجع عنه.

وأما أبو بكر فلم يُعرف أنه أَنْكَرَ عليه شيئاً (٢)، ولا كان أيضاً يتقدم في شيء، اللهم إلا لما تنازع هو وعمر فيمن يولّي من بني تميم، حتى ارتفعت أصواتهما، فأنزل الله هذه الآية: ﴿ يَكَأَيُّا الَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرْفَعُواْ أَسُواَتُكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النّبِي وَلَا جَهُرُواْ لَمُ بِالْفَوْلِ الله هذه الآية، وليس تأذّي النبي عَلَيْ في ذلك بأكثر من تأذّيه في قصة فاطمة.

⁽١) حديث الإفك حديث طويل جاء عن عائشة ﴿

وأوله - وهذا لفظ البخاري: ١١٦/٥ - قالت عائشة: كان رسول الله ﷺ إذا أراد سفراً أقرع بين أزواجه، فأيهن خرج سهمها خرج بها....

والحديث في البخاري ١٧٣/٣-١٧٦ (كتاب الشهادات، باب تعديل النساء بعضهن بعضاً)، ١١٦/٥- ١٠٢٠ (كتاب النفسير، سورة يوسف)، مسلم ١٢٠ (كتاب التفسير، سورة يوسف)، مسلم ١٧٢/٣-٢١ (كتاب التوبة، باب في حديث الإفك....)، المسند (ط. الحلبي) ١٩٤/٦-١٩٧٠.

⁽٢) أي لم يعرف أن رسول الله ﷺ أنكر علَى أبي بكر ﷺ شيئاً.

وقد قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَن تُؤْدُواْ رَسُولَ اللَّهِ ﴿ [الأحزَاب: ٥٣]. وقد أنزل الله تعالى في علي: ﴿وَيَكَأَيُّهَا الَّذِينَ مَامَنُواْ لَا تَقْرَبُواْ الطَّكَلُوةَ وَأَنتُدَ شُكَرَىٰ حَتَّى تَعْلَمُواْ مَا نَقُولُونَ ﴾ [النّساء: ٤٣] لَمّا صلّى فقرأ وخَلَط(١).

وقال النبي ﷺ: "وكان الإنسان أكثر شيء جدلاً" لما قال له ولفاطمة: "ألا تصليان"؟ فقالا: "إنما أنفسنا بيد الله ﷺ (٢٠).

* * *

⁽١) ذكر ابن كثير في تفسيره لأول آية ٤٣ من سورة "النساء": حدثنا عن ابن أبي حاتم - وساق سنده - عن علي بن أبي طالب، قال: صنع لنا عبد الرحمن بن عوف طعاماً فدعانا وسقانا من الخمر، فأخذت الخمر منا، وحضرت الصلاة فقدموا فلاناً. قال: فقرأ: قل يا أيها الكافرون، ما أعبد ما تعبدون، ونحن نعبد ما تعبدون، فأنزل الله: ﴿ يَكَا أَيُ اللَّذِينَ اَمْتُوا لَا تَقْرَبُوا الْقَسَلُوةَ وَأَنْتُر شُكْرَى حَتَى تَقَلَمُوا مَا لَعُبد ما تعبد بن حميد، لَقُولُونَ اللَّساء: ٤٣]. قال ابن كثير: "هكذا رواه ابن أبي حاتم، وكذا رواه الترمذي عن عبد بن حميد، عن عبد الرحمن الدشتكي به، وقال: حسن صحيح ".

ثم ذكر ابن كثير حديثاً آخر رواه ابن جرير الطبري جاء فيه أن الذي صلى بهم هو عبد الرحمن بن عوف، ثم قال ابن كثير: "وهكذا رواه أبو داود والنسائي من حديث الثوري به".

وذكر ابن كثير حديثاً ثالثاً رواه ابن جرير الطبري وفيه أن الذي صلى إماماً هو عليّ بن أبي طالب على. كما ذكر حديثاً رابعاً رواه ابن جرير فيه أن الإمام هو عبد الرحمن بن عوف واختلفت ألفاظه عن الحديث الأول الذي رواه ابن أبي حاتم قليلاً.

انظر تفسير الطبري (ط. المعارف) ٣٧٦/٨ (الآثار ٩٥٢٤، ٩٥٢٥). والحديث في: سنن الترمذي ٢٠٥/٤ (كتاب تفسير القرآن، سورة النساء) وهو عن ابن أبي طالب وفيه..

فأخذت الخمر منا وحضرت الصلاة فقدَّموني فقرأت. . الحديث، وقال الترمذي: "هذا حديث حسن غريب صحيح".

وأما حديث عليّ في سنن أبي داود فهو فيها ٣/٤٤٥ (كتاب الأشربة، باب في تحريم الخمر) وفيه: أن رجلاً من الأنصار دعاه وعبد الرحمن بن عوف، فسقاهما قبل أن تحرّم الخمر، فأمهم عليّ في المغرب فقرأ... إلخ.

 ⁽۲) الحديث عن علي في في: البخاري ٢/٨٨ (كتاب التفسير، سورة الكهف)، ٢/٥٠ (كتاب التهجد، باب تحريض النبي على صلاة الليل...)، المسند (ط. المعارف) ٨٩/٢.

الفهل التاسع والعشروي

الرد على من ادّعى الإمامة لعليّ بقوله إن عليّاً أفضل آل محمد

قال الرافضي: "البرهان التاسع والعشرون: قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمُلَيِّكَنَهُ يُصَلُّونَ عَلَى اَلنَّبِيِّ يَكَأَيُّهُا اَلَّذِينَ مَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ۞﴾ [الاحزاب: ٥٦].

من صحيح البخاري عن كعب بن عجرة قال: سألنا رسول الله على فقلنا: يا رسول الله على الله على الله على الله على الميت، فإن الله على السلم؟ قال: "قولوا: اللهم صلّ على محمد وعلى آل محمد".

وفي صحيح مسلم: قلنا: يا رسول الله، أما السلام عليك فقد عرفناه، فكيف الصلاة عليك؟ فقال: "قولوا اللهم صلّ على محمدٍ وعلى آل محمد، كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم". ولا شك أن عليّاً أفضل آل محمد، فيكون أولى بالإمامة".

والجواب: أنه لا ريب أن هذا الحديث صحيح متفق عليه، وأن عليّاً من آل محمد الداخلين في قوله: "اللهم صلّ على محمد وعلى آل محمد"، ولكن ليس هذا من خصائصه؛ فإن جميع بني هاشم داخلون في هذا، كالعباس وولده، والحارث بن عبد المطلب وولده، وكبنات النبي على زوجتي عثمان: رقية وأم كلثوم، وبنته فاطمة. وكذلك أزواجه، كما في الصحيحين عنه قوله: "اللهم صلّ على محمد وعلى أزواجه وذريته" بل يدخل فيه سائر أهل بيته إلى يوم القيامة، ويدخل فيه إخوة على كجعفر وعقيل.

ومعلوم أن دخول كل هؤلاء في الصلاة والتسليم لا يدل على أنه أفضل من كل من لم يدخل في ذلك، ولا أنه يصلح بذلك للإمامة، فضلاً عن أن يكون مختصّاً بها. ألا ترى أن عمّاراً والمقداد وأبا ذر وغيرهم ممن اتفق أهل السنة والشيعة على فضلهم

لا يدخلون في الصلاة على الآل، ويدخل فيها عقيل والعبّاس وبنوه، وأولئك أفضل من هؤلاء باتفاق أهل السنة والشيعة، وكذلك يدخل فيها عائشة وغيرها من أزواجه، ولا تصلح امرأة للإمامة، وليست أفضل الناس باتفاق أهل السنة والشيعة، فهذه فضيلة مشتركة بينه وبين غيره، وليس كل من اتصف بها أفضل ممن لم يتصف بها.

وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: "خير القرون القرن الذي بعثت فيهم ثم اللين يلونهم" فالتابعون أفضل من القرن الثالث.

وتفضيل الجملة على الجملة لا يستلزم تفضيل الأفراد على كل فرد؛ فإن القرن الثالث والرابع فيهم من هو أفضل من كثير ممن أدرك الصحابة، كالأشتر النخعي وأمثاله من رجال الفتن، وكالمختار بن أبي عبيد وأمثاله من الكذَّابين والمفترين؛ والحجّاج بن يوسف وأمثاله من أهل الظلم والشر.

ليس عليّ أفضل أهل البيت، بل أفضل أهل البيت رسول الله ﷺ، فإنه داخل في أهل البيت.

كما قال للحسن: "أما علمت أنّا أهل بيت لا نأكل الصدقة"(١) وهذا الكلام يتناول المتكلم ومن معه.

وكما قالت الملائكة: ﴿ رَحْمَتُ اللَّهِ وَبَرَّكُنُّهُمْ عَلَيْكُمْ الْبَيْتِ ﴾ [هُود: ٧٣] وإبراهيم فيهم.

وكما قال: "اللهم صلِّ على محمد وعلى آل محمد، كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم"، وإبراهيم داخل فيهم.

وكما في قوله تعالى: ﴿ إِلَّا مَالَ لُولِلَّ بَجَيْنَهُم ﴾ [القَمَر: ٣٤]، فإن لوطاً دخل فيهم. وكذلك قوله: ﴿ إِنَّ اللَّهَ ٱصْلَغَيْنَ مَادَمَ وَنُومًا وَمَالَ إِنْسَرَهِيمَ وَمَالَ عِمْرَنَ عَلَى ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [آل عِمرَان: ٣٣]، فقد دخل إبراهيم في الاصطفاء.

وكذلك قوله: ﴿ سَلَتُمْ عَلَىٰ إِلَ يَاسِينَ ﴿ الصَّافَاتِ: ١٣٠]، فقد دخل ياسين في السلام.

⁽۱) لم أجد الحديث بهذا اللفظ، ولكن لفظ الحديث في البخاري ٧٤/٤ (كتاب الجهاد، باب من تكلّم بالفارسية والرطانة...) عن أبي هريرة ﷺ أن الحسن بن علي أخذ تمرة من تمر الصدقة فجعلها في فيه، فقال النبي ﷺ بالفارسية: "كُخ كُخ أما تمرف أنّا لا نأكل الصدقة". والحديث في: مسلم ٢٥١/٢ (كتاب الزكاة، باب تحريم الزكاة على رسول الله ﷺ وعلى آله...) وجاء من طريق آخر بلفظ: "أنّا لا تحل لنا الصدقة" وجاءت أحاديث أخرى في مسلم بهذا المعنى في هذا الباب ومثلها في سنن أبي داود (٨٣/٢-٨٤) وسنن الترمذي (٢٥/١-١٦٧).

وكذلك قول النبي ﷺ: "اللهم صلّ على آل أبي أوفى"(١) دخل في ذلك أبو أوفى.

وكذلك قوله: "لقد أوتى هذا مزماراً من مزامير آل داود"(٢).

وليس إذا كان عليّ أفضل أهل البيت بعد رسول الله ﷺ يجب أن يكون أفضل الناس بعده، لأن بني هاشم أفضل من غيرهم، فإن رسول الله ﷺ منهم، وأما إذا خرج منهم فلا يجب أن يكون أفضلهم بعده أفضل ممن سواهم.

كما أن التابعين إذا كانوا أفضل من تابعي التابعين، وكان فيهم واحد أفضل، لم يجب أن يكون الثاني أفضل من أفضل تابعي التابعين.

بل الجملة إذا فُضّلت على الجملة، فكان أفضلهما أفضل من الجملة الأخرى، حصل مقصود التفضيل، وما بعد ذلك فموقوف على الدليل.

بل قد يُقال: لا يلزم أن يكون أفضلها أفضل من فاضل الأخرى إلا بدليل.

وفي صحيح مسلم عن النبي أنه قال: "إن الله اصطفى كنانة من بني اسماعيل، واصطفى قريساً من كنانة، واصطفى من قريس بني هاشم، واصطفاني من بني هاشم" (٣). فإذا كان جملة قريش أفضل من غيرها، لم يلزم أن يكون كل منهم أفضل من غيرهم، بل في سائر العرب وغيرهم من المؤمنين من هو أفضل من أكثر قريش، والسابقون الأولون من قريش نفر معدودون، وغالبهم إنما أسلموا عام الفتح، وهم الطلقاء.

وليس كل المهاجرين من قريش، بل المهاجرون من قريش وغيرهم - كابن مسعود الهذلي، وعمران بن حصين الخزاعي، والمقداد بن الأسود الكندي - وهؤلاء وغيرهم من

⁽۱) الحديث عن ابن أبي أوفى ﴿ في: البخاري ۷۷/۸ (كتاب الدعوات، باب هل يُصلّي على غير النبي)، سنن أبي داود ۲۲/۷ (كتاب الزكاة، وباب دعاء المصدق لأهل الصدقة)، سنن النسائي ۲۲/۵ (كتاب الزكاة، باب ما (كتاب الزكاة، باب ما يقال عند إخراج الزكاة) المسند (ط. الحلبي) ۳۵۳–۳۵۵، ۳۸۱، ۳۸۳.

⁽٢) الحديث - مع اختلاف في اللفظ - عن أبي موسى الأشعري في في: البخاري ١٩٥/٦ (كتاب فضائل القرآن، باب حسن الصوت بالقراءة) ونصه: "يا أبا موسى لقد أوتيت مزماراً من مزامير آل داود" والحديث في مسلم ٥٤٦/١ (كتاب صلاة المسافرين، باب استحباب تحسين الصوت بالقرآن)، سنن الترمذي ٥٥٥ه-٣٥٦ (كتاب المناقب، باب مناقب أبي موسى الأشعري). والحديث في سنن النسائي وابن ماجه ومسند أحمد.

 ⁽٣) الحديث عن واثلة بن الأسقع رهي العند المنط عن اللفظ - في: مسلم ١٧٨٢/٤ (كتاب الفضائل،
 باب فضل نسب النبي رهي الترمذي ٢٤٣/٥ (كتاب المناقب، باب ما جاء في فضل النبي رهي المسند ١٠٠/٤.

البدريين أفضل من أكثر بني هاشم، فالسابقون من بني هاشم: حمزة وعليّ وجعفر وعبيدة بن الحارث أربعة أنفس. وأهل بدر ثلاثمائة وثلاثة عشر، فمنهم من بني هاشم ثلاثة، وسائرهم أفضل من سائر بني هاشم.

وهذا كله بناء على أن الصلاة والسلام على آل محمد وأهل بيته تقتضي أن يكونوا أفضل من سائر أهل البيوت. وهذا مذهب أهل السنة والجماعة الذين يقولون: بنو هاشم أفضل قريش، وقريش أفضل العرب، والعرب أفضل بني آدم.

وهذا هو المنقول عن أثمة السنة، كما ذكره حرب الكرماني عمَّن لقيهم، مثل أحمد وإسحاق وسعيد بن منصور وعبد الله بن الزبير الحميدي وغيرهم.

وذهبت طائفة إلى منع التفضيل بذلك، كما ذكره القاضي أبو بكر، والقاضي أبو يعلى في "المعتمد" وغيرهما.

والأول أصح، فإنه قد ثبت عن النبي على في الصحيح أنه قال: "إن الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل، واصطفى قريشاً من كنانة، واصطفى هاشماً من قريش، واصطفاني من بني هاشم". ورُوي: "إن الله اصطفى بني إسماعيل" وهذا مسوط في غير هذا الموضع.



الفصل الثلاثوي

الرد على من روى عن ابن عباس تفسيره لمرج البحرين

قال الرافضي: "البرهان الثلاثون: قوله تعالى: ﴿مَرَجَ ٱلْبَعْرَيْنِ يَلْنَقِيَانِ ۞ يَنْهُمَا بَرْزَخٌ لَا يَتَنِهُمَا ﴾ [الرَّحلن: ٢٠،١٩].

من تفسير الثعلبي وطريق أبي نعيم عن ابن عباس في قوله: ﴿مَرَجُ ٱلْبَحْرَيْنِ
يَلْنَقِيَانِ ﴿ الرَّحْلُنِ: ١٩] قال: علي وفاطمة ﴿يَتَنَهُمَا بَرَنَةٌ لَا يَتَنِيَانِ ﴿) [الرَّحْلُن: ٢٠]:
النبي صلَّى الله عليه وآله ﴿يَغَرُّهُ مِنْهُمَا ٱللَّوْلُو وَٱلْمَرْحَاتُ ﴿) [الرَّحْلُن: ٢٧]: الحسن والحسين، ولم يحصل لغيره من الصحابة هذه الفضيلة، فيكون أولى بالإمامة ".

والجواب: أن هذا وأمثاله إنما يقوله من لا يعقل ما يقوله. وهذا بالهذيان أشبه منه بتفسير القرآن، وهو من جنس تفسير الملاحدة والقرامطة الباطنية للقرآن، بل هو شر من كثير منه. والتفسير بمثل هذا طريق للملاحدة على القرآن والطعن فيه، بل تفسير القرآن بمثل هذا أعظم القدح فيه والطعن فيه.

ولجهّال المنتسبين إلى السنة تفاسير في الأربعة، وهي إن كانت باطلة فهي أمثل من هـذا، كـقـولـهـم: ﴿الْقَمَايِرِينَ: محمد، وَالْفَهَايِينَ: أبـو بـكـر، وَٱلْقَانِينِينَ: عـمـر، وَٱلْفَنْفِينِينَ: عـمـر، وَٱلْفَنْفِينِينَ: عـمـر، وَٱلْفُنْفِينِينَ: عـمـر، وَٱلْفُنْفِينِينَ: عـمـر، وَٱلْفُنْفِينِينَ بِٱلْأَسْحَارِ: عليّ﴾.

وكقولهم: ﴿ تُحَمَّدُ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَلَمُ: أبو بكر، أَشِدَّاهُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ: عمر، رُحَمَاهُ يَنْهُمُّ : عثمان، تَرَنهُمْ رُكِّعًا سُجَدًا: عليّ ﴾.

وكـقـولـهـم: ﴿وَٱلِاَينِ: أبـو بـكـر، وَالْيَتُونِ: عـمـر، وَلُورِ سِينِينَ: عــــُـمـان، وَهَلَا ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ: عليَ﴾. وكقولهم: ﴿وَالْمَصْرِ ۞ إِنَّ الْإِنسَانَ لَغِي خُسْرٍ ۞ إِلَّا الَّذِينَ مَامَنُوا ﴾: أبو بكر ﴿وَعَيلُوا الْصَالِحَاتِ ﴾: عمر، ﴿ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِ ﴾: عثمان ﴿وَتَوَاصَوْا بِالْصَابِ ﴾ عليّ.

فهذه التفاسير من جنس تلك التفاسير، وهي أمثل من إلحادات الرافضة كقولهم: ﴿وَإِنَّهُ فِي أَيْرِ اللَّهِ الْكَتَابِ ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَهُ فِي إِمَارِ مُيْبِنِ ﴿ آيس: ١٧] علي، وكقولهم: ﴿وَإِنَّهُ فِي أَيْرِ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيُّ حَكِيمً ﴿ وَالشَّجَوَةُ الْمَلْمُونَةُ فِي الْمَدِينَا لَعَيْنَا اللّهِ اللّهِ وَالشَّجَوَةُ الْمَلْمُونَةُ فِي اللّهِ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا يقوله من يومن بالله وكتابه.

وكذلك قول القائل: ﴿مَرَجَ ٱلْبَحَرَيْنِ يَلْيَقِيَانِ ﴾ [الرَّحمُن: ١٩]: علي وفاطمة، ﴿يَتَهُمُنَا بَرْنَجٌ لَا يَبْغِيَانِ ۞﴾ [الرَّحمُن: ٢٠] النبي ﷺ، ﴿يَغَرُجُ مِنْهُمَا ٱللَّوْلُو وَٱلْمَرَجَاتُ ۞﴾ [الرَّحمُن: ٢٧]: الحسن والحسين. وكل من له أدنى علم وعقل يعلم بالاضطرار بطلان هذا التفسير، وأن ابن عباس لم يقل هذا.

وهذا من التفسير الذي في تفسير الثعلبي، وذكره بإسناد رواته مجهولون لا يُعرفون، عن سفيان الشوري. وهو كذب على سفيان. قال الشعلبي: أخبرني الحسن بن محمد الدينوري، حدثنا موسى بن محمد بن علي بن عبد الله، قال: قرأ أبي على أبي محمد بن الحسن بن علوية القطّان من كتابه وأنا أسمع، حدثنا بعض أصحابنا، حدثنا رجل من أهل مصر يقال له طسم، حدثنا أبو حذيفة، عن أبيه، عن أبيه، عن سفيان الثوري في قوله: ﴿مَرَجُ ٱلْبَحْرَيْنِ يَلْفِيَانِ ﴿ يَهُمُ اللَّوْلُو وَاللَّمُ اللَّوْلُو وَاللَّمْ اللَّوْلُو وَاللَّمْ اللَّوْلُو وَاللَّمْ اللَّوْلُو وَاللَّمْ اللَّوْلُو وَاللَّمْ اللَّوْلُو وَاللَّمْ اللَّهُ وَاللَّمْ اللَّوْلُو وَاللَّمْ اللَّهُ وَاللَّمْ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّمْ اللَّهُ وَاللَّمْ اللَّهُ وَاللَّمْ اللَّهُ وَاللَّمْ الللَّهُ وَاللَّمْ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّمْ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّمْ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ الللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّمْ الللَّهُ وَاللَّمْ اللَّهُ وَاللَّمْ الللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّمْ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّمْ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللْهُ وَاللَّهُ وَاللْهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللْهُ وَاللَّهُ وَاللَهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ

وهذا الإسناد ظلمات بعضها فوق بعض، لا يثبت بمثله شيء.

ومما يبيّن كذب ذلك وجوه: أحدها: أن هذا في سورة "الرحمن"، وهي مكية بإجماع المسلمين، والحسن والحسين إنما ولدا بالمدينة.

الثاني: أن تسمية هذين بحرين، وهذا لؤلؤاً، وهذا مرجاناً، وجعل النكاح مرجاً: أمر لا تحتمله لغة العرب بوجه، لا حقيقة ولا مجازاً، بل كما أنه كذب على الله وعلى القرآن، فهو كذب على اللغة (١).

الثالث: أنه ليس في هذا شيء زائد على ما يوجد في سائر بني آدم، فإن كل من تزوج امرأة ووُلد لهما ولدان فهما من هذا الجنس، فليس في ذكر هذا ما يُستعظم من قدرة الله وآياته، إلا ما في نظائره من خلق الآدميين.

فلا موجب للتخصيص، وإن كان ذلك لفضيلة الزوجين والولدين، فإبراهيم وإسحاق ويعقوب أفضل من عليّ.

وفي الصحيح أن النبي على شنل: أي الناس أكرم؟ فقال: "أتقاهم". فقالوا: ليس عن هذا نسألك. فقال: "يوسف نبي الله، ابن يعقوب نبي الله، ابن إسحاق نبي الله، ابن إبراهيم خليل الله"(١).

وآل إبراهيم الذين أمرنا أن نسأل لمحمد وأهل بيته من الصلاة مثل ما صلى الله عليهم، ونحن - وكل مسلم - نعلم أن آل إبراهيم أفضل من آل علي، لكن محمد أفضل من إبراهيم. ولهذا ورد هنا سؤال مشهور، وهو أنه إذا كان محمد أفضل، فلم قيل: كما صليت على إبراهيم، والمشبّة دون المشبّة به.

وقد أجيب عن ذلك بأجوبة: منها: أن يُقال: إن آل إبراهيم فيهم الأنبياء، ومحمد فيهم. قال ابن عباس: محمد من آل إبراهيم. فمجموع آل إبراهيم بمحمد أفضل من آل محمد، ومحمد قد دخل في الصلاة على آل إبراهيم، ثم طلبنا له من الله ولأهل بيته مثل ما صلّى على آل إبراهيم، فيأخذ أهل بيته ما يليق بهم، ويبقى سائر ذلك لمحمد على، فيكون قد طُلب له من الصلاة ما جُعل للأنبياء من آل إبراهيم. والذي يأخذه الفاضل من أهل بيته دونه لا يكون مثل ما يحصل لنبي، فتعظم الصلاة عليه بهذا الاعتبار على.

الرابع: أن الله ذكر أنه مرج البحرين في آية أخرى، فقال في "الفرقان": ﴿وَهُوَ اللَّهِ مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ هَلَا عَذْبٌ فُرَاتٌ وَهَلَا مِلْحُ أَجَاجٌ﴾ [الفُرقان: ٥٣] فلو أريد بذلك عليًّ وفاطمة لكان ذلك ذمّاً لأحدهما، وهذا باطل بإجماع أهل السنة والشيعة.

الخامس: أنه قال: ﴿يَنْهُمَّا بَرْزَخٌ لَا يَبْغِيَانِ ۞﴾ [الرَّحمٰن: ٢٠] فلو أريد بذلك

وهو الحاجز من الأرض لئلا يبغي هذا على هذا وهذا على هذا... (يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان)
 أي من مجموعهما فإذا وجد ذلك من أحدهما كفى... واللؤلؤ معروف، وأما المرجان فقيل: هو صغار اللؤلؤ". وانظر تفسير الطبري، وزاد المسير لابن الجوزي، والدر المنثور للسيوطي.

عليّ وفاطمة، لكان البرزخ الذي هو النبي ﷺ - بزعمهم - أو غيره هو المانع الأحدهما أن يبغي على الآخر. وهذا بالذم أشبه منه بالمدح.

السادس: أن أثمة التفسير متفقون على خلاف هذا، كما ذكره ابن جرير وغيره. فقال ابن عباس: بحر السماء وبحر الأرض يلتقيان كل عام، وقال الحسن: مرج البحرين، يعني بحر فارس والروم، بينهما برزخ: هو الجزائر(١).

وقوله: ﴿ يَخْرُمُ مِنْهُمَا ٱللَّوْلُوُ وَٱلْمَرْمَاتُ ﴿ الرَّحلْن: ٢٧] قال الزَجَاج: إنما يخرج من البحر الملح، وإنما جمعهما لأنه إذا خرج من أحدهما فقد خرج منهما، مثل: ﴿ وَجَعَلَ ٱلْقَنَرَ فِهِنَ نُورًا ﴾ [نُرح: ١٦] وقال الفارسي: أراد من أحدهما فحذف المضاف. وقال ابن جرير: إنما قال منهما، لأنه يخرج من أصداف البحر عن قطر السماء.

وأما اللؤلؤ والمرجان ففيهما قولان: أحدهما: أن المرجان ما صغر من اللؤلؤ، واللؤلؤ: العظام. قاله الأكثرون، منهم ابن عباس وقتادة والفرّاء والضحّاك. وقال الزجاج: اللؤلؤ اسم جامع للحب الذي يخرج من البحر، والمرجان صغاره. الثاني: أن اللؤلؤ الصغار، والمرجان الكبار. قاله مجاهد والسدي ومقاتل.

قال ابن عباس: إذا أمطرت السماء فتحت الأصداف أفواهها، فما وقع فيها من المطر فهو لؤلؤ. وقال ابن مسعود: المرجان الخرز الأحمر.

وقال الزجّاج: المرجان أبيض شديد البياض. وحكى عن أبي يعلى أن المرجان ضرب من اللؤلؤ كالقضبان^(٢).



⁽۱) انظر: تفسير الطبري (ط. بولاق) ۷٤/۲۷-۷۱، زاد المسير (١١٢/٨).

⁽٢) انظر: تفسير الطبري (ط. بولاق) ٧٦/٢٧-٧٨، زاد المسير (١١٣/٨).

الفهل الحادي والثلاثوي

الرد على من ادّعى الإمامة لعليّ بقوله إنه اختص بمعرفة علم الكتاب

قال الرافضي: 'البرهان الحادي والثلاثون: قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عِندُهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ [الرّعد: ٤٣].

من طريق أبي نعيم عن ابن الحنفية قال: هو عليّ بن أبي طالب. وفي تفسير الثعلبي عن عبد الله بن سلام قال: قلت: من هذا الذي عنده علم الكتاب؟ قال: ذلك عليّ بن أبي طالب. وهذا يدل على أنه أفضل، فيكون هو الإمام".

والجواب من وجوه: أحدها: المطالبة بصحة النقل عن ابن سلام وابن الحنفية. الثاني: أنه بتقدير ثبوته ليس بحجة مع مخالفة الجمهور لهما.

الثالث: أن هذا كذب عليهما.

الرابع: أن هذا باطل قطعاً. وذلك أن الله تعالى قال: وقُل كَغَى بِاللهِ شَهِيدًا بَيْنِ وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُ عِلْمُ الْكِنْبِ [الرّعد: ٤٣] ولو أريد به عليّ لكان المراد أن محمداً يستشهد على ما قاله بابن عمه عليّ. ومعلوم أن عليّاً لو شهد له بالنبوة وبكل ما قال، لم ينتفع محمد بشهادته له، ولا يكون ذلك حجة له على الناس، ولا يحصل بذلك دليل المستدل، ولا ينقاد بذلك أحد، لأنهم يقولون: من أين لعليّ ذلك؟ وإنما هو استفاد ذلك من محمد، فيكون محمد هو الشاهد لنفسه.

ومنها أن يُقال: إن هذا ابن عمه ومن أول من آمن به، فيُظن به المحاباة والمداهنة. والشاهد إن لم يكن عالماً بما يشاهد به، بريئاً من التهمة، لم يحكم بشهادته، ولم يكن حجة على المشهود عليه فكيف إذا لم يكن له علم بها إلا من المشهود له؟!

ومعلوم أنه لو شهد له بتصديقه فيما قال أبو بكر وعمر وغيرهما كان أنفع له، لأن هؤلاء أبعد عن التهمة، ولأن هؤلاء قد يُقال: إنهم كانوا رجالاً وقد سمعوا من أهل الكتاب ومن الكهّان أشياء علموها من غير جهة محمد، بخلاف عليّ فإنه كان صغيراً، فكان الخصوم يقولون: لا يعلم ما شهد به إلا من جهة المشهود له.

وأما أهل الكتاب فإذا شهدوا بما تواتر عندهم عن الأنبياء وبما علم صدقه كانت تلك شهادة نافعة، كما لو كان الأنبياء موجودين وشهدوا له. لأن ما ثبت نقله عنهم بالتواتر وغيره كان بمنزلة شهادتهم أنفسهم.

ولهذا نحن نشهد على الأمم بما علمناه من جهة نبيّنا، كما قال تعالى: ﴿وَكَذَالِكَ جَمَلْنَكُمْ أَمَّةً وَسَطًا لِنَكُوفُوا شُهَدَآءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدُأَ﴾ [البَقَرَة: ١٤٣].

فهذا الجاهل الذي جعل هذه فضيلة لعليّ قَدَح بها فيه وفي النبي الذي صاربه عليّ من المؤمنين، وفي الأدلة الدالة على الإسلام. ولا يقول هذا إلا زنديق أو جاهل مفرط في الجهل. فإن كنت تدري فالمصيبة أعظم

الخامس: أن الله ﷺ قد ذكر الاستشهاد بأهل الكتاب في غير آية، كقوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَهَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ اللّهِ ثُمَّ كَفَرْتُمْ بِدِ اللّهِ وَشَهِدَ اللّهِ مُمَّ كَفَرْتُمْ بِدِ اللّهِ أَنَّمَ كَفَرْتُمْ بِدِ اللّهِ أَنْ مِثْلِدٍ ﴾ [الأحقاف: ١٠] أفترى عليّاً هو من بني إسرائيل؟!

وقـال تـعـالـى: ﴿ فَإِن كُنْتَ فِي شَكِ مِّمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَسَّعَلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَمُونَ ٱلْكِتَبَ مِن وَبِله. وَقَال تعالى علي من الذين يقرؤون الكتاب من قبله.

وقال: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِى إِلَيْهِم﴾ [يُـوسُف: ١٠٩]، ﴿فَسَنَالُوا أَهْلَ اَلذِّكْرِ﴾ [النّحل: ٤٣] فهل أهل الذكر الذين يسألونهم هل أرسل الله إليهم رجالاً هم علي بن أبي طالب؟!

السادس: أنه لو قُدِّر أن عليّاً هو الشاهد، لم يلزم أن يكون أفضل من غيره، كما أن أهل الكتاب الذين يشهدون بذلك، مثل عبد الله بن سلام وسلمان وكعب الأحبار وغيرهم، ليسوا أفضل من السابقين الأوَّلين من المهاجرين والأنصار، كأبي بكر وعمر وعثمان وعليّ وجعفر وغيرهم (١).

⁽١) ذكر الطبري في تفسيره (ط. المعارف) ١٩٠٠-٥٠١٥ أنه على قراءة ﴿وَمَنْ عِندُمُ عِلْمُ ٱلْكِتْبِ ﴾ [الرّعد: ٤٣] يكون المعنى: "والذين عندهم علم الكتاب، أي الكتب التي نزلتَ قبلَ القرآنَ، كالتوراة والإنجيل، وعلى هذه القراءة فسر ذلك المفسرون" ثم أورد آثاراً (٢٠٥٤-٢٠٥٣) تقول إنه عبد الله بن سلام وذكر آثاراً أخرى فيها أنهم ناس من أهل الكتاب منهم عبد الله بن سلام وسلمان الفارسي وتميم الداري. وقال ابن كثير في تفسيره للآية: " . . . قيل: نزلت في عبد الله بن سلام، قاله مجاهد وهذا القول غريب، لأن هذه الآية مكية، وعبد الله بن سلام إنما أسلم في أول مقدم النبي على المدينة، والأظهر في هذا ما قاله العوفي عن ابن عباس قال: هم من اليهود والنصارى" وانظر سائر كلامه. وقال القرطبي في تفسيره للآية: "قال القاضي أبو بكر بن العربي: أما من قال: إنه عليّ، فعوّل على أحد وجهين: إما لأنه عنده أعلم المؤمنين، وليس كذلك، بل أبو بكر وعمر وعثمان أعلم منه، ولقول النبي على "أنا مدينة العلم وعليّ بابها"، وهو حديث باطل".

الفهل الثاني والثلاثوي

الرد على من ادّعى الإمامة لعلي بقوله هو أفضل من إبراهيم ومحمد ﷺ لأنه وسط وهما طرفان

قال الرافضي:

"البرهان الثالث والثلاثون: قوله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا يُخْزِى ٱللَّهُ ٱلنَّبِيَّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَلَّمُ﴾ [التّخريم: ٨].

روى أبو نعيم مرفوعاً إلى ابن عباس قال: أول من يُكسى من حلل الجنة: إبراهيم على بحلته من الله، ومحمد على لأنه صفوة الله، ثم على يزف بينهما إلى الجنان، ثم قرأ ابن عباس: ﴿ يَوْمَ لَا يُحْزِى اللهُ النَّبِيّ وَالَّذِينَ عَامَنُوا مَعَمّ [التّخريم: ١٨] قال: على وأصحابه.

وهذا يدل على أنه أفضل من غيره، فيكون هو الإمام".

والجواب من وجوه:

أحدها: المطالبة بصحة النقل، لا سيما في مثل هذا الذي لا أصل له. الثاني: أن هذا كذب موضوع باتفاق أهل المعرفة بالحديث(١).

الثالث: أن هذا باطل قطعاً، لأن هذا يقتضي أن يكون عليّ أفضل من إبراهيم ومحمد، لأنه وسط وهما طرفان.

وأفضل الخلق إبراهيم ومحمد، فمن فَضَّل عليهما عليّاً كان أكفر من اليهود والنصارى. الرابع: أنه قد ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: "أول من يكسى يوم

⁽١) لم أجد هذا الحديث الموضوع.

القيامة إبراهيم "(1). وليس فيه ذكر محمد ولا عليّ. وتقديم إبراهيم بالكسوة لا يقتضي أنه أفضل من محمد مطلقاً، كما أن قوله: "إن الناس يصعقون يوم القيامة، فأكون أول من يفيق، فأجد موسى باطشاً بالعرش، فلا أدري هل استفاق قبلي، أم كان من الذين استثنى الله "(٢)، فتجويز أن يكون سبقه في الإفاقة أو لم يصعق بحال، لا يمنعنا أن نعلم أن محمّداً أفضل من موسى.

ولكن إذا كان التفضيل على وجه الغض من المفضول في النقص له نُهي عن ذلك، كما نَهَى في هذا الحديث عن تفضيله على موسى، وكما قال لمن قال: يا خير البريّة. قال: "ذاك إبراهيم" (٣).

وصح قوله: "أنا سيد ولد آدم ولا فخر، آدم فمن دونه تحت لوائي يوم القيامة ولا فخر" (٤).

⁽۱) الحديث عن ابن عباس الله في: البخاري ١٣٩/٤ (كتاب الأنبياء، باب قول الله تعالى: واتخذ الله إبراهيم خليلاً)...، ١٦٨/٤ (كتاب الأنبياء، باب واذكر في الكتاب مريم..) وهو البخاري في مواضع أخرى. والحديث في: مسلم ٢١٩٤/٤ (كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب فناء الدنيا وبيان الحشر يوم القيامة)، سنن الترمذي و/٤ (كتاب التفسير، سورة الأنبياء) وهو في الترمذي في مواضع أخرى. والحديث في النسائي والدارمي ومسند أحمد.

⁽Y) الحديث عن أبي هريرة هي، وجاء في البخاري في عدة مواضع آخرها ١٣٩/٩ (كتاب التوحيد، باب في المشيئة والإرادة...) وأول الحديث: استب رجلٌ من المسلمين ورجل من اليهود... فقال النبي هي: 'لا تخيّروني على موسى، فإن الناس يصعقون يوم القيامة، فأكون أول من يفيق، فإذا موسى باطش بجانب العرش، فلا أدري أكان فيمن صعق فأفاق قبلي، أو كان ممن استثنى الله والحديث - مع اختلاف الألفاظ - في: مسلم ١٨٤٤/٤ (كتاب الفضائل، باب من فضائل موسى هي)، سنن أبي داود ٣٠١/٣-٣٠٢ (كتاب السنة، باب في التخيير بين الأنبياء عليهم الصلاة والسلام)، المسند (ط. المعارف) ٢٠/١٠٤ (رقم ٢٧٥٧).

⁽٣) الحديث عن أنس بن مالك ره في:

مسلم ١٨٣٩/٤ (كتاب الفضائل، بأب من فضائل إبراهيم الخليل ﷺ) ونصه: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: يا خير البريّة. فقال رسول الله ﷺ: "ذاك إبراهيم ﷺ، والحديث في: سنن الترمذي ١١٦٥ (كتاب التفسير، سورة لم يكن..)، المسند (ط. الحلبي) ١٧٨/٣، ١٨٤. وقال النووي في شرحه على مسلم ١٢١/١٥ - ١٢١ : "قال العلماء: إنما قال ﷺ هذا تواضعاً واحتراماً لإبراهيم ﷺ لخلته وأبوته، وإلا فنبنا ﷺ أفضل، كما قال ﷺ: "أنا سيد ولد آدم" ولم يقصد به الافتخار ولا التطاول على من تقدّمه، بل قال بياناً لما أمر ببيانه وتبليغه، ولهذا قال ﷺ: "ولا فخر" لينفي ما قد يتطرق إلى بعض الأفهام السخيفة".

⁽٤) هذه العبارات جاءت في حديث طويل من أحاديث الشفاعة وروي عن ابن عباس وأبي سعيد الخدري وأنس بن مالك في: سنن الترمذي ٢٠٧٣/٣/١ (كتاب تفسير القرآن، سورة الإسراء) وقال الترمذي: "هذا حديث حسن، وقد روى بعضهم هذا الحديث عن أبي نضرة عن ابن عباس، الحديث بطوله". وهو أيضاً في: سنن الترمذي ٢٤٧/٥ (كتاب المناقب، باب ما جاء في فضل النبي على حديث رقم ٣٦٩٣)، سنن ابن ماجه ٢/٤٤/٢ (كتاب الزهد، باب ذكر الشفاعة)، المسند (ط. المعارف) حديث رقم ٢٥٤٦، (عمار الحلبي) ٢٤٤٠.

وكذلك الكلام في تفضيل الصحابة يُتَقى فيه نقص أحد عن رتبته أو الغضّ من درجته، أو دخول الهوى والفرية في ذلك، كما فعلت الرافضة والنواصب الذين يبخسون بعض الصحابة حقوقهم.

الخامس: أن قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ لَا يُخْزِى اللّهُ النّبِيّ وَالّذِينَ ءَامَنُوا مَعَمُّمْ فُرُهُمْ يَسْعَى بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَوَالّذِيمِمْ يَقُولُونَ رَبِّنَا أَتّيمَ لَنَا فُورَنَا وَأَغْفِرْ لَنَا إِنّكَ عَلَى كُلِ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [التخريم: ٨] وقوله: ﴿ يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَةِ يَسْعَى نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَبْسَنِهِ بُشْرَيكُمُ الْبُومَ وَالتَخريم: ٨] وقوله: ﴿ يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَةِ يَسْعَى نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَبْسَنِهِ بُشْرَيكُمُ الْبُومَ وَالتَّخريم: ٨] وقوله: ﴿ وَمَنْ اللّهُ وَالمُؤْمِنِينَ وَيَهُمْ اللّهُ وَاللّهُ وَلَهُ وَاللّهُ وَلَهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَاللّه

قال ابن عباس: ليس أحد من المسلمين إلا يُعطى نوراً يوم القيامة، فأما المنافق فيُطفأ نوره يوم القيامة، والمؤمن يشفق مما يرى من إطفاء نور المنافق، فهو يقول: ربنا أتمم لنا نورنا(۱)، فإن العموم في ذلك يعلم قطعاً ويقيناً، وأنه لم يرد به شخص واحد، فكيف يجوز أن يُقال: إنه عليِّ وحده، ولو أن قائلاً قال في كل ما جعلوه عليًا إنه أبو بكر أو عمر أو عثمان أي فرق كان بين هؤلاء وهؤلاء إلا محض الدعوى والافتراء؟ بل يمكن ذكر شبه لمن يدعي اختصاص ذلك بأبي بكر وعمر أعظم من شبه الرافضة التي تدعي اختصاص ذلك بعليّ. وحينتذ فدخول عليّ في هذه الآية كدخول الثلاثة، بل هم أحق بالدخول فيها، فلم يثبت بها أفضليته ولا إمامته.



⁽١) ذكر هذا الأثر بمعناه ابن كثير في تفسير آية ١٢ من سورة الحديد ونسبه إلى الضحاك.

الفصل الثالث والثلاثوي

الرد على من ادّعي الإمامة لعليّ بقوله هو خير البرية

قال الرافضي: ٍ .

"البرهان الثالث والثلاثون: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعِمِلُواْ الصَّلِحَتِ أُوْلَيَهَكَ هُمُّ خَيْرُ ٱلْبَرِيَّةِ ۞﴾ [البَيَّنَة: ٧].

والجواب من وجوه:

أحدها: المطالب بصحة النقل، وإن كنّا غير مرتابين في كذب ذلك، لكن مطالبة المدعي بصحة النقل لا يأباه إلا معاند. ومجرد رواية أبي نُعيم ليست بحجة باتفاق طوائف المسلمين.

الثاني: أن هذا مما هو كذب موضوع باتفاق العلماء وأهل المعرفة بالمنقولات.

الثالث: أن يُقال: هذا معارض بمن يقول: إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات هم النواصب، كالخوارج وغيرهم. ويقولون: إن من تولاه فهو كافر مرتد، فلا يدخل في الذين آمنوا وعملوا الصالحات، ويحتجون على ذلك بقوله: ﴿وَمَن لَمْ يَعَكُم بِمَا أَزَلَ اللّهُ فَأُولَتِكَ هُمُ ٱلْكَفِرُونَ [المائدة: ٤٤]. قالوا: ومن حكم الرجال في دين الله فقد حكم بغير ما أنزل الله فيكون كافرا، ومن تولّى الكافر، فهو كافر، لقوله: ﴿وَمَن يَوَلَمُمُ مِنكُمْ فَإِنَّهُ مِنهُمْ اللّهَائدة: ١٥] وقالوا: إنه هو وعثمان ومن تولاهما مرتدون بقول النبي ﷺ: "ليذادن رجال عن حوضي كما يذاد البعير الضال، فأقول: أي رب

أصحابي أصحابي. فيُقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك، إنهم لم يزالوا مرتدّين على أعقابهم منذ فارقتهم (١٠).

قالوا: وهؤلاء هم الذين حكموا في دماء المسلمين وأموالهم بغير ما أنزل الله. واحتجوا بقوله: "لا ترجعوا بعدي كفَّاراً يضرب بعضكم رقاب بعض "(٢). قالوا: والذين ضرب بعضهم رقاب بعض رجعوا بعده كفّاراً.

فهذا وأمثاله من حجج الخوارج، وهو وإن كان باطلاً بلا ريب فحجج الرافضة أبطل منه، والخوارج أعقل وأصدق وأتبع للحق من الرافضة؛ فإنهم صادقون لا يكذبون، أهل دين ظاهراً وباطناً، لكنهم ضالون جاهلون مارقون، مرقوا من الإسلام كما يمرق السهم من الرميّة، وأما الرافضة فالجهل والهوى والكذب غالب عليهم، وكثير من أئمتهم وعامتهم زنادقة ملاحدة، ليس لهم غرض في العلم ولا في الدين، بل ﴿إِن يَنِّهُمُ إِلَّا الظّنَ وَمَا تَهْوَى الْأَنفُسُ وَلْقَدْ جَاءَهُم مِن رَبِّهُم الْمُدُنّ [النّجم: ٢٣].

والمروانية الذين قاتلوا عليّاً، وإن كانوا لا يكفّرونه، فحججهم أقوى من حجج الرافضة. وقد صنف الجاحظ كتاباً للمروانية ذكر فيه من الحجج التي لهم ما لا يمكن الرافضة نقضه، بل لا يمكن الزيدية نقضه، دع الرافضة!

وأهل السنة والجماعة لَمّا كانوا معتدلين متوسطين صارت الشيعة تنتصر بهم فيما يقولونه في حق عليّ من الحق، ولكن أهل السنة قالوا ذلك بأدلة يثبت بها فضل الأربعة وغيرهم من الصحابة، ليس مع أهل السنة ولا غيرهم حجة تخصُّ عليّاً بالمدح وغيره بالقدح، فإن هذا ممتنع لا يُنال إلا بالكذب المحال، لا بالحق المقبول في ميدان النظر والجدال.

⁽۱) هذا جزء من حديث طويل عن أبي هريرة في في: مسلم ٢١٨/١ (كتاب الطهارة، باب استحباب إطالة المغرة...) أوله: أن رسول الله في أتى المقبرة فقال: "السلام عليكم دار قوم مؤمنين.. وددت أنا قد رأينا إخواننا". قالوا: أولسنا إخوانك يا رسول الله؟... الحديث، وفيه... قال: "فإنهم يأتون عُرّاً محجّلين من الوضوء وأنا فرطهم على الحوض، ألا ليُذادن رجال عن حوضي كما يُذاد البعير الضال، أناديهم: ألا هَلُمَّ، فيقال: إنهم قد بَدَّلوا بعدك، فأقول سُحقاً سُحقاً". والحديث - مع اختلاف في اللفظ - في: الموطأ ٢٨/١-٣٠ (كتاب الطهارة، باب جامع الوضوء)، سنن ابن ماجه ٢١٤٥-١٤٤٠ (كتاب اللفظ الـ٢١٧)

⁽٢) الحديث عن جرير بن عبد الله وعبد الله بن عمر وابن عباس في في: البخاري ٣١/١ (كتاب العلم، باب الإنصات للعلماء)، مسلم ٨١/١-٨٨ (كتاب الإيمان، باب بيان معنى قول النبي ﷺ: "لا ترجعوا..".)، سنن أبي داود ٢٠٥/٤ (كتاب السنة، باب الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه)، سنن الترمذي ٣٢٩/٣ (كتاب الفتن، باب لا ترجعوا بعدي كفاراً)، سنن الدارمي ٢٩/٣ (كتاب المناسك، باب في حرمة المسلم)، المسند (ط. المعارف) ٣١٦/٣ وفي مواضع أخرى في المسند.

الوجه الرابع: أن يُقال: قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّلِحَاتِ﴾ [البَيَّنَة: ٧] عامّ في كلّ من اتصف بذلك، فما الذي أوجب تخصيصه بالشيعة؟

فإن قيل: لأن من سواهم كافر.

قيل: إن ثبت كفر من سواهم بدليل، كان ذلك مغنياً لكم عن هذا التطويل، وإن لم يثبت لم ينفعكم هذا الدليل، فإنه من جهة النقل لا يثبت، فإن أمكن إثباته بدليل منفصل، فذاك هو الذي يعتمد عليه لا هذه الآية.

الوجه الخامس: أن يُقال: من المعلوم المتواتر أن ابن عباس كان يوالي غير شيعة عليّ أكثر مما يوالي كثيراً من الشيعة، حتى الخوارج كان يجالسهم ويفتيهم ويناظرهم. فلو اعتقد أن الذين آمنوا وعملوا الصالحات هم الشيعة فقط، وأن من سواهم كفّار، لم يعمل مثل هذا. وكذلك بنو أمية كانت معاملة ابن عباس وغيره لهم من أظهر الأشياء دليلاً على أنهم مؤمنون عنده لا كفار.

فإن قيل: نحن لا نكفّر من سوى الشيعة، لكن نقول: هم خير البرية.

قيل: تدل على أن الذين آمنوا وعملوا الصالحات هم خير البرية، فإن قلتم: إن من سواهم لا يدخل في ذلك، فإما أن تقولوا: هو كافر، أو تقولوا: فاسق، بحيث لا يكون من الذين آمنوا وعملوا الصالحات، وإن دخل اسمهم في الإيمان، وإلا فمن كان مؤمناً ليس بفاسق فهو داخل في الذين آمنوا وعملوا الصالحات.

فإن قلتم: هو فاسق.

قيل لكم: إن ثبت فسقهم كفاكم ذلك في الحجة. وإن لم يثبت لم ينفعكم ذلك في الاستدلال، وما تذكرون به فسق طائفة من الطوائف إلا وتلك الطائفة تبين لكم أولى بالفسق منهم من وجوه كثيرة، وليس لكم حجة صحيحة تدفعون بها هذا.

والفسق غالب عليكم لكثرة الكذب فيكم والفواحش والظلم فإن ذلك أكثر فيكم منه في الخوارج وغيرهم من خصومكم. وأتباع بني أمية كانوا أقل ظلماً وكذباً وفواحش ممن دخل في الشيعة بكثير، وإن كان في بعض الشيعة صدق ودين وزهد، فهذا في سائر الطوائف أكثر منهم، ولو لم يكن إلا الخوارج الذين قيل فيهم: "يحقر احدكم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم، وقراءته مع قراءتهم"(١).

⁽۱) ما ذكره ابن تيمية هنا جزء من حديث - مع اختلاف في الألفاظ - عن علي وأبي سعيد الخدري وجابر بن عبد الله في: البخاري ٢٠٠/٤-٢٠١ (كتاب المناقب، باب علامات النبوة)، مسلم ٧٤٧-٧٤٧ (كتاب الزكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم، باب التحريض على قتل الخوارج).

الوجه السادس: أنه قال قبل ذلك: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِنَابِ وَٱلْمُشْرِكِينَ فِي نَادِ جَهَنَّمَ خَلِدِينَ فِيهَمَّ أَوْلَتِكَ هُمْ شَرُّ ٱلْبَرِيَّةِ ۞ [البَيّنَة: ٦] ثـم قـال: ﴿إِنّ ٱلَّذِينَ مَامَنُواْ وَعِمْوا الصَّالِحَتِ أُولَيْكَ مُرْ خَيْرُ ٱلْبَرِيَّةِ ﴿ إِللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ عَلَى اللَّهُ الم المشركين وأهل الكتاب. وفي القرآن مواضع كثيرة ذكر فيها الذين آمنوا وعملوا الصالحات، وكلها عامة. فما الموجب لتخصيص هذه الآية دون نظائرها؟

وإنما دعوى الرافضة - أو غيرهم - من أهل الأهواء الكفر في كثير ممن سواهم، كالخوارج وكثير من المعتزلة والجهمية، وأنهم هم الذين آمنوا وعملوا الصالحات دون من سواهم، كقول اليهود والنصارى: ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدَّخُلُ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَنَرَكُمْ يَلْكَ أَمَانِيُّهُمْ مَّلُ هَمَانُوا بُوهَنكُمْ إِنَّ كُنتُدُ مَندِقِينَ شَ بَلَ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَمُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥ أَجْرُهُ عِندَ رَبِّهِ. وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا مُمْ يَحْزَنُونَ ۖ [البَقَرَة: ١١٢،١١١] وهذا عام في كل من عمل لله بما أمره الله، فالعمل الصالح هو المأمور به، وإسلام وجهه لله إخلاص قصده لله.



وانظر: جامع الأصول لابن الأثير (٤٣٦/١٠-٤٤٠)، سنن أبي داود ٣٣٦/٤ (كتاب السنة، باب في قتال الخوارج)، سنن ابن ماجه ٢١-٦٠/١ (المقدمة، باب في ذكر الخوارج)، المسند (ط. الحلبي) 705, NT, TV, 707, 307-007.

الفصل الرابع والثلاثوي

الرد على من ادّعى الإمامة لعليّ بقوله إنه اختص بمصاهرته للنبي ﷺ

قال الرافضي: "البرهان الرابع والثلاثون: قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ ٱلْمَآءِ بَشَرُ فَجَعَلَهُمْ نَسَبًا وَصِهْرًا ﴾ [الفُرقان: ٥٤].

في تفسير الثعلبي عن ابن سيرين قال: نزلت في النبي على وعلي بن أبي طالب: زوَّج فاطمة عليّاً، وهو الذي خلق من الماء بشراً فجعله نسباً وصهراً، ولم يثبت لغيره ذلك، فكان أفضل، فيكون هو الإمام".

الجواب من وجوه: أولاً: المطالبة بصحة النقل.

وثانياً: أن هذا كذب على ابن سيرين بلا شك.

وثالثاً: أن مجرد قول ابن سيرين الذي خالفه فيه الناس ليس بحجة.

الرابع: أن يُقال: هذه الآية في سورة "الفرقان"، وهي مكية. وهذا من الآيات المكية باتفاق الناس قبل أن يتزوج عليّ بفاطمة، فكيف يكون ذلك قد أُريد به عليّ وفاطمة؟!

الخامس: أن الآية مطلقة في كل نسب وصهر(١)، لا اختصاص لها بشخص دون شخص، ولا ريب أنها تتناول مصاهرته لعليّ، كما تتناول مصاهرته لعثمان

⁽١) يقول ابن كثير في تفسيره للآية: ﴿ وَهُو َ ٱلَّذِى خَلَقَ مِنَ ٱلْمَلَةِ بَشَرًا ﴾ [الفُرقان: ١٥] الآية، أي خلق الإنسان من نطفة ضعيفة فسواه وعدله وجعله كامل الخلقة ذكراً وأنثى كما يشاء ﴿ فَجَمَلُمُ نَسَبًا وَمِهَا ﴾ [الفُرقان: ١٥] فهو في ابتداء أمره ولد نسيب، ثم يتزوج فيصير صهراً، ثم يصير له أصهار وأختان وقرابات، وكل ذلك من ماء مهين، ولهذا قال تعالى: ﴿ وَمُلَا نَبُّكُ فَدِيرًا ﴾ [الفُرقان: ١٥].

مرتين، كما تتناول مصاهرة أبي بكر وعمر للنبي ﷺ، فإن النبي ﷺ تزوج عائشة بنت أبي بكر، وحفصة بنت عمر من أبويهما، وزوّج عثمان برقية وأم كلثوم بنتيه، وزوّج عليّاً بفاطمة، فالمصاهرة ثابتة بينه وبين الأربعة. ورُوي عنه أنه قال: "لو كانت عندنا ثالثة لزوجناها عثمان" (١) وحينئذ فتكون المصاهرة مشتركة بين عليّ وغيره، فليس من خصائصه، فضلاً عن أن توجب أفضليته وإمامته عليهم.

السادس: أنه لو فرض أنه أريد بذلك مصاهرة عليّ، فمجرد المصاهرة لا تدل على أنه أفضل من غيره باتفاق أهل السنة والشيعة، فإن المصاهرة ثابتة لكل من الأربعة، مع أن بعضهم أفضل من بعض، فلو كانت المصاهرة توجب الأفضلية للزم التناقض.



⁽۱) [الحديث في كتاب «فضائل الصحابة» في موضعين ١/ ٤٨١ (رقم ٧٨٧) ، ٥٠٨/١ (رقم ٥٠٨/١) والم ٥٠٨ (رقم ٨٣١) والأول عن عبد الله بن الحسن قال: بلغني أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قلل: «ألا أبو أيم، ألا ولي أيم، ألا أخو أيم يزوج عثمان، فلو كان عندي ثالثة لزوجته، وما زوجته إلا بوحي من السهاء»، قال المحقق: «ضعيف لا أخو أيم يزوج عثمان، فلو كان عندي ثالثة لزوجته، وما زوجته في السنة، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ٩/ ٨٣. لانقطاعه ورجال الحسن». وقال إن ابن أبي عاصم أخرجه في السنة، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ٩/ ٨٣. وقال المحقق عن الحديث الثاني: «إسناده ضعيف للإرسال»]. (قاله الشيخ محمد رشاد سالم). (الجامع).

الفصل الخامس والثلاثوي

الرد على من ادّعى الإمامة بقوله إنه اختص بأنه صدّيق معصوم دون غيره

قال الرافضي: "البرهان الخامس والثلاثون: قوله تعالى: ﴿ يَكَأَيُّهُا الَّذِينَ اَمَنُوا اللَّهُ وَكُونُوا مَعَ المَمَلوم التَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ المَمَلوم اللَّهِ عَلَيْنا الكون مع المعلوم منهم الصدق، وليس إلا المعصوم لتجويز الكذب في غيره، فيكون هو عليّاً، إذ لا معصوم من الأربعة سواه. وفي حديث أبي نُعيم عن ابن عباس أنها نزلت في عليّ ".

والجواب من وجوه: أحدها: أن الصّدِّيق مبالغة في الصادق، فكل صدِّيق صادق وليس كل صادق صدِّيقاً. وأبو بكر على قد ثبت أنه صدِّيق بالأدلة الكثيرة، فيجب أن تتناوله الآية قطعاً وأن تكون معه، بل تناولها له أولى من تناولها لغيره من الصحابة. وإذا كنا معه مقرّين بخلافته، امتنع أن نقرَّ بأن عليّاً كان هو الإمام دونه، فالآية تدل على نقيض مطلوبهم.

الثاني: أن يُقال: عليٌ إما أن يكون صدِّيقاً وإما أن لا يكون، فإن لم يكن صديقاً فأبو بكر الصّدّيق، فالكون مع الصادق الصدِّيق أولى من الكون مع الصادق الذي ليس بصديق. وإن كان صدِّيقاً فعمر وعثمان أيضاً صديقون، وحينتذ فإذا كان الأربعة صدِّيقين، لم يكن عليٌ مختصاً بذلك، ولا بكونه صادقاً، فلا يتعين الكون مع واحد دون الثلاثة. بل لو قدرنا التعارض لكان الثلاثة أولى من الواحد؛ فإنهم أكثر عدداً، لا سيما وهم أكمل في الصدق.

الثالث: أن يُقال: هذه الآية نزلت في قصة كعب بن مالك لَمّا تخلف عن غزوة تبوك، وصَدَق النبي ﷺ في أنه لم يكن له عذر، وتاب الله عليه ببركة الصدق، وكان

جماعة أشاروا عليه بأن يعتذر ويكذب، كما اعتذر غيره من المنافقين وكذبوا. وهذا ثابت في الصحاح والمساند وكتب التفسير والسير، والناس متفقون عليه (١).

ومعلوم أنه لم يكن لعليّ اختصاص في هذه القصة، بل قال كعب بن مالك: "فقام إليَّ طلحة يهرول فعانقني، والله ما قام إليّ من المهاجرين غيره" فكان كعب لا ينساها لطلحة. وإذا كان كذلك بطل حملها على عليّ وحده.

الوجه الرابع: أن هذه الآية نزلت في هذه القصة، ولم يكن أحد يُقال إنه معصوم، لا عليّ ولا غيره. فعُلم أن الله أراد (مع الصادقين) ولم يشترط كونه معصوماً.

الخامس: أنه قال: ﴿مَعَ ٱلمَّــُلِـقِينَ﴾ وهذه صيغة جمع، وعليٌّ واحد، فلا يكون هو المراد وحده.

السادس: أن قوله تعالى: ﴿مَعَ الْصَلَدِقِينَ إِمَا أَن يُراد: كونوا معهم في الصدق وتوابعه، فاصدقوا كما يصدق الصادقون، ولا تكونوا مع الكاذبين. كما في قوله: ﴿وَأَزْكُواْ مَعَ الزَيْوَيَنَ اللَّهَ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَتِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهِ عَلَيْهِم مِنَ النَّبِيتِينَ وَالشَّهَكَآءِ وَالصّلِحِينَ ﴾ [النّساء: 13]، وكما في قوله: ﴿ وَأَلْتَهِكَ مَعَ اللَّهِ اللهُ عَلَيْهِم مِنَ النّبِيتِينَ وَالصّدِيقِينَ وَالشَّهَكَآءِ وَالصّلِحِينَ ﴾ [النّساء: 13]، وكما في قوله: ﴿ فَأُولَتِهِكَ مَعَ المُؤْمِنِينَ وَسَوْفَ يُؤْتِ اللّهُ المُؤْمِنِينَ آجَرًا عَظِيمًا ﴾ [النّساء: 157].

وإما أن يُراد به: كونوا مع الصادقين في كل شيء، وإن لم يتعلق بالصدق.

والثاني باطل؛ فإن الإنسان لا يجب عليه أن يكون مع الصادقين في المباحات، كالأكل والشرب واللباس ونحو ذلك. فإذا كان الأول هو الصحيح، فليس في هذا أمر بالكون مع شخص معيّن، بل المقصود: اصدقوا ولا تكذبوا.

كما قال النبي على الحديث الصحيح: "عليكم بالصدق؛ فإن الصدق يهدي إلى البرّ، وإن البر يهدي إلى الجنة، ولا يزال الرجل يصدق ويتحرّى الصدق حتى يُكتب عند الله صدّيقاً. وإياكم والكذب، فإن الكذب يهدي إلى الفجور، وإن الفجور يهدي إلى النار، ولا يزال الرجل يكذب ويتحرّى الكذب حتى يُكتب عندالله كذّاباً (٢).

الصدق مستلزم لسائر البرّ، كقول النبي ﷺ: "عليك بالصدق، فإن الصدق يهدي إلى البر"... الحديث. وحينئذ فهذا وصف ثابت لكل من اتصف به.

الثامن: أن يُقال: إن الله أمرنا أن نكون مع الصادقين، ولم يقل: مع المعلوم فيهم الصدق، كما أنه قال: ﴿ وَأَشْهِدُواْ ذَوَى عَدْلِ مِنكُو وَأَقِيمُوا الشَّهَدَةَ لِلَّهِ ﴾ [الطّلاق: ٢] لم يقل: من علمتم أنهم ذوو عدل منكم. وكما قال: ﴿ إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُكُم أَن تُوَدُّوا الْأَمْنَتُ إِلَى أَلْهُم أَنهم أهلها. وكما قال: ﴿ وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النّاسِ أَن تَعَكّمُوا بِالمَدَلِ ﴾ [النساء: ٥٥] ولم يقل: بما علمتم أنه عدل، لكن علق الحكم بالوصف.

ونحن علينا الاجتهاد بحسب الإمكان في معرفة الصدق والعدالة وأهل الأمانة والعدل، ولسنا مكلفين في ذلك بعلم الغيب. كما أن النبي على المأمور أن يحكم بالعدل قال: "إنكم تختصمون إليّ، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض، وإنما أقضي بنحو مما أسمع، فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه، فإنما أقطع له من النار"(١).

الوجه التاسع: هب أن المراد: مع المعلوم فيهم الصدق، لكن العلم كالعلم في قوله: ﴿ وَإِنَّ عَلِمْتُكُوفُنَّ مُؤْمِنَكِ ﴾ [المُمتَحنة: ١٠]، والإيمان أخفى من الصدق. فإذا كان العلم المشروط هناك يمتنع أن يُقال فيه ليس إلا العلم بالمعصوم، كذلك هنا يمتنع أن يُقال: لا يُعلم إلا صدق المعصوم.

الوجه العاشر: هب أن المراد: علمنا صدقه، لكن يُقال: إن أبا بكر وعمر وعثمان ونحوهم ممن عُلم صدقهم، وأنهم لا يتعمدون الكذب، وإن جاز عليهم الخطأ أو بعض الذنوب، فإن الكذب أعظم، ولهذا تُردُّ شهادة الشاهد بالكذبة الواحدة في أحد قَوْلَي العلماء، وهو إحدى الزوايتين عن أحمد. وقد رُوي في ذلك حديث مرسل.

ونحن قد نعلم يقيناً أن هؤلاء لم يكونوا يتعمّدون الكذب على رسول الله ﷺ، بل ولا يتعمّدون الكذب إلا عمّن يُعلم أنه معصوم مطلقاً، بل كثير من الناس إذا اختبرته تيقّنت أنه لا يكذب، وإن كان يخطئ ويذنب ذنوباً أخرى. ولا نسلم أن كل من ليس بمعصوم يجوز أن يتعمّد الكذب.

⁽۱) الحديث عن أم سلمة الله في: البخاري ۱۸۰/۳ (كتاب الشهادات، باب من أقام البيّنة بعد اليمين)، ٩/٩٦ (كتاب ترك الحيل، باب موعظة الإمام ٢٥/٩ (كتاب الأحكام، باب موعظة الإمام للخصوم)، مسلم ١٣٣٧-١٣٣٨ (كتاب الأقضية، باب الحكم بالظاهر واللحن بالحجة)، سنن أبي داود ١٠/٣٤ (كتاب الأقضية، باب في قضاء القاضي إذا أخطأ)، المسند (ط. الحلبي) ٣٢٠/٣. والحديث في سنن الترمذي والنسائي وابن ماجه والموطأ ومواضع أخرى في المسند.

وهذا خلاف الواقع، فإن الكذب لا يتعمّده إلا من هو من شرّ الناس. وهؤلاء الصحابة لم يكن فيهم من يتعمّد الكذب على النبي على وأهل العلم يعلمون بالاضطرار أن مثل مالك وشُعبة ويحيى بن سعيد والثوري والشافعي وأحمد ونحوهم، لم يكونوا يتعمّدون الكذب على النبي على بل ولا على غيره، فكيف بابن عمر وابن عباس وأبي سعيد وغيرهم؟!

الوجه الحادي عشر: أنه لو قُدِّر أن المراد به: المعصوم لا نسلم الإجماع على انتفاء العصمة من غير عليّ، كما تقدم بيان ذلك؛ فإن كثيراً من الناس الذين هم خير من الرافضة يدَّعون في شيوخهم هذا المعنى، وإن غيَّروا عبارته. وأيضاً فنحن لا نسلم انتفاء عصمتهم مع ثبوت عصمته، بل إما انتفاء الجميع وإما ثبوت الجميع.



الفهل الساهس والثلاثون

الرد على من ادّعى الإمامة لعليّ بقوله إنه اختص بفضيلة أنه أول من صلّى وركع مع النبي ﷺ

قال الرافضي: 'البرهان السادس والثلاثون: قوله تعالى: ﴿وَأَرْكُمُوا مَعَ الرَّكِمِينَ﴾ [البَقَرَة: ٤٣].

من طريق أبي نعيم عن ابن عباس في: أنها نزلت في رسول الله على وعليّ خاصة، وهما أول من صلّى وركع (١٠). وهذا يدل على فضيلته فيدل على إمامته".

⁽۱) قال أبو عبد الرحمن: ذكر الإمام النسائي في "خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب الله " ص ٢١ روايتين الأولى بسند ضعيف والثانية بسند صحيح، بأن أمير المؤمنين الله أول من صلّى من هذه الأمة: الرواية الأولى: عن سلمة بن كهيل قال: سمعت حبّة العربي قال: سمعت عليّاً كرم الله وجهه يقول: أنا أول من صلّى مع رسول الله عليه.

والرواية الثانية: عن عمرو بن مرة عن أبي حمزة عن زيد بن أرقم قال: أول من صلّى مع رسول الله على. وعلّى محقق "الخصائص" الشيخ أحمد ميرين على الحديثين، فقال عن الحديث الأول:

إسناده ضعيف. رجاله ثقات سوى حبّة بن جُوين العرني، وثقه أحمد والعجلي، وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال الذهبي: من غلاة الشبعة، وهو الذي حدّث أن عليّاً كان معه بصفين ثمانون بدرياً، وهذا محال. وقال ابن كثير: حبّة لا يساوي حبّة. وقال الحافظ ابن حجر: صدوق له أغلاط، وكان غالياً في التشيع (ت ٧٦)، الميزان (٢٥٠/١)، البداية والنهاية (٣٣٤/٧)، التهذيب (١٧٦/٢).

قلت: وُصف حبّة بالغلو في التشيع، والغالي لا تُقبل روايته فيما يقوي به بدعته، كما قرره الحافظ في "نزهة النظر" ص٥٠، ٥١.

والحديث أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٢١/٣)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٢٥/١٦)، وأحمد في المسند (١٤١/١)، وفي فضائل الصحابة برقم (٩٩٩، ١٠٠٣)، وابن قتيبة في "المعارف" ص١٦٩، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" ق٢٥/أ وفي "الأوائل" (٦٨)، والبغري في "معجم الصحابة" (ق ٤١٨)، والخطيب في "تاريخ بغداد" ٤٣٣/٤، والخوارزمي في "المناقب" (٢١) وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٣/١، ٤٢ برقم ٨٤) من طريق سلمة بن كهيل عن حبة به.

الجواب من وجوه:

أحدها: أنَّا لا نسلم صحة هذا، ولم يذكر دليلاً على صحته.

الثاني: أن هذا كذب موضوع باتفاق أهل العلم بالحديث.

الثالث: أن هذه الآية في سورة "البقرة"، وهي مدنية باتفاق المسلمين، وهي في سياق مخاطبة لبني إسرائيل، وسواء كان الخطاب لهم، أو لهم وللمؤمنين(١)، فهو خطاب أنزل بعد الهجرة، وبعد أن كثر المصلّون والراكعون، لم تنزل في أول الإسلام حتى يُقال: أنها مختصة بأول من صلَّى وركع.

الرابع: أن قوله: ﴿مُعَ الرَّكِينَ﴾ صيغة جمع، ولو أريد النبي ﷺ وعليّ، لقيل: مع الرَّاكِعَيْن، بالتثنية. وصيغة الجمع لا يُراد بَها اثنان فقط باتفاق الناس، بل إما الثلاثة فصاعداً، وإما الاثنان فصاعداً. أما إرادة اثنين فقط فخلاف الإجماع.

الخامس: أنه قال لمريم: ﴿ أَقَنُقِ لِرَبِّكِ وَأَسْجُدِى وَأَرْكِي مَعَ ٱلرَّكِيدِ ﴾ [آل عِمرَان: ٤٣] ومريم كانت قبل الإسلام، فعُلم أنه كان راكعون قبل الإسلام، فليس فيهم عليّ، فكيف لا يكون راكعون في أول الإسلام ليس فيهم عليّ وصيغة الاثنين واحدة؟!

السادس: أن الآية مطلقة لا تخصُّ شخصاً بعينه، بل أمر الرجل المؤمن أن يصلِّي مع المصلِّين. وقيل: المراد به الصلاة في الجماعة، لأن الركعة لا تدرك إلا بإدراك الركوع.

السابع: أنه لو كان المراد الركوع معهما لانقطع حكمها بموتهما، فلا يكون أحدٌ مأموراً أن يركع مع الراكعين.

وقال عن الحديث الثاني: صحيح، رجاله ثقات من رجال الشيخين سوى أبي حمزة واسمه طلحة بن يزيد فهو من رجال البخاري وحده.

وأخرجه الطيالسي في مسنده برقم (٦٧٨) وأحمد في "المسند" (٣٦٨/٤، ٣٧٠) وفي الفضائل (١٠٠٤) والبلاذري في "أنساب الأشراف" (١١٢/١) والقطيعي في "زوائد فضائل الصحابة" برقم (١٠٤٠) وابن جرير في "التاريخ" (١٩٨/٥) والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢٠٦/٦) وابن عبد البر في الاستيعاب (٣٢/٣) وابن المغازلي في إمناقب على (١٤) والخوارزمي في "المناقب" (٢٠) وابن عساكر (١٠٦) من طريق شعبة، عن عمرو بن مرة به مثله.

وزاد أحمد والبغوي والطبراني والبيهقي: "قال عمرو: فذكرت ذلك لإبراهيم النخعي، فأنكره وقال: أبو بكر أول من أسلم".

⁽١) في تفسير الطبري (ط. المعارف) ٥٧٢/١ للآية: ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَوْةَ وَمَاثُوا الرَّكُوةَ وَآزَكُوا مَّعَ الرَّكِينَ ١٠٠٠ [الْبَغَرَة: ٤٣]: "قال أبو جعفر: ذُكر أن أحبار اليهود والمنافقين كانوا يأمرون الناس بإقام الصلاة وإيتاء الزكاة، فأمرهم الله بإقام الصلاة مع المسلمين المصدِّقين بمحمد وبما جاء به، وإيتاء زكاة أموالهم معهم، وأن يخضَّعُوا لله ولرسوله كما خضعوا". وانظر (٥٧٥/١)، وانظر تفسير ابن كثير للآية.

الثامن: أن قول القائل: عليَّ أول من صلّى مع النبي ﷺ، ممنوع. بل أكثر الناس على خلاف ذلك، وأن أبا بكر صلّى قبله.

التاسع: أنه لو كان أمراً بالركوع معه، لم يدل ذلك على أن من ركع معه يكون هو الإمام، فإن عليّاً لم يكن إماماً مع النبي ﷺ وكان يركع معه.

* * *

الفصل السابع والثلاثوي

الرد على من روى عن ابن عباس حديث واجعل لي وزيراً من أهلي

قال الرافضي: "البرهان السابع والثلاثون: قوله تعالى: ﴿وَأَجْمَلَ لِي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي ۞﴾ [له: ٢٩].

من طريق أبي نُعيم عن ابن عباس قال: أخذ النبي على بيد علي وبيدي ونحن بمكة، وصلًى أربع ركعات، ورفع يده إلى السماء، فقال: "اللهم موسى بن عمران سألك، وأنا محمد نبيك أسألك أن تشرح لي صدري، وتحلل عقدة من لساني، يفقهوا قولي، واجعل لي وزيراً من أهلي، علي بن أبي طالب أخي، اشدد به أزري وأشركه في أمري". قال ابن عباس: سمعت منادياً ينادي: يا أحمد قد أوتيت ما سألت. وهذا نص في الباب".

والجواب: المطالبة بالصحة كما تقدم أولاً.

الثالث: أن النبي ﷺ لَمّا كان بمكة في أكثر الأوقات لم يكن ابن عباس قد وُلد، وابن عباس ولد وبنو هاشم في الشعب محصورون، ولَمّا هاجر رسول الله ﷺ لم يكن ابن عباس بلغ سن التمييز، ولا كان ممن يتوضأ ويصلّي مع النبي ﷺ، فإن

⁽۱) لم أجد أحداً ذكر هذا الحديث الموضوع، ولكن ذكر السيوطي في "الدر المنثور" ٢٩٥/٤ حديثاً بمعناه فقال: "وأخرج السلفي في "الطيوريات" بسند واه عن أبي جعفر محمد بن عليّ قال: لما نزلت: ﴿ رَأَجْعَل لِي وَيِرًا مِّن أَهْلِ ۚ هَٰ هَرُونَ أَنِى ۚ آشَدُدْ بِدِء أَنْرِى ۞ [طه: ٢٩-٣١] كان رسول الله ﷺ على جبل ثم دعا ربه، وقال: اللهم اشدد أزري بأخي عليّ، فأجابه إلى ذلك".

النبي على مات وهو لم يحتلم بعد، وكان له عند الهجرة نحو خمس سنين أو أقل منها، وهذا لا يؤمر بوضوء ولا صلاة؛ فإن النبي ﷺ قال: "مروهم بالصلاة لسبع، واضربوهم عليها لعشر، وفرِّقوا بينهم في المضاجّع الله ومن يكون بهذا السن لا يعقل الصلاة، ولا يحفظ مثل هذا الدعاء إلا بتلقين، لا يحفظ بمجرد السماع.

الرابع: أنهم قد قدَّموا في قوله: ﴿إِنَّهَا وَلِيُّكُمُ أَلَّهُ وَرَسُولُهُ ﴾ [المَاندة: ٥٠]. وحديث التّصدّق بالخاتم في الصلاة أن النبي على دعا بهذا الدعاء. وهنا قد ذكروا أنه قد دعا بهذا الدعاء بمكة قبل تلك الواقعة بسنين متعددة، فإن تلك كانت في سورة "المائدة"، و"المائدة" من آخر القرآن نزولاً، وهذا في مكة. فإذا كان قد دعا بهذا في مكة وقد استجيب له، فأي حاجة إلى الدعاء به بعد ذلك بالمدينة بسنين متعددة؟!

الخامس: أنَّا قد بيِّنًا فيما تقدم وجوهاً متعددة في بطلان مثل هذا، فإن هذا الكلام كذب على رسول الله على من وجوه كثيرة، ولكن هنا قد زادوا فيه زيادات كثيرة لم يذكروها هناك، وهي قوله: ﴿وَأَشْرِكُهُ فِي آمْرِي ۞﴾ [طه: ٣٢]، فصرَّحوا هنا بأن عليّاً كان شريكه في أمره، كما كان هارون شريك موسى، وهذا قول من يقول بنبوّته، وهذا كفر صريح، وليس هو قول الإمامية، وإنما هو من قول الغالية.

وليس الشريك في الأمر هو الخليفة من بعده، فإنهم يدّعون إمامته بعده، ومشاركته له في أمره في حياته. وهؤلاء الإمامية وإن كانوا يكفِّرون من يقول بمشاركته له في النبوة، لكنه يكثرون سوادهم في المقال والرجال بمن يعتقدون فيه الكفر والضلال، وبما يعتقدون أنه من الكفر والضلال، لفرط منابذتهم للدين، ومخالفتهم لجماعة المسلمين، وبغضهم لخيار أولياء الله المتّقين، واعتقادهم فيهم أنهم من المرتدين. فهم كما قيل في المثل: "رمتني بدائها وانسلت".

وهذا الرافضي الكذَّاب يقول: "وهذا نصٌّ في الباب".

فيقال له: يا دُبَيْر هذا نص في أن عليّاً شريكه في أمره في حياته، كما كان هارون شريكاً لموسى. فهل تقول بموجب هذا النص؟ أم ترجع عن الاحتجاج بأكاذيب المفترين، وترهات إخوانك المبطلين؟!

* * *

⁽١) الحديث عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده (عبد الله بن عمرو بن العاص را العاص الله عن اسن أبي داود ١٩٣/١ (كتاب الصلاة، باب متى يؤمر الغلام بالصلاة)، المسند (ط. المعارف) ٢١٨-٢١٧/١٠ (وانظر تعليق المحقق كتله على الحديث وقوله: إسناده صحيح. وما ذكره من أن الحديث في: المستدرك (1/47/1).

الفصل الثامن والثلاثوج

الرد على من ادّعى الإمامة لعلي بقوله إنه اختص بمؤاخاة النبي ﷺ

قال الرافضي:

"البرهان الثامن والثلاثون: قوله تعالى: ﴿إِخْوَنَا عَلَىٰ سُرُرِ مُّنَقَدِلِينَ﴾ [الجبر: ٤٧]. من مسند أحمد بإسناده إلى زيد بن أبي أوفى قال: دخلت على رسول الله على مسجده، فذكر قصة مؤاخاة رسول الله هي، فقال علي : لقد ذهبت روحي، وانقطع ظهري، حين فعلت بأصحابك، فإن كان هذا من سخط الله علي ، فلك العقبى والكرامة. فقال رسول الله هي : "والذي بعثني بالحق نبياً، ما اخترتك إلا لنفسي، فأنت مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبي بعدي، وأنت أخي ووارثي، وأنت معي في قصري في هارون من موسى، إلا أنه لا نبي بعدي، وأنت أخي ووارثي، وأنت معي في قصري في الجنة، ومع ابنتي فاطمة، فأنت أخي ورفيقي ". ثم تلا رسول الله هي : ﴿إِخُونَا عَلَىٰ سُرُرٍ المِنْ المناسبة والمشاكلة، فلما اختص علي بمؤاخاة النبي على كان هو الإمام ".

والجواب من وجوه:

أحدها: المطالبة بصحة هذا الإسناد وليس هذا الحديث في مسند أحمد، ولا رواه أحمد قط لا في المسند ولا في "الفضائل" ولا ابنه. فقول هذا الرافضي: "من مسند أحمد" كذب وافتراء على المسند، وإنما هو من زيادات القطيعي التي فيها من الكذب الموضوع ما اتفق أهل العلم على أنه كذب موضوع، رواه القطيعي عن (١) عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي، حدثنا حسين بن محمد الذارع، حدثنا

⁽١) الحديث في "فضائل الصحابة" ٢٨٨/٢-٢٣٩ (رقم ١٠٨٥).

عبد المؤمن بن عباد، حدثنا يزيد بن معن، عن عبد الله بن شرحبيل، عن زيد بن أبى أوفى (١).

وهذا الرافضي لم يذكره بتمامه فإن فيه عند قوله: "وأنت أخي ووارثي". قال: وما أرث منك يا رسول الله؟ قال: "ما ورّث الأنبياء من قبلي". قال: وما ورث الأنبياء من قبلك؟ قال: "كتاب الله وسنة نبيهم" (٢).

وهذا الإسناد مظلم انفرد به عبد المؤمن بن عباد أحد المجروحين، ضعفه أبو حاتم (٣) عن يزيد بن معن، ولا يُدرى من هو، فلعله الذي اختلقه عن عبد الله بن شرحبيل، وهو مجهول، عن رجل من قريش، عن زيد بن أبي أوفى.

الوجه الثاني: أن هذا مكذوب مفترى باتفاق أهل المعرفة.

الثالث: أن أحاديث المؤاخاة بين المهاجرين بعضهم من بعض، والأنصار بعضهم مع بعض، كلها كذب. والنبي على لم يؤاخ علياً، ولا آخى بين أبي بكر وعمر، ولا بين مهاجرين ومهاجرين، لكن آخى بين المهاجرين والأنصار، كما آخى بين عبد الرحمن بن عوف وسعد بن الربيع، وبين سلمان الفارسي وأبي الدرداء، وبين على وسهل بن حنيف.

وكانت المؤاخاة في دور بني النّجّار، كما أخبر بذلك أنس في الحديث الصحيح، لم تكن في مسجد النبي على كما ذكر في الحديث الموضوع، وإنما كانت في دار كان لبعض بني النّجّار، وبناه في محلتهم. فالمؤاخاة التي أخبر بها أنس ما في الصحيحين عن عاصم بن سليمان الأحول، قال: قلت لأنس: أبلغك أن رسول الله على قال: "لا حلف في الإسلام". فقال أنس: قد حالف رسول الله على بين قريش والأنصار في داري (٤).

⁽۱) تكلم محقق كتاب "فضائل الصحابة" على هذا المسند ٥٢٥/١ (الحديث رقم ٥٧١)، ثم قال عند التعليق على هذا الحديث: "إسناده ضعيف لأجل عبد المؤمن بن عباد" وذكر قبل ذلك ٥٢٥/١: "وفيه عبد المؤمن بن عباد العبدي، ضعفه أبو حاتم، وقال البخاري: لا يتابع على حديثه، ذكره الساجي وابن المجارود في الضعفاء، وذكره ابن حبان في الثقات. التاريخ الكبير (١١٧/٢/٣)، الديوان (٢٠٢)، الميزان (٢٠٧/١)، اللسان (٧٦/٤).

⁽٢) انظر: فضائل الصحابة ٦٣٩/٢.

⁽٣) ترجمة عبد المؤمن بن عباد في "الجرح والتعديل" م٣ ق١٠ ص٦٦ وقال عنه أبو حاتم: 'ضعيف الحديث".

⁽٤) الحديث عن أنس بن مالك على البخاري ٩٦/٣ (كتاب الكفالة، باب قول الله تعالى: ﴿والذين عاقدت أيمانكم ﴿ . . .) ونصه: " . . . حدثنا عاصم، قال: قلت لأنس على: أبلغك أن النبي على قال: "لا حلف في الإسلام؟" فقال: قد حالف النبي على بين قريش والأنصار في داري". وجاء هذا الحديث أيضاً في مسلم ١٩٦٠/٤ (كتاب فضائل الصحابة، باب مؤاخاة النبي على بين أصحابه)، سنن أبي داود ١٧٨/٣ (كتاب الفرائض، باب في الحلف) وفي مواضع أخرى في كتب السنة.

الرابع: أن قوله في هذا الحديث: "أنت أخي ووارثي"، باطل على قول أهل السنة والشيعة، فإنه إن أراد ميراث المال بطل قولهم: إن فاطمة ورثته. وكيف يرث ابن العم مع وجود العم وهو العباس؟ وما الذي خصّه بالإرث دون سائر بني العم الذين هم في درجة واحدة؟

وإن أراد: وارث العلم والولاية، بطل احتجاجهم بقوله: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَنُ دَاوُدُّ﴾ [النَّمل: ١٦] وقعوله: ﴿ وَإِنِّي خِفْتُ ٱلْمَوَالِيَ مِن وَرَآءِي وَكَانَتِ ٱمْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِن لَّذُنكَ وَلِيَّا ۞ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبُ ۗ وَأَجْعَكُلُهُ رَبِّ رَضِيًّا ۞ [مريسم: ٦٠٥]، إذ لفظ "الإرث" إذا كان محتملاً لهذا ولهذا أمكن أن أولئك الأنبياء ورثوا كما ورث على النبي ﷺ.

وأما أهل السنة فيعلمون أن ما ورَّثه النبي ﷺ من العلم لم يختص به عليّ، بل كل من أصحابه حصل له نصيب بحسبه، وليس العلم كالمال، بل الذي يرثه هذا يرثه هذا ولا يتزاحمان، إذ لا يمتنع أن يعلم هذا ما علمه هذا، كما يمتنع أن يأخذ هذا المال الذي أخذه هذا.

الوجه الخامس: أن النبي علي قد أثبت الأخوة لغير على، كما في الصحيحين أنه قال لزيد: "أنت أخونا ومولانا". وقال له أبو بكر لما خطب ابنته: ألست أخي؟ قال: 'أنا أخوك، وبنتك حلالٌ لي "(١). وفي الصحيح أنه قال في حق أبي بكر: 'ولكن أخوة الإسلام'.

وقال في الصحيح أيضاً: "وددت أن قد رأيت إخواني". قالوا: أولسنا إخوانك يا رسول الله؟ قال: "لا أنتم أصحابي ولكن إخواني قوم يأتون من بعدي يؤمنون بي ولم يروني" يقول: أنتم لكم من الأخوة ما هو أخص منها، وهو الصحبة، وأولئك لهم أخوة بلا صحبة.

وقد قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةً ﴾ [الحُجرَات: ١٠] وقال ﷺ: " لا تقاطعوا ولا تدابروا، ولا تباغضوا ولا تحاسدوا، وكونوا عباد الله إخواناً " أخرجاه في الصحيحين(٢).

⁽١) الحديث عن عروة بن الزبير في: البخاري ٧/٥ (كتاب النكاح، باب تزويج الصغار من الكبار) ونصه: أن النبي ﷺ خطب عائشة إلى أبي بكر، فقال له أبو بكر: إنما أنا أخوك. فقال: "أنت أخي في دين الله وكتابه، وهي لمي حلال". قال ابن حجر في "فتح الباري" ١٢٤/٩: "إنه وإن كان صورة سياقه الإرسال فهو من رواية عروة في قصة وقعت لخالته عائشة وجده لأمه أبي بكر، فالظاهر أنه حمل ذلك عن خالته عائشة أو عن أمه أسماء بنت أبي بكر".

الحديث - مع اختلاف في الألفاظ - عن أنس بن مالك عليه في: البخاري ١٩/٨، ٢١ (كتاب الأدب، باب ما ينهى عن التحاسد والتدابر، باب الهجرة وقول رسول الله ﷺ: " لا يحل لرجل أن يهجر أخاه فوق ثلاث)، مسلم ١٩٨٣/٤ (كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم التحاسد والتباغض).

وقال: "المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه"(١).

وقال: "والذي نفسي بيده لا يؤمن أحدكم حتى يحبّ لأخيه من الخير ما يحب لنفسه "(٢).

وهذه الأحاديث وأمثالها في الصحاح. وإذا كان كذلك عُلم أن مطلق المؤاخاة لا يقتضي التماثل من كل وجه، بل من بعض الوجوه.

وإذا كان كذلك فلم قيل: إن مؤاخاة عليّ لو كانت صحيحة اقتضت الإمامة والأفضلية، مع أن المؤاخاة مشتركة؟ وثبت عن النبي على الصحاح من غير وجه أنه قال: "لو كنت متخذاً من أهل الأرض خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً، ولكن صاحبكم خليل الله. لا يبقين في المسجد خوخة إلا سدّت، إلا خوخة أبي بكر إن أمنّ الناس علينا في صحبته وذات يده أبو بكرا. وفي هذا إثبات خصائص لأبي بكر لا يشركه فيها أحد غيره، وهو صريح في أنه ليس من أهل الأرض من هو أحب إليه، ولا أعلى منزلة عنده، ولا أرفع درجة، ولا أكثر اختصاصاً به من أبي بكر.

كما في الصحيحين: قيل له: أي الناس أحب إليك؟ قال: "عائشة". قيل: من الرجال؟ قال: "أبوها". وفي الصحيحين عن عمر أنه قال: أنت سيدنا وخيرنا وأحبنا إلى رسول الله على فهذه الأحاديث التي أجمع أهل العلم على صحتها وتلقيها بالقبول، ولم يقدح فيها أحد من أهل العلم تبيّن أن أبا بكر كان أحبّ إليه وأعلى عنده من جميع الناس.

وحينئذ فإن كانت المؤاخاة دون هذه المرتبة لم تعارضها، وإن كانت أعلى كانت هذه الأحاديث الصحيحة تدل على كذب أحاديث المؤاخاة، وإن كنا نعلم أنها كذب بدون هذه المعارضة.

لكن المقصود أن هذه الأحاديث الصحيحة تبيّن أن أبا بكر كان أحب إلى رسول الله علي من علي، وأعلى قدراً عنده منه ومن كل من سواه، وشواهد هذا كثيرة.

وجاء الحديث بمعناه عن أبي هريرة في في: البخاري ١٩/٨ (الموضع السابق)، مسلم ١٩٨٥/٤
 ١٩٨٦ (كتاب البر...، باب تحريم الظن والتجسس...) والحديث عن أنس في في: سنن أبي داود
 ٣٨٣/٤ (كتاب الأدب، باب فيمن يهجر أخاه المسلم) وهو في الترمذي وابن ماجه والمسند والموطأ.

⁽١) الحديث بهذا اللفظ عن عبد الله بن عمر في في: البخاري ٢٢/٩ (كتاب الإكراه، باب يمين الرجل لصاحبه أنه أخوه...)، مسلم ١٩٩٦/٤ (كتاب البر..، باب تحريم الظلم)، سنن أبي داود ٣٧٦/٤-٧٧٧ (كتاب الأدب، باب المؤاخاة)؛ المسند (ط. المعارف) ٤٦/٨.

⁽٧) الحديث - مع اختلاف في الألفاظ - عن أنس بن مالك في البخاري ١٢/١ (كتاب الإيمان، باب من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه) وأوله فيه: "لا يومن أحدكم...". مسلم ١٧/٦-٦٨ (كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من خصال الإيمان...)، سنن ابن ماجه ٢٦/١ (المقدمة، باب في الإيمان)؛ المسند (ط. الحلبي) ٣٦/١، ٢٠٦، ٢٥١.

وقد روى بضعة وثمانون نفساً عن عليّ أنه قال: "خيرة هذه الأمة بعد نبيّها أبو بكر ثم عمر". رواها البخاري في الصحيح عن عليّ رهيه. وهذا هو الذي يليق بعليّ رهيه فإنه من أعلم الصحابة بحق أبي بكر وعمر، وأعرفهم بمكانهما من الإسلام، وحسن تأثيرهما في الدين، حتى إنه تمنّى أن يلقى الله بمثل عمل عمر رهيمين.

وروى الترمذي – وغيره – مرفوعاً عن عليّ ﷺ عن النبي ﷺ أنه قال: "هذان سيدا كهول أهل الجنة من الأوَّلين والآخرين، لا تخبرهما يا علي"(١).

وهذا الحديث وأمثاله لو عورض بها أحاديث المؤاخاة وأحاديث الطير ونحوه، لكانت باتفاق المسلمين أصح منها، فكيف إذا انضم إليها سائر الأحاديث التي لا شك في صحتها؟ مع الدلائل الكثيرة المتعددة، التي توجب علماً ضرورياً لمن علمها، أن أبا بكر كان أحب الصحابة إلى النبي على وأفضل عنده من عمر وعثمان وعلي وغيرهم، وكل من كان بسنة رسول الله على وأحواله أعلم كان بهذا أعرف، وإنما يستريب فيه من لا يعرف الأحاديث الصحيحة من الضعيفة؛ فإما أن يصدق الكل أو يتوقف في الكل.

وأما أهل العلم بالحديث الفقهاء فيه يعلمون هذا علماً ضرورياً. دع هذا، فلا ريب أن كل من له في الأمة لسان صدق من علمائها وعبَّادها متفقون على تقديم أبي بكر وعمر، كما قال الشافعي ولله فيما نقله عنه البيهقي بإسناده قال: "لم يختلف أحد من الصحابة والتابعين في تفضيل أبي بكر وعمر وتقديمهما على جميع الصحابة".

⁽۱) روى الترمذي الحديث مرتين - بألفاظ مقاربة - ٥/٢٧٢، ٢٧٣ (كتاب المناقب، باب ٥٣) وقال الترمذي عن الطريق الأول: "هذا حديث غريب من هذا الوجه، والوليد بن محمد الموقّري يضعّف في الحديث، ولم يسمع عليّ بن الحسين من عليّ بن أبي طالب، وقد رُوي هذا الحديث من غير هذا الوجه. وفي الباب عن أنس وابن عباس". وأما الطريق الآخر فلم يتكلم عليه الترمذي، وأورد الترمذي هذا المحديث عن أنس في قبل ذلك (٥/٢٧٣-٢٧٣) وقال عنه: "هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه". وأورد الإمام أحمد الحديث في مسنده (ط. المعارف) ٣٨/٣-٣٨ (رقم ٢٠٢) وقال عنه أحمد شاكر هيئة: "إسناده صحيح" ثم قال: "والحديث رواه أيضاً الترمذي (٤/١١) وابن ماجه (٢٥/١) بإسنادين آخرين ضعيفين. وهذا الحديث والذي قبله من زيادات عبد الله بن أحمد".

والحديث - مع اختلاف في اللفظ - عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه رضي في: سنن ابن ماجه ٣٨/١ (المقدمة، باب في فضائل أصحاب رسول الله رضي فضل أبي بكر الصديق رضي السلامي الألباني الحديث في "صحيح الجامع الصغير" (٧٥/٦) وانظر: مجمع الزوائد للهيثمي (٣/٩).

وكذلك أيضاً لم يختلف علماء الإسلام في ذلك، كما هو قول مالك وأصحابه، وأبي حنيفة وأصحابه، وأحمد وأصحابه، وداود وأصحابه، والثوري وأصحابه، والليث وأصحابه، والأوزاعي وأصحابه، وإسحاق وأصحابه، وابن جرير وأصحابه، وأبي ثور وأصحابه، وكما هو قول سائر العلماء المشهورين، إلا من لا يؤبه له ولا يلتفت إليه.

وما علمت من نقل عنه في ذلك نزاع من أهل الفُتيا، إلا ما نقل عن الحسن بن صالح بن حيّ أنه كان يفضّل عليّاً. وقيل: إن هذا كذب عليه. ولو صح هذا عنه لم يقدح فيما نقله الشافعي من الإجماع؛ فإن الحسن بن صالح لم يكن من التابعين ولا من الصحابة. والشافعي ذكر إجماع الصحابة والتابعين على تقديم أبي بكر، ولو قاله الحسن، فإذا أخطأ واحد من مائة ألف إمام أو أكثر، لم يكن ذلك بمنكر.

وليس في شيوخ الرافضة إمام في شيء من علوم الإسلام، لا علم الحديث ولا الفقه ولا التفسير ولا القرآن، بل شيوخ الرافضة إما جاهل وإما زنديق، كشيوخ أهل الكتاب.

بل السابقون الأوَّلون وأثمة السنة والحديث متفقون على تقديم عثمان، ومع هذا إنهم لم يجتمعوا على ذلك رغبة ولا رهبة، بل مع تباين آرائهم وأهوائهم وعلومهم، واختلافهم وكثرة اختلافاتهم فيما سوى ذلك من مسائل العلم، فأثمة الصحابة والتابعين والله متفقون على هذا، ثم من بعدهم، كمالك بن أنس، وابن أبي ذئب، وعبد العزيز بن الماجشون، وغيرهم من علماء المدينة.

ومالك يحكي الإجماع عمن لقيه أنهم لم يختلفوا في تقديم أبي بكر وعمر. وابن جريج وابن عيينة وسعد بن سالم ومسلم بن خالد، وغيرهم من علماء مكة، وأبي حنيفة والثوري وشريك بن عبد الله وابن أبي ليلى، وغيرهم من فقهاء الكوفة، وهي دار الشيعة، حتى كان الثوري يقول: من قدَّم عليّاً على أبي بكر ما أرى أن يصعد له إلى الله عمل. [رواه أبو داود في سننه](١).

وحماد بن زيد وحمّاد بن سلمة وسعيد بن أبي عروبة، وأمثالهم من علماء البصرة، والأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز، وغيرهم من علماء الشام، والليث وعمرو بن الحارث وابن وهب، وغيرهم من علماء مصر، ثم مثل عبد الله بن المبارك

⁽١) الأثر في: سنن أبي داود ٢٨٨/٤ (كتاب السنة، باب في التفضيل) ونصه: "من زعم أن علياً على كان أحق بالولاية منهما فقد خَطّاً أبا بكر وعمر والمهاجرين والأنصار، وما أراه يرتفع له مع هذا عمل إلى السماء".

ووكيع بن الجراح وعبد الرحمن بن مهدي وأبي يوسف ومحمد بن الحسن، ومثل الشافعي وابن حنبل وإسحاق بن إبراهيم وأبي عبيد، ومثل البخاري وأبي داود وإبراهيم الحربي، ومثل الفضيل بن عياض وأبي سليمان الداراني ومعروف الكرخي والسري السقطي والجنيد وسهل بن عبد الله التستري.

ومن لا يحصي عدده إلا الله، ممن له في الإسلام لسان صدق، كلهم يجزمون بتقديم أبي بكر وعمر، كما يجزمون بإمامتهما، مع فرط اجتهادهم في متابعة النبي بيخ وموالاته. فهل يوجب هذا إلا ما علموه من تقديمه هو لأبي بكر وعمر، وتفضيله لهما بالمحبة والثناء والمشاورة وغير ذلك من أسباب التفضيل؟!



الفصل التاسع والثلاثون

الرد على من ادّعى الإمامة لعليّ بقوله إنه اختص بأنه أمير على ذرية آدم كلهم

قال الرافضي: "البرهان التاسع والثلاثون: قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِ َ هَادَمَ مِن ظُهُورِهِم ذُرِيَّئَهُم وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى النَّسِيمِ السَّتُ بِرَيِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدَنَا أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِينَمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَلَا غَنِفِلِينَ ﴿ الْأَعْرَافِ: ١٧٢].

في كتاب 'الفردوس'(١) لابن شيرويه يرفعه عن حذيفة بن اليمان، قال: قال رسول الله على: لو يعلم الناس متى سُمّي علي أمير المؤمنين ما أنكروا فضله، سُمّي أمير المؤمنين وآدم بين الروح والجسد. قال تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِ عَادَمَ مِن طُهُورِهِم ذُرِيَّكُم مَ وَآلَهُ مَا أَنْسُهُم عَلَى النّسِه السّتُ مِرَيّكُم والاعراف: ١٧٦] قالت الملائكة: بلى، فقال تبارك وتعالى: أنا ربكم، ومحمد نبيّكم، وعلي أميركم. وهو صريح في الباب ".

والجواب من وجوه: أحدها: منع الصحة، والمطالبة بتقريرها. وقد أجمع أهل العلم بالحديث على أن مجرد رواية صاحب "الفردوس" لا تدل على أن الحديث صحيح، فابن شيرويه الديلمي الهمذاني ذكر في هذا الكتاب أحاديث كثيرة صحيحة وأحاديث حسنة وأحاديث موضوعة، وإن كان من أهل العلم والدين، ولم يكن ممن يكذب هو، لكنه نقل ما في كتب الناس، والكتب فيها الصدق والكذب، ففعل كما فعل كثير من الناس في جمع الأحاديث: إما بالأسانيد، وإما محذوفة الأسانيد.

الثاني: أن هذا الحديث كذب موضوع باتفاق أهل العلم بالحديث.

الثالث: أن الذي في القرآن أنه قال: ﴿ أَلَسْتُ بِرَيِّكُمْ قَالُوا بَلَيْ ﴾ [الأعرَاف: ١٧٢]

⁽۱) ج۳ ص۳٥٤ رقم ٥٠٦٦. (م).

ليس فيه ذكر النبي ولا الأمير، وفيه قوله: ﴿أَوْ نَقُولُواْ إِنَّا آشَرُكَ ءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا وَكُنَّا وَكُنَّا مِنْ بَعْدِهِمْ الله الاعراف: ١٧٣]. فدل على أنه ميثاق التوحيد خاصة، ليس فيه ميثاق النبوة، فكيف ما دونها؟!

الرابع: أن الأحاديث المعروفة في هذا، التي في المسند والسنن والموطأ وكتب التفسير وغيرها، ليس فيها شيء من هذا. ولو كان ذلك مذكوراً في الأصل لم يهمله جميع الناس، وينفرد به من لا يُعرف صدقه، بل يُعرف أنه كذب.

الخامس: أن الميثاق أخذ على جميع الذرية، فيلزم أن يكون علي أميراً على الأنبياء كلهم، من نوح إلى محمد على وهذا كلام المجانين؛ فإن أولئك ماتوا قبل أن يخلق الله علياً، فكيف يكون أميراً عليهم؟!

وغاية ما يمكن أن يكون أميراً على أهل زمانه. أما الإمارة على من خُلق قبله، وعلى من يخلق بله، وعلى من يخلق بعده، فهذا من كذب من لا يعقل ما يقول، ولا يستحي فيما يقول.

ومن العجب أن هذا الحمار الرافضي الذي هو أحمر من عقلاء اليهود، الذين قال الله فيهم: ﴿مَثُلُ اللَّذِينَ حُمِلُواْ النَّوْرَينَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثُلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا ﴾ [الجُمُعَة: ٥] والعامة معذورون في قولهم: الرافضي خمار اليهودي، وذلك أن عقلاء اليهود يعلمون أن هذا ممتنع عقلاً وشرعاً، وأن هذا كما يُقال: خرَّ عليهم السقف من تحتهم فيُقال: لا عقل ولا قرآن.

وكذلك كون عليّ أميراً على ذرية آدم كلهم، وإنما وُلد بعد موت آدم بألوف من السنين، وأن يكون أميراً على الأنبياء الذين هم متقدمون عليه في الزمان والمرتبة، وهذا من جنس قول ابن عربي الطائي وأمثاله من ملاحدة المتصوفة الذين يقولون إن الأنبياء كانوا يستفيدون العلم بالله من مشكاة خاتم الأولياء، الذي وُجد بعد محمد بنحو ستمائة سنة (١).

فدعوى هؤلاء في الإمامة من جنس دعوى هؤلاء في الولاية، وكلاهما يبني أمره على الكذب والغلو والشرك والدعاوي الباطلة، ومناقضة الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة.

⁽١) يشير ابن تيمية بهذا إلى كلام ابن عربي الذي زعم أنه خاتم الأولياء، وقال في ذلك:

أنسا خسستسم السولايسة دون شسك لسورث السهائسمسي مسع المسسيسع ويقول ابن عربي (المتوفى سنة ٦٦٩) في كتابه "فصوص الحكم" ١٩٢١: ".. وهذا هو أعلى علم بالله، وليس هذا العلم إلا لخاتم الرسل وخاتم الأولياء، وما يراه أحد من الأنبياء والرسل إلا مشكاة الرسول المخاتم، ولا يراه أحد من الأولياء إلا من مشكاة الولي الخاتم، حتى أن الرسل لا يرونه – متى رأوه – الإلا من مشكاة خاتم الأولياء "جامع الرسائل" لابن تيمية بتحقيقي (١/٥٥١–٢٠٦).

ثم إن هذا الحمار الرافضي يقول: "وهو صريح في الباب" فهل يكون هذا حجة عند أحد من أولي الألباب؟! أو يحتج بهذا من يستحق أن يُؤهّل للخطاب؟! فضلاً عن أن يُحتج به في تفسيق خيار هذه الأمة وتضليلهم وتكفيرهم وتجهيلهم؟

ولولا أن هذا المعتدي الظالم قد اعتدى على خيار أولياء الله، وسادات أهل الأرض، خير خلق الله بعد النبيين اعتداءً يقدح في الدين، ويسلّط الكفّار والمنافقين، ويورث الشبه والضعف عند كثير من المؤمنين - لم يكن بنا حاجة إلى كشف أسراره، وهتك أستاره، والله حسيبه وحسيب أمثاله.



الفصل الأربعوة

الإجماع؟

الرد على من ادّعى الإمامة لعليّ بقوله إنه اختص بأنه صالح المؤمنين

قال الرافضي: "البرهان الأربعون: قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَنَهُ وَجِبْرِيلُ وَصَلِيحُ الْمُؤْمِنِينُ وَالْمَلَيْكُ أَلْمَالَيْكُ أَلَمُ مُولَنَهُ وَالتَّحْرِيمِ: ٤]. أجمع المفسرون أن صالح المؤمنين هو عليّ.

روى أبو نَعيم بإسناده إلى أسماء بنت عميس، قالت: سمعت رسول الله على يقرأ هذه الآية: ﴿وَإِن تَظُهُرا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُو مَوْلَئُهُ وَجِبْرِيلُ وَمَلِئُ ۖ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [التخريم: ٤]، قال: صالح المؤمنين عليّ بن أبي طالب، واختصاصه بذلك يدل على أفضليته، فيكون هو الإمام. والآيات في هذا المعنى كثيرة، اقتصرنا على ما ذكرنا للاختصار".

والجواب من وجوه: أحدها: قوله "أجمع المفسرون على أن صالح المؤمنين هو علي " كذب مبين، فإنهم لم يجمعوا على هذا ولا نقل الإجماع على هذا أحدٌ من علماء التفسير، ولا علماء الحديث ونحوهم. ونحن نطالبهم بهذا النقل، ومن نقل هذا

الثاني: أن يُقال: كتب التفسير مملوءة بنقيض هذا. قال ابن مسعود وعكرمة ومجاهد والضّحّاك وغيرهم: هو أبو بكر وعمر. وذكر هذا جماعة من المفسرين، كابن جرير الطبرى وغيره.

وقيل: هو أبو بكر، رواه مكحول عن أبي أمامة.

وقيل: عمر، قاله سعيد بن جبير ومجاهد.

وقيل: خيار المؤمنين، قاله الربيع بن أنس.

وقيل: هم الأنبياء، قاله قتادة والعلاء بن زياد وسفيان.

وقيل: هو عليّ، حكاه الماوردي، ولم يسمٌّ قائله، فلعله بعض الشيعة(١).

الثالث: أن يُقال: لم يثبت هذا القول بتخصيص عليّ به عمّن قوله حجة. والحديث المذكور كذب موضوع، وهو لم يذكر دلالة على صحته. ومجرد رواية أبي نُعيم له لا تدل على الصحة.

الرابع: أن يُقال: قوله: ﴿وَمَلِكُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ اسم يعم كل صالح من المؤمنين، كما في الصحيحين عن النبي الله قال: "إن آل أبي فلان ليسوا لي بأولياء، إنما وليي الله وصالح المؤمنين".

الخامس: أن يُقال: إن الله جعل في هذه الآية صالح المؤمنين مولى رسول الله على كما أخبر أن الله مولاه، والمولى يمنع أن يُراد به الموالي عليه، فلم يبق المراد به إلا الموالي، ومن المعلوم أن كل من كان صالحاً من المؤمنين كان موالياً للنبي على قطعاً، فإنه لو لم يواله لم يكن من صالح المؤمنين، بل قد يواليه المؤمن وإن لم يكن صالحاً، لكن لا تكون موالاة كاملة. وأما الصالح فيواليه موالاة كاملة؛ فإنه إذا كان صالحاً أحب ما أحبه الله ورسوله، وأبغض ما أبغضه الله ورسوله، وأمر بما أمر به الله ورسوله، ونهى عما نهى الله عنه ورسوله. وهذا يتضمن الموالاة.

⁽۱) ذكر هذه الأقوال الستة ابن الجوزي في "زاد المسير" ١٠٥/٣٠. وفي تفسير الطبري ١٠٥/٢٨ (ط. بولاق) ذكر بعض هذه الأقوال. وفي تفسير ابن كثير (١٩٢/٨): وكذا قال سعيد بن جبير وعكرمة ومقاتل بن حيان والضحّاك وغيرهم ﴿وَمَلِكُمُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾: أبو بكر وعمر، زاد الحسن البصري: وعثمان. وقال ليث بن أبي سليم عن مجاهد: ﴿وَمَلِكُمُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾: قال: علي بن أبي طالب. وقال ابن أبي حاتم: حدثنا عليّ بن الحسين، حدثنا محمد بن أبي عمر، حدثنا محمد بن جعفر بن محمد بن عليّ بن الحسين قال: أخبرني رجل ثقة يرفعه إلى عليّ قال رسول الله ﷺ: قوله: (وصالح المؤمنين) قال: هو على بن أبي طالب "إسناده ضعيف، وهو منكر جداً".

⁽٢) هذا جزء من حديث طويل عن ابن عمر على جاء في عدة مواضع في البخاري منها ٩/٠٤-٤١ (كتاب التعبير، باب الأمن وذهاب الروع، باب الأخذ على اليمين في النوم) وأوله في الموضع الأول: "إن رجالاً من أصحاب رسول الله في كانوا يرون الرؤيا على عهد رسول الله في فيقصونها على رسول الله في . . . الحديث.

وجاء الحديث في البخاري بألفاظ أخرى وسياق آخر ٢٩/٢ (كتاب التهجد، باب فضل من تعارَّ من الليل فصلّى). وهو في: مسلم ١٩٢٧/٤-١٩٢٨ (كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل عبد الله بن عمر) وأوله فيه: "نعم الرجل عبد الله لو كان يصلي من الليل"، سنن ابن ماجه ١٢٩١/٢ (كتاب تعبير الرؤيا)، المسند (ط. المعارف) ١٤٨/٩-١٥٠ (رقم ٦٣٣٠).

وقال عن أسامة بن زيد: "إنه من صالحيكم، فاستوصوا به خيراً" (١).

وأما قوله: "والآيات في هذا المعنى كثيرة" فغايته أن يكون المتروك من جنس المذكور، والذي ذكره خلاصة ما عندهم، وباب الكذب لا ينسد. ولهذا كان من الناس من يقابل كذبهم بما يقدر عليه من الكذب، ولكن الله يقذف بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق، وللكذَّابين الويل مما يصفون.

وما ذكر وقال: "أريد به عليّ" إذا ذكر أنه أريد به أبو بكر أو عمر أو عثمان، لم يكن هذا القول بأبعد من قولهم، بل يرجح على قوله، لا سيما في مواضع كثيرة.

وإذا قال: فهذا لم يقله أحد، بخلاف قولنا.

كان الجواب من وجهين: أحدهما: أن هذا ممنوع، بل من الناس من يخصّ أبا بكر وعمر ببعض ما ذكره من الآيات وغيرهما.

الثاني: أن قول القائل: خص هذا بواحد من الصحابة، إذا أمكن غيره أن يخصه بآخر تكون حجته من جنس حجته؛ فإنه يدل على فساد قوله. وإن كان لم يقله، فإن الإنسان إذا كذب كذبة لم يمكن مقابلتها بمثلها، ولم يمكنه دفع هذا إلا بما يدفع به قوله، ووجب: إما تصديق الاثنين، وإما كذب الاثنين.

كالحكاية المشهورة عن قاسم بن زكريا المطرز(٢)، قال: دخلت على بعض الشيعة - وقد قيل: إنه عبّاد بن يعقوب (٣) - فقال لي: من حفر البحر؟ فقلت: الله

⁽١) الحديث عن سالم عن أبيه ابن عمر رضي في: مسلم ١٨٨٤/٤-١٨٨٥ (كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل زيد بن حارثة وأسامة بن زيد..) ونصه: "إن تطعنوا في إمارته - يريد أسامة بن زيد - فقد طعنتم في إمارة أبيه من قبل، وأيم الله إن كان لخليقاً لها. وأيم الله إن كان لأحب الناس إليّ، وأيم الله إن هذا لها لخليق - يريد أسامة بن زيد - وأيم الله إن كان لأحبهم إليّ من بعده، فأوصيكم به فإنه من صالحيكم".

⁽۲) هو الحافظ الثقة المقرئ أبو بكر القاسم بن زكريا بن يحيى البغدادي. قال عنه الذهبي في تذكرة الحفاظ (٧١٧/٢): كان من أهل الحديث والصدق، والمكثرين في تصنيف

المسند والأبواب والرجال. وانظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (١٤٩/١٤)، تاريخ بغداد (٢٤١/١٢)، المنتظم (٦/٦٦)، البداية والنهاية (١٢٨/١١). (م).

⁽٣) هو أبو سعيد عباد بن يعقوب الرواجني، رافضي متهم في دينه، وكان غالباً في التشيع، كان يشتم الصحابة مثل عثمان وطلحة والزبير 📸.

قال عنه ابن حبان: كان رافضياً داعية، ومع ذلك يروي المناكير عن المشاهير فاستحق الترك. وانظر ترجمته في: تهذيب التهذيب (١١٠/٥)، الصَّعفاء لابن الجوزي (٧٧/٢)، الكشف الحثيث عمن رُمي بوضع الحديث للحلبي (١٤٦-١٤٧)، المجروحين لابن حبان (١٧٢/٢)، الجرح والتعديل (٨٨/٦)، الميزان (٣٧٩/٢). (م).

تعالى. فقال: تقول من حفره؟ قلت: من حفره؟ قال: عليّ بن أبي طالب. قال: من هو؟ جعل فيه الماء؟ قلت: من هو؟ قال: الحسن. قال: فلما أردت أن أقوم، قال: من حفر البحر؟ قلت: معاوية، قال: ومن الذي جعل فيه الماء؟ قلت: يزيد. فغضب من ذلك وقام (١).

وكان غرض القاسم أن يقول: هذا القول مثل قولك، وأنت تكره ذلك وتدفعه، وبما به يدفع ذلك يُدفع به قولك.

وكذلك ما تذكره الناس من المعارضات لتأويلات القرامطة والرافضة ونحوهم، كقولهم في قولهم: ﴿فَقَدِلُوا أَبِمَّةَ الْكُفْرِ [التربّة: ١٢] طلحة والزبير وأبو بكر وعمر ومعاوية. فيقابل هذا بقول الخوارج: إنهم عليّ والحسن والحسين. وكل هذا باطل، لكن الغرض أنهم يقابلون بمثل حجتهم، والدليل على فسادها يعمّ النوعين، فعلم بطلان الجميع.

 ⁽١) قال أبو عبد الرحمن: هذه الحكاية ذكرها ابن تيمية مختصرة ولأهمية هذه الرواية التي تكشف حقيقة معتقد هذا الرافضي نوردها كاملة للقراء الكرام:

عن محمد بن المظفر قال: سمعت قاسم بن زكريا المطرّز يقول: دخلت الكوفة فكتبت عن شيوخها كلهم غير عبّاد بن يعقوب، فلما فرغت دخلت إليه وكان يمتحن من يسمع منه. فقال لي: من حفر المحر؟

قلت: الله خلق البحر.

فقال: هو كذلك ولكن من حفره؟

فقلت: يذكر الشيخ!!

فقال: حفره علي بن أبي طالب.

ثم قال: ومن أجراه؟

قلت: الله مجري الأنهار ومنبع العيون.

فقال: هو كذلك ولكن من أجرى البحر؟

فقال: يفيدني الشيخ!!

فقال: أجراه الحسين بن على.

قال: فكانَ عبَّاد مكفُّوفاً فرأيَّت في داره سيفاً معلقاً وجحفة (الترس الصغير يُطارقُ بين جلدين).

فقلت: أيها الشيخ لمن هذا السيف؟

فقال: أعددته لأقاتل به مع المهدي.

قال: فلما فرغت من سماع ما أردتُ أن أسمعه منه وعزمت على الخروج عن البلد، دخلت عليه فسألنى فقال: من حفر البحر؟

فقلت: حفره معاوية وأجراه عمرو بن العاص.

ثم وثبت من بين يديه وجعلت أعدو وجعل يصيح: أدركوا الفاسق عدو الله فاقتلوه.

أنظر: تهذيب التهذيب (١٠٩/٥-١١٠)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (٧٧/٢-٧٨)، ميزان الاعتدال (٧٧/٢). الاعتدال (٧٩/٢).



الإنكائي في في في الكتابي المنظف المنتابة الشيخ المنطف المنتابة فول سنة المنطف المنتابة المنطف المنتابة المنطف المنتابة المنطف المنتابة المنطف المنتابة المنطق المنتابة المنتاب

الجزء الثاني

جَمُع وتَقُرِينَ وَتَعِبُلِقَ

الشَيْخَ مِحْتَمُلُمُ عَالَىٰ اللَّهُ الْخَالِدِي

ڔٚٳڔؙٳڵڹؙڣٙؽؙ ڸڵۺؙۜٷڶڶڽٚۊؙڹؿٷ



الفصل الأول

بيان كذب ووضع الرافضي لحديث جمعه ﷺ أربعين رجلاً من بني عبد المطلب

الأول: ما نقله الناس كافة أنه لما نزل قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِيكَ ۞﴾ [الشُّعَرَاء: ٢١٤] جمع رسول الله ﷺ بني عبد المطلب في دار أبي طالب وهم أربعون رجلاً، وأمر أن يصنع لهم فخذ شاة مع مُدٌّ من البر ويعدّ لهم صاعاً من اللبن، وكان الرجل منهم يأكل الجذعة في مقعد واحد، ويشرب الفَرَق من الشراب في ذلك المقام، فأكلت الجماعة كلهم من الطعام اليسير حتى شبعوا، ولم يتبين ما أكلوه، فبهرهم النبي صلَّى الله عليه وآله بذلك، وتبين لهم آية نبوته، فقال: "يا بني عبد المطلب، إن الله بعثني بالحق إلى الخلق كافة، وبعثني إليكم خاصة، فقال: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِيكَ ۞ [الشُّعَرَاء: ٢١٤] وأنا أدعوكم إلى كلمتين خفيفتين على اللسان، ثقيلتين في الميزان، تملكون بهما العرب والعجم، وتنقاد لكم بهما الأمم، وتدخلون بهما الجنة، وتنجون بهما من النار: شهادة أن لا إله إلا الله، وأنَّي رسول الله، فمن يجيبني إلى هذا الأمر، ويؤازرني على القيام به يكن أخي ووزيري، ووصبي ووارثي، وخليفتي من بعدي". فلم يجبه أحد منهم. فقال أمير المؤمنين: أنا يا رسول الله أؤازرك على هذا الأمر. فقال: "اجلس". ثم أعاد القول على القوم ثانية فصمتوا. فقال عليّ: فقمت فقلت مثل مقالتي الأولى، فقال: "اجلس"، ثم أعاد القول ثالثة، فلم ينطق أحد منهم بحرف، فقمت فقلت: أنا أؤازرك يا رسول الله على هذا الأمر. فقال: "اجلس فأنت أخي ووزيري، ووصيي ووارثي، وخليفتي من بعدي". فنهض القوم وهم يقولون لأبي طالب: ليهنك اليوم أن دخلت في دين ابن أخيك، فقد جعل ابنك أميراً عليك".

والجواب من وجوه: الأول: المطالبة بصحة النقل. وما ادّعاه من نقل الناس كافة من أظهر الكذب عند أهل العلم بالحديث، فإن هذا الحديث ليس في شيء من كتب المسلمين التي يستفيدون منها علم النقل: لا في الصحاح ولا في المساند والسنن والمغازي والتفسير التي يُذكر فيها الإسناد الذي يُحتج به(١)، وإذا كان في بعض كتب التفسير التي يُنقل منها الصحيح والضعيف، مثل تفسير الثعلبي والواحدي والبغوي، بل وابن جرير وابن أبي حاتم، لم يكن مجرد رواية واحدٍ من هؤلاء، دليلاً على صحته باتفاق أهل العلم؛ فإنه إذا عُرف أن تلك المنقولات فيها صحيح وضعيف، فلا بد من بيان أن هذا المنقول من قسم الصحيح دون الضعيف.

وهذا الحديث غايته أن يُوجد في بعض كتب التفسير التي فيها الغث والسمين، وفيها أحاديث كثيرة موضوعة مكذوبة، مع أن كتب التفسير التي يُوجد فيها هذا مثل تفسير ابن جرير وابن أبي حاتم والثعلبي والبغوي، يُنقل فيها بالأسانيد الصحيحة ما يناقض هذا، مثل بعض المفسرين الذين ذكروا هذا في سبب نزول الآية، فإنهم ذكروا مع ذلك بالأسانيد الصحيحة الثابتة التي اتفق أهل العلم على صحتها ما يناقض ذلك، ولكن هؤلاء المفسرون ذكروا ذلك على عادتهم في أنهم ينقلون ما ذُكر في سبب نزول الآية من المنقولات الصحيحة والضعيفة، ولهذا يذكر أحدهم في سبب نزول الآية عدة أقوال، ليذكر أقوال الناس وما نقلوه فيها، وإن كان بعض ذلك هو صحيح وبعضه كذب، وإذا احتج بمثل هذا الضعيف وأمثاله واحدٌ بذكر بعض ما نُقل في تفسير الآية من المنقولات، وترك سائر ما ينقل مما يناقض ذلك، كان هذا من أفسد الحجج، كمن احتجّ بشاهد يشهد له ولم تثبت عدالته بل ثبت جرحه، وقد ناقضه عدولٌ كثيرون يشهدون بما يناقض شهادته، أو يحتج برواية واحدٍ لم تثبت عدالته بل ثبت جرحه، ويدع روايات كثيرين عدول، وقد رووا ما يناقض ذلك.

بل لو قُدِّر أن هذا الحديث من رواية أهل الثقة والعدالة، وقد روى آخرون من أهل الثقة والعدالة ما يناقض ذلك، لوجب النظر في الروايتين: أيهما أثبت وأرجح؟ فكيف إذا كان أهل العلم بالنقل متفقين على أن الروايات المناقضة لهذا الحديث هي الثابتة الصحيحة، بل هذا الحديث مناقض لِمَا عُلم بالتواتر، وكثير من أئمة التفسير لم يذكروا هذا بحال لعلمهم أنه باطل.

الثاني: أنَّا نرضى منه من هذا النقل العام بأحد شيئين: إما بإسناد يذكره مما

⁽١) انظر كلام ابن تيمية التالي بعد صفحات، ويذكر فيها ورود هذا الحديث الموضوع في تفسير الطبري. ولم أجد الحديث في كتب السنة التي رجعت إليها.

يحتج به أهل العلم في مسائل النزاع، ولو أنه مسألة فرعية، وإما قول رجل من أهل الحديث الذين يعتمد الناس على تصحيحهم.

فإنه لو تناظر فقيهان في فرع من الفروع، لم تقم الحجة على المناظرة إلا بحديث يُعلم أنه مسند إسناداً تقوم به الحجة، أو يصححه من يُرجع إليه في ذلك. فأما إذا لم يُعلم إسناده، ولم يثبته أئمة النقل، فمن أين يُعلم؟ لا سيما في مسائل الأصول التي يُبنى عليها الطعن في سلف الأمة وجمهورها، ويُتوسل بذلك إلى هدم قواعد المسألة، فكيف يقبل في مثل ذلك حديث لا يُعرف إسناده ولا يثبته أئمة النقل ولا يعرف أن عالماً صححه.

الثالث: أن هذا الحديث كذب عند أهل المعرفة بالحديث، فما من عالم يعرف الحديث إلا وهو يعلم أنه كذب موضوع، ولهذا لم يروه أحد منهم في الكتب التي يُرجع إليها في المنقولات، لأن أدنى من له معرفة بالحديث يعلم أن هذا كذب.

وقد رواه ابن جرير والبغوي بإسناد فيه عبد الغفار بن القاسم بن فهد، أبو مريم الكوفي (١) وهو مجمع على تركه، كذّبه سماك بن حرب وأبو ذاود، وقال أحمد: "ليس بثقة، عامة أحاديثه بواطيل. قال يحيى: ليس بشيء. قال ابن المديني: كان يضع الحديث. وقال النسائي وأبو حاتم: متروك الحديث. وقال ابن حبان البستي: كان عبد الغفار بن قاسم يشرب الخمر حتى يسكر، وهو مع ذلك يقلب الأخبار، لا يجوز الاحتجاج به، وتركه أحمد ويحيى "(٢).

ورواه ابن أبي حاتم، وفي إسناده عبد الله بن عبد القدوس، وهو ليس بثقة. وقال فيه يحيى بن معين: ليس بشيء رافضي خبيث. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال الدارقطني: ضعيف (٣).

⁽١) قال الطبري في تفسيره (ط. بولاق) ٧٤/١٩: "قال: حدثنا سلمة، قال: حدثني محمد بن إسحاق، عن عبد الغفار بن القاسم، عن المنهال بن عمرو، عن عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب، عن على بن أبي طالب: لما نزلت هذه الآية... إلخ".

 ⁽۲) انظر ترجمة أبي مريم عبد الغفار بن القاسم في: ميزان الاعتدال (۲/ ۱۲۰ - ۲۶۱)، لسان الميزان (۲/ ۱۸۰۶ - ۲۶۱)، وذكر الحديث الموضوع ابن كثير في تفسيره (ط. الشعب) ۱۸۰/۱ نقلاً عن الطبري وقال: "تفرد بهذا السياق عبد الغفار بن القاسم أبي مريم، وهو متروك كذّاب شيعي، اتهمه عليّ بن المديني وغيره بوضع الحديث، وضعفه الأئمة رحمهم الله".

⁽٣) هو عبد الله بن عبد القدوس التميمي الرازي، قال عنه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (ق٢ م١ ص١٠): "روى عن الأعمش وعبيد المكتب وعبدالملك بن عمير وليث بن أبي سليم، ودوى عنه سعيد بن سليمان.. " وقال الذهبي في "ميزان الاعتدال" ٤٥٧/٢: "كوفي رافضي، نزل الري، روى عن الأعمش وغيره. قال يحيى: ليس بشيء، رافضي خبيث، وقال النسائي وغيره: ليس بثقة، وقال الدارقطني: وقال أبو معمر: حدثنا عبد الله بن عبد القدوس، وكان خشبياً".

وإسناد الثعلبي أضعف، لأن فيه من لا يعرف، وفيه من الضعفاء والمتهمين من لا يجوز الاحتجاج بمثله في أقل مسألة.

الرابع: أن بني عبد المطلب لم يبلغوا أربعين رجلاً حين نزلت هذه الآية، فإنها نزلت بمكة في أول الأمر. ثم ولا بلغوا أربعين رجلاً في مدّة حياة النبي على، فإن بني عبد المطلب لم يُعقِب منهم باتفاق الناس إلا أربعة: العباس، وأبو طالب، والمحارث، وأبو لهب. وجميع ولد عبد المطلب من هؤلاء الأربعة، وهم بنو هاشم، ولم يدرك النبوة من عمومته إلا أربعة: العباس، وحمزة، وأبو طالب، وأبو لهب، فأمن اثنان، وهما حمزة والعباس، وكفر اثنان، أحدهما نصره وأعانه، وهو أبو طالب، والآخر عاداه وأعان أعداءه، وهو أبو لهب.

وأما العمومة وبنو العمومة فأبو طالب كان له أربعة بنين: طالب، وعقيل، وجعفر، وعليّ. وطالب لم يدرك الإسلام، وأدركه الثلاثة، فآمن عليّ وجعفر في أول الإسلام، وهاجر جعفر إلى أرض الحبشة، ثم إلى المدينة عام خيبر.

وكان عقيل قد استولى على رباع بني هاشم لما هاجروا وتصرف فيها، ولهذا لما قيل للنبي على حجته: "ننزل غداً في دارك بمكة" قال: "وهل ترك لنا عقيل من دار؟!"(١).

وأما العباس فبنوه كلهم صغار، إذ لم يكن فيهم بمكة رجل.

وهب أنهم كانوا رجالاً فهم: عبد الله، وعبيد الله، والفضل، وأما قثم فولد بعدهم، وأكبرهم الفضل، وبه كان يُكنَّى. وعبد الله ولد في الشعب بعد نزول قوله: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتُكَ ٱلْأَقْرَبِيكَ ﴿ الشَّعَرَاء: ٢١٤] وكان له في الهجرة نحو ثلاث سنين أو أربع سنين، ولم يولد للعباس في حياة النبي ﷺ إلا الفضل وعبد الله وعُبيد الله، وأما سائرهم فولدوا بعده.

وأما الحارث بن عبد المطلب وأبو لهب فبنوهما أقل، والحارث كان له ابنان: أبو سفيان وربيعة، وكلاهما تأخر إسلامه، وكان من مسلمة الفتح.

⁽۱) الحديث عن أسامة بن زيد في في: البخاري ١٤٧/٢ (كتاب الحج، باب توريث دور مكة وبيعها وشرائها) ونصه. . أنه قال: يا رسول الله أين ننزل في دارك بمكة؟ فقال: "وهل ترك عقيل من رباع أو دور"؟ وكان عقيل ورث أبا طالب هو وطالب، ولم يرثه جعفر ولا علي في شيئاً، لأنهما كانا مسلمين، وكان عقيل وطالب كافرين. إلخ. والحديث في: مسلم ٩٨٤/٢ -٩٨٥ (كتاب الحج، باب النزول بمكة للحاج وتوريث دورها)، سنن ابن ماجه ٩١٢/٢ (كتاب الفرائض، باب ميراث أهل الإسلام من أهل الشرك).

وكذلك بنو أبي لهب تأخر إسلامهم إلى زمن الفتح، وكان له ثلاثة ذكور، فأسلم منهم اثنان: عتيبة ومغيث، وشهد الطائف وحنيناً، وعتيبة دعا عليه رسول الله عليه أن يأكله الكلب، فقتله السبع بالزرقاء من الشام كفراً (١).

فهؤلاء بنو عبد المطلب لا يبلغون عشرين رجلاً، فأين الأربعون؟!

الخامس: قوله: "إن الرجل منهم كان يأكل الجذعة ويشرب الفَرَق من اللبن" فكذب على القوم، ليس بنو هاشم معروفين بمثل هذه الكثرة في الأكل، ولا عُرف فيهم من كان يأكل جذعة ولا يشرب فرقاً.

السادس: أن قوله للجماعة: "من يجيبني إلى هذا الأمر ويؤازرني على القيام به يكن أخي ووزيري ووصيي وخليفتي من بعدي "كلام مفترى على النبي على لا يجوز نسبته إليه، فإن مجرد الإجابة إلى الشهادتين والمعاونة على ذلك لا يوجب هذا كله، فإن جميع المؤمنين أجابوا إلى هاتين الكلمتين، وأعانوا على هذا الأمر، وبذلوا أنفسهم وأموالهم في إقامته وطاعته، وفارقوا أوطانهم، وعادوا إخوانهم، وصبروا على الشتات بعد الألفة، وعلى الذل بعد العز، وعلى الفقر بعد الغنى، وعلى الشدة بعد الرخاء، وسيرتهم معروفة مشهورة، ومع هذا فلم يكن أحد منهم بذلك خليفة له.

وأيضاً فإن كان عرض هذا الأمر على أربعين رجلاً أمكن أن يجيبوه - أو أكثرهم أو عدد منهم - فلو أجابه منهم عدد من كان الذي يكون الخليفة بعده؟ أيعين واحداً بلا موجب؟ أم يجعل الجميع خلفاء في وقت واحد؟ وذلك أنه لم يعلق الوصية والخلافة، والأخوة والمؤازرة، إلا بأمر سهل، وهو الإجابة إلى الشهادتين، والمعاونة على هذا الأمر. وما من مؤمن يؤمن بالله ورسوله واليوم الآخر إلى يوم القيامة، إلا وله من هذا نصيب وافر، ومن لم يكن له من ذلك حظ فهو منافق، فكيف يجوز نسبة مثل هذا الكلام إلى النبي عليه؟!

⁽۱) جاء هذا الخبر في كتاب "الفصول في اختصار سيرة الرسول" لابن كثير، تحقيق الأستاذين محمد العيد الخطراوي، ومحيي الدين مستو، ص٢٠٧، ط. بيروت، ١٣٩٩–١٤٠٠ ونصه: "دعا على ابن أبي لهب، فسلط الله عليه السّبُع بالشام وفق دعائه ﷺ وعلق المحققان: "ابن أبي لهب: هو عتبة (كذا) بن عبد العزى (أبو لهب)، والحديث رواه الحاكم وابن إسحاق من طرق صحيحة مسندة. انظر نسيم الرياض شرح كتاب الشفاء ١٢٦٣٣". ولم أجد الحديث في سيرة ابن هشام وهو في المستدرك للحاكم ٢٩٩٧ه في تفسير سورة أبي لهب ونصه: "كان لهب بن أبي لهب يسب النبي ، فقال النبي ﷺ، فقال النبي ﷺ: "اللهم سلّط عليه كلبك" فخرج في قافلة يريد الشام، فنزل منزلاً فقال: إني أخاف دعوة محمد (صلّى الله عليه وآله وسلّم) قالوا: كلا. فحطوا متاعهم حوله، وقعدوا يحرسونه، فجاء الأسد، فانتزعه، فذهب به. قال الحاكم: "صحيح الإسناد ولم يخرجاه" ووافقه الذهبي.

السابع: أن حمزة وجعفراً وعبيدة بن الحارث أجابوا إلى ما أجابه على من الشهادتين والمعاونة على هذا الأمر، فإن هؤلاء من السابقين الأولين الذين آمنوا بالله ورسوله في أول الأمر، بل حمزة أسلم قبل أن يصير المؤمنون أربعين رجلاً، وكان النبي ﷺ في دار الأرقم بن أبي الأرقم، وكان اجتماع النبي ﷺ به في دار الأرقم، ولم يكن يجتمع هو وبنو عبد المطلب كلهم في دار واحدة، فإن أبا لهب كان مُظهراً لمعاداة رسول الله ﷺ، ولما حُصر بنو هاشم في الشِّعب لم يدخل معهم أبو لهب.

الثامن: أن الذي في الصحاح من نزول هذه الآية غير هذا. ففي الصحيحين عن ابن عمر وأبي هريرة - واللفظ له - عن النبي ﷺ لما نزلت: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتُكَ ٱلْأَقْرَبِيكَ ١٩٤ السُّعَرَاء: ٢١٤] دعا رسول الله ﷺ قريشاً، فاجتمعوا، فخص وعم فقال: "يا بني كعب بن لؤي أنقذوا أنفسكم من النار، يا بني مُرَّة بن كعب أنقذوا أنفسكم من النار، يا بني عبد شمس انقذوا انفسكم من النار، يا بني عبد مناف أنقذوا أنفسكم من النار، يا بني هاشم أنقذوا أنفسكم من النار، يا بني عبد المطلب أنقذوا أنفسكم من النار، يا فاطمة بنت محمد أنقذي نفسك من النار. فإني لا أملك

وفي الصحيحين عن أبي هريرة ضَعْجُهُ أيضاً لَمَّا نزلت هذه الآية قال: "يا معشر قريش اشتروا أنفسكم من الله لا أغني عنكم من الله شيئاً، يا بني عبد المطلب لا أُخني عنكم من الله شيئاً، يا صفية عمة رسول الله لا أغنى عنك من الله شيئاً. يا فاطمة بنت محمد لا أغني عنك من الله شيئاً. سلاني ما شئتما من مالي" (٢) وخرجه مسلم من حديث ابن المخارق وزهير بن عمرو (٣)، ومّن حديث عائشة وقال فيه: 'قام على الصفا (٤).

وقال في حديث قبيصة: "انطلق إلى رضمة من جبل، فعلا أعلاها حجراً، ثم

⁽١) الحديث عن أبي هريرة رضي في: البخاري ١١١٦-١١١ (كتاب التفسير، سورة الشعراء)، مسلم ١٩٢/١ (كتاب الْإيمان، باب في قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتُكَ ٱلْأَقْرَبِي ۞﴾ [الشُّعَرَاء: ٢١٤]، المسند (ط. الحلبي) ۲/۳۳۲، ۳۲۰، ۹۱۰.

الحديث عن أبي هريرة ﷺ في: البخاري ٢/٤-٧ (كتاب الوصايا، باب هل يدخل النساء والولد في الأقارب)، ١٨٥/٤ (كتاب المناقب، باب من انتسب إلى آبائه في الإسلام والجاهلية)، ١١٢/٦ (كتاب التفسير، سورة الشعراء)، مسلم ١٩٢/١-١٩٣ (كتاب الإيمان، باب في قوله تعالى: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتُكَ ٱلْأَقْرَبِيكِ ﴿ النُّعْرَاء: ٢١٤]. والحديث في سنن النسائي والدارمي والمسند.

الحديث في: مسلم في الموضع السابق ١٩٣/١ (رقم ٣٥٣، ٣٥٤). .

الحديث في: مسلم ١٩٢/١ (الموضع السابق) حديث رقم ٣٥٠.

نادى: يا بني عبد مناف إني لكم نذير، إنما مثلي ومثلكم كمثل رجل رأى العدو فانطلق يربأ أهله، فخشي أن يسبقوه، فجعل يهتف: يا صباحاه (١٠).

وفي الصحيحين من حديث ابن عباس قال: "لما نزلت هذه الآية خرج رسول الله على صعد الصفا، فهتف: "يا صباحاه" فقالوا: من هذا الذي يهتف؟ قالوا: محمد، فاجتمعوا إليه، فجعل ينادي: "يا بني فلان، يا بني عبد مناف، يا بني عبد المطلب" وفي رواية: "يا بني فهر، يا بني عدي، يا بني فلان" لبطون قريش، فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً ينظر ما هو، فاجتمعوا فقال: "أرأيتكم لو أخبرتكم أن خيلاً تخرج بسفح هذا الجبل، أكنتم مصدّقي؟" قالوا: ما جربنا عليك كذباً. قال: "فإني نثير لكم بين يدي عذاب شديد" قال: فقال أبو لهب: تباً لك أما جمعتنا إلا لهذا؟ فقام فنزلت هذه السورة: ﴿تَبَتْ يَدَا آلِي لَهَبٍ وَتَبّ ﴿ المَسَد: ١] (٢).

وفي رواية: "أرأيتم لو أخبرتكم أن العدو يصبّحكم ويمسّيكم أكنتم تصدّقوني؟" قالوا: بلى "(").

فإن قيل: فهذا الحديث قد ذكره طائفة من المفسرين والمصنِّفين في الفضائل، كالثعلبي والبغوي وأمثالهما والمغازلي.

قيل له: مجرد رواية هؤلاء لا توجب ثبوت الحديث باتفاق أهل العلم بالحديث، فإن في كتب هؤلاء من الأحاديث الموضوعة ما اتفق أهل العلم على أنه كذب موضوع، وفيها شيء كثير يُعلم بالأدلة اليقينية السمعية والعقلية أنها كذب، بل فيها ما يُعلم بالاضطرار أنه كذب. والثعلبي وأمثاله لا يتعمدون الكذب، بل فيهم من الصلاح والدين ما يمنعهم من ذلك، لكن ينقلون ما وجدوه في الكتب، ويروون ما سمعوه، وليس لأحدهم من الخبرة بالأسانيد ما لأئمة الحديث، كشعبة،

⁽۱) الحديث هو حديث ابن المخارق وزهير بن عمرو السابق، وابن المخارق هو قبيصة بن المخارق. والرضمة: حجارة مجتمعة ليست بثابتة في الأرض كأنها منثورة، وعبارة 'فعلا أعلاها حجراً': أي فرقي في أرفعها، وكلمة 'يربأ' على وزن يقرأ: معناه: يحفظهم ويتطلع لهم، ويقال لفاعل ذلك؛ ربيئة. وكلمة 'واصباحاه' هي كلمة يعتادونها عند وقوع أمر عظيم، فيقولونها ليجتمعوا ويتأهبوا له.

 ⁽٢) الحديث عن ابن عباس عباس التفسير، مع اختلاف في الألفاظ - في: البخاري ١١٢/٦ (كتاب التفسير، سورة الشعراء)، ١٢/٦٦ (كتاب التفسير، سورة تبت يدا أبي لهب الشعراء)، ١٢٢/٦ (كتاب التفسير، سورة تبت يدا أبي لهب وتب)، مسلم ١٩٣/١-١٩٤ (كتاب الإيمان، باب في قوله تعالى: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتُكَ ٱلْأَقْرِيدِ ﴾ [الشُعَرَاء: ٢١٤]، سنن الترمذي ١٢١/٥ (كتاب التفسير، ومن سورة تبت)، المسند (ط. المعارف) ١٨٦/٤ . ٢٨٦٠

 ⁽٣) هذه الرواية جزء من حديث عن ابن عباس في: البخاري ١٢٢/٦ (كتاب التفسير، سورة سبأ)،
 ١٨٠/٦ (كتاب التفسير، سورة تبت يدا أبى لهب وتب).

ويحيى بن سعيد القطّان، وعبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، وإسحاق، ومحمد بن يحيى الذهلي، والبخاري، ومسلم، وأبي داود، والنسائي، وأبي حاتم، وأبي زرعة الرازيين، وأبي عبد الله بن منده، والدارقطني، وأمثال هؤلاء من أئمة الحديث ونقاده وحكامه وحفاظه الذين لهم خبرة ومعرفة تامة بأحوال النبي ﷺ وأحوال من نقل العلم والحديث عن النبي ﷺ من الصحابة والتابعين وتابعيهم ومن بعدهم من نقلة العلم.

وقد صنَّفوا الكتب الكثيرة في معرفة الرجال الذين نقلوا الآثار وأسمائهم، وذكروا أخبارهم وأخبار من أخذوا عنه، ومن أخذ عنهم، مثل كتاب "العلل وأسماء الرجال " عن يحيى القطَّان، وابن المديني، وأحمد، وابن معين والبخاري، ومسلم، وأبي زرعة، وأبي حاتم، والنسائي، والترمذي، وأحمد بن عدي، وابن حبان، وأبى الفتح الأزدي، والدارقطني وغيرهم.

وتفسير الثعلبي فيه أحاديث موضوعة وأحاديث صحيحة، ومن الموضوع فيه من الأحاديث التي في فضائل السور: سورة سورة.

وقد ذكر هذا الحديث الزمخشري والواحدي(١١)، وهو كذب موضوع باتفاق أهل الحديث، وكذلك غير هذا.

وكذلك الواحدي تلميذ الثعلبي. والبغوي اختصر تفسيره من تفسير الثعلبي والواحدي، لكنهما أخبر بأقوال المفسرين منه، والواحدي أعلم بالعربية من هذا وهذا، والبغوي أتبع للسنة منهما.

وليس كون الرجل من الجمهور الذين يعتقدون خلافة الثلاثة يُوجب له أن كل ما رواه صدق، كما أن كونه من الشيعة لا يوجب أن يكون كل ما رواه كذباً، بل الاعتبار بميزان العدل.

وقد وضع الناس أحاديث كثيرة مكذوبة على رسول الله على: في الأصول، والأحكام، والزهد، والفضائل، ووضعوا كثيراً من فضائل الخلفاء الأربعة، وفضائل

ومن الناس من يكون قصده رواية ما رُوي في الباب، من غير تمييز بين صحيح وضعيف، كما فعله أبو نُعيم في فضائل الخلفاء وكذلك غيره ممن صنَّف في الفضائل، ومثل ما جمعه أبو الفتح بن أبي الفوارس، وأبو على الأهوازي وغيرهما

⁽١) ذكر الزمخشري هذا الحديث بمعناه مختصراً في تفسير "الكشاف" "١٣١/٣ (ط. مصطفى الحلبي ١٩٦٦/١٣٨٥) عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرٌ عَشِيرَتُكَ ٱلْأَقْوَيِرِكَ ۞﴾ [الشَّمَرَاه: ٢١٤].

في فضائل معاوية، ومثل ما جمعه النسائي في فضائل عليّ، وكذلك ما جمعه أبو القاسم بن عساكر في فضائل عليّ وغيرة، فإن هؤلاء وأمثالهم قصدوا أن يرووا ما سمعوا من غير تمييز بين صحيح ذلك وضعيفه، فلا يجوز أن يُجزم بصدق الخبر بمجرد رواية الواحد من هؤلاء باتفاق أهل العلم.

وأما من يذكر الحديث بلا إسناد من المصنّفين في الأصول والفقه والزهد والرقائق، فهؤلاء يذكرون أحاديث كثيرة صحيحة، ويذكر بعضهم أحاديث كثيرة ضعيفة وموضوعة، كما يوجد ذلك في كتب الرقائق والرأي وغير ذلك.



الفصل الثاني

بيان أن إمامة عليّ لم تكن من الدين الذي أمر بتبليغه عليه

قال الرافضي: الثاني: "الخبر المتواتر عن النبي ﷺ: أنه لَمَّا نزل قوله تعالى: ﴿ يَكَأَيُّهَا ۚ الرَّسُولُ ۚ بَلِغَ مَّا أَنزِلَ إِلَيْكَ مِن زَّيِكً ﴾ [الماندة: ٦٧] خطب الناس في غدير خُم وقال للجمع كله: "يا أيها الناس الست أولى منكم بأنفسكم؟" قالوا: بلى. قال: "من كنت مولاه فعليٌّ مولاه. اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وانصر من نصره واخذل من خذله ". فقال عمر: بغ بغ، أصبحت مولاي ومولى كل مؤمن ومؤمنة. والمراد بالمولى هنا الأولى بالتصرف لتُقدم التقرير منه ﷺ بقوله: الست أولى منكم بأنفسكم؟ "

والجواب عن هذه الآية والحديث المذكور قد تقدم، وبيَّنا أن هذا كذب، وأن قوله: ﴿ بَلِغٌ مَا أُنزِلَ إِلَيْكُ مِن رَّبِكُ ﴾ [المَاندة: ٦٧] نزل قبل حجة الوداع بمدة طويلة.

ويوم الغدير إنما كان ثامن عشر ذي الحجة بعد رجوعه من الحج، وعاش بعد ذلك شهرين وبعض الثالث. ومما يبين ذلك أن آخر "المائدة" نزولاً قوله تعالى: ﴿ ٱلْيُوْمَ أَكُمْ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَّمَنُّ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي ﴾ [المَائدة: ٣] وهذه الآية نزلت بعرفة تاسع ذي الحجة في حجة الوداع، والنبي ﷺ واقف بعرفة، كما ثبت ذلك في الصحاح والسنن، وكما قاله العلماء قاطبة من أهل التفسير والحديث وغيرهم.

وغدير خم كان بعد رجوعه إلى المدينة ثامن عشر ذي الحجة بعد نزول هذه الآية بتسعة أيام، فكيف يكون قوله: ﴿ بَلَغَ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن زَّيِّكُ ۗ [المَائدة: ٦٧] نزل ذلك الوقت، ولا خلاف بين أهل العلم أن هذه الآية نزلت قبل ذلك، وهي من أوائل ما نزل بالمدينة، وإن كان ذلك في سورة "المائدة"، كما أن فيها تحريم الخمر، والخمر حُرِّمت في أواثل الأمر عقب غزوة أحد.

وكذلك فيها الحكم بين أهل الكتاب بقوله: ﴿ فَإِن جَاءُوكَ فَأَحَكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْضِ عَنْهُمْ ﴾ [المَائدة: ٤٢]. وهذه الآية نزلت إما في الحد لما رجم اليهوديين، وإما في الحكم بين قريظة والنضير لما تحاكموا إليه في الدماء، ورجم اليهوديين كان أول ما فعله بالمدينة، وكذلك الحكم بين قريظة والنضير، فإن بني النضير أجلاهم قبل الخندق، وقريظة قتلهم عقب غزوة الخندق.

والخندق باتفاق الناس كان قبل الحديبية، وقبل فتح خيبر، وذلك كله قبل فتح مكة وغزوة حنين، وذلك كله قبل حجة الوداع وحجة الوداع قبل خطبة الغدير.

فمن قال: إن "المائدة" نزل فيها شيء بغدير خم فهو كاذب مفتر باتفاق أهل العلم. وأيضاً فإن الله تعالى قال في كتابه: ﴿ يَتَأَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِغٌ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَبِكٌ وَإِن لَمْ تَغَلَّمُ فَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ ﴾ [المائدة: ٦٧] فضمن له سبحانه أنه يعصمه من الناس إذا بلَّغ الرسالة ليؤمنه بذلك من الأعداء، ولهذا روي أن النبي عَلَيْ كان قبل نزول هذه الآية يُحرس، فلما نزلت هذه الآية ترك ذلك (١).

وهذا إنما يكون قبل تمام التبليغ، وفي حجة الوداع تم التبليغ.

وقال في حجة الوداع: "ألا هل بلغت ألا هل بلغت" قالوا: نعم. قال: "اللهم اشهد" وقال لهم: "أيها الناس إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا: كتاب الله. وأنتم تسألون عني فما أنتم قائلون؟ "قالوا: نشهد أنك قد بلغت وأديت ونصحت، فجعل يرفع إصبعه إلى السماء وينكبها إلى الأرض ويقول: "اللهم اشهد، اللهم اشهد" وهذا لفظ حديث جابر في صحيح مسلم وغيره من الأحاديث الصحيحة (٢).

⁽۱) الحديث عن عائشة على: سنن الترمذي ٢١٧/٣ (كتاب تفسير القرآن، باب سورة المائدة) ونصه: كان النبي على يُحرس حتى نزلت هذه الآية: ﴿وَاللّهُ يَسْمِمُكُ مِنَ النّاسِ ﴾ [المائدة: ٢٧] فأخرج رسول الله على رأسه من القبة، فقال لهم: "يا أيها الناس انصرفوا فقد عصمني الله" قال الترمذي: "هذا حديث غريب، وروى بعضهم هذا الحديث عن الجريري عن عبد الله بن شقيق. قال: كان النبي على يُحرس، ولم يذكروا فيه عائشة". وذكر ابن كثير الحديث في تفسيره وقال إن ابن أبي حاتم رواه عن عائشة وذكر رواية الترمذي له ثم قال: "وهكذا رواه ابن جرير والحاكم في مستدركه من طريق مسلم بن إبراهيم به، ثم قال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وكذا رواه سعيد بن منصور عن الحارث بن أبي قدامة الأيادي عن الجريري عن عبد الله بن شقيق عن عائشة به". وقال الشيخ أحمد شاكر كلنه في "عمدة التفسير عن ابن كثير" (١٩٣/٤): "إسناده صحيح، وهو في الترمذي (٩٦/٤)، والطبري وغيره – وأشار الترمذي إلى ذلك، وما هذه بعلة تقدح في صحة الموصول".

 ⁽۲) الحديث - مع اختلاف في الألفاظ - عن جابر بن عبد الله ﷺ في: مسلم ۸۹۰/۲ (كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ)، المسند (ط. الحلبي) ٣٦٧/٤.

وقال: "ليبلِّغ الشاهد الغائب، فربَّ مُبلَّغِ أوعى من سامع (١١).

فتكون العصمة المضمونة موجودة وقت التبليغ المتقدم، فلا تكون هذه الآية نزلت بعد حجة الوداع، لأنه قد بلغ قبل ذلك، لأنه حينئذ لم يكن خائفاً من أحد يحتاج أن يُعصم منه، بل بعد حجة الوداع كان أهل مكة والمدينة وما حولهما كلهم مسلمين منقادين له ليس فيهم كافر، والمنافقون مقموعون مُسِرُّون للنفاق، ليس فيهم من يحاربه، ولا من يخاف الرسول منه. فلا يُقال له في هذه الحال: ﴿ بَلِغَ مَا أُنِلَ مِن يَحَافِ الْمَانِدَةُ وَاللّهُ يَسْمِمُكُ مِنَ النَّاسِ ﴾ [المَاندة: ١٧].

وهذا مما يبين أن الذي جرى يوم الغدير لم يكن مما أمر بتبليغه، كالذي بلَّغه في حجة الوداع، فإن كثيراً من الذين حجُّوا معه – أو أكثرهم – لم يرجعوا معه إلى المدينة، بل رجع أهل مكة إلى مكة، وأهل الطائف إلى الطائف، وأهل اليمن إلى اليمن، وأهل البوادي القريبة من ذاك إلى بواديهم. وإنما رجع معه أهل المدينة ومن كان قريباً منها.

فلو كان ما ذكره يوم الغدير مما أمر بتبليغه، كالذي بلَّغه في الحج، لبلَّغه في حجة الوداع كما بلَّغ غيره، فلما لم يذكر في حجة الوداع إمامةً ولا ما يتعلق بالإمامة أصلاً، ولم ينقل أحد بإسناد صحيح ولا ضعيف أنه في حجة الوداع ذكر إمامة عليّ، بل ولا ذكر عليّاً في شيء من خطبته، وهو المجمع العام الذي أمر فيه بالتبليغ العام، علم أن إمامة عليّ لم تكن من الدين الذي أمر بتبليغه، بل ولا حديث الموالاة وحديث الثقلين ونحو ذلك مما يُذكر في إمامته.

والذي رواه مسلم أنه بغدير خم قال: "إني تارك فيكم الثقلين: كتاب الله" فذكر كتاب الله وحضً عليه ثم قال: "وعترتي أهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي ثلاثاً. وهذا مما انفرد به مسلم (٢)، ولم يروه البخاري، وقد رواه الترمذي وزاد فيه: "وإنهما لن يفترقا حتى يردا عليً الحوض "(٢).

وقد طعن غير واحد من الحفاظ في هذه الزيادة، وقال: إنها ليست من الحديث. والذين اعتقدوا صحتها قالوا: إنما يدل على أن مجموع العترة الذين هم بنو

⁽۱) الحديث عن أبي بكرة ﷺ في: البخاري ۱۷٦/۲-۱۷۷ (كتاب الحج، باب الخطبة أيام مني) وهو بمعناه في: البخاري ۲۰/۱ (كتاب العلم، باب قول النبي ﷺ: "رُبّ مبلغ أوعى من سامع".

⁽٢) مسلم ٤/١٨٧٣ (كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل عليّ بن أبي طالب عليه).

الحديث بألفاظ مقاربة عن زيد بن أرقم وأبي سعيد الخدري وزيد بن ثابت في: سنن الترمذي ٥/٣ -٣٢٩ (كتاب المناقب، باب مناقب أهل بيت النبي في)، المسند (ط. الحلبي) ١٤/٣، ١٧، ٢٦، ٥٩، ١٨١/١٥ -١٨١، ١٩٩ - ١٩٠. وقال الترمذي: "هذا حديث حسن غريب".

هاشم لا يتفقون على ضلالة. وهذا قاله طائفة من أهل السنة، وهو من أجوبة القاضي أبي يعلى وغيره.

والحديث الذي في مسلم، إذا كان النبي على قد قاله، فليس فيه إلا الوصية باتباع كتاب الله. وهذا أمر قد تقدمت الوصية به في حجة الوداع قبل ذلك، وهو لم يأمر باتباع العترة، ولكن قال: "أذكركم الله في أهل بيتي" وتذكير الأمة بهم يقتضي أن يذكروا ما تقدم الأمر به قبل ذلك من إعطائهم حقوقهم، والامتناع من ظلمهم، وهذا أمر قد تقدم بيانه قبل غدير خُم.

فعلم أنه لم يكن في غدير خُم أمر يشرع نزل إذ ذاك، لا في حق عليّ ولا غيره، لا إمامته ولا غيرها.

لكن حديث الموالاة قد رواه الترمذي وأحمد في مسنده عن النبي على أنه قال: "من كنت مولاه فعلي مولاه". وأما الزيادة وهي قوله: "اللهم والي من والاه وعاد من عاداه.." إلخ، فلا ريب أنه كذب(١).

⁽۱) قال أبو عبد الرحمن: الحق خلاف ما ذهب إليه الإمام ابن تيمية رحمة الله عليه، والزيادة التي ذكرها ابن تيمية صحيحة. وقد أفاض العلامة الألباني - حفظه الله تعالى - في تخريج حديث الموالاة، وأذكر كلامه بتمامه - لينتفع به طلبة العلم - ثم أعقب على كلامه بما يتيسر، وهذا التعقيب - رغم احترامي وتقديري لفضيلته - إنما هو محاولة إثبات أن ابن تيمية كلله تعالى لم ينفرد بتضعيف حديث الموالاة وتلك الزيادة التي ذكرها كلله تعالى.

قال العلامة الألباني - حفظه الله تعالى - في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" ج٤ ص٣٣٠ وما بعدها، بعد أن أورد حديث الموالاة:

ورد من حديث زيد بن أرقم، وسعد بن أبي وقاص، وبريدة بن الحصيب، وعليّ بن أبي طالب، وأبي أبي طالب، وأبي أبوب الأنصاري، والبراء بن عازب، وعبد الله بن عباس، وأنس بن مالك، وأبي سعيد، وأبي هريرة. 1 - حديث زيد، وله عنه طرق خمس:

الأولى: عن أبي الطفيل عنه قال: لما دفع النبي على من حجة الوداع، ونزل غدير (خُم)، أمر بدوحات فقيمنَ، ثم قال: "كأني دعيت فأجبت، وإني تارك فيكم الثقلين أحدهما أكبر من الآخر: كتاب الله، وعترتي أهل بيتي، فانظروا كيف تخلفوني فيهما، فإنهما لن يتفرقا حتى يردا علي الحوض"، ثم قال: "إن الله مولاي وأنا ولي كل مؤمن". ثم إنه أخذ بيد علي شي فقال: "من كنت وليه، فهذا وليه، اللهم والي من والاه، وعاد من عاداه".

أخرجه النسائي في "خصائص علي" (ص١٥) والحاكم (١٠٩/٣) وأحمد (١١٨/١) وابن أبي عاصم أخرجه النسائي في "خصائص علي" (ص١٥) والحاكم (١٣٦٥) والطبراني (٤٩٦٩-٤٩٧) عن سليمان الأعمش قال: حدثنا حبيب بن أبي ثابت عنه، وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين".

قلت: سكت عنه الذهبي، وهو كما قال لولا أن حبيباً كان مدلساً، وقد عنعنه. لكنه لم يتفرد به، فقد تابعه فطر بن خليفة عن أبي الطفيل قال: "جمع علي رشي الناس في الرحبة ثم قال لهم: أنشد الله كل امرئ مسلم سمع رسول الله على يقول يوم غدير خم ما سمع لما قام، فقام ثلاثون من الناس، =

(وفي رواية: فقام ناس كثير) فشهدوا حين أخذ بيده فقال للناس: "أتعلمون أني أولى بالمؤمنين من أنفسهم " قالوا: نعم يا رسول الله، قال: "من كنت مولاه، فهذا مولاه، اللهم والي من والاه، وعادٍ

قال: فخرجت وكأن في نفسي شيئاً، فلقيت زيد بن أرقم، فقلت له: إني سمعت عليّاً يقول كذا وكذا، قال: فما تنكر، قد سمعت رسول الله ﷺ يقول ذلك له.

أخرجه أحمد (٣٧٠/٤) وابن حبان في "صحيحه" (٢٢٠٥ - موارد الظمآن) وابن أبي عاصم (١٣٦٧ و١٣٦٨) والطبراني (٤٩٦٨) والضياء في "المختارة" (رقم ٥٢٧ بتحقيقي).

قلت: وإسناده صحيح على شرط البخاري.

وقال الهيثمي في "المجمع" (١٠٤/٩): "رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح غير فطر بن خليفة، وهو

وتابعه سلمة بن كهيل قاِل: سمعت أبا الطفيل يحدث عن أبي سريحة أو زيد بن أرقم - شك شعبة -عن النبي ﷺ به مختصراً: "من كنت مولاه، فعلمي مولاه".

أخرجه الترمذي (٢٩٨/٢) وقال: "حديث حسن صحيح".

قلت: وإسناده على شرط الشيخين.

وأخرجه الحاكم (١٠٩/٣) من طريق محمد بن سلمة بن كهيل عن أبيه عن أبي الطقيل عن ابن واثلة أنه سمع زيد بن أرقم به مطولاً نحو رواية حبيب دون قوله: "اللهم وال. . . . ". وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين".

ورده الذهبي بقوله: "قلت: لم يخرجا لمحمد، وقد وهاه السعدي".

قلت: وقد خالف الثقتين السابقين فزاد في السند ابن واثلة، وهو من أوهامه. وتابعه حكيم بن جبير - وهو ضعيف - عن أبي الطفيل به. أخرجه الطبراني (٤٩٧١).

الثانية: عن ميمون أبي عبد الله به نحو حديث حبيب. أخرجه أحمد (٣٧٢/٤) والطبراني (٥٠٩٢) من طريق أبي عبيد عنه. ثمَّ أخرجه من طريق شعبة، والنسائي (ص١٦) من طريق عوف كلاهما عن ميمون به دون قوله: "اللهم وال" إلا أن شعبة زاد: "قال ميمون: فحدثني بعض القوم عن زيد أن رسول الله ﷺ قال: اللهم...).

وقال الهيثمي: "رواه أحمد والبزار، وفيه ميمون أبو عبد الله البصري، وثقه ابن حبان، وضعفه جماعة". قلت: وصحح له الحاكم (١٢٥/٣).

الثالثة: عن أبي سليمان (المؤذن) عنه قال: "استشهد عليّ الناس. فقال: أنشد الله رجلاً سمع النبي ﷺ يقول: "اللهم من كنت مولاه، فعلي مولاه، اللهم والرِّ من والاه، وعاد من عاداه ، قال: فقام ستة عشر رجلاً فشهدوا". أخرجه أحمد (٣٧٠/٥) وأبو القاسم هبة الله البغدادي في الثاني من "الأمالي" (ق ٢/٢) عن أبي إسرائيل الملائي عن الحكم عنه. قال أبو القاسم: "هذا حديث حسن، صحيح المتن". وقال الهيشمي (١٠٧/٩): "رواه أحمد وفيه أبو سليمان، ولم أعرفه إلا أن يكون بشير بن سليمان، فإن كأن هو فهو ثقة، وبقية رجاله ثقات !. وعلق عليه الحافظ ابن حجر بقوله: أبو سليمان هو زيد بن وهب كما وقع عند الطبراني ...

قلت: وهو ثقة من رجال البخاري، لكن وقع عند أبي القاسم تلك الزيادة "المؤذن"، ولم يذكروها في ترجمة زيد هذا، فإن كانت محفوظة، فهي فائدة تلحق بترجمته.

لكن أبو إسرائيل واسمه إسماعيل بن خليفة مختلف فيه، وفي "التقريب": "صدوق سيء الحفظ".

قلت: فحديثه حسن في الشواهد. ثم استدركت فقلت: قد أخرجه الطبراني أيضاً (٤٩٩٦) من الوجه =

المذكور لكن وقع عنده: 'عن أبي سليمان المؤذن' بدون المثناة بين اللام والميم، وهو الصواب فقد ترجمه المزي في "التهذيب" فقال: "أبو سليمان المؤذن: مؤذن الحجاج، اسمه يزيد بن عبد الله، يروي عن زيد بن أرقم، ويروي عنه الحكم بن عتيبة وعثمان بن المغيرة الثقفي ومسعر بن كدام، ومن عوالي حديثه ما أخبرنا. . ". ثم ساق الحديث من الطرق المذكورة. وقال: "ذكرناه للتمييز بينهما". يعنى: أن أبا سليمان المؤذن هذا هو غير أبي سليمان المؤذن، قيل: اسمه همام. . . الذي ترجمه قبل هذا، وهذه فائدة هامة لم يذكرها الذهبي في كتابه "الكاشف".

قلت: فهو إذن أبو سلمان وليس (أبو سليمان)، وبالتالي فليس هو زيد بن وهب كما ظن الحافظ، وإنما يزيد بن عبد الله كما جزم المزي، وإن مما يؤيد هذا أن الطبراني أورد الحديث في ترجمة (أبو سلمان المؤذن عن زيد بن أرقم) وساق تحتها ثلاثة أحاديث هذا أحدها.

نعم وقع عنده (٤٩٨٥) من رواية إسماعيل بن عمرو البجلي: حدثنا أبو إسرائيل الملائي عن الحكم عن أبي سلَّيمان زيد بن وهب عن زيد بن أرقم. . . وهذه الروَّاية هي التي أشار إليها الحافظ واعتمد عليها في الجزم بأنه أبو سليمان زيد بن وهب، وخفي عليه أن فيها إسماعيل بن عمرو البجلي، وهو ضعيف، ضعفه أبو حاتم والدارقطني كما ذكر ذلك الحافظ نفسه في "اللسان".

الرابعة: عن يحيى بن جعدة عن زيد بن أرقم قال: 'خرجنا مع رسول الله ﷺ حتى انتهينا إلى غدير (خم)...". الحديث نحو الطريق الأولى، وفيه: "يا أيها الناس إنه لم يبعث نبي قط إلا عاش نصف ما عاش الذي قبله، وإني أوشك أن أدعى فأجيب، وإني تارك فيكم ما لن تضلوا بعده: كتاب الله. . .

وفيه حديث الترجمة دون قوله: "اللهم وال....". أخرجه الطبراني (٤٩٨٦) ورجاله ثقات.

الخامسة: عن عطية العوفي قال: سألت زيد بن أرقم . . . فذكره بنحوه دون الزيادة إلا أنه قال: "قال: فقلت له: هل قال: اللهم والِ من والأه، وهادٍ من هاداه؟ قال: إنما أخبرك كما سمعت". أخرجه أحمد ٣٦٨/٤ والطبراني (٥٠٦٨-٥٠٧١) ورجاله ثقات، رجال مسلم غير عطية، وهو ضعيف. وله عند الطبراني (٤٩٨٣ و٥٠٥٨ و٥٠٥٩) طرق أخرى لا تخلو من ضعف.

٢ - سعد بن أبي وقاص، وله عنه ثلاث طرق:

الأولى: عن عبد الرحمن بن سابط عنه مرفوعاً بالشطر الأول فقط. أخرجه ابن ماجه (١٢١). قلت: وإسناده صحيح.

الثانية: عن عبد الواحد بن أيمن عن أبيه به. أخرجه النسائي في "الخصائص" (١٦) وإسناده صحيح أيضاً، رجاله ثقات رجال البخاري غير أيمن والد عبد الواحد، وهو ثقة كما في "التقريب".

الثالثة: عن خيثمة بن عبد الرحمن عنه به وفيه الزيادة. أخرجه الحاكم (١١٦/٣) من طريق مسلم الملائي عنه.

قال الذهبي في "تلخيصه": "سكت الحاكم عن تصحيحه، ومسلم متروك".

٣ - حديث بريدة، وله عنه ثلاث طرق:

الأولى: عن ابن عباس عنه قال:

خرجت مع عليّ ﷺ إلى اليمن فرأيت منه جفوة، فقدمت على النبي ﷺ فذكرت عليًّا، فتنقصته، فجعل رسول الله على يتغير وجهه، فقال: "يا بريدة! ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟" قلت: بلي يا رسول الله، قال: "من كنت مولاه، فعلي مولاه". أخرجه النسائي والحاكم (١١٠/٣) وأحمد (٥٤٧/٥) من طريق عبد الملك بن أبي غَنِيَّة قال: أخبرنا الحكم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس. قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين، وتصحيح الحاكم على شرط مسلم وحده قصور.

وابن أبي غَنِيَّة بفتح الغين المعجمة وكسر النون وتشديد التحتانية، ووقع في المصدرين المذكورين (عيينة) وهو تصحيف، وهذا اسم جده، واسم أبيه حميد.

الثانية: عن ابن بريدة عن أبيه:

"أنه مر على مجلس وهم يتناولون من عليّ فوقف عليهم، فقال: إنه قد كان في نفسي على عليّ شيء، وكان خالد بن الوليد كذلك، فبعثني رسول الله ﷺ في سرية عليها عليّ، وأصبنا سبياً، قال: فأخذ عليّ جارية من الخمس لنفسه، فقال خالد بن الوليد: دونك، قال: فلما قدمنا على النبي ﷺ جعلت أحدثه بما كان، ثم قلت: إن عليًّا أخذ جارية من الخمس، قال: وكنت رجلاً مكباباً، قال: فرفعت رأسي، فإذا وجه رسول الله ﷺ قد تغير، فقال. . " فذكر الشطر الأول.

أخرجه النسائي وأحمد (٥/ ٣٥٠ و٣٥١ و٣٦١) والسياق له من طرق عن الأعمش عن سعد بن عبيدة

قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين أو مسلم. فإن ابن بريدة إن كان عبد الله، فهو من رجالهما، وإن كان سليمان فهو من رجال مسلم وحده.

وأخرج ابن حبان (٢٢٠٤) من هذا الوجه المرفوع منه فقط.

الثالثة: عن طاووس عن بريدة به دون قوله: "اللهم...".

أخرجه الطبراني في "الصغير" (رقم - ١٧١ - الروض) و"الأوسط" (٣٤١) من طريقين عن عبد الرزاق بإسنادين له عن طاووس. ورجاله ثقات.

٤ - على بن أبى طالب، وله عنه تسعُ طرق:

الأولى: عن عمرو بن سعيد أنه سمع عليًا ﷺ وهو ينشد في الرحبة: من سمع رسول الله ﷺ بقول: (فذكر الشطر الأول) فقام ستة نفر فشهدوا.

أخرجه النسائي من طريق هانئ بن أيوب عن طاووس (الأصل: طلحة) عن عمرو بن سعيد (الأصل:

قلت: وهاني قال ابن سعد: فيه ضعف. وذكره ابن حبان في "الثقات" فهو ممن يستشهد به في الشواهد والمتابعات.

الثانية: عن زاذان بن عمر قال:

"سمعت عليّاً في الرحبة. . . " الحديث مثله. وفيه أن الذين قاموا فشهدوا ثلاثة عشر رجلًا.

أُخرجه أحمد (٨٤/١) وابن أبي عاصم (١٣٧٢) من طريق أبي عبد الرحيم الكندي عنه.

قلت: والكندي هذا لم أعرفه، وبيض له في "التعجيل"، وقال الهيثمي: "رواه أحمد وفيه من لم أعرفهم".

والثالثة والرابعة: عن سعيد بن وهب وعن زيد بن يثيع قالا:

نشد عليّ الناس في الرحبة: من سمع رسول الله ﷺ يقول يوم غدير خم إلا قام، فقام من قبل سعيد ستة، ومن قبل زيد ستة، فشهدوا أنهم سمعوا رسول الله ﷺ يقول لعلى ﷺ يوم غدير خم:

"أليس الله أولى بالمؤمنين" قالوا: بلى، قال: "اللهم من كنت مولاه... " الحديث بتمامه.

أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد "المسند" (١١٨/١) وعنه الضياء المقدسي في "المختارة" (٤٥٦ بتحقيقي) من طريق شريك عن أبي إسحاق عنهما.

ومن هذا الوجه أخرجه النسائي (١٦)، لكنه لم يذكر سعيد بن وهب في السند، وزاد في آخره:

"قال شريك: فقلت لأبي إسحاق: هل سمعت البراء بن عازب يحدث بهذا عن رسول الله ﷺ؟ قال:

•••••••••

= قال النسائي: عمران بن أبان الواسطي ليس بالقوي في الحديث. يعني راويه عن شريك. قلت: لكنه عند ابن أبي عاصم (١٣٧٥) من طريق آخر عن شريك.

قلت: وشريك هو ابن عبد الله القاضي وهو سيء الحفظ. وحديثه جيد في الشواهد، وقد تابعه شعبة عند النسائي (ص١٦) وأحمد ببعضه (٣٦٦/٥) وعنه الضياء في "المختارة" (رقم ٤٥٥ - بتحقيقي). وتابعه غيره كما سيأتي بعد الحديث (١٠).

الخامسة: عن شريك أيضاً عن أبي إسحاق عن عمرو ذي مُر بمثل حديث أبي إسحاق يعني عن سعيد وزيد وزاد فيه: "وانصر من نصره، واخذل من خذله".

أخرجه عبد الله أيضاً، وقد عرفت حال شريك. وعمرو ذي مر، لم يذكر فيه ابن أبي حاتم (٣٣٢/١/٣) شئاً.

السادسة: عن عبد الرحمن بن أبي ليلي قال:

"شهدتُ عليّاً عَلِيّاً عَلَيّاً فَعَلِيَّهُ فَي الرَّحِبَّةِ يَنشُد الناس.." فذكره مثله دون زيادة "وانصر...".

أخرجه عبد الله بن أحمد (١١٩/١) من طريق يزيد بن أبي زياد وسماك بن عبيد بن الوليد العبسي عنه. قلت: وهو صحيح بمجموع الطريقين عنه، وفيهما أن الذين قاموا اثنا عشر. زاد في الأولى: بدرياً.

ملت. وهو طبطيع بصبطع الحريمين على ويهد الله الله علي عن عليّ أن النبي ﷺ قال يوم غدير خم... السابعة والثامنة: عن أبي مريم ورجل من جلساء عليّ عن عليّ أن النبي ﷺ قال يوم غدير خم... فذكره دون الزيادة، وزاد:

"قال: فزاد الناس بعد: وال من والاه، وعادِ من عاداه".

أخرجه عبد الله (١٥٢/١) عن نعيم بن حكيم: حدثني أبو مريم ورجل من جلساء عليّ.

وهذا سند لا بأس به في المتابعات، أبو مريم مجهول. كما في "التقريب".

التاسعة: عن طلحة بن مصرف قال: سمعت المهاجر بن عميرة أو عميرة بن المهاجر يقول: سمعت عليًا رفي ناشد الناس. الحديث مثل رواية ابن أبي ليلي.

أخرجه ابن أبي عاصم (١٣٧٣) بسند ضعيف عنه، وهو المهاجر بن عميرة. كذا ذكره في "الجرح والتعديل" (٢٦١/١/٤) من رواية عدي بن ثابت الأنصاري عنه. ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وكذا هو في "ثقات ابن حبان" (٢٥٦/٣).

أبو أبوب الأنصاري. يرويه رباح بن الحارث قال:

"جاء رهط إلى عليّ بالرحبة، فقالوا: السلام عليكم يا مولانا، قال: كيف أكون مولاكم، وأنتم قوم عرب؟ قالوا: سمعنا رسول الله ﷺ يوم غدير خم يقول: (فذكره دون الزيادة) قال رباح: فلما مضوا تبعتهم فسألت: من هؤلاء؟ قالوا: نفر من الأنصار فيهم أبو أيوب الأنصاري".

أخرجه أحمد (٤١٩/٥) والطبراني (٤٠٥٢ و٤٠٥٣) من طريق حنش بن الحارث بن لقيط النخعي الأشجعي عن رباح بن الحارث.

قلت: وهذا إسناد جيد رجاله ثقات.

وقال الهيثمي: "رواه أحمد والطبراني، ورجال أحمد ثقات".

٣ - البراء بن عازب. يرويه عدي بن ثابت عنه قال: "كنا مع رسول الله على في سفر فنزلنا بغدير خم، فنودي فينا: الصلاة جامعة، وكسح لرسول الله على تحت شجرتين فصلى الظهر، وأخذ بيد علي رضي الله تعالى عنه، فقال: ألستم تعلمون أني أولى بكل مؤمن من نفسه؟..." الحديث مثل رواية فطر بن خليفة عن زيد. وزاد:

"قال: فلقيه عمر بعد ذلك، فقال له: هنيئاً يا ابن أبي طالب، أصبحت وأمسيت مولى كل مؤمن ومؤمنة ".

أخرجه أحمد وابنه في زوائده (٢٨١/٤) وابن ماجه (١١٦) مختصراً من طريق على بن زيد عن عدي بن ثابت.

ورجاله ثقات رجال مسلم غير على بن زيد وهو ابن جدعان، وهو ضعيف وله طريق ثانية عن البراء تقدم ذكرها في الطريق الثانية والثالثة عن علي.

٧ - ابن عباس. يرويه عنه عمرو بن ميمون مرفوعاً دون الزيادة.

أخرجه أحمد (٣٣١-٣٣١) وعنه الحاكم (١٣٢/٣-١٣٤) وقال: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

٨ و ٦ و ١٠ - أنس بن مالك وأبو سميد وأبو هريرة. يرويه عنهم عَميرة بن سعد قال: شهدت عليًّا ﷺ على المنبر يناشد أصحاب رسول الله ﷺ: من سمع رسول الله ﷺ يوم غدير (خُم) يقول ما قال فليشهد. فقام اثنا عشر رجلاً، منهم أبو هريرة وأبو سعيد وأنس بن مالك، فشهدوا أنهم سمعوا رسول الله ﷺ يقول: فذكره.

أخرجه الطبراني في "الصغير" (ص٣٣ - هندية رقم ١١٦ - الروض) وفي "الأوسط" (رقم ٢٤٤٢) عن إسماعيل بن عمر: حدثنا مسعر عن طلحة بن مصرف عن عَميرة بن سعد به وقال: "لم يروه عن مسعر إلا إسماعيل".

قلت: وهو ضعيف، ولذلك قال الهيثمي (١٠٨/٩) بعدما عزاه للمعجمين: "وفي إسناده لين".

قلت: لكن يقويه أن له طرقاً أخرى عن أبي هريرة وأبي سعيد وغيرهما من الصحابة.

أما حديث أبي هريرة، فيرويه عكرمة بن إبراهيم الأزدي: حدثني إدريس بن يزيد الأودي عن أبيه عنه. أخرجه الطبراني في "الأوسط" (١١٠٥) وقال: "لم يروه عن إدريس إلا عكرمة".

قلت: وهو ضعيف.

وأما حديث أبي سعيد، فيرويه حفص بن راشد: أخبرنا فضيل بن مرزوق عن عطية، عنه. أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٨٥٩٩) وقال:

"لم يروه عن فضيل إلا حفص بن راشد".

قلت: ترجمه ابن أبي حاتم (١٧٢/٢/١ -١٧٣) فلم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وأما غيرهما من الصحابة، فروى في "الأوسط" (٢٣٠٢ و٧٠٢٥) من طريقين عن عميرة بن سعد قال: سمعت عليّاً ينشد الناس: من سمع رسول الله ﷺ يقول: (فذكره)، فقام ثلاثة عشر فشهدوا أن رسول الله على قال: (فذكره).

وعميرة موثق.

ثم روى الطبراني فيه (٥٣٠١) عن عبد الله بن الأجلح عن أبيه عن أبي إسحاق عن عمرو بن ذي مُر قال: سمعت عليّاً.. الحديث، إلا أنه قال: ".. اثنا عشر".

وقال: "لم يروه عن الأجلح إلا ابنه عبد الله".

قلت: وهو ثقة، وقد رواه حبيب بن حبيب أخو حمزة الزيات عن أبي إسحاق عن عمرو بن ذي مر وزيد بن أرقم قالا:

خطب رسول الله ﷺ يوم غدير (خُم) فقال: (فذكره)، وزاد:

" . . . وانصر من نصره، وأعن من أعانه".

أخرجه الطبراني في "الكبير" (٥٠٥٩).

وحبيب هذا ضعيف كما قال الهيثمي (١٠٨/٩).

وأخرج عبد الله بن أحمد في "زوائده على المسند" (١١٨/١) عن سعيد بن وهب وزيد بن يثيع قالا: 🛚 😑

ونقل الأثرم في "سننه" عن أحمد أن العباس سأله عن حسين الأشقر، وأنه حدّث بحديثين:

أحدهما: قوله لعليّ: "إنك ستعرض على البراءة مني فلا تبرأ".

والآخر: "اللهم وال من والاه وعاد من عاداه"، فأنكره أبو عبيد الله جداً، لم يشك أن هذين كذب.

وكذلك قوله: "أنت أولى بكل مؤمن ومؤمنة"، كذب أيضاً.

وأما قوله: "من كنت مولاه فعلي مولاه" فليس هو في الصحاح، لكن هو مما رواه العلماء، وتنازع الناس في صحته، فنُقل عن البخاري وإبراهيم الحربي وطائفة من

نشد عليّ الناس في الرحبة: من سمع رسول الله على يقول يوم غدير (خم) إلا قام، فقام من قبل سعيد
 ستة، ومن قبل زيد ستة، فشهدوا... الحديث. وقد مضى في الحديث الرابع - الطريق الثانية والثالثة.
 وإسناده حسن، وأخرجه البزار بنحوه وأتم منه.

وللحديث طرق أخرى كثيرة، جمع طائفة كبيرة منها الهيثمي في "المجمع" (١٠٣/٩-١٠٨)، وقد ذكرت وخرجت ما تيسر لي منها مما يقطع الواقف عليها بعد تحقيق الكلام على أسانيدها بصحة الحديث يقيناً، وإلا فهي كثيرة جداً.

وأما قوله في الطريق الخامس من حديث عليّ عليًّا:

"وانصر من نصره، واخذل من خذله".

فغي ثبوته عندي وقفة، لعدم ورود ما يجبر ضعفه، وكأنه رواية بالمعنى للشطر الآخر من الحديث: "اللهم والي من والاه، وعاد من عاداه".

ومثله قول عمر لعلي: "أصبحت وأمسيت مولى كل مؤمن ومؤمنة".

لا يصح أيضاً لتفرد علي بن زيد به كما تقدم.

إذا عرفت هذا، فقد كان الدافع لتحرير الكلام على الحديث وبيان صحته أنني رأيت شيخ الإسلام ابن تيمية، قد ضعف الشطر الأول من الحديث، وأما الشطر الآخر، فزعم أنه كذب! وهذا من مبالغاته الناتجة في تقديري من تسرعه في تضعيف الأحاديث قبل أن يجمع طرقها ويدقق النظر فيها، والله المستعان.

أما ما يذكره الشيعة في هذا الحديث وغيره أن النبي على قال في علي قال: "إنه خليفتي من بعدي". فلا يصح بوجه من الوجوه، بل هو من أباطيلهم الكثيرة، التي دل الواقع التاريخي على كذبها، لأنه لو فرض أن النبي على قاله لوقع كما قال، لأنه ورَّتَى يُوكِئ [النّجم: ٤] ، والله سبحانه لا يخلف وعده، وقد خرجت بعض أحاديثهم في ذلك في الكتاب الآخر: "الضعيفة" (٤٩٣٣ و ٤٩٣٣) في جملة أحاديث لهم احتج بها عبد الحسين في "المراجعات" بيّنت وهاءها وبطلانها، وكذبه هو في بعضها، وتقوّله على أثمة السنة فيها.

قال أبو عبد الرحمن: لم ينفرد ابن تيمية كللة تعالى بتضعيف الشطر الأول وبتكذيب الشطر الآخر. وللاستزادة انظر: الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي: (٧٧٢/٣)، (٩٤٨/٣، ١١٠٧)، (١٣٢٧/٤)، (١٦٩١/٥)، (٢/٢، ٢١، ٢٢٢، ٢٣٧٨). والعلل المتناهية لابن الجوزي ٢٢٣/١.

وحديث الموالاة لا شك أنه من المتواتر، والزيادة رويت بأسانيد قوية. والحق خلاف ما ذهب إليه ابن تيمية وكذلك ابن حزم رحمهما الله تعالى، فالحق أحق بأن يتبع. أهل العلم بالحديث أنهم طعنوا فيه وضعَّفوه، ونُقل عن أحمد بن حنبل أنه حسَّنه كما حسَّنه الترمذي. وقد صنَّف أبو العباس بن عُقْدَة مصنَّفاً في جميع طرقه(١٠).

وقال ابن حزم(٢): "الذي صح من فضائل عليّ فهو قول النبي ﷺ: "أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبيّ بعدي" وقوله"): "لأعطين الراية غداً رجلاً يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله" وهذه صفة واجبة لكل مسلم ومؤمن وفاضل(٤)، وعهده ﷺ أن عليًّا "لا يحبه إلا مؤمن ولا يبغضه إلا منافق". وقد صح مثل هذا في الأنصار أنهم (٦) " لا يبغضهم من يؤمن بالله واليوم الآخر".

قال^(٧): "وأما "من كنت مولاه فعليّ مولاه" فلا يصح من طريق الثقات أصلاً. وأما سائر الأحاديث التي يتعلق بها الروافض (٨) فموضوعة، يعرف ذلك من له أدنى علم بالأخبار ونقلها ^(٩).

فإن قيل: لم يذكر ابن حزم ما في الصحيحين من قوله: "أنت مني وأنا منك" وحديث المباهلة والكساء.

قيل: مقصود ابن حزم: الذي في الصحيح من الحديث الذي لا يُذكر فيه إلا عليّ. وأما تلك ففيها ذكر غيره، فإنه قال لجعفر: "أشبهت خَلقي وخُلقي" وقال لزيدً: "أنت أخونا ومولانا". وحديث المباهلة والكساء فيهما ذكر عليّ وفاطمة وحسن وحسين ﷺ، فلا يرد هذا على ابن حزم.

ونحن نجيب بالجواب المركّب فنقول: إن لم يكن النبي ﷺ قاله فلا كلام، وإن كان قاله فلم يرد به قطعاً الخلافة بعده، إذ ليس في اللفظ ما يدل عليه. ومثل هذا الأمر العظيم يجب أن يبلّغ بلاغاً مبيناً.

⁽١) أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد بن عُقْدَة الكوفي، ولد سنة ٢٤٩ وتوفي سنة ٣٣٣، كان يميل إلى رأي الشيعة وكان يملي في "مثالب الصحابة" ولم يذكر سزكين كتابه الذي صنَّفه عن هذا الحديث. انظر: لسان الميزان (٢٦٣/١-٢٦٦)؛ معجم المؤلفين (١٠٦/٢)؛ الأعلام (١٩٨/١)، سزكين (م١ ج١،

في "الفصل في الملل والأهواء والنحل" (٢٢٤/٤). **(Y)**

الفصل: وقوله ﷺ. **(4)**

الفصل: لكل مؤمن وفاضل. (1)

الفصل: وعهده ﷺ. (0)

الفصل: مثل هذه في الأنصار رأي أنه.... (7)

بعد الكلام السابق مباشرة. **(Y)**

الفصل: الرافضة. **(A)**

الفصل: ونقلتها. (4)

وليس في الكلام ما يدل دلالة بيّنة على أن المراد به الخلافة، وذلك أن المولى كالولمي. والله تعالى قال: ﴿إِنَّهَا وَلِيْكُمُ اللّهُ وَرَسُولُمُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ [المَائدة: ٥٥]، وقال: ﴿وَإِن تَظَهَرًا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللّهَ هُوَ مَوْلَئَهُ وَجِبْرِيلُ وَصَلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَالْمَالَيْكُةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرُ ﴾ [التخريم: ٤]، فبيَّن أن الرسول وليُّ المؤمنين، وأنهم مواليه أيضاً، كما بيَّن أن الله وليّ المؤمنين، وأنهم أوليا وأنهم أولياؤه، وأن المؤمنين بعضهم أولياء بعض.

فالموالاة ضد المعاداة، وهي تثبت من الطرفين، وإن كان أحد المتواليين أعظم قدراً، وولايته إحسان وتفضل، وولاية الآخر طاعة وعبادة، كما أن الله يحب المؤمنين، والمؤمنون يحبونه. فإن الموالاة ضد المعاداة والمحاربة والمخادعة، والكفّار لا يحبون الله ورسوله، ويحادّون الله ورسوله ويعادونه.

وقد قال تعالى: ﴿لَا تَنْخِذُوا عَدُوَى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآهَ﴾ [المُمتَحنَة: ١]. وهو يجازيهم على ذلك، كما قال تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأَذَنُواْ بِحَرْبِ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ۖ [البَقَرَة: ٢٧٩].

وهو وليّ المؤمنين وهو مولاهم يخرجهم من الظلمات إلى النور. وإذا كان كذلك فمعنى كون الله وليّ المؤمنين ومولاهم، وكون الرسول وليهم ومولاهم، وكون عليّ مولاهم، هي الموالاة التي هي ضد المعاداة.

والمؤمنون يتولون الله ورسوله الموالاة المضادة للمعاداة، وهذا حكم ثابت لكل مؤمن، فعلي رها من المؤمنين الذين يتولون المؤمنين ويتولونه.

وفي هذا الحديث إثبات إيمان عليّ في الباطن، والشهادة له بأنه يستحق الموالاة باطناً وظاهراً، وذلك يرد ما يقوله فيه أعداؤه من الخوارج والنواصب، لكن ليس فيه أنه ليس للمؤمنين مولى غيره فكيف ورسول الله على لله موالي، وهم صالحو المؤمنين، فعليّ أيضاً له مولى بطريق الأولى والأحرى، وهم المؤمنون الذين يتولونه.

وقد قال النبي ﷺ: "إن أسلم وغفاراً ومزينة وجهينة وقريشاً والأنصار ليس لهم مولى دون الله ورسوله"(١)، وجعلهم موالي رسول الله ﷺ، كما جعل صالح المؤمنين مواليه والله ورسوله مولاهم.

⁽۱) الحديث - مع اختلاف في الألفاظ - عن أبي هريرة وأبي أيوب في البخاري ١٧٩/٤-١٨٠، ١٨١ (كتاب المناقب، باب مناقب قريش، باب ذكر أسلم وغفار ومزينة وجهينة وأشجع)، مسلم ٤/٤٥٩-١٩٥٥ (كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل غفار وأسلم...)، سنن الترمذي ٣٨٥/٥ (كتاب المناقب، باب في غفار وأسلم وجهينة ومزينة)، (ط. المعارف) ٢٨/١٥، (ط. الحلبي) ٢٨٨/٢، (عن زيد بن خالد الجهني في).

وفي الجملة فرق بين الوليّ والمولى ونحو ذلك وبين الوالي. فباب الولاية - التي هي ضدّ العداوة - شيء، وباب الولاية - التي هي الإمارة - شيء.

والحديث إنما هو في الأولى دون الثانية. والنبي ﷺ لم يقل: من كنت واليه فعليّ واليه. وإنما اللفظ "من كنت مولاه فعليّ مولاه".

وأما كون المولى بمعنى الوالي، فهذا باطل. فإن الولاية تثبت من الطرفين، فإن المؤمنين أولياء الله، وهو مولاهم.

وأما كونه أولى بهم من أنفسهم، فلا يثبت إلا من طرفه ﷺ. وكونه أولى بكل مؤمن من نفسه من خصائص نبوته، ولو قُدِّر أنه نصَّ على خليفة من بعده، لم يكن ذلك موجباً أن يكون أولى بكل مؤمن من نفسه، كما أنه لا يكون أزواجه أمهاتهم. ولو أريد هذا المعنى لقال: من كنت أولى به من نفسه. وهذا لم يقله، ولم ينقله أحد، ومعناه باطل قطعاً؛ لأن كون النبي ﷺ أولى بكل مؤمن من نفسه أمر ثابت في حياته ومماته، وخلافة عليّ - لو قدر وجودها - لم تكن إلا بعد موته، لم تكن في حياته، فلا يجوز أن يكون عليًّ خليفة في زمنه، فلا يكون حينئذ أولى بكل مؤمن من نفسه، بل ولا يكون مولى أحد من المؤمنين، إذا أريد به الخلافة.

وهذا مما يدل على أنه لم يُرِد الخلافة؛ فإن كونه وليّ كل مؤمن، وصف ثابت له في حياة النبي ﷺ، لم يتأخر حكمه إلى الموت. وأما الخلافة فلا يصير خليفة إلا بعد الموت. فعُلم أن هذا ليس هذا.

وإذا كان النبي على هو أولى بالمؤمنين من أنفسهم في حياته وبعد مماته إلى يوم القيامة، وإذا استخلف أحداً على بعض الأمور في حياته، أو قُدر أنه استخلف أحداً بعد موته، وصار له خليفة بنص أو إجماع، فهو أولى بتلك الخلافة وبكل المؤمنين من أنفسهم، فلا يكون قط غيره أولى بكل مؤمن من نفسه، لا سيما في حياته.

وأما كون عليّ وغيره مولى كل مؤمن، فهو وصف ثابت لعليّ في حياة النبي ﷺ وبعد مماته، وبعد ممات عليّ، فعليّ اليوم مولى كل مؤمن، وليس اليوم متولياً على الناس. وكذلك سائر المؤمنين بعضهم أولياء بعض أحياءً وأمواتاً.

الفهل الثالث

نقض احتجاج الرافضة بحديث "أنت مني بمنزلة هارون من موسى"

قال الرافضي:

الثالث: "قوله: "أنت مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبي بعدي". أثبت له عليه جميع منازل هارون من موسى عليه للاستثناء.

ومن جملة منازل هارون أنه كان خليفة لموسى، ولو عاش بعده لكان خليفة أيضاً، وإلا لزم تطرّق النقض إليه، ولأنه خليفته مع وجوده وغيبته مدة يسيرة، فبعد موته وطول مدة الغيبة، أولى بأن يكون خليفته".

والجواب:

أن هذا الحديث ثبت في الصحيحين بلا ريب وغيرهما، وكان النبي ﷺ قال له ذلك في غزوة تبوك.

وكان على المدينة بعض الصحابة، كما استخلف على المدينة بعض الصحابة، كما استخلف على المدينة في غزوة ذي أمر عثمان (١)، وفي غزوة بني قَيْنُقَاع بشير بن عبد المنذر (٢).

⁽۱) قال ابن هشام في السيرة (۱۳/ ٤٩): "فلما رجع رسول الله على من غزوة السويق، أقام بالمدينة بقية ذي الحجة، ثم غزا نجداً، يريد غطفان، وهي غزوة ذي أمر، واستعمل على المدينة عثمان بن عفان، فيما قال ابن هشام ". وانظر خبر هذه الغزوة في: طبقات ابن سعد (۲/ ۳۵ – ۳۵)؛ زاد المعاد (۱۹۰/ ۳۱)، السيرة النبوية لابن كثير (۳/ ۳).

⁽٢) هو أبو لبابة بن عبد المنذر رهيد. قال ابن حجر في الإصابة (١٦٧/٤): مختلف في اسمه، قال موسى بن عقبة: اسمه بشير.... وقيل بالمهملة أوله التحتانية ثانيه. وقال ابن إسحاق: اسمه رفاعة... =

ولما غزا قريشاً ووصل إلى الفُرع استعمل ابن أم مكتوم^(۱)، وذكر ذلك محمد بن سعد^(۲) وغيره.

وبالجملة فمن المعلوم أنه كان لا يخرج من المدينة حتى يستخلف.

وقد ذكر المسلمون من كان يستخلفه، فقد سافر من المدينة في عُمرتين: عُمرة الحديبية وعمرة القضاء.

وفي حجة الوداع، وفي مغازيه - أكثر من عشرين غزاة - وفيها كلها استخلف، وكان يكون بالمدينة رجال كثيرون يستخلف عليهم من يستخلفه، فلما كان في غزوة تبوك لم يأذن لأحد في التخلف عنها، وهي آخر مغازيه على ولم يجتمع معه أحد كما اجتمع معه فيها، فلم يتخلف عنه إلا النساء والصبيان، أو من هو معذور لعجزه عن الخروج، أو من هو منافق، وتخلف الثلاثة الذين تيب عليهم، ولم يكن في المدينة رجال من المؤمنين يستخلف عليهم، كما كان يستخلف عليهم في كل مرة بل كان هذا الاستخلاف أضعف من الاستخلافات المعتادة منه، لأنه لم يبق في المدينة رجال من المؤمنين أقوياء يستخلف عليهم أحداً، كما كان يبقي في جميع مغازيه، فإنه كان يكون بالمدينة رجال كثيرون من المؤمنين أقوياء يستخلف عليهم من يستخلف، كان يكون بالمدينة رجال كثيرون من المؤمنين أقوياء يستخلف عليهم من يستخلف، فكل استخلاف استخلاف في عزوة بدر الكبرى والصغرى، وغزوة بني المصطلق، والغابة، وخيبر، وفتح مكة، وسائر مغازيه التي لم يكن فيها وغزوة بني المصطلق، والغابة، وخيبر، وفتح مكة، وسائر مغازيه التي لم يكن فيها قتال، ومغازيه بضع عشرة غزوة، وقد استخلف فيها كلها إلا القليل، وقد استخلف في حجة الوداع وعمرتين قبل غزوة تبوك.

وفي كل مرة يكون بالمدينة أفضل ممن بقي في غزوة تبوك، فكان كل استخلاف قبل هذه يكون عليَّ أفضل ممن استخلف عليًا، فلهذا خرج إليه عليَّ فَاللَّهُ يبكي، وقال: أتخلّفني مع النساء والصبيان؟

وقيل: إن بعض المنافقين طعن فيه، وقال: إنما خلّفه لأنه يبغضه. فبيّن له

وكذا قال: "الكشاف" وغيره في تفسير "الأنفال" أن اسمه مروان، وانظر ترجمته في: أسد الغابة (٢٣٢/١)، (٢٦٥/٦-٢٦٧)؛ الاستيعاب ١٦٧/٤. وانظر خبر الغزوة واستعماله له في: سيرة ابن هشام (٣/٥٠)؛ طبقات ابن سعد (٢٩/٢)، إمتاع الأسماع (١٠٥/١).

⁽۱) انظر هذا الخبر في: طبقات ابن سعد (۳/۳۵-۳۳)، إمتاع الأسماع (۱۰۷/۱)، زاد المعاد (۱۹۰/۳)، جوامع السيرة (ص۱۹۰)، سيرة ابن هشام (٤٦/٣) وقال: "واستعمل على المدينة سباع بن عُرْفُطة الغفاري أو ابن أم مكتوم".

 ⁽۲) هو أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الزهري صاحب الطبقات، صحب الواقدي المؤرخ زماناً وعرف بمؤرخ الواقدي، ولد سنة ۱۹۸۸ وتوفي سنة ۲۳۰. انظر ترجمته في: تهذيب التهذيب (۱۸۲/۹–۱۸۳)، تاريخ بغداد (۳/۱۳–۳۲۲)، وفيات الأعيان (۲/۳/۱)، الأعلام (۱۸/۷).

النبي ﷺ: إني إنما استخلفتك لأمانتك عندي، وإن الاستخلاف ليس بنقص ولا غضٌ، فإن موسى استخلف هارون على قومه، فكيف يكون نقصاً وموسى يَفْعَله بهارون؟ فطيَّب بذلك قلب عليّ، وبيّن أن جنس الاستخلاف يقتضي كرامة المستخلف وأمانته، لا يقتضي إهانته ولا تخوينه، وذلك لأن المستخلف يغيب عن النبي ﷺ، وقد خرج معه جميع الصحابة.

والملوك - وغيرهم - إذا خرجوا في مغازيهم أخذوا معهم من يعظم انتفاعهم به، ومعاونته لهم، ويحتاجون إلى مشاورته والانتفاع برأيه ولسانه، ويده وسيفه.

والمتخلف إذا لم يكن له في المدينة سياسة كثيرة لا يحتاج إلى هذا كله، فظن من ظن أن هذا غضاضة من عليّ، ونقص منه، وخفض من منزلته، حيث لم يأخذه معه في المواضع المهمة، التي تحتاج إلى سعي واجتهاد، بل تركه في المواضع التي لا تحتاج إلى كثير سعي واجتهاد.

فكان قول النبي ﷺ مبيّناً أن جنس الاستخلاف ليس نقصاً ولا غضّاً، إذ لو كان نقصاً أو غضاً لما فعله موسى بهارون، ولم يكن هذا الاستخلاف كاستخلاف هارون، لأن العسكر كان مع هارون، وإنما ذهب موسى وحده.

وأما استخلاف النبي على فجميع العسكر كان معه، ولم يُخَلَّف بالمدينة - غير النساء والصبيان - إلا معذورٌ أو عاص.

وقول القائل: "هذا بمنزلة هذًا، وهذا مثل هذا" هو كتشبيه الشيء بالشيء. وتشبيه الشيء بالشيء بالشيء وتشبيه الشيء بالشيء يكون بحسب ما دلّ عليه السياق، لا يقتضي المساواة في كل شيء.

ألا ترى إلى ما ثبت في الصحيحين من قول النبي ﷺ في حديث الأسارى لَمّا استشار أبا بكر، وأشار بالفداء، واستشار عمر، فأشار بالقتل.

قال: "سأخبركم عن صاحبيكم. مثلك با أبا بكر كمثل إبراهيم إذ قال: ﴿ فَنَ يَعْنِى فَإِنَّهُ مِنْيٌ وَمَنْ عَسَانِى فَإِنَّكَ عَفُورٌ رَّحِيدٌ ﴾ [ابراهيم: ٣٦]، ومثل عيسى إذ قال: ﴿ إِن تُعَنِي فَإِنَّهُمْ عَبَادُكُ وَإِن تَغْفِر لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ لَلْحَكِيدُ ﴿ المَائِدة: ١١٨]. ومثلك يا عسمر مثل نوح إذ قال: ﴿ رَبِّ لَا نَذَرْ عَلَى ٱلْأَرْضِ مِنَ ٱلكَفِرِينَ دَيَّارًا ﴾ [أنوح: ٢٦]، ومثل موسى إذ قال: ﴿ رَبَّنَا أَطْمِسَ عَلَى أَمْوَلِهِمْ وَأَشَدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرُوا الْعَذَابَ الْمَائِمَ ﴾ [الرئيس: ٨٨] ".

فقوله لهذا: مثلك كمثل إبراهيم وعيسى، ولهذا: مثل نوح وموسى، أعظم من قوله: "أنت مني بمنزلة هارون من موسى"؛ فإن نوحاً وإبراهيم وعيسى أعظم من

هارون، وقد جعل هذين مثلهم، ولم يرد أنهما مثلهم في كل شيء، لكن فيما دل عليه السياق من الشدة في الله واللين في الله.

وكذلك هنا إنما هو بمنزلة هارون فيما دلّ عليه السياق، وهو استخلافه في مغيبه، كما استخلف موسى هارون. وهذا الاستخلاف ليس من خصائص عليّ، بل ولا هو مثل استخلافاته، فضلاً عن أن يكون أفضل منها.

وقد استخلف مَنْ عليّ أفضل منه في كثير من الغزوات، ولم تكن تلك الاستخلافات توجب تقديم المستخلف على عليّ إذا قعد معه، فكيف يكون موجباً لتفضيله على على ؟

بل قد استخلف على المدينة غير واحد، وأولئك المستخلفون منه بمنزلة هارون من موسى من جنس استخلاف علي، بل كان ذلك الاستخلاف يكون على أكثر وأفضل ممن استخلف عليه عام تبوك، وكانت الحاجة إلى الاستخلاف أكثر، فإنه كان يخاف من الأعداء على المدينة.

فأما عام تبوك فإنه كان قد أسلمت العرب بالحجاز، وفُتحت مكة وظهر الإسلام وعزّ.

ولهذا أمر الله نبيّه أن يغزو أهل الكتاب بالشام، ولم تكن المدينة تحتاج إلى من يقاتل بها العدو.

ولهذا لم يَدَع النبي ﷺ عند عليّ أحداً من المقاتلة، كما كان يَدَع بها في سائر الغزوات، بل أخذ المقاتلة كلهم معه.

وتخصيصه لعليّ بالذكر هنا هو مفهوم اللقب، وهو نوعان: لقب هو جنس، ولقب يجري مجرى العلم، مثل زيد، وأنت. وهذا المفهوم أضعف المفاهيم، ولهذا كان جماهير أهل الأصول والفقه على أنه لا يُحتج به. فإذا قال: محمد رسول الله. لم يكن هذا نفياً للرسالة عن غيره، لكن إذا كان في سياق الكلام ما يقتضي التخصيص، فإنه يحتج به على الصحيح.

كقوله: ﴿ فَفَهُمْنَاهَا سُلَيْمَانَ ﴾ [الأنبياء: ٧٩]، وقوله: ﴿ كُلَّا إِنَّهُمْ عَن رَبِّهِمْ يَوْمَإِذِ لَمُحْجُوبُونَ ۞﴾ [المطفّفِين: ١٥].

وأما إذا كان التخصيص لسبب يقتضيه، فلا يُحتج به باتفاق الناس. فهذا من ذلك؛ فإنه إنما خصَّ عليّاً بالذكر لأنه خرج إليه يبكي ويشتكي تخليفه مع النساء والصبيان.

ومن استخلفه سوى علي، لما لم يتوهموا أن في الاستخلاف نقصاً، لم يحتج

أن يخبرهم بمثل هذا الكلام، والتخصيص بالذكر إذا كان لسبب يقتضي ذاك لم يقتضِ الاختصاص بالحكم، فليس في الحديث دلالة على أن غيره لم يكن منه بمنزلة هارون من موسى، كما أنه لما قال للمضروب الذي نَهَى عن لعنه: "دعه فإنه يحب الله ورسوله" (١) لم يكن هذا دليلاً على أن غيره لا يحب الله ورسوله، بل ذكر ذلك لأجل الحاجة إليه لينهى بذلك عن لعنه.

ولما استأذنه عمر ظلم في قتل حاطب بن أبي بلتعة، قال: "دعه فإنه قد شهد بدراً" (٢) ولم يدل هذا على أن غيره لم يشهد بدراً، بل ذكر المقتضى لمغفرة ذنبه.

وكذلك لما شهد للعشرة بالجنة، لم يقتض أن غيرهم لا يدخل الجنة، لكن ذكر ذلك لسبب اقتضاه.

وكذلك لما قال للحسن وأسامة: "اللهم إني أحبهما فأحبهما، وأحب من يحبهما "(٣) لا يقتضي أنه لا يحب غيرهما، بل كان يحب غيرهما أعظم من محبتهما.

وكذلك لما قال: "لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة" لم يقتض أن من سواهم يدخلها.

وكذلك لَمّا شبّه أبا بكر بإبراهيم وعيسى، لم يمنع ذلك أن يكون في أمته وأصحابه من يشبه إبراهيم وعيسى.

وكذلك لَمّا شبّه عمر بنوح وموسى، لم يمتنع أن يكون في أمته من يشبه نوحاً وموسى.

فإن قيل: إن هذين أفضل من يشبههم من أمته.

قيل: الاختصاص بالكمال لا يمنع المشاركة في أصل التشبيه.

⁽١) الحديث عن عمر بن الخطاب في: البخاري ١٥٨/٨ (كتاب الحدود، باب ما يكره من لعن شارب الخمر وأنه ليس بخارج عن الملة).

⁽۲) الحديث عن علي بن أبي طالب في نابخاري ٥٩/٤ (كتاب الجهاد والسير، باب الجاسوس)، مسلم ١٩٤١/٤-١٩٤١ (كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أهل بدر في وقصة حاطب بن أبي بلتعة)، سنن الترمذي ٨٢/٥-٨٤ (كتاب التفسير، سورة الممتحنة).

⁽٣) في المسند (ط. الحلبي) ٢٠٥/٥ عن أسامة بن زيد هذه قال: كان نبي الله في يأخذني فيقعدني على فخذه ويقعد الحسن بن على فخذه الأخرى ثم يضمنا ثم يقول: "اللهم ارحمهما فإني أرحمهما". وفي المسند (ط. الحلبي) ٢١٠/٥ عن أسامة بن زيد قال: كان النبي في يأخذني والحسن فيقول: "اللهم إني أحبهما فأحبهما".

وجاء العديث في كتاب "فضائل الصحابة" ٧٦٨/٢ (حديث رقم ١٣٥٢) وقال المحقق: إسناده صحيح.

وكذلك لما قال عن عروة بن مسعود: "إنه مثل صاحب ياسين" (١٠). وكذلك لما قال للأشعريين: "هم مني وأنا منهم" (٢) لم يختص ذلك بهم، بل قال لعلي: "أنت مني وأنا منك" وقال لزيد: "أنت أخونا ومولانا "(٣) وذلك لا يختص بزيد، بل أسامة أخوهم ومولاهم.

وبالجملة الأمثال والتشبيهات كثيرة جداً، وهي لا توجب التماثل من كل وجه، بل فيما سيق الكلام له، ولا تقتضي اختصاص المشبَّه بالتشبيه، بل يمكن أن يشاركه غيره له في ذلك.

قال الله تعالى: ﴿ مَثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمَوَلَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَكِلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّي سُلْبُكَةٍ مِّأْتُهُ حَبَّقٍ ﴾ [البَقَرَة: ٢٦١].

وقال تعالى: ﴿ وَأَشْرِبُ لَمُمْ مَّثُلًا أَصْحَبُ الْقَرَّيْدَ ﴾ [بس: ١٣].

وقال: ﴿مَثَلُ مَا يُنفِقُونَ فِي هَلَذِهِ ٱلْحَيَوْةِ ٱلدُّنْيَا كَمَثَلِ رِبِيجٍ فِبهَا صِرُّ﴾ [آل عِمرَان: ١١٧]. وقد قيل: إن في القرآن اثنين وأربعين مثلاً.

وقول القائل: إنه جعله بمنزلة هارون في كل الأشياء إلا في النبوة باطل، فإن قوله: "أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى"؟ دليل على أنه يسترضيه بذلك ويطيِّب قلبه لِمَا توهم من وهن الاستخلاف ونقص درجته، فقال هذا على سبيل الجبر له.

وقوله: "بمنزلة هارون من موسى" أي مثل منزلة هارون، فإن نفس منزلته من موسى بعينها لا تكون لغيره، وإنما يكون له ما يشابهها، فصار هذا كقوله: هذا مثل هذا، وقوله عن أبي بكر: مثله مثل إبراهيم وعيسى، وعمر: مثله مثل نوح وموسى.

⁽۱) هو عروة بن مسعود بن متعب بن مالك الثقفي. قال ابن حجر في "الإصابة" ٢/٠٧٤: "وثبت ذكر عروة بن مسعود في الحديث الصحيح في قصة الحديبية وكانت له اليد البيضاء في تقدير الصلح" ثم قال: "وفي رواية ابن إسحاق أنه اتبع أثر النبي على لما انصرف من الطائف فأسلم واستأذنه أن يرجع إلى قومه، فقال: "إني أخاف أن يقتلوك". قال: لو وجدوني نائماً ما أيقظوني. فأذن له، فدعاهم إلى الإسلام ونصح لهم، فعصوه وأسمعوه من الأذى، فلما كان من السحر قام على غرفة له فأذن، فرماه الإسلام ونصح لهم، فعصوه وأسمعوه من الأذى، فلما كان من السحر قام على غرفة له فأذن، فرماه رجل من ثقيف بسهم فقتله، فلما بلغ ذلك النبي على قال: "مثل عروة مثل صاحب ياسين، دعا قومه إلى الله فقتلوه". والخبر في: سيرة ابن هشام (١٨٢/٤)، زاد المعاد (٣٩٨/٣)، إمتاع الأسماع (ص٩٨٩).

 ⁽۲) الحديث عن أبي موسى الأشعري رضي في: البخاري ۱۳۸/۳ (كتاب الشركة، باب الشركة في الطعام والنهر...)، مسلم ١٩٤٤/٤-١٩٤٥ (كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل الأشعريين في).

 ⁽٣) الحديث في البخاري ١٨٤/٣ -١٨٥ (كتاب الصلح، باب كيف يكتب هذا ما صالح فلان بن فلان...)
 وهو حديث صلح الحديبية.

ومما يبين ذلك أن هذا كان عام تبوك، ثم بعد رجوع النبي على بعث أبا بكر أميراً على الموسم، وأردفه بعليّ، فقال لعليّ: أمير أم مأمور؟ فقال: بل مأمور، فكان أبو بكر أميراً عليه، وعليّ معه كالمأمور مع أميره: يصلّي خلفه، ويطيع أمره وينادي خلفه مع الناس بالموسم: ألا لا يحج بعد العام مشرك، ولا يطوف بالبيت عُريان (١٠).

وإنما أردفه به لينبذ العهد إلى العرب، فإنه كان من عادتهم أن لا يعقد العقود وينبذها إلا السيد المطاع، أو رجل من أهل بيته. فلم يكونوا يقبلون نقض العهود إلا من رجل من أهل بيت النبي على.

ومما يبيّن ذلك أنه لو أراد أن يكون خليفة على أمته بعده، لم يكن هذا خطاباً بينهما يناجيه به، ولا كان أخَّرَهُ حتى يخرج إليه عليّ ويشتكي، بل كان هذا من الحكم الذي يجب بيانه وتبليغه للناس كلهم، بلفظ يبين المقصود.

ثم من جهل الرافضة أنهم يتناقضون، فإن هذا الحديث يدل على أن النبي على ألله الله يكل الله على أله النبي على أله الم يخاطب عليًا بهذا الخطاب إلا ذلك اليوم في غزوة تبوك، فلو كان عليّ قد عرف أنه المستخلف من بعده – كما رووا ذلك فيما تقدم – لكان عليّ مطمئن القلب أنه مثل هارون بعده وفي حياته، ولم يخرج إليه يبكي، ولم يقل له: أتخلفني مع النساء والصبيان؟

ولو كان عليّ بمنزلة هارون مطلقاً لم يستخلف عليه أحداً. وقد كان يستخلف على المدينة غيره وهو فيها، كما استخلف على المدينة عام خيبر غير عليّ، وكان

⁽۱) الحديث عن أبي هريرة ﴿ في: البخاري ٧٨/١-٧٩ (كتاب الصلاة، باب ما يُستر من العورة) ونصه: أن أبا هريرة قال: "بعثني أبو بكر في تلك الحجة في مؤذنين يوم النحر نؤذن بمنى ألا لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عُريان. قال حميد بن عبد الرحمن (بن عوف): ثم أردف رسول الله علياً فأمره أن يؤذن ببراءة. قال أبو هريرة: فأذن معنا عليّ في أهل منى يوم النحر: لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عُريان".

وجاء الحديث في مواضع أخرى في البخاري ١٥٣/٢ (كتاب الحج، باب لا يطوف بالبيت عُريان ولا يحج مشرك)، ١٦/٥ (كتاب المغازي، باب حج أبي بكر بالناس سنة تسع)، ١٤/٦ (كتاب التفسير، سورة تفسير التوبة)، ١٠٢/٤ (كتاب الجزية، باب كيف ينبذ إلى أهل العهد). والحديث أيضاً في: سنن أبي داود ٢٦٤/٢-٢٦٥ (كتاب المناسك، باب يوم الحج الأكبر)؛ سنن النسائي ١٨٦/٥ (كتاب المناسك، باب قوله تعالى: ﴿ عُدُوا زِينَكُم عِندَ كُلِ مُسْجِلِ الاعراف: ٢١]، سنن الدارمي ٢٣٧/٢ (كتاب السير، باب في الوفاء للمشركين بالعهد)، المسند (ط. المعارف) ١٣٤-١٣٤٠.

وجاءت أحاديث أخرى في نفس الموضوع عن أبي بكر وعليّ وغيرهما من الصحابة رضوان الله عليهم أشار إلى بعضها ابن كثير في تفسيره (ط. الشعب) ٤٤/٤-٥٣، وإلى بعضها الطبري. انظر تفسيره (ط. المعارف) ٩٨/١٤ وما بعدها. وانظر المسند (ط. المعارف) ٢٢/٢،١٥٦/١.

عليّ بها، حتى لحق بالنبي ﷺ، فأعطاه النبي ﷺ الراية حين قدم، وكان قد أعطى الراية رجلاً فقال: "لأعطين الراية غداً رجلاً يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله".

وأما قوله: "لأنه خليفته مع وجوده وغيبته مدة يسيرة، فبعد موته وطول مدة الغيبة أولى بأن يكون خليفته".

فالجواب: أنه مع وجوده وغيبته قد استخلف غير عليّ استخلافاً أعظم من استخلاف عليّ، واستخلاف عليّ، وقد استخلاف عليّ، واستخلف على أفضل من الذين استخلف عليهم عليّاً، وقد استخلف بعد تبوك على المدينة غير عليّ في حجة الوداع، فليس جعل عليّ هو الخليفة بعده لكونه استخلفه على المدينة بأولى من هؤلاء الذين استخلفهم على المدينة كما استخلفه، وأعظم مما استخلف، وآخر الاستخلاف كان على المدينة عام حجة الوداع، وكان عليّ باليمن، وشهد معه الموسم، لكن استخلف عليها في حجة الوداع غير علىّ.

فإن كان الأصل بقاء الاستخلاف، فبقاء من استخلفه في حجة الوداع أولى من بقاء استخلاف من استخلفه قبل ذلك.

وبالجملة فالاستخلافات على المدينة ليست من خصائصه، ولا تدل على الأفضلية، ولا على الإمامة، بل قد استخلف عدداً غيره. ولكن هؤلاء جهّال يجعلون الفضائل العامة المشتركة بين عليّ وغيره خاصة بعليّ، وإن كان غيره أكمل منه فيها، كما فعلوا في النصوص والوقائع.

وهكذا فعلت النصارى: جعلوا ما أتى به المسيح من الآيات دالاً على شيء يختص به من الحلول والاتحاد، وقد شاركه غيره من الأنبياء فيما أتى به، وكان ما أتى به موسى من الآيات أعظم مما جاء به المسيح، فليس هناك سبب يوجب اختصاص المسيح دون إبراهيم وموسى، لا بحلول ولا اتحاد، بل إن كان ذلك كله ممتنعاً، فلا ريب أنه كله ممتنع في الجميع، وإن فُسَّرَ ذلك بأمر ممكن، كحصول معرفة الله والإيمان به، والأنوار الحاصلة بالإيمان به ونحو ذلك، فهذا قدر مشترك وأمر ممكن.

وهكذا الأمر مع الشيعة: يجعلون الأمور المشتركة بين عليّ وغيره، التي تعمّه وغيره، مختصةً به، حتى رَتبوا عليه ما يختص به من العصمة والإمامة والأفضلية. وهذا كله منتف.

فمن عرف سيرة الرسول، وأحوال الصحابة، ومعاني القرآن والحديث: علم أنه ليس هناك اختصاص بما يوجب أفضليته ولا إمامته، بل فضائله مشتركة، وفيها من الفائدة إثبات إيمان على وولايته، والرد على النواصب الذين يسبّونه أو يفسقونه أو يكفرونه ويقولون فيه من جنس ما تقوله الرافضة في الثلاثة.

ففي فضائل علىّ الثابتة ردِّ على النواصب، كما أن في فضائل الثلاثة ردّاً على الروافض.

وعثمان ﷺ تقدح فيه الروافض والخوارج، ولكن شيعته يعتقدون إمامته، ويقدحون في إمامة عليّ. وهم في بدعتهم خير من شيعة علىّ الذين يقدحون في غيره. والزيدية الذين يتولون أبا بكر وعمر مضطربون فيه.

وأيضاً فالاستخلاف في الحياة نوع نيابة، لا بد منه لكل ولي أمر، وليس كل مَنْ يصلح للاستخلاف في الحياة على بعض الأمة يصلح أن يُستخلف بعد الموت؟ فإن النبي ﷺ استخلف في حياته غير واحد، ومنهم من لا يصلح للخلافة بعد موته، وذلك كبشير بن عبد المنذر وغيره.

وأيضاً فإنه مطالب في حياته بما يجب عليه من القيام بحقوق الناس، كما يُطالب بذلك ولاة الأمور. وأما بعد موته فلا يطالب بشيء، لأنه قد بلّغ الرسالة، وأدّى الأمانة، ونصح الأمة، وعبد الله حتى أتاه اليقين من ربّه. ففي حياته يجب عليه جهاد الأعداء، وتقسيم الفيء، وإقامة الحدود، واستعمال العمّال، وغير ذلك مما يجب على ولاة الأمور بعده، وبعد موته لا يجب عليه شيء من ذلك.

فليس الاستخلاف في الحياة كالاستخلاف بعد الموت. والإنسان إذا استخلف أحداً في حياته على أولاده وما يأمر به من البرّ، كان المستخلف وكيلاً محضاً يفعل ما أمر به الموكِّل، وإن استخلف أحداً على أولاده بعد موته، كان وليًّا مستقلًّا يعمل بحسب المصلحة، كما أمر الله ورسوله، ولم يكن وكيلاً للميّت.

وهكذا أولو الأمر إذا استخلف أحدهم شخصاً في حياته، فإنه يفعل ما يأمره به في القضايا المعيّنة. وأما إذا استخلفه بعد موته فإنه يتصرف بولايته كما أمر الله ورسوله، فإن هذا التصرف مضاف إليه لا إلى الميت، بخلاف ما فعله في الحياة بأمر مستخلفه، فإنه يُضاف إلى من استخلفه لا إليه. فأين هذا من هذا؟!

ولم يقل أحد من العقلاء: إن من استخلف شخصاً على بعض الأمور، وانقضى ذلك الاستخلاف: إنه يكون خليفة بعد موته على شيء، ولكن الرافضة من أجهل الناس بالمعقول والمنقول.

الفصل الرابع

نقض قياس الرافضة الاستخلاف في الممات على الاستخلاف في المغيب

قال الرافضي: الرابع: "أنه ﷺ استخلفه على المدينة مع قصر مدة الغيبة، فيجب أن يكون خليفة له بعد موته. وليس غير عليّ إجماعاً، ولأنه لم يعزله عن المدينة، فيكون خليفة له بعد موته فيها، وإذا كان خليفة فيها كان خليفة في غيرها إجماعاً".

والجواب: أن هذه الحجة وأمثالها من الحجج الداحضة، التي هي من جنس بيت العنكبوت. والجواب عنها من وجوه:

أحدها: أن نقول على أحد القولين: إنه استخلف أبا بكر بعد موته كما تقدم. وإذا قالت الرافضة: بل استخلف عليّاً. قيل: الراوندية من جنسكم قالوا: استخلف العبّاس، وكل من كان له علم بالمنقولات الثابتة يعلم أن الأحاديث الدالة على استخلاف أحدٍ بعد موته إنما تدل على استخلاف أبي بكر، ليس فيها شيء يدل على استخلاف عليّ ولا العباس، بل كلها تدل على أنه لم يستخلف واحداً منهما. فيقال استخلف عليّ ولا العباس، بل كلها تدل على أنه لم يستخلف واحداً منهما. فيقال حينئذ: إن كان النبي على استخلف أحداً فلم يستخلف إلا أبا بكر، وإن لم يستخلف أحداً فلا هذا ولا هذا.

فعلى تقدير كون الاستخلاف واجباً على الرسول، لم يستخلف إلا أبا بكر، فإن جميع أهل العلم بالحديث والسيرة متفقون على أن الأحاديث الثابتة لا تدل على استخلاف غير أبي بكر، وإنما يدل ما يدل منها على استخلاف أبي بكر، وهذا معلوم بالاضطرار عند العالم بالأحاديث الثابتة.

الوجه الثاني: أن نقول: أنتم لا تقولون بالقياس، وهذا احتجاج بالقياس، حيث قستم الاستخلاف في الممات على الاستخلاف في المغيب. وأما نحن إذا فرضنا على

أحد القولين فنقول: الفرق بينهما ما نبّهنا عليه في استخلاف عمر في حياته، وتوقفه في الاستخلاف بعد موته، لأن الرسول في حياته شاهد على الأمة، مأمور بسياستها بنفسه أو نائبه، وبعد موته انقطع عنه التكليف.

كما قال المسيح: ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمّتُ فِيهِمْ [المَائدة: ١١٧] الآية، لم يقل: كان خليفتي الشهيد عليهم. وهذا دليل على أن المسيح لم يستخلف، فدل على أن الأنبياء لا يجب عليهم الاستخلاف بعد الموت.

وكذلك ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: "فأقول كما قال العبد الصالح: ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمَّتُ فِيهِمْ ﴾ [المائدة: ١١٧]" (١).

وقد قال تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدُ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُّ أَفَايِن مَّاتَ أَوْ قُبِسَلَ انقَلَبَتُمْ عَلَىٰ أَعْقَدِيكُمُّ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُمَّرُ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِى اللَّهُ الشَّكِرِينَ ﷺ [آل عِمرَان: ١٤٤].

فالرسول بموته انقطع عنه التكليف، وهو لو استخلف خليفة في حياته لم يجب أن يكون معصوماً، بل كان يولّي الرجل ولاية، ثم يتبيّن كذبه فيعزله، كما ولّى الوليد بن عقبة بن أبي معيط، وهو لو استخلف رجلاً لم يجب أن يكون معصوماً، وليس هو بعد موته شهيداً عليه، ولا مكلَّفاً بردّه عما يفعله، بخلاف الاستخلاف في الحياة.

الوجه الثالث: أن يُقال: الاستخلاف في الحياة واجبٌ على كل وليّ أمر؛ فإن كل وليّ أمر - رسولاً كان أو إماماً - عليه أن يستخلف فيما غاب عنه من الأمور، فلا بد له من إقامة الأمر: إما بنفسه، وإما بنائبه. فما شهده من الأمر أمكنه أن يقيمه بنفسه، وأما ما غاب عنه فلا يمكنه إقامته إلا بخليفة يستخلفه عليه، فيولّي على مَنْ غاب عنه مِن رعيته مَنْ يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر، ويأخذ منهم الحقوق، ويقيم فيهم الحدود، ويعدل بينهم في الأحكام، كما كان النبي على يستخلف في حياته على كل ما غاب عنه، فيولّي الأمراء على السرايا: يصلّون بهم، ويجاهدون بهم، ويسوسونهم، ويؤمّر أمراء على الأمصار، كما أمّر عتاب بن أسيد على مكة، وأمّر غالد بن سعيد بن العاص وأبا سفيان بن حرب ومعاذاً على خالد بن سعيد بن العاص وأبان بن سعيد بن العاص وأبا سفيان بن حرب ومعاذاً وأبا موسى على قرى عُرينة وعلى نجران وعلى اليمن، وكما كان يستعمل عمالاً على الصدقة فيقبضونها ممن تجب عليه، ويعطونها لمن تحلّ له، كما استعمل غير واحد.

⁽۱) الحديث عن ابن عباس في في: البخاري ١٦٨/٤ (كتاب الأنبياء، باب: ﴿وَأَذَكُرُ فِي ٱلْكِئْبِ مَرْمَ﴾) وأوله: "تحشرون حُقاة عُراة فرلاً... ثم يؤخذ برجال من أصحابي ذات اليمين وذات الشمال، فأقول أصحابي، فيقال: إنهم لم يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم، فأقول كما قال العبد الصالح عيسى ابن مريم.." الحديث، وهو في: البخاري ٥٥/٦ (كتاب التفسير، سورة المائدة)، ٩٧/٦ (كتاب التفسير، سورة الأنبياء).

وكان يستخلف في إقامة الحدود، كما قال لأنيس: "يا أنيس اغد على امرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها "(١) فغدا عليها فاعترفت فرجمها.

وكان يستخلف على الحج، كما استخلف أبا بكر على إقامة الحج عام تسع بعد غزوة تبوك، وكان عليّ من جملة رعية أبي بكر: يصلّي خلفه، ويأتمر بأمره، وذلك بعد غزوة تبوك.

وكما استخلف على المدينة مراتٍ كثيرة، فإنه كان كلما خرج في غزاة استخلف. ولما حج واعتمر استخلف، فاستخلف في غزوة بدر، وبني المصطلق، وغزوة الفتح، واستخلف في غزوة الحديبية، وفي غزوة القضاء، وحجة الوداع، وغير ذلك.

وإذا كان الاستخلاف في الحياة واجباً على متولي الأمر وإن لم يكن نبياً، مع أنه لا يجب عليه الاستخلاف بعد موته، لكون الاستخلاف في الحياة أمراً ضرورياً لا يؤدى الواجب إلا به، بخلاف الاستخلاف بعد الموت، فإنه قد بلَّغ الأمة، وهو الذي يجب عليهم طاعته بعد موته، فيمكنهم أن يعينوا مَنْ يؤمّرونه عليهم، كما يمكن ذلك في كل فروض الكفاية التي تحتاج إلى واحد معيّن - عُلم أنه لا يلزم من وجوب الاستخلاف في الحياة وجوبه بعد الموت.

الرابع: أن الاستخلاف في الحياة واجبٌ في أصناف الولايات، كما كان النبي ﷺ يستخلف على من غاب عنهم مَنْ يقيم فيهم الواجب، ويستخلف في الحج، وفي قبض الصدقات، وحفظ مال الفيء، وفي إقامة الحدود، وفي الغزو وغير ذلك.

ومعلوم أن هذا الاستخلاف لا يجب بعد الموت باتفاق العقلاء، بل ولا يمكن، فإنه لا يمكن أن يعين للأمة بعد موته مَنْ يتولّى كل أمر جزئي، فإنهم يحتاجون إلى واحد بعد واحد، وتعيين ذلك متعذر، ولأنه لو عيَّن واحداً فقد يختلف حاله ويجب عزله، فقد كان يولّي في حياته من يُشكى إليه فيعزله، كما عزل الوليد بن عقبة، وعزل سعد بن عبادة عام الفتح وولى ابنه قيساً، وعزل إماماً كان يصلّي بقوم لما بصق في القبلة، وولّى مرة رجلاً فلم يقم بالواجب، فقال: "أعجزتم يضلي بقوم لما يقوم بأمر أن تولّوا رجلاً يقوم بأمري" (٢) فقد فوض إليهم عزل مَنْ

⁽۱) الحديث عن زيد بن خالد وأبي هريرة في البخاري ۱۰۲/۳ (كتاب الوكالة، باب الوكالة في الحدود)، ٨/١٧١ - ١٦٨ (كتاب الحدود، باب إذا رمى امرأته وامرأة غيره بالزنا..)، ١٧٦/٨ (كتاب الحدود، باب الحدود، باب هل يأمر الإمام رجلاً..)، سنن الترمذي ١٧٦/٨ (كتاب الحدود، باب هل يأمر الإمام رجلاً..)، سنن الترمذي ٤٤١/٢ (كتاب الحدود، باب ما جاء في الحد، باب ما جاء في الثيب).

لم أجد الحديث بهذا اللفظ، ولكني وجدت حديثاً بمعناه في: سنن أبي داود ٣/٦٥ (كتاب الجهاد، باب في الطاعة) ونصه عن عقبة بن مالك رهيد. . . قال: بعث النبي رهي سرية فسلحت رجلاً منهم سيفاً ، ==

لا يقوم بالواجب من ولاته، فكيف لا يفوض إليهم ابتداء تولية من يقوم بالواجب؟!

وإذا كان في حياته مَنْ يولّيه ولا يقوم بالواجب فيعزله، أو يأمر بعزله، كان لو ولّى واحداً بعد موته يمكن فيه أن لا يقوم بالواجب، وحينئذ فيحتاج إلى عزله، فإذا ولّته الأمة وعزلته، كان خيراً لهم مِنْ أن يعزلوا مَنْ ولّاه النبي على وهذا مما يتبين به حكمة ترك الاستخلاف، وعلى هذا فنقول في:

الوجه الخامس: أن ترك الاستخلاف بعد مماته كان أولى من الاستخلاف، كما اختاره الله لنبيه، فإنه لا يختار له إلا أفضل الأمور. وذلك لأنه: إما أن يُقال: يجب أن لا يستخلف في حياته من ليس بمعصوم، وكان يصدر من بعض نوّابه أمور منكرة فينكرها عليهم، ويعزل من يعزل منهم. كما استعمل خالد بن الوليد على قتال بني جذيمة فقتلهم، فوداهم النبي على بنصف دياتهم، وأرسل علي بن أبي طالب فضمن لهم حتى ميلغة الكلب، ورفع النبي على يديه إلى السماء وقال: "اللهم إني أبرؤ إليك مما صنع خالد".

واختصم خالد وعبد الرحمن بن عوف حتى قال ﷺ: "لا تسبُّوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أُحُدٍ ذهباً ما بلغ مُدَّ أحدهم ولا نصيفه" ولكن مع هذا لم يعزل النبي ﷺ خالداً.

واستعمل الوليد بن عقبة على صدقات قوم، فرجع فأخبره أن القوم امتنعوا وحاربوا، فأراد غزوهم، فأنزل الله تعالى: ﴿ إِنْ جَآءَكُمُ فَاسِقُ بِنَبَا مِنَتَبَيْنُواْ أَن تُصِيبُوا فَوْمًا بِهَا لَهُ اللهِ عَالَى: ﴿ إِنْ جَآءَكُمُ فَاسِقٌ بِنَبَا مِنَتَبَيْنُواْ أَن تُصِيبُوا فَوْمًا بِهَا لَهُ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُولِيَّالِمُ اللهُ الل

وولَّى سعد بن عبادة يوم الفتح، فلما بلغه أن سعداً قال:

اليوم يوم الملحمة اليوم تستباح الحرمة

عزله، وولَّى ابنه قيساً، وأرسل بعمامته علامةً على عزله، ليعلم سعد أن ذلك أمرٌ من النبي على.

وكان يُشْتَكى إليه بعض نوابه فيأمره بما أمر الله به، كما اشتكى أهل قباء معاذاً لتطويله الصلاة بهم، لما قرأ "البقرة" في صلاة العشاء فقال: "أفتّان أنت يا معاذ؟ اقرأ بسبح اسم ربك الأعلى، والليل إذا يغشى، ونحوها "(١).

فلما رجع قال: لو رأيت ما لامنا رسول الله على قال: 'أعجزتم إذ بعثت رجلاً منكم فلم يمض
 لأمري، أن تجعلوا مكانه من يمضي لأمري'؟ والحديث في: المسند (ط. الحلبي) ١٦٠/٤.

⁽۱) الحديث - مع اختلاف في الألفاظ - عن جابر بن عبد الله هذه في: البخاري ۲۲/۸-۲۷ (كتاب الأدب، باب من لم ير إكفار من قال ذلك متأولاً أو جاهلاً) وأوله: أن معاذ بن جبل هذه كان يصلي مع النبي على ثم يأتي قومه فيصلي بهم الصلاة فقرأ "البقرة"، قال: فتجوّز رجل فصلّى صلاةً خفيفة. . . الحديث. وهو في: مسلم ۲۹۲/۱-۳۵ (كتاب الصلاة، باب القراءة في العشاء)، سنن أبي داود ۲۹۲/۱ (كتاب الصلاة، =

وفي الصحيح أن رجلاً قال له: إني أتخلُّف عن صلاة الفجر مما يطوُّل بنا فلان، فقال: "يا أيها الناس إذا أمَّ أحدكم فليخفف، فإن من ورائه الضعيف والكبير وذا الحاجة، وإذا صلَّى لنفسه فليطوُّل ما شاء "(١).

ورأى إماماً قد بصق في قبلة المسجد، فعزله عن الإمامة، وقال: "إنك آذيت الله

وكان الواحد من خلفائه إذا أشكل عليه الشيء أرسل إليه يسأله عنه.

فكان رسول الله ﷺ في حياته يعلُّم خلفاءه ما جهلوا، ويقوِّمهم إذا زاغوا، ويعزلهم إذا لم يستقيموا، ولم يكونوا مع ذلك معصومين، فعلم أنه لم يكن يجب عليه أن يولّي المعصوم.

وأيضاً فإن هذا تكليف ما لا يمكن، فإن الله لم يخلق أحداً معصوماً غير الرسول ﷺ. فلو كُلُّف أن يستخلف معصوماً لكُلُّف ما لا يقدر عليه، وفات مقصود الولايات، وفسدت أحوال الناس في الدين والدنيا.

وإذا عُلم أنه يجوز - بل يجب - أن يستخلف في حياته من ليس بمعصوم، فلو استخلف بعد موته كما استخلف في حياته، لاستخلف أيضاً غير معصوم، وكان لا يمكنه أن يعلُّمه ويقوِّمه كما كان يفعل في حياته، فكان أن لا يستخلف خيراً من أن يستخلف.

والأمة قد بلغها أمر الله ونهيه، وعلموا ما أمر الله به ونهى عنه، فهم يستخلفون من يقوم بأمر الله ورسوله، ويعاونونه على إتمامهم القيام بذلك، إذا كان الواحد لا يمكنه القيام بذلك، فما فاته مِنَ العلم بيّنه له مَنْ يعلمه، وما احتاج إليه من القدرة

باب في تخفيف الصلاة)، سنن النسائي ٧٦/٢-٧٧ (كتاب الإمامة، باب خروج الرجل من صلاة الإمام)، المسند (ط. الحلبي) ١٢٤/٣، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠٨، ٢٦٩.

الحديث - مع اختلاف في الألفاظ - عن أبي هريرة رضي في: البخاري ١٣٨/١ (كتاب الأذان، باب إذا صلى لنفسه فليطوّل ما شاء) وأوله فيه: "إذا صلى أحدكم للناس فليخفف... " الحديث. وهو في: مسلم ٢٤١/١ (كتاب الصلاة، باب أمر الأئمة بتخفيف الصلاة في تمام)، سنن الترمذي ١٥٠/١-١٥١ (كتاب الصلاة، باب ما جاء إذا أمّ أحدكم الناس فليخفف)، سنن ابن ماجه ٣١٥/١ (كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب من أمّ قوماً فليخفف)، المسند (ط. المعارف) ٢٠١/١٣، (ط. الحلبي) ٥٠٢/٢، ٥٣٧. وقال الترمذي في تعليقه على الحديث: "وفي الباب عن عدي بن حاتم وأنس وجابر بن سمرة ومالك بن عبد الله وأبي واقد وعثمان بن العاص وأبي مسعود وجابر بن عبد الله وابن عباس ".

كراهية البُزاق في المسجد) ونصه: أن رجلاً أمَّ قوماً فبصق في القبلة، ورسول الله على ينظر، فقال رسول الله على حين فرغ: "لا يصلي لكم" فأراد بعد ذلك أن يصلي لهم، فمنعوه وأحبروه بقول رسول الله ﷺ، فذكر رسول الله ﷺ فقال: "نعم" وحسبت أنه قال: "إنك أنيت الله ورسوله". والحديث في المسند (ط. الحلبي) ٥٦/٤.

عاونه عليه من يمكنه الإعانة، وما خرج فيه عن الصواب أعادوه إليه بحسب الإمكان بقولهم وعملهم، وليس على الرسول ما حُمِّلوه، كما أنهم ليس عليهم ما حُمِّل.

فعُلم أن ترك الاستخلاف من النبي ﷺ بعد الموت أكمل في حق الرسول من الاستخلاف، وأن مَنْ قاس وجوب الاستخلاف بعد الممات على وجوبه في الحياة كان من أجهل الناس.

وإذا علم الرسول أن الواحد من الأمة هو أحق بالخلافة، كما كان يعلم أن أبا بكر هو أحق بالخلافة من غيره، كان في دلالته للأمة على أنه أحق، مع علمه بأنهم يولُّونه، ما يغنيه عن استخلافه، لتكون الأمة هي القائمة بالواجب، ويكون ثوابها على ذلك أعظم من حصول مقصود الرسول.

وأما أبو بكر فلما علم أنه ليس في الأمة مثل عمر، وخاف أن لا يولُّوه إذا لم يستخلفه لشدته، فولَّاه هو، كان ذلك هو المصلحة للأمة.

فالنبي ﷺ عَلِمَ أن الأمة يولُون أبا بكر، فاستغنى بذلك عن توليته، مع دلالته لهم على أنه أحق الأمة بالتولية، وأبو بكر لم يكن يعلم أن الأمة يولُون عمر إذا لم يستخلفه أبو بكر.

فكان ما فعله النبي على هو اللائق به لفضل علمه، وما فعله صدِّيق الأمة هو اللائق به إذ لم يعلم ما علمه النبي على.

الوجه السادس: أن يقال: هب أن الاستخلاف واجب، فقد استخلف النبي ﷺ أبا بكر، على قول من يقول: إنه استخلفه، ودلَّ على استخلافه على القول الآخر.

وقوله: "لأنه لم يعزله عن المدينة".

قلنا: هذا باطل، فإنه لَمّا رجع النبي ﷺ انعزل عليّ بنفس رجوعه، كما كان غيره ينعزل إذا رجع. وقد أرسله بعد هذا إلى اليمن، حتى وافاه بالموسم في حجة الوداع، واستخلف على المدينة في حجة الوداع غيره.

أفترى النبي ﷺ فيها مقيماً وعليّ باليمن، وهو خليفة بالمدينة؟!

ولا ريب أن كلام هؤلاء كلام جاهل بأحوال النبي ﷺ، كأنهم ظنّوا أن عليّاً ما زال خليفة على المدينة حتى مات النبي ﷺ، ولم يعلموا أن غليّاً بعد ذلك أرسله النبي ﷺ سنة تسع مع أبي بكر لنبذ العهود، وأمَّر عليه أبا بكر، ثم بعد رجوعه مع أبي بكر أرسله إلى اليمن، كما أرسل معاذاً وأبا موسى.

ثم لما حج النبي ﷺ حجة الوداع استخلف على المدينة غير عليّ، ووافاه عليّ بمكة، ونحر النبي ﷺ مائة بدنة، نحر بيده ثُلُثَيها، ونحر عليّ ثُلُثَها.

وهذا كله معلوم عند أهل العلم، متفق عليه بينهم، وتواترت به الأخبار، كأنك تراه بعينك.

ومن لم يكن له عناية بأحوال الرسول لم يكن له أن يتكلم في هذه المسائل الأصولية.

والخليفة لا يكون خليفة إلا مع مغيب المستخلف أو موته، فالنبي ﷺ إذا كان بالمدينة امتنع أن يكون له خليفة فيها، كما أن سائر من استخلفه النبي ﷺ لما رجع انقضت خلافته.

وكذلك سائر ولاة الأمور: إذا استخلف أحدهم على مصره في مغيبه بطل استخلافه ذلك إذا حضر المستخلف.

ولهذا لا يصلح أن يُقال: إن الله يستخلف أحداً عنه، فإنه حيّ قيوم شهيد مدبّر لعباده، مُنـزّه عن الموت والنوم والغَيبة.

ولهذا لما قالوا لأبي بكر: يا خليفة الله. قال: لستُ خليفة الله، بل خليفة رسول الله، وحسبي ذلك.

والله تعالى يوصف بأنه يخلف العبد، كما قال ﷺ: "اللهم أنت الصاحب في السفر، والخليفة في الأهل"(١)، وقال في حديث الدَّجَّال: "والله خليفتي على كل مسلم"(٢).

⁽۱) الحديث بهذا اللفظ هو الجزء الأول من حديث عن عبد الله بن سرجس في في: سنن الترمذي ٥/١٦ (كتاب الدعوات، باب ما يقول إذا خرج مسافراً) وقال الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح"، وهو جزء من حديث آخر عن عبد الله بن عمر في في: سنن الترمذي ١٦٥/٥ (كتاب الدعوات، باب ما جاء فيما يقول إذا ركب دابة) وأول الحديث: "سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين، وإنا إلى ربنا لمنقلبون" ثم يقول: اللهم إني أسألك في سفري هذا. . . . الحديث.

وقال الترمذي: "هذا حديث حسن"، وهذا الحديث الآخر في المسند (ط. المعارف) ١٣٨-١٣٩، وجاء الجزء الأول من هذه العبارات وهو قول النبي ﷺ: "اللهم أنت الصاحب في السفر والمخليفة في الأهل في أحاديث كثيرة، منها حديث عن ابن عمر في: مسلم ٩٧٨/٢ (كتاب الحج، باب ما يقول إذا ركب إلى سفر الحج وغيره)، المسند (ط. المعارف) ١٨٥/٩. ومنها حديث عن أبي هريرة في: سنن الترمذي ١٦٠/٥ (كتاب الدعوات، باب ما يقول إذا خرج مسافراً)، المسند (ط. المعارف) ٢١/١٨- ١٢٠ (ط. المعارف) ٨٧/٤٠)، (ط. الحلبي) ٢٢/١٨. ومنها حديث عن ابن عباس في: مسند أحمد (ط. المعارف) ٨٧/٤،

⁽٢) هذه العبارة جاءت ضمن حديث الدجال الذي رواه النواس بن سمعان في في: مسلم ٢٢٥٠/٤ ١٢٥ (٢) ٢٢٥١ وصفته وما معه) الحديث رقم ١١٠ وجاءت هذه العبارة في ص٢٢٥١، وفي: سنن أبي داود ١٦٦/٤ (كتاب الملاحم، باب خروج الدجال)، سنن الترمذي ٣٤٦/٣-٣٤٩ (كتاب الفتن، باب ما جاء في فتنة الدجال)، سنن ابن ماجه ٢٣٥٦/٦-١٣٥٩ (كتاب الفتن، باب ألمسند (ط. الحلبي) ١٨١/٤-١٨١/٤

وكل من وصفه الله بالخلافة في القرآن فهو خليفة عن مخلوق كان قبله.

كَـقَـولَـه: ﴿ثُمَّ جَمَلْنَكُمْ خَلَيْفَ فِي ٱلْأَرْضِ مِنْ بَعْدِهِمْ اَبُـونـس: ١٤]، ﴿لِيُنذِرَكُمُّ وَالْمَدُولُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ ال

وكذلك قوله: ﴿ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ [البَقَرَة: ٣٠]، أي: عن خلقِ كان في الأرض قبل ذلك، كما ذكر المفسرون وغيرهم (١).

وأما ما يظنه طائفة من الاتحادية وغيرهم أن الإنسان خليفة الله، فهذا جهل وضلال.



⁽۱) انظر: تفسير ابن كثير (۹۹/۱-۱۰۳)، زاد المسير (۸/۱۰-۲۰).

الفصل الخامس

إثبات أن حديث "عليّ أخي ووصيي وخليفتي وقاضي ديني" كذب وموضوع

قال الرافضي: "الخامس: ما رواه الجمهور عن النبي ﷺ أنه قال لأمير المؤمنين: "أنت أخي ووصيي وخليفتي من بعدي وقاضي دَيْني"، وهو نصٌّ في الباب".

والجواب من وجوه: أحدها: المطالبة بصحة هذا الحديث، فإن هذا الحديث ليس في شيء من الكتب التي تقوم الحجة بمجرد إسناده إليها، ولا صححه إمام من أثمة الحديث.

وقوله: "رواه الجمهور": إن أراد بذلك أن علماء الحديث رووه في الكتب التي يُحتج بما فيها، مثل كتاب البخاري ومسلم ونحوهما، وقالوا: إنه صحيح، فهذا كذب عليهم، وإن أراد بذلك أن هذا يرويه مثل أبي نُعيم في "الفضائل" والمغازلي وخطيب خوارزم ونحوهم، أو يُروى في كتب الفضائل، فمجرد هذا ليس بحجة باتفاق أهل العلم في مسألة فروع، فكيف في مسألة الإمامة، التي قد أقمتم عليها القيامة؟!

الثاني: أن هذا الحديث كذب موضوع باتفاق أهل العلم بالحديث^(١). وقد تقدّم كلام ابن حزم أن سائر هذه الأحاديث موضوعة، يعلم ذلك من له أدنى علم بالأخبار ونقلتها.

وقد صدق في ذلك، فإن من له أدنى معرفة بصحيح الحديث وضعيفه، ليعلم أن هذا الحديث ومثله ضعيف، بل كذب موضوع، ولهذا لم يُخَرِّجُه أحد من أهل الحديث في الكتب التي يُحتج بما فيها، وإنما يرويه مَنْ يرويه في الكتب التي يُجمع فيها بين الغث والسمين، التي يعلم كل عالم أن فيها ما هو كذب، مثل كثير من كتب

⁽١) انظر في ذلك: الفوائد المجموعة للشوكاني ص٣٤٦، تنزيه الشريعة ٣٥٣/١.

التفسير: تفسير الثعلبي والواحدي ونحوهما، والكتب التي صنّفها في الفضائل مَنْ يجمع الغتّ والسمين، لا سيما خطيب خوارزم، فإنه مِن أَرْوَى الناس للمكذوبات، وليس هو من أهل العلم بالحديث، ولا المغازلي.

قال أبو الفرج ابن الجوزي في كتابه "الموضوعات" لما رَوى هذا الحديث (۱) من طريق أبي حاتم البستي، حدثنا محمد بن سهل بن أيوب، حدثنا عمّار بن رجاء، حدثنا عبيد الله بن موسى، حدثنا مطر بن ميمون الإسكاف، عن أنس (۲) أن النبي علي قال: "إن أخي ووزيري وخليفتي من أهلي، وخير من أترك بعدي، يقضي دَيْني، وينجز موعدي: عليّ بن أبي طالب "(۳) قال: "هذا حديث موضوع. قال ابن حبان: مطر بن ميمون يروي الموضوعات عن الأثبات، لا تحل الرواية عنه ".

رواه أيضاً من طريق أحمد بن عدي بنحو هذا اللفظ، ومداره على عبيد الله بن موسى، عن مطر بن ميمون، وكان عبيد الله بن موسى في نفسه صدوقاً روى عنه البخاري، لكنه معروف بالتشيع، فكان لتشيعه يروي عن غير الثقات ما يوافق هواه، كما روى عن مطر بن ميمون هذا، وهو كذب. وقد يكون علم أنه كذب ذلك، وقد يكون لهواه لم يبحث عن كذبه، ولو بحث عنه لتبين له أنه كذب هذا، مع أنه ليس في اللفظ الذي رواه هؤلاء المحدّثون: "وخليفتي من بعدي" وإنما في تلك الطريق: "وخليفتي في أهلي" وهذا استخلاف خاص.

وأما اللفظ الآخر الذي رواه ابن عدي فإنه قال⁽²⁾: "حدثنا ابن أبي سفيان⁽⁶⁾، حدثنا عدي⁽⁷⁾ بن سهل، حدثنا عبيد الله بن موسى، حدثنا مطر^(۷)، عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: "عليّ أخي وصاحبي وابن عمي وخير من أترك من بعدي^(۸)، يقضي دَيْني وينجز موعدي " (۲).

ولا ريب أن مطراً هذا كذَّاب، لم يرو عنه أحد من علماء الكوفة، مع روايته

⁽۱) في ۳٤٧/١.

⁽٢) الموضوعات: عن أنس بن مالك.

⁽٣) الموضوعات: وعُودي عُلُيّ بن أبي طالب ﷺ، والحديث في "اللآلئ المصنوعة" ٣٢٦/١.

⁽٤) في "الموضوعات" لابن الجوزي ٧٨/١.

⁽٥) الموضوعات: أنبأنا إسماعيل بن أحمد قال أنبأنا ابن أبي سفيان قال...

⁽٦) الموضوعات: على . . .

⁽٧) الموضوعات: مطر الإسكاف.

⁽A) الموضوعات: من أترك بعدي.

⁽٩) قال ابن الجوزي بعد ذلك: "هذا حديث لا يصح، والمتهم به مطر بن ميمون، قال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الأثبات، لا تحل الرواية عنه".

عن أنس، فلم يرو عنه يحيى بن سعيد القطّان، ولا وكيع، ولا أبو معاوية، ولا أبو نُعيم، ولا يحيى بن آدم ولا أمثالهم، مع كثرة مَنْ بالكُوفة من الشيعة، ومع أن كثيراً من عوامّها يفضّل عليّاً على عثمان، ويروي حديثه أهل الكتب الستة، حتى الترمذي وابن ماجه قد يرويان عن ضعفاء، ولم يرووا عنه، وإنما روى عنه عبيد الله بن موسى، ِلأنه كان صاحبَ هوى متشيعاً، فكان لأجل هواه يروي عن هذا ونحوه، وإن كانوا كذَّابين.

ولهذا لم يكتب أحمد عن عبيد الله بن موسى، بخلاف عبد الرزاق، وذكر أحمد أن عبيد الله(١) كان يظهر ما عنده بخلاف عبد الرزاق.

ومما افتراه مطر هذا ما رواه أبو بكر الخطيب في "تاريخه" من حديث عبيد الله بن موسى، عن مطر، عن أنس، قال: كنت عند النبي عليه فرأى عليّاً مقبلاً، فقال: "أنا وهذا حجة الله على أمتي يوم القيامة" قال ابن الجوزي(٢): "هذا حديث موضوع، والمتهم بوضعه مطر. قال أبو حاتم: يروي الموضوعات عن الأثبات لا تحل الرواية عنه".

الوجه الثالث: أن دَيْن النبي ﷺ لم يقضه عليّ بل في الصحيح أن النبي ﷺ مات ودرعه مرهونة عند يهودي على ثلاثين وسقاً من شعير ابتاعها لأهله (٣)، فهذا الدين الذي كان عليه يُقضى من الرهن الذي رهنه، ولم يُعرف عن النبي ﷺ دَيْن آخر.

وفي الصحيح عنه أنه قال: "لا يقتسم ورثتي ديناراً ولا درهماً، ما تركت بعدَ نفقة نسائي ومؤنة عاملي فهو صدقة ا(٤)، فلو كان عليه دَيْن قُضِيَ مما تركه، وكان ذلك مقدَّماً على الصدقة، كما ثبت ذلك في الحديث الصحيح.

هو عبيد الله بن موسى العبسي الكوفي. قال الذهبي في "ميزان الاعتدال" ١٦/٣: "شيخ البخاري، ثقة في نفسه، لكنه شيعي محترق. . مات سنة ثلاث عشرة ومائتين ".

⁽۲) في الموضوعات ٣٨٣/١.

⁽٣) الحديث عن عائشة رضيًا في: البخاري ١٤١/٤ (كتاب الجهاد والسير، باب ما قيل في درع النبي..) ونصه: "توفي رسول الله ﷺ ودرعه مرهونة عند يهودي بثلاثين صاعاً من شعير". والحديث – مع اختلاف الألفاظ - في: البخاري ١٥/٦ (كتاب المغازي، باب حدثنا قبيصة). وجاء الحديث بمعناه ومع اختلاف في الألفاظ عن ابن عباس وأنس وأسماء بنت يزيد ر نه الترمذي ٣٤٤/٢ (كتاب البيوع، باب ما جاء في الرخصة في الشراء إلى أجل)، سنن النسائي ٢٦٧/٧ (كتاب البيوع، باب مبايعة أهل الكتاب)، سنن ابن ماجه ٨١٥/٢ (كتاب الرهون، باب حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة)، المسند (ط. المعارف) الأرقام ٢١٠٩، ٢٧٢٤، ٣٤٠٩، ٩٠٤٣، (ط. الحلبي) ١٠٢/٣، ٢/٣٥٤، ٥٥٧.

⁽٤) الحديث عن أبي هريرة على في: البخاري ١٢/٤ (كتاب الوصايا، باب نفقة القيم للوقف)، مسلم ٣/ ١٣٨٢ (كتاب الجهاد والسير، باب قول النبي ﷺ: لا نورث...)، سنن أبي داود ١٩٨/٣ (كتاب الخراج والإمارة والفيء، باب في صفايا رسول الله ﷺ من الأموال)، الموطأ ٩٩٣/٢ (كتاب الكلام، باب ما جاء في تركة النبي ﷺ)، المسند (ط. المعارف) ٢٥/١٣-٢٦، ٥٣/١٧ (ط. الحلبي) ٤٦٤/٢.

الفصل السادس

إثبات أن أحاديث المؤاخاة بين عليّ والنبي ﷺ كلها موضوعة

قال الرافضي:

"السادس: حديث المؤاخاة. روى أنس أن النبي على لما كان يوم المباهلة، وآخى بين المهاجرين والأنصار، وعليَّ واقف يراه ويعرفه، ولم يؤاخ بينه وبين أحد، فانصرف باكياً، فقال النبي على: "ما فعل أبو الحسن؟" قالوا: انصرف باكي العين، قال: "يا بلال اذهب فائتني به"، فمضى إليه. ودخل منزله باكي العين فقالت له فاطمة: ما يبكيك؟ قال: آخى النبي على بين المهاجرين والأنصار، ولم يؤاخ بيني وبين أحد. قالت: لا يخزيك الله، لعله إنما ادخرك لنفسه. فقال بلال: يا علي أجب رسول الله على، فأتى فقال: "ما يبكيك يا أبا الحسن؟" فأخبره، فقال: "إنما أدخرك لنفسي، ألا يسرك أن تكون أخا نبيك؟" قال: بلى، فأخذه بيده، فأتى المنبر، فقال: "اللهم هذا مني وأنا منه، ألا إنه مني بمنزلة هارون من موسى، ألا مَنْ كنت مولاه فعليّ مولاه"، فانصرف فاتبعه عمر، فقال: بخ بخ يا أبا الحسن، أصبحت مولاي ومولى كل مسلم. فالمؤاخاة تدل على الأفضلية، فيكون هو الإمام".

والجواب:

أولاً: المطالبة بتصحيح النقل، فإنه لم يعزُ هذا الحديث إلى كتاب أصلاً، كما عادته يعزو، وإن كان عادته يعزو إلى كتب لا تقوم بها الحجة، وهنا أرسله إرسالاً على عادة أسلافه شيوخ الرافضة، يكذّبون يروون الكذب بلا إسناد، وقد قال ابن المبارك: الإسناد من الدين، لولا الإسناد لقال مَنْ شاء ما شاء، فإذا سُئل: وقف وتحيّر.

الثاني: أن هذا الحديث موضوع عند أهل الحديث، لا يرتاب أحد من أهل المعرفة بالحديث أنه موضوع (١٠)، وواضعه جاهل، كذب كذباً ظاهراً مكشوفاً، يعرف أنه كذب من له أدنى معرفة بالحديث، كما سيأتي بيانه.

الثالث: أن أحاديث المؤاخاة لعليّ كلها موضوعة(٢)، والنبي ﷺ لم يؤاخ أحداً، ولا آخى بين مهاجري ومهاجري، ولا بين أبي بكر وعمر ولا بين أنصاري وأنصاري، ولكن آخي بين المهاجرين والأنصار في أول قدومه المدينة^(٣).

وأما المباهلة فكانت لما قدم وفد نجران سنة تسع أو عشر من الهجرة.

الرابع: أن دلائل الكذب على هذا الحديث بيّنة، منها: أنه قال: "لما كان يوم المباهلة وآخى بين المهاجرين والأنصار". والمباهلة كانت لما قدم وفد نجران النصارى، وأنزل الله سورة "آل عمران"، وكان ذلك في آخر الأمر سنة عشر أو سنة تسع، لم يتقدم على ذلك باتفاق الناس، والنبي على لم يباهل النصارى، لكن دعاهم إلى المباهلة، فاستنظروه حتى يشتوروا، فلما اشتوروا قالوا: هو نبيٌّ، وما باهل قومٌ نبيًّا إلا استؤصلوا، فأقرُّوا له بالجزية، ولم يباهلوا، وهم أول من أقرّ بالجزية من أهل الكتاب، وقد اتفق الناس على أنه لم يكن في ذلك اليوم مؤاخاة.

الخامس: أن المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار كانت في السنة الأولى من الهجرة في دار بني النجار، وبين المباهلة وذلك عدة سنين.

السادس: أنه كان قد آخى بين المهاجرين والأنصار، والنبي ﷺ وعليّ كلاهما من المهاجرين، فلم يكن بينهما مؤاخاة، بل آخى بين عليّ وسهل بن حنيف، فعُلم أنه لم يؤاخ عليّاً، وهذا مما يوافق ما في الصحيحين من أن المؤاخاة إنما كانت بين المهاجرين والأنصار، لم تكن بين مهاجري ومهاجري.

لم أجد هذا الحديث الموضوع بهذه الألفاظ في كتب الأحاديث الصحيحة أو الموضوعة، وجاءت في كتُب الأحاديث الموضوعة عدة أحاديث ذكر فيها أن عليًّا أخ للنبي ﷺ منها ما ذكره ابن تيمية قبل قليل ولكنها بألفاظ مختلفة.

⁽٢) ذكر الهيثمي في "مجمع الزوائد" ١١١٠٩-١١١ حديثاً عن ابن عباس ر في المؤاخاة بين النبي على وعلميّ ﷺ ثم قَال: "روّاه الطبراني في الكبير والأوسط، وفيه حامد بن آدم المروزي، وهو كذَّابَ" ثم ذكر حديثاً آخر عن جابر ﷺ ثم قال: "رواه الطبراني في الأوسط، وفيه أشعث ابن عم الحسن بن صالح وهو ضعيف ولم أعرفه، ويأتي حديث في المؤاخاة بين الصحابة في مناقب جماعة من الصحابة 🚴 ". ثم ذكر حديثاً ثالثاً عن أبي أمامة ﴿ مُعْلَمُ، وقال: "رواه الطبراني من طريق بشر بن عون وهو ضعيف".

⁽٣) في حديث البخاري ٦٩/٥ (كتاب مناقب الأنصار، باب كيف آخي النبي ﷺ بين أصحابه): وقال عبد الرحمن بن عوف: آخى النبي ﷺ بيني وبين سعد بن الربيع لما قدمنا المدينة". وانظر ذلك: سيرة ابن هشام (۲/۱۵۰-۱۵۳)، زاد المعاد (۱۳/۳۳-۲۵).

السابع: أن قوله: "أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى" إنما قاله في غزوة تبوك مرة واحدة، لم يقل ذلك في غير ذلك المجلس أصلاً باتفاق أهل العلم بالحديث.

وأما حديث الموالاة فالذين رووه ذكروا أنه قاله بغدير خم مرة واحدة، لم يتكرر في غير ذلك المجلس أصلاً.

الثامن: أنه تقدم الكلام على المؤاخاة، وأن فيها عموماً وإطلاقاً لا يقتضي الأفضلية والإمامة، وأن ما ثبت للصّدّيق من الفضيلة لا يشركه فيها غيره، كقوله: "لو كنت متخذاً خليلاً من أهل الأرض لاتخذت أبا بكر خليلاً"، وإخباره: أن أحب الرجال إليه أبو بكر، وشهادة الصحابة له أنه أحبهم إلى رسول الله على، وغير ذلك مما يبين أن الاستدلال بما روي عن المؤاخاة باطل نقلاً ودلالة.

التاسع: أن مِنَ الناس مَنْ يظن أن المؤاخاة وقعت بين المهاجرين بعضهم مع بعض، لأنه روي فيها أحاديث، لكن الصواب المقطوع به أن هذا لم يكن، وكل ما روي في ذلك فإنه باطل: إما أن يكون من رواية مَنْ يتعمد الكذب، وإما أن يكون أخطأ فيه، ولهذا لم يخرج أهل الصحيح شيئاً من ذلك.

والذي في الصحيح إنما هو المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار، ومعلوم أنه لو آخى بين المهاجرين بعضهم مع بعض وبين الأنصار بعضهم مع بعض، لكان هذا مما تتوفر الهمم والدواعي على نقله، ولكان يذكر في أحاديث المؤاخاة، ويذكر كثيراً، فكيف وليس في هذا حديث صحيح، ولا خرَّج أهل الصحيح من ذلك شيئاً.

وهذه الأمور يعرفها مَنْ كان له خبرة بالأحاديث الصحيحة والسيرة المتواترة، وأحوال النبي على وسبب المؤاخاة وفائدتها ومقصودها، وأنهم كانوا يتوارثون بذلك، فآخى النبي على بين المهاجرين والأنصار، كما آخى بين سعد بن الربيع وعبد الرحمن بن عوف، وبين سلمان الفارسي وأبي الدرداء، ليعقد الصلة بين المهاجرين والأنصار، حتى أنزل الله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْعَامِ بَعْثُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضِ فِي كِنْبِ الله الله الله الله على المحالفة التي أنزل الله فيها: ﴿وَالَدِينَ عَقَدَتَ أَيْمَنُكُمُ فَتَاتُوهُمُ الله فيها: ﴿وَالَدِينَ عَقَدَتَ أَيْمَنُكُمُ فَتَاتُوهُمُ الله فيها: ﴿ وَالنَّاء: ٣٣] (١).

وقد تنازع الفقهاء: هل هي محكمة يورث بها عند عدم النسب أو لا يورث بها؟ على قولين، هما روايتان عن أحمد، الأول: مذهب أبي حنيفة، والثاني: مذهب مالك والشافعي.

⁽۱) انظر تفسير الطبري (ط. المعارف) ۲۷۲/۸.

الفصل السابع

الرد على من يثبت الإمامة لعليّ بقوله إنه اختص بحب الله ورسوله دون غيره

قال الرافضي:

والجواب من وجوه:

أحدها: المطالبة بتصحيح النقل. وأما قوله: "رواه الجمهور" فإن الثقات الذين رووه لم يرووه هكذا، بل الذي في الصحيح أن عليّاً كان غائباً عن خيبر، لم يكن حاضراً فيها، تخلّف عن الغزاة لأنه كان أرمد، ثم إنه شقَّ عليه التخلف عن النبي على فلحقه، فقال النبي على قدومه: "لأعطين الراية رجلاً بحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله، يفتح الله على يديه". ولم تكن الراية قبل ذلك لأبي بكر ولا لعمر، ولا قربها واحد منهما، بل هذا من الأكاذيب، ولهذا قال عمر: "فما أحببت الإمارة إلا يومئذ"، وبات الناس كلهم يرجون أن يُعطاها، فلما أصبح دعا عليّاً، فقيل له: إنه أرمد، فجاءه فتفل في عينيه حتى برئ ، فأعطاه الراية.

وكان هذا التخصيص جزاء مجيء عليّ مع الرمد، وكان إخبار النبي ﷺ بذلك وعليّ ليس بحاضر لا يرجونه من كراماته ﷺ، فليس في الحديث تنقيص بأبي بكر وعمر أصلاً.

الثاني: أن إخباره أن عليّاً يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله حق، وفيه رد على النواصب، لكن الرافضة الذين يقولون: إن الصحابة ارتدوا بعد موته لا يمكنهم الاستدلال بهذا، لأن الخوارج تقول لهم: هو ممن ارتد أيضاً، كما قالوا لمّا حكم الحكمين: إنك قد ارتددت عن الإسلام فعد إليه.

قال الأشعري في كتاب "المقالات"(١): "أجمعت الخوارج على كفر عليّ "(١).

وأما أهل السنة فيمكنهم الاستدلال على بطلان قول الخوارج بأدلة كثيرة، لكنها مشتركة تدل على إيمان الثلاثة، والرافضة تقدح فيها، فلا يمكنهم إقامة دليل على الخوارج على أن علياً مات مؤمناً، بل أي دليل ذكروه قدح فيه ما يبطله على أصلهم، لأن أصلهم فاسد.

وليس هذا الوصف من خصائص علي، بل غيره يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله، لكن فيه الشهادة لعينه بذلك، كما شهد لأعيان العشرة بالجنة، وكما شهد لثابت بن قيس بالجنة، وشهد لعبد الله بن حمار بأنه يحب الله ورسوله، وقد كان ضربه في الحد مرات.

وقول القائل: "إن هذا يدل على انتفاء هذا الوصف عن غيره".

فيه جوابان:

أحدهما: أنه إن سلَّم ذلك، فإنه قال: "لأعطين الراية رجلاً يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله، يفتح الله على يديه"، فهذا المجموع اختص به، وهو أن ذلك الفتح كان على يديه، ولا يلزم إذا كان ذلك الفتح المعين على يديه أن يكون أفضل من غيره، فضلاً عن أن يكون مختصاً بالإمامة.

الثاني: أن يقال: لا نسلّم أن هذا يوجب التخصيص، كما لو قيل: لأعطين هذا المال رجلاً فقيراً، أو رجلاً صالحاً، ولأدعون اليوم رجلاً مريضاً صالحاً، أو لأعطين هذه الراية رجلاً شجاعاً، ونحو ذلك، لم يكن في هذه الألفاظ ما يوجب أن تلك الصفة لا توجد إلا في واحد، بل هذا يدل على أن ذلك الواحد موصوف بذلك.

⁽١) في "مقالات الإسلاميين" ١٥٦/١.

⁽٢) مقالات الإسلاميين: على إكفار عليّ بن أبي طالب رضوان الله عليه أن حكم...

ولهذا لو نذر أن يتصدق بألف درهم على رجل صالح أو فقير، فأعطى هذا المنذر لواحدٍ، لم يلزم أن يكون غيره ليس كذلك، ولو قال: أعطوا هذا المال لرجل قد حجَّ عني، فأعطوه رجلاً، لم يلزم أن غيره لم يحج عنه.

الثالث: أنه لو قُدِّر ثبوت أفضليته في ذلك الوقت، فلا يدل ذلك على أن غيره لم يكن أفضل منه بعد ذلك.

الرابع: أنه لو قدَّرنا أفضليته، لم يدل ذلك على أنه إمام معصوم منصوص عليه، بل كثير من الشيعة الزيدية ومتأخري المعتزلة وغيرهم يعتقدون أفضليته، وأن الإمام هو أبو بكر، وتجوز عندهم ولاية المفضول. وهذا مما يجوزه كثير من غيرهم، ممن يتوقف في تفضيله بعض الأربعة على بعض، أو ممن يرى أن هذه المسألة ظنية لا يقوم فيها دليل قاطع على فضيلة واحدٍ معين، فإن من لم يكن له خبرة بالسنة الصحيحة قد يشك في ذلك.

وأما أئمة المسلمين المشهورين فكلهم متفقون على أن أبا بكر وعمر أفضل من عثمان وعليّ، ونقل هذا الإجماع غيرُ واحد، كما روى البيهقي في كتاب "مناقب الشافعي " - مسنده عن الشافعي - قال: "ما اختلف أحد من الصحابة والتابعين في تفضيل أبي بكر وعمر وتقديمهما على جميع الصحابة (١١).

وروى مالك عن نافع عن ابن عمر قال: "كنا نفاضل على عهد رسول الله ﷺ، فنقول: خير الناس بعد رسول الله ﷺ أبو بكر ثم عمر " (٢).

وقد تقدم نقل البخاري عن على هذا الكلام.

والشيعة الذين صحبوا عليًّا كانوا يقولون ذلك، وتواتر ذلك عن عليّ من نحو ثمانين وجهاً. وهذا مما يقطع به أهل العلم، ليس هذا مما يخفى على مَنْ كان عارفاً بأحوال الرسول والخلفاء.

وردت هذه العبارة في كتاب "مناقب الشافعي" لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق الأستاذ السيد أحمد صقر (ط. دار التراث، القاهرة، آ١٣٩١/١٣٩١) ٤٣٤/١ وجاء بعدها: أوإنما اختلف من اختلف منهم في عليّ وعثمان: منهم من قدم عليّاً على عثمان، ومنهم من قدم عثمان على عليّ، ونحن لا نخطئ أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فيما فعلوا".

الحديث عن ابن عمر را المحديث عن الألفاظ - في: البخاري ٤/٥ (كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب المهاجرين وفضلهم، باب فضل أبي بكر) ولفظه: "كنا نخير بين الناس في زمن النبي ﷺ ، ١٤/٥ -١٥ (كتاب فضائل أصحاب النبي، باب مناقب عثمان)، سنن أبي داود ٢٨٧/٤ (كتاب السنة، باب في التفضيل) عن طريقين في أولهما زيادة: 'ثم نترك أصحاب النبي ﷺ لا نفاضل بينهم'، كتاب فضائل الصحابة، الأرقام ٥٣–٥٨، ٦١-٦٣، ٤٠١، مجمع الزوائد ٥٨/٩، المسند (ط. المعارف) الأرقام ٢٦٢٦، ٤٧٩٧.

الفصل الثامن

إثبات أن حديث الطير من المكذوبات الموضوعات

قال الرافضي:

"الثامن: خبر الطائر. روى الجمهور كافة أن النبي على أتي بطائر، فقال: "اللهم التني بأحب خلقك إليك وإليّ يأكل معي من هذا الطائر"، فجاء عليّ، فدق الباب، فقال أنس: إن النبي على حاجة، فرجع. ثم قال النبي على كما قال أولاً، فدق الباب، فقال أنس: ألم أقل لك إنه على حاجة؟ فانصرف، فعاد النبي على، فعاد عليّ فدق الباب أشد من الأولين، فسمعه النبي على، فأذن له بالدخول، وقال: "ما أبطأك عني؟" قال: جئت فردني أنس، ثم جئت فردني أنس، ثم جئت فردني الثالثة، فقال: "يا أنس ما حملك على هذا؟" فقال: رجوت أن يكون الدعاء لرجل من الأنصار، فقال: "يا أنس أوفي الأنصار خير من عليّ؟ أوفي الأنصار أفضل من عليّ؟" فإذا كان أحب الخلق إلى الله، وجب أن يكون هو الإمام".

والجواب من وجوه:

أحدها: المطالبة بتصحيح النقل. وقوله: "روى الجمهور كافة" كذب عليهم؛ فإن حديث الطير لم يروه أحد من أصحاب الصحيح، ولا صححه أئمة الحديث، ولكن هو مما رواه بعض الناس، كما رووا أمثاله في فضل غير عليّ، بل قد رُوي في فضائل معاوية أحاديث كثيرة، وصُنِّف في ذلك مصنفات. وأهل العلم بالحديث لا يصححون لا هذا ولا هذا.

الثاني: أن حديث الطائر من المكذوبات الموضوعات عند أهل العلم والمعرفة بحقائق النقل(١).

⁽١) قال أبو عبد الرحمن: خرّج الشيخ أحمد ميرين البلوشي حديث الطائر وتتبع طرقه في تحقيقه لكتاب =

"خصائص أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب علله" للإمام النسائي ص٢٩ وما بعدها فأجاد وأفاد، ولنفاسة ذلك التخريج أذكره لإخواني طلبة العلم لينتفعوا به.

قال الشيخ البلوشي: وللحديث عن أنس ثلاثون طريقاً:-

* الأولى: طريق السدي عن أنس.

أخرجه الترمذي: المناقب (٣٠٠/٥) وأبو يعلى كما في المقصد العلي (ق ١٢٣/٢) وابن عدي في الكامل (٦٩/٣/٢) وابن المغازلي في مناقب على (١٧١) وابن عساكر (١٢٤/١٢، ١٢٥) وابن الجوزي في العلل المتناهية (٢٢٦/١) والخوارزمي في "المناقب" (٥٩) ونقل ابنُ عساكر عن الدارقطني قوله في المسند: تفرد به عيسى بن عمر عن السدي. قلتُ: بل تابعه فيه الحارث بن نبهان عن السدي عند ابن عساكر، والحارث متروك كما في "التقريب".

* الثانية: طريق حماد بن المختار، عن عبد الملك بن عمير عنه.

أخرجه الطبراني في "الكبير" (٢٢٦/١) وابن المغازلي (١٧١) وابن عساكر (١٢٥/١٢) وابن الجوزي في العلل (٢٢٨/١) وابن المؤيد الجويني في "فرائد السمطين" (٢٠٩/١)، وحماد بن المختار هذا نقل ابن الجوزي عن ابن عدي قوله فيه: "شيعي مجهول". وقال الذهبي في المغني (٨٣/١): "لا أعرفه".

 الثالثة: عن جعفر بن سليمان عن عبد الله بن المثنى عن عبد الله بن أنس عنه. أخرجه أبو يعلى في "المسند" كما في "المطالب العالية" (ق ٥٥٦) وابن عدي (ق ٣٢/٢) وابن المغازلي (١٧٢) وابن عساكر (١٢٢/١٢) وجعفر بن سليمان وإن وثق فهو من غلاة الروافض كما في "الميزان" (٤٠٨/١) والغالي لا تُقبل روايته فيما يقوي به بدعته كما تقدم. وعبد الله بن المثنى قال عنه في التقريب: "صدوق كثير الغلط".

* الرابعة: أبو الهندي عن أنس.

أخرجه ابن شاذان في جزء من مشيخته (ق٢٠١) والخطيب في "تاريخ بغداد" (١٧١/٣) وابن المغازلي (١٦٦) وابن عساكر (١٣٤/١٢) وابن الجوزي في العلل (٢٢٧/١). وأبو الهندي قال عنه الخطيب: "مجهول، واسمه لا يعرف" وكذا قال عنه الذهبي في "الميزان" (٥٨٣/٤).

* الخامسة: عن إسماعيل بن سُلِّمان - بسكون اللام - الأزرق عنه.

أخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (٣٥٨/١) والبزار كما في مختصر زوائد مسنده" (ق٣٦٣) وابن المغازلي (١٦١) والخوارزمي (٦٥) وإسماعيل الأزرق قال عنه ابن نمير والنسائي: متروك، وقال أبو حاتم والدارقطني: ضعيف، وعن ابن معين: ليس بشيء. انظر: الميزان (٢٣٢/١).

* السادسة: عن عثمان الطويل عنه.

أخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/٢) وابن المغازلي (١٦٢) وابن عساكر (١٢٣/١٢) وعثمان الطويل مجهول الحال لم يوثقه إلا ابن حبان كما في "اللَّسان" (١٥٩/٤) وقال: "ربما أخطأ" ولا يعتمد توثيقه لتساهله. ولا يُعرف لعثمان سماع من أنس كما قال البخاري.

 السابعة: عن محمد بن حياض عن يحيى بن حسان عن سليمان بن بلال، عن يحيى بن سعيد عنه. أخرجه الطبراني في "الأوسط" (ق ١٠٩/٢) وابن يونس في "تاريخ مصر" كما في اللسان (٥٨/٥) والحاكم (٣٠/٣) وقال: "صحيح على شرط الشيخين" وتعقبه الذهبي بقوله: "ابن عياض لا أعرفه" وقال عنه الحافظ في "اللسان" (٥٨/٥): "مجهول".

* الثامنة: عن إسماعيل بن سليمان الرازي عن عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عنه. أخرجه الطبراني في الأوسط كما في "مجمع البحرين" (٣٤٠/٣) والخطيب في تاريخه (٣٦/٩)=

- = وابن عساكر (١٢٥/١٢) وابن الجوزي في "العلل" (٢٢٧/١) وإسماعيل بن سليمان هو أخو إسحاق بن سليمان. قال الذهبي في المغني: (٨٢/١) "ضعَّفه غير واحد، قال العقيلي: الغالب على حديثه الوهم".
 - * التاسعة: عن مسلم بن كيسان عنه.

أخرجه الخطيب في الموضح (٣٩٨/٢) وابن المغازلي (١٦٨) وابن الجوزي في "العلل" (٢٣٢/١) وابن عساكر (١٦٣/١٢). ومسلم هذا قال عنه الفلاس: متروك الحديث، وعن ابن معين: ليس بثقة، وقال البخاري: يتكلمون فيه. انظر الميزان (١٠٦/٤).

* العاشرة عن إبراهيم بن باب عن ثابت البناني عنه.

أخرجه العقيلي (١: ٤٦) والحاكم (١٣١/٣) وإبراهيم بن باب هو البصري، قال عنه الذهبي في المغنى الله المغنى المعنى المعن

* الحادية عشرة: عن بشر بن الحسين، عن الزبير بن عدي عنه.

أخرجه أبو نعيم في "أخبار أصبهان" (٢٣٢/١) وابن المغازلي في "مناقب علي" (١٦٣) وابن عساكر (١٢٤/١) وابن المؤيد الجويني في "فرائد السمطين" (٢١٢/١). وبشر بن الحسين قال عنه البخاري: "فيه نظر" وقال أبو حاتم: يكذب على الزبير. التاريخ الكبير (١٧/٢) والجرح والتعديل (٢٥٥/٢).

* الثانية عشرة: عن عبد الله بن محمد بن عمارة عن مالك عن إسحاق بن عبد الله عنه.

أخرجه أبو نعيم في 'الحلية' (٣٣٩/٦) وابن الجوزي في العلل (٢٢٥/١). وابن عمارة هذا قال عنه الذهبي في 'الميزان' (٤٨٩/٢) "مستور ما وثق ولا ضعف' وقال الحافظ في ترجمته من 'اللسان" (٣٣٦/٣): 'أورد له الدارقطني في 'الغرائب' عن مالك عن إسحاق بن عبد الله عن أنس حديث الطير وهو منكر، وقال: تفرد به ابن عمارة عن مالك وغيره أثبت منه".

* الثالثة عشرة: عن أبي مكيس دينار عنه.

أخرجه السهمي في "تاريخ جرجان" (ص١٦٩) والخطيب (٣٨٢/٨) وابن الجوزي في "العلل" (٢٢٩/١) وأبو مكيس قال عنه الذهبي في "المغني" (٢٢٤/١): ساقط. قال ابن حبان: "يروي عن أنس أشياء موضوعة".

* الرابعة عشرة: عن يغنم بن سالم عنه.

أخرجه ابن المغازلي (٢٤/ ١٧١) ويغنم هذا قال عنه ابن حبان في "المجروحين" (٣/ ١٤٥): "شيخ يضع الحديث على أنس بن مالك" وقال الذهبي في "المغني" (٢/ ٧٦٠): "هالك".

* الخامسة عشرة: عن على بن الحسن حدثنا خليد بن دعلج، عن قتادة عنه.

أخرجه ابن المغازلي (١٦٩) وابن عساكر (١٢٣/١٢) وعلي بن الحسن هو السامي قال عنه الذهبي في "الميزان" (٢٠/٣): "هو في عداد المتروكين". وخليد بن دعلج ضعفه ابن معين وأحمد، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال أبو حاتم: ليس بالمتين في الحديث، حدث عن قتادة أحاديث منكرة. انظر التهذيب (٢٥٨/٣).

* السادسة عشرة: عن خالد بن عبيد عنه.

أخرجه ابن المغازلي (١٧٣) وأبن الجوزي في "العلل" (٢٢٩/١). وخالد هذا قال البخاري: في حديثه نظر وقال الحاكم: حدث عن أنس بموضوعات. الميزان (٦٣٤/١).

* السابعة عشرة: عن عبد الله بن زياد أبي العلاء عن علي بن زيد عن سعيد بن المسبب عنه.

أخرجه ابن عساكر (١٢٣/١٢) وعبد الله بن زياد قال عنه البخاري في "التاريخ" (٩٥:٥): "منكر الحديث" وعليّ بن زيد هو ابن جدعان قال عنه الحافظ: "ضعيف".

* الثامنة عشرة: عن ميمون أبي خلف عنه.

أخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (٥٥٨/١) والعقيلي (١٨٩/٤) وابن عساكر (١٢٣/١٢، ١٢٤). وميمون أبو خلفُ هُو ابن جابر، قال أبو زرعة: متروك، وقال العقيلي: لا يصح حديثه. لسان الميزان

* التاسعة عشرة: عن عبد الله بن ميمون عن جعفر بن محمد - الصادق - عن أبيه عنه.

أخرجه أبو الشيخ في "طبقات المحدثين" (ق٢٢٣) وابن المجوزي في العلل (٢٣٢/١)، وعبد الله بن ميمون هو القداح، قال عنه الحافظ: "منكر الحديث متروك".

العشرون: عن محمد بن زكريا بن دُويد عن حميد الطويل عنه.

أخرجه ابن المغازلي (١٥٦)، ومحمد بن زكريا قال عنه الذهبي في الميزان (١٥٩/٣): "روى عن حميد الطويل خبراً باطلاً. والراوي عنه هو علي بن صدقة الجوهري لا أعرفه " قلت: هو الراوي عنه حديث الطير.

الحادية والعشرون: عن الحسن بن عبد الله الثقفي عن نافع عنه.

أخرجه ابن المغازلي (١٦٧). والحسن الثقفي هذا قال عنه الذهبي في الميزان (١٠١/١): "منكر الحديث" ونافع هو آبن هرمز واه.

* الثانية والعشرون: عن محمد بن سليم عنه.

أخرجه ابن عساكر (١٢٤/١٢)، ومحمد بن سليم مجهول. قال الحافظ في "اللسان" (١٩٢/٥) "لا يعرف".

الثالثة والعشرون: عن عبد الله بن المثنى عن ثمامة عنه.

أخرجه ابن عساكر (١٢٢/١٢) وابن الجوزي في "العلل" (٢٣١/١). وفي سند ابن عساكر "عبد السلام بن راشد" قال عنه الذهبي في "المغني" (٣٩٤/١) "لا يُدرى مَنْ ذا" وفي سند ابن الجوزي العباس بن بكار قال الذهبي في "المغني" (٣٢٨/١): "كذبه الدارقطني".

* الرابعة والعشرون: عن أبي النضر سالم مولى عمر بن عبيد الله عنه.

أخرجه ابن الجوزي في العلل (١/ ٢٣٠) وفي إسناده أحمد بن سعيد بن فرقد قال الذهبي في "الميزان" (١٠٠/١): "روى حديث الطير بإسناد الصحيحين فهو متهم بوضعه".

* الخامسة والعشرون: عن مفضل بن صالح عن الحسن بن الحكم عنه.

أخرجه ابن الجوزي (٢٣١/١)، ومفضل هذاً قال البخاري وأبو حاتم: منكر الحديث، وقال ابن حبان: يروي المقلوبات عن الثقات فوجب ترك الاحتجاج به. التهذيب (٢٧١/١٠).

السادسة والعشرون: حماد عن إبراهيم النخعي عنه.

أخرجه ابن الأثير في "أسد الغابة" (٤/٣٠) وفي سنده محمد بن إسحاق بن إبراهيم الأهوازي متهم بالوضع كما في "الميزان" (١٨/٤).

* السابعة والعشرون: عن عبد الملك بن أبي سليمان عنه.

أخرجه البخاري في التاريخ (٣/٢) وأبو الحسين النرسي في "جزء من حديث أبي محمد" (ق١٣١) وابن المغازلي (١٥٧) وإسناده منقطع، قال البخاري: عبد الملك بن أبي سليمان عن أنس مرسل. وكذا قال أبو حاتم. انظر المراسيل (ص١٣٢).

الثامنة والعشرون: عن يحيى بن أبي كثير عنه.

أخرجه الطبراني في الأوسط كما في "مجمع البحرين" (٣٤٠/٣) ويحيى مدلس ولم يسمع من أنس. انظر الميزان (٤٠٢/٤). * التاسعة والعشرون: عن خالد بن عبيد أبي عصام عنه.

أخرجه ابن عدي (٨٩٦/٣) وخالد هذا قال عنه الحافظ: "متروك".

* الثلاثون: عن عمر بن عبد الله بن يعلى بن مرة عن أبيه، عن جده وعن أنس.

أخرجه الخطيب (٣٧٦/١١) وابن الجوزي في العلل (٢٣٠/١). وعمر بن عبد الله ضعفه أحمد والنسائي، وقال البخاري: يتكلمون فيه، وقال الدارقطني: متروك. الميزان (٢١١/٣). وعبد الله بن يعلى قال الذهبي في "الميزان" (٥٢٨/٢): "ضعفه غير واحد" قال البخاري: فيه نظر".

هذا ما تيسر لي جمعه من طرق هذا الحديث عن أنس، وإن كان أقل من ثلث طرقه عنه على ما ذكره ابن كثير في "البداية والنهاية" (١٣٥٣/) عن الذهبي أنه ألف جزءاً من طرق هذا الحديث قال: "فبلغ عدد من رواه عن أنس بضعة وتسعين نفساً، أقرب هذه الطرق غرائب ضعيفة، وأردؤها طرق مختلفة مفتعلة، وغالبها طرق واهيةً " ثم سرد أسماء الذين رووه عن أنس.

ورُوي أيضاً من حديث سفينة، وابن عباس وعلي، ويعلى بن مرة.

وحديث سفينة له عنه ثلاث طرق:

الأولى: عن مطير أبى خالد عن ثابت البجلي عنه.

أخرجه أبو يعلى في المسند كما في "المطالب العالية" (ق٥٦٥) وابن عساكر (١٢٦/١٢) وابن المؤيد في "فرائد السمطين" (٢١٤/١) ومطير هذا قال عنه أبو حاتم: متروك، وقال أبو زرعة: ضعيف. الجرح والتعديل (٨/٣٩٤).

* الثانية: عن بريدة بن سفيان عنه.

أخرجه البزار كما في "مختصر زوائد مسنده" (ق٢٦٣) وابن المغازلي (١٧٥) وابن عساكر (١٢٦/١٢). وبريدة بن سفيان قال عنه الدارقطني: متروك. المغني (١٠٢/١).

* الثالثة: عن سليمان بن قَرْم، عن فطر بن خليفة عن عبد الرحمن بن أبي نُعيم عنه. أخرجه الطبراني في 'الكبير (٧٠:٧). وسليمان بن قرم، قال عنه ابن حبان في "المجروحين" (١/٣٣٢): "رافضي غَالَى يَقَلَبُ الْأَخْبَارِ" وَقَالَ ابن حجر: "سيء الحفظ" وَفَطَرُ بن خَلَيْفَةُ قَالَ عَنْهُ الذَّهبي في "المغني' (٥١٦/٢): "شيعي جلد صدوق".

ومن حديث ابن عباس.

أخرجه العقيلي (٨٢/٤-٨٣) والطبراني في الكبير (٣٤٣/١٠) وابن عدي (٨٥٩/٣) وابن المغازلي (١٦٤) وابن عساكر (١٢٢/١٢) والخوارزمي في "المناقب" (٥٠) من طريق محمد بن شعيب عن داود بن علي بن عبد الله بن عباس، عن أبيه، عن جده. ومحمد بن شعيب قال عنه الحافظ في "اللسان" (م/١٩٩): "مجهول" (وفيها كذلك سليمان بن قرم وتقدم ما فيه وأورده الهيثمي في المجمع (١٢٦/٩) وعزاه إلى الطبراني وقال: "وفيه محمد بن شعيب (في المجمع والمعجم: سعيد وهو خطأ) شيخ يروي عنه سليمان بن قرم ولم أعرفه، وبقية رجاله وثقوا، وفيه ضعف. اهـ.).

ومن حديث على بن أبى طالب.

أخرجه ابن عساكر (١٢٢/١٢) من طريق عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب حدثني أبي، عن أبيه عن جده، عن علي. وعيسى بن عبد الله قال عنه الدارقطني: "مُتروك" كما في المغنى (٤٩٨/٢).

وحديث يعلى بن مرة تقدم في الطريق الثلاثين عن أنس وعنه.

قال الحافظ ابن كثير في "البداية والنهاية" (٣٥٤/٧): "وقد رُوي من حديث يعلى بن مرة والإسناد إليه مظلم، ورُوِي من حديث حبشي بن جنادة ولا يصح أيضاً، ومن حديث أبي رافع نحوه وليس بصحيح". 😑

وحديث الطير مع ضعف أسانيده رُوي بألفاظ متعارضةٍ متضاربةٍ، فيه اضطراب من ثلاثة أوجه:

الأول: الاختلاف في نوع الطير، فعند أبي يعلى، وابن عدي عن أنس أنه كان "حجلاً"، وعند الخطيب عنه - أعنى أنساً - وعند ابن عساكر عن على أنه 'خُباري' وعند ابن المغازلي عن أنس أنه 'يعاقيب' وعنده عنه 'نحامة' وعند عساكر في رواية 'دجاجة'.

الثاني: الاختلاف في عدد الطيور، في بعض الروايات أنه كان طيراً أو دجاجة، أو نحامة، وجاء في بعضُّ الروايات "أطيَّار" و"طوائر" و"نحامات".

الثالث: الاختلاف فيمن أهدى الطير، ففي رواية العقيلي والطبراني هي أم أيمن وعند ابن عساكر وابن المغازلي "امرأة من الأنصار"، وأم أيمن ليست أنصارية.

والاضطراب في المتن علة قادحة بصحة الحديث أو حسنه. وقد ضعف هذا الحديث جمهور أئمة الحديث وحسنه البعض وإليكم بيان ذلك:

قال العقيلي في "الضعفاء" (٤٦/١): "وهذا الباب الرواية فيها لين، وضعف، ولا نعلم فيه شيئاً ثابتاً، وهكذا قال محمد بن إسماعيل البخاري".

وقال البزار: 'رُوي عن أنس من وجوه، وكل من رواه عنه فليس بالقوي'.

وقد بالغ أبو بكر بن أبي داود (٣١٦٠) في رد هذا الحديث وإنكاره كما في "سير الأعلام" (77/177).

وقال أبو يعلى الخليلي (ت٤٤٦) في 'الإرشاد' (ق٨٦): 'ما روى في حديث الطير ثقة. رواه الضعفاء مثل إسماعيل بن سليمان الأزرق وأشباههم، ويرده جميع أثمة الحديث.

ونقل ابن الجوزي في العلل (٢٣٣/١) عن محمد بن طاهر المقدسي (ت٥٠٧) قوله: "كل طرقه - أي حديث الطير - باطلة معلولة".

وعن الحافظ محمد بن ناصر السلامي (ت٥٥٠): 'حديث موضوع، إنما جاء من سقاط أهل الكوفة عن المشاهير والمجاهيل عن أنس وغيره". المنتظم (٢٧٥/٧).

أورده ابن الجوزي (ت٩٧٠) في "العلل" (٢٣٣/١) من ست عشرة طريقاً مبيناً علة كل واحدة منها وقال: "قد ذكره ابن مردويه من نحو عشرين طريقاً كلها مظلم وفيها مطعن".

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية (ت٧٢٨): "إن حديث الطائر من المكذوبات الموضوعات عند أهل العلم والمعرفة بحقائق النقل". منهاج السنة (٩٩/٤).

ويقول الحافظ الذهبي (ت٧٤٨) في "سير أعلام النبلاء" (٢٣٣/١٣): "وحديث الطير على ضعفه، فله طرق جمة، وقد أفردتها في جزء ولم يثبت، ولا أنا بالمعتقد بطلانه".

وممن ضعفه وكتب في رده وتضعيفه سنداً ومتناً مجلداً كبيراً أبو بكر الباقلاني (ت٤٠٣) كما في "البداية والنهاية" (√٣٥٤).

ويقول الحافظ ابن كثير في "البداية والنهاية" (٣٥١/٧، ٣٥٤): "وهذا الحديث قد صنف الناس فيه وله طرق متعددة، وفي كل منها نظر". ثم ذكر بعض طرقه وقال: "وفي الجملة ففي القلب من صحة هذا الحديث نظر، وإن كثرت طرقه".

ويقول كمال الدين الدميري (ت٨٠٨) في "حياة الحيوان" (٢٤٠/٢): حديث الطير رواه الطبراني، وأبو يعلى، والبزار من عدة طرق كلها ضعيفة، وقد صححه الحاكم، وهو من الأحاديث المستدركة على المستدرك".

ونقل الشوكاني في "الفوائد المجموعة" (ص٣٨٢) عن المجد محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ص٨١٧) في المختصر عن هذا الحديث قوله: "له طرق كثيرة كلها ضعيفة". قال أبو موسى المديني: "قد جمع غير واحد من الحقّاظ طرق أحاديث الطير للاعتبار والمعرفة، كالحاكم النيسابوري، وأبي نُعيم، وابن مردويه. وسئل الحاكم عن حديث الطير فقال: لا يصح".

هذا مع أن الحاكم منسوب إلى التشيع، وقد طلب منه أن يروي حديثاً في فضل معاوية فقال: ما يجيء من قلبي، ما يجيء من قلبي، وقد ضربوه على ذلك فلم يفعل. وهو يروي في "الأربعين" أحاديث ضعيفة بل موضوعة عند أثمة الحديث، كقوله بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين، لكن تشيعه وتشيع أمثاله من أهل العلم بالحديث، كالنسائي وابن عبد البر وأمثالهما، لا يبلغ إلى تفضيله على أبي بكر وعمر، فلا يُعرف في علماء الحديث من يفضّله عليهما، بل غاية المتشيع منهم أن

وممن قوى حديث الطير:

وكذا ضعفه الشيخ الألباني في تعليقه على 'مشكاة المصابيح' (١٤٥/٣) تعليقاً على قول الترمذي:
 "هذا حديث غريب" قال: 'أي ضعيف، وهو كما قال'.

ابن شاهين (ت٣٨٥) فيما نقله عنه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٢٣/١٢) أنه أخرج الحديث من طريق صالح بن عبد الكبير، عن عبد الله بن زياد أبي العلاء، عن علي بن زيد، عن سعيد بن المسيب، عن أنس، وقال: "تفرد بهذا الحديث عبد القدوس بن محمد عن عمه صالح بن عبد الكبير، لا أعلم حدث به غيره، وهو حديث حسن".

قلت: في هذا التحسين نظر، لأن صالح بن عبد الكبير بن شعيب مجهول، لم يرو عنه غير ابن أخته عبد القدوس بن محمد كما في الميزان (٢٩٨/٢). وعبد الله بن زياد أبو العلاء قال البخاري عنه في التاريخ الكبير (٩٥/٥): "منكر الحديث". وعلي بن زيد هو ابن جدعان قال أحمد: ضعيف، وعن ابن معين: ليس بشيء، وقال البخاري وأبو حاتم: لا يحتج به. الميزان (١٢٨/٣).

بين عين بين بين بين بين المستدرك على شرط الشيخين كما تقدم في الطريق السابق عن أنس، وقال: "قد رواه عن أنس جماعة من أصحابه زيادة على ثلاثين نفساً، ثم صحت الرواية عن علي، وأبي سعيد الخدري، وسفينة". ونِعْمَ ما علق الحافظ الذهبي على قول الحاكم: "قد رواه عن أنس" بقوله: "فصلهم بثقة يصح الإسناد إليه" وعلى قوله: "ثم صحت الرواية عن عليّ" بقوله: "لا والله ما صح شيء من ذلك" انظر: البداية والنهاية (٣٥/٧).

ونقل الحافظ الذهبي في السير (١٦٨/١٧) وتذكرة الحفاظ (١٠٤٢/٣) عن أبي نعيم الحداد سمعت ونقل الحافظ الذهبي في السير (١٦٨/١٧) وتذكرة الحفاظ (١٠٤٢/٣) عن أبي الحاكم يقول: "كنا في الحسن بن أحمد السمرقندي الحافظ، سمعت أبا عبد الرحمن الشاذياخي الحاكم يقول: "كنا في مجلس السيد أبي الحسن، فسئل أبو عبد الله الحاكم عن حديث الطير فقال: "لا يصح، ولو صح لما كان أحد أفضل من علي بعد النبي الله" ثم قال الذهبي: "فهذه حكاية قوية، فما باله أخرج حديث الطير في المستدرك؟!! فكأنه اختلف اجتهاده".

الطير هي المستدرد: !! عاملة بعضاء بهله المنظفة المنظف

يفضّله على عثمان، أو يحصل منه كلام أو إعراض عن ذكر محاسن من قاتله ونحو ذلك، لأن علماء الحديث قد عصمهم وقيدهم ما يعرفون من الأحاديث الصحيحة الدالة على أفضلية الشيخين، ومن ترفّض ممن له نوع اشتغال بالحديث، كابن عُقدة وأمثاله، فهذا غايته أن يجمع ما يُروى في فضائله من المكذوبات والموضوعات، لا يقدر أن يدفع ما تواتر من فضائل الشيخين، فإنها باتفاق أهل العلم بالحديث أكثر مما صح في فضائل عليّ وأصح وأصرح في الدلالة.

وأحمد بن حنبل لم يقل: إنه صحّ لعليّ من الفضائل ما لم يصح لغيره، بل أحمد أجلّ من أن يقول مثل هذا الكذب، بل نُقل عنه أنه قال: "رُوي له ما لم يُرو لغيره " مع أن في نقل هذا عن أحمد كلاماً ليس هذا موضعه.

الثالث: أن أكل الطير ليس فيه أمر عظيم يناسب أن يجيء أحب الخلق إلى الله ليأكل منه، فإن إطعام الطعام مشروع للبرّ والفاجر، وليس في ذلك زيادة وقربة عند الله لهذا الأكل، ولا معونة على مصلحة دين ولا دنيا، فأي أمر عظيم هنا يناسب جعل أحب الخلق إلى الله يفعله؟!

الرابع: أن هذا الحديث يناقض مذهب الرافضة؛ فإنهم يقولون: إن النبي عليه كان يعلم أن عليًّا أحب الخلق إلى الله، وأنه جعله خليفة من بعده. وهذا الحديث يدل على أنه ما كان يعرف أحب الخلق إلى الله.

الخامس: أن يقال: إما أن يكون النبي على كان يعرف أن عليّاً أحب الخلق إلى الله، أو ما كان يعرف. فإن كان يعرف ذلك، كان يمكنه أن يرسل يطلبه، كما كان يطلب الواحد من الصحابة، أو يقول: اللهم ائتني بعليّ فإنه أحب الخلق إليك، فأي حاجة إلى الدعاء والإبهام في ذلك؟! ولو سَمَّى عليًّا لاستراح أنس من الرجاء الباطل، ولم يغلق الباب في وجه عليّ.

وإن كان النبي ﷺ لم يعرف ذلك، بطل ما يدّعونه من كونه كان يعرف ذلك. ثم إن في لفظه: "أحب الخلق إليك وإليّ" فكيف لا يعرف أحب الخلق إليه؟!

السادس: أن الأحاديث الثابتة في الصحاح، التي أجمع أهل الحديث على صحتها وتلقّيها بالقبول، تناقض هذا، فكيف تعارض بهذا الحديث المكذوب الموضوع الذي لم يصححوه؟!

يبيّن هذا لكل متأملِ ما في صحيح البخاري ومسلم وغيرهما مِن فضائل القوم، كما في الصحيحين أنه قال: "لو كنت متخذاً من أهل الأرض خليلاً لاتخذت أبا بكر خلىلاً *. وهذا الحديث مستفيض، بل متواتر عند أهل العلم بالحديث؛ فإنه قد أخرج في الصحاح من وجوه متعددة، من حديث ابن مسعود وأبي سعيد وابن عباس وابن الزبير، وهو صريح في أنه لم يكن عنده من أهل الأرض أحد أحب إليه من أبي بكر؛ فإن الخلة هي كمال الحب، وهذا لا يصلح إلا لله، فإذا كانت ممكنة، ولم يصلح لها إلا أبو بكر، عُلم أنه أحب الناس إليه.

وقوله في الحديث الصحيح لما سئل: "أيُّ الناس أحب إليك؟ قال: "عائشة" قيل: من الرجال؟ قال: "أبوها".

وقول الصحابة: "أنت خيرنا وسيدنا وأحب إلى رسول الله ﷺ يقوله عمر بين المهاجرين والأنصار، ولا ينكر ذلك منكر.

وأيضاً فالنبي ﷺ محبته تابعة لمحبة الله، وأبو بكر أحبهم إلى الله تعالى، فهو أحبهم إلى رسوله.

وإنما كان كذلك لأنه أتقاهم وأكرمهم، وأكرم الخلق على الله تعالى أتقاهم بالكتاب والسنة.

وإنما كان أتقاهم لأن الله تعالى قال: ﴿وَسَيُجَنَّهُمَا ٱلْأَنْفَى ۞ ٱلَّذِى يُؤْتِى مَالَهُ يَتَزَكَّى ۞ وَمَا لِأَحَدِ عِندَهُ مِن نِعْمَةِ جُّزَىٰ ۞ إِلَّا ٱلْنِفَاءَ وَجْهِ رَقِهِ ٱلْأَمَّلَىٰ ۞ وَلَسُوْفَ يَرْضَىٰ ۞﴾ [الليل: ١٧-٢١]. وأئمة التفسير يقولون: إنه أبو بكر (١).

ونحن نبيّن صحة قولهم بالدليل فنقول: الأتقى قد يكون نوعاً وقد يكون شخصاً. وإذا كان نوعاً فهو يجمع أشخاصاً. فإن قيل: إنهم ليس فيهم شخص هو أتقى، كان هذا باطلاً، لأنه لا شك أن بعض الناس أتقى من بعض، مع أن هذا خلاف قول أهل السنة والشيعة، فإن هؤلاء يقولون: إن أتقى الخلق بعد رسول الله على من هذه الأمة هو أبو بكر، وهؤلاء يقولون: هو عليّ. وقد قال بعض الناس: هو عمر، ويُحكى عن بعض الناس غير ذلك. ومن توقف أو شَكَّ لم يقل: إنهم مستوون في النقوى. فإذا قال: إنهم متساوون في الفضل، فقد خالف إجماع الطوائف. فتعين أن يكون هذا أتقى.

وإن كان الأتقى شخصاً، فإما أن يكون أبا بكر أو عليّاً. فإنه إذا كان اسم جنس يتناول من دخل فيه، وهو النوع، وهو القسم الأول، أو معيناً غيرهما. وهذا القسم منتف

⁽١) قال ابن كثير في تفسير هذه الآيات: "وقد ذكر غير واحد من المفسرين أن هذه الآيات نزلت في أبي بكر الصديق ﷺ، حتى إن بعضهم حكى الإجماع من المفسرين على ذلك".

باتفاق أهل السنة والشيعة، وكونه عليّاً باطل أيضاً لأنه قال: ﴿الَّذِي يُؤْتِي مَالَمُ يَتَزَكَّى ۞ وَمَا لِأَحَدٍ عِندَمُ مِن يَشْمَوْ تَجْزَئَ ۞ إِلَّا آنِيْنَاهَ وَجّهِ رَبِّهِ ٱلْأَطْلَ ۞ وَلَسَوْفَ يَرْضَىٰ ۞﴾ [الليل: ١٨-٢١]. وهذا الوصف منتف في علىّ لوجوه:

أحدها: أن هذه السورة مكية بالاتفاق، وكان عليَّ فقيراً بمكة في عيال النبي ﷺ قد ضمّه إلى عياله لما أصابت أهل مكة سنة.

الثاني: أنه قال: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندُمُ مِن نِتْمَةٍ تَجْزَئَ ۞ [الليل: ١٩].

وعليّ كان للنبي ﷺ عنده نعمة تجزى، وهو إحسانه إليه لما ضمه إلى عياله. بخلاف أبي بكر؛ فإنه لم يكن له عنده نعمة دنيوية، لكن كان له عنده نعمة الدين، وتلك لا تُجزى؛ فإن أجر النبي ﷺ فيها على الله، لا يقدر أحد أن يجزيه. فنعمة النبي ﷺ عند أبي بكر دينية لا تجزى، ونعمته عند عليّ دنيوية تجزى، ودينية.

وهذا الأتقى ليس لأحد عنده نعمة تُجزى، وهذا الوصف لأبي بكر ثابت دون عليّ.

فإن قيل: المراد به أنه أنفق ماله لوجه الله، لا جزاء لمن أنعم عليه. وإذا قُدُر أن شخصاً أعطى من أحسن إليه أجراً، وأعطى شيئاً آخر لوجه الله، كان هذا مما ليس لأحد عنده من نعمة تجزى.

قيل: هب أن الأمر كذلك، لكن عليّ لو أنفق لم ينفق إلا فيما يأمره به النبي ﷺ، والنبي الله عنده نعمة تجزى، فلا يخلص إنفاقه عن المجازاة، كما يخلص إنفاق أبي بكر.

وعليّ أتقى من غيره، لكن أبا بكر أكمل في وصف التقوى، مع أن لفظ الآية أنه ليس عنده قط لمخلوق نعمة تُجزى. وهذا وصف من يجازي الناس على إحسانهم إليه، فلا يبقى لمخلوق عليه منّة. وهذا الوصف منطبق على أبي بكر انطباقاً لا يساويه فيه أحد من المهاجرين؛ فإنه لم يكن في المهاجرين - عمر وعثمان وعليّ وغيرهم - رجل أكثر إحساناً إلى الناس، قبل الإسلام وبعده، بنفسه وماله من أبي بكر. كان مؤلّفاً محبباً يعاون الناس على مصالحهم، كما قال فيه ابن الدُّغُنَّة سيد القارة لما أراد أن يخرج من مكة: "مثلك يا أبا بكر لا يَخرُج ولا يُخرَج؛ فإنك تحمل الكل، وتُقري الضيف، وتكسب المعدوم، وتعين على نوائب الحق"(١).

⁽۱) الحديث عن عائشة في البخاري ٥٨/٥-٦٦ (هذه العبارات في ص٥٨) (كتاب مناقب الأنصار، باب هجرة النبي في وأصحابه إلى المدينة). وانظر الخبر في: سيرة ابن هشام ١١/٢-١٣. وفي تعليق المحققين: "واسم ابن الدغنة: مالك. وقد ضبطه القسطلاني بفتح الدال وكسر الغين وفتح النون مخففة، ويضم الدال وفتح النون مشددة".

وفي صلح الحديبية لما قال لعروة بن مسعود: "امصص بظر اللات، أنحن نفرُّ عنه وندعه؟ قال لأبي بكر: لولا يَدٌ لك عندي لم أجزك بها لأجبتك "(١).

وما عُرف قط أن أحداً كانت له يدٌ على أبي بكر في الدنيا، لا قبل الإسلام ولا بعده، فهو أحق الصحابة: ﴿وَمَا لِأَحَدِ عِندَهُ مِن يَعْمَوْ تَجْزَئَ ﴿ اللَّيْلِ: ١٩] فكان أحق الناس بالدخول في الآية.

وأما على ظلى فكان للنبي على عليه نعمة دنيوية. وفي المسند لأحمد أن أبا بكر ظله كان يَسْقُط السوط من يده فلا يقول لأحد: ناولني إياه، ويقول: إن خليلي أمرني أن لا أسال الناس شيئاً (٢).

فأبو بكر ولله جاء بماله كله، ومع هذا فلم يكن يأكل من أحد: لا صدقةً ولا صلةً ولا نذراً، بل كان يتجر ويأكل من كسبه، ولما وَلِيَ الناس واشتغل عن التجارة بعمل المسلمين أكل من مال الله ورسوله الذي جعله الله له، لم يأكل من مال مخلوق.

⁽۱) المحديث عن المسور بن مخرمة ومروان يصدق كل واحد منهما صاحبه في: البخاري: ١٩٨٣-١٩٨٩ (كتاب الشروط، باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب وكتابة الشروط) وهذه العبارات في ص١٩٤، المسند (ط. الحلبي) ٣٢٦-٣٢٦، ٣٣٨-٣٣٦. وقال ابن حجر في "فتح الباري" ٥/٠٣٤: "قوله: امصص بظر اللات. زاد ابن عائذ من وجه آخر عن الزهري - وهي - أي اللات طاغيته التي يعبد أي طاغية عروة. وقوله: امصص، بألف وصل ومهملتين، الأولى مفتوحة، بصيغة الأمر. وحكى ابن التين عن رواية القابسي: بضم الصاد الأولى، وخطاها، والبظر: بفتح الموحدة وسكون المعجمة: قطعة تبقى بعد الختان في فرج المرأة. واللات: اسم أحد الأصنام التي كانت قريش وثقيف يعبدونها، وكانت عادة العرب الشتم بذلك، لكن بلفظ الأم، فأراد أبو بكر المبالغة في سبّ عروة بإقامة من كان يُعبد مقام أمه، وحمله على ذلك ما أغضبه به من نسبة المسلمين إلى الفرار، وفيه جواز النطق بما يُستبشع من الألفاظ لإرادة زجر من بدا منه ما يستحق به ذلك".

⁽Y) المحديث بمعناه في المسند (ط. المعارف) ١٨١-١٨١ (رقم ٦٥) عن ابن أبي مليكة قال: كان ربما سقط الخطام من يد أبي بكر الصديق، قال: فيضرب بذراع ناقته فينيخها، قال: فقالوا له: أفلا أمرتنا نناولكه؟ فقال: إن حبيبي رسول الله هي أمرني أن لا أسأل الناس شيئاً. قال المحقق كله: "إسناده ضعيف لانقطاعه". وجاءت أحاديث كثيرة عن عدد من الصحابة فيها أمر من النبي هي بذلك، انظر: مسلم ٧٢١/٧ (كتاب الزكاة، باب كراهة المسألة للناس)، المسند (ط. الحلبي) ١٨١/٥.

وأبو بكر لم يكن النبي على يعطيه شيئاً من الدنيا يخصه به، بل كان في المغازي كواحد من الناس، بل يأخذ من ماله ما ينفقه على المسلمين. وقد استعمله النبي على وما عُرف أنه أعطاه عمالة، وقد أعطى عمر عمالة وأعطى عليّاً من الفيء، وكان يعطي المؤلّفة قلوبهم من الطلقاء وأهل نجد، والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار لا يعطيهم، كما فعل في غنائم حُنين وغيرها، ويقول: "إني لأعطي رجالاً وأدع رجالاً، والذي أدع أحب إليّ من الذي أعطي. أعطى رجالاً لما في قلوبهم من الجزع والهلع، وأكل رجالاً إلى ما جعل الله في قلوبهم من الغنى والخير "(١).

ولما بلغه عن الأنصار كلام سألهم عنه، فقالوا: يا رسول الله أما ذوو الرأي منّا فلم يقولوا شيئاً، وأما أناس منا حديثة أسنانهم، فقالوا: يغفر الله لرسول الله يعطي قريشاً ويتركنا وسيوفنا تقطر من دمائهم! فقال رسول الله على: "فإني أعطي رجالاً حديثي عهد بكفر أتألفهم، أفلا ترضون أن يذهب الناس بالأموال وترجعوا إلى رحالكم برسول الله، فوالله لما تنقلبون به خير مما ينقلبون به " قالوا: بلى يا رسول الله قد رضينا. قال: "فإنكم ستجدون بعدي أثرة شديدة، فاصبروا حتى تلقوا الله ورسوله على الحوض" قالوا: سنصبر (٢).

وقوله تعالى: ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلْأَنْفَى ۞ ٱلَّذِى يُؤْتِى مَالَةُ يَنَزَكَى ۞ وَمَا لِأَحَدٍ عِندُهُ مِن يَعَنَ ۞ [اللَّهْل: ١٧-٢١] استثناء يَشَوَ تُجْزَكَ ۞ إِلَّا ٱلْيَفْاءَ وَجُو رَبِّهِ ٱلْأَفْلَ ۞ وَلَسَوْفَ يَرْضَىٰ ۞ [اللَّهْل: ١٧-٢١] استثناء منقطع. والمعنى: لا يقتصر في العطاء على من له عنده يد يكافئه بذلك؛ فإن هذا من العدل الواجب للناس بعضهم على بعض، بمنزلة المعاوضة في المبايعة والمؤاجرة.

وهذا واجب لكل أحد على كل أحد، فإذا لم يكن لأحد عنده نعمة تجزى لم يحتج إلى هذه المعادلة، فيكون عطاؤه خالصاً لوجه ربه الأعلى، بخلاف من كان عنده لغيره نعمة يحتاج أن يجزيه لها، فإنه يحتاج أن يعطيه مجازاة له على ذلك. وهذا الذي ما لأحد عنده من نعمة تجزى إذا أعطى ماله يتزكى، فإنه في معاملته للناس يكافئهم دائماً ويعاونهم ويجازيهم، فحين أعطاه الله ماله يتزكى لم يكن لأحد عنده من نعمة تجزى.

⁽۱) الحديث - مع اختلاف يسير في الألفاظ - عن عمرو بن تغلب في: البخاري ١١-١٠/٢ (كتاب الجمعة، باب من قال في الخطبة بعد الثناء: أما بعد)، ١٥٦/٩ (كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: إن الإنسان خلق هلوعاً...)، المسند (ط. الحلبي) ١٩/٥.

 ⁽۲) الحديث عن أنس بن مالك في في: البخاري ٩٤/٤ (كتاب فرض الخمس باب ما كان النبي على المؤلفة قلوبهم على يعطي المؤلفة قلوبهم . . .)، مسلم ٧٣٣/٢-٧٣٤ (كتاب الزكاة، باب إعطاء المؤلفة قلوبهم على الإسلام . . .)، المسند (ط. الحليي) ١٦٥/٣-١٦٦ ، ٧٥٠.

وفيه أيضاً ما يبين أن التفضيل بالصدقة لا يكون إلا بعد أداء الواجبات من المعاوضات. كما قال تعالى: ﴿وَيَنْكُلُونَكُ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْمَغُولُ [البَقَرَة: ٢١٩]، ومن تكون عليه ديون وفروض وغير ذلك أدّاها، ولا يقدّم الصدقة على قضاء هذه الواجبات، ولو فعل ذلك: فهل ترد صدقته؟ على قولين معروفين للفقهاء.

وهذه الآية يحتج بها من تُرد صدقته، لأن الله إنما أثنى على من آتى ماله يتزكّى، وما لأحد عنده من نعمة تجزى، فإذا كان عنده نعمة تجزى فعليه أن يجزيها قبل أن يؤتي ماله يتزكّى، فأما إذا آتى ماله يتزكّى قبل أن يجزيها لم يكن ممدوحاً، فيكون عمله مردوداً، لقوله عليه الصلاة والسلام: "من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد" (١).

الثالث: أنه قد صح عن النبي على أنه قال: "ما نفعني مال كمال أبي بكر"، وقال: "إنّ أمّن الناس علينا في صحبته وذات يده أبو بكر"، بخلاف علي شهه فإنه لم يذكر عنه النبي على شيئاً من إنفاق المال، وقد عُرف أن أبا بكر اشترى سبعة من المعذّبين في الله في أول الإسلام، وفعل ذلك ابتغاء لوجه ربّه الأعلى، لم يفعل ذلك كما فعله أبو طالب، الذي أعان النبي على لأجل نسبه وقرابته، لا لأجل الله تعالى ولا تقرباً إليه.

وإن كان "الأتقى" اسم جنس، فلا ريب أنه يجب أن يدخل فيه أتقى الأمة، والصحابة خير القرون، فأتقاها أتقى الأمة، وأتقى الأمة إما أبو بكر وإما عليّ وإما غيرهما. والثالث منتفي بالإجماع، وعليّ إن قيل: إنه يدخل في هذا النوع، لكونه بعد أن صار له مال آتى ماله يتزكّى، فيقال: أبو بكر فعل ذلك في أول الإسلام وقت الحاجة إليه، فيكون أكمل في الوصف، الذي يكون صاحبه هو الأتقى.

وأيضاً فالنبي ﷺ إنما كان يقدّم الصديق في المواضع التي لا تحتمل المشاركة، كاستخلافه في الصلاة والحج، ومصاحبته وحده في سفر الهجرة، ومخاطبته وتمكينه من الخطاب، والحكم والإفتاء بحضرته ورضاه بذلك، إلى غير ذلك من الخصائص التي يطول وصفها.

⁽۱) جاء الحديث عن عائشة بهذا اللفظ أو بلفظ: "من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو ردّ". انظر: البخاري ۲۹/۳ (كتاب البيوع، باب النجش)، ۱۸٤/۳ (كتاب الصلح، باب إذا اصطلحوا على صلح جور فهو مردود)، ۱۰۷/۹ (كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب إذا اجتهد العامل أو الحاكم فأخطأ...)، مسلم ۱۳٤۳-۱۳٤٤ (كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، ورد محدثات الأمور) سنن أبي داود ۲۸۰/۶ (كتاب السنة، باب في لزوم السنة). والحديث في سنن ابن ماجه ومسند أحمد.

ومن كان أكمل في هذا الوصف، كان أكرم عند الله، فيكون أحب إليه. فقد ثبت بالدلائل الكثيرة أن أبا بكر هو أكرم الصحابة في الصديقيّة. وأفضل الخلق بعد الأنبياء الصديقية ومن كان أكمل في ذلك كان أفضل.

وأيضاً فقد ثبت في النقل الصحيح عن عليّ أنه قال: "خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر" واستفاض ذلك وتواتر عنه، وتوعّد بجلد المفتري من يفضّله عليه، وروي عنه أنه سمع ذلك من النبي ﷺ، ولا ريب أن عليّاً لا يقطع بذلك إلا عن علم.

وأيضاً فإن الصحابة أجمعوا على تقديم عثمان الذي عمر أفضل منه وأبو بكر أفضل منهما. وهذه المسألة مبسوطة في غير هذا الموضع، وتقدّم بعض ذلك، ولكن ذُكر هذا لنبين أن حديث الطير من الموضوعات.



الفهل التاسع

سيد المرسلين وإمام المتقين وقائد الغر المحجلين هو رسول الله ﷺ باتفاق المسلمين

قال الرافضي: "التاسع: ما رواه الجمهور أنه أمر الصحابة أن يسلّموا على على بإمرة المؤمنين، وقال: "إنه سيد المسلمين، وإمام المتّقين، وقائد الغرّ المحجّلين". وقال: "هذا وليّ كل مؤمن بعدي". وقال في حقّه: "إن عليّاً مني وأنا منه، أولى بكل مؤمن ومؤمنة"، فيكون عليّ وحده هو الإمام لذلك. وهذه نصوص في الباب".

والجواب من وجوه:

أحدها: المطالبة بإسناده وبيان صحته، وهو لم يعزه إلى كتاب على عادته. فأما قوله: "رواه الجمهور" فكذب، فليس هذا في كتب الأحاديث المعروفة: لا الصحاح، ولا المساند، ولا السنن وغير ذلك. فإن كان رواه بعض حاطبي الليل كما يُروى أمثاله، فعُلِم أن مثل هذا ليس بحجة يجب اتباعها باتفاق المسلمين.

والله تعالى قد حرَّم علينا الكذب، وأن نقول عليه ما لا نعلم. وقد تواتر عن النبي ﷺ أنه قال: "مَن كَذَب عليَّ مُتعمّداً فليتبوّأ مقعده من النار"(١٠).

⁽١) الحديث عن عدد من الصحابة منهم الزبير بن العوام وأنس بن مالك وأبي سعيد الخدري وأبي هريرة رها ٢٢٩٨/٤- ٢٢٩٩ (كتاب الزهد، باب التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم). والحديث في سنن أبي داود والترمذي وابن ماجه والدارمي، وهو في المسند في مواضع كثيرة منها (ط. المعارف) الأرقام ٦٤٨٦، ٦٨٨٨، ٢٠٠٦، وذكر ابن الجوزي في مقدمة كتابه "الموضوعات" عن هذا الحديث أنه: "قد رواه من الصحابة عن رسول الله ﷺ أحد وستون نفساً وأنا أذكره عنهم. قال الشيخ: شاهدته فذكره في غير هذه النسخة عن ثمانية وتسعين منهم عبد الرحمن بن عوف ومنهم أبو بكر الصديق ظيًّه".

الوجه الثاني: أن هذا كذب موضوع باتفاق أهل المعرفة بالحديث، وكل من له أدنى معرفة بالحديث (١) يعلم أن هذا كذب موضوع لم يروه أحد من أهل العلم بالحديث في كتاب يعتمد عليه: لا الصحاح، ولا السنن، ولا المساند المقبولة.

الثالث: أن هذا مما لا يجوز نسبته إلى النبي ﷺ، فإن قائل هذا كاذب، والنبي ﷺ منزّه عن الكذب. وذلك أن سيد المسلمين وإمام المتقين، وقائد الغرّ المحجلين هو رسول الله ﷺ باتفاق المسلمين.

فإن قيل: عليّ هو سيدهم بعده.

قيل: ليس في لفظ الحديث ما يدل على هذا التأويل، بل هو مناقض لهذا؟ لأن أفضل المسلمين المتقين المحجّلين هم القرن الأول ولم يكن لهم على عهد النبي على سيد ولا إمام ولا قائد غيره، فكيف يخبر عن شيء بعد أن لم يحضر، ويترك الخبر عمّا هم أحوج إليه، وهو حكمهم في الحال؟

ثم القائد يوم القيامة هو رسول الله ﷺ، فمن يقود على ؟

وأيضاً فعند الشيعة جمهور المسلمين المحجّلين كفّار أو فسّاق، فلمن يقود؟

وفي الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: "وددت أني قد رأيت إخواني". قالوا: أولسنا إخوانك يا رسول الله؟ قال: "أنتم أصحابي، وإخواننا الذين لم يأتوا بعد". قالوا: كيف تعرف من لم يأت بعد من أمتك يا رسول الله؟ قال: "أرأيتم لو أن رجلاً له خيل غرَّ محجّلة بين ظهري خيل دُهم بُهم، ألا يعرف خيله؟!" قالوا: بلى يا رسول الله. قال: "فإنهم يأتون يوم القيامة غرّاً محجّلين من الوضوء، وأنا فرطهم على الحوض" الحديث.

فهذا يبيّن أنّ كلّ من توضّأ وغسل وجهه ويديه ورجليه فإنه من الغرّ المحجّلين، وهؤلاء جماهيرهم إنما يقدّمون أبا بكر وعمر. والرافضة لا تغسل بطون أقدامها ولا أعقابها، فلا يكونون من المحجّلين في الأرجل، وحينئذ فلا يبقى أحد من الغرّ المحجلين؛ فإن الحجلة لا تكون إلا في ظهر المحجلين؛ فإن الحجلة لا تكون إلا في ظهر القدم، وإنما الحجلة في الرجل كالحجلة في اليد(٢).

⁽١) لم أجد هذا الحديث.

⁽٢) في "اللسان": "وفي الحديث في صفة الخيل: الأقرح المحجّل. قال ابن الأثير: هو الذي يرتفع البياض في قوائمه في مواضع القيد، ويجاوز الأرساغ، ولا يجاوز الركبتين لأنها مواضع الأحجال، وهي الخلاخيل والقيود. ومنه الحديث: "أمتي الغرّ المحجّلون"، أي بيض مواضع الوضوء من الأيدي والوجه والأقدام، استعار أثر الوضوء في الوجه واليدين والرجلين للإنسان من البياض الذي يكون في وجه الفرس ويديه ورجليه".

وقد ثبت في الصحيحين عن النبي على أنه قال: "ويل للأعقاب وبطون الأقدام من النار". ومعلوم أن الفرس لو لم يكن البياض إلا لمعة في يده أو رجله لم يكن محجّلاً، وإنما الحجلة بياض اليد أو الرجل، فمن لم يغسل الرجلين إلى الكعبين لم يكن من المحجّلين، فيكون قائد الغر المحجلين بريئاً منه كائناً من كان.

ثم كون عليّ سيدهم وإمامهم وقائدهم بعد رسول الله على مما يُعلم بالاضطرار أنه كذب، وأن رسول الله على لم يقل شيئاً من ذلك بل كان يفضّل عليه أبا بكر وعمر تفضيلاً بيّناً ظاهراً عرفه الخاصة والعامة، حتى أن المشركين كانوا يعرفون منه ذلك.

ولما كان يوم أحد قال أبو سفيان، وكان حينئذ أمير المشركين: أفي القوم محمد؟ أفي القوم محمد؟ ثلاثاً. فقال النبي على: "لا تجيبوه". فقال: أفي القوم ابن أبي قحافة؟ ثلاثاً. فقال النبي على: "لا تجيبوه". فقال: أفي القوم ابن الخطاب؟ ثلاثاً. فقال النبي على: "لا تجيبوه" فقال: أفي القوم ابن الخطاب؟ ثلاثاً. فقال النبي تجيبوه" تجيبوه" فقال أبو سفيان لأصحابه: أمّا هؤلاء فقد كفيتموهم. فلم يملك عمر نفسه أن قال: كذبت يا عدو الله، إن الذين عددت لأحياء، وقد بقي لك ما يسوؤك وقد ذكر باقي الحديث، رواه البخاري وغيره.

فهذا مقدّم الكفار إذ ذاك لم يسأل إلا عن النبي عَلَيْ وأبي بكر وعمر، لعلمه وعلم الخاص والعام أن هؤلاء الثلاثة هم رؤوس هذا الأمر، وأن قيامه بهم، ودلّ ذلك على أنه كان ظاهراً عند الكفار أن هذين وزيراه وبهما تمام أمره، وأنهما أخص الناس به، وأن لهما من السعي في إظهار الإسلام ما ليس لغيرهما.

وهذا أمر كان معلوماً للكفّار، فضلاً عن المسلمين. والأحاديث الكثيرة متواترة بمثل هذا. وكما في الصحيحين عن ابن عباس قال: وُضع عمر على سريره فتكنّفه الناس يدعون له ويُثنون عليه ويصلُّون عليه قبل أن يرفع، وأنا فيهم، فلم يرعني إلا برجل قد أخذ بمنكبي من ورائي، فالتفت، فإذا هو عليّ، فترحّم على عمر، وقال: ما خلّفت أحداً أحب إليّ أن ألقى الله بمثل عمله منك. وأيم الله إن كنت لأظن أن يجعلك الله مع صاحبيك، وذلك أني كثيراً ما كنت أسمع النبي على يقول: "جئت أنا وأبو بكر وعمر، وذلت أنا وأبو بكر وعمر، وخرجت أنا وأبو بكر وعمر، فإن كنت لأرجو أن يجعلك الله معهما "(١).

⁽۱) الحديث عن ابن عباس في في: البخاري ۹/۵-۱۱ (كتاب فضائل أصحاب النبي هي، باب حدثنا الحميدي..، باب مناقب عمر بن الخطاب..)، مسلم ۱۸۵۸/۵-۱۸۵۹ (كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل عمر).

فلم يكن تفضيلهما عليه وعلى أمثاله مما يخفى على أحد. ولهذا كانت الشيعة القدماء الذين أدركوا عليّاً يقدّمون أبا بكر وعمر عليه، إلا من ألحد منهم. وإنما كان نزاع من نازع منهم في عثمان.

وكذلك قوله: "هو وليّ كل مؤمن بعدي" كذب على رسول الله على بل هو في حياته وبعد مماته وليّ كل مؤمن، وكل مؤمن وليّه في المحيا والممات. فالولاية التي هي ضد العداوة لا تختص بزمان. وأما الولاية التي هي الإمارة فيقال فيها: والي كل مؤمن بعدي، كما يقول في صلاة الجنازة: إذا اجتمع الوليّ والوالي قُدَّم الوالي في قول الأكثر. وقيل: يقدّم الولي.

فقول القائل: "عليّ ولي كل مؤمن بعدي" كلام يمتنع نسبته إلى النبي ﷺ؛ فإنه إن أراد الموالاة لم يحتج أن يقول: وإن أراد الإمارة كان ينبغي أن يقول: وال على كل مؤمن.

وأما قوله لعليّ: "أنت مني وأنا منك". فصحيح في غير هذا الحديث.

ثبت أنه قال له ذلك عام القضية، لما تنازع هو وجعفر وزيد بن حارثة في حضانة بنت حمزة، فقضى النبي على بها لخالتها، وكانت تحت جعفر. وقال: "الخالة أم". وقال لجعفر: "أشبهت خَلْقي وخُلُقي". وقال لعليّ: "أنت مني وأنا منك". وقال لزيد: "أنت أخونا ومولانا".

وفي الصحيحين عنه أنه قال: "إن الأشعريين إذا أرملوا في السفر، أو نقصت نفقة عيالاتهم بالمدينة جمعوا ما كان معهم في ثوب واحد فقسموه بينهم بالسوية، هم مني وأنا منهم" كما قال لعليّ: "أنت مني وأنا منك" وقال لجليبيب: "هذا مني وأنا منه" فعُلم أن هذه اللفظة لا تدل على الإمامة، ولا على أن من قيلت له كان هو أفضل الصحابة.

الفهل العاشر

سيد العترة هو رسول الله ﷺ وليس علي ر

قال الرافضى:

"العاشر: ما رواه الجمهور من قول النبي ﷺ: "إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلّوا: كتاب الله وعترتي أهل بيتي، ولن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض". وقال: "أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح: من ركبها نجا، ومن تخلّف عنها غرق"، وهذا يدل على وجوب التمسك بقول أهل بيته، وعليّ سيدهم، فيكون واجب الطاعة على الكل، فيكون هو الإمام".

والجواب من وجوه:

أحدها: أن لفظ الحديث الذي في صحيح مسلم عن زيد بن أرقم: "قام فينا رسول الله على خطيباً بماء يدعى خُمّاً بين مكة والمدينة، فقال: "أما بعد أيها الناس إنما أنا بشر يوشك أن يأتيني رسول ربي فأجيب ربي، وإني تارك فيكم ثقلين: أولهما: كتاب الله، فيه الهدى والنور، فخذوا بكتاب الله، واستمسكوا به فحث على كتاب الله، ورغّب فيه، ثم قال: "وأهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي "(١).

وهذا اللفظ يدل على أن الذي أمرنا بالتمسك به وجُعل المتمسك به لا يضل هو كتاب الله.

وهكذا جاء في غير هذا الحديث، كما في صحيح مسلم عن جابر في حجّة الوداع لما خطب يوم عرفة وقال: "قد تركت فيكم ما لن تضلّوا بعده إن اعتصمتم به: كتاب الله، وأنتم تُسألون عني فما أنتم قائلون؟" قالوا: نشهد أنك قد بلّغت

⁽١) الحديث في مسلم ١٨٧٣/٤ -١٨٧٣ (كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل عليّ بن أبي طالب).

وأدّيت ونصحت. فقال بإصبعه السبّابة يرفعها إلى السماء وينكبها إلى الناس: "اللهم اشهد" ثلاث مرات (١).

وأما قوله: "وعترتي أهل بيتي، وإنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض" فهذا رواه الترمذي (٢٠). وقد سئل عنه أحمد بن حنبل فضعفه، وضعفه غير واحد من أهل العلم، وقالوا: لا يصح. وقد أجاب عنه طائفة بما يدل على أن أهل بيته كلهم لا يجتمعون على ضلالة. قالوا: ونحن نقول بذلك، كما ذكر ذلك القاضي أبو يعلى وغده.

لكن أهل البيت لم يتفقوا - ولله الحمد - على شيء من خصائص مذهب الرافضة، بل هم المبرّؤون المنزّهون عن التدنس بشيء منه.

وأما قوله: "مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح" فهذا لا يعرف له إسناد لا صحيح، ولا هو في شيء من كتب الحديث التي يُعتمد عليها، فإن كان قد رواه مثل من يروي أمثاله من حطّاب الليل الذين يروون الموضوعات فهذا مما يزيده وَهْناً.

الوجه الثاني: أن النبي على قال عن عترته: إنها والكتاب لن يفترقا حتى يردا عليه الحوض، وهو الصادق المصدوق، فيدل على أن إجماع العترة حجة. وهذا قول طائفة من أصحابنا، وذكره القاضي في "المعتمد". لكن العترة هم بنو هاشم كلهم: ولد العباس، وولد عليّ، وولد الحارث بن عبد المطلب، وسائر بني أبي طالب وغيرهم. وعليٌّ وحده ليس هو العترة، وسيد العترة هو رسول الله عليّ.

يبيّن ذلك أن علماء العترة - كابن عباس وغيره - لم يكونوا يوجبون اتّباع عليّ في كل ما يُفتي به، ولا في كل ما يُفتي به، ولا عُرف أن أحداً من أئمة السلف - لا من بني هاشم ولا غيرهم - قال: إنه يجب اتّباع علىّ في كل ما يقوله.

الوجه الثالث: أن العترة لم تجتمع على إمامته ولا أفضليته، بل أئمة العترة كابن عباس وغيره يقدّمون أبا بكر وعمر في الإمامة والأفضلية، وكذلك سائر بني هاشم من العباسيين والجعفريين وأكثر العلويين، وهم مقرّون بإمامة أبي بكر وعمر،

⁽١) سبق هذا الحديث مختصراً فيما مضي.

⁽٢) سبق أن علقت على هذا الحديث فيما مضى. وهذه الرواية ألفاظها قريبة من رواية الترمذي عن زيد بن أرقم في وقال الترمذي: "هذا حديث حسن غريب". وذكر الترمذي حديثاً آخر ٣٢٧/٥-٣٢٨ عن جابر بن سعيد ألفاظه مقاربة. وقال: "وفي الباب عن أبي ذر وأبي سعيد وزيد بن أرقم وحذيفة بن أسيد. هذا حديث غريب حسن من هذا الوجه. وزيد بن الحسن قد روى عنه سعيد بن سليمان وغير واحد من أهل العلم".

وفيهم من أصحاب مالك وأبي حنيفة والشافعي وأحمد وغيرهم أضعاف من فيهم من الإمامية.

والنقل الثابت عن جميع علماء أهل البيت، من بني هاشم، من التابعين وتابعيهم، من ولد الحسين بن عليّ، وولد الحسن، وغيرهما: أنهم كانوا يتولّون أبا بكر وعمر، وكانوا يفضلونهما على عليّ. والنقول عنهم ثابتة متواترة.

وقد صنّف الحافظ أبو الحسن الدارقطني كتاب "ثناء الصحابة على القرابة وثناء القرابة على الصحابة "() وذكر فيه من ذلك قطعة، وكذلك كل من صنّف من أهل الحديث في السنة، مثل كتاب "السنة" لعبد الله بن أحمد و"السنة" للخلال، و"السنة" لابن بطّة، و"السنة" للآجري واللالكائي والبيهقي وأبي ذرّ الهروي والطلمنكي وأبي حفص بن شاهين، وأضعاف هؤلاء الكتب التي يحتج هذا بالعزو إليها، مثل كتاب "فضائل الصحابة" للإمام أحمد ولأبي نُعيم وتفسير الثعلبي، وفيها من ذكر فضائل الثلاثة ما هو من أعظم الحجج عليه. فإن كان هذا القدر حجة فهو حجة له وعليه، وإلا فلا يحتج به.

الوجه الرابع: أن هذا معارض بما هو أقوى منه، وهو أن إجماع الأمة حجة بالكتاب والسنة والإجماع. والعترة بعض الأمة، فيلزم من ثبوت إجماع الأمة إجماع العترة. وأفضل الأمة أبو بكر كما تقدم ذكره ويأتي. وإن كانت الطائفة التي إجماعها حجة يجب اتباع قول أفضلها مطلقاً. وإن لم يكن هو الإمام ثبت أن أبا بكر هو الإمام، وإن لم يجب أن يكون الأمر كذلك بطل ما ذكروه في إمامة عليّ. فنسبة أبي بكر إلى جميع الأمة بعد نبيها كنسبة عليّ إلى العترة بعد نبيها على قول هذا.



⁽١) لم أجد هذا الكتاب في سزكين ولكنه ذكر (١م ج١ ص٤٢٤) كتاب "فضائل الصحابة".

الفهل الحادي عشر

الرد على من ادَّعي الإمامة لعلي سنداً لحديث المحبة

قال الرافضي: "الحادي عشر: ما رواه الجمهور من وجوب محبته وموالاته. روى أحمد بن حنبل في مسنده أن رسول الله ﷺ أخذ بيد حسن وحسين، فقال: "من أحبني وأحب هذين وأباهما وأمهما فهو معى في درجتي يوم القيامة "(١).

وروى ابن خالويه عن حذيفة قال: قال رسول الله ﷺ: "من أحب أن يتمسك بقصبة الياقوت التي خلقها الله بيده ثم قال لها: كوني فكانت، فليتولُّ عليّ بن أبي طالب من من يدخل الجنة محبِّك، وأول من يدخل النار مبغضك، وقد جعلك الله أهلاً لذلك، فأنت مني وأنا منك، ولا نبي بعدي". وعن شقيق بن سلمة عن عبد الله قال: رأيت رسول الله عليه وهو آخذ بيد عليّ وهو يقول: "هذا وليي وأنا وليّه، عاديت من عادى، وسالمت من سالم". وروى أخطب خوارزم عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: جاءني جبريل من عند الله بورقة خضراء مكتوب فيها ببياض: إني قد افترضت محبة عليّ على خلقي فبلّغهم ذلك عني. والأحاديث في ذلك لا تحصى كثرة من طرق المخالفين، وهي تدل على أفضليته واستحقاقه

⁽١) الحديث عن على بن حسين عن أبيه عن جده في كتاب 'فضائل الصحابة' ٢٩٣/٢-٦٩٤ (رقم ١١٨٥) بألفاظ مقاربة وقال المحقق في تعليقه: "في إسناده عليّ بن جعفر بن محمد الصادق، لم يُذكر بجرح ولا تعديل، والباقون ثقات. قال الذهبي في الميزان (١١٧/٣) في ترجمة عليّ: "ما هو شرط كتابي، لأنى ما رأيت أحداً ليّنه، نعم ولا من وثّقه، ولكن حديثه منكر جداً، ما صححه الترمذي ولا حسّنه، ثم ذكر هذا الحديث". وقال في سير النبلاء (١٠٨٠/٤): إسناده ضعيف والمتن منكر، وأخرجه الترمذي (٦٤١/٥) وقال: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث جعفر بن محمد إلا من هذا الوجه. وقد رأينا أن الذهبي أنكر أن يكون الترمذي حسّنه. قال أحمد شاكر في تعليقه على المسند (٢٥/٢): والتحسين ثابت في بعض نسخ الترمذي دون بعض. وذكر في التهذيب (٤٣/١٠) أنه لما حدّث نصر بن عليّ هذا الحديث أمر المتوكل بضربه ألف سوط".

للإمامة".

والجواب من وجوه:

أحدها: المطالبة بتصحيح النقل، وهيهات له بذلك. وأما قوله: "رواه أحمد" فيقال: أولاً: أحمد له المسند المشهور، وله كتاب مشهور في "فضائل الصحابة" روى فيه أحاديث، لا يرويها في المسند لما فيها من الضعف، لكونها لا تصلح أن تروى في المسند، لكونها مراسيل أو ضعافاً بغير الإرسال. ثم إن هذا الكتاب زاد فيه ابنه عبد الله زيادات، ثم إن القطيعي - الذي رواه عن ابنه عبد الله - زاد عن شيوخه زيادات وفيها أحاديث موضوعة باتفاق أهل المعرفة.

وهذا الرافضي وأمثاله من شيوخ الرافضة جهّال، فهم ينقلون من هذا المصنّف، فيظنون أن كل ما رواه القطيعي أو عبد الله قد رواه أحمد نفسه، ولا يميّزون بين شيوخ أحمد وشيوخ القطيعي. ثم يظنون أن أحمد إذا رواه فقد رواه في المسند، فقد رأيتهم في كتبهم يعزون إلى مسند أحمد أحاديث ما سمعها أحمد قط، كما فعل ابن البطريق، وصاحب "الطرائف" منهم، وغيرهما بسبب هذا الجهل منهم. وهذا غير ما يفترونه من الكذب، فإن الكذب كثير منهم.

وبتقدير أن يكون أحمد روى الحديث، فمجرد رواية أحمد لا توجب أن يكون صحيحاً يجب العمل به، بل الإمام أحمد روى أحاديث كثيرة ليعرف ويبين للناس ضعفها. وهذا في كلامه وأجوبته أظهر وأكبر من أن يحتاج إلى بسط، لا سيما في مثل هذا الأصل العظيم.

مع أن هذا الحديث الأول من زيادات القطيعي⁽¹⁾، رواه عن نصر بن عليّ الجهضمي عن عليّ بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر⁽⁷⁾. والحديث الثاني ذكره ابن الجوزي في "الموضوعات" وبيّن أنه موضوع⁽⁷⁾. وأما رواية ابن خالويه فلا تدل على أن هذا الحديث صحيح باتفاق أهل العلم. وكذلك رواية خطيب خوارزم؛ فإن

⁽١) الحديث في كتاب "فضائل الصحابة" ٢/٦٩٣-١٩٤ (رقم ١١٨٥) وفيه: "حدثنا عبد الله قال حدثني أصد "

⁽٢) فضائل الصحابة: قال أخبرني عليّ بن جعفر بن محمد بن عليّ بن حسين بن عليّ قال: أخبرني أخي موسى بن جعفر . . إلخ. مر في الصفحة السابقة ما ذكره محقق "فضائل الصحابة" في تعليقه على هذا الحديث.

⁽٣) ذكر ابن الجوزي هذا الحديث الموضوع على البراء وزيد بن أرقم المحتلف في الألفاظ، وقال عن الرواية الأولى: "قال الأزدي: كان إسحاق بن إبراهيم يضع الحديث". وقال عن الثانية: "وهو العدوي الكذاب الوضّاع ولعله سرقه من النحوي". وذكر الحديث ابن عراق الكناني في "تنزيه الشريعة" ٣٦١/١ وانظر ما ذكره عنه.

في روايته من الأكاذيب المختلقة ما هو من أقبح الموضوعات باتفاق أهل العلم.

الوجه الثاني: أن هذه الأحاديث التي رواها ابن خالويه كذب موضوعة عند أهل الحديث وأهل المعرفة، يعلمون علماً ضرورياً يجزمون به أن هذا كذب على رسول الله على وهذه ليست في شيء من كتب الحديث التي يعتمد عليها علماء الحديث: لا الصحاح، ولا المساند، ولا السنن، ولا المعجمات، ولا نحو ذلك من الكتب.

الثالث: أن من تدبّر ألفاظها تبين له أنها مفتراة على رسول الله على مثل قوله: "من أحب أن يتمسّك بقصبة الياقوت التي خلقها الله بيده، ثم قال لها: كوني فكانت . فهذه من خرافات الحديث. وكأنهم لما سمعوا أن الله خلق آدم بيده من تراب ثم قال له كن فكان، قاسوا هذه الياقوتة على خلق آدم، وآدم خلق من تراب، ثم قال له: كن فكان، فصار حيّاً بنفخ الروح فيه.

فأما هذا القصب فبنفس خلقه كمل، ثم لم يكن له بعد هذا حال يُقال له فيها: كن، ولم يقل أحد من أهل العلم إن الله خلق بيده ياقوتة، بل قد رُوي في عدة آثار: أن الله لم يخلق بيده إلا ثلاثة أشياء: آدم، والقلم، وجنة عدن، ثم قال لسائر خلقه كن فكان. فلم يُذكر فيها هذه الياقوتة.

ثم أيّ عظيم في إمساك هذه الياقوتة حتى يَجْعَل على هذا وعداً عظيماً؟! وكذلك قوله: "أول من يدخل النار مبغضك". فهل يقول مسلم: إن الخوارج

يدخلون النار قبل أبي جهل بن هشام وفرعون وأبي لهب وأمثالهم من المشركين؟!

وكذلك قوله: "أول من يدخل الجنة محبّك". فهل يقول عاقل: إن الأنبياء والمرسلين دخولهم الجنة أولاً هو حب عليّ دون حب الله ورسوله وسائر الأنبياء ورسله، وحب الله ورسله هو السبب في ذلك. وهل تعلّق السعادة والشقاوة بمجرد حب عليّ دون حب الله ورسوله، إلا كتعلقها بحبّ أبي بكر وعمر وعثمان ومعاوية في فلو قال قائل: من أحب عثمان ومعاوية دخل الجنة، ومن أبغضهما دخل النار، كان هذا من جنس قول الشيعة.

الفصل الثاني عشر

إثبات كذب بعض الأحاديث المفتراة على رسول الله ﷺ في حب عليّ

قال الرافضي: "الثاني عشر: روى أخطب خوارزم بإسناده عن أبي ذر الغفاري قال: قال رسول الله على: "من ناصب علياً الخلافة فهو كافر، وقد حارب الله ورسوله، ومن شكّ في عليّ فهو كافر". وعن أنس قال: كنت عند النبي على فرأى عليّاً مقبلاً فقال: "أنا وهذا حجة الله على أمتي يوم القيامة". وعن معاوية بن حَيْدة القشيري قال: سمعت النبي على يقول لعليّ: "من مات وهو يبغضك مات يهودياً أو نصرانياً".

والجواب من وجوه:

أحدها: المطالبة بتصحيح النقل. وهذا على سبيل التنزل، فإن مجرد رواية الموفق خطيب خوارزم لا تدل على أن الحديث ثابت قاله رسول الله على، وهذا لو لم يُعلم ما في جمعه من الأحاديث من الكذب والفِرية، فأما من تأمّل ما في جمع هذا الخطيب فإنه يقول: سبحانك هذا بهتان عظيم!

الثاني: أن كل من له معرفة بالحديث يشهد أن هذه الأحاديث كذب مفتراة على رسول الله عليه (١).

⁽۱) روى ابن الجوزي الحديث الأخير في كتابه "الموضوعات" ٣٨٥/١ بسند آخر ونصه فيه: "من مات وفي قلبه بغض لعليّ بن أبي طالب فليمت يهودياً أو نصرانياً" قال ابن الجوزي: "هذا حديث موضوع، والمتهم به عليّ بن قرين. قال العقيلي: هو وضع هذا الحديث، وقال يحيى بن معين: هو كذاب خبيث. وقال البغوي: كان يكذب".

وأما الحديث الأول فلم أجده ولكن ذكر السيوطي حديثاً موضوعاً منسوباً إلى جابر رضي في كتاب اللكلئ المصنوعة الم ٢٨/١ ونصه: "علي خير البشر فمن أبي فقد كفر وانظر كلام السيوطي عليه.

الثالث: أن هذه الأحاديث إن كانت مما رواها الصحابة والتابعون فأين ذكرها بينهم؟ ومن الذي نقلها عنهم؟ وفي أي كتاب وُجد أنهم رووها؟ ومن كان خبيراً بما جرى بينهم علم بالاضطرار أن هذه الأحاديث مما ولدها الكذّابون بعدهم، وأنها مما عملت أيديهم.

الوجه الرابع: أن يُقال: علمنا بأن المهاجرين والأنصار كانوا مسلمين يحبون الله ورسوله، وأن النبي على كان يحبّهم ويتولاهم، أعظم من علمنا بصحة شيء من هذه الأحاديث، وأن أبا بكر الإمام بعد رسول الله على فكيف يجوز أن يُرد ما علمناه بالتواتر المتيقن بأخبار هي أقل وأحقر من أن يُقال لها: أخبار آحاد لا يُعلم لها ناقل صادق، بل أهل العلم بالحديث متفقون على أنها من أعظم المكذوبات، ولهذا لا يوجد منها شيء في كتب الأحاديث المعتمدة، بل أثمة الحديث كلهم يجزمون بكذبها.

الوجه المخامس: أن القرآن يشهد في غير موضع برضا الله عنهم وثنائه عليهم، كقوله تعالى: ﴿وَالسَّنِهُونَ ٱلْأَوْلُونَ مِنَ ٱلْمُهَجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَنِ رَّضِي ٱللهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ [التّوبَة: ١٠٠].

وقــولــه: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُر مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبَلِ ٱلْفَتْحِ وَقَنَلُّ أُوْلَيَكَ أَعْظُمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَنتَلُواْ وَكُلًا وَعَدَ ٱللَّهُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد: ١٠].

وقـــولـــه: ﴿تُحَمَّدُ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَدُهُ أَشِدًاهُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمُّ نَرَنَهُمْ زُرَّهُمَ سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلَا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَنَا ﴾ [الفشح: ٢٩] الآية.

وقوله: ﴿ لَمَنْ مَا لَهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ غَمَّتَ ٱلشَّجَرَةِ ﴾ [الفَتْح: ١٨].

وقــولــه: ﴿ لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَاجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُواْ مِن دِينرِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْنَعُونَ فَضَلَا مِنَ ٱللَّهِ وَرَضُونًا ﴾ [الحَشر: ٨]، وأمثال ذلك.

فكيف يجوز أن يرد ما علمنا دلالة القرآن عليه يقيناً بمثل هذه الأخبار المفتراة، التي رواها من لا يخاف مقام ربّه ولا يرجو لله وقاراً؟!

الوجه السادس: أن هذه الأحاديث تقدح في عليّ، وتوجب أنه كان مكذّباً بالله ورسوله، فيلزم من صحتها كفر الصحابة كلهم: هو وغيره. أما الذين ناصبوه الخلافة فإنهم في هذا الحديث المفترى كفّار. وأما عليّ فإنه لم يعمل بموجب هذه النصوص، بل كان يجعلهم مؤمنين مسلمين. وشر من قاتلهم عليّ هم الخوارج، ومع هذا فلم يحكم فيهم بحكم الكفّار بل حرّم أموالهم وسبيهم، وكان يقول لهم قبل قتالهم: إن لكم علينا أن لا نمنعكم مساجدنا ولا حقكم من فيئنا. ولما قتله ابن ملجم قال: إن عشت فأنا وليّ دمي، ولم يجعله مرتداً بقتله.

وأما أهل الجمل فقد تواتر عنه أنه نهى عن أن يتبع مدبرهم، وأن يجهز على جريحهم، وأن يتهوز على جريحهم، وأن يقتل أسيرهم، وأن تغنم أموالهم، وأن تسبى ذراريهم. فإن كان هؤلاء كفّاراً بهذه النصوص، فعليّ أول من كذّب بها، فيلزمهم أن يكون عليّ كافراً.

وكذلك أهل صفّين كان يصلّي على قتلاهم، ويقول: إخواننا بَغُوا علينا طهّرهم السيف. ولو كانوا عنده كفّاراً لما صلّى عليهم، ولا جعلهم إخوانه، ولا جعل السيف طهراً لهم.

وبالجملة نحن نعلم بالاضطرار من سيرة علي الله أنه لم يكن يكفّر الذين قاتلوه، بل ولا جمهور المسلمين، ولا الخلفاء الثلاثة، ولا الحسن والحسين كفّروا أحداً من هؤلاء، ولا علي بن الحسين ولا أبو جعفر. فإن كان هؤلاء كفّاراً فأول من خالف النصوص علي وأهل بيته، وكان يمكنهم أن يفعلوا ما فعلت الخوارج، فيعتزلوا بدار غير دار الإسلام، وإن عجزوا عن القتال، ويحكموا على أهل دار الإسلام بالكفر والردة، كما يفعل مثل ذلك كثير من شيوخ الرافضة، وكان الواجب على علي إذا رأى أن الكفّار لا يؤمنون، أن يتخذ له ولشيعته داراً غير دار أهل الرّدة والكفر، ويباينهم كما باين المسلمون لمسيلمة الكذّاب وأصحابه.

وهذا نبيّ الله على كان بمكة هو وأصحابه في غاية الضعف، ومع هذا فكانوا يباينون الكفّار، ويظهرون مباينتهم بحيث يُعرف المؤمن من الكافر. وكذلك هاجر من هاجر منهم إلى أرض الحبشة، مع ضعفهم، وكانوا يباينون النصارى، ويتكلمون بدينهم قدّام النصارى.

وهذه بلاد الإسلام مملوءة من اليهود والنصارى، وهم مظهرون لدينهم، متحيّزون عن المسلمين.

فإن كان كل من يشك في خلافة عليّ كافراً عنده وعند أهل بيته، وليس بمؤمن عندهم إلا من اعتقد أنه الإمام المعصوم بعد رسول الله ﷺ، ومن لم يعتقد ذلك فهو مرتدًّ عند عليّ وأهل بيته، فعليّ أول من بدّل الدين، ولم يميّز المؤمنين من الكافرين، ولا المرتدين من المسلمين.

وهب أنه كان عاجزاً عن قتالهم وإدخالهم في طاعته، فلم يكن عاجزاً عن مباينتهم، ولم يكن أعجز من الخوارج الذين هم شرذمة قليلة من عسكره، والخوارج النين هم اتخذوا لهم داراً غير دار الجماعة، وباينوهم كما كفروهم، وجعلوا أصحابهم هم المؤمنين.

وكيف كان يحلّ للحسن أن يسلّم أمر المسلمين إلى من هو عنده من المرتدّين،

شرّ من اليهود والنصارى كما يدّعون في معاوية، وهل يفعل هذا من يؤمن بالله واليوم الآخر؟ وقد كان الحسن يمكنه أن يقيم بالكوفة، ومعاوية لم يكن بدأه بالقتال، وكان قد طلب منه ما أراد، فلو قام مقام أبيه لم يقاتله معاوية.

وأين قول رسول الله ﷺ الثابت عنه في فضل الحسن: "إن ابني هذا سيد، وسيصلح الله به بين فتتين عظيمتين من المسلمين (١) فإن كان عليّ وأهل بيته - والحسن منهم - يقولون: لم يصلح الله إلا بين المؤمنين والمرتدّين، فهذا قدح في الحسن وفي جدّه الذي أثنى على الحسن، إن كان الأمر كما يقوله الرافضة.

فتبين أن الرافضة من أعظم الناس قدحاً وطعناً في أهل البيت، وأنهم الذين عادوا أهل البيت في نفس الأمر، ونسبوهم إلى أعظم المنكرات، التي من فعلها كان من الكفّار. وليس هذا ببدع من جهل الرافضة وحماقاتهم.

ثم إن الرافضة تدّعي أن الإمام المعصوم لطف من الله بعباده، ليكون ذلك أدعى إلى أن يطيعوه فيرحموا. وعلى ما قالوه فلم يكن على أهل الأرض نقمة أعظم من عليّ؛ فإن الذين خالفوه صاروا مرتدّين كفّاراً، والذين وافقوه، أذلّاء مقهورين تحت النقمة، لا يدُّ ولا لسان، وهم مع ذلك يقولون: إن خلقه مصلحة ولطف، وإن الله يجب عليه أن يخلقه، وإنه لا تتم مصلحة العالم في دينهم ودنياهم إلا به. وأي صلاح في ذلك على قول الرافضة؟

ثم إنهم يقولون: إن الله يجب عليه أن يفعل أصلح ما يقدر عليه للعباد في دينهم ودنياهم، وهو يمكّن الخوارج الذين يكفرون به بدارٍ لهم فيها شوكة ومن قتال أعدائهم، ويجعلهم هم والأئمة المعصومين في ذل أعظم من ذل اليهود والنصارى وغيرهم من أهل الذمة؛ فإن أهل الذمة يمكنهم إظهار دينهم، وهؤلاء الذين يدّعي أنهم حجج الله على عباده ولطفه في بلاده، وأنه لا هدى إلا بهم، ولا نجاة إلا بطاعتهم، ولا سعادة إلا بمتابعتهم قد غاب خاتمتهم من أكثر من أربعمائة وخمسين سِنة، فلم ينتفع به أحد في دينه ولا دنياه، وهم لا يمكنهم إظهار دينهم كما تظهر اليهود والنصارى دينهم.

⁽١) الحديث عن أبي بكرة ﷺ في: البخاري ١٨٦/٣ (كتاب الصلح باب قول النبي ﷺ للحسن بن علمي ﷺ "إن ابني هذا سيد" . . .)، ٢٠٤/٤ - ٢٠٠ (كتاب المناقب، بآب علامات النبوة في الإسلام)، ٢٦/٥ (كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب الحسن والحسين ﷺ)، ٥٦/٩-٥٧ (كتاب الفتن، باب قول النبي ﷺ للحسن بن علي إن ابني هذا لسيد. . .). ولفظ البخاري: . . . * ولعل الله أن يصلح به بين فتتين عظيمتين ". وفي لفظ: "بين فتتين من المسلمين ".

والحديث أيضاً في: سنن أبي داود ٢٩٩/٤-٣٠٠ (كتاب السنة، باب ما يدل على ترك الكلام في الفتنة)، سنن الترمذي ٣٢٣/٥ (كتاب المناقب، باب حدثنا محمد بن بشار...)، سنن النسائي ٨٧/٣-٨٨ (كتاب الجمعة، باب مخاطبة الإمام رعيته وهو على المنبر).

ولهذا ما زال أهل العلم يقولون: إن الرفض من إحداث الزنادقة الملاحدة الذين قصدوا إفساد الدين: دين الإسلام، ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون. فإن منتهى أمرهم تكفير عليّ وأهل بيته، بعد أن كفّروا الصحابة والجمهور.

ولهذا كان صاحب دعوى الباطنية الملاحدة رتّب دعوته مراتب: أول ما يدعو المستجيب إلى التشيع، ثم إذا طمع فيه قال له: عليّ مثل الناس، ودعاه إلى القدح في الرسول، ثم إذا طمع فيه دعاه إلى إنكار الصانع. هكذا ترتيب كتابهم الذي يسمونه "البلاغ الأكبر" و"الناموس الأعظم"، وواضعه الذي أرسل به إلى القرمطي الخارج بالبحرين، لما استولى على مكة، وقتلوا الحجّاج، وأخذوا الحجر الأسود، واستحلّوا المحارم، وأسقطوا الفرائض، وسيرتهم مشهورة عند أهل العلم.

وكيف يقول النبي ﷺ: "من مات وهو يبغض عليّاً مات يهودياً أو نصرانياً"، والخوارج كلهم تكفّره وتبغضه؟! وهو نفسه لم يكن يجعلهم مثل اليهود والنصارى، بل يجعلهم من المسلمين أهل القبلة، ويحكم فيهم بغير ما يحكم به بين اليهود والنصارى.

وكذلك من كان يسبّه ويبغضه من بني أمية وأتباعهم. فكيف يكون من يصلّي الصلوات ويصوم شهر رمضان ويحج البيت ويؤدي الزكاة مثل اليهود والنصارى؟! وغايته أن يكون قد خفي عليه كون هذا إماماً، أو عصاه بعد معرفته.

وكل أحد يعلم أن أهل الدين والجمهور ليس لهم غرض مع علي، ولا لأحد منهم غرض في تكذيب الرسول، وأنهم لو علموا أن الرسول جعله إماماً كانوا أسبق الناس إلى التصديق بذلك.

وغاية ما يُقدَّر أنهم خفي عليهم هذا الحكم. فكيف يكون من خفي عليه جزء من الدين مثل اليهود والنصارى؟!

وليس المقصود هنا الكلام في التكفير، بل التنبيه على أن هذه الأحاديث مما يُعلم بالاضطرار أنها كذب على النبي على، وأنها مناقضة لدين الإسلام، وأنها تستلزم تكفير علي وتكفير من خالفه، وأنه لم يقلها من يؤمن بالله واليوم الآخر، فضلاً عن أن تكون من كلام رسول الله على أن تكون من كلام رسول الله على أن هذا فعل زنديق ملحد لقصد إفساد دين أعظم القدح والطعن فيه. ولا شك أن هذا فعل زنديق ملحد لقصد إفساد دين الإسلام، فلعن الله من افتراها، وحسبه ما وعده به الرسول حيث قال: "من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار".

الفهل الثالث عشر

الرد على بعض النقول المعتمدة عند الرافضة لتكون حجة عليهم يوم القيامة

قال الرافضي: "إن الإمامية لما رأوا فضائل أمير المؤمنين وكمالاته لا تحصى قد رواها المخالف والموافق، ورأوا الجمهور قد نقلوا عن غيره من الصحابة مطاعن كثيرة، ولم ينقلوا في عليّ طعناً ألبتة، اتبعوا قوله وجعلوه إماماً لهم حيث نزَّهه المخالف والموافق، وتركوا غيره، حيث روى فيه من يعتقد إمامته من المطاعن ما يطعن في إمامته. ونحن نذكر هنا شيئاً يسيراً مما هو صحيح عندهم ونقوله في المعتمد من قولهم وكتبهم، ليكون حجة عليهم يوم القيامة.

فمن ذلك ما رواه أبو الحسن الأندلسي في "الجمع بين الصحاح الستة" موطأ مالك وصحيحي البخاري ومسلم وسنن أبي داود وصحيح الترمذي وصحيح النسائي عن أم سلمة زوج النبي على أن قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللّهُ لِيُدْهِبَ عَنصَكُمُ الرِّجَسَ أَمَّلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرُكُو تَطْهِيرًا [الأحزَاب: ٣٣]، أنزلت في بيتها وأنا جالسة عند الباب، فقلت: يا رسول الله ألست من أهل البيت؟ فقال: "إنك على خير، إنك من أزواج النبي على الله على خير، إنك من أزواج النبي على الله على الله على على خير، إنك من أزواج النبي على اللهم هولاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً".

والجواب أن يقال: إن الفضائل الثابتة في الأحاديث الصحيحة لأبي بكر وعمر أكثر وأعظم من الفضائل الثابتة لعلي، والأحاديث التي ذكرها هذا وذكر أنها في الصحيح عند الجمهور، وأنهم نقلوها في المعتمد من قولهم وكتبهم، هو من أبين الكذب على علماء الجمهور؛ فإن هذه الأحاديث التي ذكرها أكثرها كذب أو ضعيف باتفاق أهل المعرفة بالحديث، والصحيح الذي فيها ليس فيه ما يدل على إمامة علي

ولا على فضيلته على أبي بكر وعمر، بل وليست من خصائصه، بل هي فضائل شاركه فيها غيره، بخلاف ما ثبت من فضائل أبي بكر وعمر؛ فإن كثيراً منها خصائص لهما، لا سيما فضائل أبي بكر، فإن عامتها خصائص لم يشركه فيها غيره.

وأما ذكره من المطاعن، فلا يمكن أن يوجّه على الخلفاء الثلاثة من مطعن إلا وُجه على عليّ ما هو مثله أو أعظم منه.

فتبين أن ما ذكره في هذا الوجه من أعظم الباطل، ونحن نبيّن ذلك تفصيلاً.

وأما قوله: "إنهم جعلوه إماماً لهم حيث نزّهه المخالف والموافق وتركوا غيره حيث روى فيه من يعتقد إمامته من المطاعن ما يطعن في إمامته".

فيقال: هذا كذب بين؛ فإن علياً والمنافقة لم ينزهه المخالفون، بل القادحون في علي طوائف متعددة، وهم أفضل من القادحين في أبي بكر وعمر وعثمان، والقادحون فيه أفضل من الغلاة فيه، فإن الخوارج متفقون على كفره، وهم عند المسلمين كلهم خير من الغلاة الذين يعتقدون إلهيته أو نبوته، بل هم - والذين قاتلوه من الصحابة والتابعين - خير عند جماهير المسلمين من الرافضة الاثني عشرية، الذين اعتقدوه إماماً معصوماً.

وأبو بكر وعمر وعثمان ليس في الأمة من يقدح فيهم إلا الرافضة، والخوارج المكفِّرون لعليّ يوالون أبا بكر وعمر يترضَّون عنهما، والمروانية الذين ينسبون عليّاً إلى الظلم، ويقولون: إنه لم يكن خليفة يوالون أبا بكر وعمر مع أنهما ليسا من أقاربهم، فكيف يُقال مع هذا: إن عليّاً نزَّهه المؤالف والمخالف بخلاف الخلفاء الثلاثة؟

ومن المعلوم أن المنزّهين لهؤلاء أعظم وأكثر وأفضل، وأن القادحين في عليّ - حتى بالكفر والفسوق والعصيان - طوائف معروفة، وهم أعلم من الرافضة وأدين، والرافضة عاجزون معهم علماً ويداً، فلا يمكن الرافضة أن تقيم عليهم حجة تقطعهم بها، ولا كانوا معهم في القتال منصورين عليهم.

والذين قدحوا في علي في وجعلوه كافراً وظالماً ليس فيهم طائفة معروفة بالردة عن الإسلام، بخلاف الذين يمدحونه ويقدحون في الثلاثة، كالغالية الذين يدّعون إلهته من النصيرية وغيرهم، وكالإسماعيلية الملاحدة الذين هم شر من النصيرية، وكالغالية الذين يدّعون نبوّته؛ فإن هؤلاء كفار مرتدُّون، كفرهم بالله ورسوله ظاهر لا يخفى على عالم بدين الإسلام، فمن اعتقد في بشر الإلهية، أو اعتقد بعد محمد على نبياً، أو أنه لم يكن نبياً بل كان علي هو النبي دونه وإنما غلط جبريل، فهذه المقالات ونحوها مما يظهر كفر أهلها لمن يعرف الإسلام أدنى معرفة.

بخلاف من يكفّر عليّاً ويلعنه من الخوارج، وممن قاتله ولعنه من أصحاب معاوية وبني مروان وغيرهم؛ فإن هؤلاء كانوا مقرّين بالإسلام وشرائعه: يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة، ويصومون رمضان، ويحجون البيت العتيق، ويحرّمون ما حرم الله ورسوله، وليس فيهم كفر ظاهر، بل شعائر الإسلام وشرائعه ظاهرة فيهم معظمة عندهم، وهذا أمر يعرفه كل من عرف أحوال الإسلام، فكيف يُدَّعى مع هذا أن جميع المخالفين نزَّهوه دون الثلاثة؟

بل إذا اعتبر الذين كانوا يبغضونه ويوالون عثمان، والذين كانوا يبغضون عثمان ويحبون عليّاً، وُجِدَ هؤلاء خيراً من أولئك من وجوه متعددة، فالمنزّهون لعثمان القادحون في عليّ أعظم وأدْيَن وأفضل من المنزّهين لعليّ القادحين في عثمان، كالزيدية مثلاً.

فمعلوم أن الذين قاتلوه ولعنوه وذمُّوه من الصحابة والتابعين وغيرهم هم أعلم وأدين من الذين يتولونه ويلعنون عثمان، ولو تخلّى أهل السنة عن موالاة عليّ فلله وتحقيق إيمانه ووجوب موالاته، لم يكن في المتولّين له من يقدر أن يقاوم المبغضين له من الخوارج والأموية والمروانية؛ فإن هؤلاء طوائف كثيرة.

ومعلوم أن شر الذين يبغضونه هم الخوارج الذين كفَّروه، واعتقدوا أنه مرتد عن الإسلام، واستحلُّوا قتله تقرباً إلى الله تعالى، حتى قال شاعرهم عمران بن حطَّان:

يا ضربة من تقيّ ما أراد بها إني لأنكره حيناً فاحسبه فعارضه شاعر أهل السنة فقال:

إلا ليبلغ من ذي العرش رضوانا أوضى البرية عند الله ميزانا

يا ضربة من شقي ما أراد بها إنى لأنكره حيناً فالعنه

إلا ليبلغ من ذي العرش خسرانا لعناً والعن عمران بن حطّانا

وهؤلاء الخوارج كانوا ثمان عشرة فرقة، كالأزارقة أتباع نافع بن الأزرق(١)

⁽۱) الأزارقة أتباع أبي راشد نافع بن الأزرق بن قيس الحنفي البكري الوائلي، من أهل البصرة، صحب في أول أمره عبد الله بن عباس أم ن من أنصار الثورة على عثمان ومعن والى علياً إلى أن خرج عليه في حروراء، وكان جباراً فتاكاً، ومن أشد الخوارج تطرفاً، قتل سنة ٦٥. والأزارقة يكفرون عثمان وعلياً والزبير وطلحة، كما يكفرون القعدة عن القتال معهم، وقالوا بكفر أصحاب الكبائر وخلودهم في وعلياً والزبير وطلحة، كما يكفرون القعدة عن القتال معهم، وقالوا بكفر أصحاب الكبائر وخلودهم في النار، وأن دار مخالفيهم دار كفر. انظر عن نافع بن الأزرق والأزارقة: لسان الميزان (٦٤٤/١-١٤٥)، النار، وأن دار مخالفيهم دار كفر. انظر عن نافع بن الأزرق والأزارقة: سان الميزان (٣١٦-١٤٥)، مقالات تاريخ الطبري (٥٢/٥-١٦٢)، المملل والنحل /١٠١-١١١؛ الفرق بين الفرق، ص(٥٠-٥٠)، التبصير في الدين، (ص٢٩-٣٠)، الفصل في الملل والنحل (٥٢-٣٥)، الخطط للمقريزي (٢/٥٤).

والنجدات أتباع نجدة الحروري^(۱)، والإباضية أتباع عبد الله بن إباض^(۲)، ومقالاتهم وسيرهم مشهورة في كتب المقالات والحديث والسير، وكانوا موجودين في زمن الصحابة والتابعين يناظرونهم ويقاتلونهم، والصحابة اتفقوا على وجوب قتالهم، ومع هذا فلم يكفّروهم ولا كفّرهم عليّ بن أبي طالب ﷺ.

وأما الغالية في علي في الفي الفي المحابة وسائر المسلمين على كفرهم، وكفّرهم علي بن أبي طالب نفسه، وحرّقهم بالنار. وهؤلاء الغالية يُقتل الواحد منهم المقدور عليه، وأما الخوارج فلم يقاتلهم عليّ حتى قتلوا واحداً من المسلمين، وأغاروا على أموال الناس فأخذوها، فأولئك حكم فيهم عليّ وسائر الصحابة بحكم المرتدين، وهؤلاء لم يحكموا فيهم بحكم المرتدين.

وهذا مما يبين أن الذين زعموا أنهم والوه دون أبي بكر وعمر وعثمان يوجد فيهم من الشر والكفر باتفاق عليّ وجميع الصحابة ما لا يوجد في الذين عادوه وكفَّروه، ويبين أن جنس المبغضين لأبي بكر وعمر شر عند عليّ وجميع الصحابة من جنس المبغضين لعلى.

وأما حديث الكساء فهو صحيح رواه أحمد والترمذي من حديث أم سلمة (٣)،

عبد الله بن إباض والإباضية: لسان الميزان (٢٤٨/٣)، الأعلام (١٨٤/٤) مقالات الإسلاميين (١١٥٠-١٨٦)، التبصير في الدين (١٧٠-١٧٦)، المبلل والنحل (١٢١/١-١٢٢)، الفرق (ص٢١-٣٥)، التبصير في الدين (٣٥٥/٥)، الفصل في الملل والنحل (٥١/٥)، الخطط للمقريزي (٣٥٥/٢)، الإباضية في موكب التاريخ لعلي يحيى معمر (ط. مكتبة وهبة ١٩٦٤/١٣٨٤)، الإباضية في دائرة المعارف الإسلامية

⁽۱) النجدات أو النجدية أتباع نجدة بن عامر الحنفي، ولد سنة ٣٦ وتوفي سنة ٦٩ وكان في بادئ أمره من أتباع نافع بن الأزرق ثم خالفه واستقل بمذهبه، استقر أيام عبد الله بن الزبير بالبحرين وتسمى أمير المؤمنين وأقام بها خمس سنين إلى أن قتل. والنجدات - كما يقول الأشعري - لا يقولون مثل سائر الخوارج إن كل كبيرة كفر، ولا يقولون إن الله يعذب أصحاب الكبائر عذاباً دائماً، وزعموا أن من فعل صغيرة وأصر عليها فهو مشرك، ومن فعل كبيرة ولم يصرّ عليها فهو مسلم، وقال النجدات: ليس على الناس أن يتخذوا إماماً، إنما عليهم أن يتعاطوا الحق بينهم. انظر عن نجدة والنجدات: لسان الميزان (٢١٨٥١)، شذرات الذهب (٢١/٧)، الكامل لابن الأثير (٤/٨٥-٨٠)، الأعلام (٨/٤٢٣-٣٢٥)، مقالات الإسلاميين (١١٥٦، ٢٢٦-٢٢٤)، الفرق بين الفرق (ص٥٥-٥٤)، الملل والنحل (١١٠١/١) البيمير في الدين (ص٣٠-٣١)، الفصل في الملل والنحل (٥/٥٥)، الخطط للمقريزي (٢٤٥٥). الإباضية أتباع عبد الله بن إباض المقاعسي المري التميمي من بني مرة بن عبيد بن مقاعس، اختلف المؤرخون في سيرته وتاريخ وفاته، كان معاصراً لمعاوية وعاش إلى أواخر عصر عبد الملك بن مروان وتوفي على الأرجح سنة ٨٦ه. قال الإباضية أن مخالفيهم من أهل القبلة كفار غير مشركين، ودار مخالفيهم من أهل الإسلام دار توحيد، إلا معسكر السلطان فإنه دار بغي، وأجمعوا على أن من ارتكب كبيرة من الكبائر كفر كفر النعمة لا كفر الملة، وانقسموا إلى حفصية وحارثية ويزيدية. انظر عن كبيرة من الكبائر كفر كفر النعمة لا كفر الملة، وانقسموا إلى حفصية وحارثية ويزيدية. انظر عن

لموتيلنسكي. (٣) سبق الحديث.

ورواه مسلم في صحيحه (۱) من حديث عائشة. قالت: خرج النبي ﷺ ذات غَداة وعليه مِرْظٌ مُرَحَّل (۲) من شعر أسود، فجاء الحسن بن عليّ فأدخله، ثم جاء الحسين فأدخله معه ثم جاءت فاطمة فأدخلها، ثم جاء عليّ فأدخله، ثم قال: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنَاكُمُ ٱلرِّحْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطْهِرُكُمُ تَطْهِيرًا [الأحزَاب: ٣٣].

وهذا الحديث قد شركه فيه فاطمة وحسن وحسين في فليس هو من خصائصه. ومعلوم أن المرأة لا تصلح للإمامة، فعُلم أن هذه الفضيلة لا تختص بالأئمة، بل يشاركهم فيها غيرهم. ثم إن مضمون هذا الحديث أن النبي في دعا لهم بأن يذهب عنهم الرجس ويطهرهم تطهيراً.

وغاية ذلك أن يكون دعا لهم بأن يكونوا من المتّقين الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهّرهم، واجتناب الرجس واجب على المؤمنين، والطهارة مأمور بها كل مؤمن.

قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ مَا يُرِيدُ اللّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنَ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيكِنَ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيكِنَ مُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلُوكِمْ وَلُوكِمْ وَلُوكِمْ وَلُوكِمْ وَلُوكِمْ مَا لَوْبَهُ مِنْ أَمْوَلِهِمْ صَدَقَةُ تُطَهِّرُهُمْ وَلُوكِمْ مَا لَا لَهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللللللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللللللّهُ ا

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَابِينَ وَيُحِبُّ ٱلنَّمَالَمِينَ ۗ [البَّقَرَة: ٢٢٢].

فغاية هذا أن يكون هذا دعاء لهم بفعل المأمور وترك المحظور.

والصديق ﷺ قد أخبر الله عنه بأنه: ﴿وَسَيُجَنَّبُهُا ٱلْأَنْفَى ۞ ٱلَّذِى يُؤْتِى مَالَهُ يَتَزَكَّى ۞ وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُ مِن يَعْمَةِ تُجْزَئَ ۞ إِلَّا ٱلْبِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَغَلَى ۞ وَلَسَوْفَ يَرْخَى ۞﴾ [اللنا: ١٧-٢١].

وأيضاً فإن السابقين الأوَّلين من المهاجرين والأنصار ﴿ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِالْحَسَنِ رَّضِي اللهُ عَنْهُم وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَ لَمُمْ جَنَّتِ تَجَدِي تَحْتَهَا اللَّنْهَارُ خَلِينَ فِي اللهُ عَنْهُم وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَ لَمُمْ جَنَّتِ تَجَدِي تَحْتَهَا اللَّنْهَارُ خَلِينَ فِي الله وَ المَّامُور وتركوا فِيهَا أَبُدًا ذَلِكَ الْفَوْرُ الْفَطِيمُ ﴾ [التوبة: ١٠٠] لا بد أن يكونوا قد فعلوا المأمور وتركوا المحظور، فإن هذا الرضوان وهذا الجزاء إنما يُنال بذلك. وحينئذ فيكون ذهاب المحطور، فإن هذا الرضوان وهذا الجزاء إنما يُنال بذلك. وحينئذ فيكون ذهاب الرجس عنهم وتطهيرهم من الذنوب بعض صفاتهم. فما دعا به النبي عَنْ لأهل الكساء بأن هو بعض ما وصف الله به السابقين الأوَّلين. والنبي عَنْ دعا لغير أهل الكساء بأن

⁽١) ١٨٨٣/٤ (كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل أهل بيت النبي عَيْدًا).

 ⁽۲) قال شارح صحیح مسلم: (مرط مرحل): المرط كساء، جمعه مروط. المرحل هو الموشى المنقوش علیه صور رحال الإبل.

يصلّي الله عليهم، ودعا لأقوام كثيرين بالجنة والمغفرة وغير ذلك، مما هو أعظم من الدعاء بذلك، ولم يلزم أن يكون من دعا له بذلك أفضل من السابقين الأوّلين.

ولكن أهل الكساء لما كان قد أوجب عليهم اجتناب الرجس وفعل التطهير، دعا لهم النبي على بأن يعينهم على فعل ما أمرهم به، لئلا يكونوا مستحقين للذم والعقاب، ولينالوا المدح والثواب.



الفصل الرابع عشر

الرد على من ادعى الإمامة لعلي محتجاً بتقديمه الصدقة عند النجوى دون غيره

قال الرافضي: "في قوله تعالى: ﴿ يَكَأَيُّهُا الَّذِينَ ءَامَنُواْ إِذَا نَنجَيْمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَى خَوَنكُرُ صَدَقَةً ﴾ [المجادلة: ١٢] قال أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب رَهِيَّهُ: لم يعمل بهذه الآية "(١).

والجواب أن يقال: الأمر بالصدقة لم يكن واجباً على المسلمين حتى يكونوا عصاة بتركه، وإنما أمر به من أراد النجوى، واتفق أنه لم يُرد النجوى إذ ذاك إلا علي فيه، فتصدق لأجل المناجاة (٢٠).

⁽۱) قال أبو عبد الرحمن: ذكر الإمام النسائي كَلْلُة تعالى في "خصائص أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب". ص١٦١ حديثاً قريباً من هذا: عن عليّ بن علقمة عن علي قال: لما أنزلت: ﴿ يَكَأَيُّا الَّذِينَ مَامَوًّا إِذَا نَنجَيُّمُ الرَّمُولُ فَقَرِّمُوا بَيِّنَ يَدَى جُنُونكُرُ صَدَقَةً ﴾ [المجادلة: ١٢] قال رسول الله ﷺ لعلي: "مرهم أن يتصدقوا"، قال: بكم يا رسول الله؟ قال: بهينار"، قال: لا يطيقون. قال: "فنصف دينار". قال: لا يطيقون. قال: "فبكم "؟ قال: بشعيرة. فقال له رسول الله ﷺ: "إنك لزهيد" فأنزل الله تعالى: ﴿ مَأْشَقَفْتُمُ أَن نُقَلِمُوا بَيْنَ يَدَى جُنُونكُرُ ﴾ [المجادلة: ١٣] إلى آخر الآية. وكان على يقول: بي خُفَف عن هذه الأمة.

وقال المحقق الشيخ البلوشي: إسناده ضعيف. علي بن علقمة الأنماري قال البخاري: في حديثه نظر، وذكره العقيلي وابن الجارود في الضعفاء. وقال عنه ابن حبان في الضغفاء: منكر الحديث، ينفرد عن علي بما لا يشبه حديثه. وذكره أيضاً في ثقاته. وذكره الذهبي في الضعفاء، وقال ابن حجر: مقبول الثقات (١٦٣/٥)، المجروحين (٣٦٥/٧)، التقريب (ص ٢٤٧).

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٨١/١٢) وعبد بن حميد (٩٠) والترمذي (٨٠/٤) والبزار (ق ١/٦٠) وابن جرير في تفسيره (٢١/٢٨) وابن حبان (٥٤٤–الموارد) والعقيلي (٣٤٣/٣) وأبو يعلى (٣٢٢/١) من طريق الثوري.

وأخرجه ابن عدي (١٨٤٧/٥) من طريق شريك كلاهما عن عثمان بن المغيرة به.

⁽٢) انظر تأويل هذه الآية في تفسير ابن كثير وفيه: "قال ابن أبي نجيح عن مجاهد قال: نهوا عن مناجاة النبي ﷺ =

وهذا كأمره بالهَدْي لمن تمتع بالعمرة إلى الحج، وأمره بالهدي لمن أحصر، وأمره لمن به أذى من رأسه بفدية من صيام أو صدقة أو نسك. وهذه الآية نزلت في كعب بن عجرة لما مرّ به النبي على وهو ينفخ تحت قدر وهوام رأسه تؤذيه (۱۱). وكأمره لمن كان مريضاً أو على سفر بعدّة من أيام أخر، وكأمره لمن حنث في يمينه بإطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة، وكأمره إذا قاموا إلى الصلاة أن يغسلوا وجوههم وأيديهم إلى المرافق، وكأمره إذا قرأوا القرآن أن يستعيذوا بالله من الشيطان الرجيم، ونظائر هذا متعددة.

فالأمر المعلّق بشرط إذا لم يوجد ذلك الشرط إلا في حق واحد لم يؤمر به غيره. وهكذا آية النجوى؛ فإنه لم يناج الرسول قبل نسخها إلا عليّ، ولم يكن على من ترك النجوى حرج. فمثل هذا العمل ليس من خصائص الأئمة، ولا من خصائص عليّ في ، ولا يُقال: إن غير عليّ ترك النجوى بخلاّ بالصدقة، لأن هذا غير معلوم، فإن المدة لم تطل، وفي تلك المدة القصيرة قد لا يحتاج الواحد إلى النجوى، وإن قدر أن هذا كان يخص بعض الناس لم يلزم أن يكون أبو بكر وعمر من من هؤلاء. كيف وأبو بكر وعمر في من هؤلاء. كيف وأبو بكر في قد أنفق ماله كله يوم رغب النبي في الصدقة، وعمر في عنها جاء بنصف ماله بلا حاجة إلى النجوى. فكيف يبخل أحدهما بدرهمين أو ثلاثة يقدمها بين يدى نجواه؟

وقد روى زيد بن أسلم عن أبيه قال: سمعت عمر يقول: أمرنا رسول الله الله نتصدق، فوافق ذلك مالاً عندي، فقلت: اليوم أسبق أبا بكر إن سبقته يوماً، فجئت بنصف مالي. فقال رسول الله على: "ما أبقيت الأهلك يا عمر؟" فقلت: مثله. قال: وأتى أبو بكر بكل مال عنده. فقال: "يا أبا بكر ما أبقيت الأهلك؟" فقال: أبقيت لهم الله ورسوله. فقلت: الا أسابقك إلى شيء أبداً.

* * *

تحتى يتصدقوا، فلم يناجه إلا علي بن أبي طالب، قدّم ديناراً صدقة تصدّق بها، ثم ناجى النبي هيء فسأله عن عشر خصال، ثم أنزلت الرخصة . . . وقال معمر عن قتادة : ﴿إِذَا نَنجَتُمُ الرَّسُولُ فَلَيْمُوا بَيْنَ يُدَى بَنَى مَعَمَو صَدَقَةً ﴾ [المجَادلة: ١٢] إنها منسوخة، ما كانت إلا ساعة من نهار. هكذا روى عبد الرزاق: أخبرنا معمر، عن أيوب، عن مجاهد، قال علي: ما عمل بها أحد غيري حتى نسخت، وأحسبه قال: وما كانت إلا ساعة ".

⁽١) وهذا كله في آية ١٩٦ من سورة "البقرة": ﴿ وَأَيْتُواْ الْمَتِعَ قَالُهُمْرَةَ لِلَّهُ فَإِنْ أَخْيِرَمُمُ فَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْمَدَقُ وَلاَ تَخْلِقُواْ وَيُوهُ وَالْفَوْرَ الْمَتَعُ مَنَّ بَلِهُ الْوَسِمِةُ فَن كَانَ مِنكُم مَهِيمًا أَوْ بِهِ الْذَى مِن زَأْسِوه فَوْدَيَةٌ مِن مِينامٍ أَوْ صَدَقَةِ أَوْ شُلُوكِ [السبقارة وقورة أَذَى مِن زَأْسِوه فَوْرة أَوْ مُدَاقِة أَوْ شُلُوكِ [السبقاري وأحمد في البخاري وأحمد في شأن كعب بن عجرة عليه .

الفهل الخامس عشر

الرد على من يدّعي الإمامة لعليّ بقوله: أنا صاحب الجهاد

قال الرافضي:

وعن محمد بن كعب القرظي قال: افتخر طلحة بن شيبة من بني عبد الدار وعباس بن عبد المطلب وعليّ بن أبي طالب. فقال طلحة بن شيبة: معي مفاتيح البيت، ولو أشاء بتُّ فيه. وقال العباس: أنا صاحب السقاية والقائم عليها، ولو أشاء بتُّ في المسجد. وقال عليّ: ما أدري ما تقولان، لقد صليت إلى القبلة ستة أشهر قبل الناس، وأنا صاحب الجهاد. فأنزل الله تعالى: ﴿ أَجَمَلُتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجَ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ لَلْمَرَامِ كُمَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَجَنهَدَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ لَا يَسْتَوْبُنَ عِندَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْفَوْمَ ٱلظُّلِلِمِينَ ﴿ ﴾ [التَّوبَة: ١٩]".

والجواب أن يقال:

هذا اللفظ لا يعرف في شيء من كتب الحديث المعتمدة، بل دلالات الكذب عليه ظاهرة، منها: أن طلحة بن شيبة لا وجود له، وإنما خادم الكعبة هو شيبة بن عثمان بن أبي طلحة(١). وهذا مما يبين لك أن الحديث لم يصح. ثم فيه قول العباس: "لو أشاء بِتُّ في المسجد" فأيّ كبير أمر في مبيته في المسجد حتى يتبجح

⁽١) في 'الإصابة' لابنِ حجر ١٥٧/٢: 'روى ابن سعد عن هوذة عن عوف عن رجل من أهل المدينة قال: دعا النبي صلَّى الله عليه وآله وسلم شيبة بن عثمان فأعطاه مفتاح الكعبة فقال: "دونك هذا فأنت أمين الله على بيته". وقال مصعب الزبيري: دفع إليه وإلى عثمان بن أبي طلحة وقال: "خذوها يا بني أبي طلحة خالدة تالدة لا يأخذها منكم إلا ظالم". وذكر الواقدي أن النبي ﷺ أعطاها يوم الفتح لعثمان، وأن عثمان ولي الحجابة إلى أن مات، فوليها شيبة، فاستمرت في ولده". وانظر "الاستيعاب" بهامش "الإصابة" ٢/٥٥١-١٥٧.

ثم فيه قول علي: "صليت ستة أشهر قبل الناس" فهذا مما يُعلم بطلانه بالضرورة، فإن بين إسلامه وإسلام زيد وأبي بكر وخديجة يوماً أو نحوه، فكيف يصلّي قبل الناس بستة أشهر؟!

وأيضاً فلا يقول: أنا صاحب الجهاد، وقد شاركه فيه عدد كثير جداً.

وهذا الحديث ليس من خصائص الأئمة، ولا من خصائص عليّ فإن الذين آمنوا بالله واليوم الآخر وجاهدوا في سبيل الله كثيرون، والمهاجرون والأنصار يشتركون في هذا الوصف.

وأبو بكر وعمر أعظمهم إيماناً وجهاداً، لا سيما وقد قال: ﴿ اللَّذِينَ مَامَنُوا وَهَاجُرُوا وَجَهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَلِهُمْ وَأَنْسُهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِندَ اللَّهِ ﴿ التَّوْبَةَ: ٢٠]. ولا ريب أن جهاد أبي بكر بماله ونفسه أعظم من جهاد عليّ وغيره.

كما قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: "إن أمنّ الناس علينا في صحبته وذات يده أبو بكر"(٢).

⁽١) ١٤٩٩/٣ (كتاب الإمارة، باب فضل الشهادة في سبيل الله تعالى).

⁽٢) هذا جزء من حديث عن أبي سعيد الخدري في وسبق فيما مضى، والحديث أيضاً عن ابن عباس الله في المسند (ط. المعارف) ١٣٤/٤، (ط. الحلبي) ٢٧٧/٣ -٢١١/ ١١٥، ١٦٢-٢١١ (عن أبي سعيد بن المعلى)

⁽٣) الحديث عن أبي هريرة في ني: سنّن ابن ماجه ٣٦/١ (المقدمة، باب في فضائل أصحاب رسول الله عن أبي بعر الصديق في) ونصه: "ما نفعني مال قط ما نفعني مال أبي بحر. قال: فبكي أبو بكر وقال: يا رسول الله: هل أنا ومالي إلا لك يا رسول الله ؟ والحديث في: المسند (ط. المعارف) ١٨٣/١٣ وصحح الشيخ أحمد شاكر كلله الحديث وخالف تضعيف البوصيري له في زوائده، وصححه الألباني أيضاً في صحيح الجامع الصغير " ١٩٠/٥. والحديث أيضاً في المسند (ط. المعارف) ٢٩٠/١ مطولاً.

من دافع عن رسول الله على ، وكان مشاركاً لرسول الله على هجرته وجهاده حتى كان هو وحده معه في العريش يوم بدر، وحتى إن أبا سفيان يوم أحد لم يسأل إلا عن النبي على وأبي بكر وعمر، لما قال: أفيكم محمد؟ فقال النبي على: "لا تجيبوه" فقال: أفيكم تجيبوه". فقال: أفيكم ابن أبي قحافة؟ فقال النبي على: "لا تجيبوه" فقال: أما هؤلاء فقد كفيتموهم. فلم ابن الخطاب؟ فقال النبي على: "لا تجيبوه". فقال: أما هؤلاء فقد كفيتموهم. فلم يملك عمر نفسه فقال: كذبت عدو الله، إن الذين عددت لأحياء، وقد أبقى الله لك ما يخزيك" ذكره البخاري وغيره (١).



⁽١) سبق الحديث ص ٢٧٧.

الفهل السادس عشر

التنبيه على أن كل ما روي في مسند أحمد ليس بالضروري أن يكون صحيحاً

قال الرافضي: "ومنها ما رواه أحمد بن حنبل عن أنس بن مالك، قال: قلنا لسلمان: سل النبي على من وصيه، فقال له سلمان: يا رسول الله من وصيك؟ فقال: يا سلمان من كان وصيّ موسى؟ فقال: يوشع بن نون. قال: فإن وصِيّي ووارثي يقضى دَيْنى وينجز موعدي عليّ بن أبي طالب".

والجواب: أن هذا الحديث كذب موضوع باتفاق أهل المعرفة بالحديث (١)، ليس هو في مسند الإمام أحمد بن حنبل.

وأحمد قد صنَّف كتاباً في "فضائل الصحابة" ذكر فيه فضل أبي بكر وعمر وعثمان وعليّ وجماعة من الصحابة، وذكر فيه ما رُوي في ذلك من صحيح وضعيف للتعريف بذلك (٢)، وليس كل ما رواه يكون صحيحاً.

ثم إن في هذا الكتاب زيادات من روايات ابنه عبد الله، وزيادات من رواية القطيعي عن شيوخه.

وهذه الزيادات التي زادها القطيعي غالبها كذب، كما سيأتي ذكر بعضها إن شاء الله، وشيوخ القطيعي يروون عمن في طبقة أحمد.

وهؤلاء الرافضة جهَّال إذا رأوا فيه حديثاً ظنوا أن القائل لذلك أحمد بن حنبل،

⁽١) ذكر الحديث ابن الجوزي في "الموضوعات" ٣٧٤/١-٣٧٥ من أربعة طرق كلها غير صحيحة أو موضوعة، وتابعه السيوطي في "اللآلئ المصنوعة" ٣٥٨/١-٣٥٩.

⁽٧) وهُو الكتاب الذي حققه الأستاذ وصي الله بن محمد عباس، وأصدرته جامعة أم القرى: ١٩٨٣/١٤٠٣.

الإمامة في ضوء الكتاب والسنة (الجزء الثاني) و ٢ ، ٣ ومجموع مولفات الشيخ محمد مال الله

ويكون القائل لذلك هو القطيعي، وذاك الرجل من شيوخ القطيعي الذين يروون عمن في طبقة أحمد.

وكذلك في المسند زيادات ابنه عبد الله، لا سيما في مسند على بن أبى طالب ريادات كثيرة (١).



⁽۱) قال أبو عبد الرحمن: بلغت زيادات عبد الله ابن الإمام أحمد رحمهما الله تعالى في مسند عليّ بن أبي طالب هي قرابة ٢٤٠ زيادة وهي تمثل ٢٨٪ من مجموع الروايات التي في مسند عليّ في والبالغة ٨٥٣ رواية. ولزيادة النفع نذكر أرقام تلك الزيادات من ذلك المسند، وأرقام تلك الزيادات منقولة من مسند الإمام أحمد (ط. المعارف) الجزء الثاني.

^{350, 140, 040, 540, 140, 540, 840, 840, 105, 105, 505, 505, 405, 405,} ٣١٢، ١٤٤، ٩٦٥، ٢٩٢، ١٩٢، ٩٦٢، ٢٠٧، ٢٠٧، ١٩٧، ٩٧١، ٩٥٧، ١٩٧، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٨، · () / () V3P, 00P, 10P, 10P, 10P, 3PP, 0PP, 1VP, TVP, TAP, TAP, AAP, AAP, 0PP, (PP) TPP) VPP, APP, WILL, 31-1, 01-1, TILL, VY-1, 17-1, 17-1, YY-1, 13.1, 33.1, 73.1, 73.1, 10.1, 70.1, 30.1, 00.1, P0.1, .2.1, P2.1, · ٧٠١ ، ١٧٠١ ، ٤٧٠١ ، ٥٧٠١ ، ١٨٠١ ، ٢٨٠١ ، ٣٨٠١ ، ٧٨٠١ ، ٢٩٠١ ، ٢٩٠١ ، ۱۹۰۰، ۲۰۱۱، ۲۰۱۲، ۱۱۰۶، ۱۱۰۰، ۲۰۱۲، ۱۱۱۱، ۱۱۱۲، ۱۱۱۶، ۱۱۱۰، ۲۱۱۱، ۱۱۱۱، ۱۲۱۱، ۱۲۱۱، ۱۲۱۸، ۱۲۱۱، ۱۳۱۱، ۱۳۱۱، ۱۳۱۱، ۱۳۱۱، ۱۳۱۱، ۱۱۱۱، ۱۱۱۱، ۱۱۱۱، ۱۱۱۱، ۱۱۱۱، ۱۱۱۱، ۱۱۱۱ 7311, 7311, A311, 0011, 3711, 0711, TT11, VIII, TVII, PVII, VAII, AAII, PAII, TPII, VPII, APII, 1.71, Y.71, V.71, YIYI, YIYI, 3171, 7/7/3 V/7/3 377/3 077/3 777/3 V77/3 177/3 777/3 777/3 P77/3 .37/3 1371, 5371, 7371, 7371, 1071, 7071, 7071, 9071, 1771, 1771, 3571, OFTI, FFTI, VFTI, AFTI, PFTI, VYTI, AVYI, AVYI, PVYI, AXII, IAYI, TATIS SATIS CATIS TATIS TPTIS SPTIS CPTIS TPTIS PPTIS ... וידו, זידו, שידו, יודו, זודו, עודו, גודו, פודו, וזדו, זדדו, גדדו, פדדו, ודדו, דדדו, פדדו, דדדו, עדדו, אדדו, דפדו, פפדו, פפדו, פפדו, יסקו, וסקו, דסקו, שסקו, פסקו, דרקו, דעקו, דעקו, עעקו, אעקו, פעקו, .144.

الفصل السابع عشر

فضيلة حمل عليّ للنبي عَلَيْهُ

قال الرافضي: "وعن يزيد بن أبي مريم عن علي ظلى: قال: انطلقت أنا ورسول الله على حتى أتينا الكعبة، فقال لي رسول الله على: "اجلس"، فصعد على منكبي، فذهبت لأنهض به، فرأى مني ضعفاً، فنزل وجلس لي نبي الله على وقال: اصعد على منكبي، فصعدت على منكبه. قال: فنهض بي. قال: فإنه تخيل لي أني لو شئت لنلت أفق السماء، حتى صعدت على البيت وعليه تمثال صفر أو نحاس، فجعلت أزاوله عن يمينه وعن شماله وبين يديه ومن خلفه، حتى إذا استمكنت منه قال لي رسول الله على: "اقذف به"، فقذفت به فتكسر كما تنكسر القوارير، ثم نزلت فانطلقت أنا ورسول الله على نستبق حتى توارينا في البيوت خشية أن يلقانا أحد من الناس".

والجواب: أن هذا الحديث إن صح فليس فيه شيء من خصائص الأئمة ولا خصائص عليّ؛ فإن النبي عليّ كان يصلّي وهو حامل أمامة بنت أبي العاص بن الربيع على منكبه، إذا قام حملها، وإذا سجد وضعها. وكان إذا سجد جاء الحسن فارتحله، ويقول: "إن ابني ارتحلني" (١) وكان يقبل زبيبة الحسن. فإذا كان يحمل الطفلة والطفل

⁽۱) الحديث عن عبد الله بن شداد عن أبيه شداد بن الهاد في في: سنن النسائي ۱۸۲/۲ (كتاب التطبيق، باب هل يجوز أن تكون سجدة أطول من سجدة) ونصه فيه: خرج علينا رسول الله في في إحدى صلاتي العشاء وهو حامل حسناً أو حسيناً، فتقدم رسول الله في فوضعه ثم كبر للصلاة، فصلى، فسجد بين ظهراني صلاته سجدة أطالها. قال أبي: فرفعت رأسي، وإذا الصبي على ظهر رسول الله في وهو ساجد فرجعت إلى سجودي، فلما قضى رسول الله الصلاة، قال الناس: يا رسول الله إنك سجدت بين ظهراني صلاتك سجدة أطلتها حتى ظننا أنه قد حدث أمر، أو أنه يوحى إليك. قال: "كل ذلك لم يكن، ولكن ابني ارتحلني فكرهت أن أعجله حتى يقضي حاجته ". والحديث في المسند (ط. الحلبي) ١٩٣٣ع-٤٩٤.

لم يكن في حمله لعليّ ما يوجب أن يكون ذلك من خصائصه، بل قد أشركه فيه غيره، وإنما حمله لعجز عليّ عن حمله، فهذا يدخل في مناقب رسول الله ﷺ، وفضيلة من يحمله النبي ﷺ، كما حمله يوم أحد من حمله من الصحابة، مثل طلحة بن عبيد الله(۱)، فإن هذا نفع النبي ﷺ، وذاك نفعه النبي ﷺ، والمنال أعظم من انتفاع الإنسان بنفس النبي ﷺ وماله.



⁽۱) عن الزبير بن العوام ه في: سنن الترمذي ٣٠٧/٥ (كتاب المناقب، باب مناقب أبي محمد طلحة بن عبيد الله ها أقال: كان على رسول الله الله الصخرة، فلم يستطع، فأقعد تحته طلحة فصعد النبي في حتى استوى على الصخرة. قال: فسمعت النبي في يقول: "أوجب طلحة" قال الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح غريب" والحديث في: المسند (ط. المعارف) ١٢/٣ (وصححه أحمد شاكر علي)؛ سيرة ابن هشام ٩١/٣ (وصححه أحمد شاكر علي)؛

الفهل الثامن عشر

حديث أنت مني وأنا منك

قال الرافضي: "وعن رسول الله ﷺ أنه قال لعلتي: "أنت مني وأنا منك".

والجواب: أن هذا حديث صحيح أخرجاه في الصحيحين من حديث البراء بن عازب، لَمَّا تنازع على وجعفر وزيد في ابنة حمزة فقضى بها لخالتها، وكانت تحت جعفر، وقال لعليّ: "أنت مني وأنا منك"(١). وقال لجعفر: "أشبهت خُلْقِي وخُلُقي". وقال لزيد: "أنت أخونا ومولانا".

⁽۱) هذه العبارة جزء من حديث طويل عن البراء بن عازب على جاء في ثلاثة مواضع في: البخاري ٣/١٨٥-١٨٥ (كتاب الصلح، باب كيف يكتب هذا ما صالح عليه فلان بن فلان...) وهو حديث صلح الحديبية وأوله: سمعت البراء بن عازب في قال: لما صالح رسول الله في أهل الحديبية كتب علي بينهم كتاباً.... وفيه: قال: "أنا رسول الله وأنا محمد بن عبد الله" وآخر الحديث: "فخرج النبي في فتبعتهم ابنة حمزة فقالت: يا عم يا عم، فتناولها على فأخذها بيدها، وقال لفاطمة على النبي في فتبعتهم ابنة عمل احمليها، فاختصم فيها على وزيد وجعفر، فقال عليّ: أنا أحق بها، وهي ابنة عمي وخالتها تحتي. وقال زيد: ابنة أخي. فقضى بها النبي في لخالتها، وقال: "الخالة بمنزلة الأم". وقال لعلى: "أنت مني وأنا منك". وقال لجعفر: "أشبهت خلقي وخُلُقي". وقال لزيد: "أنت أخونا ومولانا".

وجاء الحديث أيضاً في البخاري ١٠٣/٤-١٠٤ (كتاب الجزية والموادعة، باب المصالحة على ثلاثة أيام...) ولكن لم ترد فيه هذه العبارة، ٥/١٤١-١٤٢ (كتاب المغازي، باب عمرة القضاء).

وذكر البخاري هذه العبارة في أول باب مناقب علي بن أبي طالب من كتاب فضائل الصحابة ١٨/٥ وذكر البخاري هذه العديث كاملاً.

وجاءت هذه العبارة في أحاديث أخرى منها حديث عن حُبشيّ بن جُنَادة وَ الله الترمذي ٢٩٩/٥-٣٠٠ (كتاب المناقب، باب ٨٥) ونصه: "على مني وأنا من على، ولا يؤدي عني إلا أنا أو على". وهذا الحديث في: سنن ابن ماجه ٤٤/١ (المقدمة، باب فضل علي بن أبي طالب)، المسند (ط. الحلبي) ١٦٤/٤-١٦٥. وعنظر: الرياض وجاءت هذه العبارة في حديث آخر عن أسامة بن زيد في المسند (ط. الحلبي) ٢٠٤/٥. وانظر: الرياض النضرة للمحب الطبري ٢٥٤/٦-٢٢٦.

لكن هذا اللفظ قد قاله النبي على الطائفة من أصحابه، كما في الصحيحين عن أبي موسى الأشعري أن النبي على قال: "إن الأشعريين إذا أرملوا في الغزو أو قلت نفقة عيالهم في المدينة جمعوا ما كان معهم في ثوب واحد، ثم قسموه بينهم بالسوية. هم مني وأنا منهم "(1).

وكذلك قال عن جليبيب: "هو مني وأنا منه" فروى مسلم في صحيحه (٢) عن أبي برزة قال: كنا مع النبي على في مغزى له. فأفاء الله عليه، فقال لأصحابه: "هل تفقدون من أحد؟" قالوا: نعم، فلاناً وفلاناً. ثم قال: "هل تفقدون من أحد؟" قالوا: لا. قال: "هل تفقدون من أحد؟" قالوا: لا. قال: "لكني أفقد جُلَيْبيباً، فاطلبوه في القتلى، فوجدوه إلى جنب سبعة قد قتلهم ثم قتلوه. فأتى النبي فوقف عليه فقال: "قتل سبعة ثم قتلوه. هذا مني وأنا منه، هذا مني وأنا منه" قال: فوضعه على ساعديه، ليس له إلا ساعدا النبي على قال: فحفر في في قبره، ولم يذكر غسلاً.

فتبين أن قوله لعليّ: "أنت مني وأنا منك" ليس من خصائصه، بل قال ذلك للأشعريين، وقاله لجليبيب. وإذا لم يكن من خصائصه، بل قد شاركه في ذلك غيره من هو دون الخلفاء الثلاثة في الفضيلة، لم يكن دالاً على الأفضلية ولا على الإمامة.



⁽۱) الحديث بألفاظ مقاربة عن أبي موسى الأشعري في البخاري ١٣٨/٣ (كتاب الشركة، باب الشركة في البطعام والنهر..)، مسلم ١٩٤٤/٤-١٩٤٥ (كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل الأشعريين في أرملوا في الغزو": أي فني طعامهم.

⁽٢) ١٩١٨-١٩١٨ (كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل جليبيب رهاي. والحديث في: المسند (ط. الحلبي) ٤٢٥، ٤٢١، ٤٢٥.

الفهل التاسع عشر

فضائل عليّ العشر

قال الرافضي:

"وعن عمرو بن ميمون قال: لعلي بن أبي طالب عشر فضائل ليست لغيره. قال له النبي ﷺ: "لأبعثن رجلاً لا يخزيه الله أبداً، يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله، فاستشرف إليها من استشرف. قال: أين عليّ بن أبي طالب؟ قالوا: هو أرمد في الرحى يطحن. قال: وما كان أحدهم يطحن قال: فجاء وهو أرمد لا يكاد أن يبصر. قال: فنفث في عينيه ثم هز الراية ثلاثاً وأعطاها إياه. فجاء بصفية بنت حيي. قال: ثم بعث أبا بكر بسورة التوبة، فبعث عليّاً خلفه فأخذها منه وقال: لا يذهب بها إلا رجل هو مني وأنا منه.

وقال لبني عمه: أيكم يواليني في الدنيا والآخرة؟ قال: وعلي معهم جالس فأبوا، فقال عليّ: أنا أواليك في الدنيا والآخرة. قال: فتركه، ثم أقبل على رجل منهم، فقال: أيكم يواليني في الدنيا والآخرة؟ فأبوا، فقال عليّ: أنا أواليك في الدنيا والآخرة، فقال: أنت وليي في الدنيا والآخرة.

قال: وكان عليّ أول من أسلم من الناس بعد خديجة. قال: وأخذ رسول الله ﷺ ثُوبه فوضعه على عليّ وفاطمة والحسن والحسين، فقال: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذَهِبَ عَنصَكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطُهَرُكُو تَطْهِيرًا [الاحزاب: ٣٣].

قال: وشرى عليّ نفسه ولبس ثوب رسول الله ﷺ ثم نام مكانه وكان المشركون يرمونه بالحجارة.

وخرج النبي ﷺ بالناس في غزاة تبوك، فقال له عليّ: أخرج معك؟ قال: "لا". فبكى عليّ، فقال له: أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى؟ إلا أنك لست بنبي، لا ينبغي أن أذهب إلا وأنت خليفتي.

وقال له رسول الله ﷺ: "أنت وليي في كل مؤمن بعدي".

قال: وسدّ أبواب المسجد إلا باب عليّ. قال: وكان يدخل المسجد جُنْباً، وهو طريقه ليس له طريق غيره.

وقال له: "من كنت مولاه فعلى مولاه".

وعن النبي ﷺ مرفوعاً أنه بعث أبا بكر في "براءة" إلى مكة، فسار بها ثلاثاً ثم قال لعليّ: "الحق فردّه وبلغها أنت"، ففعل. فلما قدم أبو بكر على النبي ﷺ بكى وقال: يا رسول الله حدث فيّ شيء؟ قال: "لا. ولكن أمرت أن لا يبلغها إلا أنا أو رجل مني".

والجواب:

وكل هذا معلوم بالأسانيد الصحيحة وباتفاق أهل العلم بالحديث وكان عليّ معه في غالب الغزوات وإن لم يكن فيها قتال.

فإن قيل: استخلافه يدل على أنه لا يستخلف إلا الأفضل، لزم أن يكون عليًّ مفضولاً في عامة الغزوات، وفي عمرته وحجته، لا سيما وكل مرة كان يكون الاستخلاف في رجال مؤمنين، وعام تبوك ما كان الاستخلاف إلا على النساء والصبيان ومن عَذَرَ الله، وعلى الثلاثة الَّذين خُلِّفُوا أو مُتهم بالنفاق، وكانت المدينة آمنة لا يُخاف على أهلها، ولا يحتاج المستخلِف إلى جهاد، كما يحتاج في أكثر الاستخلافات.

وكذلك قوله: "وسد الأبواب كلها إلا باب علي" فإن هذا مما وضعته الشيعة على طريق المقابلة (١)، فإن الذي في الصحيح عن أبي سعيد عن النبي ﷺ أنه قال في

⁽۱) أورد ابن الجوزي هذا الجزء من حديث عمرو بن ميمون الموضوع في "الموضوعات" ٣٦٤/١ وحكم عليه بالوضع ٣٦٢/١ وذكر أن هذا الحديث من هذا الطريق وغيره حديث موضوع ثم قال: "فهذه الأحاديث كلها من وضع الرافضة قابلوا بها الحديث المتفق على صحته في: "سدوا الأبواب إلا باب أبي بكر".

مرضه الذي مات فيه "إن أمنّ الناس عليّ في ماله وصحبته أبو بكر، ولو كنت متخذاً خليلاً غير ربّي لاتخذت أبا بكر خليلاً، ولكن أخوة الإسلام ومودّته، لا يبقين في المسجد خَوْخة إلا سُدَّت إلا خوخة أبي بكر" ورواه ابن عباس أيضاً في الصحيحين (١).

ومثل قوله: "أنت وليي في كل مؤمن بعدي" فإن هذا موضوع باتفاق أهل المعرفة بالحديث (٢) والذي فيه من الصحيح ليس هو من خصائص الأئمة، بل ولا من خصائص عليّ، بل قد شاركه فيه غيره، مثل كونه يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله، ومثل استخلافه وكونه منه بمنزلة هارون من موسى، ومثل كون عليّ مولى من النبي على مولاه فإن كل مؤمن موالٍ لله ورسوله، ومثل كون "براءة" لا يبلغها إلا رجلٌ من بني هاشم؛ فإن هذا يشترك فيه جميع الهاشميين، لما رُوي أن العادة كانت جارية بأن لا ينقض العهود ويحلها إلا رجل من قبيلة المطاع.



⁽۱) الحديث عن عبد الله بن عباس في: البخاري ٩٢/١ (كتاب الصلاة، باب الخوخة والممر في المسجد)، ٤/٥ (كتاب فضائل أصحاب النبي هي باب قول النبي هي لو كنت متخذاً خليلاً). والحديث في مسلم عن عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس في ١٨٥٥/١-١٨٥٥ (كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي بكر. .) ونص الشيخ أحمد شاكر على أن الحديث من رواية ابن عباس في مسلم وذلك عند ورود الحديث في المسند (ط. المعارف) ٢٠٢/٥ (حديث رقم ٣٥٨٠) كما جاء الحديث قبل ذلك عن ابن عباس في المسند (ط. المعارف) ١٤٣/٤ (حديث رقم ٢٤٣٢) وجاءت قطعة منه ٥/٤٥٢ (حديث رقم ٢٤٣٢).

⁽٢) جاء هذا الحديث في كتاب "فضائل الصحابة" ٥٠٣/١ (رقم ٥٢١)، ٥٢٤/١ (رقم ٨٦٨) وقال المحقق ٥٠٣/١ (موضوع وفيه متروكان متهمان بالوضع: طلحة وعبيدة".. وجاء الحديث في حق عثمان بن عفان في في "الموضوعات" ٣٣٤/١، "البداية والنهاية" ٢١٣/٧ وغيرها من المراجع، وذكر المحقق أن هذا الحديث أيضاً موضوع.

الفصل العشروي

فضل حب عليّ

قال الرافضي: "ومنها ما رواه أخطب خوارزم عن النبي على أنه قال: "يا علي لو أن عبداً عبد الله على مثل أُحُد ذهباً فأنفقه في سبيل الله، ومدّ في عمره حتى حج الف عام على قدميه، ثم قُتل بين الصفا والمروة مظلوماً، ثم لم يوالك يا عليّ، لم يشم رائحة الجنة ولم يدخلها".

وقال رجل لسلمان: ما أشدّ حبك لعليّ. قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "من أحب عليّاً فقد أحبني، ومن أبغض عليّاً فقد أبغضني". وعن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: "خلق الله من نور وجه علميّ سبعين ألف مَلَك يستغفرون له ولمحبيه إلى يوم القيامة".

وعن ابن عمر قال: قال رسول الله على: "من أحب علياً قبل الله عنه صلاته وصيامه وقيامه، واستجاب دعاءه. ألا ومن أحب علياً أعطاه الله بكل عرق من بدنه مدينة في الجنة. ألا ومن أحب آل محمد أمن من الحساب والميزان والصراط. ألا ومن مات على حب آل محمد فأنا كفيله في الجنة مع الأنبياء، ألا ومن أبغض آل محمد جاء يوم القيامة مكتوباً بين عينيه: آيس من رحمة الله".

وعن عبد الله بن مسعود قال: سمعت رسول الله على يقول: "من زعم أنه آمن بي وبما جئت به وهو يبغض علياً فهو كاذب ليس بمؤمن".

وعن أبي برزة قال: قال رسول الله على ونحن جلوس ذات يوم: "والذي نفسي بيده لا يزول قدم عبد يوم القيامة حتى يسأله الله تبارك وتعالى عن أربع: عن عمره فيما أفناه، وعن جسده فيما أبلاه، وعن ماله مم اكتسبه وفيم أنفقه، وعن حُبنا أهل البيت". فقال له عمر: فما آية حبكم من بعدكم؟ فوضع يده على رأس علي بن أبي طالب وهو إلى جانبه فقال: "إن حبي من بعدي حب هذا".

وعن عبد الله بن عمر قال: سمعت رسول الله على وقد سئل: بأي لغة خاطبك ربك ليلة المعراج؟ فقال: "خاطبني بلغة عليّ، فألهمني أن قلت: يا رب خاطبتني أم عليّ؟ فقال: يا محمد أنا شيء لست كالأشياء، لا أقاس بالناس ولا أوصف بالأشياء، خلقتك من نوري وخلقت عليّاً من نورك فاطلعت على سرائر قلبك، فلم أجد إلى قلبك أحبّ من عليّ، فخاطبتك بلسانه كيما يطمئن قلبك".

وعن ابن عباس قال: قال رسول الله على: "لو أن الرياض أقلام والبحر مداد، والجنّ حسّاب، والإنس كتّاب ما أحصوا فضائل على بن أبي طالب".

وبالإسناد قال: قال رسول الله على: "إن الله تعالى جعل الأجر على فضائل على لا يُحصى كثرة، فمن ذكر فضيلة من فضائله مقراً بها غفر الله له ما تقدّم من ذنبه وما تأخر، ومن كتب فضيلة من فضائله لم تزل الملائكة تستغفر له ما بقي لتلك الكتابة رسم، ومن استمع فضيلة من فضائله غفر الله له الذنوب التي اكتسبها بالاستماع، ومن نظر إلى كتاب من فضائله غفر الله له الذنوب التي اكتسبها بالنظر"، ثم قال: "النظر إلى وجه أمير المؤمنين عليّ عبادة، وذكره عبادة، لا يقبل الله إيمان عبد إلا بولايته والبراءة من أعدائه".

وعن حكيم بن حزام عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ أنه قال: "لَمُبارزة عليّ لعمرو بن عبد ودّ يوم الخندق أفضل من عمل أمتي إلى يوم القيامة".

وعن سعد بن أبي وقاص قال: أمر معاوية بن أبي سُفيان سعداً بالسبّ فأبي، فقال: ما منعك أن تسب علي بن أبي طالب؟ قال: ثلاث قالهن رسول الله على فلن أسبه، لأن يكون لي واحدة منهن أحب إليّ من حمر النعم: سمعت رسول الله على يقول لعليّ وقد خلّفه في بعض مغازيه، فقال له عليّ: تخلّفني مع النساء والصبيان؟ فقال له رسول الله على: "أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى؟ إلا أنه لا نبي بعدي ". وسمعته يقول يوم خيبر: "لأعطين الراية رجلاً يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله". قال: فتطاولنا، فقال: "ادعوا لي عليًا"، فأتاه وبه رمد، فبصق في عينيه ودفع الراية إليه، ففتح الله عليه. وأنزلت هذه الآية: ﴿فَقُلْ تَعَالُوا نَدُعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمُ اللهُ عَمْوان: ١٦] دعا رسول الله عليه. وأنزلت هذه الآية: ﴿فَقُلْ تَعَالُوا نَدُعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمُ اللهُ عَمْوان: ١٦] دعا رسول الله عليه والطمة والحسن والحسين فقال: "هؤلاء أهلي".

والجواب: أن أخطب خوارزم هذا له مصنّف في هذا الباب فيه من الأحاديث المكذوبة ما لا يخفى كذبه على من له أدنى معرفة بالحديث، فضلاً عن علماء الحديث، وليس هو من علماء الحديث ولا ممن يُرجع إليه في هذا الشأن ألبتة (۱).

 ⁽۱) يقول الأستاذ محب الدين الخطيب في تعليقه على "منهاج الاعتدال" ص٣١٢: 'أخطب خوارزم أديب متشبع
 من تلاميذ الزمخشري، اسمه الموفق بن أحمد بن إسحاق(٤٨٤ - ٦٨ ٥هـ) له ترجمة في "بغية الوعاة" ٤٠١ =

وهذه الأحاديث مما يعلم أهل المعرفة بالحديث أنها من المكذوبات. وهذا الرجل قد ذكر أنه يذكر ما هو صحيح عندهم، ونقلوه في المعتمد من قولهم وكتبهم، فكيف يذكر ما أجمعوا على أنه كذب موضوع، ولم يُروَ في شيء من كتب الحديث المعتمدة، ولا صححه أحد من أثمة الحديث.

فالعشرة الأول كلها كذب إلى آخر حديث: قتله لعمرو بن عبد ودّ. وأما حديث سعد لما أمره معاوية بالسب فأبي، فقال: ما منعك أن تسبّ عليَّ بن أبي طالب؟ فقال: ثلاث قالهن رسول الله ﷺ فلن أسبه، لأن يكون لي واحدة منهن أحب إليَّ من حمر النعم. . الحديث. فهذا حديث صحيح رواه مسلم في صحيحه (١) وفيه ثلاث فضائل لعلي لكن ليست من خصائص الأئمة ولا من خصائص عليّ، فإن قوله وقد خلَّفه في بعض مغازيه فقال له عليّ: يا رسول الله تخلّفني مع النساء والصبيان؟ فقال له رسول الله عليّ: "أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى؟ إلا أنه لا نبي بعدي "، ليس من خصائصه؛ فإنه استخلف على المدينة غير واحد ولم يكن هذا الاستخلاف أكمل من غيره. ولهذا قال له عِلْمَ: أتخلفني مع النساء والصبيان؟ لأن النبي ﷺ كان في كل غزاة يترك بالمدينة رجالاً من المهاجرين والأنصار، إلا في غزوة تبوك فإنه أمر المسلمين جميعهم بالنفير، فلم يتخلف بالمدينة إلا عاصِ أو معذور غير النساء والصبيان. ولهذا كره عليّ الاستخلاف، وقال: أتخلفني مع النساء والصبيان؟ يقول: تتركني مخلفاً لا تستصحبني معك؟ فبيّن له النبي ﷺ أن الاستخلاف ليس نقصاً ولا غضاضة؛ فإن موسى استخلف هارون على قومه لأمانته عنده وكذلك أنت استخلفتك لأمانتك عندي، لكن موسى استخلف نبيًّا وأنا لا نبي بعدي. وهذا تشبيه في أصل الاستخلاف، فإن موسى استخلف هارون على جميع بني إسرائيل، والنبي على استخلف علياً على قليل من المسلمين، وجمهورهم استصحبهم في الغزاة. وتشبيهه بهارون ليس بأعظم من تشبيه أبي بكر وعمر: هذا بإبراهيم وعيسى، وهذا بنوح وموسى؛ فإن هؤلاء الأربعة أفضل من هارون، وكل من أبي بكر وعمر شبه باثنين لا بواحد، فكان هذا التشبيه أعظم من تشبيه علي، مع أن استخلاف على له فيه أشباه وأمثال من الصحابة.

وهذا التشبيه ليس لهذين فيه شبيه، فلم يكن الاستخلاف من الخصائص، ولا التشبيه بنبي في بعض أحواله من الخصائص.

و روضات الجنات (الطبعة الثانية) ٧٢٢ وغيرهما، وكتابه الذي كَذَب فيه هذا الخبر على رسول الله السمه "مناقب أهل البيت ".. وانظر ترجمة أبي المؤيد الموفق بن أحمد المكي الخوارزمي في:
 الأعلام ٨/٨٨، وذكر الزركلي أن كتابه "مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب " مطبوع.

⁽۱) مسلم ۱۸۷۱/٤.

وكذلك قوله: "لأعطين الراية رجلاً يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله" قال: فتطاولنا، فقال: "ادعوا لي علياً"، فأتاه وبه رمد، فبصق في عينيه ودفع الراية إليه، ففتح الله على يديه. وهذا الحديث أصح ما رُوي لعليّ من الفضائل، أخرجاه في الصحيحين من غير وجه. وليس هذا الوصف مختصاً بالأئمة ولا بعليّ؛ فإن الله ورسوله يحب كل مؤمن تقي، وكل مؤمن تقي يحب الله ورسوله، لكن هذا الحديث من أحسن ما يُحتج به على النواصب الذين يتبرؤون منه ولا يتولونه ولا يحبونه، بل قد يكفّرونه أو يفسقونه كالخوارج؛ فإن النبي على النواصب الذي ورسوله ويحبه الله ورسوله.

لكن هذا الاحتجاج لا يتم على قول الرافضة الذين يجعلون النصوص الدالة على فضائل الصحابة كانت قبل ردتهم؛ فإن الخوارج تقول في عليّ مثل ذلك، لكن هذا باطل، فإن الله - ورسوله - لا يطلق هذا المدح على من يعلم أنه يموت كافراً، وبعض أهل الأهواء من المعتزلة وغيرهم، وبعض المروانية ومن كان على هواهم، الذين كانوا يبغضونه ويسبونه.

وكذلك حديث المباهلة شركه فيه فاطمة وحسن وحسين، كما شركوه في حديث الكساء، فعُلم أن ذلك لا يختص بالرجال ولا بالذكور ولا بالأئمة، بل يشركه فيه المرأة والصبي، فإن الحسن والحسين كانا صغيرين عند المباهلة، فإن المباهلة كانت لما قدم وفد نجران بعد فتح مكة سنة تسع أو عشر، والنبي على مات ولم يكمل الحسين سبع سنين، والحسن أكبر منه بنحو سنة، وإنما دعا هؤلاء لأنه أمر أن يدعو كل واحد من الأقربين: الأبناء والنساء والأنفس، فيدعو الواحد من أولئك: أبناءه ونساءه، وأخص الرجال به نسباً.

وهؤلاء أقرب الناس إلى النبي على نسباً، وإن كان غيرهم أفضل منهم عنده، فلم يؤمر أن يدعو أفضل أتباعه، لأن المقصود أن يدعو كل واحد منهم أخصّ الناس به، لما في جبلة الإنسان من الخوف عليه وعلى ذوي رحمه الأقربين إليه، ولهذا خصهم في حديث الكساء.

والدعاء لهم والمباهلة مبناها على العدل، فأولئك أيضاً يحتاجون أن يدعوا أقرب الناس إليهم نسباً، وهم يخافون عليهم ما لا يخافون على الأجانب، ولهذا امتنعوا عن المباهلة، لعلمهم بأنه على الحق، وأنهم إذا باهلوه حقت عليهم بهلة الله وعلى الأقربين إليهم، بل قد يحذر الإنسان على ولده ما لا يحذره على نفسه.

فإن قيل: فإذا كان ما صح من فضائل علي رضي الله علي الأعطين الراية

رجلاً يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله ، وقوله: "أما ترضى أن تكون منى بمنزلة هارون من موسى"، وقوله: "اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً ليس من خصائصه، بل له فيه شركاء، فلماذا تمنّى بعض الصحابة أن يكون له ذلك، كما روي عن سعد وعن عمر؟

فالجواب: أن في ذلك شهادة النبي ﷺ لعليّ بإيمانه باطناً وظاهراً، وإثباتاً لموالاته لله ورسوله ووجوب موالاة المؤمنين له. وفي ذلك رد على النواصب الذين يعتقدون كفره أو فسقه، كالخوارج المارقين الذين كانوا من أعبد الناس، كما قال النبي ﷺ فيهم: "يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم، وقراءته مع قراءتهم، يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية، أينما لقيتموهم فاقتلوهم (١) وهؤلاء يكفّرونه ويستحلّون قتله، ولهذا قتله واحد منهم، وهو عبد الرحمن بن ملجم المرادي، مع كونه كان من أعبد الناس.

وأهل العلم والسُّنَّة يحتاجون إلى إثبات إيمان عليّ وعدله ودينه للرد على هؤلاء، أعظم مما يحتاجون إلى مناظرة الشيعة؛ فإن هؤلاء أصدق وأَذْيَن، والشبه التي يحتجون بها أعظم من الشبه التي تحتج بها الشيعة، كما أن المسلمين يحتاجون في أمر المسيح صلوات الله وسلامه عليه إلى مناظرة اليهود والنصاري، فيحتاجون أن ينفوا عنه ما يرميه به اليهود من أنه كاذب ولد زنا وإلى نفي ما تدّعيه النصاري من الإلهية، وجدل اليهود أشد من جدل النصاري، ولهم شبه لا يقدر النصاري أن يجيبوهم عنها، وإنما يجيبهم عنها المسلمون. كما أن للنواصب شبهاً لا يمكن الشيعة أن يجيبوا عنها، وإنما يجيبهم عنها أهل السُّنَّة.

فهذه الأحاديث الصحيحة المثبتة لإيمان عليّ باطناً وظاهراً ردّ على هؤلاء، وإن لم يكن ذلك من خصائصه، كالنصوص الدالة على إيمان أهل بدر وبيعة الرضوان باطناً وظاهراً؛ فإن فيها ردّاً على من ينازع في ذلك من الروافض والخوارج، وإن لم يكن ما يستدل به من خصائص واحد منهم.

وإذا شهد النبي ﷺ لمعيَّن بشهادة، أو دعا له بدعاء، أحب كثير من الناس أن

⁽١) ما ذكره ابن تيمية هنا جزء من حديث - مع اختلاف في الألفاظ - عن عليّ وأبي سعيد الخدري وجابر بن عبد الله لله في: البخاري ٢٠٠/٤-٢٠١ (كتاب المناقب، باب علامات النبوة)؛ مسلم ٢/ ٧٤٠-٧٤٧ (كتاب الزكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم، باب التحريض على قتل الخوارج). وانظر: جامع الأصول لابن الأثير ١-/ ٤٣٦- ٤٤٠ سنن أبي داود ٣٣٦/٤ (كتاب السنة، باب في قتال الخوارج)؛ سنن ابن ماجه ٦٠/١٠ (المقدمة، باب في ذكر الخوارج)؛ المسند (ط. الحلبي) 705, AF, TV, TOT, 307-00T.

يكون له مثل تلك الشهادة ومثل ذلك الدعاء، وإن كان النبي يشهد بذلك لخلق كثير ويدعو به لخلق كثير، وكان تعينه لذلك المعيّن من أعظم فضائله ومناقبه، وهذا كالشهادة بالجنة لثابت بن قيس بن شماس^(۱) وعبد الله بن سلام^(۱) وغيرهما، وإن كان قد شهد بالجنة لآخرين. والشهادة بمحبة الله ورسوله لعبد الله بن حمار الذي ضرب في الخمر^(۱)، وإن شهد بذلك لمن هو أفضل منه، وكشهادته لعمرو بن تغلب بأنه ممن لا يعطيه لما في قلبه من الغنى والخير لما قال النبي في الحديث الصحيح: "إني لأعطي رجالاً وأدع رجالاً، والذي أدع أحبُ إليَّ من الذي أعطي. أعطي رجالاً لما في قلوبهم من الهلع والجزع، وأكِل رجالاً إلى ما جعل الله في قلوبهم من الغنى والخير، منهم عمرو بن تغلب "أن

وفي الحديث الصحيح لما صلّى على ميت قال: "اللهم اغفر له وارحمه، وعافه واعف عنه، وأكرم منزله، ووسّع مدخله، واغسله بالماء والثلج والبَرد، ونقّه من الذنوب والخطايا كما يُنقّى الثوب الأبيض من الدنس، وأبدله داراً خيراً من داره، وأهلاً خيراً من أهله، وقه فتنة القبر وعذاب النار، وأفسح له في قبره، ونوّر له فيه". قال عوف بن مالك: فتمنيت أن أكون أنا ذلك الميت (٥٠). وهذا الدعاء ليس مختصاً بذلك الميت.

⁽۱) الحديث عن أنس بن مالك ﷺ في: مسلم ١١٠/١ (كتاب الإيمان، باب مخافة المؤمن أن يحبط عمله) أن ثابت بن قيس ﷺ لما نزل قوله تعالى: ﴿ يَكَانِّمُ الَّذِينَ مَامَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصُوتَكُمْ فَرْقَ صَوْتِ النِّينِ اللهجرَات: ٢] حزن ثابت بن قيس ﷺ لما النبي ﷺ وقال كلاماً آخره. . فأنا من أهل النار، فذكر ذلك سعد (بن معاذ) للنبي ﷺ فقال رسول الله ﷺ: "بل هو من أهل الجنة". والحديث في المسند (ط. الحلبي) ١٣٧/٣ (١٤٥ - ١٤٦)، ٢٨٧.

روى البخاري ٥/٣٥-٣٨ (كتاب مناقب الأنصار، باب مناقب عبد الله بن سلام ﴿ ومسلم المعالى ا

⁽٣) الحديث عن عمر بن الخطاب في: البخاري ١٥٨/٨ (كتاب الحدود، باب ما يكره من لعن شارب الخمر وأنه ليس بخارج عن الملة).

 ⁽٤) الحديث - مع اختلاف يسير في الألفاظ - عن عمرو بن تغلب ﷺ في: البخاري ١٠/٢ (كتاب الجمعة، باب من قال في الخطبة بعد الثناء: أما بعد)، ١٥٦/٩ باب من قال في الخطبة بعد الثناء: أما بعد)، ١٥٦/٩ (كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنْكُنْ عُلِقَ مَلُوعًا ۚ ﴿ المعارج: ١٩]، المسند (ط. الحلبي) ١٩/٥.

⁽٥) الحديث - مع اختلاف في الألفاظ - عن عوف بن مالك رضي في: مسلم ٢٦٢/٢-٢٦٣ (كتاب الجنائز، باب الدعاء للميت في الصلاة)؛ سنن النسائي ٢٦/١ (كتاب الطهارة، باب الوضوء بماء البرد)، ٩٤٤-٦٠ (كتاب الجنائز، باب الدعاء)؛ المسند (ط. الحلبي) ٢٣/٦.

الفهل الحادي والعشروق

حديث يوم الشورى

قال الرافضي: "وعن عامر بن واثلة قال: كنت مع عليّ ﷺ يوم الشورى يقول لهم: المحتجنّ عليكم بما لا يستطيع عربيّكم ولا عجميكم تغيير ذلك، ثم قال: أنشدكم بالله أيها النفر جميعاً، أفيكم أحد وحَّد الله تعالى قبلي؟ قالوا: اللهم لا، قال: فأنشدكم بالله هل فيكم أحد له أخ مثل أخي جعفر الطيّار في الجنة مع الملائكة غيري؟ قالوا: اللهم لا. قال: فأنشدكم بالله: هل فيكم أحد له عم مثل عمي حمزة أسد الله وأسد رسوله سيد الشهداء غيري؟ قالوا: اللهم لا. قال: فأنشدكم بالله هل فيكم أحد له زوجة مثل زوجتي فاطمة بنت محمد سيدة نساء أهل الجنة غيري؟ قالوا: اللهم لا. قال: فأنشدكم بالله هل فيكم أحد له سبطان مثل سبطيّ الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة غيري؟ قالوا: اللهم لا. قال: فأنشدكم بالله هل فيكم أحد ناجي رسول الله ﷺ عشر مرات قدّم بين يدي نجواه صدقة غيري؟ قالوا: اللهم لا. قال: فأنشدكم بالله هل فيكم أحد قال له رسول الله على: "من كنت مولاه فعلى مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه ليبلغ الشاهد الغائب" غيري؟ قالوا: اللهم لا. قال: فأنشدكم بالله هل فيكم أحد قال له رسول الله على: "اللهم اثنني بأحب خلقك إليك وإلى يأكل معي من هذا الطير"، فأتاه فأكل معه غيري؟ قالواً: اللهم لا. قال: فأنشدكم بالله هل فيكم أحد قال له رسول الله على: "الأعطين الراية رجلاً يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله، لا يرجع حتى يفتح الله على يديه" إذ رجع غيري منهزماً غيري؟ قالوا: اللهم لا. قال: فأنشدكم بالله هل فيكم أحد قال له رسول الله ﷺ لبني وكيعة: "لتنتهنّ أو لأبعثنّ إليكم رجلاً نفسه كنفسي، وطاعته كطاعتي ومعصيته كمعصيتي يفصلكم بالسيف" غيري؟ قالوا: اللهم لا. قال: فأنشدكم بالله هل فيكم أحد قال له رسول الله ﷺ: "كذب من زعم أنه يحبني ويبغض هذا" غيري؟ قالوا: اللهم لا. قال: فأنشدكم بالله هل فيكم أحد سلَّم عليه في ساعة واحدة ثلاثة آلاف من الملائكة: جبرائيل وميكائيل وإسرافيل حيث جئت بالماء إلى رسول الله من القليب غيري؟ قالوا: اللهم لا. قال: فأنشدكم بالله هل فيكم أحد نودي به من السماء: لا سيف إلا ذو الفقار، ولا فتى إلا عليّ غيري؟ قالوا: اللهم لا. قال: فأنشدكم بالله هل فيكم أحد قال له جبريل هذه هي المواساة، فقال له رسول الله ين اله وأنا منه ". فقال جبريل: وأنا منكم غيري؟ قالوا: اللهم لا. قال: فأنشدكم بالله هل فيكم أحد قال له رسول الله: "تقاتل الناكثين والقاسطين والمارقين، على بالله هل فيكم أحد قال له رسول الله ين عيري؟ قالوا: اللهم لا. قال: فأنشدكم بالله هل فيكم أحد قال له قالوا: اللهم لا. قال: فأنشدكم بالله هل فيكم أحد قال له قالوا: اللهم لا. قال: فأنشدكم بالله هل فيكم أحد رُدّت عليه الشمس حتى صلَّى رسول الله ين وقتها غيري؟ قالوا: اللهم لا. قال: فأنشدكم بالله هل فيكم أحد أمره العصر في وقتها غيري؟ قالوا: اللهم لا. قال: فأنشدكم بالله هل فيكم أحد أمره العصر في وقتها غيري؟ قالوا: اللهم لا. قال: فأنشدكم بالله هل فيكم أحد أمره اللهم لا. قال له أبو بكر: يا رسول الله أنزل في رسول الله ين أن يأخذ "براءة" من أبي بكر فقال له أبو بكر: يا رسول الله أنزل في شيء؟ فقال له رسول الله ين "إنه لا يؤدي عني إلا علي" غيري؟ قالوا: اللهم لا.

قال: فأنشدكم بالله هل فيكم أحد قال له رسول الله على: "لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق كافر" غيري؟ قالوا: اللهم لا.

قال: فأنشدكم بالله هل تعلمون أنه أمر بسدّ أبوابكم وفتح بابي فقلتم في ذلك، فقال رسول الله على "ما أنا سددت أبوابكم ولا فتحت بابه، بل الله سد أبوابكم وفتح بابه "غيري؟ قالوا: اللهم لا.

قال: فأنشدكم بالله أتعلمون أنه ناجاني يوم الطائف دون الناس فأطال ذلك، فقلتم: ناجاه دوننا، فقال: "ما أنا انتجيته بل الله انتجاه" غيري؟ قالوا: اللهم نعم.

قال: فأنشدكم بالله أتعلمون أن رسول الله على قال: "الحق مع علي وعلي مع الحق يزول الحق مع علي كيفما زال؟" قالوا: اللهم نعم.

قال: فأنشدكم بالله أتعلمون أن رسول الله على قال: "إني تارك فيكم الثقلين: كتاب الله وعترتي أهل بيتي، لن تضلوا ما استمسكتم بهما، ولن يفترقا حتى يردا علي الحوض؟" قالوا: اللهم نعم.

قال: فأنشدكم بالله هل فيكم أحد وقى رسول الله ه بنفسه من المشركين واضطجع في مضجعه غيري؟ قالوا: اللهم لا.

قال: فأنشدكم بالله هل فيكم أحد بارز عمرو بن عبد ودّ العامري حيث دعاكم إلى البراز غيري؟ قالوا: اللهم لا.

قال: فأنشدكم بالله هل فيكم أحد نزل فيه آية التطهير حيث يقول: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنَكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرُهُ تَطْهِيرًا ﴾ [الأحزَاب: ٣٣] غيري؟ قالوا: اللهم لا.

قال: فأنشدكم بالله هل فيكم أحد قال له رسول الله علي النت سيد المؤمنين " غيري؟ قالوا: اللهم لا.

قال: فأنشدكم بالله هل فيكم أحد قال له رسول الله على: "ما سألت الله شيئاً إلا وسألت لك مثله عيري؟ قالوا: اللهم لا.

ومنها ما رواه أبو عمرو الزاهد عن ابن عباس قال: لعليّ أربع خصال ليست لأحد من الناس غيره، هو أوّل عربي وعجمي صلّى مع النبي ﷺ، وهو الذي كان لواؤه معه في كل زحف، وهو الذي صبر معه يوم حنين، وهو الذي غسَّله وأدخله قبره.

وعن النبي ﷺ قال: "مررت ليلة المعراج بقوم تُشرشر أشداقهم، فقلت: يا جبريل من هؤلاء؟ قال: قوم يقطعون الناس بالغيبة ". قال: "ومررت بقوم وقد ضوضؤوا، فقلت: يا جبريل من هؤلاء؟ قال: هؤلاء الكفار". قال: "ثم عدلنا عن الطريق، فلما انتهينا إلى السماء الرابعة رأيت عليًّا يصلَّى، فقلت: يا جبريل هذا عليّ قد سبقنا. قال: لا ليس هذا عليّاً. قلت: فمن هو؟ قال: إن الملائكة المقرَّبين والملائكة الكروبيين لما سمعت فضائل عليّ وخاصته وسمعت قولك فيه: "أنت مني بمنـزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي"، اشتاقت إلى عليّ، فخلق الله تعالى لها مَلَكاً على صورة عليّ، فإذا اشتاقت إلى على جاءت إلى ذلك المكان، فكأنها قد رأت عليًّا ".

وعن ابن عباس قال: إن المصطفى ﷺ قال ذات يوم وهو نشيط: "أنا الفتى ابن الفتى أخو الفتى". قال: فقوله أنا الفتى ِيعني هو فتى العرب، وقوله ابن الفتى، يعني إبراهيم من قوله تعالى: ﴿سَمِعْنَا فَتَى يَذْكُرُهُمْ ۖ يُقَالُ لَهُۥ إِبْرَهِيمُ ۗ [الأنبيَاء: ٦٠] وقوله: أخو الفتي، يعني عليّاً، وهو معنى قول جبريل في يوم بدر وقد عرج إلى السماء وهو فرح وهو يقول: لا سيف إلا ذو الفقار ولا فتى إلا عليّ. وعن ابن عباس قال: رأيت أبا ذر وهو متعلق بأستار الكعبة وهو يقول: "من عرفني فقد عرفني، ومن لم يعرفني فأنا أبو ذر، لو صمتم حتى تكونوا كالأوتار، وصليتم حتى تكونوا كالحنايا، ما نفعكم ذلك حتى تحبوا عليّاً".

والجواب: أما قوله عن عامر بن واثلة ما ذكره يوم الشورى، فهذا كذب باتفاق أهل المعرفة بالحديث(١)، ولم يقل علي ظليه يوم الشورى شيئاً من هذا ولا ما

⁽١) ذكر ابن الجوزي قسماً من هذا الحديث في "الموضوعات" ٣٧٨/١-٣٧٨ وقال: "هذا حديث موضوع لا أصل له " وانظر باقي كلامه. وقد ذكر كلاماً مماثلاً السيوطي في "اللَّالئ المصنوعة" ٣٦١/١.

يشابهه، بل قال له عبد الرحمن بن عوف عليه: لئن أمرتك لتعدلن ؟ قال: نعم قال: وإن بايعت عثمان لتسمعن وتطيعن؟ قال: نعم. وكذلك قال لعثمان. ومكث عبد الرحمن ثلاثة أيام يشاور المسلمين.

ففي الصحيحين (١) - وهذا لفظ البخاري (٢) - عن عمرو بن ميمون في مقتل عمر بن الخطاب ﷺ: "فلما فُرغَ من دفنه اجتمع هؤلاء الرهط فقال عبد الرحمن: اجعلوا أمركم إلى ثلاثة منكم. قال (٣) الزبير: قد جعلت أمري إلى عليّ. وقال (٤) طلحة: قد جعلت أمري إلى عثمان. وقال سعد: قد جعلت أمري إلى عبد الرحمن (٥). فقال عبد الرحمن: أيكم تبرأ من هذا الأمر فنجعله إليه والله عليه والإسلام لينظرن أفضلهم في نفسه؟

فأَسْكِت الشيخان. فقال عبد الرحمن: أتجعلونه إليَّ والله عليَّ أن لا آلو عن أفضلكم. قالا: نعم، فأخذ بيد أحدهما فقال: لك قرابة من رسول الله على والقدم في الإسلام ما قد علمت، فالله عليكم لئن أمَّرتك لتعدلن ولئن أمَّرت عليك لتسمعن ولتطيعن. ثم خلا بالآخر فقال له مثل ذلك، فلما أخذ الميثاق قال: ارفع يدك يا عثمان "(٦).

وفي حديث المسور بن مخرمة قال المسور: "إن الرهط الذين ولاهم عمر اجتمعوا فتشاوروا. قال لهم عبد الرحمن: لست بالذي أتكلم في هذا الأمر^(٧) ولكنكم إن شئتم اخترت لكم منكم، فجعلوا ذلك إلى عبد الرحمن، فلما ولُّوا عبد الرحمن أمرهم مال الناس على عبد الرحمن حتى ما أرى أحداً من الناس يتبع ذلك الرهط ولا يطأ عقبه، ومال الناس على عبد الرحمن (^ يشاورونه تلك الليالي، حتى إذا كانت الليلة التي أصبحنا منها فبايعنا عثمان. قال المسور: طرقني عبد الرحمن بعد هَجْع من الليل، فضرب الباب حتى استيقظت، فقال: أراك نائماً، فوالله ما اكتحلت هذه الليلة بكبير نوم، انطلق فادع الزبير وسعداً، فدعوتهما له، فشاورهما ثم دعاني، فقال: ادع لي عليّاً، فدعوته، فناجاه حتى ابهار الليل، ثم قام عليّ من عنده وهو على طمع، وقد كان عبد الرحمن يخشى زحف، فإن هذا من الكذب المعلوم، إذ لواء النبي على كان يوم

لم أجد الحديث في مسلم مع طول بحثي عنه. .

٥/٥١-١٨ (كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب قصه البيعة) والكلام التالي ص١٧-١٨. **(Y)**

البخاري ١٧/٥: فقال. (٣)

⁽¹⁾ البخارى: فقال.

البخاري: إلى عبد الرحمن بن عوف. (0)

جاء جزء من هذا الحديث في: البخاري ١٠٣/٢ (كتاب الجنائز، باب ما جاء في قبر النبي ﷺ).. (7) والحديث في: البخاري ٧٨/٩ (كتاب الأحكام، باب كيف يبايع الإمام الناس).

البخاري: لست بالذي أنافسكم على هذا الأمر. **(V)**

البخاري: أولئك الرهط. (A)

أحد مع مصعب بن عمير باتفاق الناس، ولواؤه يوم الفتح كان مع الزبير بن العوام، وأمره رسول الله على أن يركّز رايته بالحجون، فقال العباس للزبير بن العوام: أهاهنا أمرك رسول الله على أن تركز الراية؟ أخرجه البخاري في صحيحه (١٠).

وكذلك قوله: "وهو الذي صبر معه يوم خُنين".

وقد عُلم أنه لم يكن أقرب إليه من العباس بن عبد المطلب، وأبي سفيان بن الحارث بن عبد المطلب، والعباس آخذ بلجام بغلته وأبو سفيان بن الحارث آخذ بركابه، وقال له النبي على: "ناد أصحاب السمرة! قال: فقلت بأعلى صوتي: أين أصحاب السمرة؟ فوالله كأن عطفتهم عليً حين سمعوا صوتي عطفة البقر على أولادها، فقالوا: يا لبيك يا لبيك. والنبي الله يقول: "أنا النبي لا كذب، أنا ابن عبد المطلب" ونزل عن بغلته وأخذ كفاً من حصى فرمى بها القوم وقال: "انهزموا ورب الكعبة" قال العباس: "فوالله ما هو إلا أن رماهم فما زلت أرى حدهم كليلاً وأمرهم مدبراً، حتى هزمهم الله" أخرجاه في الصحيحين (٢٠). وفي لفظ للبخاري قال: "وأبو سفيان آخذ بلجام بغلته "(٣) وفيه: "قال العباس: لزمت أنا وأبو سفيان رسول الله عليه عليه عنين فلم نفارقه "(٤).

⁽۱) الحديث عن نافع بن جبير (وهو تابعي) في: البخاري ٥٣/٤ (كتاب الجهاد والسير، باب ما قيل في لواء النبي ﷺ أن تركز الراية؟ لواء النبي ﷺ أن تركز الراية؟

الحديث عن العباس بن عبد المطلب فله في: مسلم ١٤٠٠-١٤٠٠ (كتاب الجهاد والسير، باب في غزوة حنين)؛ المسند (ط. المعارف) ٢١٠-٢٠١٠. وذكر الشيخ أحمد شاكر كلفة في تعليقه: "والحديث رواه مسلم ١٠/١-٦١ من طريق يونس عن الزهري، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري. وكذلك رواه الحاكم في المستدرك ٣/٣٧ وزعم أن الشيخين لم يخرجاه، واستدرك عليه الذهبي بإخراج مسلم إياه". وهكذا لا نجد ما يدل على أن حديث العباس رواه البخاري ولعل ابن تيمية يقصد أن الحديث بمعناه من رواية البراه بن عازب في البخاري. وأما قوله: "فما زلت أرى حدهم كليلاً" أي: ما زلت أرى قوتهم ضعيفة.

⁽٣) الحديث عن البراء بن عازب في: البخاري ٢٠/٣-٣١ (كتاب الجهاد والسير، باب من قاد دابة غيره) ونصه. قال رجل للبراء بن عازب في: أفررتم عن رسول الله في يوم حُنين؟ قال: لكن رسول الله في لم يفر، إن هوازن كانوا قوماً رماة، وإنا لما لقيناهم حملنا عليهم فانهزموا، فأقبل المسلمون على الغنائم، واستقبلونا بالسهام، فأما رسول الله في فلم يفر، فلقد رأيته على بغلته البيضاء وإن أبا سفيان آخذ بلجامها، والنبي في يقول: "أنا النبي لا كذب. أنا ابن عبد المطلب". والحديث في : مسلم ١٤٠١-١٤٠١ (الموضع السابق). وجاء الحديث عن البراء في مواضع أخرى في البخاري: ٢٥/٣ (كتاب الجهاد والسير، باب بغلة النبي في البيضاء)، ٢٢/٤ (كتاب الجهاد والسير، باب من قال خذها وأنا ابن فلان)؛ من صف أصحابه عند الهزيمة ..)، ٢٠/٤ (كتاب الجهاد والسير، باب من قال خذها وأنا ابن فلان)؛ من صف أصحابه عند الهزيمة ..)، ٢٥/٤ (كتاب الجهاد والسير، باب من قال خذها وأنا ابن فلان)؛ ما ١٥٣/٥ (كتاب المغازي، باب قول الله تعالى: ﴿ اللهُ ثَنْنِ عَنْكُمْ شَيْنًا التَوبَة: ٢٥]. وانظر فتح الباري

⁽٤) هذه العبارة في حديث العباس ﷺ: مسلم ١٣٩٨/٣؛ المسند (ط. المعارف) ٢٠٨/٣.

وأما غُسله ﷺ وإدخاله قبره، فاشترك فيه أهل بيته، كالعباس وأولاده، ومولاه شقران، وبعض الأنصار، لكن علياً كان يباشر الغسل، والعباس حاضر لجلالة العباس، وأن علياً أولاهم بمباشرة ذلك.

وكذلك قوله: "هو أوّل عربي وعجمي صلّى" يناقض ما هو المعروف عن ابن عباس. وأما حديث المعراج وقوله فيه: إن الملائكة المقرَّبين والملائكة الكروبيين لما سمعت فضائل عليّ وخاصته وقول النبي ﷺ: "أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى"؟ "اشتاقت إلى عليّ فخلق الله لها مَلَكاً على صورة عليّ".

فالجواب: أن هذا من كذب الجُهّال الذين لا يحسنون أن يكذبوا فإن المعراج كان بمكة قبل الهجرة بإجماع الناس، كما قال تعالى: ﴿ سُبَّحَنَ الَّذِي اَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِن الْمَسْجِدِ الْمُقْصَا الَّذِى بَكَرَّكُنَا حَوْلَةُ لِلْزِيَةُ مِنْ مَايَئِناً إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْمُصَيعُ لِللَّهِيمُ وَالإسرَاء: ١].

وكان الإسراء من المسجد الحرام. وقال: ﴿وَالنَّجْرِ إِذَا هَوَىٰ ۞ مَا صَلَ صَاحِبُكُرُ وَمَا غَوَىٰ ۞ وَمَا يَطِقُ عَنِ الْمُوكَةِ ۞ إِنَّ هُوَ إِلَّا وَحَىُ يُوحَىٰ ۞ [النّجْم: ١-٤] إلى قوله: ﴿أَنْتُنْوُنَهُمْ عَلَىٰ مَا يَرَىٰ ۞ وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزَلَةً أُخْرَىٰ ۞ عِندَ سِدَرَةِ ٱلْمُنْكَىٰ ۞ [النّجْم: ١٢-١٤] إلى قوله: ﴿أَفَرَىٰ ۞ وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزَلَةً أُخْرَىٰ ۞ وهذا كله نزل بمكة بإجماع الناس.

وقوله: "أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى"؟ قاله في غزوة تبوك، وهي آخر الغزوات عام تسع من الهجرة. فكيف يُقال: إن الملائكة ليلة المعراج سمعوا قوله: "أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى"؟

ثم قد علم أن الاستخلاف على المدينة مشترك، فكل الاستخلافات التي قبل غزوة تبوك وبعد تبوك كان يكون بالمدينة رجال من المؤمنين المطيعين يستخلف عليهم. وغزوة تبوك لم يكن فيها رجل مؤمن مطيع إلا من عذره الله ممن هو عاجز عن الجهاد، فكان المستخلف عليهم في غزوة تبوك أقل وأضعف من المستخلف عليهم في جميع أسفاره ومغازيه وعمره وحجه، وقد سافر النبي على من المدينة قريباً من ثلاثين سفرة، وهو يستخلف فيها من يستخلفه، كما استخلف في غزوة الأبواء سعد بن عبادة، واستخلف في غزوة بواط سعد بن معاذ(١)، ثم لما رجع وخرج في

⁽۱) الذي في "سيرة ابن هشام" ٢٤٨/٢ وفي "جوامع السيرة، ص١٠٢ أن الذي استعمله النبي على المدينة في غزوة بُوَاط هو السائب بن عثمان بن مظعون. ولكن يذكر ابن كثير في "البداية والنهاية" ٣٤٦/٣: "وقال الواقدي: استخلف عليها سعد بن معاذ". وقال المقريزي في "إمتاع الأسماع" ص٥٤٠: "واستخلف على المدينة سعد بن معاذ، وقيل: السائب بن عثمان بن مظعون".

طلب كُرْز بن جابر الفِهري استخلف زيد بن حارثة (١)، واستخلف في غزوة العُشَيْرَة أبا سلمة بن عبد الأشهل (أ)، وفي غزوة بدر استخلف ابن أم مكتوم (الله واستخلفه في غزوة قَرْقَرَة الكُدر(٤)، ولما ذهب إلى بني سُليم، وفي غزوة حمراء الأسد، وغزوة بني النضير، وغزوة بني قريظة، واستخلفه لما خرج في طلب اللقاح التي استاقها عيينة بن حصن، ونودي ذلك اليوم: يا خيل الله اركبي، وفي غزوة الحديبية، واستخلفه في غزوة الفتح، واستخلف أبا لبابة في غزوة بني قينقاع وغزوة السويق، واستخلف عثمان بن عفان في غزوة غطفان التي يقال لها غزوة أنمار، واستخلفه في غزوة ذات الرقاع، واستخلف ابن رواحة في غزوة بدر الموعد، واستخلف سباع بن عرفطة الغفاري في غزوة دومة الجندل وفي غزوة خَيْبر، واستخلف زيد بن حارثة في غزوة المريسيع، واستخلف أبا رهم في عمرة القضية، وكانت تلك الاستخلافات أكمل من استخلاف علي رهب عام تبوك، وكلهم كانوا منه بمنزلة هارون من موسى، إذ المراد التشبيه في أصل الاستخلاف.

وإذا قيل: في تبوك كان السفر بعيداً.

قيل: ولكن كانت المدينة وما حولها أمناً، لم يكن هناك عدو يُخاف، لأنهم كلهم أسلموا، ومن لم يسلم ذهب. وفي غير تبوك كان العدو موجوداً حول المدينة، وكان يُخاف على من بها، فكان خليفته يحتاج إلى مزيد اجتهاد ولا يحتاج إليه في الاستخلاف في تبوك.

وكذلك الحديث المذكور عن ابن عباس: أن المصطفى ﷺ قال ذات يوم وهو نشيط: "أنا الفتى ابن الفتى أخو الفتى "قال: فقوله أنا الفتى: يعني فتى العرب، وقوله: ابن الفتي، يعني إبراهيم الخليل صلوات الله عليه، من قوله ﴿سَيُّعْنَا فَقُ يَذُكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُۥ إِبْرَهِيمُ﴾ [الانبيَاء: ٦٠] وقوله: أخو الفتى: يعني عليّاً، وهو معنى قول جبريل في يوم بدر وقد عرج إلى السماء وهو فرح وهو يقول: "لا سيف إلا ذو الفقار، ولا فتى إلا عليّ".

⁽١) انظر في ذلك (وهذه غزوة بدر الأولى): البداية والنهاية ٢٤٧/٠ إمتاع الأسماع، ص٥٥، ابن هشام

في: البداية والنهاية ٣٤٦/٣؛ إمتاع الأسماع ص٥٥: إبن هشام ٢٤٨/٢؛ جوامع السيرة، ص١٠٣: أن **(Y)** النبي ﷺ استخلف في غزوة العشيرة على المدينة أبا سَلَمة بن عبد الأسد المخزومي.

انظر في ذلك: جوامع السيرة، ص١٠٧؛ ابن هشام ٢٦٣/٢-٢٦٤. (٣)

وتعرف بغزوة بني سُليم. قال ابن هشام ٤٦/٣ وابن حزم "جامع السيرة" ص١٥٢: واستعمل على (1) المدينة سباع بن عرفطة الغفاري أو ابن أم مكتوم. وقال المقريزي في "إمتاع الأسماع"، ص١٠٧: واستخلف على المدينة عبد الله بن أم مكتوم.

فإن هذا الحديث من الأحاديث المكذوبة الموضوعة باتفاق أهل المعرفة بالحديث^(١)، وكذبه معروف من غير جهة الإسناد من وجوه:

ومنها: أن النبي ﷺ أجلُّ من أن يفتخر بجده وابن عمه.

ومنها: أن النبي على الله لله لله الله المؤاخاة لعلي، ومؤاخاة أبي بكر لعمر من الأكاذيب. وإنما آخى بين المهاجرين والأنصار، ولم يؤاخ بين مهاجري ومهاجري.

ومنها: أن هذه المناداة يوم بدر كذب.

ومنها: أن ذا الفقار لم يكن لعليّ، وإنما كان سيفاً من سيوف أبي جهل غنمه المسلمون منه يوم بدر، فلم يكن يوم بدر ذو الفقار من سيوف المسلمين، بل من سيوف الكفّار، كما روى ذلك أهل السنن. فروى الإمام أحمد والترمذي وابن ماجه عن ابن عباس أن النبي على تنفل سيفه ذا الفَقَار يوم بدر (٢).

ومنها: أن النبي على كان بعد النبوة كهلاً قد تعدّى سن الفتيان.

وأما حديث أبي ذر الذي رواه الرافضي فهو موقوف عليه ليس مرفوعاً، فلا يحتج به، مع أن نقله عن أبي ذر فيه نظر، ومع هذا فحب عليّ واجب، وليس ذلك من خصائصه، بل علينا أن نحبه، كما علينا أن نحب عثمان وعمر وأبا بكر، وأن نحب الأنصار.

⁽۱) لم أجد الجزء الأول من هذا الحديث الموضوع، وأما الجزء الأخير منه وهو: "لا سيف إلا ذو الفقار ولا فتى إلا عليّ" فوصفه بالوضع وتكلم على الكذّابين من رواته كل من ابن الجوزي في "الموضوعات" ٣١٤/١-٣٨١، والسيوطي في "اللآلئ المصنوعة" ٣١٥-٣١٤) وعلى القارئ في "الأسرار المرفوعة" ص٣٨٤-٣٨٥، وابن عراق الكناني في "تنزيه الشريعة" ١/٣٨٥، وابن العجلوني في "كشف الخفاء" ٣٨٥/١-٣١٤.

⁽Y) الحديث عن ابن عباس في النفل) وقال الترمذي ١٠/٣-٦٦ (كتاب السير، باب في النفل) وقال الترمذي: "هذا حديث حسن غريب". وهو في: سنن ابن ماجه ٩٣٩/٢ (كتاب الجهاد، باب السلاح). وجاء الحديث مطولاً في: المسند (ط. المعارف) ١٤٦٤-١٤٧٤. وقال الشيخ أحمد شاكر كلله: "إسناده صحيح.. والحديث ذكره ابن كثير في التاريخ ١١/٤-١٢ من رواية البيهقي من طريق ابن وهب عن ابن أبي الزناد بأطول مما هنا.... ذو الفقار: بفتح الفاء، سمي بذلك لأنه كانت فيه حفر صغار حسان، والسيف المفقر: الذي فيه حزوز مطمئنة عن متنه".

ففي الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: "آية الإيمان حب الأنصار، وآية النفاق بغض الأنصار" (١) وفي صحيح مسلم عن علي ﷺ أنه قال: "إنه لعهد النبي الأميّ إلى أنه لا يحبني إلا مؤمن ولا يبغضنى إلا منافق (٢).

* * *

⁽۱) الحديث عن أنس بن مالك عليه في البخاري ٣٢/٥ (كتاب مناقب الأنصار، باب حب الأنصار)، مسلم ١٣٥/ (كتاب الإيمان، باب الدليل على أن حب الأنصار...)، المسند (ط. الحلبي) ١٣٠/٣، ١٣٤، ٢٤٩.

⁽٢) الحديث عن علي بن أبي طالب في في: مسلم ٨٦/١ (كتاب الإيمان، باب الدليل على أن حب الأنصار وعلي في من الإيمان..)، سنن الترمذي ٣٠٦/٥ (كتاب المناقب، باب مناقب عليّ)، سنن ابن ماجه ٢/١٤ (المقدمة، باب في فضائل أصحاب رسول الله في .، فضل عليّ..)، المسند (ط. المعارف) ٧/٧، وهو في مواضع أخرى في المسند.

الفصل الثاني والعشروة

الرد على القول بأن حب عليّ حسنة لا تضر معها سيئة

قال الرافضي: "ومنها ما نقله صاحب 'الفردوس' في كتابه عن معاذ بن جبل عن النبي ﷺ أنه قال: "حب علي حسنة لا تضر معها سيئة وبغضه سيئة لا ينفع معها حسنة".

والجواب: أن كتاب "الفردوس" فيه من الأحاديث الموضوعات ما شاء الله، ومصنفه شيرويه بن شهردار الديلمي^(۱) وإن كان من طلبة الحديث ورواته، فإن هذه الأحاديث التي جمعها وحذف أسانيدها، نقلها من غير اعتبار لصحيحها وضعيفها وموضوعها؛ فلهذا كان فيه من الموضوعات أحاديث كثيرة جداً.

وهذا الحديث مما يشهد المسلم بأن النبي على لا يقوله (٢)؛ فإن حب الله ورسوله أعظم من حب علي، والسيئات تضر مع ذلك. وقد كان النبي يلي يضرب عبد الله بن حمار في الخمر، وقال: "إنه يحب الله ورسوله" (٢) وكل مؤمن فلا بد أن يحب الله ورسوله والسيئات تضره. وقد أجمع المسلمون وعُلم بالاضطرار من دين الإسلام أن الشرك يضر صاحبه ولا يغفره الله لصاحبه، ولو أحب علي بن أبي طالب؛ فإن أباه أبا طالب كان يحبه وقد ضره الشرك حتى دخل النار، والغالية يقولون إنهم يحبونه وهم كفّار من أهل النار.

⁽۱) هو شيرويه بن شهردار بن شيرويه بن فناخسرو، ولد سنة ٤٤٥ وتوفي سنة ٥٠٩، مؤرخ ومحدث، له "تاريخ همذان" و"فردوس الأخيار" وهو كتاب كبير في الحديث اختصره ابنه شهردار، واختصر المختصر ابن حجر العسقلاني. انظر ترجمة شيرويه في: شذرات الذهب ٢٣/٤-٢٤ الأعلام ٢٦٨/٣.

⁽٢) لم أجد هذا الحديث الموضوع ولكني وجدت حديثاً موضوعاً مقارباً ذكره ابن الجوزي في الموضوعات ١-٣٧ وهو: "حب عليّ بن أبي طالب يأكل السيئات كما تأكل النار الحطب". وذكره أيضاً السيوطي في "اللآلئ المصنوعة" ١/٣٥٥.

⁽٣) سبق الحديث فيما مضى.

وقد قال النبي على في الحديث الصحيح: "لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها" (١). وقد عُلم بالاضطرار من دين الإسلام أن الرجل لو سرق لقُطعت يده وإن كان يحب عليّاً، ولو زنى أقيم عليه الحد ولو كان يحب عليّاً، ولو ترك رجل بالمقتول وإن كان يحب عليّاً. وحب النبي على أعظم من حب عليّ، ولو ترك رجل الصلاة والزكاة وفعل الكبائر لضرّه ذلك مع حب النبي على فكيف لا يضره ذلك مع حب على؟

ثم من المعلوم أن المحبّين له الذين رأوه وقاتلوا معه أعظم من غيرهم، وكان هو دائماً يذمّهم ويعيبهم ويطعن عليهم ويتبرأ من فعلهم به، ودعا الله عليهم أن يبدله بهم خيراً منهم، ويبدلهم به شرّاً منه، ولو لم تكن إلا ذنوبهم بتخاذلهم في القتال معه ومعصيتهم لأمره – فإذا كان أولئك خيار الشيعة وعليّ يبين أن تلك الذنوب تضرهم – فكيف بما هو أعظم منها لمن هو شر من أولئك؟!

وبالجملة فهذا القول كفر ظاهر يُستتاب صاحبه، ولا يجوز أن يقول هذا من يؤمن بالله واليوم الآخر.

وكذلك قوله: "وبغضه سيئة لا ينفع معها حسنة" فإن من أبغضه إن كان كافراً فكفره هو الذي أشقاه، وإن كان مؤمناً نفعه إيمانه وإن أبغضه.

وكذلك الحديث الذي ذكره عن ابن مسعود أن النبي على قال: "حب آل محمد يوماً خير من عبادة سنة، ومن مات عليه دخل الجنة" وقوله عن علي: "أنا وهذا حجة الله على خلقه" - هما حديثان موضوعان عند أهل العلم بالحديث (٢). وعبادة سنة فيها الإيمان والصلوات الخمس كل يوم وصوم شهر رمضان، وقد أجمع المسلمين على أن هذا لا يقوم مقامه حب آل محمد شهراً، فضلاً عن حبهم يوماً.

⁽۱) الحديث عن عائشة على المجاري في ثلاثة مواضع: ٥/٢٣ (كتاب فضائل أصحاب النبي على الب ذكر أسامة بن زيد)، ١٧٥/٤ (كتاب الأنبياء، باب حدثنا أبو اليمان..) ونصه فيه: ... أن قريشا أهمهم شأن المرأة المخزومية التي سرقت... وفيه: ... فقال رسول الله على: 'أتشفع في حد من حدود الله؟!" ثم قام فاختطب ثم قال: 'إنما أهلك اللين قبلكم...'، الحديث وهو في: البخاري ١٨٠٨ (كتاب الحدود، باب إقامة الحدود على الشريف والوضيع)؛ مسلم ١٣١٥-١٣١٦ (كتاب الحدود، باب قطع السارق الشريف وغيره...)؛ سنن أبي داود ١٨٨/٤ (كتاب الحدود، باب في الحد يشفع فيه) وجاء الحديث في: سنن الترمذي وابن ماجه والنسائي والدارمي ومسند أحمد.

⁽٢) لم أجد الحديث الأول. أما الحديث الثاني فقد وصفه بالوضع وتكلم على رواته الوضاعين كل من: ابن الجوزي في "الموضوعات" ٣٦٥/-٣٨٣؛ والسيوطي في "اللآلئ المصنوعة" ٣٦٥/١-٣٦٦ والشوكاني في "الفوائد المجموعة" ص٣٧٣. ولم ينقل ابن تيمية كعادته كلام ابن المطهر بنصه ثم يرد عليه ولكنه ذكر كلامه هنا مباشرة مع الرد عليه في نفس الوقت.

وكذلك حجة الله على عباده قامت بالرسل فقط، كما قال تعالى: ﴿لِثَلَا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللهِ حُجَّةُ بَعْدَ الرسل والأثمة أو النَّساء: ١٦٥]. ولم يقل: بعد الرسل والأثمة أو الأوصياء أو غير ذلك.

وكذلك قوله: "لو اجتمع الناس على حب عليّ لم يخلق الله النار" من أبين الكذب باتفاق أهل العلم والإيمان، ولو اجتمعوا على حب عليّ لم ينفعهم ذلك حتى يؤمنوا بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ويعملوا صالحاً، وإذا فعلوا ذلك دخلوا الجنة وإن لم يعرفوا عليّاً بالكلية، ولم يخطر بقلوبهم لا حبه ولا بغضه.

قال الله تعالى: ﴿ بَكَلَ مَنْ أَسَلَمَ وَجَهَمُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِبَ ثُلَهُۥ أَجْرُمُ عِندَ رَبِّهِ؞ وَلَا خَوْفُ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَعْزَنُونَ ﴿ إِلَهَا اللَّهَرَةِ: ١١٢].

وقال تعالى: ﴿ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَتِكَ مَعَ الَّذِينَ أَفْمَ اللَّهُ عَلَيْهِم مِنَ النَّيتِينَ وَالصِّذِيقِينَ وَالشُّهَدَآءِ وَالصَّلِحِينَ وَحَسُنَ أُولَتَهِكَ رَفِيقًا ﴿ ﴾ [النَّساء: ٦٩].

وقد قَدِم على النبي على على عدة وفود، وآمنوا به، وآمن به طوائف ممن لم يره، وهم لم يسمعوا بذكر على ولا عرفوه، وهم من المؤمنين المتقين المستحقين للجنة. وقد اجتمع على دعوى حبه الشيعة الرافضة والنصيرية والإسماعيلية، وجمهورهم من أهل النار بل مخلّدون في النار.

الفصل الثالث والعشروي

الرد على القول برد الشمس على عليّ

قال الرافضي: "رجوع الشمس له مرتين: إحداهما: في زمن النبي ﷺ. والثانية: بعده. أما الأولى فروى جابر وأبو سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ نزل عليه جبريل يوماً يناجيه من عند الله فلما تغشَّاه الوحي توسَّد فخذ أمير المؤمنين، فلم يرفع رأسه حتى غابت الشمس، فصلَّى عليّ العصر بالإيماء، فلما استيقظ النبي ﷺ قال له: "سل الله تعالى يرد عليك الشمس لتصلي العصر قائماً "، فدعا، فرُدّت الشمس، فصلّى العصر قائماً.

وأما الثانية: فلما أراد أن يعبر الفرات ببابل اشتغل كثير من أصحابه بتعبير دوابهم، وصلَّى لنفسه في طائفة من أصحابه العصر، وفات كثير منهم، فتكلَّموا في ذلك، فسأل الله رد الشمس فردت. ونظمه الحميري فقال:

رُدَّت عليه الشمسُ لما فاتنه وقتُ الصلاةِ وقد بنت للمَغْرِبِ حتى تبلِّجَ نورُها في وقتِها للعصرِ ثم هَوَتْ هُوِيُّ الكوكبِ

وعليه قد رُدَّت ببابلَ مرةً أخرى وما رُدت لخَلْقِ مُعْرِب

والجواب: أن يقال: فضل عليّ وولايته لله وعلو منزلته عند الله معلوم، ولله الحمد، من طرق ثابتة أفادتنا العلم اليقيني، لا يُحتاج معها إلى كذب ولا إلى ما لا يُعلم صدقه. وحديث رد الشمس له قد ذكره طائفة، كالطحاوي والقاضى عياض وغيرهما، وعدُّوا ذلك من معجزات النبي عَلِيُّةٍ. لكن المحققون من أهل العلم والمعرفة بالحديث يعلمون أن هذا الحديث كذب موضوع، كما ذكره ابن الجوزي في كتاب "الموضوعات"(١) فرواه من كتاب أبي جعفر العقيلي في الضعفاء، من طريق

⁽١) الموضوعات ١/٥٥٥-٣٥٧.

عبيد الله بن موسى، عن فضيل بن مرزوق، عن إبراهيم بن الحسن بن الحسن، عن فاطمة بنت الحُسين، عن أسماء بنت عُميس، قالت: كان رسول الله في يُوحى إليه ورأسه في حجر عليّ فلم يصل العصر حتى غربت الشمس^(۱)، *فقال النبي في اللهم إنه كان في طاعتك وطاعة رسولك، فاردد عليه الشمس. فقالت أسماء: فرأيتها غربت، ثم رأيتها طلعت بعدما غربت.

قال أبو الفرج^(۲): "هذا حديث موضوع بلا شك، وقد اضطرب الرواة فيه، فرواه سعيد بن مسعود، عن عبيد الله بن موسى، عن فضيل بن مرزوق، عن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، عن عليّ بن الحسين^(۳)، عن فاطمة بنت علي⁽³⁾، عن أسماء". قال⁽⁶⁾: "وفضيل بن مرزوق ضعّفه يحيى، وقال أبو حاتم بن حبّان: يروي الموضوعات ويخطئ على الثقات"⁽¹⁾. قال أبو الفرج: "وهذا الحديث مداره على عبيد الله بن موسى عنه"^(۷).

قلت: والمعروف أن سعيد بن مسعود رواه عن عبيد الله بن موسى، عن فضيل بن مرزوق، عن إبراهيم بن الحسن، عن فاطمة بنت الحسين، عن أسماء. ورواه محمد بن مرزوق، عن حسين الأشقر، عن عليّ بن عاصم، عن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار^(۸)، عن عليّ بن الحسين، عن فاطمة بنت عليّ، عن أسماء، كما سيأتي ذكره. قال أبو الفرج^(۹): "وقد روى هذا الحديث ابن شاهين، حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد الهمداني حدثنا أحمد بن يحيى الصوفي، حدثنا أعبد الرحمن بن شريك حدثني أبي، عن عروة بن عبد الله بن قشير قال:

⁽١) ما بين النجمتين ساقط من "الموضوعات" وموجود في "تنزيه الشريعة"، "اللآلئ المصنوعة"، "اللقوائد المجموعة".

⁽۲) ص ۲۵۳.

⁽٣) الموضوعات: عن علي بن الحسن.

⁽٤) ترجمة فاطمة بنت علي بن أبي طالب في تهذيب التهذيب ٤٤٣/١٢، الأعلام ٣٢٨/٥.

⁽a) أي ابن الجوزي بعد ثلاثة أسطر.

⁽٦) هذه العبارات ساقطة من "الموضوعات".

⁽٧) هذه العبارات ساقطة من "الموضوعات".

⁽٨) ترجمة عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار في: تهذيب التهذيب ٢٠٦/٦-٢٠٧٠

⁽٩) الموضوعات ٣٥٦/١.

⁽١٠) الموضوعات: قال: حدثنا.

⁽١١) الموضوعات: قال: حدثنا.

دخلت على فاطمة بنت عليّ بن أبي طالب فحدثتني أن أسماء بنت عميس حدثتها أن على بن أبي طالب. . . وذكر حديث رجوع الشمس.

قال أبو الفرج^(۱): 'وهذا حديث باطل. أما عبد الرحمن بن شريك، فقال أبو حاتم^(۲): هو واهي الحديث.

قال: وأنا لا أتهم بهذا الحديث إلا ابن عقدة (٣)، فإنه كان رافضياً يحدّث بمثالب الصحابة ". "قال أبو أحمد بن عدي الحافظ: مشمعت أبا بكر بن أبي طالب (٤) يقول: ابن عقدة لا يتدين بالحديث، كان يحمل منه الكوفة على الكذب، يسوّي لهم نسخا، ويأمرهم أن يرووها، وقد بيّنا ذلك منه في غير نسخة (٢) وسئل عنه الدارقطني فقال: رجل سوء. قال أبو القرج: وقد رواه ابن مردويه من حديث داود بن فراهيج عن أبي هريرة، قال: وداود ضعيف ضعّفه شعبة "*.

قلت: فليس في هؤلاء من يُحتج به فيما دون هذا.

وأما الثاني ببابل فلا ريب أن هذا كذب. وإنشاد الحميري لا حجة فيه، لأنه لم يشهد ذلك، والكذب قديم، فقد سمعه فنظمه، وأهل الغلو في المدح والذم ينظمون ما لا تتحقق صحته، لا سيما والحميري معروف بالغلو^(٨).

وقد أخرجا في الصحيحين عن أبي هريرة قال: "غزا نبي من الأنبياء فقال لقومه:

⁽١) بعد كلامه السابق مباشرة.

⁽٢) الموضوعات: أبو حاتم الرازي.

⁽٣) الموضوعات: قال المصنف قلت وأما أنا فلا أتهم بهذا إلا ابن عقدة.

⁽٤) هذه العبارات في "الموضوعات" ٣٥٧/١ بعد كلامه السابق بسبعة أسطر فيه: وقال ابن عدي سمعت أبا بكر بن أبي غالب.

⁽٥) الموضوعات: لأنه كان يحمل شيوخنا...

⁽٦) الموضوعات: وقد تيقّنا ذلك منه في غير شيخ بالكوفة.

⁽٧) الكلام بين النجمتين في "الموضوعات" ولكن اختلف ترتيبه واختلفت بعض ألفاظه. وهذا الحديث الموضوع في: تنزيه الشريعة ٣٨١-٣٨٦؛ اللآلئ المصنوعة ٣٣٦/-٣٣٦، الفوائد المجموعة، ص٠٥٣.

⁽A) أبو هاشم - أو أبو عامر - إسماعيل بن محمد بن يزيد بن ربيعة بن مفرغ الحميري، شاعر رافضي ولد سنة ١٠٥ واختلف في وفاته، قيل: إنه توفي سنة ١٧٣ وقيل سنة ١٧٨ وقيل سنة ١٧٨. قال عنه ابن حجر: "كان رافضياً خبيئاً. قال الدارقطني: كان يسب السلف في شعره ويمدح علياً ﷺ. وعده الشهرستاني من المختارية الكيسانية أصحاب المختار بن أبي عبيد الثقفي القائلين بإمامة محمد أبن الحنفية بعد علي ﷺ. انظر ترجمته ومذهبه في: لسان الميزان ٢١/٣١-٤٣٦ فوات الوفيات ٢/٣٦-٣٣ بعد علي النهاية ١٠-/٣٢١ (وضات الجنات، ص٢٩-٣١) الأعلام ٢/٣١-٣٢١ الملل والنجل ١٣٢١-٣٢١.

لا يتبعني رجل قد مَلَك بُضع امرأة يريد أن يبني بها ولما يبن، ولا رجل قد بنى بيتاً ولم يرفع سقفه، ولا رجل اشترى غنماً – أو خلفات – وهو ينتظر ولادها، قال: فغزوا، فدنا من القرية، حتى صلَّى العصر قريباً من ذلك، فقال للشمس: أنت مأمورة وأنا مأمور، اللهم احبسها عليّ شيئاً، فحبست عليه حتى فتح الله عليه الحديث(١).

فإن قيل: فهذه الأمة أفضل من بني إسرائيل، فإذا كانت قد رُدّت ليوشع، فما المانع أن ترد لفضلاء هذه الأمة؟

فيقال: يوشع لم تُرد له الشمس، ولكن تأخر غروبها: طُوّل له النهار، وهذا قد لا يظهر للناس، فإن طول النهار وقصره لا يدرك ونحن إنما علمنا وقوفها ليوشع بخبر النبي ﷺ.

وأيضاً لا مانع من طول ذلك، لو شاء الله لفعل ذلك. لكن يوشع كان محتاجاً إلى ذلك، لأن القتال كان محرماً عليه بعد غروب الشمس، لأجل ما حرّم الله عليهم من العمل ليلة السبت ويوم السبت. وأما أمة محمد فلا حاجة لهم إلى ذلك، ولا منفعة لهم فيه، فإن الذي فاتته العصر إن كان مفرّطاً لم يسقط ذنبه إلا بالتوبة، ومع التوبة لا يحتاج إلى رد، وإن لم يكن مفرّطاً، كالنائم والناسي فلا ملام عليه في الصلاة بعد الغروب.

وأيضاً فبنفس غروب الشمس خرج الوقت المضروب للصلاة، فالمصلّي بعد ذلك لا يكون مصلّياً في الوقت الشرعي ولو عادت الشمس.

وقول الله تعالى: ﴿وَسَبِحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ فَبَلَ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ وَفَبْلَ غُرُوبًا ﴾ [ظه: ١٣٠] يتناول الغروب المعروف، فعلى العبد أن يصلّي قبل هذا الغروب، وإن طلعت ثم غربت. والأحكام المتعلقة بغروب الشمس حصلت بذلك الغروب، فالصائم يفطر، ولو عادت بعد ذلك لم يبطل صومه، مع أن هذه الصورة لا تقع لأحد، ولا وقعت لأحد، فتقديرها تقدير ما لا وجود له. ولهذا لا يوجد الكلام على حكمٍ مثل هذا في كلام العلماء المفرِّعين.

وأيضاً فالنبي ﷺ فاتته العصر يوم الخندق، فصلّاها قضاءً، هو وكثير من أصحابه، ولم يسأل الله ردّ الشمس.

⁽۱) الحديث - مع اختلاف الألفاظ - عن أبي هريرة فله في موضعين في: البخاري ٨٦/٤ (كتاب فرض الخمس، باب حدثنا أبو اليمان..)، ١٢/٧ (كتاب النكاح، باب من أحب البناء قبل الغزو). وجاء في هذا الموضع مختصراً. والحديث أيضاً في: مسلم ١٣٦٦-١٣٦٧ (كتاب الجهاد والسير، باب تحليل الغنائم لهذه الأمة خاصة)؛ المسند (ط. المعارف) ١٠٢/١٦-١٠٠٠.

وفي الصحيح أن النبي على قال لأصحابه بعد ذلك، لما أرسلهم إلى بني قريظة: "لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة" فلما أدركتهم الصلاة في الطريق قال بعضهم: لم يرد منا تفويت الصلاة فصلوا في الطريق، فقالت طائفة: لا نصلي إلا في بني قريظة، فلم يعنف واحدةً من الطائفتين (١).

فهؤلاء الذين كانوا مع النبي على صلّوا العصر بعد غروب الشمس، وليس عليّ بأفضل من النبي عليه فه فإذا صلّاها هو وأصحابه معه بعد الغروب، فعليّ وأصحابه أولى بذلك.

فإن كانت الصلاة بعد الغروب لا تجزئ أو ناقصة تحتاج إلى رد الشمس، كان رسول الله على أولى برد الشمس، وإن كانت كاملةً مُجزئة فلا حاجة إلى ردها.

وأيضاً فمثل هذه القضية من الأمور العظام الخارجة عن العادة التي تتوفر الهمم والدواعي على نقلها، فإذا لم ينقلها إلا الواحد والاثنان عُلم بيان كذبهم في ذلك.

وانشقاق القمر كان بالليل وقت نوم الناس، ومع هذا فقد رواه الصحابة من غير وجه، وأخرجوه في الصحاح والسنن والمساند من غير وجه (٢)، ونزل به القرآن، فكيف برد الشمس التي تكون بالنهار، ولا يشتهر ذلك، ولا ينقله أهل العلم نقله مثله؟!

ولا يعرف قط أن الشمس رجعت بعد غروبها، وإن كان كثير من الفلاسفة والطبيعيين وبعض أهل الكلام ينكر انشقاق القمر، وما يشبه ذلك، فليس الكلام في

⁽۱) الحديث - مع اختلاف يسير في الألفاظ - عن ابن عمر في في: البخاري ١١٢/٥ (كتاب المغازي، باب المبادرة باب مرجع النبي على من الأحزاب....) ١٥/٢ مسلم ١٣٩١/٣ (كتاب الجهاد والسير، باب المبادرة بالغزو...) وفيه: أن لا يصلين أحد الظهر إلا في بني قريظة.

⁽٢) جاءت أحاديث عديدة ذكرت أنشقاق القمر عن عدد من الصحابة منها في: البخاري ٢٠٧-٢٠٧٤ (كتاب المناقب، باب سؤال المشركين أن يريهم النبي ﷺ آية فأراهم انشقاق القمر) وفي هذا الباب عن عبد الله بن مسعود وأنس بن مالك وابن عباس ﴿ وتكررت هذه الأحاديث في: البخاري ١٩٥٥ (كتاب مناقب الأنصار، باب انشقاق القمر) ونص حديث أنس هو: أن أهل مكة سألوا رسول الله ﷺ أن يريهم آية فأراهم القمر شِقين حتى رأوا حراء بينهما. وأما حديث عبد الله بن مسعود فهو: انشق القمر ونحن مع النبي ﷺ بمنى فقال: "أشهدوا" وذهبت فرقة نحو الجبل. وأما حديث ابن عباس فهو: أن القمر انشق على زمان رسول الله ﷺ.

وجاءت أحاديث انشقاق القمر أيضاً في: البخاري ١٤٢/٦-١٤٣ (كتاب التفسير، سورة اقتربت الساعة)؛ مسلم ٢١٥٨/٢-٢١٥ (كتاب صفات المنافقين وأحكامهم، باب انشقاق القمر)؛ سنن الترمذي ٧١٥-٧١ (كتاب التفسير، سورة القمر) وفي هذا الباب أيضاً عن ابن عمر وجبير بن مطعم وأبي هريرة في المسند (ط. المعارف) ٢٠٤/، ١٢/١، ١٣٥، (ط. الحلبي) ١٦٥/٣، ٢٢٠، ٢٧٥،

هذا المقام. لكن الغرض أن هذا من أعظم خوارق العادات في الفَلَك، وكثير من الناس ينكر إمكانه، فلو وقع لكان ظهوره ونقله أعظم من ظهور ما دونه ونقله، فكيف يُقبل وحديثه ليس له إسناد مشهور، فإن هذا يوجب العلم اليقيني بأنه كذب لم يقع.

وإن كانت الشمس احتجبت بغيم، ثم ارتفع سحابها، فهذا من الأمور المعتادة، ولعلهم ظنوا أنها غربت، ثم كشف الغمام عنها.

وهذا وإن كان قد وقع، ففيه أن الله بيّن له بقاء الوقت حتى يصلّي فيه. ومثل هذا يجرى لكثير من الناس.

وهذا الحديث قد صنّف فيه مصنّف جمعت فيه طرقه، صنّفه أبو القاسم عبد الله بن عبد الله بن أحمد الحكاني سماه "مسألة في تصحيح رد الشمس وترغيب النواصب الشمس "(۱) وقال: هذا حديث رُوي عن النبي على من طريق أسماء بنت عُميس الخثعمية، ومن طريق أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب، ومن طريق أبي هريرة وأبي سعيد. وذكر حديث أسماء من طريق محمد بن أبي فديك. قال: أخبرني محمد بن موسى - وهو القطري - عن عون بن محمد، عن أمه - أم جعفر - عن جدتها أسماء بنت عميس أن النبي على صلّى الظهر، ثم أرسل عليّاً في حاجة، فرجع وقد صلّى رسول الله على يعني العصر، فوضع رأسه في حجر علي ولم يحركه حتى غابت الشمس، فقال رسول الله على "اللهم إن عبدك عليّاً في طاعتك وطاعة رسولك احتبس نفسه على نبيّه، فرد عليه شرقها". قالت أسماء: فطلعت الشمس حتى وقعت على الجبال، فقام عليّ فتوضاً وصلّى العصر، ثم غابت الشمس".

قال أبو القاسم المصنّف: "أم جعفر هذه هي أم محمد بن جعفر بن أبي طالب، والراوي عنها هو ابنها عون بن محمد بن عليّ، المعروف: أبوه محمد ابن الحنفية، والراوي عنه هو محمد بن موسى المديني، المعروف بالقطري: محمود في روايته ثقة. والراوي عنه محمد بن إسماعيل بن أبي فديك المدني: ثقة. وقد رواه عنه جماعة: منهم هذا الذي ذكرت روايته، وهو أحمد بن الوليد الأنطاكي، وقد رواه عنه نفر منهم أحمد بن عمير بن جوصاء، وذكره بإسناده من طريقه، وفيه أن النبي شخص صلّى الظهر بالصهباء، ثم أرسل عليّاً في حاجة، فرجع وقد صلّى النبي تسلّم العصر، فوضع رأسه في بالصهباء، ثم أرسل عليّاً في حاجة، فرجع وقد صلّى النبي تسلم اللهم إن عبدك عليّاً وحبر عليّ، فلم يحركه حتى غربت الشمس، فقال النبي تسلم الشمس حتى وقعت على الجبال وعلى الأرض، فقام عليّ وتوضأ وصلّى العصر وذلك في الصهباء في غزوة خيبر.

⁽١) لم أجد فيما بين يدي من مراجع شيئاً عن المؤلف أو عن الكتاب.

قال: ومنهم أحمد بن صالح المصري، عن ابن أبي فديك، رواه أبو جعفر الطحاوي في كتاب «تفسير متشابه الأخبار»(١) من تأليفه من طريقه.

ومنهم الحسن بن داود عن ابن أبي فديك، وذكره بإسناده، ولفظه: أن النبي على صلّى الظهر بالصهباء من أرض خيبر، ثم أرسل عليّاً في حاجة، فرجع وقد صلّى رسول الله على العصر، فوضع رسول الله على رأسه في حِجر عليّ، فلم يحركه حتى غربت الشمس، فاستيقظ وقال: "يا على صليت العصر؟" قال: لا. وذكره. قال: ويرويه عن أسماء فاطمة بنت الحسين الشهيد.

ورواه من طريق أبي جعفر الحضرمي، حدثنا محمد بن مرزوق، حدثنا حسين الأشقر، حدثنا فضيل بن مرزوق، عن أسماء الأشقر، حدثنا فضيل بن مرزوق، عن إبراهيم بن الحسن، عن فاطمة، عن أسماء بنت عميس، قالت: "نزل جبريل على النبي على بعدما صلى العصر، فوضع رأسه – أو خده: لا أدري أيهما قال – في حِجر عليّ، ولم يصل العصر حتى غابت الشمس وذكره.

قال المصنف: "ورواه عن فضيل بن مرزوق جماعة، منهم عبيد الله بن موسى العبسي. ورواه الطحاوي من طريقه، ولفظه: كان رسول الله ﷺ يُوحى إليه ورأسه في حِجر عليّ، فلم يصل العصر حتى غابت الشمس".

ورواه أيضاً من حديث عمّار بن مطر، عن فضيل بن مرزوق، من طريق أبي جعفر العقيلي صاحب كتاب "الضعفاء".

قلت: وهذا اللفظ يناقض الأول، ففيه أنه نام في حِجره من صلاة العصر إلى غروب الشمس، وأن ذلك في غزوة خيبر بالصهباء. وفي الثاني أنه كان مستيقظاً يُوحِي إليه جبريل، ورأسه في حِجر على حتى غربت الشمس.

وهذا التناقض يدل على أنه غير محفوظ، لأن هذا صرح بأنه كان نائها هذا الوقت، وهذا قال: كام يقظان يُوحى إليه، وكلاهما باطل؛ فإن النوم بعد العصر مكروه منهي عنه والنبي على تنام عيناه ولا ينام قلبه، فكيف تفوت عليّاً صلاة العصر؟

ثم تفويت الصلاة بمثل هذا، إما أن يكون جائزاً، وإما أنه لا يجوز. فإن كان جائزاً لم يكن على علي الم أنه العصر بعد الغروب، وليس علي أفضل من النبي رضي والنبي الله فاتته العصر يوم الخندق حتى غربت الشمس، ثم صلّاها، ولم ترد عليه الشمس، وكذلك لم ترد لسليمان لما توارت بالحجاب.

وقد نام النبي ﷺ ومعه علي وسائر الصحابة عن الفجر حتى طلعت الشمس، ولم ترجع لهم إلى الشرق.

⁽١) [هو كتاب شرح مشكل الآثار، والحديث برقم ١٠٦٨، ٣/ ٩٤] (الجامع).

وإن كان التفويت محرّماً، فتفويت العصر من الكبائر. وقال النبي ﷺ: "من فاتته صلاة العصر فكأنما وُتِر أهله وماله"(١).

وعليّ كان يعلم أنها الوسطى، وهي صلاة العصر، وهو قد روى عن النبي ﷺ في الصحيحين لما قال: "شغلونا عن الصلاة الوسطى، صلاة العصر، حتى غربت الصحيحين لما الله أجوافهم وبيوتهم ناراً "(٢) وهذا كان في الخندق، وخيبر بعد الخندق.

فعليّ أجلّ قدراً من أن يفعل مثل هذه الكبيرة، ويقرّه عليها جبريل ورسول الله عليه ومن فعل هذا كان من مثالبه لا من مناقبه، وقد نزّه الله عليّاً عن ذلك. ثم إذا فاتت لم يسقط الإثم عنه بعود الشمس.

وأيضاً فإذا كانت هذه القصة في خيبر في البرّية قدّام العسكر والمسلمون أكثر من ألف وأربعمائة، كان هذا مما يراه العسكر ويشاهدونه. ومثل هذا مما تتوفر الهمم والدواعي على نقله، فيمتنع أن ينفرد بنقله الواحد والاثنان، فلو نقله الصحابة لنقله منهم أهل العلم، كما نقلوا أمثاله، لم ينقله المجهولون الذين لا يُعرف ضبطهم وعدالتهم.

وليس في جميع أسانيد هذا الحديث إسناد واحد يثبت، تُعلم عدالة ناقليه وضبطهم ولا يعلم اتصال إسناده.

وقد قال النبي على عام خيبر: "الأعطين الراية رجلاً يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله" (٣) فنقل ذلك غير واحد من الصحابة وأحاديثهم في الصحاح والسنن والمساند.

⁽۱) الحديث عن ابن عمر الله بلفظ: الذي تفوته صلاة العصر.. إلخ في: البخاري ١١١/١ (كتاب المواقيت، باب إثم من فاتته العصر)، مسلم ٤٣٥/١ (كتاب المساجد...، باب التغليظ في تفويت صلاة العصر)، ٤٣٦/١ (بلفظ: من فاتته...) والحديث في مواضع أخرى في البخاري ومسلم وفي كتب السنن وفي الموطأ والمسند.

⁽۲) الحديث عن علي في البخاري ٤٣/٤-٤٤ (كتاب الجهاد والسير، باب الدعاء على المشركين بالهزيمة...)؛ مسلم ٤٣٦١-٤٣١ (كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب التغليظ في تفويت صلاة العصر، باب الدليل لمن قال الصلاة الوسطى هي صلاة العصر) الأحاديث ٢٠٢-٢٠٦؛ سنن الترمذي ١٨٨-٢٥٢ (كتاب التفسير، سورة البقرة حديث ٤٠٦٨)؛ المسند (ط. المعارف) ٣١/٢، ٤٦، ١٧٧، ١٢٣.

⁽٣) جاء الحديث - مع اختلاف في الألفاظ - عن جماعة من الصحابة منهم: علي بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وأبو بريدة وسلمة في في: البخاري ١٨/٥ (كتاب فضائل أصحاب النبي، باب مناقب علي بن أبي طالب)، مسلم ١٨٧١/٤ (كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي بن أبي طالب)، الترمذي ٣٠١/٥-٣٠١ (كتاب المناقب، باب مناقب علي بن أبي طالب)، سنن ابن ماجه ٢٠٤١-٤٤ (المقدمة، باب في فضائل أصحاب رسول الله...، فضل علي...)، المسند (ط. المعارف) ٣٥٢-٩٥٩، (ط. الحلبي) ٣٥٥-٣٥٥، ٣٥٥-٣٥٩.

وهذا الحديث ليس في شيء من كتب الحديث المعتمدة: لا رواه أهل الصحيح ولا أهل السنن ولا المساند أصلاً، بل اتفقوا على تركه والإعراض عنه، فكيف يكون مثل هذه الواقعة العظيمة، التي هي لو كانت حقّاً من أعظم المعجزات المشهورة الظاهرة، ولم يروها أهل الصحاح والمساند، ولا نقلها أحد من علماء المسلمين وحفاظ الحديث، ولا يعرف في شيء من كتب الحديث المعتمدة!!

والإسناد الأول رواه القطري، عن عون، عن أمه، عن أسماء بنت عميس. وعون وأمه ليسا ممن يُعرف حفظهم وعدالتهم، ولا من المعروفين بنقل العلم، ولا يُحتج بحديثهم في أهون الأشياء، فكيف في مثل هذا؟ ولا فيه سماع المرأة من أسماء بنت عميس، فلعلها سمعت من يحكيه عن أسماء فذكرته.

وهذا المصنف ذكر عن ابن أبي فديك أنه ثقة، وعن القطري أنه ثقة، ولم يمكنه أن يذكر عمن بعدهما أنه ثقة، وإنما ذكر أنسابهم، ومجرد المعرفة بنسب الرجل لا تُوجب أن يكون حافظاً ثقة.

وأما الإسناد الثاني فمداره على فُضيل بن مرزوق، وهو معروف بالخطأ على الثقات، وإن كان لا يتعمّد الكذب^(۱). قال فيه ابن حبان: يخطئ على الثقات ويروي عن عطية الموضوعات^(۲)، وقال فيه أبو حاتم الرازي^(۳): لا يحتج به. وقال فيه يحيى بن معين مرة: هو ضعيف. وهذا لا يناقضه قول أحمد بن حنبل فيه: لا أعلم إلا خيراً، وقول سفيان: هو ثقة، وقول يحيى مرة: هو ثقة فإنه ليس ممن يتعمد الكذب، ولكنه يخطئ، وإذا روى له مسلم ما تابعه غيره عليه، لم يلزم أن يُروى ما انفرد به، مع أنه لم يُعرف سماعه عن إبراهيم، ولا سماع إبراهيم من فاطمة، ولا سماع فاطمة من أسماء.

ولا بد في ثبوت هذا الحديث من أن يعلم أن كلاً من هؤلاء عدل ضابط، وأنه سمع من الآخر. وليس هذا معلوماً، وإبراهيم هذا لم يرو له أهل الكتب المعتمدة - كالصحاح والسنن - ولا له ذكر في هذه الكتب، بخلاف فاطمة بنت الحسين، فإن لها حديثاً معروفاً، فكيف يُحتج بحديث مثل هذا؟ ولهذا لم يروه أحد من علماء الحديث المعروفين في الكتب المعتمدة.

⁽۱) فضيل بن مرزوق الأغر الرقاشي الكوفي. ترجمته في: تهذيب التهذيب ۲۹۸/۷-۳۰۰؛ ميزان الاعتدال ٣٠٠-٣٦٣ وقال الذهبي عنه: "وثقه سفيان بن عيينة وابن معين، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس، وقال النسائي: ضعيف وكذا ضعفه عثمان بن سعيد. قلت: وكان معروفاً بالتشيع من غير سبّ".

⁽٢) ذكر هذه العبارات نقلاً عن ابن حبّان ابن حجر في "تهذيب التهذيب" ٢٩٩٨.

⁽٣) في كتابه "الجرح والتعديل" ق٢ م٣ ص٧٥ (ط. حيدر آباد ١٩٤٢/١٣٦١).

وكون الرجل أبوه كبير القدر لا يوجب أن يكون هو من العلماء المأمونين على رسول الله على أبوه عنه. وأسماء بنت عُميس كانت عند جعفر، ثم خلف عليها أبو بكر، ثم خلف عليها عليّ، ولها من كل من هؤلاء ولد، وهم يحبون عليّاً، ولم يرو هذا أحد منهم عن أسماء. ومحمد بن أبي بكر الذي في حِجر عليّ هو ابنها ومحبته لعليّ مشهورة، ولم يرو هذا عنها.

وأيضاً فأسماء كانت زوجة جعفر بن أبي طالب، وكانت معه في الحبشة، وإنما قدمت معه بعد فتح خيبر. وهذه القصة قد ذُكر أنها كانت بخيبر، فإن كانت صحيحة كان ذلك بعد فتح خيبر، وقد كان مع النبي على ممن شهد خيبر أهل الحديبية: ألف وأربعمائة، وازداد العسكر بجعفر وازداد العسكر بمن قَدِم معه من الحبشة، كأبي موسى الأشعري وأصحابه، والحبشة الذين قدموا مع جعفر في السفينة، وازدادوا أيضاً بمن كان معهم من أهل خيبر، فلم يرو هذا أحد من هؤلاء، وهذا مما يوجب القطع بأن هذا من الكذب المختلق.

والطعن في فضيل ومن بعده إذا تيقن بأنهم رووه، وإلا ففي إيصاله إليهم نظر، فإن الراوي الأول من فُضيل: الحسين بن الحسن الأشقر الكوفي (١). قال البخاري: عنده مناكير. وقال النسائي وقال الدارقطني: ليس بالقوي. وقال الأزدي: ضعيف. وقال السعدي: حسين الأشقر غالٍ من الشاتمين للخِيرة. وقال ابن عدي: روى حديثاً منكراً، والبلاء عندي منه، وكان جماعة من ضعفاء الكوفة يحيلون ما يروون عنه من الحديث فه (٢).

وأما الطريق الثالث ففيه عمّار بن مطر، عن فضيل بن مرزوق. قال العُقيلي: يحدّث عن الثقات بالمناكير، وقال الرازي: كان يكذب، أحاديثه بواطل. وقال ابن عدى: متروك الحديث (٣).

⁽١) ترجمته في: ميزان الاعتدال ٥٣١/١-٥٣٢، تهذيب التهذيب ٥٣٥/٣٣٥/٣٣٠. وأسمه الكامل الحسين بن الحسن الأشقر الفزاري الكوفي. قال ابن حجر: "قال البخاري: فيه نظر، وقال مرة: عنده مناكير".

⁽٢) في ميزان الاعتدال ٥٣١/١: "وقال ابن عدي: جماعة من الضعفاء يحيلون بالروايات على حسين الأشقر". الأشقر، على أن في حديثه بعض ما فيه. وذكر له مناكير، قال في أحدها: البلاء عندي من الأشقر".

⁽٣) انظر ترجمة عمّار بن مطر ويكنى أبا عثمان الرهاوي في: ميزان الاعتدال ١٦٩/٣-١٧٠، لسان الميزان الاعتدال ٢٠٥١-١٧٠، لسان الميزان الاعتدال ٢٧٠-١٧٠، وقال ابن حجر بعد أن أورد حديث رد الشمس عن طريقه: "وقد روى ابن هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة على: أن النبي قال: "لن ترد الشمس إلا على يوشع بن نون". وقال الذهبي - ونقل عنه ابن حجر - عن عمّار بن مطر: "هالك وثقه بعضهم، ومنهم من وصفه بالحفظ". وقال الذهبي: "قال ابن حبان: كان يسرق الحديث، وقال العقيلي: يحدث عن الثقات بمناكير".

وذكر أبو حاتم الرازي في "الجرح والتعديل" م٣ ق١ ص٣٩٤ - ونقل كلامه الذهبي وابن حجر -: 'كان يكذب'.

والطريق الأول من حديث عبيد الله بن موسى العبسى(١١)، وفي بعض طرقه عن فضيل، وفي بعضها: "حدثنا" فإذا لم يثبت أنه قال: "حدثنا" أمكن أن لا يكون سمعه، فإنه من الدعاة إلى التشيّع، الحراص على جمع أحاديث التشيع، وكان يروي الأحاديث في ذلك عن الكذابين، وهو من المعروفين بذلك.

وإن كانوا قد قالوا فيه: ثقة، وإنه لا يكذب، فالله أعلم أنه هل كان يتعمد الكذب أم لا؟ لكنه كان يروي عن الكذابين المعروفين بالكذب بلا ريب. والبخاري لا يروي عنه إلا ما عُرف أنه من غير طريقه، وأحمد بن حنبل لم يرو عنه شيئاً. قال المصنف: وله روايات عن فاطمة سوى ما قدمنا^(٢).

ثم رواه بطريق مظلمة، يظهر أنها كذب لمن له معرفة منوطة بالحديث، فرواه من حديث أبي حفص الكتاني (٣)، حدثنا محمد بن عمر القاضى - هو الجعابي (١٠) -حدثنا محمد بن إبراهيم بن جعفر العسكري من أصل كتابه، حدثنا أحمد بن محمد بن يزيد بن سليم، حدثنا خلف بن سالم، حدثنا عبد الرزاق، حدثنا سفيان الثوري، عن أشعث بن أبي الشعثاء، عن أمه، عن فاطمة، عن أسماء أن النبي على دعا لعلى حتى ردت عليه الشمس.

وهذا مما لا يقبل نقله إلا ممن عُرف عدالته وضبطه، لا من مجهول الحال، فكيف إذا كان مما يعلم أهل الحديث أن الثوري لم يحدّث به، ولا حدّث به عبد الرزاق. وأحاديث الثوري وعبد الرزاق يعرفها أهل العلم بالحديث، ولهم أصحاب يعرفونها. ورواه خلف بن سالم. ولو قُدِّر أنهم رووه فأم أشعث مجهولة لا يقوم بروايتها شيء.

وذكر طريقاً ثانياً من طريق محمد بن مرزوق، حدثنا حسين الأشقر، عن عليّ بن هاشم، عن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن علي بن الحسين، عن فاطمة بنت علي، عن أسماء بنت عُميس.... الحديث.

قلت: وقد تقدّم كلام العلماء في حسين الأشقر، فلو كان الإسناد كلهم ثقات،

⁽١) هو عبيد الله بن موسى بن أبي المختار، واسمه باذام العبسي. انظر ترجمته في تهذيب التهذيب ٥٠/٧–٥٣ وفيه: "وقال ابن سعد: مات في ذي القعدة سنة ثلاث عشرة ومائتين. . . وقال الحاكم: سمعت قاسم بن قاسم السياري سمعت أبا مسلم البغدادي الحافظ يقول: عبيد الله بن موسى من المتروكين، تركه أحمد لتشيعه. . . وقال ابن قانع: كوفي صالح يتشيع، وقال الساجي: كان يفرط في التشيع". وقال عنه الذهبي في ميزان الاعتدال ١٦٦/٣: " . . . وقالَ أبو داود: كان شيعياً متحرقاً " .

انظر ما ذكرته عن عبيد الله بن موسى العبسي قبل قليل. **(Y)**

لم أجد الرجل فيما بين يديّ من مراجع. (٣) (٤) [وهو الصواب، انظرالسير ١٦/ ٨٨] (الجامع).

والإسناد متصل، لم يثبت بروايته شيء، فكيف إذا لم يثبت ذلك؟ وعليّ بن هاشم بن البريد. قال البخاري: هو وأبوه غاليان في مذهبهما. وقال ابن حبان: كان غالياً في التشيع، يروي المناكير عن المشاهير(۱). وإخراج أهل الحديث لما عرفوه من غير طريقه لا يوجب أن يثبت ما انفرد به.

ومن العجب أن هذا المصنف جعل هذا والذي بعده من طريق رواية فاطمة بنت الحسين. وهذه فاطمة بنت عليّ لا بنت الحسين.

وكذلك ذكر الطريق الثالث عنها: من رواية عبد الرحمن بن شريك، حدثنا أبي، عن عروة بن عبد الله، عن فاطمة بنت عليّ، عن أسماء، عن علي بن أبي طالب، رُفع إلى النبي على وقد أوحي إليه فجلله بثوبه، فلم يزل كذلك حتى أدبرت الشمس. يقول: غابت أو كادت تغيب، وأن نبي الله على شري عنه، فقال: "أصليت يا علي؟" قال: لا. قال: "اللهم ردّ على عليّ الشمس" فرجعت الشمس حتى بلغت نصف المسجد.

فيقتضي أنها رجعت إلى قريب وقت العصر، وأن هذا كان بالمدينة. وفي ذاك الطريق أنه كان بخيبر، وأنها إنما ظهرت على رؤوس الجبال. وعبد الرحمن بن شريك. قال أبو حاتم الرازي: هو واهي الحديث، وكذلك قد ضعّفه غيره.

ورواه من طريق رابع من حديث محمد بن عمر القاضي - وهو الجعابي - عن العباس بن الوليد عن عباد وهو الرواجني حدثنا عليّ بن هاشم، عن صباح بن عبد الله بن الحسين أبي جعفر عن حسين المقتول، عن فاطمة، عن أسماء بنت عُميس قالت: كان يوم خيبر شَغَل عليّاً ما كان من قَسْم المغانم، حتى غابت الشمس أو كادت. فقال رسول الله ﷺ: "أما صليت؟" قال: لا. فدعا الله فارتفعت حتى توسطت السماء، فصلّى عليّ، فلما غابت الشمس سمعت لها صريراً كصرير المنشار في الحديد.

وهذا اللفظ الرابع يناقض الألفاظ الثلاثة المتناقضة، وتبين أن الحديث لم يروه صادق ضابط، بل هو في نفس الأمر مما اختلقه واحد وعملته يداه، فتشبه به آخر، فاختلق ما يشبه حديث ذلك. والقصة واحدة. وفي هذا أن عليّاً إنما اشتغل بقسم المغانم لا برسول الله عليّة. وعليّ لم يقسم مغانم خيبر، ولا يجوز الاشتغال بقسمتها عن الصلاة، فإن خيبر بعد الخندق، سنة سبع، وبعد الحديبية، سنة ست. وهذا من المتواتر عن أهل العلم.

 ⁽۱) انظر هذا الأقوال وغيرها عن علي بن هاشم بن البريد في: ميزان الاعتدال ۱٦٠/۳، تهذيب التهذيب:
 ۲۹۳-۳۹۲/ν

والخندق كانت قبل ذلك، إما سنة خمس أو أربع، وفيها أنزل الله تعالى: ﴿ حَانِظُواْ عَلَى ٱلصَّكَاوَتِ وَٱلصَّكَاوَةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ [البَقَرَة: ٢٣٨]، ونُسخ التأخير بها يوم الخندق، مع أنه كان للقتال عند أكثر أهل العلم. ومن قال: إنه لم ينسخ، بل يجوز التأخير للقتال، كأبي حنيفة وأحمد - في إحدى الروايتين - فلم يتنازع العلماء أنه لم يجز تفويت الصلاة لأجل قسم الغنائم، فإن هذا لا يفوت، والصلاة تفوت.

وفي هذا أنها توسطت المسجد، وهذا من الكذب الظاهر، فإن مثل هذا من أعظم غرائب العالم، التي لو جرت لنقلها الجم الغفير. وفيه أنها لما غابت سُمع لها صرير كصرير المنشار، وهذا أيضاً من الكذب الظاهر، فإن هذا لا موجب له أيضاً، والشمس عند غروبها لا تلاقي من الأجسام ما يوجب هذا الصوت، الذي يصل من الفلك الرابع إلى الأرض. ثم لو كان هذا حقّاً لكان من أعظم عجائب العالم التي تنقلها الصحابة، الذين نقلوا ما هو دون هذا مما كان في خيبر وغير خيبر.

وهذا الإسناد لو رُوي به ما يمكن صدقه لم يثبت به شيء، فإن عليّ بن هاشم بن البريد كان غالياً في التشيع، يروي عن كل أحدٍ يحرضه على ما يقوي به هواه، ويروي عن مثل صباح هذا، وصباح هذا لا يُعرف من هو. ولهم في هذه الطبقة صباح بن سهل الكوفي، يروي عن حصين بن عبد الرحمن. قال البخاري وأبو زرعة وأبو حاتم: منكر الحديث. وقال الدارقطني: ضعيف. وقال ابن حبان: يروي المناكير عن أقوام مشاهير، لا يجوز الاحتجاج بخبره.

ولهم آخر يُقال له: صباح(١)بن محمد بن أبي حازم البجلي الأحمسي الكوفي يروي عن مرّة الهمداني. قال ابن حبان: يروي عن الثقات الموضوعات.

ولهم شخص يقال له صباح العبدي قال الرازي: هو مجهول. وآخر يُقال له: ابن مجالد، مجهول يروي عنه بقية. قال ابن عدي: ليس بالمعروف، هو من شيوخ بقية المجهولين.

وحسين المقتول: إن أريد به الحسين بن عليّ، فذلك أجلّ قدراً من أن يروي عن واحد عن أسماء بنت عميس، سواء كانت فاطمة أخته أو ابنته، فإن هذه القصة لو كانت حقًّا لكان هو أخبر بها من هؤلاء، وكان قد سمعها من أبيه ومن غيره، ومن أسماء امرأة أبيه، وغيرها، لم يروها عن بنته أو أخته، عن أسهاء امر أة أبيه.

ولكن ليس هو الحسين بن عليّ، بل هو غيره، أو هو عبد الله بن الحسن أبو جعفر، ولهما أسوة أمثالهما. والحمديث لا يثبت إلا برواية مَنْ عُلِم أنه عَدْلٌ ضَابِطٌ ثقة يعرفه أهل الحديث

⁽١) [كذا في كتاب المجروحين ١/ ٢٥٨] (الجامع).

بذلك. ومجرد العلم بنسبته لا يفيد ذلك، ولو كان من كان. وفي أبناء الصحابة والتابعين من لا يحتج بحديثه، وإن كان أبوه من خيار المسلمين.

هذا إن كان عليّ بن هاشم رواه، وإلا فالراوي عنه عبّاد بن يعقوب الرواجني. قال ابن حبان: كان رافضياً داعية يروي المناكير عن المشاهير فاستحق الترك، وقال ابن عدي: روى أحاديث أنكرت عليه في فضائل أهل البيت ومثالب غيرهم. والبخاري وغيره روى عنه من الأحاديث ما يعرف صحته، وإلا فحكاية قاسم المطرز عنه أنه قال: إن عليّاً حفر البحر، وإن الحسن أجرى فيه الماء، مما يقدح فيه قدحاً بيّناً (۱).

قال المصنف: قد رواه عن أسماء سوى هؤلاء، ورُوي من طريق أبي العباس بن عقدة، وكان مع حفظه جمّاعاً لأكاذيب الشيعة. قال أبو أحمد بن عدي: رأيت مشايخ بغداد يسيئون التَّناء عليه، يقولون: لا يتدين بالحديث، ويحمل شيوخاً بالكوفة على الكذب، ويسوي لهم نسخاً، ويأمرهم بروايتها. وقال الدارقطني: كان ابن عقدة رجل سوء (٢). قال ابن عقدة: حدثنا يحيى بن زكريا، أخبرنا يعقوب بن معبد، حدثنا عمرو بن ثابت، قال: سألت عبد الله بن حسن بن عليّ عن حديث رد الشمس على عليّ: هل ثبت عندكم؟ فقال لي: ما أنزل الله في عليّ في كتابه أعظم من رد الشمس. قلت: صدقت جعلني الله فداك، ولكني أحب أن أسمعه منك. قال: حدثني عبد الله حدثني أبي الحسن، عن أسماء بنت عميس أنها قالت: أقبل عليٌّ ذات يوم وهو يريد أن يصلِّي العصر مع رسول الله ﷺ، فوافق رسول الله ﷺ وقد انصرف ونزل عليه الوحي، فأسنده إلى صدره، فلم يزل مسنده إلى صدره حتى أفاق رسول الله على فقال: "أصليت العصريا على ؟" قال: جئت والوحي ينزل عليك، فلم أزل مسندك إلى صدري حتى الساعة. فاستقبل رسول الله ﷺ القبلة وقد غربت الشمس، فقال: "اللهم إن عليّاً كان في طاعتك فارددها عليه". قالت أسماء: فأقبلت الشمس ولها صرير كصرير الرحى حتى ركدت في موضعها وقت العصر، فقام عليّ متمكناً فصلّى العصر، فلما فرغ رجعت الشمس ولها صرير كصرير الرحى فلما غابت الشمس اختلط الظلام، وبدت النجوم.

⁽۱) ترجمة عبّاد بن يعقوب الرواجني الأسدي، أبو سعيد الكوفي في: ميزان الاعتدال ٣٧٩/٢-٣٨٠، تهذيب التهذيب ٥٩/١-١١٠، وفيها هذه الأقوال مفصلة.

⁽Y) ابن عقدة هو أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة أبو العباس. قال الذهبي: شيعي متوسط، ضعفه غير واحد وقواه آخرون... وقال أبو عمر بن حيويه: كان ابن عقدة يملي مثالب الصحابة، أو قال: مثالب الشيخين، فتركت حديثه.. مات سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمائة عن أربع وثمانين سنة، انظر ترجمته في ميزان الاعتدال ١٣٦١-١٣٦٨، لسان الميزان ٢٦٦١-٢٦٦.

قلت: فهذا اللفظ الخامس يناقض تلك الألفاظ المتناقضة، ويزيد الناظر بياناً في أنها مكذوبة مختلقة، فإنه ذكر فيها أنها رُدّت إلى موضعها وقت العصر، وفي الذي قبله: إلى نصف النهار، وفي الآخر: حتى ظهرت على رؤوس الجبال، وفي هذا أنه كان مسنده إلى صدره، وفي ذاك أنه كان رأسه في حجره.

وعبد الله بن الحسن لم يحدث بهذا قط، وهو كان أجلّ قدراً من أن يروي مثل هذا الكذب، ولا أبوه الحسن روى هذا عن أسماء. وفيه: ما أنزل الله في عليّ في كتابه أعظم من رد الشمس شيئاً. ومعلوم أن الله لم ينزل في عليّ ولا غيره في كتابه في ردّ الشمس شيئاً.

وهذا الحديث، إن كان ثابتاً عن عمرو بن ثابت، الذي رواه عن عبد الله (۱)، فهو الذي اختلقه، فإنه كان معروفاً بالكذب. قال أبو حاتم بن حِبان: يروي الموضوعات عن الأثبات. وقال يحيى بن معين: ليس بشيء. وقال مَرَّةً: ليس بثقة ولا مأمون. وقال النسائي: متروك الحديث (۱).

قال المصنف: وأما رواية أبي هريرة فأنبأنا عقيل بن الحسن العسكري، حدثنا أبو محمد صالح بن أبي الفتح الشناسي، حدثنا أحمد بن عمرو بن جوصاء، حدثنا إبراهيم بن سعيد الجوهري حدثنا يحيى بن يزيد بن عبد الملك النوفلي، عن أبيه، قال: حدثنا داود بن فراهيج، عن عمارة بن فرو، عن أبي هريرة في وذكره.. قال المصنف: اختصرته من حديث طويل.

قلت: هذا إسناد مظلم لا يثبت به شيء عند أهل العلم، بل يُعرف كذبه من وجوه، فإنه وإن كان داود بن فراهيج مضعفاً، كان شعبة يضعفه، وقال النسائي: ضعيف الحديث لا يثبت الإسناد إليه، فإن فيه يزيد بن عبد الملك النوفلي، وهو الذي رواه عنه وعن عمارة. قال البخاري: أحاديثه شبه لا شيء وضعفه جداً وقال النسائي: متروك ضعيف الحديث. وقال الدارقطني: منكر الحديث جداً. وقال أحمد: عنده مناكير. وقال الدارقطنى: ضعيف.

وإن كان حدث به إبراهيم بن سعيد الجوهري، فالآفة من هذا. وإن كان يُقال:

⁽۱) كلام ابن تيمية يدل على أن السند الأخير للحديث يبدأ هكذا: حدثني عمرو بن ثابت حدثني عبد الله حدثني أبي الحسن... إلخ.

⁽Y) هذه الأقوال ذكرها الذهبي في ترجمة أبي المقدام عمرو بن ثابت بن هرمز الكوفي، يكنى أبا ثابت، وذكر الذهبي أيضاً: "وقال أبو داود: رافضي". وقال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عن عمرو بن ثابت بن أبي المقدام فقال: ضعيف الحديث يكتب حديثه، كان رديء الرأي شديد التشيع". انظر الجرح والتعديل ق١ ٩/٨ ص٢٢٣، ميزان الاعتدال ٢٥٠/٢٤٩/، تهذيب التهذيب ٩/٨-١٠.

إنه لم يثبته لا إلى إبراهيم بن سعيد الجوهري ولا إلى ابن جوصاء، فإن هذين معروفان، وأحاديثهما معروفة قد رواها عنهما الناس. ولهذا لما روى ابن جوصاء الطريق الأول كان الإسناد إليه معروفاً عنه، رواه بالأسانيد المعروفة، لكن الآفة فيه ممن بعده. وأما هذا فمن قبل ابن جوصاء لا يعرفون. وإن قدر أنه ثابت عنه، فالآفة بعده.

وذكر أبو الفرج ابن الجوزي أن ابن مردويه رواه من طريق داود ابن فراهيج، وذكر ضعف ابن فراهيج، ومع هذا فالإسناد إليه فيه الكلام أيضاً.

قال المصنف: وأما رواية أبي سعيد الخدري، فأخبرنا محمد بن إسماعيل الجرجاني كتابة، أن أبا طاهر محمد بن عليّ الواعظ أخبرهم، أنبأنا محمد بن أحمد بن محمد بن عمر، محمد بن معم، أنبأنا القاسم بن جعفر بن محمد بن عبد الله بن محمد، عن أبيه محمد، عن أبيه عبد الله، عن أبيه محمد، عن أبيه عمر قال: قال الحسين بن علي: سمعت أبا سعيد الخدري يقول: دخلت على رسول الله فإذا رأسه في حجر عليّ، وقد غابت الشمس، فانتبه النبي في وقال: "با عليّ طلبت العصر؟" قال: لا يا رسول الله ما صلبت، كرهت أن أضع رأسك من حجري وأنت وجع. فقال رسول الله في الدع أن أبو علي أن تُرد عليك الشمس". فقال عليّ: يا رسول الله ادع أنت أومّن. قال: "با رب إن عليّاً في طاعتك وطاعة رسولك، فاردد عليه الشمس صريراً كصرير البكرة، فاردد عليه الشمس صريراً كصرير البكرة، حتى رجعت بيضاء نقية.

قلت: هذا الإسناد لا يثبت بمثله شيء، وكثير من رجاله لا يعرفون بعدالة ولا ضبط، ولا حمل للعلم، ولا لهم ذكر في كتب العلم، وكثير من رجاله لو لم يكن فيهم إلا واحد بهذه المنزلة لم يكن ثابتاً فكيف إذا كان كثير منهم - أو أكثرهم - كذلك، ومن هو معروف بالكذب، مثل عمرو بن ثابت؟!

وفيه: أنه كان وجعاً، وأنه سمع صوتها حين طلعت كصرير البكرة، وهذا باطل عقلاً، ولم يذكره أولئك. ولو كان مثل هذا الحديث عن أبي سعيد - مع محبته لعلي وروايته لفضائله - لرواه عنه أصحابه المعروفون، كما رووا غير ذلك من فضائل عليّ، مثل رواية أبي سعيد عن النبي على لما ذكر الخوارج، قال: "تقتلهم أولى الطائفتين بالحق" ومثل روايته أنه قال لعمار: "تقتلك الفئة الباغية". فمثل هذا الحديث الصحيح عن أبي سعيد بيّن فيه أن علياً وأصحابه أولى بالحق من معاوية وأصحابه، فكيف لا يروي عنه مثل هذا لو كان صحيحاً؟!

ولم يحدث بمثل هذا الحسين ولا أخوه عمر ولا علي، ولو كان مثل هذا عندهما لحدث به عنهما المعروفون بالحديث عنهما، فإن هذا أمر عظيم.

قال المصنف: وأما رواية أمير المؤمنين، فأخبرنا أبو العباس الفرغاني، أخبرنا أبو الفضل الشيباني، حدثنا رجاء بن يحيى الساماني، حدثنا هارون بن مسلم بن سعيد بسامرا سنة أربعين ومائتين، حدثنا عبد الله بن عمرو الأشعث، عن داود بن الكميت، عن عمه المستهل بن زيد، عن أبي زيد بن سهلب، عن جويرية بنت مسهر، قالت: خرجت مع علميّ فقال: يا جويرية إن النبي ﷺ كان يوحى إليه ورأسه في حجري، وذكره..

قلت: وهذا الإسناد أضعف مما تقدم، وفيه من الرجال المجاهيل الذين لا يُعرف أحدهم بعدالة ولا ضبط. وانفرادهم بمثل هذا الذي لو كان عليّ قاله لرواه عنه المعروفون من أصحابه، وبمثل هذا الإسناد عن هذه المرأة – ولا يُعرف حال هذه المرأة، ولا حال هؤلاء الذين رووا عنها، بل ولا تُعرف أعيانهم، فضلاً عن صفاتهم - لا يثبت فيه شيء، وفيه ما يناقض الرواية التي هي أرجح منه، مع أن الجميع كذب، فإن المسلمين رووا من فضائل عليّ ومعجزات النبي ﷺ ما هو دون هذا، وهذا لم يروه أحدٌ من أهل العلم بالحديث.

وقد صنف جماعة من علماء الحديث في فضائل عليّ، كما صنف الإمام أحمد فضائله، وصنف أبو نُعيم في فضائله، وذكر فيها أحاديث كثيرة ضعيفة، ولم يذكر هذا، لأن الكذب ظاهر عليه، بخلاف غيره. وكذلك لم يذكره الترمذي، مع أنه جمع في فضائل عليّ أحاديث، كثير منها ضعيف. وكذلك النسائي وأبو عمر بن عبد البر. وجمع النسائي مصنفاً في خصائص عليّ.

قال المصنف: وقد حكى أبو جعفر الطحاوي(١) عن عليّ بن عبد الرحمن، عن أحمد بن صالح المصري، أنه كان يقول (٢): لا ينبغي لمن كان سبيله العلم التخلف عن حفظ حديث أسماء في رد الشمس، لأنه من علامات النبوة (٣).

قلت: أحمد بن صالح رواه من الطريق الأول، ولم يجمع طرقه وألفاظه التي تدل من وجوه كثيرة على أنه كذب. وتلك الطريق راويها مجهول عنده، ليس معلوم الكذب عنده، فلم يظهر له كذبه.

⁽١) في كتابه 'مشكل الآثار' ١١١/٢، ط. حيدر آباد الدكن، ١٣٣٣.

مشكل الآثار: وقد حكى عليّ بن عبد الرحمن بن المغيرة، عن أحمد بن صالح أنه كان يقول... (٢)

مشكل الأثار: عن حفظ حديث أسماء الذي روى لنا عنه لأنه من أجل علامات النبوة.

والطحاوي ليست عادته نقد الحديث كنقد أهل العلم. ولهذا روى في "شرح معاني الآثار" الأحاديث المختلفة، وإنما يرجح ما يرجحه منها في الغالب من جهة القياس الذي رآه حجة. ويكون أكثرها مجروحاً من جهة الإسناد لا يثبت، ولا يتعرض لذلك، فإنه لم تكن معرفته بالإسناد كمعرفة أهل العلم به، وإن كان كثير الحديث فقيهاً عالماً(١).

قال المصنف: وقال أبو عبد الله البصري: عود الشمس بعد مغيبها آكد حالاً فيما يقتضي نقله، لأنه وإن كان فضيلة لأمير المؤمنين، فإنه من أعلام النبوة، وهو مفارق لغيره من فضائله في كثير من أعلام النبوة.

قلت: وهذا من أظهر الأدلة على أنه كذب، فإن أهل العلم بالحديث رووا فضائل عليّ التي ليست من أعلام النبوة، وذكروها في الصحاح والسنن والمساند، رووها عن العلماء الأعلام الثقات المعروفين. فلو كان هذا مما رواه الثقات، لكانوا أرغب في روايته وأحرص الناس على بيان صحته، لكنهم لم يجدوا أحداً رواه بإسناد يعرف أهله بحمل العلم، ولا يعرفون بالعدالة والضبط، مع ما فيه من الأدلة الكثيرة على تكذيبه.

قال: وقال أبو العباس بن عقدة، حدثنا جعفر بن محمد بن عمرو، أنبأنا سليمان بن عباد، سمعت بشّار بن دراع، قال: لقي أبو حنيفة (٢) محمد بن النعمان (٣) فقال: عمّن رويت حديث ردّ الشمس؟ فقال: عن غير الذي رويت عنه يا سارية الجبل. قال المصنف: وكل هذه أمارات ثبوت الحديث.

قلت: هذا يدل على أن أئمة أهل العلم لم يكونوا يصدقون بهذا الحديث، فإنه

⁽۱) هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة الأزدي الحجري المصري الطحاوي، الفقيه الإمام الحافظ، انتهت إليه رياسة الحنفية بمصر، ولد ونشأ في طحا من صعيد مصر. ولد سنة ٢٣٩ وتوفي بالقاهرة سنة ٢٣١. من مصنفاته "شرح معاني الآثار"، "المختصر في الفقه" و"مناقب أبي حنيفة" و"مشكل الآثار". انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ ٨٠٨٠٨-٨١٠، الجواهر المضية ١٠٢١-١٠٥، وفيات الأعيان ٥٣١-٥٠، لسان الميزان ٥٧/١-٢٨٢/١ الأعلام ١٩٧١. وانظر ما نقله ابن حجر عن البيهتي في "لسان الميزان" ٢٧٧١: "وقال البيهقي في المعرفة بعد أن ذكر كلاماً للطحاوي في حديث مس الذكر فتعقبه قال: أردت أن أبين خطأه في هذا، وسكت عن كثير من أمثال ذلك، فإن في كلامه أن علم الحديث لم يكن من صناعته، وإنما أخذ الكلمة بعد الكلمة من أهله ثم لم يحكمها".

 ⁽۲) أبو حنيفة النعمان بن ثابت إمام الحنفية، أحد الأثمة الأربعة، أصله من أبناء فارس، ولد بالكوفة سنة
 «۸ وتوفي سنة ۱۰۵. انظر ترجمته في: تاريخ بغداد ۳۲۳/۱۳ - ۲۲۳، الجواهر المضية ۲۲/۱ - ۳۲ - ۳۷
 وفيات الأعيان ۳۹/۵ - ۷، الأعلام ۶/۹ - ۰.

 ⁽٣) عرف باسم محمد بن نعمان أكثر من واحد، ولعل المقصود هو: محمد بن النعمان بن بشير الأنصاري.
 ترجمته في: تهذيب التهذيب ٩٢/٩.

لم يروه إمام من أئمة المسلمين. وهذا أبو حنيفة، أحد الأئمة المشاهير، وهو لا يُتهم على على، فإنه من أهل الكوفة دار الشيعة، وقد لقي من الشيعة، وسمع من فضائل على ما شاء الله، وهو يحبه ويتولاه، ومع هذا أنكر هذا الحديث على محمد بن النعمان. وأبو حنيفة أعلم وأفقه من الطحاوي وأمثاله، ولم يجبه ابن النعمان بجواب صحيح، بل قال: عن غير من رويت عنه حديث: يا سارية الجبل.

فيقال له: هب أن ذلك كذب، فأي شيء في كذبه مما يدل على صدق هذا. فإن كان كذلك، فأبو حنيفة لا يُنكر أن يكون لعمر وعليّ وغيرهما كرامات، بل أنكر هذا الحديث للدلائل الكثيرة على كذبه ومخالفته للشرع والعقل، وأنه لم يروه أحدٌ من العلماء المعروفين بالحديث، من التابعين وتابعيهم، وهم الذين يروون عن الصحابة، بل لم يروه إلا كذّاب أو مجهول لا يُعلم عدله وضبطه، فكيف يُقبل هذا من مثل هؤلاء؟!

وسائر علماء المسلمين يودون أن يكون مثل هذا صحيحاً، لما فيه من معجزات النبي وفضيلة علي، على الذين يحبونه ويتولونه، ولكنهم لا يستجيزون التصديق بالكذب، فردوه ديانة.



فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
î	تقديم فضيلة الشيخ سعد الحميد
ج •	مقدمة المشرف المرامنة في ضَوءِ الكتابِ والسُّنَّة (الجزء الأول)
٧	مقدمة الكتاب
	الفصل الأول: الرد على من قال إن عليّاً ثبتت له الولاية كما أثبتها الله تعالى لنفسه
10	ولرسوله
	الفصل الثاني: الرد على من ادّعى أن القرآن يدل على أن إمامة علي مما أمر
**	بتبليغه ﷺ
	الفصل الثالث: الرد على المدِّعي بأن إخبار الله بإكمال الدين وإتمام النعمة هو دليل
11	على إمامة عليّ من هذا الوجه
••	الفصل الرابع: الرد على من روى عن ابن عباس حديث وقوع النجم في دار علي
70	الفصل الخامس: الرد على من ادّعى الإمامة لعليّ بقوله إنه مطهر ومعصوم
77	الفصل السادس: الرد على من ادعى أن بيت عليّ من بيوت الأنبياء
	الفصل السابع: الرد على من ادّعى اختصاص عليّ بالإمامة والفضيلة بقوله بوجوب
٧١	موالاته ومودته
	الفصل الثامن: الرد على من ادّعى الإمامة لعلي بقوله إنه اختص
^ +	عن باقي الصحابة بفضيلة الفداء
۸Y	الفصل التاسع: الرَّدّ على من ادّعى الإمامة لعلي بقوله إنه مساوٍ للرسول ﷺ لأنه عيَّنه للمباهلة
	الفصل العاشر: الرد على من ادّعى الإمامة لعليّ بقوله هو مساوٍ للنبي ﷺ في التوسل
44	به إلى الله تعالى
	الفصل الحادي عشر: الرد على من روى عن ابن مسعودٍ حديث انتهت الدعوة إليّ
41	وإلى عليّ

	الفصل الثاني عشر: الرّد على من ادّعى الإمامة لعلي بقوله إن الله خصّه بالود دون
4٧	سائر الصحابة
	الفصل الثالث عشر: الرد على من يثبت الإمامة لعليّ باعتماده على مقولة: بك يا
44	علي يهتدي المهتدون
	الفصل الرابع عشر: الرد على من ادّعى الإمامة لعليّ بقوله إن الأمة ستسأل عن ولاية
۱٠٣	علتي وحبه
1.0	الفصل الخامس عشر : الرد على من روى عن أبي سعيد الخدري حديث بغض عليّ
	الفصل السادس عشر: الرد على من قال أن فضيلة سبق عليّ إلى محمد لم تثبت
111	لغيره من الصحابة
	الفصل السابع عشر: الرد على من يثبت لعلي الإمامة بدعوى أنه خص بفضيلة الإيمان
112	والهجرة والجهاد دون غيره
	الفصل الثامن عشر: الرد على من ادعى أن علي وحده هو الذي تصدق ولم يفعل
117	ذلك أحد من المسلمين غيره
171	ال فصل التاسع عشر : الرد على من قال إن الأنبياء بعثوا بالإقرار بولاية عليّ
171	ا لفصل العشرون : الرد على من أثبت لعلي الإمامة بزعمه أنه أذن واعية دون غيره
	الفصل الحادي والعشرون: الرد على من أثبت الإمامة لعلي بجملة من الفضائل
177	المأخوذة من سورة ﴿مَلْ أَنَّكُ ﴿
	لفصل الثاني والعشرون: الرد على من ادّعى الإمامة لعلي بأنه اختص بفضيلة الصدق
140	دون غيرهدون غيره
	لفصل الثالث والعشرون: الرد على من يثبت الإمامة لعلي بقوله إنه خص بفضيلة
149	تأييده للرسول ﷺ دون غيره من الصحابة
	لفصل الرابع والعشرون: الرد على من ادّعى الإمامة لعلي بقوله إنه اختص بفضيلة
124	متابعة الرسول ﷺ دون غيره
	لفصل الخامس والعشرون: الرد على من ادّعى الإمامة لعليّ بقوله إنه أفضل الصحابة
10.	لاختصاصه بفضيلة حب الله
	لفصل السادس والعشرون: الرد على من روى عن أحمد بن حنبل حديث:
107	«الصدّيقون ثلاثة»
	لفصل السابع والعشرون: الرد على من ادّعى الإمامة لعليّ بقوله إنه اختص بفضيلة
17.	الإنفاق بالليل والنهار والسر والعلانية دون غيره

الموضوع

	الفصل الثامن والعشرون: الرد على من ادّعى الإمامة لعليّ بقوله إنه أفضلهم لأن الله
174	عاتب أصحاب محمد في القرآن عدا علي
	الفصل التاسع والعشرون: الرد على من ادّعى الإمامة لعليّ بقوله إن عليّاً أفضل آل
174	מ-כמל
171	الفصل الثلاثون : الرد على من روى عن ابن عباس تفسيره لمرج البحرين
	الفصل الحادي والثلاثون: الرد على من ادّعى الإمامة لعليّ بقوله إنه اختص بمعرفة
۱۷٦	علم الكتاب
	الفصل الثاني والثلاثون: الرد على من ادّعى الإمامة لعلي بقوله هو أفضل من إبراهيم
۱۷۸	ومحمد ﷺ لأنه وسط وهما طرفان
۱۸۱	الفصل الثالث والثلاثون : الرد على من ادّعى الإمامة لعليّ بقوله هو خير البرية
	الفصل الرابع والثلاثون: الرد على من ادّعى الإمامة لعليّ بقوله إنه اختص بمصاهرته
110	للنبي ﷺ
	الفصل الخامس والثلاثون: الرد على من ادّعى الإمامة بقوله إنه اختص بأنه صدّيق
۱۸۷	معصوم دون غیره
	الفصل السادس والثلاثون: الرد على من ادّعى الإمامة لعليّ بقوله إنه اختص بفضيلة
191	أنه أول من صلَّى وركع مع النبي ﷺ
	الفصل السابع والثلاثون: الرد على من روى عن ابن عباس حديث واجعل لي وزيراً
198	من أهليمن أهلي
	الفصل الثامن والثلاثون: الرد على من ادّعى الإمامة لعلي بقوله إنه اختص بمؤاخاة
197	النبي ﷺ
	الفصل التاسع والثلاثون: الرد على من ادّعى الإمامة لعليّ بقوله إنه اختص بأنه أمير
۲۰۳	على ذرية آدم كلهم المساهمان
	الفصل الأربعون: الرد على من ادّعى الإمامة لعليّ بقوله إنه اختص بأنه صالح
7.7	المؤمنين
111	الإِمَامَةُ في ضَوءِ الكتابِ والسُّنَّة (الجزء الثاني)
	الفصل الأول: بيان كذب ووضع الرافضي لحديث جمعه ﷺ أربعين رجلاً من بني
114	عبد المطلب
* * *	الفصل الثاني: بيان أن إمامة على لم تكن من الدين الذي أمر بتبليغه على المامة ع

الموضوع

140	الفصل الثالث: نقض احتجاج الرافضة بحديث "أنت مني بمنزلة هارون من موسى".
	الفصل الرابع: نقض قياس الرافضة الاستخلاف في الممات على الاستخلاف في
337	المغيب
	الفصل الخامس: إثبات أن حديث 'عليّ أخي ووصيي وخليفتي وقاضي ديني" كذب
707	وموضوع
100	الفصل السادس: إثبات أن أحاديث المؤاخاة بين عليّ والنبي ﷺ كلها موضوعة
	الفصل السابع: الرد على من يثبت الإمامة لعليّ بقوله إنّه اختص بحب الله ورسوله
Y 0 A	دون غيره
177	الفصل الثامن: إثبات أن حديث الطير من المكذوبات الموضوعات
	الفصل التاسع: سيد المرسلين وإمام المتقين وقائد الغر المحجلين هو رسول الله عليه
440	باتفاق المسلمين
444	الفصل العاشر: سيد العترة هو رسول الله ﷺ وليس علي ﷺ
444	الفصل الحادي عشر: الرد على من ادَّعى الإمامة لعلي سنداً لحديث المحبة
	الفصل الثاني عشر: إثبات كذب بعض الأحاديث المفتراة على رسول الله على في حب
440	عليّعليّ
	الفصل الثالث عشر: الرد على بعض النقول المعتمدة عند الرافضة لتكون حجة عليهم
44.	يوم القيامة
	القصل الرابع عشر: الرد على من ادعى الإمامة لعلي محتجاً بتقديمه الصدقة عند
797	النجوى دون غيره
144	الفصل الخامس عشر: الرد على من يدّعي الإمامة لعليّ بقوله: أنا صاحب الجهاد
	القصل السادس عشر: التنبيه على أن كل ما روي في مسند أحمد ليس بالضروري أن
۳٠١	يكون صحيحاً
۳۰۴	الفصل السابع عشر: فضيلة حمل علي للنبي ﷺ
4.0	الفصل الثامن عشر: حديث أنت مني وأنا منك
٣٠٧	الفصل التاسع عشر: فضائل عليّ العشر
۳۱۰	الفصل العشرون: فضل حب علميّ
۲۱۲	الفصل الحادي والعشرون: حديث يوم الشورى
440	الفصل الثاني والعشرون: الرد على القول بأن حب عليّ حسنة لا تضر معها سيئة
447	الفصل الثالث والعشرون : الرد على القول برد الشمس على عليّ